

Year: 2018

Intāǧ al-maʿrifa fī mustawā ăd-duktūrāh fī ăl-ʿulūm al-iğtimāʿiyya wa-ăl-insāniyyāt fī ăl-ǧāmiʿāt al-ʿumūmiyya ăl-miṣriyya

Cantini, Daniele

Originally published at:
Cantini, Daniele (2018). Intāǧ al-maʿrifa fī mustawā ăd-duktūrāh fī ăl-ʿulūm al-iğtimāʿiyya wa-ăl-insāniyyāt fī ăl-ǧāmiʿāt al-ʿumūmiyya ăl-miṣriyya. Iḍāfāt, 41–42:13-30.



المجلة العربية لعلم الاجتماع

ISSN 2306-7128



مجلة أكاديمية فصلية محكمة
تصدر عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع
بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية



العددان 41 - 42، شتاء ـ ربيع 2018

جميع المراسلات ترسل عبر البريد الإلكتروني

لرئيس التحرير، ساري حنفي، idafat@gmail.com

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي):

- 120 دولار أمريكي للحكومات والمؤسسات في أقطار الوطن العربي
- 150 دولاراً أمريكياً للحكومات والمؤسسات خارج الوطن العربي
- 80 دولاراً أمريكياً للأفراد في أقطار الوطن العربي كافة
- 120 دولاراً أمريكياً للأفراد في أوروبا
- 120 دولار أمريكي للأفراد في أمريكا وسائر الدول

يرجى تسديد المبلغ كما يلي:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (003-3800022-390) بالدولار الأمريكي بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب: 5605 ـ 11 ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس -Bybank 44078 41601 LE ـ تلفون: 736152 (1 - 961) ـ 255620 (1 - 961).



الجمعية العربية لعلم الاجتماع

إضافات | العددان 41-42 | شتاء ـ ربيع 2018

المحتويات

افتتاحية

محور العدد: إنتاج المعرفة في مستوى الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانيات في الجامعات المصرية



مـركـز دراسـات الـوحـدة الـعـربـيـة

رئيس التحرير: ساري حنفي

دراسات أخرى

مراجعات كتب

المدير المسؤول: حسين أحمد زلغوط

فالح عبد الجبَّار: الظلُّ العالي

الطاهر لبيب

أستاذ وباحث في علم الاجتماع ـ تونس.

غاب فالح عبد الجبار. غاب فجأةً، من دون ضجيج ولا سابق إنذار. ترك ظلاً عالياً في معارفنا العربيّة. ترك فيها خطوطاً عميقة. وسَم بعضَها، في حقول الاجتماع والسياسة، كما تخطُّ سُّن محراثٍ عنيد أرضاً يابسة. لِنقرأ ما كتب عن المجتمع العراقي ودولته ومجتمعه المدني أو عن بنية الفكر الديني وطوائفه أو عن العقلانية والخرافة: لن نجد المألوف من المقولات والأحكام والمقاربات المكرورة. ابن علي الوردي عراقيٌّ ذهب بالعراق بعيداً.

يا له من مسارٍ، مسار فالح عبد الجبّار! فكرةٌ كبيرة أكبر من سيرة ذاتية. العراق، سورية، لندن، بيروت ومحطّات أخرى. من النضال السياسي والإيديولوجي إلى البحث الأكاديمي وإلى نقد المراحل والنقد الذاتي. هجراتٌ في هجرة كبرى تؤكّد أن أرقى ما ينتجه الفكر العربي ينتجه في المنفى. هذا حكمٌ عليه أصدرته «الدولة الوطنية» حالما وُلدتْ.

تغدّينا في الحمراء، يومين قبل غيابه. حدّثني عن رحلته الأخيرة إلى بغداد مع جواد الأسدي الذي بقي فيها لإخراج مسرحية. ذكر بعضاً من معاناة مركز الدراسات العراقية الذي يديره في بيروت. جرى حديث المؤسسات العلمية العربية وسوء مصائرها. قدّم لي كتابين، أحدهما عن الدولة والآخر عن الاغتراب. قال إن الثاني عَودٌ على بدء. هو، في الأصل، رسالة ماجستير. ورّقتُ الكتابين

فقال: خذهما من دون إهداء فأنا لا أعرف كيف أكتب الإهداء. أشار إلى إصداره خمسة كتب في سنة واحدة، تخلّصاً مما تراكم من نصوصه منذ عام 2000. عجبت لغزارة إنتاجه فقال: أنا صبورٌ وأنت ملولٌ مقِلٌّ. تناولنا وضع «معجم بلاكويل للفكر الاجتماعي الحديث»، وهو كتاب أَشرف على ترجمته من الإنكليزية وراجعه وأضاف إليه هوامش، ويُعدُّ للطبع ضمن «مشروع نقل المعارف» البحريني الذي أشرف على إصداراته. اقترحت أن يلقي نظرة أخيرة على ما أضاف من هوامش فقال، حرفيا: تعبتُ. أُوكل إليك أمر هذا الكتاب...

بعد الحدث نعود إلى تأويل ما سبقه. هذا ما فعلتُ فأحسست بوقْع الوصيّةِ في ترك أمر الكتاب إليَّ، بالرغم من أن الكتاب مُنجزٌ وليس لي في أمره شيء أفعله غير نشره. في التأويل عجبٌ، كذلك، من افتراقنا في شارع الحمراء بطريقة غير معهوده: اعتدنا أن نسأل عن لقاءاتنا القادمة، واعتاد فالح أن يلومني لوماً مسبقاً على عدم الاتصال إنْ كنت في بيروت. لم يكن شيء من هذا هذه المرّة. فجأةً، قطع الشارع مودّعاً بيدٍ مرفوعة، غيرَ ملتفتٍ. لكأن صوتاً ناداه، يأخذه إلى الرصيف المقابل. لم يكن له وقت لينظر إلى الوراء...

افتتاحية

بمقدورنا أن نغمز: جمعية، وعربية لعلم الاجتماع

محمد نعيم فرحات(*)

الأمين العام للجمعية العربية لعلم الاجتماع.

«إلى حيدر إبراهيم، كواحد من كبار
الجمعية العربية لعلم الاجتماع، الذي يرمق
الحياة بصبر جميل. وإلى آخرين
يعرفهم ونعرفهم ويعرفونهم».

لكل فعل نقطة بداية في خيال ما، وفكرة الجمعية العربية لعلم الاجتماع تولدت عام 1985 في خيال رجل كان ينتمي، بالسليقة ثم بالاختيار لاحقاً، إلى تخوم «العروبة الثقافية» وجمالاتها التي تظلُ، رغم خيبات العرب المعاصرين، «حجر الوادي الباقي».

صاحب الفكرة، الطاهر لبيب سليل «نجد سيدي مهذب» جنوب تونس، الذي كان محظوظاً في تصفحه عوالم مختلفة، ذهب نحو مأسسة الفكرة وتحويلها إلى كيان. وقد شاركه في الأمر، نخبة من أسماء عربية لامعة في ذلك الوقت، تنتمي إلى ثلاثة عشر بلداً على الأقل، متخصصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ومن باب الاعتراف والإنصاف، فقد اغتنم الطاهر لبيب مناخاً عروبياً، كانت تعيشه تونس، إبان رئاسة محمد مزالي للحكومة، والبشير بن سلامة في وزارة الثقافة، لرسمنة وضع الجمعية.

* * *

(*) البريد الإلكتروني: mfarhat2004@yahoo.com.

بدأت الجمعية العربية في أخذ طريقها كجهد أهلي عربي بسيط، في لحظة مركّبة، كانت تتبلور فيها ملامح، تشير إلى عملية تهميش منهجية متعددة الأطراف (داخلية وخارجية) تعرضت لها العلوم الاجتماعية والإنسانية عموماً، سواءٌ من الناحية المؤسساتية أو من حيث الدور، كعلوم أساسية لها مساهمة مهمة في «هندسة الوعي» الفردي والجمعي عند كل مجتمع تحكمه درجة معقولة من الرشد والنضج. وأسفرت هذه العملية المتواصلة حتى الآن، في ما أسفرت، عن تشويش كبير ألمّ بهذه العلوم في أغلب المجتمعات العربية، وظهور «نواب فاعلين» صاروا بدل فاعل مفقود، مُغيبٍ ومدحور، «علماء وباحثين» أصحاب رؤى وتصورات، مشغولين بقضايا المعرفة وبهموم الناس. كما تعرضت هذه العلوم لعملية تشويه سمعة، وتم دحرها كي تصبح في نهاية سلم ترتيب العلوم، باعتبارها علوماً لا جدوى لها ولا قيمة. والمثير أن ذلك كان يجرى في مجتمعات كانت تشهد «تخلعاً» وجدانياً وقيمياً ومادياً شبه شامل. وكانت أحوج ما يكون إلى مساهمات علم الاجتماع والعلوم الإنسانية الأخرى لفهم ذاتها والمساهمة في بلورة دروب معقولة. وكانت هذه العملية أحد التعبيرات المفزعة، لعجز العمل العربي القُطري والمشترك ـ الرسمي وغير الرسمي معاً ـ وفساده وفشله، أنتجها ورعاها حلف قام بين «وعي قاصد» ومعوقات موضوعية وإعاقات بنيوية.

في هذا الإطار تسللت الجمعية العربية، كي تقول شيئاً آخر، معتمدة على جهود القائمين عليها، وعلى أهلية الفكرة والحاجة إليها، وعلى «بعض» كرم «بعض» المؤسسات العربية، وطرحت في مؤتمرات وندوات ذات بال قضايا: المجتمع والدين والسياسة وصورة الآخر، وحاولت جهدها قدر الإمكان للبحث في شاهد المجتمعات العربية وفي غيبها التاريخي، وتطرقت إلى كل شأن كانت تدركه يدها وقدرتها وظروفها.

* * *

... في عام 1989 ذهبت الجمعية نحو أفق آخر، وضعها في مدار مهم، تمثل بعقد ملتقى سنوي لأجيال علماء الاجتماع العرب، كانت دورته الأولى في مدينة أغادير المغربية، تقوم فكرته على التقاء نخبة من الباحثين العرب المتميزين من المتخصصين في علم الاجتماع وامتداداته الشاسعة، المرشحين لنيل شهادة الماجستير أو الدكتوراه، يعرضون على مدار أيام متطاولة مشاريع أبحاثهم لنقاش مستفيض وعميق، بحضور نخبة من علماء الاجتماع العرب، وأحياناً كان الأمر يتم بحضور علماء اجتماع عجم.

تواصل انعقاد الملتقى السنوي لواحدة وعشرين دورة، أسهم في إنجازها بصورة أساسية «بعض» الكرم عند «بعض العرب» وتكرير العبارة هو من باب تأكيد أهميتها في حياة الجمعية. وشارك في هذه الملتقيات أكثر من 500 باحث وباحثة من مختلف البلدان العربية، يحتل أغلبهم حالياً مواقع مرموقة في الحياة الأكاديمية وفي الشؤون العامة في مجتمعاتهم.

... عرب كثيرون لهم أسماء لامعة يصعب تعدادهم، يعرفون أنفسهم، ونعرفهم، ويعرفهم كثيرون، مرّوا بالجمعية العربية لعلم الاجتماع، وكانوا جزءاً مهماً من ذاكرتها ومن تاريخها ومساهماتها.

* * *

في مقاربة ماكرة، بالمعنى الإيجابي والجميل، يتحدث أحد الكتاب، عن حيلة «الغمز من وراء ظهر الغالب» كشكل من أشكال المقاومة والحضور؛ وباستعارة الفكرة من مدارات كاتبها، فإن الغالب في الحياة العربية المعاصرة قد كان عموماً: الفشل والعجز والخيبة المستدامة والتحايل المخفق على الذات والواقع معاً. وربما تكون تجربة الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بعد تجربة مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ثم بمعيَّته، من أجمل «الغمزات» التي تمت من وراء ظهر العجز والفشل ومرادفاتهما «كغالبين تحكموا في حياة العرب المعاصرين» وفي أحيان كثيرة كان الغمز يتم في عين الغالب مباشرة. جمعية قيَّضت لها جديتها وصدقيتها والتزامها ورعايات من هنا وهناك، أن تتواصل رغم بعض التعثر، وأن تؤدي دوراً ووظيفة مهمة، في أرفع الحقول وأجملها؛ حقل المعرفة والتأهيل والتأطير وفتح أفق ما، والمساهمة في بناء وعي نخبة لها دور مهم ومساحات تأثير في أعماق الأفراد والمجتمعات؛ أو هكذا يفترض.

إن تجربة الجمعية العربية لعلم الاجتماع البسيطة، لكن الجدية والمجدية والعميقة في آن، تقول دلالات كثيرة، من أهمها وجود إمكان «ما» داخل أي سياق «لغمزة» ما، تثمر «بعض» معرفة و«بعض» جمال، واستثمار إيجابي في ذاكرة قائمة وقادمة على نحو يستحق الانتباه والعناية والدعم، وإحاطتها بكل أسباب التواصل وتوريثها لجيل صاعد قادم.

... ربما يلتفت أحد «ما» في جيل قادم ويقول: انتبهوا، هناك من حاول فيمن سبقونا، على نحو فيه مغزى ومعنى يستحق التوقف والتقدير. ربما..

• تنويه من قلم التحرير: عقدت الجمعية العربية لعلم الاجتماع مؤتمرها العام في 2016/11/25 في المنامة عاصمة البحرين، وقد ترتب عن عقده، انتخاب هيئة استشارية ومجلس أمناء جديد تشكل من: مصطفى التير (ليبيا)؛ فهمية شرف الدين (لبنان)؛ الطاهر لبيب ـ الرئيس الشرفي ـ (تونس)؛ محسن بوعزيزي (تونس)؛ محمد فرحات (فلسطين)؛ ابتسام العطيات (الأردن)؛ المختار الهراس (المغرب)؛ عثمان سراج الدين (السودان)؛ باقر النجار (البحرين)؛ حلمي ساري (الأردن)؛ أحمد زايد (مصر)؛ العروس الزبير (الجزائر)؛ عبد الله آل ربح (السعودية)؛ سالم لبيض (تونس)؛ جميلة الشرادي (المغرب).
كما انتُخب مجلس تنفيذي للجمعية مكون من: باقر النجار رئيساً، والعروس الزبير نائباً للرئيس، وسالم الأبيض عضواً، ومحمد فرحات أميناً عاماً.

محور العدد:
إنتاج المعرفة في مستوى الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانيات في الجامعات المصرية

المحرر الضيف لهذا المحور: دانييل كانتيني

إنتاج المعرفة في مستوى الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانيات في الجامعات العمومية المصرية

دانييل كانتيني(*)
جامعة هال ـ ألمانيا.

ترجمة: منير السعيداني

«لا خيار لنا إلا أن ندرب الجيل القادم من الأكاديميين الأفارقة في أوطانهم، ويعني ذلك مواجهة مسألة الإصلاح المؤسسي بالتوازي مع مسألة تعليم الخريجين. على تعليم الخريجين والبحث والبناء المؤسسي أن تتضافر كلها ضمن جهد واحد»

محمود ممداني.

مقدمة

خلال السنوات الأخيرة، كانت مسائل التفاوت في إنتاج المعرفة على امتداد العام، أو مسائل لاتناظر أحجام الإنتاج المعرفي محلّ اهتمام مُتّصلٍ (انظر مثلاً Burawoy, 2015). في هذا السياق، تمّ التّدليل على ضرورة بلوغ مِنْوَالِ (Model) علومٍ اجتماعية وإنسانيات غيْر هَيْمَني، من أجل إسباغ الصبغة الإقليمية عليها وذلك بغايَة تمكينًها من أن تكون أكثر تأقلماً مع حاجة مختلف المجتمعات (Vessuri, 2015). وسرعان ما تعقّدت القضايا بفعل استمرار التفاوتات العميقة في توفير التعليم المخصوص بالقطاع الثالث والتدريب على البحث؛ تلك التفاوتات التي ضخمتها العولمة بفعل هجرة العقول والتباين في الإمكانات البحثية ذات الآثار الخطيرة في إنتاج المعرفة في الجنوب الكوني (وهو ما برر استشهادنا بقَوْلِ ممداني). بالتوازي مع ذلك، ثمة علامات مناقضة من قبيل تزايد عدد المنشورات الأكاديمية في آسيا وفي أمريكا اللاتينية أو تنامي ممارسات الاستشهاد المتناظر بين «الغرب والبقية» (Gringas and Mosbah-Natanson, 2010)، على أن حقل الإنتاج المعرفي

(*) البريد الإلكتروني: daniele.cantini@scm.uni-halle.de.

هو مجال علمي فائق التفاوت وغير متجانس، وعلى الأخص عندما يتعلق الأمر بإنتاج معرفة علمية وبحثية مبتكرة وغير منقولة[1].

ولئن كان من الواضح أن أغلب الحكومات لا تزيد على التظاهر ببذل العون للاستجابة لضرورة توفّر تعليم وبحث ذَوَاتيْ جودة، وعلى الأخص في العلوم الاجتماعية والإنسانيات، فإن هذا المتطلب يمكن أن ينفتح على مجالات جديدة للنقد، وعلى دروب ربما لم تكن متوقعة[2]. وباعتبار المجال الضيق المتاح للمعرفة الاجتماعية النقدية ضمن اقتصاد المعرفة، يبدو من الضروري النظر إلى الظروف القائمة التي ضمنها تنتج هذه المعرفة، مأخوذة هنا، وفي آن معاً، على معنى المعرفة المنتجة وعلى معنى ظروف إنتاجها. بصفة أكثر تخصيصاً، تهدف الدراسة المعروضة هنا إلى الكشف عن البنى والإمكانات التي تُهَنْدِس المعرفة الحالية المنتجة في مستوى الدكتوراه في الجامعات العمومية المصرية وذلك بالاستناد إلى تحليل تيموتي ميتشل (Mitchell, 2002) لحقل دراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأمريكية.

صار للدكتوراه دور محوري جديد في هذا المسعى الاقتصادي والمتجه نحو بناء القدرات، والذي ينخرط فيه العديد من الفاعلين الوطنيين والعالميين العاملين على تطوير سياسات تهدف إلى تمكين دور الخّريجين من المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني والإقليمي (Nerad, 2012، وديفيد ميلز في هذا العدد). ومن أجل تحقيق الإنتاج الفعلي للمعرفة الجديدة وبثها واستيعابها، كان على عدد الباحثين أن يتزايد وعلى نمط التعليم الذي يتلقونه أن يكون مُجَدَّداً محلّ تفكير إذا ما أُرِيد للابتكار والنمو الاقتصادي أن ينتجا من تلك المعرفة الجديدة (Nerad, 2012: 59). وباعتبار الطبيعة المتغيرة للمسارات الأكاديمية وللأسواق الكونية تحولت التجارب الدكتورالية من سيرورةِ إعادةِ إنتاج أكاديمي تتمّ على الأغلب نَمْذَجتها حول فكرة التعلم إلى سيرورة يصير فيها الطالبُ باحثاً ذا دور معترف به، ومن الأفضل أن يكون واحداً من جماعةٍ من الأقران ضمنها يتم إنتاج المعرفة من خلال سيرورات تعلمية مبنية ومتعددة الطبقات. وفيما تظل الممارسات القائمة، على المستوى الدولي، بعيدة من هذا المثال، يكون من المهم أن نعترف أن تجربة الدكتوراه صارت دُوَلية بحقّ مع تزايد حركية الطلبة، ومأسسة الإنكليزية بوصفها لغة مشتركة، ومع التحوّل نحو المزيد من التجانس الشكلي؛ وإن كان موضع احتجاج

(1) المورد الوطني النقدي الجديد، الذي يضع الابتكار هدفاً له، هو أساسي بالنسبة إلى النمو الوطني الاقتصادي (Slaughter and Rhoades, 2004). وعلى الرغم من التحولات الأخيرة الناتجة من بروز قوى كونية، إذ، وخلال سنة 2012 تجاوزت نفقات الصين على البحث والابتكار ما أنفقه الاتحاد الأوروبي، فإن علاقات القوة الإيبستيمية الكونية ظلت على العموم على حالها.

(2) إن موقع الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ثانوي، في أفضل التقديرات، ضمن هذا التأكيد على العلم والبحث، وعلى الأخص في العديد من البلدان النامية التي تتمتع فيها ما يسمى بالعلوم الدقيقة بموقع متميز منذ أيام الاستقلال. ولكن هذا لم يحجب ما يتوافر فيها من الإمكانات بأن تصير أدواتٍ جوهريةً في التمكين من النقد، ولا يبطل مركزيتها ضمن بناء تصوّرٍ للبحث المناسب.

(Nerad and Heggelund, 2008). في هذا السياق، ثمة مظهران في حاجة إلى الإبراز: **أولهما** السياسات التي تدفع بدور الباحثين الدكتوراليين والمرحلة الدكتورالية بوصفها اللحظة الإبداعية التي عليها ومن خلالها تنبني البحوث اللاحقة وتُفحص، وباعتبارها، في الآن ذاته، متماثلة المظاهر وذات تمايزات هامة[3]. حينئذ، ولئن كان البحث قد اكتسب مركزية جديدة، يظلُّ أكِيداً أَنْ لَيْست العلوم الاجتماعية والإنسانيات هي التي استفادت من ذلك. للخطاب حول نفعية البحث نتائج كارثية في مناطق العالم التي لها عدد وافر من الجماعات البحثية المستقرة، ولكنه في الوطن العربي وفي مصر على الأخص، يتساوق مع فهم راسخ للعلم على أنه نافع لتنمية الأمة، وباعتبار العلوم الاجتماعية والإنسانيات مخصصة على الدوام لتدريب من يحتاجهم الجيل اللاحق من الأساتذة. لقد جعلت الاستقالة النسبية التي أقدمت عليها الدولة خلال العشرين سنة الماضية ظروف العمل على الأرض أكثر عسراً نوعاً ما مع الانطلاق من مركزية حاجات السوق التي توضع على الأغلب بوصفها معطى ماقبلياً (El-Obeidy, 2013، مثالاً حديثاً) ولكنها لم تغيّر من الوظيفة التابعة للعلوم الاجتماعية والإنسانيات.

بدأت الدراسات في المنطقة العربية في معالجة أسباب محدودية الإنتاج المعرفي، وعلى الأخص بعد أن قدّم تقرير التنمية البشرية العربي لسنة 2003 حول المعرفة تحليلاً لاذعاً لمظاهر قصور الأنظمة التعليمية في المنطقة. وقد كانت الدراسات المبكرة للنظام الجامعي العربي لما بعد الاستقلال قد أظهرت بعدُ أن التدريس والبحث كانا ومنذ البداية مرتهنين بوضوح بتنامي حاجات الدول حديثة التأسيس[4]. ولم تتغير الوضعية كثيراً مع حلول التعليم العالي الجماهيري وتوافر التكنولوجيات الجديدة[5]. وخلال الألفية الجديدة، عالج عدد متزايد من الدراسات حالة البحث في العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية

(3) ضمن الأول، نوع من التشديد المشترك على مُدَد البرامج الدكتورالية، والبنى الابتكارية، والتمويل المناسب، والتدريب من أجل التشغيل خارج الأكاديميا أيضاً. انظر مثلاً الاستقصاء الأخير لمختلف الأجوبة على تحدي جماهيرية الدراسات الدكتورالية بين مِنْوَالَيْ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (Balaban and Wright, 2014).

(4) يمكن العثور على وصف عام مبكّر لمشاكل التربية العلمية مع التركيز المباشر على ضرورات خلق يد عاملة متعلمة لدى فهيمٍ عيسى قوبين (Qubain, 1966). ومن بين العديد من الدراسات ذات الصلة، أشير إلى المراجعة التي أنجزها والرشتاين (Wallerstein, 1966) وعلى الأخص في صفحاتها 106-118، وكذا التحليل الذي اقتصر على ظروف إنتاج الأنثروبولوجيا الاجتماعية في الجامعات العربية الذي أنجزته شامي (Shami, 1989).

(5) هاهنا، يستحيل بكل بساطة الإتيان على كامل ما يمكن أن يراجع من أدبيات. مقتصراً على مصر، وحدود هذه الدراسة، أشير إلى الآفاق التاريخية التي أوردها ريد (Reid, 1990) حول جامعة القاهرة ودي كابوا (Di Capua, 2009) حول اختصاص الدراسات التاريخية. وقد ركز آخرون على أكاديميين فرادى للحديث عن الضغوط السياسية والمجتمعية على الأكاديميين والباحثين (Abaza, 2010a; Hirschkind, 1996).

وأبرز المشاكل العديدة التي تجعل من البحث «وعداً مستحيلاً» إذا ما استعرنا عبارة ريغاس أرفانيتيس وساري حنفي (Hanafi and Arvanitis, 2016)[6].

من وجهة نظر ما، صار البحث وعداً مستحيلاً بفعل استمرار الرقابة السياسية والاجتماعية على إنتاج المعرفة، والمنزلة المتقلقلة للحرية الأكاديمية[7]، وكيفية تشكُّل النظام وكذا أزماته المُدركة. في حالة العلوم الاجتماعية والإنسانيات، ثمة استحالة مضاعفة، إذ علينا أن نضيف إلى معوقات البحث عامة الاعتبار المتدني الذي تحظى به هذه الاختصاصات. من الجانب الآخر، يعيش التعليم العالي في المنطقة انفجاراً حقيقياً على مستويي العدد ونوعيات الجامعات وعلى الأخص منذ السنوات 1990 (Hanauer and Miller-Idriss, 2011, Romani, 2012) وآخرون عديدون من جهة، كما أن دوره المركزي في إنتاج المعرفة لا يلاقي أيَّ تَحَدٍّ تقريباً (Hanafi and Arvanitis, 2016). تتزايد أعداد طلبة الدكتوراه، ممن يدرسون خارج المنطقة أو داخلها سواء بسواء، وبنسب حركية عالية. ولئن كان من الممكن ابتداءً ربط هذا النمو بالضغط الديمغرافي، فإن تنويع إمكانات النفاذ إلى الجامعة وتنوع التجارب التعليمية واضِحَيْ الأثر. ثمة حاجة حقيقية إلى الفهم الإثنوغرافي للظروف الحالية التي فيها تنتج المعرفة. ويُتيح المشروع البحثي الذي نقدمه هنا تساؤلاً إثنوغرافياً يعالج الجامعة على أنها موقع مركزي في إنتاج المعرفة وفي لحظة متزايدة المصيرية بالنسبة إلى سيرورة ذلك الإنتاج، عَنَيْتُ لحظة إنجاز رسالة الدكتوراه. إن الهدف من المشروع البحثي هو توفير أساس للمقارنة فيما بين بلدان مختلفة، من داخل المنطقة ومن خارجها.

أولاً: إنتاج المعرفة في مستوى الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانيات

يهدف المشروع إلى الإسهام في المناقشات الجارية من خلال تحليل ظروف الإنتاج المعرفي في مستوى الدكتوراه في مصر. يستكشف المشروع الطرق التي بها يتمّ، وعلى الأخص في مستوى ما بعد التخرُّج، إنتاج المعرفة ثم نقلها في الجامعات المصرية مع تركيز على العلوم الاجتماعية والإنسانيات. ومثلما أوضح الأمرَ لاحقاً، آخذ المعرفة هنا على أنها مفهوم واسع الامتداد يحيل في ذات الوقت على محتويات الاختصاصات القائمة، أي على القضايا التي تناقش داخل الأكاديميا الآن، على محتويات رسائل الدكتوراه المسجلة وما يناسبها من مواضيع بحث الأكاديميين الشباب، وعلى السياق العام الذي فيه تُنتج. وهذه

(6) ومن بين الجهود الجماعية الأكثر حداثة في وصف حالة البحث العلمي الاجتماعي ومستقبله في العديد من البلدان العربية نشير إلى (حنفي وبنغبريط ومصطفى، 2014) وكذا إلى باميه (Bamyeh, 2015).

(7) انظر جوناثان كرينر (Jonathan Kriener) في هذا العدد.

الفكرة مستقاة من تَصَوُّرٍ للجامعة على أنّها مؤسسةٌ تنتج المعرفة، وفي الآن ذاته، المعرفة وظروف إنتاج تلك المعرفة (Cantini, 2016a).

ولئن وُجِدَت الدراسات الدكتورالية في مصر منذ قرن، على ما أناقش الأمر أدنى هذا، فقد ظلَّت ظروف التربية الدكتورالية القائمة وكيفياتها غير مستكشَفة بما فيه الكفاية. وعلى الرغم من الصيت الفخري الذي يكتسبه حائز الدكتوراه، وعلى الرغم مما يقوم من تنافس على الحصول عليها من خارج البلاد، فإن أهميتها بالنسبة إلى البحث تتعرض للاستنقاص من قبل العديدين داخل البلد بحيث صارت الدكتوراه تفهم في المعتاد على أنها تأهيل ضروري للترقي إلى الأستاذية. وعلى اعتبار عَيْشِي في البلد لأعوام قليلة فيما بين 2007 و2010، وباعتبار اشتغالي كذلك على الجامعات في عدد آخر من بلدان المنطقة (Cantini, 2016a, 2016b) فقد كنت دائم الانصدام بانعدام الاهتمام بممارسات التدريب والبحث القائمة على خلفية ما كان يروج من خطاب الأزمة. وفيما تحظى العلوم الاجتماعية والإنسانيات ببعض الاهتمام في المنطقة، يتمثل موضع الخلاف الذي أريد أن أقف عليه ههنا في أن نمط التحليل الإثنوغرافي هو الأمثل في فهم ما يعتبره المنخرطون في النظام التعليمي الجامعي تحصيل حاصل، وكذا في إتاحة تحليل نقدي لذلك النظام، أو، إذا ما استعرنا عبارة لوك بولتانسكي في تفسير ماهيته (Boltanski, 2009). هذا جوهري في فهم كيفية إدارة حوكمة الأنظمة المعقدة، وفي الإمساك بدلالة الإمكانات والإكراهات التي تسهم في هندسة البحث.

كان استكشاف ذلك من خلال جهد متعدد الاختصاصات وجماعي استمر عامين في ما بين 2014 و2016. وفيما نناقش منهجية العمل بتفصيل لاحقاً، من المهم هنا أن نبرز أن كل باحث منخرط في المشروع هو طالب دكتوراه في واحدة من الجامعات المصرية، وأن تنظيم العمل سعى إلى أن يأخذ بنظر الاعتبار الانعكاسية الفائقة التي بها يتّسم موضوع البحث. وينتبه البحث إلى الممارسات المحلية فيما يحرص على النظر إلى الترابطات الكونية التي تحضر هي أيضاً في مصر المعاصرة. وعليه، يسعى البحث إلى أن يَجْسُر فَجْوَةً في الأدبيات ذات الصلة من خلال النظر وفي آن معا في مواقع إنتاج المعرفة والحالات المدروسة التي تمت معالجتها خلال سنة المشروع الأولى (مثلما تعرضها المساهمة الأولى لنفيسة دسوقي وعلا كبارة في هذا العدد)، وفي القضايا المخصوصة من قبيل الجندر والتراث (مثلما تعرضها مساهمة أحمد منصور، والمساهمة الثانية لنفيسة دسوقي في هذا العدد). وقد أُنجز التحليل باتّباع منهجية متعددة الاختصاصات تشمل التحليل النصي، والانتباه إلى التطورات التاريخية والدراسة الإثنوغرافية الجوهرية لممارسات التربية الدكتورالية وكيفياتها.

وقبل الانصراف إلى عرض المشروع ونتائجه والمنهجية التي فيه استُخدمت، من الضروري أن نمد القارئ بالمزيد من التفاصيل حول مناسبة موضوع البحث. كونياً، تتزايد الدراسات التي تنظر في التجربة الدكتورالية، باعتبار مركزيتها المكتسبة حديثاً في متابعة

المعرفة؛ ولكن، ولئن كان خطاب السياسات هذا يَحُلّ بمصر في ذات الوقت الذي بلغ غيرها من البلدان تقريباً، فإن الاهتمام المحلّي بالتجربة الدكتورالية لمّا يَزَلْ في درجات متدنية وهو ما يستدعي تفسيراً.

ثانياً: الدراسات الدكتورالية في مصر

على الرّغم من الاهتمام البحثيّ المستدام بمسائل التربية، والدولة والتمدرس في مصر وبالآثار التي تترتب على أن يكون المرء باحثاً (Di Capua, 2009; Farag, 2006; Herrera and Shami, 1999; Herrera and Torres, 2006; Reid, 1990; Roussillon, 2002; Starrett, 1998)، إذا ما اقتصرنا على بعض الأسماء، لم يكن ثمة من الاهتمام بالدراسة الدكتورالية إلا القليل. وعلى الرغم من أن تاريخ التربية الدكتورالية في مصر لم يكتب بعد، فمن الثابت أن فرص خوض الدراسات الدكتورالية مُتَاحة منذ ما يزيد على القرن. داخل الجامعة المصرية، أول محاولة أهلية لبعث جامعة وطنية في البلد، وفيما بين 1908 (سنة تأسيسها) و1925 (سنة تحويلها إلى جامعة حكومية) نوقشت ست رسائل دكتوراه، من بينها رسالة طه حسين يومَ الخامس من أيار/مايو سنة 1914 (Waardenburg, 1966: 223-225)[8]. ومما يكتسي أهمية خاصة في مناقشة مدى توافر المعطيات يشير مصدر آخر، متأخر عن المصدر السابق إلى أن ذات الفترة شهدت مناقشة تسع رسائل دكتوراه، تكللت سبع منها بالنجاح (الجميعي، 1983: 49-51). وبالتوازي مع هذه اللحظة الرائدة، وفيما لمّا تزل الدكتوراه غير مهيكلة (الجميعي، 1983)، مثلما كان عليه الأمر في غالب بلدان أوروبا، بدأت الدولة ممارسة إرسال الطلبة إلى الخارج، وعلى الأخص إلى فرنسا وإنكلترا. ومنذ البدايات الأولى، خلقت هذه الممارسة التي تتصل إلى حد اليوم (باستكمال المنح الحكومية بما تمنحه وكالات مختلفة مثل مؤسسة التبادل الأكاديمي الألماني، DAAD) صَدْعاً، بين من تلقوا تعليمهم في الخارج ومن تدرّبوا محلياً.

ولم يتم تأسيس الدراسات العليا على أساس توزيع الطلبة حسب التقسيم الثلاثي ما بين شهادة التخرج، فالماجستير فالدكتوراه؛ إلا مع نشأة الجامعة الحكومية سنة 1925 وهي التي تسمّى اليوم جامعة القاهرة. في البداية كانت شهادات الدكتوراه تسند في ثلاث من أربع كليات (الآداب، والعلوم والقانون، ولكن من دون الطبّ)، ولكن سرعان ما تم التوسع في ذلك بحيث أسندت 847 شهادة دكتوراه في جميع الكليات بما في ذلك تلك التي كانت قد أنشئت حديثاً، وذلك في ما بين 1925-1926 و1958-1959 (ومن بينها 42 شهادة حازتها

---

(8) على الرغم من الحفاظ على صيغة مناقشة رسائل الدكتوراه من دون الحصول على شهادة علمية سابقة. وقد كانت المناقشة متبوعة بدعوة إلى قصر رأس التين لملاقاة الخديوي، وبمنحة لمتابعة الدراسات العليا في فرنسا، وهو ما تُوِّجَ بالنسبة إلى طه حسين بالحصول على دكتوراه من السوربون بضع سنوات بعد هذا التاريخ. انظر (Reid, 1990: 60-61).

امرأة)[9]. وعلى الرغم من هذا النمو العَدَدِيّ المطّرد، كثيراً ما كانت مناقشات الدكتوراه غير المفتوحة للعموم تثير اهتماماً عمومياً دائماً، وسجالات حامية وآثاراً سياسية. ومن بين أمثلة ذلك دكتوراه الفلسفة التي أُسندت إلى عبد الرحمن البدوي حول الزمن الوجودي من قبل كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة 1944 (Di Capua, 2012) أو رفض إسناد دكتوراه شرفية لشخصية سياسية كانت مدعومة من الملك (Waardenburg, 1966: 92)؛ رفض كان متبوعاً بإعلان استقالة عميد كلية الآداب وكذا رئيس الجامعة بتاريخ 9 آذار/مارس 1932[10].

بعد الاستقلال، ومثلما كان عليه الأمر داخل المنطقة وخارجها، وضعت المصلحة الوطنية على رأس أيِّ أجندة بحثية بالتوازي مع توجه الناصرية نحو تبني تصوّر أداتي، ولّد أفكاراً مديدة الأثر حول المعرفة المُناسبة وخطوط التساؤل البحثي وكذا نوعاً من الضبابية حول حدود البحث المقبول (Reid, 1990)[11]. وقد تكرّس ذلك على الأخص في الحاجة المزدوجة إلى وضع الوظائف التدريبية والبحثية التي تضطلع بها الجامعة على طريق الاستجابة إلى ضرورة خلق مواطنين جدد من خلال المعرفة المفيدة، أي خلق علماء قادرين على التقدم بتنمية الدولة (وخصوصاً المهندسين والأطباء) وكذا المتكفلين بالتّدريس الجماهيري للساكنة (عواد، 1963؛ Reid, 1990; Wallerstein, 1966). خلال تلك الفترة التي تمتع فيها الأساتذة الجامعيون بآفاق اقتصادية حسنة نسبياً، استمرت أعداد طلبة الدكتوراه في تزايدها بحيث كان بجامعة القاهرة سنة 1969-1970 ما قدره 1200 طالب دكتوراه، وأسندت 402 دكتوراه خلال سنة 1972 لوحدها (Akrawi, 1979: 53; Ismail 1974: 226). وصارت الازدواجية اللسانية في البحث والتدريس راسخة، باعتماد الإنكليزية أو الفرنسية في الدراسات العلمية والتكنولوجية والعربية في العلوم الاجتماعية والإنسانيات، وكانت لذلك تبعات مديدة الأثر بالنسبة إلى الممارسات الاستشهادية (Hanafi and Arvanitis, 2016: 241-247)[12].

---

(9) انظر (Waardenburg, 1966, vol. II, p. 108). وتشمل هذه المعطيات كذلك الجامعتين الأخريْن اللتيْن بعثتا خلال الأربعينيات والخمسينيات وهما على التوالي جامعة الإسكندرية وجامعة عين شمس.

(10) وقد استخدم التاريخ في تسمية مجموعة 9 آذار/مارس لاستقلال الجامعة، التي تأسست سنة 2003 من قبل مجموعة من الأساتذة الجامعيين.

(11) من المهم هنا التذكير بأن العلاقة بين المعرفة والسلطة اختصاص إقليمي بامتياز: «بوصفه ممارسةً مُتَقَاسمة وتفاعلية، لا يكون البحث مصنوعاً لذاته أبداً. إنّ الانتظارات المجتمعية من الضخامة والشمول بمكان، والتداخل مع أولويات الحكومة وسياساتها، بحيث تؤثر في طرائق تمويل البحث بكيفيات متزايدة الإحكام والتعقيد. انظر (Nowotny, 2016: 6).

(12) ولا يُبْطل ذلك أهمية الإشارة إلى أن تقريراً حول الباحثين الاجتماعيين العرب تبيّن أن ثُلُثَيْ المُجيبين على الاستبيان تلقّوا تدريبهم بالعربية في مستوى البكالوريوس بينما لم يكن الأمر كذلك إلا بالنسبة إلى الثلث في مستوى الدكتوراه، وباعتبار الإنكليزية لساناً رئيساً للتعليم في مستوى الدكتوراه بالنسبة إلى نصفهم (Bamyeh, 2015: 29). ولئن كانت عينة البحث غير ممثلة فبالإمكان التعويلُ عليها للإشارة إلى وجود اتجاه مثير للاهتمام.

على أن أكثر مواريث تلك الفترة ديمومة هي الفهم الجوهري لما يمكن أن تعنيه الدكتوراه برمَّتها وعلى الأخص بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية والإنسانيات. وصارت الحاجة إلى تدريب الجيل اللاحق من الأساتذة، وعلى الأخص بعد أن وضع الاستقلال حدّاً لتدفق الأساتذة الأجانب (عواد، 1963؛ Reid, 1990)، تحتل أقصى مراتب الإلحاح. وعلى الرغم من رغبتهم في تحسين جودة أدائهم بعد عودتهم، فإن الأساتذة الذين زاولوا تعليمهم بالخارج لم يكونوا كافين لتغطية تلك الحاجات (Ismail, 1974: 236) وكذا باعتبار آثارهم المتداخلة، وخصوصاً أن العديد منهم لم يعودوا إلى موطنهم (Reid, 1990). وعليه، صارت الهيكلة الشكلية لبرامج الدكتوراه محورية بالنسبة إلى توظيف إطار التدريس في الجامعة، وهو ما كان في ارتباط بمَهْنَنَةِ الحياة الأكاديمية التي كانت في ذلك الحين بصدد الانتشار إلى هذا الحد أو ذاك (ومن المثير للانتباه أن هذه الظاهرة كانت تحدث في بعض البلدان الأوروبية في ذات الآن بالضبط). وكانت الأمور تتسم بالتعقيد حينها، مثلما هو عليه الشأن الآن أيضاً، جراء إجراءات تعيين إطار التدريس بالجامعات المصرية، وعلى الأخص منها تلك التي بدأت بالنشوء حينها. «يتمّ كلّ سنة تعيين عدد من أفضل خريجي كلّ قسم مُعِيدِين... وتعتبر الدكتوراه شرطاً للحصول على أي موقع ضمن إطار التدريس. وبمجرد أن يحصل المعيد على شهادة الدكتوراه، سواء أكان من جامعة مصرية أم أجنبية، فإنه يكون مؤهلاً إلى الترقّي إلى رتبة المحاضر» (Ismail, 1974: 230). وتكون الترقيات اللاحقة، إلى مساعد ثم إلى أستاذ تعليم عال، مرهونة بتركيم عدد من المنشورات ضمن عدد محدّد من السنوات مع قليل الاهتمام بمدى جودتها أو طرافتها (وهذه خصيصة أبعد ما تكون عن المحلية). قلّل ذلك من اتصاف الدكتوراه بكونها مرحلة استكشاف وبحث وجَعَلَها أقرب إلى شيء ما ينبغي الحصول عليه بأقل ما يمكن من التكاليف من أجل ضمان الترقي في الرتب الأكاديمية، وعلى اعتبار ما ينجرّ عن الفشل في الحصول على الدكتوراه من لفظ خارج إطار التدريس (وهو نادراً ما يحدث)[13].

ومنذ السنوات 1970، دخل هذا النظام في حالة تأزّم، ولم تكن الدراسات الدكتورالية استثناءً، وفيما كانت أعداد الطلبة والجامعات سواءٌ بسواء تواصل ارتفاعها، كان يبدو على جودة التدريب أنّها بصدد التدني وصارت المرحلة الدكتورالية فاقدة لأّي دور محوري. كان التنامي الكمّي مذهلاً. فقد كان طلبة الدكتوراه في كل الجامعات المصرية وكل الاختصاصات سنة 2003 يعدّون 22248 مقارنة بما كان عدده 13354 سنة 1993 بحيث

(13) على الرغم من الافتقار إلى إحصاءات حديثة، قد تناهزُ نسبة طلبة الدكتوراه ضمن أعضاء هيئة التدريس في جامعة القاهرة 50 بالمئة. ومن الضروري الإشارة إلى أن الدراسات الدكتورالية متاحة كذلك للطلبة غير المُنْضَوين ضمن هيئة التدريس، وتلك هي الحالة كذلك بالنسبة إلى باحثيْن اشتركا في هذا المشروع. وبعد أن يحصلوا على شهاداتهم، يصير الخريجون مؤهّلين للترشح للانضمام إلى هيئة التدريس في حالة فتح مراكز تشغيل، أو يمكنهم أن يبحثوا عن شغل خارج البلاد كما كانت حالة العديدين خلال السنوات 1970 حينما مثّل الأساتذة المصريون العمود الفقري في بعث الجامعات في بلدان الخليج.

صاروا يمثلون أكثر من نصف عدد طلبة الدكتوراه الإجمالي في كل الأقطار العربية (Belal and Springuel, 2006: 5)[14].

خلال البحث، كانت دلالة موضوع البحث ذاته محل سؤال متكرر من قبل الباحثين والأساتذة الذين تمّ استجوابهم. لقد قيل لي مراراً وتكراراً إن مرحلة الدكتوراه ليست أكثر اللحظات إنتاجاً، ولا الأكثر طرافة، ووافق عدد كبير على أن رسائل الماجستير أفضلُ نوعية على العموم من رسائل الدكتوراه، على اعتبار أن الأخيرة هي أحياناً استعادة للأولى[15]. ويرتبط هذا بوضوح بممارسات الترقية وكذا بتدني قيمة الأجور الحقيقية[16]، وهو ما جعل المركز الوظيفي ضمن إطار التدريس بالجامعة أكثر فأكثر عجزاً عن الإيفاء بمتطلبات إعالة أسرة. ويشارك الكل تقريباً في أنشطة خارجية حيث يعمل العديد من طلبة الدكتوراه بدوام كامل في مواقع مهنية ما، وكثيراً ما يكونون ذَوِي مسؤوليات عائلية بما يكون له بطبيعة الحال آثار في الزمن المخصص للبحث.

وليس من الغريب خلال المحادثات غير الرسمية أن نعلم أن البحث في العلوم الاجتماعية في الجامعات العمومية المصرية غائب، وهو ما قد تؤكّده ندرة المنشورات. إن الافتقار إلى التمويل وإلى البنى[17]، والإدارة الهزيلة، وغياب التدريب، وعدم الاهتمام الذي يبديه صنّاع السياسات عناصرُ تسهم كلّها في انعدام البحث في الجامعات. ولكن، وفي نفس الوقت، تمثل مصر والقاهرة على الأخص مركزاً إقليمياً يُؤوي، منذ عشرين سنة أو أكثر، العديد من الوكالات الدولية المُشغّلة للبحوث بوتيرة مستدامة ويؤوي جماعة باحثين ذوي تأهيل عال في إدارة البحوث. ولا تزال مستمرة ممارسة إرسال البعض من الطلبة إلى الخارج بمنح مدفوعة من الدولة أو، وأكثر فأكثر، مدفوعة من الخارج، وهي لم تفقد صيتها، ويحصل

(14) في تقرير المجلس العربي للعلوم الاجتماعية المشار إليه أعلاه، بما فيه من حدود فرضها صغر حجم العينة التي اعتمدها، معطيات مغايرة تماماً على الرغم من أن الجزائر ومصر، وهما المُنتجان الرئيسان للعلماء الاجتماعيين في المنطقة، تساهمان بما قدره 39 بالمئة من مجموع طلبة الدكتوراه مع 36 بالمئة من رسائل الدكتوراه المجراة بالخارج (Bamyeh, 2015: 30).

(15) من الضروري أن نشير إلى أن الوثائق الرسمية لا تميز بينهما حيث تضع أغلبُ التقارير رسائل الماجستير وكذا رسائل الدكتوراه في خانة دراسات ما بعد التخرج.

(16) عليّ أن أشير أنني لم أحصل على الإطلاق على المعطيات التي تتعلق بأجور الأساتذة وتقييمهم.

(17) ليست المعطيات التي بين أيدينا وفيرة. تقول دراسة ركزت على نفقات البحوث العلمية والتكنولوجية إن الحكومة المصرية تتحمل 86 بالمئة من مجمل النفقات إلى 11 بالمئة منها تتأتى من التمويل الخارجي و3 بالمئة تأتي من الخواص. وفي 1996، تلقت الجامعات 24 بالمئة من التمويلات في حين انصرفت البقية إلى معاهد الأبحاث ومراكزها. وينتج من ذلك أن الباحثين المصريين يحصلون على واحد من أدنى مقادير الأجور في البلدان العربية. وتضطلع التمويلات الأجنبية بدور هام في دعم مراكز البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانيات المنضوية في الجامعات (Belal and Springuel, 2006).

العديد من أساتذة الجامعات في كل الاختصاصات[18] على الدكتوراه من الخارج وهو ما يستديم التمايز في النفاذ إلى شبكات البحث وموارده وأدواته، وإلى النشر. تتأكّد مناسبة الاهتمام بدراسة الجامعات العمومية والتركيز على دراسات الدكتوراه في اللحظة التي يبدو فيها البحث في ذروته، على الرغم من أن 88 بالمئة من كل هيئات البحث موجودة في الجامعات العمومية في مصر، إلى الحد الذي يجعلها تستقبل أكثر من 90 بالمئة من طلبة الدراسات العليا في العلوم التطبيقية والاجتماعية والإنسانيات سواء بسواء، وعلى الرغم من أن ثمّةَ نُمُوّاً في متابعة الطلبة للدراسات العليا خلال السنوات الأخيرة ومن ثم تأكيد الاهتمام القوي به على الرغم من كل أوجه القصور (Hamid [et al.], 2010: 96-97)[19].

ثالثاً: ظروف الإنتاج العلمي وطرائقه الإجرائية

على امتداد العامين اللذين استغرقهما، ركز المشروع على مواقع الإنتاج المعرفي على مستوى الدكتوراه، وكذا على الطرق التي بها يتم إنتاج تلك المعرفة. وجهة التركيز الأولى للمشروع هي النظر في الظروف التي ضمنها يشتغل طلاب الدكتوراه، في مواقع متعددة. كان ذلك يتطلب تحليلاً للحالات المدروسة، وهو ما تم في أقسام ثلاثة مختلفة من قبل ثلاثة طلاب في الدكتوراه كانوا مسجلين ضمن برامج الدكتوراه التي حلّلوها. استكشف البرنامج ظروف عمل قسم علم الاجتماع بكلية الآداب وقسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وكليتي السياحة والفنادق والآداب بجامعة الإسكندرية. كانت كلية الآداب هي السابقة في التأسيس، حيث لعلم الاجتماع تقليد ممتد ودور سياسي واضح (Roussillon, 2002)، بل هو القسم الأكثر قرباً في الوشائج من منهجية المشروع وموضوع البحث. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية هي أيضاً الأكثر انخراطاً في لعبة التدويل على مستوى تربية طلاب الدكتوراه وهو الأمر ذو الدلالة البديهية بالنسبة إلى موضوع البحث. وربما كان لكلية السياحة قدر أقل من المناسبة بالنسبة إلى المشروع، ولكن صلة الارتباط سياحة/تراث في الإسكندرية بالغة الأهمية الاستكشافية على اعتبار مركزيتها ضمن نظام المنح الدراسية الجامعية الدولية، وكذا باعتبار المناسبة الجديدة التي اكتسبتها الإسكندرية بوصفها موقع انتصاب المؤسسات التي تتلقى التمويل من أجل دفع الاتصال الثقافي؛ ومنها مكتبة الإسكندرية على الأخص. فضلاً عن ذلك، رأيتُ أنه من الضروري أن تكون لي حالة أدرسها من خارج القاهرة على ما أبرزته دراسات عديدة سابقة من أن

(18) مع تشديد واضح على الهندسة والطب والاختصاصات العلمية التي كان لها 532 منحة رحلةٍ بحثية، فيما تلقت باقي الاختصاصات كلّها مجتمعة 194 منحة (منها 79 كانت من نصيب الفلاحةٍ). وهذه المعطيات تهم الفترة 2002-2005 (Hamid [et al.], 2010).

(19) من الواجب الإشارة إلى أن لمصر أكبر عدد من مراكز البحوث المرتبطة بالجامعات، حيث يجري البعض من الندوات والتدريبات البحثية كذلك (Hanafi and Arvanitis, 2016: 212).

اقتصار أغلب الدراسات على القاهرة، وعلى الرغم من عدم منازعة مركزية العاصمة في حياة مصر السياسية والاقتصادية والثقافية، يعوق فهماً أعمق لأحوال البلاد.

تبين الحالات الثلاث المدروسة بوضوح كيف كانت ظروف التربية الدكتورالية تتغير على مرّ السنوات الماضية، مع وجود محاولات في بعض مدارس دكتورالية للعمل وفق نظام أرصدة تحتسب على قاعدة ساعات العمل وخوض سياسات تأطير أكثر انسجاماً (علم الاجتماع، السياحة)، وكذلك مع إدراج شهادات دولية في مستوى الدكتوراه تُدرّس بالألسن الأجنبية مثل البرنامج الأوروبي ـ المتوسطي (العلوم السياسية)[20]. وقد عالجت بعض الدراسات آفاق طلبة الدكتوراه الذين كثيراً ما يشتكون من أن التأطير، وعلى الرغم من التغييرات المحدثة، يغيب بالكامل تقريباً، ومن أن الأساتذة هم من يتولون تحديد مواضيع البحث، وعلى الأخص في تلك الأقسام التي بها احتكار للإشراف التأطيري. بل إن البحث يصير مستحيلاً تقريباً نظراً إلى كون أغلب طلبة الدكتوراه أكثر تقدماً في السن من نظرائهم الأوروبيين ولهم أسر يكفلونها وهم على الأغلب يعملون خارج الجامعة بتوقيت كامل. وأورد أحد مصادر المعلومات في بحثنا أن بحوث الدكتوراه التي تتمكن من بلوغ نهاياتها بنجاح يمكن ألا تتجاوز 5-10 بالمئة من مجموع التسجيلات (Zohny, 2011)[21]. وفضلاً عن ذلك، ثمة ضغط مجتمعي يدفع في اتجاه تفادي المواضيع الساخنة ويجعل الطلبة يُحْجِمُون عن استكشافها. وتتعرض كل هذه التغييرات للمجادلة والمقاومة وتجد الطرق السابقة في كيفية تدبير الأشياء لها طريقاً إلى المقاومة أو للتأقلم مع الظروف المتغيرة. وتؤكد هذه التوترات أهمية النظر إلى مثل هذا المستوى التكويني والأولي في دورة الحياة الأكاديمية.

ركز المشروع البحثي في عامه الثاني على الطرق الجارية في إنتاج المعرفة وطرائقه الإجرائية. ولئن كانت ثمة كيفيات متعددة للقيام بذلك، فقد اخترنا[22] أن نركز على تلك التي تهمّ الباحثين وعلى التفاعل بين الإنتاج من داخل الجامعة والإنتاج من خارجها. تخصيصاً، تم استقصاء إنتاج المعرفة على مستوى الدكتوراه في مواضيع ثلاثة، هي النظرية النقدية، والجندر والتراث. تم تجميع رسائل الدكتوراه (وإلى حدّ ما رسائل الماجستير) المنجزة ضمن الأقسام المعنية، وتم تحليل الأكثر إثارة للاهتمام منها بحيث تحدد أيّ النظريات والمفاهيم استخدمها طلبة الدراسات العليا المصريين لمعالجة القضايا الأكثر تواتراً. في هذا المعنى،

---

(20) للاطلاع على تحليل أبكر للإنتاج الدكتورالي حول السياحة (1993-2008) يمكن العودة إلى عفيفي (Afifi, 2009). وهو يقول إن عدداً قليلاً من الرسائل تستكشف البعد الدولي للسياحة وأنها كلها تأتي من جامعة حلوان.

(21) على الرغم من أن المقال المستشهد به في الهامش السابق يقول إن في كلا جامعتي حلوان والإسكندرية عدد الرسائل غير المكتملة في السياحة يمكن أن يناهز واحداً من كل تسعة (Afifi, 2009: 393) وإن معظم طلاب الدكتوراه منضوون ضمن هيئة التدريس، على ما لاحظنا، يتمكن الكثير منهم من استكمال دراساتهم.

(22) مثلما أبيّن في الفقرة اللاحقة، ليس استخدام ضمير المتكلم الجمعي بلاغياً، ولكنه يشير إلى الجهد المبذول في التصميم المشترك لغايات البحث.

يسهم المشروع في توفير فهم متجذر للطرق التي بها يتم إنتاج المعرفة العلمية الاجتماعية على المستوى المحلي في التعامل مع قضايا ذات اهتمام كوني وذلك سعياً لتوفير بعض التفاسير للفروق القائمة في كمية البحث المنتجة.

لقد كان التراث على الأخص موضع اهتمامٍ أساس ومديد ضمن البحث الدولي حول مصر منذ الأزمنة الاستعمارية، وقد شهد تجدداً في الإسكندرية بفضل مكتبة الإسكندرية التي تم افتتاحها سنة 2003 على أثر عقود ثلاثة من المناقشات والتخطيط بوصفها «جسر حضارات». على أن الدراسات المنتجة في الجامعة وفي كلية الآداب تنزع إلى أن تكون وصفية على الأغلب ويبدو عليها أنها تتحاشى استخدام المفاهيم النقدية للتراث، وهو وضع قائم على الرغم من اتصاف البعض من الأساتذة العاملين في الجامعة على الأقل بحركيتهم النشطة في مستوى النشر الدولي حيث تتم معالجة التراث بطرق أكثر استشكالاً. تنزع الرسائل التي تعالج الجندر من منظور سوسيولوجي إلى أن تكون بالغة الندرة على الرغم من تكاثر الدراسات حول الجندر في مصر، تلك التي يتم إنتاجها في مصر وفي الخارج بفضل مساعدة المنظمات غير الحكومية النسوية أو الوكالات الدولية (الصدة، 2010). وفي هذا الحالة أيضاً، لا يبدو الفارق بين الإنتاج المعرفي المقام ضمن الأكاديميا والإنتاج المعرفي المقام ضمن الوكالات المحلية والدولية قد بلغ الشَّأْوَ الذي يمكن للمرء أن يحتسبه مع انخراط العديد من الأساتذة، وحتى الباحثين الشبان، في إنتاج معرفة في هذا الموضوع بالذات في مواقع أخرى. ويبدو من تحليل الاستخدام المصري للنظرية النقدية أنه يعالج موضوعاً هامشياً من حيث عدد الأطروحات، ولكنه يلقي أضواء على مظهريْن مفْصَلِيّين يؤثّران في إنتاج المعرفة، وهما انتقائية المصادر المتاحة من خلال الترجمة[23]، وإدراج قضايا نظرية ضمن المجادلات الوطنية، وهو ما يهم في هذه الحالة استحواذ الحكومة للتنوير في صراعها ضد الإسلاميين (Abaza, 2010b).

على الرغم من تغير ظروف الدراسات الدكتورالية، والتحسن الطفيف في فرص النفاذ إلى الموارد، يبدو أن الإنتاج المعرفي الراهن في الجامعات العمومية ليس بالدينامية التي يتصف بها الإنتاج الذي يتم خارج الأكاديميا. قد يعود ذلك إلى ما يعلمه الجميع من أمر تمويل البحث، وهو ما يدفع الباحثين (والأساتذة أيضاً) أكثر فأكثر إلى البحث خارج الأكاديميا للوصول إلى مصادر دخل، فيما لا تقع كل برامج التعاون الدولي ضمن هذه الفئة، وينتهي الأمر بالعديد من الباحثين إلى خيار الاشتغال بتقارير الخبرة مدفوعة الأجر[24]. ينضوي العديد، وهم طلبة دكتوراه، ضمن هيئات التدريس، وفيما تكون الرسالة، في سياقات أخرى، العمل الرئيس الأول بحيث يُستخدم عادة وكأنّه بطاقة مهنية تيسر

---

(23) مسألة الترجمات حيوية في ما يهم الدراسات حول الجندر أيضاً. ففي المؤتمر الاختتامي للمشروع الذي انعقد خلال شهر آذار/مارس 2016، قدّمتْ هالة كمال، أستاذ الأدب الإنكليزي في جامعة القاهرة وواحدة من المسؤولات في «منتدى نساء وذاكرة»، مخطط ترجمة المنتدى لكتب عن الجندر إلى العربية وتقديم حالات نسويّات رائدات من مصر.

(24) ليست هذه خصوصية مصرية بالطبع. من أجل الاطلاع على حالة متطرفة انظر (Wright, 2008).

الترشح لمواقع مهنية لاحقة، هي تستخدم في هذا السياق لأغراض الترقية الداخلية. وقد يسمح ذلك بتفسير السبب الذي تقدر بموجبه على أنها لا تستحق عناء الانخراط في بحث نقدي، على اعتبار أن الاهتمام الأول هو التجديف ضمن نطاق هذا الطوق بأكثر ما أمكن من المرونة، مع تفادي غير الضّروري من النّزاعات.

رابعاً: منهجية البحث

هذا المشروع هو نِتَاجُ بحثٍ موّلته وزارة التربية والبحث الألمانية وأداره المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت (Orient-Institut Beirut)، وتُوِّج بمؤتمر اختتامي انتُظِم في القاهرة خلال شهر آذار/مارس 2016[25]. تم تصوّر المشروع خلال 2011-2012 في لحظة تعاظمت فيها الآمال تجاه البلاد وتجاه ظروف أجدّ وأفضل لإنتاج المعرفة[26]. وكما هو عليه أمرُ تزايُدِ مَنْظورِيّة الدراسات الدكتورالية على اتساع أرجاء العالم، انبنى المشروع على الاعتراف بأهمية أثرِ البحث في قضايا المواطنة والديمقراطية، وعلى الأخص في لحظة زمنية انْبَجَس فيها أَمَلٌ بأن تنقشع، على الأقلّ، طبقات من الرقابة المفروضة على الأكاديميا. وعلى الرغم من أن فرصة التغيير التي افتتحتها ثورة كانون الثاني/يناير 2011 تبدو الآن في حالة انحباس فإن أهمية قضية الكيفية التي بها، والاتساع الذي عليه، يمكن لأجندة البحث أن تكون مستقلة وخلّاقة وحرّة، لا تبدو مُتَنَاقِصَةً. وَلَسَوْف تستمر الجامعات

(25) أنا مدين بالشكر إلى من شجعوا تقديم الترشح ودعموه: توماس شيفلر (Thomas Scheffler) (الذي نظم المؤتمر حول حالة العلوم الاجتماعية في الوطن العربي سنة 2010 في وكالة التعاون الدولي الألمانية DAAD في القاهرة، حيث بدأ المشروع الحالي يتشكل)، ستيفان ليدر (Stefan Leder) في بيروت (الذي اقترح أن يكون الترشح في هذا الاتجاه)، ماتياس كوفمان (Matthias Kaufmann) وريتشارد روتنبرغ (Richard Rottenburg) في مدينة هالي (Halle) بألمانيا، الذين دعموا هذا الالتزام الإضافي، كما وفر المعهد العالي «المجتمع والثقافة في حركة» بهالي استضافة دورتي التدريب. وقد وفّر أولاف دوفي (Olaf Dufey) مساعدة أساسية في التواصل مع المانحين. في مصر، أنا مدين بالشكر الخالص لإيمان فرج ومشيرة الجزيري اللذين منحانا الدعم والرعاية في كل وقت. كل الشكر لفريق المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في القاهرة. ومن بين كل الزملاء والأصدقاء الذين كانوا داعمين لنا في مختلف مراحل المشروع مع الاعتذار لكل من أقترفُ خطأ نسيانهم، أذكر جيهان أبو زيد، أمل حمادة، علاء الحمارنة، رالف بودنشتاين (Ralph Bodenstein) عدنان الأمين، ساري حنفي، شيماء حسبو، فلوريان كوستال (Florian Kohstall)، جوناثان كرينر (Jonathan Kriener)، ديفيد ميلز (David Mills)، وليزلي بيكمال (Leslie Picquemal)، وسامولي شيلكه (Samuli Schielke)، وساتني شامي (Seteney Shami)، هانية صبحي، يان فولكل (Jan Voelkel)، وأحمد زايد، وآيمون كريل (Aymon Kreil) وساندرين غمبلين (Sandrine Gamblin) وجينانو غيرفازيو (Gennaro Gervasio) وماتيو فالي (Matteo Valli).

(26) يبدو أن هذه القناعة كانت في ذلك الوقت مُتقاسمة من قبل آخرين، فخلال الأشهر الأولى الموالية للثورة، سجل عدد من طلبة الدراسات العليا في جامعة القاهرة في مواضيعَ ذات صلة.

في الاضطلاع بأدوارها في إضفاء الشرعية على أنظمة الحكم القائمة وابتداع الفضاءات المُنْتَقِدَةِ لها سواءٌ بسواءٍ (Cantini, 2016a).

تضمنت الاعتبارات الأصلية التي قادت المشروع السَّعْيَ نحو علوم اجتماعية غير هيمنية يمكن لها أن تُولّد سياقات تنتمي إلى «الجنوب الكونيّ». ولئن لم يكن بمقدور المشروع أن يُفْلِت من أثر مَوَازين القوّة المعتادة، بفعل التّمويل وتصميم البحث الآتيين من «الشّمال الكونيّ»، فقد سعى إلى أن يحافظ على أسلوبٍ في التساؤل مفتوح الخَوَاتم وفائق الانعكاسية من خلاله يمكن للباحثين أن يعبّروا عن اهتماماتهم البحثية الخاصة وأن يأقلموها بحيث تندرج ضمن البنية القائمة. بل إن المشروع استلزم عدداً من مراحل التدريب، في كل من مصر وألمانيا، مثيراً نقاشات حول مواضيع البحث والمنهجية، ومقيماً، من خلال القراءات، إطاراً مشتركاً للتحليل. استقر التصميم المشترك من خلال اختيار مواضيع البحث والمنهجيات التي استلزمت بحثاً أرشيفياً، وتحليلاً للنصوص وانتباهاً إثنوغرافياً لظروف الإنتاج، ذاك على الرغم من أن الإنتاج المشترك للمعرفة لم ينجُ هو ذاته من نقد الباحثين الذين ينظرون إليه غالباً على أنه لا يزيد على أن يكون عملية تجميلية (Vessouri, 2013). كانت محاولتنا هي تجاوز الثنائيات كونيّ/محليّ من خلال تجذير التحليل في المواقع الحقيقة للإنتاج المعرفي، والمساهمة في «بناء تفاعل علميّ نظريّ بين "النحن" و"الآخرين" من أجل التغلب على الانسداد الذي تتسبب فيه استحالة نظرية تأتي من الجنوب» (Fakhoui, 2016: 204).

إن نشر نتائج المشروع بالعربية أوّلاً، وفي مجلة محكّمة مفتوحة النفاذ، هو شهادة لفائدة أهمية المشروع في إثارة مناقشات لاحقة بين حائزي المعرفة الأعمق بالنظام الأكاديمي في مصر، مع الأمل في الدفع إلى مدًى أبْعَدَ بالعمل على الطرائق الرّاهنة للإنتاج المعرفي وكذا توفير أرضية للمقارنة. إن الدراسات التي تقدم هنا هي تلك التي تولدت ضمن المشروع، وهي دراسات الحالة التي كتبها كل من نفيسة الدسوقي وعلا كُبّاره، وهي التي قدمت في ورشة عمل انعقدت في القاهرة خلال شهر آذار/مارس 2015، وكذا مقالات الجندر والتراث والتي كتبها كل من نفيسة دسوقي وأحمد منصور والتي قُدمت خلال المؤتمر الاختتامي للمشروع في آذار/مارس 2016[27]. وقد تمّت إضافة دراستين إلى المشروع، أولاهما تلك التي كتبها جوناثان كرينر وهي تقدم نتائج بحث تمّ هو أيضاً إجراؤه في ما بين 2012 و2014 في مصر ولبنان، وركّز على الكيفية التي بها يتمّ إدراك الحرية الأكاديمية في مصر ما بعد 2011. أما الدراسة الأخيرة التي تتضمنها هذه المجموعة فهي التي كتبها ديفيد ميلز الذي يعرفنا إلى الكيفية التي بها تطورت الدراسات الدكتورالية على

(27) لأسباب عملية، يتم هنا تقديم ورقتين من إعداد أحمد منصور في مقال واحد. أشكر المعقبين على الورقات المقدمة في المناسبتين وكذا المشاركين لملاحظاتهم النقدية. وأود أن أشير هنا إلى التّحكيم مُغفل الأسماء الذي أجرته مجلة **إضافات**، والذي ساهم في الكثير من الحالات في مراجعة جذرية جوهرية للمُحاجَجَة المعروضة ههنا.

الامتداد الكَوْنِيّ وفي المنطقة، مع إيلاء اهتمام خاص بحرَاك الأكاديميين داخل المنطقة وخارجها، وبالتركيز على مصر ولبنانَ على الأخصِّ.

خاتمة

هدف مشروع البحث إلى المساهمة في إطلاق نداء من أجل علوم اجتماعية غير هيمنية. لقد كان هذا مشغلاً رئيساً خلال العشريات الأخيرة (لا في الأنثروبولوجيا فحسب) معالجاً مسائل إسباغ المَسْحَة الإقليمية على العلوم الاجتماعية، منتبهاً إلى ظهور نظريات تَجِدُ لها مَصدَراً في الجنوب وضمن دراسات الاستلحاق. إن الخطوة الأولى والضرورية في إسباغ المَسحة الإقليمية على العلوم الاجتماعية هي الانعكاسية وبما يجعلها منتبهة إلى سلطتها وخصوصيتها. يحتاج مثل هذا المشروع إلى أن يكون عابراً للقوميات في اتساع منظوره، ومن ثمّ فإن الاهتمام بمصر مقصود في اتجاه توفير أرضيةِ مقارنةٍ داخل المنطقة وخارجها.

الجامعات بوصفها مؤسسات بالغة التأثر بسياسات المعرفة، وليست العلاقة بين المعرفة والسلطة على الإطلاق يسيرة بما أن السلطة تسعى إلى اكتساب الشرعية من خلال المعرفة، ولكن وأيضاً لأنّ على إنتاج المعرفة أن يكون أَهلاً لادِّعاء الصدقية والمطالبة بالإقرار بأهميته (Weiler, 2011). إن إنتاج المعرفة والتوسط في جَوَلَانها سيرورةٌ سياسية بامتياز تتطلب التساؤل المُمَنْهَج والنّقدي، وهي سيرورة تضطلع فيها السّمة الثقافية للمعرفة ودورها في شرعنة السلطة السياسية بدور هامٍّ (Weiler, 2011). ويقتضي ذلك النظرَ إلى الجامعات بوصفها مؤسسات تعمل على استدامة سياسات المعرفة الاجتماعية وهندستها. إن ملاحظة الشكل متزايد العولمة الذي تتخذه هذه المؤسسة هو الأجدر بالأهمية، مثلمَا حَاجَجْتُ في غير هذا الموضع (Cantini, 2016a).

يندرج المشروع في الاهتمام المستجد بالمعنى الراهن للممارسات الدكتورالية، وهو يسعى إلى تقصي الظروف القائمة التي فيها يتم إنتاج المعرفة الاجتماعية في هذا المستوى والكيفيات العديدة التي بها يجد ذلك الإنتاج نفسه واقعاً ضمن حدود الإكراهات والهَنْدسة التي تضعها الاعتبارات المحلية في تحديد ماهية الدكتوراه وتعيين البحث المناسب. ولئن اعْتِيد التّغاضي عن دور رسائل الدكتوراه والبحوث المُنتجة في الجامعات العمومية فإن المشروع يزعم أن النظر من مسافة أقرب يمكّن من معرفة أكثر ترسخاً في معطيات الواقع للحقائق القائمة على الأرض منذ ما يزيد على القرن. إن انتباهاً ينصرف إلى مواقع إنتاج المعرفة في هذا المستوى، على الأخص، يكشف المساعي التي يجد طلاب الدكتوراه أنفسهم منخرطين ضمنها بما في ذلك ما تتضمنه من إمكانات وإكراهات. إن الانتباه إلى طرائق إنتاج المعرفة يساعد على تفهم الفوارق القائمة في ما بين تلك الطرائق، رابطاً بين السياق المحلي والسياق الذي ضمنه تَجُول المعرفة «الكونية» وتُسْتَهْلك.

المراجع

الجميعي، عبد المنعم الدسوقي (1983). **الجامعة المصرية والمجتمع، 1908-1940**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

حنفي، ساري وريغاس أرفانيتس (2015). **البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حنفي، ساري ونورية بن غبريط ـ رمعون ومجاهدي مصطفى (محررون) (2015). **مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: بحوث المؤتمر الذي نظّمه مركز دراسات الوحدة العربية، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران ـ الجزائر)، الجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عواد، ل. (1963). **الجامعة والمجتمع الجديد**. القاهرة: [د. ن.].

الصدة، هدى (2010). «المرأة العربية موضوعاً للدراسة.» في: هدى الصدة. **الإنتاج العلمي عن العالم العربي**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ص 131-159.

Abaza, Mona (2010a). «Social Sciences in Egypt: The Swinging Pendulum between Commodification and Criminalization.» in: Michael Burawoy (ed.). *Facing an Unequal World: Challenges from Sociology*. Sydney: International Association of Sociology, pp. 187-212.

Abaza, Mona (2010b). «The Trafficking with Tanwir (Enlightenment).» *Comparative Studies of South Asia, Africa, and the Middle East*: vol. 30, no. 1, pp. 32-46.

Afifi, Galal (2009). «Tourism as the Subject of Doctoral Theses in Egypt, 1975–2008.» *Anatolia: An International Journal of Tourism and Hospitality Research:* vol. 20, no. 2, pp. 387-400.

Akrawi, Matta (1979). «Changing Patterns in Higher Education in the Middle East.» in: *The Liberal Arts and the Future of Higher Education in the Middle East*. Beirut: American University of Beirut, pp. 39-65.

Ayubi, Nazih (1983). «The Egyptian «Brain Drain»: A Multidimensional Problem.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 15, no. 4, pp. 431-450.

Balaban, Corina and Susan Wright (2014). «History of Policy Debates about Doctoral Education.» *UNIKE Notes on Doctoral Education*: no. 1.

Bamyeh, Mohammed (2015). *Social Sciences in the Arab World: Forms of Presence*. Beirut: Arab Council for Social Sciences.

Belal, Ahmed and Irine Springuel (2006). «Research in Egyptian Universities: The Role of Research in Higher Education.» Retrieved from UNESCO Cousteau Ecotechnie Chair, South Valley University Egypt.

Burawoy, Michael (2015). «Facing an Unequal World.» *Current Sociology:* vol. 63, no. 1, pp. 5-34.

Cantini, Daniele (2016a). *Youth and Education in the Middle East: Shaping Identity and Politics in Jordan*. London: I.B. Tauris.

Cantini, Daniele (2016b). *Rethinking Private Higher Education: Ethnographic Perspectives*. Leiden: Brill.

Di Capua, Yoav (2009). *Gatekeepers of the Arab Past: Historians and History Writing in Twentieth-century Egypt*. Berkeley, CA: University of California Press.

Di Capua, Yoav (2012). «Arab Existentialism: An Invisible Chapter in the Intellectual History of Decolonization.» *American Historical Review*: vol. 117, no. 4 October, pp. 1061-1091.

El-Obeidy, Ahmed (2013). «Scientific System in the Arab Region: From Prestige towards Development.» *Regional Science Policy and Practice:* vol. 5, no. 1, pp. 97-113.

Fakhoui, Nasser (2016). «Toward a Global Theory for Iranian Social Sciences.» *Anthropological Theory*: vol. 16, nos. 2-3, pp. 201-212.

Farag, Iman (2009). «Going International: The Politics of Educational Reform in Egypt.» in: André Mazawi and Roald Sultana (eds.). *Education and the Arab World: Political Projects, Struggles and Geometrics of Power*. London: Routledge [World Year Book of Education], pp. 283–299.

Flores, Emma and Maresi Nerad (2012). «Peers in Doctoral Education: Unrecognized Partners.» *New Directions for Higher Education:* vol. 157, Spring, pp. 73–83.

Gringas, Yves, and Sébastien Mosbah-Natanson (2010). «Where are Social Sciences Produced?.» in: *World Social Science Report, 2010: Knowledge Divides* 2010, pp. 149–153. UNESCO, F.I.B.D.G. «UNESCO Science Report: 2010.»

Hamid, G. A. [et al.] (2010). *Higher Education in Egypt. Country Review Report*. Giza: Ministry of Strategic Planning. <http://s3.amazonaws.com/zanran_storage/mhe-spu.org/ContentPages/2473387763.pdf>.

Hanauer, Elizabeth and Cynthia Miller-Idriss (2011). «Transnational Higher Education: Offshore Campuses in the Middle East.» *Comparative Education:* vol. 47, no. 2, pp. 181-207.

Herrera, Linda and Shami, Seteney (1999). «Between Field and the Text: Emerging Voices in Egyptian Social Science.» *Cairo Papers in Social Science*: vol. 22, no. 2.

Herrera, Linda and Torres, Carlos Alberto (2006). *Cultures of Arab Schooling: Critical Ethnographies from Egypt*. Albany, NY: State University of New York Press.

Hirschkind, Charles (1996). «Heresy or Hermeneutics: The Case of Nasr Hamid Abu Zayd.» *Stanford Humanities Review:* vol. 5, no. 1, pp. 35-50.

Ismail, H. M. (1974). «Formation of the teaching staff at Cairo University.» in Victor G. Onushkin (ed.). *Planning the Development of Universities – III*. Paris: UNESCO, pp. 225-240.

Mamdani, Mahmood. (2011). «The Importance of Research in a University.» *Pambuzuka News:* 526.

Mitchell, Timothy (2002). «The Middle East in the Past and the Future of Social Sciences.» in: Szanton, David L. (ed.) *The Politics of Knowledge. Area Studies and the Disciplines*. California: University of California Press, pp. 50-72.

Nerad, Maresi (2012). «Conceptual Approaches to Doctoral Education: A Community of Practice.» *Alternation:* vol. 19, no. 2, pp. 57-72.

Nerad, Maresi and Mimi Heggelund (eds.). (2008). *Toward a Global PhD? Forces and Forms in Doctoral Education Worldwide.* Seattle: University of Washington Press.

Nowotny, Helga (2016). *The Cunning of Uncertainty*. Cambridge, UK: Polity.

Qubain, Fahim I. (1966). *Education and Science in the Arab World*. Baltimore, MA: The Johns Hopkins University Press.

Reid, Donald M. (1990). *Cairo University and the Making of Modern Egypt*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Romani, Vincent (ed.) (2012). «Enseignement supérieur, pouvoirs et mondialisation dans le monde arabe.» *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*: no. 131, juin.

Roussillon, Alain (2002). «Sociologie et identité en Égypte et au Maroc: Le Travail de deuil de la colonisation.» *Revue d'Histoire des Sciences Humaines:* vol. 2, no. 7, pp. 193-221.

Shami, Seteney (1989). «Socio-cultural Anthropology in Arab Universities.» *Current Anthropology:* vol. 30, no. 5, pp. 649-654.

Slaughter, Shelia and Gary Rhoades (2004). *Academic Capitalism and the New Economy: Markets, State and Higher Education.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Starrett, Gregory (1998). *Putting Islam to Work: Education, Politics, and Religious Transformation in Egypt*. Berkeley, CA: University of California Press.

Vessouri, Hebe (2013). «El nuevo mantra de la diplomacia científica internacional: ¿Co-diseño de conocimiento? ¿Investigación integrativa?.» *Universitas Umanistica*: vol. 76, pp. 25-50.

Vessouri, Hebe (2015). «Global Social Science Discourse: A Southern Perspective on the World.» *Current Sociology:* vol. 63, no. 2, pp. 297-313.

Waardenburg, Jean-Jacques (1966). *Les Universités dans le monde arabe actuel*. Paris; The Hague: Mounton and Co. 2 vols.

Weiler, Hans N. (2011). «Knowledge and Power: The New Politics of Higher Education.» *Journal of Educational Planning and Administration:* vol. 25, no. 3, pp. 205-221.

Wright, Daniel (2008). «Most of our Social Scientists are not Institution Based… they are there for Hire—Research Consultancies and Social Science Capacity for Health Research in East Africa.» *Social Science and Medicine:* vol. 66: 110-116.

Zohny, Hazem (2011). «The Woes of Egyptian PhD Students.» *Nature Middle East*: 20 April <http://www.natureasia.com/en/nmiddleeast/article/10.1038/nmiddleeast.2011.48>.

الإنتاج المعرفي لطلاب الدكتوراه: دراسة حالة لقسم اجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة

نفيسة دسوقي(*)

مديرة برنامج «مؤسسة التنمية البديلة» ـ مصر.

«أنا جزء من السؤال... أنا جزء من الجواب»

بداية: هل يحق للباحث، أن يعرض تجربته الشخصية، باعتباره جزءاً من موضوع بحثه؟، ولكن كيف هذا، وقد تربيت علمياً، على أن أول نقد لاذع، يتعرض له الباحث، حينما يستخدم لفظ «أنا». وإذا كانت الإجابة بنعم، يمتلك الباحث هذا الحق، فهل أمتلك تلك القدرة، على عرض تجربتي الشخصية، بموضوعية، تليق بمثل هذا الموضوع البحثي؟، ومع افتراض امتلاك تلك القدرة، على عرض تجربتي بموضوعية، تليق بموضوع البحث، فهل أمتلك القدرة، على تجاوز الشكل الأكاديمي، الذي اعتدت استخدامه، عند الشروع في كتابة أي ورقة بحثية؟

تساؤلات عديدة، فرضت نفسها، حين شرعت في كتابة مقدمة هذا البحث، غير أني قد انتهيت منها، بأنه مهما حاولت تجاوز كوني جزءاً من موضوع هذا البحث، فإنني لن أتمكن من هذا، «فأنا جزء من السؤال، وأنا أيضاً جزء من الجواب». وهو ما يقتضي مني، أن أشير إلى أن كوني جزءاً من موضوع بحثي، ربما يعرضني للتحيز في بعض الأحيان.

بداية، ربما كان من المفيد، أن أشير إلى أن دراستي للماجستير، كانت عن «أساليب التنشئة الأكاديمية للباحثين، في علم الاجتماع في مصر» وقد أجيزت بقسم اجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة عام 2004. وقد استغرقت في إعدادها سبع سنين. بالتأكيد لم أستغرق كل هذا الوقت، في إعداد الرسالة، وعندما أتيحت لي فرصة عرضها في سيمنار مركز الدراسات والوثائق الفرنسية، عام 2005، «سيداج»، أشرت إلى أنني ربما استطعت تجميع مادة ميدانية جيدة، من وجهة نظري بالطبع، لكنني لم أستطع، تقديم تفسير لتلك النتائج، التي قد توصلت إليها، عبر تلك المادة الكثيفة والثرية، من وجهة نظري!

(*) البريد الإلكتروني: nafissahd@aucegypt.edu.

هذه هي مشكلتي **الأولى**، فأنا لم أعد نظرياً، بشكل جيد، يمكنني من تقديم تفسير، لما قد أتوصل إليه من نتائج. ويرتبط بهذا مشكلة **ثانية**، تتمثل، بعدم تمكني من الاستخدام الجيد، بشكل تفاعلي، للمصادر والمراجع باللغة الأجنبية، فأنا ربما أتمكن من القراءة، وفهم محتوى النص، ولكنني لم أتمكن حتى الآن، من التفاعل مع روح النص، وبالتالي التعرّض له، بشكل نقدي، يمكنني من الاستفادة منه والبناء عليه، بشكل نقدي.

أشرت هنا إلى النقد، ولكن هل تتم بالفعل تنشئة الباحثين المصريين، بالجامعات المصرية، بشكل علمي نقدي، بحيث يمكن أن أقول إنها مشكلة تخصني وحدي؟ بالطبع لا، فنظام التعليم الذي نتربى عليه، يقوم على التلقين. أنا هنا لا أحاول أن أجد مبرراً لنفسي، أنا فقط أحاول تقديم فهم، معقول لمشكلاتي، والتي قد يشاركني فيها بعض أو الكثير، من طلاب الدكتوراه، بالجامعات المصرية.

المشكلة **الثالثة**، والمتمثلة بطول الفترة التي استغرقتها في إعداد رسالة الماجستير (7 سنوات)، هل هي حالة فردية تخصني وحدي، لا بالطبع، فكثير من طلاب الماجستير والدكتوراه، ربما لا يصلون لمعدل الحد الأقصى هذا، ولكن في غالبيتهم، هم يتأخرون في إنجاز رسائلهم. وفي حالتي أنا كان الجمع بين الدراسة والعمل، الذي هو عمل غير منتظم، كان أهم أسباب تأخري، كل تلك السنوات. هذا بالإضافة إلى غيرها من المشكلات المتعلقة بعدم توفر المراجع، بشكل كافي، في التخصص الفرعي، وارتفاع التكلفة المادية، للدراسة الميدانية.

أما المشكلة **الحاسمة**، من وجهة نظري، في تأخري كل تلك السنوات، سواء خلال مرحلة إجراء، رسالة الماجستير، ثم الانقطاع، بعد ذلك عن الدراسة، عدة سنوات، ثم العودة إليها لاحقاً.

«هستفيد إيه يعني، من درجة الدكتوراه، برستيج، ولا بتفرق، يمكن زمان، كانت بتفرق، وحتى لو بتفرق، مش عايزة، فرص عمل، ولا بتفرق، فلوس ولا بتفرق، أمّال أيه؟ ... مش عارفة» هذا هو الحوار الداخلي، الذي دار بذهني، حينما حاولت الإجابة عن تساؤل، وماذا بعد؟ فطلاب الدكتوراه الذين يدرسون من خارج المؤسسات الأكاديمية، سواء كانت الجامعة أو المراكز البحثية، في حقيقة الأمر، ليس لديهم دافع قوي، لمواصلة الدراسة الأكاديمية.

هذا وتعد دراسة الإنتاج المعرفي، لمؤسسات التعليم العالي، أحد أهم الموضوعات التي أصبحت مطروحة في سياق دراسة العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي، ودراسة آليات تطوير البحث العلمي، في مجال العلوم الاجتماعية. من هذا المنطلق تهتم تلك الورقة البحثية، بدراسة طبيعة الإنتاج المعرفي، لطلاب الدكتوراه، في مجال علم الاجتماع، في مصر، ومن ثم طبيعة المشكلات التي يتعرض لها طلاب الدكتوراه، والتي تؤثر بلا شك، في إنتاجهم العلمي. وذلك عبر دراسة حالة، قسم اجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، باعتباره من أقدم الأقسام العلمية، في مجال علم الاجتماع، في مصر، من حيث تاريخ النشأة.

اعتمد إعداد هذه الدراسة على دليل المقابلة، كأداة لجمع المادة الميدانية، حيث أُجريت عشر مقابلات متعمقه، مع سبعة من أساتذة القسم، وثلاثة من طلاب الدكتوراه، بقسم الاجتماع. هذا بالإضافة إلى حصر رسائل الدكتوراه، والتي أجيزت بالقسم، منذ تاريخ نشأته. وذلك بهدف التعرف على طبيعة الموضوعات، التي تم طرحها عبر رسائل الدكتوراه، منذ نشأة القسم، وحتى نهاية عام 2014.

على هذا سوف تنقسم هذه الدراسة البحثية، إلى ثلاثة محاور رئيسية: **أولاً**، النشأة، والتطور؛ **ثانياً**، برنامج الدكتوراه، ومشكلاته؛ **ثالثاً**، الإنتاج المعرفي، لطلاب الدكتوراه، في علم الاجتماع؛ إضافة إلى **خاتمة** حول آليات التطوير في المستقبل.

أولاً: النشأة والتطور

جاءت نشأة كلية الآداب، بمثابة نواة أولى، لجامعة القاهرة، التي تم تأسيسها في عام 1908، وكانت تضم قسمي الآداب والفلسفة، غير أنها قد توسعت لتضم حالياً، 15 قسماً، إلى جانب 5 وحدات بحثية. ويمثل تاريخ كلية الآداب، جزءاً أصيلاً، من تاريخ جامعة القاهرة، والتي يعد تاريخها بدوره، جزءاً من تاريخ مصر الاجتماعي؛ فعبر تاريخ الكلية، كانت هناك العديد من الأحداث، التي مثلت نقلة نوعية في تاريخ، جامعة القاهرة، حتى إن مجموعة العمل، من أجل استقلال الجامعات المصرية، والشهيرة بحركة 9 مارس، والتي تأسست، في عام 2004، قد استقت اسم شهرتها من حادثة استقالة أحمد لطفي السيد، مدير الجامعة، في 9 آذار/مارس من عام 1932، احتجاجاً على إبعاد طه حسين، عميد كلية الآداب، عن الجامعة، ونقله إلى وزارة المعارف، وذلك لرفضه منح درجة الدكتوراه الفخرية لشخصيات سياسية بعيدة من العمل الثقافي والعلمي (حجازي والتطاوي، 1998: 17). وهذا على نقيض ما جرى بذات الكلية، بمنح سوزان مبارك درجة الدكتوراه الفخرية في علم الاجتماع، فقط لكونها زوجة الرئيس السابق حسني مبارك.

هذا ويمدّنا تاريخ كلية الآداب، بالعديد من الأحداث التي تماست مع تاريخ مصر الاجتماعي: ففي سياق احتجاج المثقفين المصريين على توقيع الرئيس الراحل أنور السادات على اتفاقية كامب دافيد، مع إسرائيل، وفي الوقت الذي استعان فيه السادات بسعد الدين إبراهيم، الباحث الاجتماعي الشهير، لإجراء حوار مع هؤلاء المثقفين، تم اعتقال نحو 1500 من المثقفين المصريين، في أيلول/سبتمبر من عام 1980 (Abaza, 2010: 197)، من بينهم عدد من أساتذة كلية الآداب.

كما ساهمت كلية الآداب عبر تاريخها، بمشاركة فعالة في إثارة العديد من القضايا المتعلقة بحرية البحث العلمي في مصر. ولعل قضية نصر حامد أبو زيد، هي الأشهر على الإطلاق، وهي ليست الأشهر فحسب، فهي أيضاً الأغرب، حيث يتمحور قطبا الصراع ـ

أنصار حرية البحث العلمي، ومعارضوه ـ داخل ذات الجامعة، إذ ينتمي الطرف الآخر في هذا الصراع، عبد الصبور شاهين، إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

يمتد تاريخ الكلية الجدلي، وصولاً إلى ما بعد أحداث ثورة 25 يناير، إثر إجراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب أول انتخابات، لاختيار عميد الكلية، بالانتخاب، والتي نظمها أعضاء هيئة التدريس بالكلية، برعاية بعض المجموعات التي تهتم باستقلال الجامعة، مثل حركة 9 مارس ومجموعة ديمقراطيون من أجل الجامعة. وقد فازت في تلك الانتخابات الدكتورة راندا أبو بكر، الأستاذ بقسم اللغة الإنكليزية، إلا أن تلك الانتخابات قد أُلغيت، من جانب إدارة الجامعة، ومن ثم تم إعادتها.

كانت هذه نبذة سريعة، مختصرة عن تاريخ كلية الآداب بجامعة القاهرة، فماذا عن قسم الاجتماع بالكلية، محل الدراسة الحالية؟

يدلنا تاريخ نشأة قسم الاجتماع، بكلية الآداب، جامعة القاهرة، على ارتباطه الوثيق بنشأة علم الاجتماع في مصر، حيث لا مجال لتناول أحدهما دون التطرق إلى الآخر. ولا توجد إشارة إلى تأسيس أكاديمي لعلم الاجتماع قبل إنشاء الجامعة الأهلية عام 1908، سوى الاهتمام الذي أبداه الشيخ محمد عبده في تقديمه لمقدمة ابن خلدون، وتدريسها لطلاب دار العلوم، قبل وفاته عام 1905 (زايد، 1996: 2). وفي هذا السياق، يشير دارسو تاريخ نشأة علم الاجتماع في مصر، إلى أن أول كتاب مصري، صدر في علم الاجتماع، كان في عام 1919 بعنوان **تاريخ علم الاجتماع**، الذي ألفه محمد لطفي جمعة؛ ثم تبعه كتاب **حياة الهيئة الاجتماعية وتطورها**، الذي ألفه نقولا حداد، وصدر هذا الكتاب، في جزأين: **الأول** عام 1924؛ و**الآخر** عام 1925 (فرح، 2003: 545).

إلا أنه وعلى الرغم من اهتمام الجامعة، في الفترة من عام 1908 حتى عام 1925، بمحاولة إدخال مواد دراسية شديدة الصلة بعلم الاجتماع، مثل قانون الجنايات المقارن، وعلم الاجتماع الجنائي، وإرسال الجامعة لاثنين من مبعوثيها، لدراسة ذلك العلم بالخارج؛ على الرغم من هذا فإن اهتمام الجامعة الأهلية بعلم الاجتماع كان «اهتماماً طفيفاً... لم يصل إلى درجة التأسيس الأكاديمي للعلم» (زايد، 1996: 4).

في 11 آذار/مارس عام 1925 صدر المرسوم الملكي، الذي يقضي بأن تكون كلية الآداب نواة للجامعة المصرية، وكان الطالب المتخرج في كلية الآداب يُمنح الليسانس في أحد الأقسام الثمانية ... التي تضم قسم الاجتماع ... واستمر قسم الاجتماع ما بين عامَي 1925-1934... ثم ألغي وأصبح مجرد مادة تدرس (سعفان، 1970: 59-70). وبعد فترة انقطاع استمرت من عام 1934 إلى عام 1947، استطاع أساتذة الاجتماع في مصر إنشاء فرع للاجتماع، يكون مع فرع الفلسفة، قسم الدراسات الاجتماعية والفلسفية، وكانت السنة الدراسية الأولى بمثابة سنة مشتركة بين الفرعين، ومع بداية العام الدراسي الثاني انفصل الفرعان بعضهما عن بعض (سعفان، 1970: 85).

تزامن مع عودة علم الاجتماع عام 1947 إلى الجامعة المصرية، من خلال قسم الدراسات الاجتماعية، تأسيس معهد للعلوم الاجتماعية، بجامعة الإسكندرية عام 1948، كما أنشئ قسم للفلسفة والاجتماع بذات الجامعة، وفي ذات العام. وفي العام التالي (1949) تأسس قسم لعلم الاجتماع بجامعة عين شمس، كفرع من قسم علم النفس. كما تأسس قسم الاجتماع، بكلية البنات، جامعة عين شمس، عام 1956، وتوالى تأسيس أقسام الاجتماع، في الجامعات المصرية، وبخاصة عقب التوسع في سياسة التعليم فيما بعد ثورة 23 يوليو 1952، حيث ظهرت فكرة إنشاء الجامعات الإقليمية، التي تحولت إلى واقع عملي بشكل تدريجي، إلى أن وصلت إلى أقصى ذروتها في السبعينيات من القرن العشرين، التي شهدت تأسيس معظم الجامعات الإقليمية. ولقد ضمت كل جامعة كلية للآداب، وكان قسم الاجتماع، على رأس الأقسام، التي تبدأ بها الكلية في الغالب.

يعتبر علي عبد الواحد وافي، أول مصري، يقوم بتدريس علم الاجتماع ... حيث كان التدريس بالقسم يعتمد في بدايته، بشكل أساسي، على الأساتذة الغربيين، من أمثلة: إيفانز برتشارد، وراد كليف براون (عبد الوهاب، 1996: 251).

في هذا السياق، يشير محمد الجوهري، إلى النشأة الأولى لعلم الاجتماع في مصر، بقوله «لقد دخل علم الاجتماع في مصر، من الباب الفرنسي ... وكان أول الأخطاء في مسيرة هذا العلم، وأبرزها أن أول الأقلام التي كتبت كتابة أكاديمية، في هذا العلم، باللغة العربية، في مصر، قد خلطت بين الترجمة والتأليف، وارتبط بهذه الظاهرة وسار معها، أن اتجهت تلك الأقلام إلى كتابة الكتب، لأنها الأيسر والأسرع والأكبر أمناً، وتباعدت مع الزمن، عن البحث الميداني، لواقع المجتمع المصري» (الجوهري، 1980: 7).

في ذات السياق، أيضاً، يشير أحمد أبو زيد إلى تأثير المدرسة الفرنسية في الرعيل الأول، من الباحثين الاجتماعيين المصريين، والذي كان على رأسهم علي عبد الواحد وافي وعبد العزيز عزت ومصطفى الخشاب. وقد ظهر ذلك التأثير في المناهج والمقررات الدراسية، وفي المراجع والمصادر، التي كان يرجع إليها الدارسون، والتي كانت كلها تعكس موضوعات ومناهج المدرسة الدوركايمية ونظرتها إلى علم الاجتماع ... بل إن ذلك التأثير ظهر أيضاً في الأعمال الكبرى، التي نقلت إلى اللغة العربية، حينذاك، والتي تضم بعض أعمال دوركايم، ومارسل موس، وغيرهم. وكانت الملاحظة العامة أن الدراسات والمقررات الدراسية المتأثرة بذلك الاتجاه قد غلب عليها الطابع النظري، بل والتحليل الفلسفي المجرد إلى حد كبير. فلم تكن المدرسة الفرنسية مشهورة بالبحوث الميدانية... بل إن هذا الاتجاه النظري الفلسفي العام، ظل يطبع علم الاجتماع في مصر، حتى بعد أن انفتح على المدرسة البريطانية، التي تتميز في الأغلب ببحوثها الأمبيريقية (أبو زيد، 1996: 2-3).

لقد ساد الاتجاه البنائي الوظيفي لأمد طويل داخل علم الاجتماع في مصر، إلى أن أخذ اتجاه المادية التاريخية، في الظهور خاصة في قسم اجتماع جامعة عين شمس، كما

أشار «تيرنر» ... ومع منتصف السبعينيات، بدأ حوار نظري واسع، بين متبني الاتجاهين النظريين الرئيسيين، في علم الاجتماع في مصر: البنائية الوظيفية، والمادية التاريخية... وكان من نتائج هذا الحوار، حدوث نوع من الانفتاح على التيارات السوسيولوجية العالمية، تلك التي أنجزها مفكرو العالم الثالث... ومن ثم شهدت الكتابات المصرية، اهتماماً بإنجازات مجددي الفكر الماركسي، وقد انعكس ذلك ليس فقط، على طبيعة، الموضوعات البحثية، وإنما أيضاً على منهجية البحث وأدواته (فرغلي، 1986: 294-337).

من ثم بدأ الاتجاه النقدي، في التبلور، وخاصة مع دراسة أحمد زايد، «علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية»، والتي مثلت بداية جديدة، لنوعية جديدة من الدراسات، داخل علم الاجتماع في مصر، ولكن هل مثلت تلك النوعية من الدراسات تياراً عاماً، تطور من خلاله، علم الاجتماع في مصر؟ في الحقيقة إن تلك النوعية من الدراسات، على أهميتها، تعد دراسات فردية متفرقة، ليس بينها رابط متصل على نحو ما سنرى فيما بعد، عند التعرض لرسائل الدكتوراه، بقسم اجتماع كلية الآداب، جامعة القاهرة، كنموذج للإنتاج المعرفي، في مجال علم الاجتماع في مصر.

ثانياً: برنامج الدكتوراه، ومشكلاته

يشير دليل لائحة الدراسات العليا، بنظام الساعات المعتمدة، لعام 2011-2012، إلى أنه يمكن النظر إلى عام 1930، في تاريخ كلية الآداب، جامعة القاهرة، على أنه عام مفصلي، حيث تحددت فيه ملامح الدراسات العليا، التي ظلت تتطور حتى الآن... ففي هذا العام، تم وضع «برامج الماجستير، والدكتوراه» بالكلية، وهي برامج لم تكن موجودة من قبل... وكان الطالب، حتى عام 1956، يتقدم فور تخرجه للحصول على الماجستير، ومن ثم الدكتوراه، دون التقيد بأي سنوات تمهيدية أو تخصصية قبل التسجيل ... وفي عام 1956، تم إقرار «السنة التمهيدية للماجستير» وهي السنة التي تم إقرارها، في البداية، على ثلاثة أقسام فقط هي: اللغات الشرقية، والتاريخ والفلسفة، أضيف إليها قسم الاجتماع، عام 1957... كما شهد عام 1956، بداية تأسيس برامج الدبلومات، ومن ثم تأسيس دبلومة على الاجتماع الصناعي.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات العليا، في كلية الآداب، تعمل وفقاً للائحة المعتمدة من المجلس الأعلى للجامعات، والتي صدرت لأول مرة عام 1974-1975، ويعاد النظر بها مرة كل خمس سنوات. وكان برنامج الدكتوراه، وفقاً للنظام القديم، يتم بشرط حصول الطالب على درجة الماجستير، أضيف إليه فيما بعد شرط الحصول على التوفيل، في اللغة الإنكليزية، بمستوى 500 درجة، كشرط تسجيل لدرجة الدكتوراه. ومن ثم تم إدخال سنة تمهيدية للدكتوراه، طُبقت عدداً محدوداً من السنوات، ومن ثم تم إلغاؤها. وقد صدرت

لائحة الدراسات العليا، بنظام الساعات المعتمدة وتطبيقها، ابتداءً من العام الجامعي 2012-2011[1].

هذا وقد توالى التوسع في أعداد هيئة التدريس، بقسم اجتماع جامعة القاهرة، حتى وصل عددهم في العام الجامعي (2015/2014)، إلى 16 عضو هيئة تدريس، (12 منهم أقل من ستين سنة، وأربعة فوق سن الستين)، من بينهم إثنان، أحدهم معار إلى الخارج، والآخر معتقل بسبب انتمائه، أو تأييده، لجماعة الأخوان المسلمين. هذا بالإضافة إلى وجود 15 عضو هيئة معاونة، كلهم من المعيدين، إثنان منهم في أجازة، مع عدم وجود، أي مدرس مساعد، بالقسم.

أما طلاب الدكتوراه بالقسم، في العام الجامعي 2014-2015، والذين تم تسجيلهم، وفقاً لنظام الساعات المعتمدة، فيبلغ عددهم 6 طلاب، من بينهم 4 من الطلاب الوافدين، من سورية (3)، وفلسطين (1). أما الباقون من طلاب الدكتوراه، وفقاً للنظام القديم، ولم تتم مناقشة رسائلهم حتى الآن، فيبلغ عددهم (7).

تجدر الإشارة، إلى أن عدد رسائل الدكتوراه، التي أجيزت بالقسم وتم رصدها، قد بلغ (141) رسالة دكتوراه، حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2014. إلا أنه وعبر تاريخ القسم، يلاحظ أن أعداد الطلاب الملتحقين، بالسنة التمهيدية للماجستير، تفوق بمراحل أعداد الطلاب الذين يتقدمون للتسجيل لدرجة الماجستير، وهم بدورهم، يفوق عددهم من يتمكنون من الحصول على درجة الماجستير، الذين يفوقون بدورهم، عدد من يتقدمون للحصول على درجة الدكتوراه. وبشكل عام تنتشر بالقسم ظاهرة سقوط القيد، حيث يتقدم الطالب، للالتحاق ببرامج الدراسات العليا، ثم لسبب أو لآخر، ينقطع عن استكمال دراسته، ومن ثم يتم شطب قيده، من البرنامج، الذي يلتحق به.

هنا يمكن التعرض لبعض المشكلات، التي يعانيها طلاب الدكتوراه، بقسم اجتماع كلية الآداب/جامعة القاهرة، وذلك بالاعتماد على نتائج تلك المقابلات المتعمقة، التي تم إجراؤها، مع سبعة أساتذة في القسم، و3 من طلاب الدكتوراه.

بداية: هناك أسئلة كثيرة طرحت نفسها عند الشروع في تناول مرحلة الدكتوراه: هل هناك نقلة حقيقية نوعية، يدركها طالب الدراسات العليا، بين مرحلة الماجستير ومرحلة الدكتوراه؟ هل تختلف طبيعة الموضوعات التي يتناولها طلاب مرحلة الدكتوراه، في رسائلهم عن تلك الموضوعات، التي يتناولها طلاب مرحلة الماجستير؟ هل يختلف مستوى إعداد الخطة البحثية الخاصة بالدراسة بين المرحلتين؟ هل تختلف طبيعة المشكلات التي يتعرض لها طالب الدكتوراه، عن طبيعة المشكلات التي يتعرض لها طالب الماجستير؟ هل تختلف طريقة متابعة المشرف لطلابه في مرحلة الدكتوراه، عنها في مرحلة الماجستير؟ وهل تختلف طريقة المناقشة ما بين المرحلتين؟

---

(1) جامعة القاهرة، كلية الآداب، لائحة الدراسات العليا، بنظام الساعات المعتمدة، **دليل الطالب، 2012-2011**، ص 29-31.

لكن قبل الشروع في الإجابة عن تلك التساؤلات، لا بد من الإشارة إلى نظام البرنامج الجديد المعمول به، نظام الساعات المعتمدة، والذي يقوم على إدماج عدد من الكورسات، بعضها إجباري والبعض الآخر منها اختياري، على أن يجتاز الطالب تلك المواد كشرط أساسي للتسجيل لدرجة الدكتوراه. وتمثل الدرجات المتحصلة من تلك المواد الدراسية، نسبة 30 بالمئة من إجمالي التقدير النهائي لمرحلة الدكتوراه.

هذه المواد الإجبارية هي: النظرية الاجتماعية ومناهج البحث، وتنمية اجتماعية، ووسائل اتصال؛ أما المادة الاختيارية، فهي إما مادة مجتمع مدني أو دراسات المرأة.

هنا تنتقد طالبة، تلك الكورسات بقولها «كل المواد الخمسة، لم يكن فيها أي إضافة، كلها مواد تحصيل حاصل، درستها في الماجستير، في تمهيدي الماجستير، ولو كان في اختلاف، كان اختلاف في المسميات، لكن المضمون، كان واحد، كلها مواد، كان ممكن استوعبها، بالقراءة، بدون ما أدخل فيها، امتحان تحريري»، وتقول بذات المعنى طالبة أخرى بقولها «السنة دي كانت غير مفيدة بالمرة، كان في مادة كنا بناخد، فيها نفس الكتاب إللي كنا بندرسه، في سنة أولى، في الليسانس، نفس الكتاب، بتاع علم اجتماع عائلي ... وفي مادة النظرية، نفس المادة إللي درستها في تمهيدي ماجستير، هيّ هيّ، كانت سنة ملهاش أي لازمة». أي أن تلك السنة الدراسية، لم تضِف جديداً لأي منهما؛ فالدراسة كانت عبارة عن تكرار لذات الموضوعات، وربما لذات الكتب والمقررات الدراسية، وبذات الأسلوب التلقيني، في أغلب الأحوال.

غير أن أحد أساتذة القسم، والذي شارك في تأسيس هذا النظام الجديد، حينما كان عميداً للكلية، قد أشار بقوله «النظام الجديد المفروض أنه يحط الطالب في أفق علمي معاصر، معرفش ده بيحصل ولّا لأ، بمعنى أنها تدخله في إطار النظريات المعاصرة الحديثة جداً، وتدخله في الإطارات البحثية الحديثة جداً على مستوى التخصص؛ يعني مثلاً، إللي عايز يدرس حضري، أخلّيه، يدرس على سبيل المثال، أهم النظريات، في المدينة المعاصرة».

إلا أن هذا المفروض، والمتمثل بوضع الطالب، في إطار أفق علمي معاصر، والذي يشير إليه هذا الأستاذ، لا يحدث في أغلب الأحيان، وهنا تشير إحدى الطالبات بقولها «علم الاجتماع بتاعهم، إللي همّا بيدرّسهولنا، مات من يجي 20، 30 سنة».

تضاف إلى مشكلة تلك الكورسات، ما يرتبط بها من درجات (30 بالمئة) من إجمالي التقدير العام، وهنا تنقسم العينة، إلى فريقين، أحدهما يرى أن تقسيم الدرجات، ما بين الكورسات، وإعداد الرسالة، ومن ثم درجة المناقشة، والمتابعة مع المشرف، يعد من إيجابيات ذلك النظام، الذي سوف يحد من تقدير الامتياز والذي كان شائعاً في النظام القديم. غير أن الفريق الآخر، وفي القلب منهم طلاب الدكتوراه، يرون أن تقسيم الدرجات هذا سوف يُضعف فرص الطالب في الحصول على التقدير المناسب، نتيجة لعدد من المشكلات؛ توردها إحدى الطالبات بقولها «في احتمالية، أن يكون في دكاترة، بيستقصدوا علشان أنت مع مشرف تاني، وكون أنت عايزة منهم درجات، لأنها هتضاف لمجموع الرسالة، فده مشكلة في حد ذاتها، أنا مصيري، أصبح في إيد الخمس دكاترة، اللي بيدرسوا الخمس

مواد، غير بعد كده مناقشة الرسالة، وعلشان آخد تقدير امتياز، ده مرتبط بالدرجات، اللي حصلتها في السنه الدراسية، أنا شايفه أن ده فيه ظلم كبير، في البرنامج الجديد للدكتوراه» وتؤكد ذات المعنى أخرى بقولها «30 درجة من رسالتك، تحت إيد دكاترة، أنت معندكيش علاقة بيهم، وأنا واحدة من الناس، كنت أنا الوحيدة، إللي نجحت، في السنة بتاعتي، لكن أنا مش هجيب امتياز، أنا هجيب جيد جداً، وزميلى إللي عادوا السنة، هيجيبوا امتياز، لأنهم أخدوا المادة، مع أستاذ تاني، أدّاهم امتياز في المادة».

في ذات السياق، تضيف مدرّسة بالقسم، وتشارك في أعمال الإشراف على عدد من رسائل الماجستير، «في مشكلة التقديرات، الطالب هيقدر ياخد جيد جداً بالعافية، مفيش حد هيجيب امتياز، وده بسبب توزيع الدرجات، والطالب بيبقى محبط، لأنه من البداية، عارف أنه مش هياخد امتياز، لأنه فقد درجات، في امتحانات الخمس مواد، فهو بيبقى عارف أنه هياخد جيد، أو جيد جداً، بالعافية، الطالب بيبقى مُحبط، من قبل حتى ما يبدأ في الرسالة».

فالنظام الجديد، يأتي وفقاً لرؤيتها، محملاً بقدر لا بأس به، من الإحباط المسبق، لطالب الدكتوراه، حيث فقد فرصته، منذ البداية، في الحصول على، تقدير مرتفع، كان شائعاً فيما مضى.

هذا عن الكورسات الدراسية، فماذا عن اختيار موضوع الدراسة؟ هنا تشير إحدى الطالبات بقولها «السنه اللي فاتت، حضرت كل السيمنارات، وهي كانت كلها موضوعات مرتبطة بالجريمة، والعنف، وفي موضوعات كتير، عن ثورة يناير. كلها موضوعات، يا إما جريمة، أو سياسي، مفيش موضوعات، لا حضري ولا ريفي، موضوعات العنف والسياسة، هي أكتر موضوعات بعد الثورة». وهي هنا تشير إلى الموضوعات كافة، التي تطرح في السيمنار، سواء كانت موضوعات للتسجيل للماجستير أو الدكتوراه، على حد سواء.

يعلق أستاذ بالقسم على طبيعة الموضوعات المطروحة بقوله «المشكلة في اختيار الموضوعات، مرتبطة بالخطط البحثية، للجامعة، في خطة بحثية للجامعة اتعملت في عام 2007، لكل التخصصات، لكنها موجودة في الدرج، ... مفيش عند كل قسم خطة بحثية متكاملة، ومفيش عند الأستاذ، برامج بحثية، مش كل الأساتذة عندهم برنامج بحثي، بيجمع حواليه طلابه».

هنا تطرح قضية الأجندة البحثية، سواء على مستوى الجامعة أو الكلية، أو مستوى التخصص داخل القسم ذاته، أو على مستوى التخصص الدقيق للأستاذ.

في هذا السياق، يثار تساؤل حول دور الأستاذ في توجيه، أو عدم توجيه، الطالب تجاه دراسة موضوع بعينه، وهنا تُطرح وجهتا نظر: **إحداها** يرى ضرورة أن يؤدي الأستاذ دوراً واضحاً في توجيه الطالب نحو دراسة موضوعات بعينها، وذلك وفقاً لأجندة برنامجه البحثي؛ ووجهة نظر **أخرى**، ترى ضرورة أن يترك للطالب حرية اختيار موضوعه البحثي،

مع نقد مختلف الممارسات التي قد يلجأ إليها الأستاذ لتوجيه الطالب، نحو دراسة موضوعات بعينها.

هنا تشير إحدى الطالبات إلى تلك الممارسات التي قد يلجأ إليها بعض الأساتذة لتوجيه طلابه، بطرق غير مباشرة، بقولها «اختيار الموضوع مرتبط بالمشرف، المشرف بيحطك، في الحتة إللي هو عايز يمشي الموضوع فيها، مش إللي أنت عايزاها، يعني ممكن تروحي لمشرف بموضوع تلاقيه ممكن يوافق، وبعد شوية تلاقيه بيقترح عليكي تغييرات، تلاقي نفسك رحتي لموضوع تاني خالص».

أما التساؤل الخاص، هل هناك فروق ما بين طبيعة الموضوعات التي تطرح في رسائل الماجستير، عن تلك التي تطرح في رسائل الدكتوراه؟ فقد أجمعت عيِّنة الدراسة أنه ليس هناك فروق واضحة في ما يُطرح من موضوعات فيما بين المرحلتين. ويضاف إلى ذلك ما أشارت إليه إحدى الطالبات بقولها «في موضوعات في القسم متشابهة، تكرار للموضوع وفي سنين قريبة من بعضها، هما بيغيّروا في العنوان، إنما الشغل اللي جوّه هوَّ هوَّ، نفس الأهداف، ونفس التساؤلات، طيب هطلع منتج جديد في إيه؟ في مواضيع بتتقتل بحثا، يعني مثلاً عولمه، يبقى كله عولمه، إنترنت، يبقى كله إنترنت، هيّ موضة السنة ده كذا».

هي هنا لا تشير إلى طبيعة الموضوعات المتشابهة فقط، وإنما تشير أيضاً إلى مشكلة تشابه طريقة تناول الموضوع، من حيث الأهداف والتساؤلات ومن ثم الأدوات المنهجية المستخدمة.

ترتبط باختيار موضوع الدراسة مشكلة تتعلق بكتابة الخطة البحثية، وعرضها بسِمِنار القسم، وهنا تُحدثنا إحدى الطالبات عن تجربتها «كانت مشكلتي لما جيت أكتب الخطة، أن مفيش ولا مقالة عربي في موضوعي إللي بشتغل عليه، فكان لازم أكون كويسة في الإنكليزي، وكمان قابلية الأساتذة لموضوع بحثي في السيمنار، أنا بشتغل على مفهوم الرجولية في المجتمع، وفي أستاذ قللي، إيه العبط إللي أنت عاملاه ده».

فكتابة الخطة البحثية، وما يرتبط بها من توافر المراجع الوافية، إضافة إلى إجادة اللغة الأجنبية بشكل جيد، تعد مشكلات تواجه طلاب الدكتوراه. وهذا بالطبع، إلى جانب مدى تقبل أساتذة القسم لموضوع البحث خلال عرضه بسِمِنار القسم، ومدى الاستفادة من تلك المناقشات التي تدار داخل هذا السِمِنار. وحول الفائدة العلمية لسِمِنار القسم يحدثنا أحد أساتذة القسم بقوله: «السيمنار مدرسة، وأنا شخصياً تعلمت فيها، وزمان كان بيجي السيمنار هيئة تدريس من الجامعات الإقليمية. وأول سيمنار عُقد كان على ما أذكر، تقريباً في 27 فبراير 1979، ... وجيه وقت مكنش حد بيحضر السيمنار، ومع تطبيق نظام الاعتماد والجودة، أصبح في أجر بيصرف على حضور السيمنار، وكنت وقتها رئيس القسم، فبدأت أخد حضور وانصراف، فبدأ ينتظم الأساتذة، شوية، وغيرنا موعد السيمنار، أكتر من مرة، علشان يناسب الأساتذة، وبدأنا نطالب طلاب الدراسات العليا بالحضور». وعلى الرغم من

الأهمية العملية للسِمِنار، أقلّه على المستوى النظري، إلا أن واقع الحال، قد يشهد عدم استفادة بعض الطلاب من هذا السِمِنار، إما لارتباطهم بتوجهات المشرف، وفقط، أو إلى عدم جدية المناقشات التي يمكن أن تدار حول أحد موضوعات السِمِنار.

هنا تشير إحدى الطالبات إلى تجربتها قائلة «السيمنار، مكنش مفيد ليا، أنا مخدتش منّه حاجة، أنا مغيَّرتش حاجة نتيجة مناقشات السيمنار، لكن وأنا شغالة في الرسالة، غيَّرت في الخطة حاجات، بس ده بيني وبين المشرف، مش بناء على السيمنار... أنا بالنسبالي مستفدتش منّه، لا في الماجستير ولا في الدكتوراه، وأنا بقول أن الموضوع، بيرجع للمشرف».

يضاف إلى ذلك تلك المشكلة المتعلقة بلجان المناقشة، وما يرتبط بها من مجاملات متعارف عليها بين بعض الأساتذة. وهنا تشير إحدى الطالبات بقولها «كل مشرف بيجيب المناقشين إللي هيفيدوه في تقدير الطالب، لأن المشرف من مصلحته أن طلابه ياخدوا أعلى التقديرات» وهذه هي الصورة الذهنية الشائعة عن آلية تشكيل لجان المناقشة لدى طلاب الدكتوراه.

أما عن مدى الاختلاف في طبيعة عملية المناقشة ما بين رسائل الماجستير والدكتوراه، فيشير أحد الأساتذة بقوله «مناقشة رسالة الماجستير، للأسف، متختلفش عن رسالة الدكتوراه. هوّ المفروض في الماجستير بنشوف قدرة الطالب على تناول موضوع معيّن من الناحية النظرية والمنهجية، إلى أي مدى استطاع أن يستخدم منهج علمي متعارف عليه. في الدكتوراه، مطلوب منه أنه يقدم جديد، لكن كل ده مش بالضرورة بيحصل».

في هذا السياق، تروي لنا طالبة تصوُّرها عن طبيعة المناقشات التي تتم بالقسم، وما يرتبط بها من مشكلات، سواء لرسائل الماجستير أو الدكتوراه: «المناقشات، بيبقى في تعليقات، بتخليكي تحسّي أن في دكاترة مش بيقروا بالتفصيل، وفي دكاترة بيقروا بالتفصيل، وبيطلّعوا ملاحظات شكلية، النقطة والهمزة» أي أن ما يبديه بعض الأساتذة من ملاحظات خلال عملية المناقشة، ربما لا تصل إلى مستوى تلك الملاحظات التي من شأنها أن تدعم الطالب، عند محاولة تطوير عمله؛ هذا مع افتراض أن الهدف الحقيقي من المناقشة هو بالفعل مساعدة الطالب على تطوير عمله البحثي المقدم، وليس فقط تقييم عمله، للحكم على مدى أحقيته في الحصول على الدرجة العلمية. علماً بأنه يجب على كل عضو في لجنة المناقشة تقديم تقرير مفصل عن الرسالة، إضافة إلى التقرير المجمع للجنة. وعلى الطالب أن يلتزم بالتعديلات المطروحة في تلك التقارير، وذلك وفقاً لما أشارت إليه إحدى الأساتذة، وهي المسؤولة عن متابعة أعمال الضمان والجودة بالقسم.

هذا، ويضيف نظام برنامج الدكتوراه الجديد شرطاً يتعلق بالنشر العلمي لطلاب الدكتوراه، حيث يتعين على الطالب نشر مقالتين في إحدى المجلات العلمية المحكِّمة، مع ما يرتبط بتلك العملية، من مشكلات.

هنا تشير إحدى الأساتذة المساعدين بالقسم، إلى أهمية هذا التعديل في برنامج الدكتوراه، بقولها «أنا شايفة أن تجربة النشر في البحث العلمي، في سن مبكر، ده ميزة مش عيب، ميزة للطالب، بس هيّ ليها صعوبات، صعوبات مادية، تكلفة ليه، وتاني حاجة، ممكن قدرته، على اختيار المجلة، ميبقاش واعي قوي بيها، والمجلات ليها مواعيد، في مجلات، 3 مرات في السنة، وفي مرتين في السنة، وفي دوريات مرة واحدة في السنة».

أما طلاب الدكتوراه، فيشكل النشر العلمي في مجلة محكّمة عقبة شديدة لهم، وبخاصة مع ما يتحمله الطالب من عبء مادي متعلق بتلك العملية. غير أنه، وكما أشارت تلك الأستاذة المساعدة، فإن خوض تجربة النشر، في سن مبكر لها ميزة كبيرة، بالرغم مما يكتنفها من صعوبات، تتعلق بالنشر، بصفة عامة، في مجلات علمية محكِّمة، ولا سيَّما المشكلة المتعلقة بالكتابة المختصرة التي تفرضها تلك المجلات، والتي أصبحت، طريقة مطلوبة، في مرحلة إعداد الرسالة، بعد أن تم تحديد شرط عدم تجاوز متن الرسالة أكثر من 120 صفحة. وهنا تشير مدرِّس بالقسم، بقولها «الطلاب في النظام التعليمى عندنا، مش مهيَّئين أنهم يكثفوا كتابتهم النظرية، دلوقتي مطلوب منهم يعملوا الرسالة في 120 صفحة، وده شيء صعب جداً، عبء رهيب على المشرف أنه يعلّم طالب إزّاي يكثف في كتابته». وفي ذات السياق، تضيف أستاذ مساعد بالقسم، «إحنا بنعاني مع الطلاب، بنرجع الشغل خمس وست مرات، علشان الطالب يقدر يختصر، الطالب مفروض يجمع مادة كتير، وبعدين يكتب قليل، بعمق وباختصار».

بالطبع، إن مهارة الكتابة، بعمق وباختصار، مهارة جديدة، يتطلبها برنامج الدكتوراه في نظامه الجديد، حيث جرت العادة لدى طلاب القسم كتابة الرسالة العلمية من دون وجود حد أقصى لعدد الصفحات. وبالتالي، كان حجم الرسالة يرتبط بالطالب ذاته، وبطريقته في عرض موضوع بحثه، وبرغبة أستاذه أيضاً.

هنا يتضح لنا أنه، في ظل هذا النظام الجديد، هناك أدوار عديدة تتعلق بدور المشرف، ابتداءً من فكرة الاستعانة بالمرشد الأكاديمي، خلال مرحلة الكورسات التي تسبق عملية تسجيل الرسالة، وصولاً إلى اختيار المشرف على الرسالة، ومتابعته للطالب، خلال إجراء الدراسة. وهنا تطرح قضية العلاقة بين الطالب والأستاذ المشرف. وهذه طالبة تتحدث عن موضوع العلاقة، فتقول: «في دكاترة ديكتاتوريين في تعاملهم مع الطلاب؛ في مشرفين بيفرضوا على الباحث أنه يستخدم أداة معينة. في مشرفين بيشتغلوا بالأدوات الكيفية، فيخلّوا الطالب يشتغل بالأدوات الكيفية، وفي مشرفين، بيشتغلوا بالأدوات الكمية، فيخلوا الطالب يشتغل بالأدوات الكمية، المفروض أن الموضوع هو اللي يفرض نوع الأدوات اللي يستخدمها الباحث». وتضيف أخرى: «المشرف دايماً بيحسّسنا، إن رأيه هو الصح، فأنتِ مهما عملتي وقعدتي تفكري، بتبقي في الآخر، حاسّة أنه هو شايف حاجه أنتِ مش شايفاها، فبيجبروني بطريقة غير مباشرة أني أوافق على رأيهم».

في ذات السياق تضيف طالبة أخرى: «في سمة طالعة دلوقتي، بالذات في قسم اجتماع، بيخلوا الطلاب تجيب لهم المادة العلمية، اللي جمعوا منها، بيعرف الباحث، أنه هو مش واثق فيه، ده معناه عدم ثقة رهيب بين المشرف والباحث. أنت كده مش واثق في الطالب، وبتخليه يجبلك المرجع بالسطور؛ فالطريقة ده، بيعاملوهم كأنهم طلاب في ثانوي. طيب ما يعلموا إزاي يبقى عنده أمانة علمية، مش يقعد يقوله هات الحاجة اللى رجعتلها، علموا الأمانة العلمية، اللى تخليه يعمل حاجة جيدة، من غير ما يسرقها، ويكون موثقها كويّس جداً».

أي أن ما قد أشيع عن انتشار بعض السرقات العلمية، ببعض المؤلفات، قد جعل هؤلاء الأساتذة، ومع افتراض حسن النية التام لديهم، يلجؤون إلى أسلوب أقل ما ينتج منه هو انعدام الثقة بالنفس. فكيف لطالب فاقدٍ للثقة بالنفس، أن ينجز عملاً ينتظر منه أن يقدم من خلاله إضافة ما.

غير أن هذه النماذج السلبية التي سبق الإشارة إليها، لا تمنع من وجود نماذج أخرى، تتيح للطالب الحق، في الاختيار والمناقشة. على أي حال، إذا كان هناك بعض الفروق، في النظر إلى أهمية إحدى المشكلات من عدمه، غير أن هناك بعض المشكلات، التي لاقت إجماعاً من الطرفين؛ الأساتذة وطلاب الدكتوراه أنفسهم، وهي تلك المتعلقة بمدى توافر المراجع العلمية المتخصصة في بعض الموضوعات، وذلك على الرغم من توافر الإنترنت. أضف إلى ذلك مشكلة إجادة اللغة الأجنبية، ومدى توافر الإمكانات المادية الملائمة، لإجراء الدراسة الميدانية، وما يرتبط بها، وبخاصة مع وجود حالة التوتر الأمني الذي تمر به مصر في الآونة الأخيرة. وهذا بالطبع بالإضافة إلى مشكلات الجمع، بين الدراسة والعمل، وبخاصة في حالة العمل، في مجال بعيد تماماً عن مجال البحث العلمي.

ثالثاً: الإنتاج المعرفي لطلاب الدكتوراه في مجال علم الاجتماع

بداية تجدر الإشارة إلى أن عدد رسائل الدكتوراه، التي تم رصدها بقسم اجتماع كلية الآداب في جامعة القاهرة، قد بلغ نحو 141 رسالة، حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2014. وأول رسالة قد نوقشت، كانت دراسة مصطفى الخشاب، تحت إشراف علي وافي، في عام 1948، وكان عنوانها «دراسات اجتماعية لنظام الضحايا والقرابين». وبلغ عدد الرسائل التي نوقشت في القسم، حتى نهاية 1969، ست رسائل فقط، بما فيهم رسالة، مصطفى الخشاب. هذا، في الوقت الذي بلغ فيه عدد رسائل الماجستير التي أجيزت بالقسم وفقاً لتلك الببليوغرافيا، التي أعدها أحمد بدوي، 25 رسالة ماجستير (بدوي، 2009: 405-407). وهي على أي حالة فجوة ستظل قائمة، بين عدد رسائل الماجستير والدكتوراه، التي أُجيزت في ذات الفترة الزمنية، على امتداد تاريخ القسم، وهي فجوة ترجع ربما إلى التوقف التام

عن استكمال الدراسة، أو الاتجاه في بعض الأحيان إلى جامعة أخرى، سواء داخل مصر أو خارجها.

غير أنه مع بداية عام 1970، سجلت انطلاقة جديدة لرسائل الدكتوراه، حيث أخذت وتيرة إجازة رسائل الدكتوراه تنتظم بشكل سنوي، حتى نهاية عام 2014. وإذا استعرضنا توزيع رسائل الدكتوراه بقسم الاجتماع (كلية الآداب، جامعة القاهرة)، منذ النشأة وحتى نهاية 2014، لوجدنا أن عام 1972، يمثل علامة مميزة في تاريخ القسم، حيث تمت إجازة أربع رسائل دكتوراه لإناث بالقسم، وهن: فوزية رمضان أيوب، تخصص علم الاجتماع الصناعي؛ سامية الساعتي، وسناء الخولي، في علم الاجتماع العائلي؛ وناهد صالح، في مناهج البحث الاجتماعي[2].

من يتبع لرسائل القسم، سوف يلاحظ زيادة عدد الرسائل التي أنجزتها الإناث، في الآونة الأخيرة، إذ بلغ عدد رسائلهن المجازة في مرحلة الدكتوراه، في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2014، 24 رسالة، في مقابل 18 رسالة فقط للذكور[3]. وهذا ما دفع البعض إلى تسمية تلك الظاهرة، «تأنيث العلم الاجتماعي». تلك الظاهرة، التي تتجلى في أعداد الإناث الملتحقات بالقسم مقارنة بأعداد الذكور، منذ بداية مرحلة الليسانس. ولعل السبب في ذلك، حسب ما يشاع عن هذا القسم، هو عدم توافر فرص عمل لخريجي هذا القسم، ولكنه في الحقيقة واقع يخص التخصصات كافة، وليس علم الاجتماع فقط.

إلا أن هذا لا يعني أن عدد رسائل الدكتوراه التي حصلت عليها الإناث أكبر من عدد الرسائل التي حصل عليها الذكور؛ فما زال عدد الذكور الحاصلين على درجة الدكتوراه، وعددهم 91 منذ نشأة القسم وحتى نهاية عام 2014، يفوق عدد الإناث البالغ عددهن 50 والحاصلات على درجة الدكتوراه من قسم الاجتماع[4].

التساؤل الذي يطرح نفسه الآن، هل هناك اختلاف في نوعية الموضوعات ومن ثم التخصصات الفرعية، التي يتخصص بها الذكور في رسائلهم للدكتوراه، عن نوعية الموضوعات التي تطرحها الإناث، ومن ثم التخصص الفرعي، الذي يتخصصن فيه، في رسائلهن للدكتوراه؟

الإجابة عن هذا التساؤل قد تقتضي دراسة أكبر من تلك، يتم فيها العمل على نطاق أوسع يضم ببيلوغرافيا كل الرسائل العلمية، على مستوى الجامعات المصرية كافة.

إلا أنه وفي حدود، العيّنة الخاصة برسائل قسم الاجتماع في كلية الآداب، جامعة القاهرة، اتضح أن الإناث، وعلى عكس توقعي، بأن يملن إلى دراسة تلك الموضوعات الخاصة بالأسرة، أكثر من دراستهن لغيرها من الموضوعات. إلا أن واقع الحال، قد شهد

(2) انظر الجدول الرقم (2) من الملحقات.
(3) انظر الجدول الرقم (5) من الملحقات.
(4) انظر الجدول الرقم (6) من الملحقات.

تنوع الموضوعات التي طرحتها الإناث. فعلى سبيل المثال، في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، حين شاركن لأول مرة في برامج الدكتوراه، فقد طرحن موضوعات تنتمي بالإضافة إلى علم الاجتماع العائلي، موضوعات تنتمي إلى علم الاجتماع الصناعي، والتنمية الاجتماعية، وعلم الاجتماع الحضري والسكان، ومناهج البحث[5]. وفي الثمانينيات طرحن موضوعات، تنتمي إلى النظرية، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع الجنائي، والتنمية، إلى جانب علم الاجتماع العائلي[6]. كذلك الحال، في التسعينيات، من القرن الماضي، فقد طرحن موضوعات تتعلق بالأنثربولوجيا، وعلم اجتماع حضري، والثقافي والبدوي[7]. أما في المرحلة من عام 2000 وحتى نهاية 2014، فقد طرحن موضوعات متعددة، تتعلق بالأنثروبولوجيا، والنظرية، وعلم الاجتماع السياسي، ودراسات التنمية، والمجتمع المدني، إلى جانب علم الاجتماع العائلي[8].

غير أن تلك الرسائل على تنوعها، سواء أنجزها الذكور أم الإناث، تعاني في بعض الأحيان، العديد من المشكلات المرتبطة بالمرجعية النظرية التي تعتمد عليها تلك الدراسات، حيث يتم عرض الاتجاهات النظرية، من دون تحليل أو نقد، وأن الجهد التنظيري، المتسق مع الواقع الاجتماعي، يعتبر جهداً محدوداً ونادراً ... وبصفة عامة، فإن الإطار النظري لتلك الدراسات يعد من أكبر المشكلات التي تواجه طلاب الدكتوراه، وذلك بسبب ضعف مستواهم في النظرية الاجتماعية، كذلك الحال بالنسبة إلى استخدامهم الأدوات المنهجية، ومن ثم عرض النتائج والتفسير، فأغلب تلك الدراسات تكتفي بعرض النتائج، من دون تقديم تفسير لها (بدوي، 2009: 319-325). وهو ما قمت به بالفعل عند إعداد رسالتي للماجستير، حيث قدمت عرضاً وافياً وتفصيلياً لنتائج الدراسة خلا من تفسير لما توصلت إليه من نتائج. غير أن هذا لا يمنع من وجود عدد من الرسائل ذات القيمة العلمية العالية، والتي قد ساهمت بشكل عملي في تطوير علم الاجتماع في مصر.

هنا يمكن طرح قضية المشرفين الأكاديميين، وعلاقتهم بالإنتاج المعرفي. ولمعالجة هذه النقطة، حاولت التعرف إلى طبيعة الموضوعات، ومن ثم التخصصات التي أشرف عليها عيِّنة من أساتذة قسم الاجتماع، من أجيال ومراحل زمنية مختلفة. فعلى سبيل المثال في المرحلة الأولى، كان هناك أحمد الخشاب، الذي أشرف على نحو 12 رسالة دكتوراه، وقد تنوعت التخصصات التي تنتمي إليها تلك الدراسات ما بين الأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع التربوي، والعائلي، ومناهج البحث، وعلم الاجتماع التنظيمي، والصناعي والتنمية وعلم الاجتماع البدوي، والحضري. ولعل هذا التنوع، الذي يصل إلى 9 تخصصات مختلفة،

(5) انظر الجدول الرقم (2) من الملحقات.
(6) انظر الجدول الرقم (3) من الملحقات.
(7) انظر الجدول الرقم (4) من الملحقات.
(8) انظر الجدول الرقم (5) من الملحقات.

مقبولاً في تلك المرحلة الزمنية من التأسيس، والتي كانت تعاني ندرة في الأساتذة الذين يمكن لهم تولي الإشراف. ولكن ماذا عن محمد الجوهري، الذي تولى الإشراف، على نحو 28 رسالة دكتوراه (أغلبها في الفترة من 1979، وحتى 1989)، وموزعة على نحو 11 تخصصاً فرعياً: الأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع العسكري، والنظرية والسياسي، والريفي، والحضري، والصناعي، والتنمية، والتربوي، والجنائي، والعائلي؟ هل هي حالة من السيطرة التامة على القسم، أم أن القسم كان يعاني في تلك الفترة (1979-1989 تحديداً)، ندرة في المشرفين؟ أما فاروق العادلي، فقد تولى الإشراف على نحو 13 رسالة دكتوراه، توزعت على 7 تخصصات: علم الاجتماع البدوي، والصناعي، والحضري، والأنثروبولوجيا، والسياسي، والجنائي، والعائلي. وفي الوقت الراهن، فقد تولى أحمد زايد الإشراف على 13 رسالة دكتوراه، توزعت على 7 تخصصات، هي: علم الاجتماع السياسي، والنظرية، والتنمية، والثقافي، والجنائي، والعائلي، والجريمة. وفي ذات التوقيت، أشرف أحمد مجدي حجازي على 8 رسائل دكتوراه توزعت على 5 تخصصات فرعية، هي التنمية وعلم الاجتماع السياسي، والمعرفي، والعائلي، والنظرية الاجتماعية. كذلك الحال، بالنسبة إلى محمود الكردي، الذي تولى الإشراف على 8 رسائل دكتوراه، تركزت في 4 تخصصات مختلفة، هي التنمية وعلم الاجتماع الحضري، والسياسي، والجنائي.

إذا كنا قد أشرنا إلى بروز ظاهرة تأنيث، قسم اجتماع (كلية الآداب، جامعة القاهرة)، فماذا عن نصيب الإناث، من الإشراف على رسائل الدكتوراه؟ عبر تاريخ القسم، لم تتولَّ الإشراف على رسائل الدكتوراه سوى 4 إناث فقط، كانت أولاهن، حكمت أبو زيد، حيث أشرفت على نحو 7 رسائل دكتوراه، في خمس تخصصات فرعية مختلفة، هي: علم اجتماع عائلي، وصناعي، وتنمية، وحضري، وقانوني؛ أما سامية الخشاب، فقد تولت الإشراف على 12 رسالة دكتوراه، توزعت على 8 تخصصات مختلفة، وهي: علم الاجتماع الديني، والعائلي، والبدوي، والصناعي، والحضري، والتنمية، ودراسات المجتمع المدني، والإعلام. وتولت كل من علية حسين، وهناء الجوهري، الإشراف على رسالة دكتوراه، واحدة فقط، في علم الأنثربولوجيا.

الملاحظ هنا على مجمل رسائل الدكتوراه المجازة بالقسم، وجود حالة من التنوع الشديد، في مجال الإشراف، حيث يتولى الأستاذ الواحد، الإشراف على أكثر من تخصص فرعى، وصل إلى حده الأقصى (11 تخصصاً فرعياً)، كما في حالة محمد الجوهري.

الملحوظة **الثانية**، أن فكرة الإشراف المشترك، على أهميتها، إلا أنها محدودة للغاية بالقسم، فعدد رسائل الدكتوراه التي اعتمدت على الإشراف المشترك، يبلغ 19 من إجمالي 141 رسالة دكتوراه.

على أي حال، فإنه ورغم كل ما يعانيه القسم من مشكلات، ومع كل ما يمكن أن نشير إليه، من انتقادات، ومع ما أشار إليه أحد أساتذة القسم، من نقد لمجمل الإنتاج المعرفي،

في علم الاجتماع، في مصر، بقوله «إحنا بننتج معرفة كده وكده ... إحنا بننتج علم محلي، لا يرقى إلى المستوى العلمي المتعارف عليه» إلا أن كل هذا لا يمنع من وجود حالات، من الإنتاج المعرفي الجيد، حقيقة هي حالات فردية متناثرة، لكنها حالات موجودة، يمكن البناء عليها، ومواصلة تطوير العلم، عبر إدخال مزيد من التعديلات على السياسة التعليمية ذاتها داخل الأقسام العلمية المختلفة.

خاتمة: حول آليات التطوير في المستقبل

إذا ما كنا بصدد تناول آليات التطوير بالمستقبل، فتجدر الإشارة، إلى أن آليات تطوير برنامج الدكتوراه داخل قسم الاجتماع، بكلية الآداب/جامعة القاهرة، تكمن داخل القسم ذاته. فالقسم ينظِّم سِمِناراً تُعرض فيه خطط الرسائل، يمكن إذا ما تم تفعيله وتوظيفه بشكل جيد أن يسهم في تطوير برنامج الدكتوراه. وفي هذا الصدد، يمكن طرح فكرة إمكان عرض طالب الدكتوراه لموضوع دراسته على السِمِنار خلال المراحل المختلفة لإجرائه الدراسة، ومن ثم يمكن له الاستفادة على أكثر من مستوى: **أولاً**، دعم التزامه، بشكل شبه منتظم، لتقديم ما قد توصل إليه في دراسته، إضافة إلى مساعدة الطالب على تجاوز أي مشكلات منهجية قد يتعرض لها خلال إجراء دراسته.

ثانياً، يتبع القسم وحدة بحثية، (مركز الدراسات الاجتماعية)، يمكن لها أن تؤدي دوراً فعالاً، في تطوير مهارات طلاب القسم، في ما يتعلق بـ: اللغة ومناهج البحث، والنظرية، وبخاصة في مرحلة الدكتوراه. وهو ما قد ساهم فيه المركز، من قبل، عبر تنظيم دورات تطوير مهارات الباحثين، والتي كانت تدعمها مؤسسة فورد. ولكن عندما توقف التمويل المخصص لتلك الدورات، توقفت الوحدة البحثية بدورها عن الانعقاد.

ثالثاً، ينظم القسم ندوة سنوية، يمكن دعوة طلاب الدكتوراه للمشاركة فيها بشكل أكثر فعالية، ولعلها فرصة مناسبة لهؤلاء الطلاب لتقديم أوراق بحثية، يمكن نشرها فيما بعد، ضمن أوراق أعمال الندوة، ومن ثم يتم دعم الطلاب، في ما يتعلق بنشر ورقتين بحثيتين، كشرط من شروط مناقشة رسائل الدكتوراه.

رابعاً، تنظيم الجامعة، لدورات تدريبية خاصة بأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدكتوراه على حد سواء، لدعم مهاراتهم في ما يتعلق بآليات التعامل مع نظام برنامج الدكتوراه الجديد. فبصفة عامة فإن مستقبل علم الاجتماع في مصر رهين قدرة الأقسام العلمية على تطوير مهارات أساتذتها وطلابها على حد سواء.

خامساً، دعم تلك الأفكار المتعلقة بالإشراف المشترك على الرسائل العلمية، ودعم فكرة البحوث العلمية المشتركة؛ فالعالم الآن يتجه صوب العمل كفريق، وليس العمل الفردي.

الملحقات

الجدول الرقم (1)
رسائل الدكتوراه بقسم اجتماع، من تاريخ النشأة وحتى 1969

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
أنثروبولوجيا	2		2
نظرية اجتماعية	1		1
علم اجتماع سياسي	1		1
علم اجتماع بدوي	1		1
علم اجتماع ديني	1		1
الاجمالي	**6**		**6**

الجدول الرقم (2)
من عام 1970 حتى 1979

التخصص	ذكور	إناث	الاجمالي
تربوي	2		2
عائلي	2	2	4
مناهج بحث	2	1	3
اجتماع تنظيم	1		1
صناعي	6	3	9
تنمية وتخطيط	3	2	5
بدوي	2	1	3
حضري	4	2	6
أنثروبولوجيا	4		4
قانوني	1		1
ريفي	1		1
مهني	1		1
سكان	1	1	2
نظرية	1		1
عسكري	1		1
الإجمالي	**32**	**12**	**44**

الجدول الرقم (3)
من 1980 حتى 1989

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
أنثروبولوجيا	4		3
نظرية	2	1	3
اجتماع سياسي	3	1	4
ريفى	2		2
حضري	2		2
صناعي	2		2
تنمية	3	1	4
تربوي	1		1
عائلي		2	2
جنائي	1	1	2
الإجمالي	**20**	**6**	**26**

الجدول الرقم (4)
من 1990 حتى 1999

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
جنائي	2		2
سياسي	4		4
صناعي	3		3
تنمية	1		1
أنثروبولوجيا		4	4
حضري	2	2	4
سكان	1		1
ثقافي		1	1
ديني	1		1
إعلام	1		1
بدوي		1	1
الإجمالي	**15**	**8**	**23**

الجدول الرقم (5)
من عام 2000 حتى نهاية 2014

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
جنائي	1	1	2
سياسي	1	2	3
أنثروبولوجيا	4	8	12
مجتمع مدني		2	2
ديني	1		1
تنمية	7	1	8
عائلي		4	4
اجتماع معرفة	1	1	2
نظرية	1	3	4
ثقافي		1	1
إكلنيكي		1	1
جريمة	1		1
سكان	1		1
الإجمالي	**18**	**24**	**42**

الجدول الرقم (6)
توزيع عينة الرسائل وفقاً للنوع، من تاريخ النشأة وحتى 2014

	ذكور	إناث	الإجمالي
من تاريخ النشأة وحتى 1969	6		6
من عام 1970 ـ 1979	32	12	44
من عام 1980 ـ 1989	20	6	26
من عام 1990 ـ 1999	15	8	23
من 2000 وحتى 2014	18	24	42
الإجمالي	**91**	**50**	**141**

المراجع

أبو زيد، أحمد (1996). «الوضع الحالي للعلم الاجتماعي في مصر بعض الملاحظات العامة.» ورقة قدمت إلى: الوضع الحالي لعلم الاجتماع والإنثروبولوجيا في مصر، المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الدراسات الاجتماعية، 21–23 كانون الأول/ديسمبر.

بدوي، أحمد موسى (2009). **الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة: حالة علم الاجتماع بالجامعات المصرية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 76)

الجوهري، محمد (1980). «الكلمة الافتتاحية: علم الاجتماع في مصر ورسالة هذه المجلة.» **الكتاب السنوي لعلم الاجتماع**، العدد 1. القاهرة: دار المعارف.

حجازي، محمود فهمي وعبد الله التطاوي (معدان) (1998). **في إطار الاحتفال بمرور 90 عاماً على إنشاء جامعة القاهرة: الكتاب التذكاري في ذكرى مرور خمسة وعشرين عاماً على رحيل طه حسين**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب.

دليل الرسائل الجامعية التي أجازتها كلية الآداب، جامعة القاهرة، والمسجلة من يناير 1996، حتى فبراير 2013. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، وحدة النشر العلمي، 2013.

رؤوف عباس حامد (1989). **جامعة القاهرة: ماضيها وحاضرها**. القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، الكتاب الجامعي.

زايد، أحمد (1996). «سبعون عاماً لعلم الاجتماع في مصر.» **مجلة كلية الآداب** (جامعة القاهرة): السنة 56، العدد 4، تشرين الأول/أكتوبر.

سعفان، حسن شحاته (1970). **موجز في تاريخ علم الاجتماع في مصر منذ بدء القرن الماضي حتى الآن**. القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

شعبان، أحمد بهاء الدين (1998). «أنحزت للوطن: شهادة من جيل الغضب.» في: **صفحات من تاريخ الحركة الوطنية الديمقراطية لطلاب مصر (1967-1977)**. القاهرة: مركز المحروسة.

عبد الوهاب، عبد الوهاب جودة (1996). «ملامح الوعي الاجتماعي لدى الباحثين في ميدان علم الاجتماع وانعكاساتها على المنتج البحثي.» (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اجتماع).

فرح، سعيد (2003). «الأستاذ مصطفى الخشاب وحال علم الاجتماع في مصر.» في: **دراسات فى علم الاجتماع، مهداه إلى روح الأستاذ الدكتور مصطفى الخشاب**. تحرير أحمد زايد. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة، القاهرة، كلية الآداب.

فرغلي، علي حسن علي (1986). «الاتجاهات النظرية والأيديولوجية في بحوث التنمية الاجتماعية في مصر.» (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اجتماع).

المناوي، محمود فوزي (2007). **جامعة القاهرة في عيدها المئوي**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

<http://www.cu.edu.eg/Arabic/Academics/Faculties.aspx->.

Abaza, Mona (2010). *Social Sciences in Egypt: The Swinging Pendulum between Commodification and Criminalization*. Cairo: American University in Cairo.

إضفاء الصبغة الدولية على التعليم العالي: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

علا كبارة(*)

جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

ترجمة: منير السعيداني

مقدمة

إن إضفاء الصبغة الدولية على التعليم العالي سيرورة جارية وبالغة التعقيد، وهي في الحقيقة جزء مكين من إصلاح التعليم العالي. بصفته تلك، هو غير قابل للإنجاز بسرعة أو بيسر أو من دون تكلفة. ويتوجب ألّا ينظر إلى إضفاء الصبغة الدولية على أنه غاية في حد ذاته، بل وبالأحرى على أنه طريقة من بين أخريات، في إطلاق الإصلاح التعليمي. وقد بذلت جهود عديدة في الجامعات العمومية المصرية من أجل إضفاء الصبغة الدولية على مؤسساتها التعليمية واجتذاب الطلاب والأساتذة من الخارج. سيكون التركيز في هذه الدراسة على الجهد المبذول في اتجاه إضفاء الصبغة الدولية على كلية الاقتصاد والعلوم السياسية («ك اق ع س») في جامعة القاهرة من خلال برنامج الدراسات الأوروبية المتوسطية («ب د أ م» Euromed) المبعوث مؤخراً والمُؤَمّن باللسان الإنكليزي.

يحلل البحث وجهات نظر الفاعلين ذوي الصلة وانتظارات الطلاب وكذا الضغوط الاجتماعية والسياسية ومقاومات «ب د أ م». وباعتباري أنا نفسي طالب دكتوراه ضمن هذا البرنامج فقد كنت شاهداً على بعض المظاهر الإيجابية في البرنامج ومظاهر أخرى في حاجة إلى التطوير. تسعى الدراسة إلى أن تقيِّم وتقدِّر، إلى حد ما، مظاهر نجاح هذا البرنامج ومظاهر إخفاقه في جامعة عمومية.

المنهج

يحلل هذا البحث برنامج الدراسات الأوروبية المتوسطية المبعوث مؤخراً، بوصفه محاولة في اتجاه تطوير برنامج دراسات شبه دولي في «ك اق ع س». من أجل بلوغ غايته

(*) البريد الإلكتروني: ola_kubbara@hotmail.com.

هذه، كان البحث كيفياً، وقد استند في الآن ذاته إلى المقابلات وإلى الملاحظة بالمشاركة. تستند الحالة موضوع الدراسة جزئياً إلى ملاحظاتي بوصفي طالب دكتور في «ب د أ م» في «ك ع اق س» منذ 2010 حيث حظيت بملاقاة أعضاء هيئة التدريس والإداريين وكذا زملاء الدراسة المرشحين لنيل الدكتوراه. كما يعتمد التحليل على مراجعة وثيقتين مهمتين: **واحدة** صادرة عن جامعة القاهرة؛ و**الثانية** عن «ك اق ع س»، وهما كتاب **خمسينية الكلية ودليل إجراءات دراسات الدكتوراه** الصادرين عن وزارة التعليم العالي. كما استخدمت «قائمة عناوين مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه» الموجودة في المكتبة الرئيسة للكلية بغية التمكن من تحديد المواضيع التي تمّ بحثها في القسم العربي وكذا في قسم «ب د أ م»، في حقلي العلوم السياسية والاقتصاد. كما أن التقارير والوثائق الدولية، والبحوث المنشورة ومواد أخرى حول إضفاء الصبغة الدولية على التعليم العالي كانت محل مراجعة.

تم تجميع القسم الأكبر من معطيات البحث من خلال 17 مقابلة أُجريت في الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر 2014 إلى شباط/فبراير 2015، وقد كانت مع الإطار الإداري لـ «ك اق ع س»، وأساتذة القسم العربي وكذا أعضاء هيئة التدريس المصريين والأجانب العاملين في «ب د أ م». وبغية الحصول على آراء الطلاب وتوقعاتهم تمّ استخدام الاستجواب المكثف مع العديد من طلبة الدكتوراه في القسم العربي وفي «ب د أ م». وفضلاً عن ذلك خضتُ محادثات تفهمية مع شخصيات عملت على مشاريع حول التعليم العالي في «ك اق ع س» أو انضمت إليها من قبيل برنامج مسؤولي التعليم العالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن مؤسسة فورد. وزيادة على ذلك أجريت مقابلة مع وزير تعليم عال مصري سابق.

أولاً: معقوليات إضفاء الصبغة الدولية

المهمة الأساسية لهذه الدراسة هي إلقاء الضوء على مختلف معاني إضفاء الصبغة الدولية على التعليم العالي المندرج ضمن إطار الاقتصاد المعولم. وعليه، وقبل الوصول إلى تعريفات إضفاء الصبغة الدولية من المهمّ وضعه ضمن سياق العولمة. ينظر غريت ب. نيلسون إلى العولمة على أنها «مجموعة من الظروف المتضافرة والحتمية يوجد مصدرها خارج فضاء الفعل البشري وبذا يصير إضفاء الصبغة الدولية عبارة عن الاستراتيجية التي يطورها الناس من أجل الإجابة عن قوى العولمة هذه أو التعامل معها أو حتى الاستفادة منها» (Nielson, 2012: 2). بعبارة أخرى، يُنظر إلى العولمة على أنها سبب وإلى إضفاء الصبغة الدولية على أنها إجابة (Nielson, 2012). كما أن العولمة تحيل على «سيرورات الاتصال الممتد على اتساع العالم وآثاره التي تيسّرت من خلال التكنولوجيات الجديدة. وتشمل الآثار نمواً انفجارياً في كمية المعرفة وفي النفاذ إليها وفي الاندماج والتبعية المتبادلة مطّردة الاتساع للأنساق المالية والاقتصادية العالمية» (Grünzweig and Rinehart, 2002: 7). مَثَلها كَمَثَل أخرى، تُبرز تعريفات العولمة هذه التغير السريع الذي يشهده العالم الذي سيكون الطلاب إزاءه.

في سياق هذه الدراسة «تعني العولمة ابتداع محيط يتصف بالصبغة الدولية في التدريس وفي البحث وفي الاتصال. وهي تعني تلقي الطلاب، مثلاً، المعرفة حول مختلف أرجاء العالم ومنها، وتعني تحضيرهم ليكونوا مستعدين للاتصال والعمل مع أناس من ثقافات وبلدان أخرى» (Paige, 2005: 101). وفي حالة التعليم العالي «يتحدد إضفاء الصبغة الدولية في مستويات القطاعات والمؤسسات الوطنية بوصفه سيرورة إدماج بعدٍ دُوَلي، ما بَيْنَ ثقافي وكونيّ، ضمن أغراض التعليم ما بعد الثانوي ووظائفه أو منتَجاته» (Knight, 2002: 1).

واليوم، لم يعد إضفاء الصبغة الدولية يقتصر على حركية الطلاب وإطارات التدريس، «إنه يشمل طيفاً واسعاً من الأنشطة من قبيل إدماج ما يسمى بالعناصر الكونية/الدولية ضمن برامج التدريس وتأمين دروس بالإنكليزية وتركيز فروع للمؤسسات في بلدان أخرى ومنح حقوق الامتياز للبرامج وتصدير أنظمة التعليم والبرامج» (Knight, 2002). وبالفعل، ليس من المستغرب أن يحاجج نايت ودي ويت (Knight and De Wit, 1999) بأن مبادرات إضفاء الصبغة الدولية اليوم يزداد انقيادها نحو معقوليات اقتصادية تتجسد من بين ما تتجسد فيه في إسداء التعليم لفائدة قوّة العمل الكونية/الوطنية والتنافسية في مجال البحث والتنمية والتركيز على تسويق التعليم العالي وتصديره دُوَلِيّاً (Knight, 2002).

وفضلاً عن ذلك، يتم تعريف إضفاء الصبغة الدولية كذلك «على أنها سيرورةُ إدماج بعدٍ دولي ضمن النسق الجامعي» (Ellingboe, 1998: 199)، وهو نظرة راهنة، مستقبلية الاتّجاه، متعددة الأبعاد ومتكثرة الاختصاصات القيادية تُشرك العديد من المساهمين العاملين على تغيير ديناميات المؤسسة الداخلية بحيث تجيب عن محيطها الخارجي متزايد التنوع وذي الوجهة المعولمة ودائم التغير وتتأقلم معه بنجاح» (Ellingboe, 1998). ويشير هذا التعريف المركَّب إلى أن ثمة العديد من المناظير والأبعاد المتضمنة في إضفاء الصبغة الدولية وأنه سيرورة تغيير مؤسساتي من طبيعة دينامية (Paige, 2005: 102).

بالاستناد إلى الأدبيات المتوافرة، يعترف مناصرو إضفاء الصبغة الدولية على التعليم العالي أن أكثر ما يحفزه هو الفوائد في معنى تحصيل أرباح مالية لفائدة الجامعات (Altbach and Knight, 2007: 292)، وتوفير إمكانات النفاذ واستيعاب الطلاب حيث، ومع استتباب التعليم العالي الجماهيري، تزايدت أكثر فأكثر نسبة الشباب المطالبين بالنفاذ إلى التعليم العالي والحاصلين عليه، كما تزايد الإضفاء التقليدي للصبغة الدولية على التعليم العالي من قبيل المبادرات التي تشمل تجارب الدراسة بالخارج وإثراء البرامج التعليمية من خلال برمجة الدراسات الدولية، أو الدراسات المناطقية بوصفها مساقات رئيسة، وتعزيز تعليم الألسن الأجنبية، والدعم الاستشهاري للطلاب الأجانب حتى يتسجلوا للدراسة في الجامعات الوطنية (Altbach and Knight, 2007: 293). ومن بين المحفزات الأخرى نذكر الصبغة الدولية الأوروبية وهو ما تابعته سلطات الاتحاد الأوروبي بنشاط على امتداد أكثر من عقدين بوصفه جزءاً من التحول نحو الاندماج الاقتصادي والسياسي. كما يمكن ذكر إضفاء الصبغة الدولية الذي تتبعه البلدان النامية حيث تسعى إلى اجتذاب الطلاب الأجانب

إلى جامعاتها حتى ترفع من الجودة ومن التركيبة الثقافية للجسم الطلابي وتربح الصيت وتغنم المداخيل (Altbach and Knight, 2007: 294). وأخيراً ثمة الإضفاء الفردي للصبغة الدولية على التعليم العالي حيث يمول أغلب الطلبة الدوليين دراساتهم من أموالهم الخاصة؛ وعليه فإن الطلاب يمثلون المصدر الأكثر أهمية لتمويلات التعليم الدولي لا الحكومات، ولا المؤسسات الأكاديمية، ولا الخيِّرون من الناس (Altbach and Knight, 2007).

عرفت الجامعات العمومية المصرية مزيداً من الجهود الساعية إلى إضفاء الصبغة الدولية على امتداد السنوات. وقد كانت وزارة التعليم العالي على الدوام تؤمن المنح الدراسية الكاملة لبرامج الدكتوراه في كل الجامعات العمومية. وفي المنتهى، كانت هذه التطورات خطوة بالغة الأهمية في اتجاه وضع الطلاب إزاء المعايير الأكاديمية الدولية. وقد أبرز وزير التعليم العالي المصري السابق أنه في ما بين 2001 و2012 كان 3000 طالب يحصلون على منح دراسية من ضمنهم 500 طالب في جامعة القاهرة لوحدها. ويعتمد انتقاء الطلاب على الاستحقاق والتفوق الأكاديمي والتفاعل والنشاط الاجتماعيين وكذا على مناسبة مواضيع البحث. ولكن هذا الاقتراب من إضفاء الصبغة الدولية تعتريه جملة من العيوب وتعترضه جملة من المصاعب. وقد تمثلت المشكلة الرئيسة بعدم عودة هؤلاء الطلاب إلى بلدهم وانعدام الاستفادة من سفرهم أكاديمياً واجتماعياً، إذ وبعد فراغهم من دراساتهم ينتهي طلاب الدكتوراه إلى المكوث في البلدان التي درسوا فيها. هناك يجدون ظروفاً أكاديمية وبحثية، وجودة حياة أفضل كثيراً وأسواق شغل أوسع في المجال الأكاديمي، أو في غيره. وعليه فإن هجرة للأدمغة تحدث ولا تؤتي نفقات الوزارة ثمارها. ونتيجة لذلك صارت الحكومة كثيرة التردد في منح المزيد من التمويلات لمِنَح طلاب الدكتوراه متحججة بأن مصر لا تستفيد من مثل هذا النوع من إضفاء الصبغة الدولية على التعليم العالي.

نائبة عميدة «ك اق ع س» ألقت الضوء على برنامج الدراسات الأوروبية ـ المتوسطية المبعوث حديثاً بوصفه جهداً مهماً في اتجاه إضفاء الصبغة الدولية على التعليم العالي ضمن جامعة عمومية. كما رأى أحد أعضاء هيئة التدريس بالكلية أنه لا يمكن اعتبار هذا البرنامج في حد ذاته «دولياً» بل بالأحرى «تقدماً نحو الترفيع من جودة التعليم العالي» عامة. ويفحص المبحث الثاني الموالي البرنامج الأوروبي ـ المتوسطي وتحلله في محاولة لتعيير نتائجه ومخرجاته تعييراً نسبياً.

ثانياً: برنامج الدراسات الأوروبية ـ المتوسطية

1 ـ السنوات 2002 – 2006

تم تركيز برنامج الدراسات الأوروبية المتوسطية (أورومـاد) بفضل برنامج تومبوس (البرامج الأوروبية المشتركة ب أ م (Joint European) ـ ب أو م ـ تومبوس ـ منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا (JEP-Tempus-MENA) وأُطلق خلال سنة 2002(*). وقد أطلق توسيع برنامج تومبوس نحو شركاء الاتحاد الأوروبي المتوسطيين سنة 2002 فرصاً جديدة للتعاون بين المؤسسات الأوروبية والجامعات المصرية. وأشارت نائبة عميدة «ك اق ع س» إلى «مواجهة أكبر للسياقات الدُّوَلِيّة كانت ضرورية للكلية ومن ثم كانت الشراكة الأكاديمية مع أوروبا خطوة أساساً وصائبة». وقد وُسِّعت هذه الشراكة بين «ك اق ع س» وجامعة القاهرة وبرنامج تومبوس ببعث شهادة ماجستير مبنية على برنامج للتدريب والتبادل في ما بين الأساتذة والطلاب المصريين ونظرائهم في أوروبا بالتوازي مع تركيز مركز توثيق.

وعليه، اتجه مُجَمَّعٌ يتكون من أربع جامعات أوروبية وجامعة القاهرة نحو تركيز شهادة ماجستير في الدراسات الأوروبية ـ المتوسطية. وكانت الجامعات الأوروبية الأربع التي تعاونت على تركيز شهادة الماجستير معهد باريس للدراسات السياسية (Sciences-Po Paris) وجامعة أمستردام وجامعة برشلونة وجامعة برلين الحرة. الهدف المعلن لماجستير الدراسات الأوروبية المتوسطية (ماجستيروماد MastEurome) هو «التمكين من مقاربة متعددة الاختصاصات للقضايا الأوروبية وكذا تعزيز قدرة الطلبة العرب على التواصل بالألسن الأوروبية الرئيسة (وعلى الأخص الإنكليزية والفرنسية والألمانية) وتشجيع الطلبة الأوروبيين على استخدام اللسان العربي».

موّل برنامج تومبوس برنامج الماجستير للسنوات 2004-2006 وكانت المقادير تصرف لفائدة «ك اق ع س» من خلال الصلات الشخصية لواحد من أساتذتها الذي تم تعيينه لاحقاً مديراً لبرنامج أوروماد. وعلى حد اعتبار المتصرفة الإدارية للبرنامج «كان تمويل الماجستير ممتداً على 3 سنوات فحسب، وذلك بغية إطلاق الشهادة وتركيزها ولتمكين الأساتذة من المواكبة ولتأمين وجود أساتذة زائرين لمدد قصيرة ولتبادل المعرفة والخبرة». كما أكدت أن برنامج الماجستير حصل على تمويل فحسب، ولم يحصل أبداً على الاعتمادات المالية. وتعتبر نائبة عميدة «ك اق ع س» السابقة أن فكرة إطلاق شهادة الماجستير في الدراسات الأوروبية المتوسطية جاءت على قاعدة الطلب المكثف للمصريين العاملين في الشركات والإدارة ووسائط الإعلام وغيرها ممن كانوا في أوضاع أكثر مواجهة لواقع الاتحاد الأوروبي. كانت أوروماد إستجابة لحاجة الطلاب إلى معرفة أوروبا أكثر وفهمها أفضل.

وفي سنة 2006، انعقد مؤتمر في «ك اق ع س» لتقييم برنامج ماجستيروماد وتعييره على أساس ما تم إنجازه خلال السنوات الثلاث التي انقضت. عُقد المؤتمر بحضور أعضاء هيئة التدريس والإداريين وخبراء في حقل الدراسات الأوروبية المتوسطية. وقد تولى أعضاء هيئة التدريس تقديم عرض مفصل حول منهجية تدريس الدراسات الأوروبية

(*) تومبوس برنامج يموله الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون في مجال التعليم العالي بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة من خلال تركيز «تجمع» أسس للمشاريع الأوروبية المشتركة (Joint European Projects (JEP)). والكلمة متكونة من الاختصارات الأولية للعبارات الإنكليزية التالية: Trans-European Mobility Scheme for University Studies، والتي تعني «نظام حركية الدراسات الجامعية العابرة لأوروبا» (المترجم).

المتوسطية في بلدان عربية أخرى وحول كيفية تطويرها تطويرا أكبر في المنطقة. وللأسف لم تكن ثمة مشاركة طلابية من أي نوع في هذا المؤتمر بحيث يتم الحصول على آرائهم ونظرتهم للبرنامج. لم يكن بمستطاع الطلبة التعبير عن مشاغلهم وتطلعاتهم وانتظاراتهم تجاه البرنامج وهو ما كان يمكن أن يأخذ بنظر الاعتبار قبل إطلاق «دكتوراه أورومـاد» خلال السنة التي تلت. أعلن طالبان سابقان في ماجستيروماد عن انشغالاتهما حيال اتساق الجودة الأكاديمية لدكتوراه أوروماد، وقد أبرزا الحاجة إلى عدد من الأساتذة والمحاضرين الأجانب بغية المزيد من التعرّض الأكاديمي للسياقات الدولية. كما عبّرا عن الحاجة الأكيدة للمزيد من الأدبيات والموارد الأكاديمية وعلى الأخص إذا ما كان البرنامج معدّاً للتمديد في اتجاه تأمين شهادة دكتوراه.

2 ـ 2007 إلى الآن

سنة 2007 حدث تطور آخر، وهو إطلاق برنامج دكتوراه أوروماد. وفيما كانت شهادة الماجستير ممولة لثلاث سنين، لم يكن برنامج الدكتوراه ممولاً إلا من جانب «ك اق ع س» فحسب، وبصفة رئيسة من خلال الرسوم التي يدفعها الطلاب. لم يكن ثمة اتفاق للتعاون مع أي جامعة أجنبية في ما يتعلق بتبادل الطلاب أو الأساتذة في برنامج الدكتوراه. وقد فسرت إدارة «ك اق ع س» ذلك بأن برنامج أوروماد قد صار، في ذلك المستوى، مكتفياً بذاته وناجحاً، ولم يكن التعاون مع الجامعات الأجنبية حاجة ضرورية. وقد أشار مدير أوروماد إلى أن «البرنامج سوف يكون قادراً على اجتذاب أساتذة زوار أجانب بمحض قدراته الخاصة باعتبار نجاحه في تأمين برنامج ماجستيروماد» ولكن العديد من طلاب شهادة الماجستير كانوا يعتقدون حينها أن التعاون مع الجامعات الأجنبية حاجة أكيدة أكثر من أي وقت مضى، وعلى الأخص إذا تطور البرنامج ليشمل شهادة الدكتوراه. ولم تكن إجابات إطار الكلية الإداري حيال التعاون المتوقف مع الجامعات الأجنبية واضحة.

فضلاً عن ذلك، وعلى حد قول نائبة عميد «ك اق ع س»، لم يتلقّ ماجستيروماد تمويلات خارجية إلا عند انطلاقه ومن ثم صار مكتفياً بذاته، على اعتبار توافر ما يكفي من الخبرة في التكفل بتسيير برنامج الماجستير بحيث تمّ بعث برنامج الدكتوراه وتطويره بمحض موارد «ك اق ع س». ولم ترَ حاجة للتمويل الخارجي على اعتبار أن الرسوم التي دفعها الطلاب قد غطّت تكاليف تسيير البرنامج. كما أكدت أن أساتذة أوروماد يتلقون رواتبهم من «ك اق ع س» لا غير؛ وكذا الأمر بالنسبة إلى الأساتذة الزائرين الأجانب القلائل الذين شاركوا في البرنامج. وفي ما يهم إطار التدريس الذي يؤمِّن التكوين في أوروماد، ذكرت نائبة العميد أن لجنة تتكون من أساتذة وإداريين ومختصين في قضايا مخصوصة ذات ارتباط بالدراسات الأوروبية المتوسطية تختار عناصره بعناية. وقد كان ذلك من أجل تأمين جودة إطار التدريس في مستوى الدكتوراه. وكان برنامج أوروماد للدكتوراه هو الوحيد ذو اللسان الإنكليزي في مؤسسة عمومية مصرية من قبيل «ك اق ع س». وكانت الكلية على الدوام أكثر كليات عموم الجامعات العمومية المصرية تعرُّضاً للمناخ الدُّوَلي. وقال مدير برنامج أوروماد «أن برنامج أوروماد للدكتوراه كان الخطوة المنطقية في اتجاه إضفاء

الصبغة الدولية على التعليم العالي في «ك اق ع س» الذي كان يمكن أن يكون ذا فائدة لكلا الأساتذة والطلاب سواء بسواء».

3 ـ الحوكمة

أ ـ التمويل

يحتاج إضفاء الصبغة الدولية على التعليم العالي إلى تمويل كافٍ حتى يُنجز بنجاح. وعليه فإن قضية التمويل في حاجة إلى الإبراز بغية فهم المصاعب التي اعترضت برنامج أوروماد على مستوى توفير التمويلات والموارد. وفي مصر، يعتبر شح تمويل برامج الدكتوراه مشكلة عويصة. فقد أظهر تقرير للأمم المتحدة يعود إلى سنة 2006 أن التمويل العمومي للعلوم منخفض إلى الحد الذي يكون فيه لكل قسم، إذا ما وزع على كل الجامعات المصرية، ما يناهز سبعة عشر دولاراً شهرياً. واستناداً إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) فإن مصر تنفق أقل من 0.2 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي على العلم والتنمية. وفي مقال عن التعليم الجامعي في مصر، قالت الأستاذة هالة السعيد، عميدة «ك اق ع س» إن «الإنفاق العمومي على التعليم العالي من جملة الإنفاق على التربية ومن مقدار إجمالي الناتج المحلي يتناقص. ولهذا في منتهاه آثار سلبية في الموارد المتاحة لتأمين اشتغال نظام تعليمي جيد» (El Said, 2014: 55). واعتبر وزير التعليم العالي السابق أن شح التمويل التربوي مشكل مستمر وأساسي لم تعالجه السلطات بشكل كافٍ. والحقيقة أن كل طلبة الدكتوراه في «ك اق ع س»، مع وجود استثناءات قليلة، يموِّلون دراساتهم في الماجستير والدكتوراه بالاعتماد على إمكاناتهم الخاصة، ولا يعتمدون على المنح الجامعية ولا على التمويلات ولا على القروض الأجنبية. على أن أغلبهم، ذكوراً وإناثاً، يعملون بكامل الوقت ولأغلبية منهم أسرٌ يعيلونها. ويضع ذلك على كواهل طلبة الدكتوراه ضغوطاً ويمثل لهم وزراً مالياً ثقيلاً. ولذلك لا يكون بمستطاع الطلبة إنتاج بحث جامعي مناسب ونوعي بحيث يقدرون على إنتاج أفكار تجديدية؛ إذ توقع حاجات الحياة اليومية وواجباتهم المالية الباهظة الكثير من الضغط عليهم. ويعتقد أستاذ زائر في برنامج أوروماد أنه «يفترض في رسالة الدكتوراه أن تغني حياتك ولكن الطلبة يعملون ثماني ساعات في اليوم بحيث يُستنزفون ويفتقرون إلى الحافز الدافع للعمل وهم لا يجدون إلا القليل من الوقت ليستثمروه في دراساتهم» ويرى أحد طلبة الدكتوراه الذكور أن ظروفهم المعيشية تؤثر سلباً في نوعية البحث الذي ينتجونه وفي قدرتهم على الإتيان بأفكار جديدة.

واستناداً إلى قول نائبة عميد «ك اق ع س» ليست التمويلات الكافية هي العقبة الوحيدة بل ثمة أخرى وهي الافتقار إلى تخطيط تمويلي استراتيجي ووضع أهداف قصيرة وبعيدة المدى مناسبة. والواقع إن المنح والتمويلات المتأتية من المانحين أو المؤسسات في الخارج زهيدة ولا يمكن أن تغيِّر اتجاه التعليم العالي. ثمة حاجة إلى عقول تقدمية بما

يكفي في هذا المجال بغية إحراز تطوير حقيقي لبرامج تكون دولية وأكثر تقدماً وإلا فإن التوقف سيكون مصير كل مبادرات الإصلاح أو التجويد. وقد اعتبر وزير التعليم العالي السابق أن «برامج التطوير التربوي ذات عمر قصير وعلى الأخص خلال الخمس عشرة سنة الماضية. ويعود ذلك رئيسياً إلى انعدام التخطيط الاستراتيجي والرؤية الواضحة والتغيير السريع لوزراء التعليم العالي. وليس من الممكن استدامة هذه المخططات الاستراتيجية إذ إن كل وزير جديد لا يرغب في مواصلة ما بُدئ به بل يريد وضع مبادرته هو الخاصة موضع التنفيذ. إن السيرورة التخطيطية ذاتية بدرجة عالية وهي لا تخضع إلى إطار تطوير تربوي شامل».

ب ـ البنية

تبدأ بنية التكوين في الدكتوراه في قسم أوروماد وفي القسم العربي بتلقي دروس يعقبها امتحان. على أثر إجراء الامتحانات يفترض في المترشحين أن يأتوا بإسهام طريف في المعرفة الإنسانية في شكل رسالة مكتوبة. حسب الأنموذج المتبع، بعد الفراغ من ذلك، يمر المترشح أو المترشحة بامتحان شفاهي، يكون أحياناً علنياً، من قبل لجنة الإشراف على عمله(ا) لهم خبرة في الاختصاص المعني. استناداً إلى الوثائق «ك اق ع س» الرسمية يشتمل برنامج أوروماد الدراسي على المواضيع التالية: ديناميات الاندماج الإقليمي مع تركيز خاص على أوروبا؛ المؤسسات الأوروبية ونظام الجماعة القانوني؛ اندماج أوروبا الاقتصادي؛ أوروبا ضمن العلاقات الدولية؛ مصر والتعاون الأوروبي ـ المتوسطي؛ دراسة مقارنة للأنظمة السياسية في أوروبا؛ سياسات الاتحاد الأوروبي؛ تاريخ أوروبا والعالم العربي؛ دراسة مقارنة للأنظمة السياسية في الوطن العربي، فضلاً عن ندوة دراسية حول العلاقات العربية ـ الأوروبية.

يعتبر الطلبةُ المساق الدراسي مناسباً إلى حد ما بما يحتويه من الموضوعات التي عددنا، وقد أكد العديدون منهم أن الدروس كانت مفيدة بما أنها مكنتهم من نظرة شاملة حول العديد من مسائل العلوم السياسية وعلى الأخص في ما يهم علاقات الاتحاد الأوروبي بمصر وبالشرق الأوسط. وكانت الدروس العامة في الاقتصاديات وفي العلوم السياسية بالغة الإفادة فضلاً عن أن دروس المنهجية كانت تؤمّن من قبل الأساتذة الزائرين. وزيادة على ذلك، توفرت للعديد من الطلبة فرصة الاختيار من بين دروس مقترحة وبما يرتبط ارتباطا مَرْضِيّاً برسائلهم أو بأعمالهم الميدانية. بالنسبة إلى كلا طلاب أوروماد والقسم العربي كان توقيت الدروس مناسباً، في ما بين السادسة والتاسعة مساء على الأغلب وهو ما مكّنهم من حضور الدروس مباشرة بعد فراغهم من أشغالهم المهنية أو بفضل مغادرتهم إياها بصفة مبكرة بعض الشيء. ولكن بعضاً من الطلبة يرون أن موازنة الدروس مثقّلة إلى حد كبير إذ تمتد على 4 إلى 5 أيام في الأسبوع، من السادسة وحتى التاسعة مساء في كل واحد منها. وإذا ما أخذنا حركة المرور في القاهرة بنظر الاعتبار نكون إزاء خمس ساعات

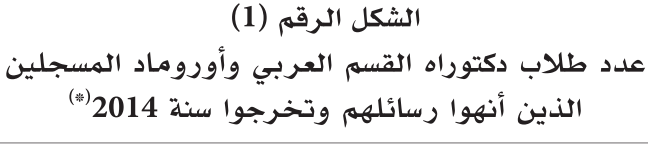
تصرف يومياً من أجل الحصول على الدرس على امتداد خمسة أيام في الأسبوع. بل إن بعض الدروس كانت تؤمن أيام السبت من الثالثة وحتى السادسة بعد الزوال. ويعتقد أغلب الطلاب ذكوراً وإناثاً أنه كان على نظام على حضور الدروس أن يكون أكثر مرونة على اعتبار انشغالهم بمهن ذات دوام كامل أو بشؤون عائلية.

4 ـ القبول بالماجستير

استناداً إلى دليل «ك اق ع س» الرسمي، وخلال العام الجامعي 1960-1961 كان عدد الطلاب المسجلين بـ «ك اق ع س» 248 طالباً وهو عدد بلغ 1120 طالباً في السنة الجامعية 2009-2010. واستناداً إلى صيت واعد وتفوق أكاديمي، عملت «ك اق ع س» على اجتذاب أعداد أكبر فأكبر من الطلاب كل سنة. وعادة تتطلب الدكتوراه عدداً من سنوات الدراسة في ما بعد الحصول على شهادة الماجستير، ويختلف عدد السنوات من اختصاص إلى آخر وبين طالب وآخر. يفرغ بعض الطلاب من الدكتوراه خلال أربع سنوات، ويستغرق البعض الآخر ثماني سنين دراسة أو أكثر حسب ميدان البحث وموضوعه ومهارات الطالب وظروف عمله (حيث يحتاج الطلاب العاملون إلى سنوات أكثر من أقرانهم للفراغ من بحوثهم). بينما تضع بعض الجامعات، على غرار جامعة القاهرة، حداً أقصى من السنوات محدوداً بأربع تظل هذه التراتيب الإجرائية مرنة. وليس من المستغرب أن ترى بعض رسائل الدكتوراه تُنجز في أجَل سبعة أعوام أو أكثر.

يدفع طلاب الدكتوراه في أوروماد وفي القسم العربي في العلوم السياسية والاقتصادية 1124 جنيهاً مصرياً سنوياً رسوم تسجيل. وليس ثمة بالنسبة إلى القسم العربي رسوم تسجيل مستوجبة للدكتوراه إلا هذه. ولكن طلبة أوروماد يدفعون 1124 جنيهاً مصرياً سنوياً زيادة على 780 جنيهاً مصرياً لكل درس. ثمة 9 دروس مبرمجة، وعليه فإن الطلاب يدفعون 7000 جنيه مصري زائدة على رسوم التسجيل. كما أن عليهم أن يدفعوا 9000 جنيه مصري رسوم تسجيل في رسالة الدكتوراه. وعليه، فإن برنامج دكتوراه أوروماد ذو تكلفة باهظة أكثر كثيراً من تكلفة البرنامج العربي. وعلى اعتبار أنهم يدفعون أكثر من زملائهم في القسم العربي فإن لطلبة أوروماد انتظارات وطموحات أكبر وأعلى من الأولين.

سنة 2014، كان عدد طلاب الدكتوراه الجملي في القسم العربي 87 فرداً، من بينهم 20 تمكنوا من إنهاء رسائلهم وتخرجوا، بما يعني أن 23 بالمئة من جملة المسجلين في دكتوراه القسم العربي استطاعوا الحصول على شهاداتهم. في ذات السنة، كان عدد الطلاب المسجلين في دكتوراه أوروماد 51، من بينهم 11 أنهوا تحرير رسائلهم وتخرجوا وهو ما يساوي 21 بالمئة من المسجلين. وهكذا فإن النسبتين المئويتين للحاصلين على الدكتوراه في البرنامجين كانتا متساويتين.



الشكل الرقم (1)
عدد طلاب دكتوراه القسم العربي وأوروماد المسجلين الذين أنهوا رسائلهم وتخرجوا سنة 2014(*)



(*) العمود على اليمين هو لطلاب القسم العربي والعمود على اليسار هو لطلاب أوروماد. وفي العمودين، اللون الأسود هو لعدد المتخرجين واللون الرمادي هو لمن لم يتخرجوا بعد (المترجم).

لا يواجه أغلب طلاب أوروماد عقبات كأداء خلال تقدّمهم للتسجيل والقبول. على أن اثنين من الطلبة اعتبرا أن الوقت المستغرق للحصول على الوثائق الرسمية ونُسَخِها المعتمدة رسمياً لدى مصلحة قبول الطلبة في الكلية طويل جداً. بالنسبة إليهما «كانت بيروقراطية الكلية مرهقة جداً وبالغة التعقيد بما لا طائل من ورائه» وفضلاً عن ذلك، وعلى امتداد سيرورة التسجيل، اعتبر البعض من الطلاب أنهم كانوا يُدفعون دفعاً نحو البرنامج العربي أكثر من أوروماد. ويلقي هذا المعطى ضَوْءاً على الميول والتوترات والمقاومات التي تعتري مسارات القبول في ما بين القسم العربي وقسم أوروماد «الجديد»، حيث يميل بعض مُستَخدَمي إدارة «ك اق ع س» نحو برنامج القسم العربي «الأصلي»، حسب ما قالت إحدى الطالبات.

5 ـ الإشراف على الدكتوراه

في مصر، وفي أغلب الجامعات العمومية، يتقاضى مشرف على رسالة دكتوراه 250 جنيهاً مصرياً (35 دولاراً أمريكياً) عن كل طالب زيادة على دروس الدكتوراه. وعليه فإن أستاذاً مشرفاً يعمل مع 10 طلاب يؤجر 2500 دولار (350 دولاراً أمريكياً) لقاء أربع سنوات من العمل، إن لم تكن أكثر (Zohny, 2011). إزاء ذلك، لا يصرف أغلب المشرفين إلا القليل من الوقت والجهد في مساعدة طلبة الدكتوراه الذين يشرفون عليهم. وذكرت نائبة عميدة «ك اق ع س» أن العديد من الأساتذة يتلقون أجوراً زهيدة ويشعرون أن جهودهم غير مقدَّرة

حق قدرها. وتعتبر هذه المصاعب والعقبات على طريق الإشراف على رسائل الدكتوراه مشتركة بين سائر طلاب كلا البرنامجين: أوروماد والقسم العربي؛ وهم لم يتوقعوا أن يلاقوا مثل هذه المصاعب والمشاق في العثور على مشرفين على رسائلهم والاتصال بهم والمحافظة عليهم مشرفين على امتداد سنوات إعدادها. وقد أشار أحد الطلاب الذكور إلى أن «المشكل لا يتمثل في إدارة البرنامج ذاتها، بل في عقليات الأساتذة أنفسهم».

تبدأ المصاعب مباشرة لدى بداية مسار العثور على مشرف مناسب على الرسالة. يساعد إداريو برنامج أوروماد على العثور على المشرف المناسب ولكنه مسار قد يستغرق وقتاً مديداً ولا ينتهي دائماً النهايات المؤملة له. على أثر العثور على مشرف تكون التحديات الكبرى الأخرى هي أن تتاح فرصة الالتقاء به، ذلك أن كل المشرفين تقريباً دائمو الانشغال ولا يتاح وقت للاتصال بهم. وهم لا يتواصلون بالرسائل الإلكترونية والطريقة الوحيدة للاتصال بهم هي استخدام الهاتف المنزلي لا الهاتف الخليوي حتى. ومن ثمّ تتمثل مشاكل التأطير في عدم تفرغ الأساتذة وعسر التعامل معهم وهو ما يجعل الطلاب غير قادرين على الانطلاق في تحرير رسائلهم. كلهم يشعرون بأنهم تائهون في مثل هذه المرحلة وما من مُوَجِّهٍ لهم على الإطلاق.

ويعتقد أستاذ زائر في برنامج أوروماد أن العلاقات طلاب/أساتذة، وبفعل ثقل أعباء العمل لدى الأخيرين، بالغة السوء وأن الطلاب غير قادرين على الوصول إلى أساتذتهم. وبفعل ضغط الوقت والعدد المهول من الطلاب، لا يكون بمستطاع الأساتذة أن يخصصوا ما يكفي من الوقت لكل طالب. لهم بالكاد الوقت والجهد للإجابة عن المراسلات الإلكترونية أو المكالمات التليفونية وإجراء المقابلات بالطبع. وهو يعتقد كذلك أن الأساتذة لم يحصلوا على التدريب والمعرفة المناسبين حول كيفية تأطير رسالة دكتورا. بل، واستناداً إلى إداري في «ك اق ع س»، ليست الأجور الزهيدة التي يتلقاها الأساتذة في الجامعات العمومية مناسبة لأيٍّ كان. «يعمل أعضاء هيئة التدريس بمشقة حقاً ويحصلون على أجور زهيدة على الدوام وهم على تمام العلم أنهم لا يحصلون على ما يستحقون لقاء جهودهم، ومن ثمّ، فهم على الدوام محبطو العزائم وعديمو الاكتراث».

ثالثاً: إضفاء الصبغة الدولية وإنتاج المعرفة

يُنظر إلى برنامج أوروماد على أنه محاولة جادة لتطوير نوعية التعليم العالي في «ك اق ع س»، وثمة العديد من وجهات النظر والتقييمات إزاء هذه المحاولة. ففيما يعتبرها البعض خطوة في اتجاه إضفاء الصبغة الدولية على التربية، يشير البعض إلى العديد من الجوانب السلبية في مثل هذه البرامج. ومهما يكن من أمر، يتوجب استخلاص الكثير من الدروس من هذه التجربة، كما يتوجب الدفع بالعديد من القضايا وتطويرها. وبغية الوقوف على مختلف مظاهر برنامج أوروماد للدكتوراه فالأمر البالغ الأهمية هو مقارنته ببرنامج الدكتوراه العربية في «ك اق ع س».

من مقارنة البرنامجين نرى أن أكثر الفوارق بروزاً هو اللسان. يدرّس برنامج أوروماد بالإنكليزية فيما يدرّس البرنامج الآخر بالعربية. في ما يهم إطار التدريس، يدرّس العديد من الأساتذة في البرنامجين بالتوازي ويشرفون على مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه في كليهما. ومن الواضح أن عدداً قليلاً من الأساتذة الأجانب الزائرين لا يأتون إلا لتأمين دروس في برنامج أوروماد لا في القسم العربي. تمتد الدراسة على ذات عدد السنوات في البرنامجين، وكذا يتساوى عدد سنوات تحرير الرسالة وهو المقدَّر بسنتين بداية من يوم التسجيل في الرسالة. ويراوح مجمل سنوات برنامجي الدكتوراه بين أربع سنوات وحدّ أقصى من ست سنوات.

في ما يهم إنتاج المعرفة في أوروماد، وفي ما يخص محتويات الرسائل، تتناول أطاريح أوروماد رئيسياً مواضيع ذات صلة بالعلاقات المصرية ـ الأوروبية في حقول السياسة والتنمية أو الاقتصاد. وتدمج العديد من الرسائل أوروبا أو الاتحاد الأوروبي بطريقة أو بأخرى في المحتوى وتشدد على أثر العلاقات المصرية ـ الأوروبية أو بين مصر والاتحاد الأوروبي وعلى التعاون بين الطرفين. وليست هذه الأطاريح، جوهرياً، بنفس تنوع تلك التي تكتب ضمن برنامج الدكتوراه العربية. وقد أشار عضوان في هيئة التدريس في أوروماد إلى أن الكتابة في موضوع له صلة بأوروبا أو بالاتحاد الأوروبي ليس إجبارياً، ولكن عضواً آخر في هيئة التدريس قال إن الأمر محبّذ بصفة خاصة. وقال محاضر في كلا القسمين إن «مواضيع رسائل القسم العربي أكثر تنوعاً وممكنة الاستخدام في حقول التنمية والاقتصاد، وهي تغذي الموجات السياسية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية والدافعة بالديمقراطية وبالمساعدة التنموية». وبفضل تنوع مواضيع أطاريح القسم العربي، يرى أحد محاضري «ك اق ع س» القدامى أن هذا سبق أساس يسجله القسم العربي على حساب أوروماد.

في ما يهم الجودة الأكاديمية، يعتقد أحد أعضاء هيئة التدريس في برنامج أوروماد أن أطاريح أوروماد شبيهة إلى حد كبير بأطاريح القسم العربي، على أن الأولى أقصر طولاً وتشتمل على مواضيع معاصرة أكثر مما تشتمل عليه أطاريح القسم العربي. وعليه، وفي ما يهم المعرفة المنتجة فعلاً، تعتقد أستاذة أخرى في القسم العربي أن الفارق بين الدكتوراه العربية ودكتوراه أوروماد ليس كبيراً إلى حد بالغ، كما تعتقد أن أطاريح القسم العربي أفضل أكاديمياً من أطاريح أوروماد، وقد أبرزت أن طلبة القسم العربي ينفقون وقتاً أطول وجهداً أكبر في البحث وفي تحرير رسائلهم، ومن ثمة فإن البحث الأكاديمي الذي ينتهون إلى إنتاجه أفضل بشكل ملحوظ.

وقد أدلى عضو آخر في هيئة تدريس «ك اق ع س»، يؤمّن محاضرات في كلا القسم العربي وبرنامج أوروماد، بما يراه حول سلبيات هذا الأخير وحول الطرق التي يمكن بها تطويره والدفع به. وبما أنه يدرّس ضمن برنامج أوروماد منذ أن بعث، فهو يعتقد أن واحدة من أهم النقائص هي الإعداد الداخلي لمجموعات الطلبة، ذلك أن طلبة أوروماد يأتون من خلفيات واختصاصات متنوعة، لا بالضرورة من العلوم السياسية. وعليه، ثمة لديهم دائماً نقص في المعرفة بأساسيات مفاهيم العلوم السياسية ونظرياتها. وعلى الرغم من

ذلك، فإن العديد من أعضاء هيئة التدريس يعتقدون أن استجلاب أساتذة زائرين للتدريس ضمن البرنامج خطوة إيجابية، إذ هي تضع الطلبة إزاء عقليات ووجهات نظر مختلفة وطرق جديدة في التفكير والتحليل. هي نقلة في اتجاه إدماج عَناصر تُضْفي الصبغة الدولية على برامج الدكتوراه في «ك اق ع س».

وقد اعتبرت مديرة برنامج أورومـاد أن مفهوم إضفاء الصبغة الدولية على التعليم العالي قضية بالغة التعقيد، وعلى الأخص في مصر، وهي تعتقد أن التعاون مع الجامعات الدولية عسير جداً وفيه متطلبات كثيرة، وعليه على المرء أن يكون واقعياً في انتظاراته. **أولاً**، المداخيل التي توفرها الجامعة العمومية أقل كثيراً من أن تكفي لاستجلاب أساتذة أجانب؛ إذ لا تمكنهم البتة من أن يستجيبوا لمتطلبات إنفاقهم، ومن هنا، ثمّة حاجة إلى وجود وكالات أو مؤسسات أجنبية تموّل استقدام هؤلاء الأساتذة وهو الشيء الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بعسر على الغالب. **ثانياً**، وعلى اعتبار أن وزارة التعليم العالي تفتقر إلى التمويلات والموارد المناسبة يكون على المنظمات الدولية لا تمويل استقدام الأساتذة الزائرين فحسب، بل وكذلك حاجات التجهيز من قبيل الحواسيب والكتب والمختبرات ومشاريع تطوير برامج التدريس، والمؤتمرات وورشات العمل والندوات الدراسية... إلخ.

ثالثاً، يعتقد الأساتذة الزائرون هم ذواتهم أن الحرية الأكاديمية مهددة: «نحن نستثمر في نظام لا يرغب بنا» مثلما قال أحدهم، وما من أحد من الأساتذة الأجانب يرغب في أن يدرس ويعمل في مكان يشعر فيه أنه مكبل ومقيد ببعض الطرق وأن وجهات نظره حول بعض القضايا السياسية محل توجيه. إن حقل العلوم السياسية حساس إلى حد بالغ وعلى الأخص في بلد مثل مصر، وعليه فمن المتوقع أن يجد الأساتذة والطلاب أنفسهم أن طرق تفكيرهم وتعبيرهم مقيدة في حدود معينة. وقد قال أحد محاضري برنامج أوروماد «إن أبلغ غايات إضفاء الصبغة الدولية على التعليم العالي هي إنتاج مفكرين مستقلين، يتولون، وفي آنٍ معاً، دعم ظروف ووجهات نظر سياسية محددة ونقدها...» ويضيف آخر «على أنه من العسير جداً تحقيق ذلك بفعل البيئة السياسية والثقافية الضاغطة».

وفي ما يهم مواقف طلبة أوروماد حول البرنامج، اعتبر ثلاثة منهم أنه، وعلى الرغم من عيوبه الكثيرة، يمثل خطوة واعدة في اتجاه إضفاء جزئي للصبغة الدولية على التعليم العالي في جامعة عمومية. ولكن، وعلى اعتباره برنامجاً ناطقاً بالإنكليزية وذا رسوم تسجيل عالية المقادير، يتوقع منه أن يكون على درجة أعلى من شمول مقررات دراسية دولية وطرق أكثر تجديداً في التدريس مما هو قائم الآن. هم يتوقعون من الدروس أن تشجع على المزيد من التفكير النقدي والتحليلي، وكذا على البحث المستقل. وعلى اعتبار أنهم يدفعون أكثر كثيراً مما يدفع نظراؤهم في القسم العربي، فقد كانوا يتوقعون أن يلتقوا بأساتذة أجانب أكثر عدداً يتولون تأمين بُعد دولي أكبر ويضعون الطلاب في موقع أكثر مواجهة للمناخات الدولية. كانوا يتأملون في توافر فرص حضور الندوات الدراسية والورشات والمؤتمرات ذات الصلة بالدراسات الأوروبية المتوسطية وهو ما لم يتحقق للأسف.

آفاق

الطلبة المسجلون في برنامج دكتوراه أوروماد مختلفون بعض الشيء عن طلبة القسم العربي. هم يأتون دائماً من المدارس الخاصة ويكونون قد أنجزوا الماجستير في كليات خاصة، أو ضمن برنامج أوروماد في «ك اق ع س». وهم يحتلون دائماً مواقع عمل ذات صلة بالجامعات الخاصة والمنظمات الدولية والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية. العديد من طلبة أوروماد استخدموا الإنكليزية على امتداد مسارهم الدراسي وهي ليست بالضرورة حالة طلبة القسم العربي. ليس من الممكن إقامة انفصال في ما يهم جسم الطلبة في البرنامجين ولكن بعض الملاحظات العامة واردة.

يقتسم طلبة أوروماد ـ بمن فيهم أنا ذاتي ـ مشاغل متماثلة إزاء المظاهر المختلفة في البرنامج. كانت توقعاتهم عالية عندما دخلوا أوروماد وكانوا يعتقدون أنهم واجدون بيئة أكاديمية أكثر مساعدة لهم من تلك التي يوفرها البرنامج العربي. على مستوى الظروف المادية اعتبر الطلبة أنهم لم يجدوا الخدمات البحثية ذات نفع، كما لم يعثروا على أي واحدة من تلك التي خصصت لبرنامج أوروماد مثل مركز التوثيق. بالنسبة إليهم لم تكن تلك الخدمات لا مُحَيّنَة ولا قابلة للفهم، ومن ثم فقد اعتمدوا مصادر وجدوها خارج الجامعة. واستخدم آخرون مكتبة جامعة القاهرة المركزية في العديد من المرات من أجل إنجاز بحوثهم. وليست تجارب طلبة الدكتوراه في القسم العربي مختلفة إلى حد كبير عن تجارب طلبة أوروماد؛ حيث يتقاسم الجميع الشكوى من عدم عثورهم على ما يكفي من المصادر المناسبة في مكتبة «ك اق ع س».

يتماثل كل طلبة أوروماد في الحاجة إلى المشاركة في المؤتمرات بوصفها منصات تبادل للبحث والمناقشة. وهم يرغبون كذلك في المشاركة في الندوات الدراسية والورشات التي يمكن أن تفيدهم أكاديمياً ومهنياً. وفي هذا الخصوص، قال وزير التعليم العالي السابق إنه عمل خلال ولايته على أن يزور العديد من المقار الجامعية على امتداد مصر. كانت كلها تعاني نفس المشكل، وهو الافتقار إلى الظروف المادية الملائمة والبيئة الأكاديمية السائدة. كان ثمة نقص جليٌّ في الحواسيب وقاعات العمل الجماعي والمقاهي المخصصة للطلبة والاستراحات المخصصة للأساتذة. ليس الافتقار إلى المال والتمويلات هو العائق الوحيد؛ بل ثمة أيضاً غياب الإرادة السياسية في استدامة مشاريع أكاديمية استراتيجية وفي منح الأولوية لتطوير الظروف المادية في الجامعات. في رأيي، تحتاج «ك اق ع س» إلى بيئة مشجعة على البحث والتساؤل العلميين. ليست ثمة مرافق للطلبة من قبيل قاعات العمل الجماعي وآلات السكانر والطابعات ومختبرات الحواسيب. ليست ثمة مقاهٍ نظيفة في المباني الجامعية تمكن الطلبة من الاتصال بالجماعة الأكاديمية والتقاء طلبة دكتوراه آخرين، ومناقشة البحوث الأكاديمية، أو حتى التمتع بأكلة نظيفة. بل إن العديد من أعضاء هيئة التدريس في «ك اق ع س» يتقاسمون نفس الرأي القائل بأن ظروف العمل والبيئة الأكاديمية ليس مناسبة للأساتذة. ليس ثمة حياة جامعية حقيقية؛ وهو ما يعسّر التقاء الأساتذة بعضهم ببعض، والطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها لأستاذ جديد أن

يلتقي آخرين هي الاتصال الشخصي والمكالمات الهاتفية. وشهدت استراحة الكلية المَشَيّدة مؤخراً تطوراً في هذا المجال، ولكنها لا تزال مكان التقاء غير جيد بالنسبة إلى الأساتذة؛ إذ ليست ثمة ساعات غداء قارّة للجميع تسمح باللقاء.

أغلب من تمّ سؤالهم من طلبة القسم العربي وأوروماد لهم، إلى هذا الحد أو ذاك، نفس الطموحات والانتظارات من الدكتوراه. كلهم يتمنون أن يتقدموا في مساراتهم وأن يحصلوا على فرص عمل وآفاق أفضل. ويتمنى بعضهم أن يتمكنوا من الحصول على مسار مهني جامعي بحيث تكون لهم الأولوية في التعيين ضمن هيئة تدريس «ك اق ع س». على هؤلاء الطلبة أن يعملوا أضعافاً مضاعفة مقارنة بعمل زملائهم حتى يضمنوا موقعاً ضمن المسار المهني الأكاديمي محدود المناصب. وليس الطلبة الذين يسعون نحو مسار مهني في قطاع الأعمال بمثل هذه الدرجة من الضغط، وهم ينظرون إلى الدكتوراه على أنها نقطة انطلاق على طريق الحصول على فرص عمل مُجزية في سوق الشغل. من منظور أشمل، في اعتبار كل الطلاب، ليس الغرض من الدكتوراه بالضرورة ابتداع المعرفة والحفر من أجل العثور على أفكار جديدة أو التمكن من فن إنجاز البحث الأكاديمي، بل تحقيق حرَاك اجتماعي وبلوغ نوعية حياة أفضل.

خاتمة

حللت الدراسة برنامج الدراسات الأوروبية المتوسطية المبعوث مؤخراً في «ك اق ع س» ضمن جامعة القاهرة. وقد حاولتْ أن تقيس إيجابيات مثل هذا البرنامج الجديد وسلبياته وأن تقدّرها. كانت منهجية البحث كيفية وقد اشتملت على ملاحظاتي الخاصة بوصفي طالب دكتوراه في أوروماد، وكذا تحليلاً للوثائق والتقارير الجامعية. فضلاً عن ذلك تم استعمال 17 مقابلة مع طلبة دكتوراه وأعضاء في هيئة التدريس مصريين وأجانب وإداريين. كما تم إدماج محادثات مع شخصيات ساهمت في مشاريع حول التعليم العالي في «ك اق ع س» أو التحقت بها، وكذا دُمجت محادثة مع وزير سابق للتعليم العالي في مصر.

تم تركيز برنامج أوروماد سنة 2002 بوصفه جزءاً من برنامج تعاون تربوي بين المؤسسات الأوروبية والجامعات المصرية. بَعَث هذا التعاون شهادة ماجستير ثم شهادة دكتورا بُنِيَتا على برامج تدريب وتبادل بين أساتذة وطلاب مصريين ونظرائهم في أوروبا. وقد اعتبرت جامعة القاهرة ذلك خطوة ضرورية في اتجاه التعرض للسياقات الدولية على مستوى التعليم العالي. كان برنامج أوروماد هو البرنامج الوحيد ذو اللسان الإنكليزي في جامعة عمومية مصرية مثل «ك اق ع س». وكانت الخطة تتمثل بتطوير نوعية أفضل من التعليم العالي لكلا الماجستير والدكتوراه وإدماج أساتذة أجانب وإشراك الطلبة في تجارب تربوية دولية بخلاف برنامج الدكتوراه العربية المعتاد في «ك اق ع س».

على العموم، تبدو قضية إضفاء الصبغة الأكاديمية على التعليم العالي بالغة التعقيد، وثمة العديد من التحديات على امتداد مساره. في ما يهم حوكمة أوروماد ثمة شح مهول في التمويلات والموارد المخصصة لتطوير التعليم العالي، وليس المدخول الذي تمنحه الجامعة

العمومية كافياً بالمرة لاجتذاب الأساتذة الأجانب. وبفعل هذا الافتقار إلى التمويلات والموارد المناسبة تمول المنظمات الدولية لا استقدام الأساتذة فحسب، بل وكذلك التجهيزات الأكاديمية الضرورية. وكثيراً ما تظهر هذه المنظمات تردداً في تحمُّل أعباء هذا الوزر المالي بمفردها. وفضلاً عن ذلك، وبفعل شح التمويلات الحكومية، يموّل كل طلبة الدكتوراه في «ك اق ع س» دراساتهم في الماجستير والدكتوراه من مواردهم الخاصة من دون الاعتماد على المنح والتمويلات والقروض الأجنبية. وينتج من هذا ضغط مادي على كواهل الطلبة وهو ما يمنعهم من مواصلة تعليمهم العالي.

حيال بنية التكوين والدروس، عبّر الطلبة عن رضاهم، واعتبروا أن الدروس مفيدة حيث تمنح لهم اطّلاعاً عامّاً على العديد من مواضيع العلوم السياسية. على أن الحرية الأكاديمية مُقَيَّدَة لكلا الأساتذة والطلاب، وبفعل ذلك تنحصر المواضيع السياسية الحساسة أو المثيرة للمجادلات ضمن حدود دقيقة بالنسبة إلى الطلبة والأساتذة على حد السواء. أما بالنسبة إلى تأطير بحوث الدكتوراه فبفعل الكثافة العالية في حجم عمل الأساتذة يظل التواصل الطلابي ـ الأستاذي عسيراً، وبفعل ضغط الوقت وعدد الطلاب الكثيف ليس بمستطاع الأساتذة أن يخصصوا ما يكفي من الوقت والجهد لكل طالب. هذه القضية ذات تعقيد بالغ في «ك اق ع س» في القسم العربي وأوروماد على حد السواء، وهي تثبط العديد من طلبة الدكتوراه وتقلل من دوافعهم في متابعة دروسهم والحصول على شهاداتهم.

شخصياً، أرى أن البرنامج مبادرة ضرورية لاستدماج عناصر أجنبية من قبيل اللسان والأساتذة الزائرين الأجانب. المساق الدراسي متنوع المواضيع مع مستوى مرموق من التبادل الطلابي الأستاذي. على أن ثمّة مظاهر في حاجة حقيقية إلى التطوير. ثمة حاجة **أولاً** إلى استدماج عدد أكبر من الأساتذة الأجانب من أجل بلوغ درجة أعلى من التعرض للسياقات الدولية. و**ثانياً**، تحتاج الأنشطة غير الدراسية، من قبيل الورشات والندوات الدراسية إلى أن تكون أكثر استقراراً في دوريتها. و**ثالثاً** تحتاج الظروف المادية من قبيل مراكز التوثيق والمكتبات إلى التحيين وتيسير النفاذ إليها. وأخيراً يتوجب تيسير التواصل الطلابي ـ الأستاذي حيث من المشقة بمكان العثور على مؤطّرين لهم متسع من الوقت ضمن جداول موازناتهم غير التدريسية. ومن المستحيل تقريباً الحصول على مواعيد معهم نظراً إلى كثافة حجم عملهم. يعتبر كل طلبة الدكتوراه الذين تم التحادث معهم، بمن فيهم أنا نفسي، برنامج الدكتوراه نقطة انطلاق في اتجاه فرص عمل أكثر مجازاة في المجال الأكاديمي أو في غيره. ويكون الغرض من الدكتوراه بالنسبة إليهم هو تحقيق حِراك اجتماعي أو الحصول على نوعية حياة أفضل. وعليه، فإنهم يلوذون ببرنامج دكتوراه أكثر تكلفة مالية وأعلى صيتاً من قبيل أوروماد آملين في نيل فرصة أفضل في سوق الشغل.

على مقترحات إصلاح التعليم العالي أن تشمل قدراً أكبر من المسؤولية والسلطة التقديرية لفائدة المؤسسات الجامعية المعتمدة وقدرا أقل من مركزية التوجيه التعديلي والإشراف التفصيلي على أنشطتها. وفضلاً عن ذلك، يتوجب تكوين مجلس عمومي به مجموعة من الخبراء المهتمين بتطوير التعليم العالي وإضفاء الصبغة الدولية عليه داخل

الجامعات والكليات العمومية بحيث يتم وضع تخطيط استراتيجي مناسب ومسارات تنفيذ محددة.

يعمل إداريو «ك اق ع س» على إنجاز تحقيق في صفوف الطلبة بغية قياس برنامج أوروماد والحصول على آرائهم حياله، كما يعتزمون اللجوء إلى استعمال معايير وتقديرات إنجاز أكثر معيارية. ومن المهم أن تكون ثمة تمويلات أكبر بيد الإدارة حتى تتمكن من تحسين تأجير الأساتذة والرفع من مقبولية البيئة الأكاديمية والظروف المادية التي توفرها. وأخيراً، ومن أجل إنجاز الإصلاح التربوي الجامعي وتطوير نوعية البرامج لا بد من أخذ ثلاثة أسس بنظر الاعتبار: **أولها** تطوير مسار تربوي من خلال تحيين القوانين وتطوير المساقات الدراسية؛ و**ثانيها** التدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس وتطوير ملاكاتهم من خلال التكنولوجيات المتقدمة؛ و**ثالثها** يتمثل بأن التطوير الإداري يتطلب استراتيجية تفهمية للتمكن من نقل الطرائق والأدوات التسييرية المتقدمة إلى قيادة الكلية، تلك القائمة الآن وكذا القادمة.

المراجع

Altbach, Philip (2002). «Knowledge and Education as International Commodities.» *International Higher Education*: vol. 28, pp. 2-5.

Altbach, Philip (2004). «Globalization and the University: Myths and Realities in an Unequal World.» in: National Education Association (ed.). *The NEA 2005 Almanac of Higher Education.* Washington, DC: National Education Association. pp. 63-74.

Altbach, Philip G. and Jane Knight (2007). «The Internationalization of Higher Education: Motivations and Realities.» *Journal of Studies in International Education,* vol. 11, pp. 290-305.

Currie, Jan [et al.] (2003). *Globalizing Practices and University Responses: European and Anglo American Differences*. London: Praeger.

Currie, Jan and Janice Newson (eds.) (1998). *Universities and Globalization: Critical Perspectives*. London: Sage.

El Said, Hala H. (2014) «Faculty Governance: Opportunities and Challenges after the Egyptian Revolution- The Case of the FEPS, Cairo University.» *JHEA/RESA,* vol. 12, no. 1, pp. 53-68.

Ellingboe, Brenda J. (1998) «Divisional Strategies to Internationalize a Campus Portrait: Results, Resistance, and Recommendations from a Case Study at a U.S. University.» in: Josef A. Mestenhauser and Brenda J. Ellingboe (eds.). *Reforming the Higher Education Curriculum: Internationalizing the Campus.* Canada: The American Council on Education/ Oryx Press, pp. 198-228.

Grünzweig, Walter and Nana Rinehart (eds.) (2002). *Rockin'in Red Square: Critical Approaches to International Education in the Age of Cyberculture*. London; Berlin: Lit Verlag.

Knight, Jane (2002) «Developing an Institutional Self Portrait Using the Internationalization Quality Review Process Guidelines.» <http://www.eotu.uiuc.edu/events/IQRP SelfPortrait.pdf> (accessed on 14 February 2005).

Knight, Jane (2006). «Internationalization of Higher Education: New Directions, New Challenges.» in: *The 2005 IAU Global Survey Report*. Paris: International Association of Universities.

Knight, Jane and H. de Wit (eds.). (1999) *Quality and Internationalization in Higher Education*. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.

Nielson, Gritt B. (2012). «Higher Education Gone Global: Introduction to the Special Issue.» *Learning and Teaching*: vol. 5, no. 3, Winter, pp. 1-21.

Paige, R. Michael (1993). «On the Nature of Intercultural Experiences and Intercultural Education.» in: R. Michael Paige (ed.). *Education for the Intercultural Experience*. Yarmouth, ME: Intercultural Press, p.119.

Paige, R. Michael (2003). «The American Case: The University of Minnesota.» *Journal of Studies in International Education,* vol. 7, pp. 52 63.

Paige, R. Michael and Josef A. Mestenhauser (1999). «Internationalizing Educational Administration.» *Education Administration Quarterly*: vol. 35, pp. 500-517.

Weiler, Hans N. (2011). «Knowledge and Power: The New Politics of Higher Education.» *Journal of Educational Planning and Administration:* vol. 25, no. 3, pp. 205-221.

Zohny, Hazem (2011). «The Woes of Egyptian PhD Students.» *Nature Middle East*: 20 April <http://www.natureasia.com/en/nmiddleeast/article/10.1038/nmiddleeast.2011.48>.

الإنتاج المعرفي الخاص بالتراث: دراسة في أطروحات الدراسات العليا في جامعة الإسكندرية في الفترة من 1985 – 2016

أحمد منصور(*)

نائب مدير، مركز دراسات الخطوط، قطاع البحث الأكاديمي، مكتبة الإسكندرية.

مقدمة

ظهرت في السنوات الأخيرة عدة دراسات أكاديمية تناولت الإنتاج المعرفي الخاص بالتراث (Athanasiadis, 2013, Bowe and Capeneti, 2016). وانعكس هذا الاهتمام بدوره، على أطروحات الدراسات العليا في جامعة الإسكندرية، حيث يمكن التعرف إلى هذا الاهتمام بالتراث كموضوع بحثي من خلال أطروحات الدراسات العليا في أربع كليات (الهندسة، الفنون الجميلة، الآداب، السياحة والفنادق). ومن باب تحرير محل النزاع ووضوح الرؤية كان لزاماً، منهاجاً وموضوعاً، تعريف كل من الإنتاج المعرفي والتراث في هذه الدراسة.

يقصد الباحث بالإنتاج المعرفي في هذه الدراسة أطروحات الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) التي أُجيزت رسميّاً في الأقسام الأكاديمية في موضوع التراث في جامعة الإسكندرية في الفترة من عام 1985-2016. أما التراث فقد وجد الباحث أن استخدام تعريف منظمة اليونسكو للتراث ـ كما ورد في الهامش الرقم (1) ـ قد أوفى بالغرض. يعرّف اليونسكو التراث الثقافي بأنه: «الآثار: الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير، والعناصر أو التكاوين ذات الصفة الأثرية، والنقوش والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها جميعاً قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم؛ أو المجمعات: مجموعة المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها، أو تناسقها، أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن أو العلم؛ أو المواقع: أعمال الإنسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية أو الجمالية، أو الإثنولوجية، أو الأنثروبولجية»[1].

(*) البريد الإلكتروني: ahmed.mansour@bibalex.org.

(1) <http://www.whc.unesco.org/archive/convention-arb.pdf>.

ومن أجل رؤية أكثر وضوحاً استبعدت هذه الدراسة مناقشة التراث في الفكر الإسلامي أو التراث الإسلامي في أمور الاجتهاد الفقهي، لأن هذه الموضوعات البحثية ـ على الرغم من وجاهتها ـ لا تدخل ضمن حدود هذه الدراسة.

تسعى هذه الدراسة البحثية إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث من خلال إجراء دراسة مسحية ووصفية لأطروحات الدراسات العليا الممنوحة في جامعة الإسكندرية في مجال التراث في الفترة من عام 1985 إلى عام 2016، بالإضافة إلى تقديم تقييم أولي لكيفية تناول أطروحات الدراسات العليا لموضوع التراث، بمعنى آخر: هل تتفق هذه الأطروحات حول معنى التراث؟ أخيراً تقدم هذه الدراسة تحليلاً لأطروحات الدراسات العليا تركيزاً على كلية السياحة والفنادق من خلال فهم بيئة البحث العلمي في الدراسات العليا. لذلك فقد قام الباحث بإجراء مجموعة من المقابلات الشخصية مع طلبة دكتوراه وأعضاء هيئة تدريس لفهم هذه النقطة.

المنهجية وحدود الدراسة والمشكلة البحثية: تدور هذه الورقة البحثية حول مشكلة بحثية وهي إشكالية تعريف التراث في الإنتاج المعرفي لأطروحات الدراسات العليا في جامعة الإسكندرية. لذلك يطرح الباحث عدة أسئلة بحثية يسعى من خلالها مقاربة المشكلة البحثية:

- ما تعريف التراث في أطروحات الدراسات العليا؟
- من الذي يوجه الإنتاج المعرفي في مرحلة أطروحات الدراسات العليا في الجامعات المصرية؟
- هل اختيار موضوعات معيَّنة يسد ثغرة بحثية قائمة في مجال التراث؟
- ما عدد الدراسات التي تم إنجازها في مجال التراث؟

للإجابة عن هذه الأسئلة البحثية اتبع الباحث منهجاً مسحيّاً ووصفيّاً بهدف إمداد الباحثين بالمعلومات الأساسية التي يمكن استخدامها لاحقاً كأساس لأبحاث أكثر عمقاً وتطوراً، حيث تعتبر هذه الدراسة أولى الدراسات في مصر التي تتناول «التراث» كموضوع بحثي في أطروحات الدراسات العليا في جامعة الإسكندرية.

هذا وقد اعتُمدت هذه الدراسة، على دليل المقابلة الشخصية كأداة لجمع المادة الميدانية، حيث أُعد دليل مقابلة، يتضمن عدداً من النقاط الخاصة بالتعرف إلى الباحثين والظروف المادية الخاصة بإنتاجهم المعرفي. ثمَّ يقدم الباحث تحليلاً أكثر عمقاً وفهماً للظروف المادية للإنتاج المعرفي في قسم الإرشاد السياحي في كلية السياحة والفنادق، باعتباره أحد خريجي هذا القسم.

عيِّنة الدراسة: جاءت عيِّنة الدراسة ممثلة بطلبة الدكتوراه، وأعضاء هيئة التدريس والإداريين. بالنسبة إلى طلبة الدكتوراه، فلقد أجرى الباحث عشر مقابلات معهم (ست من الإناث، وأربع من الذكور). تتراوح المرحلة العمرية من 30-40 عاماً. ولقد اختير هؤلاء الطلبة بحسب مستوى إنجازهم في الانتهاء من رسالة الدكتوراه (المرحلة الأولية من كتابة الرسالة العلمية، المرحلة المتوسطة، المرحلة النهائية من كتابة الرسالة). جاءت جميع المقابلات الشخصية مع طلبة دكتوراه من خارج الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس، وذلك للاطلاع

بصورة أكثر فهماً وعمقاً على ظروف وملابسات ومشكلات طلبة الدكتوراه من خارج أعضاء هيئة التدريس. أما في ما يخص أعضاء هيئة التدريس والإداريين، فلقد أجرى الباحث ست مقابلات مع أعضاء هيئة التدريس. اختلفت الدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس: مدرس، أستاذ مساعد، أستاذ دكتور. كذلك اختلفت المهام الإدارية لكل منهم: وكيل كلية، قائم بأعمال رئيس قسم، مدير إدارة الجودة. تتراوح الفئة العمرية لأعضاء هيئة التدريس من 40-50 عاماً.

لا توجد دراسة تبدأ من الصفر، لكن تعتمد الدراسات الحالية على الدراسات السابقة، والدراسات المستقبلية تعتمد على الدراسات الحالية، وهناك العديد من الدراسات البحثية التي تم إنجازها على مستوى العالم من أجل التعرف إلى ثغرات واتجاهات الإنتاج المعرفي في أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث، مثل (Apaydin, 2016; Bowe [et al.], 2016).

أهداف الدراسة

أ ـ مسح أولي لأعداد أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث في جامعة الإسكندرية في مجال التراث في الفترة من 1985 (لأن أول أطروحة في مجال التراث أنجزت في هذا العام في كلية الهندسة) إلى عام 2016.

ب ـ فهم موضوعات الإنتاج المعرفي في أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث في جامعة الإسكندرية، حيث يسهم في معرفة أكثر وأقل الموضوعات تناولاً.

ج ـ وضع هذه الدراسة الأولية ضمن الدراسات الدولية التي تهدف إلى فهم وتحليل المعلومات الخاصة بالدراسات العليا في مجال التراث، وبالأخص أنها دراسة مصرية ذاتية يمكن مقارنتها مع الدراسات الدولية في هذا المجال.

تسير منهجية هذه الدراسة على نفس الدراسات المشابهة في رسم خريطة تناول موضوع محدد في أطروحات الدراسات العليا، على سبيل المثال تناول جلال عفيفي لموضوع السياحة في أطروحات الدراسات العليا في الجامعات المصرية. (Afifi, 2009; Maeer [et al.], 2016).

تهتم هذه الدراسة بتحليل المعلومات التي يتم الحصول عليها من الدوائر الرسمية في الجامعات. وقد اعتمدت الدراسة على تناول موضوع محدد وهو «التراث» في أطروحات الدراسات العليا في جامعة الإسكندرية، حيث تم استقاء البيانات الأساسية من المصادر الرسمية، وهي «موقع اتحاد مكتبات الجامعات المصرية»[(2)]؛ قوائم الرسائل في الكليات محل الدراسة في جامعة الإسكندرية؛ وإدارة الدراسات العليا في جامعة الإسكندرية. وتشير هذه البيانات إلى: موضوع الرسالة، تاريخ منح الرسالة، نوع الرسالة، لغة الرسالة.

اقتصرت حدود الدراسة على أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث في جامعة الإسكندرية في أربع كليات، وهي: الهندسة، الآداب، الفنون الجميلة، والسياحة والفنادق.

(2) <http://srv1.eulc.edu.eg/eulc_v5/libraries/start.aspx>.

لذلك تم حذف أطروحات الدراسات العليا التي لا تمت لموضوع الدراسة بصلة. على الرغم من وجود أكثر من كلية يمكن أن تمنح أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث، إلا أن هذه الكليات الأربع كانت الأكثر إنتاجاً وتناسقاً مع مفهوم التراث. وهذا يقودنا إلى فرضية تعريف التراث لدى هذه الكليات.

أولاً: تحليل المعطيات والبيانات

أمكن إحصاء 33 أطروحة في جامعة الإسكندرية في مجال التراث[3] بدءاً من عام 1985 إلى عام 2016، موزعة على أربع كليات: كلية الهندسة (قسم العمارة (14))؛ كلية الفنون الجميلة (قسم العمارة (6) وقسم تاريخ الفن (1))؛ كلية الآداب (قسم الأنثروبولوجيا (6) وقسم التاريخ (2))؛ كلية السياحة والفنادق (قسم الإرشاد السياحي (3)، وقسم الدراسات السياحية (1)). (انظر الجدول الرقم (1)).

الجدول الرقم (1)

أعداد أطروحات الدراسات العليا في كليات جامعة الإسكندرية

اسم الكلية	القسم	عدد الرسائل
كلية الآداب	1. التاريخ والآثار المصرية والإسلامية 2. الأنثروبولوجيا	2 6
كلية الهندسة	1. العمارة	14
كلية الفنون الجميلة	1. العمارة 2. تاريخ الفن	6 1
كلية السياحة والفنادق	1. الإرشاد السياحي 2. الدراسات السياحية	3 1

(3) تستخدم العديد من المترادفات التي تعبِّر عن ماهية التراث؛ ففي مصر والعراق وبلاد الخليج العربي تستخدم الكلمة العربية «تراث»، على الرغم من أن هناك بعض العناصر التي تقع تحت مسمى «تراث» يمكن أن يطلق عليها «آثار» أو «تراث شعبي». وعلى الرغم من أن كلمة «تراث» مشتقة من الفعل العربي «ورث»، وأن الكلمة مستخدمة منذ وقت طويل في اللغة العربية، إلا أنه تم استدعاؤها مؤخراً لكي تطلق على «التراث الثقافي». على الجانب الآخر، نجد أن الرحالة الجغرافيين العرب قد وصفوا الآثار بأنها «عجائب»، بينما تستخدم الكلمة ذاتها «الآثار» للإشارة إلى البقايا المادية من الحضارات السابقة، وقد تم استخدام هذا المصطلح بداية من عصر الإمبريالية مع بداية نشأة مصلحة الآثار. أما مصطلح «تراث شعبي»، فقد بدأ في الظهور مع سنوات الخمسينيات والستينيات، وتحديداً مع بداية ظهور فكرة القومية العربية، حيث حرصت الدول العربية على تأكيد فكرة الهوية القومية من خلال التشديد على عادات وتقاليد وممارسات شعبية مثل: الأشعار، الأغاني، الرقصات، المهارات، الأزياء، المشغولات اليدوية. (Daher and Maffi, 2014: 8).

ثانياً: موضوعات واتجاهات التراث على مستوى أطروحات الدراسات العليا في جامعة الإسكندرية

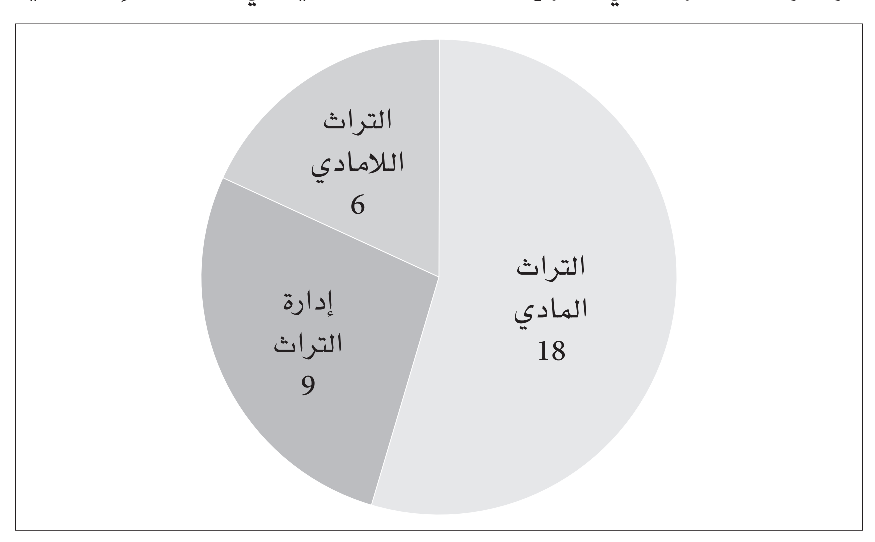
بعد مسح أطروحات الدراسات العليا في جامعة الإسكندرية في مجال التراث، يتبين أن أربع كليات (كلية الهندسة، كلية الآداب، كلية الفنون الجميلة، كلية السياحة والفنادق) من إجمالي 22 كلية في الجامعة، اهتمت أطروحات الدراسات العليا بموضوع التراث كموضوع بحثي بحسب التعريف الذي أورده الباحث في مقدمة هذه الدراسة. أورد الباحث في الجدول الرقم (1) أسماء هذه الكليات والأقسام التي تمت إجازة الأطروحات بها، ثم عدد الرسائل المجازة في كل قسم.

وجد الباحث أن موضوعات التراث في أطروحات الدراسات العليا غير موحدة المصطلح على مستوى الكليات موضوع الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بأن الاهتمام بالتراث بوجه عام في الدراسات الأكاديمية ربما قد بدأ في مصر منذ منتصف الثمانينيات في مصر، وهو ما يعني أن الباحثين الأكاديميين لا يزالون في مرحلة المقاربة لاستشراف أوجه الدراسات الأكاديمية في مجال التراث كموضوع بحثي في الدراسات العليا، ومنها أطروحات الدكتوراه والماجستير (الشكل الرقم (1)).

يوضح الشكل الرقم (1) أن أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث في جامعة الإسكندرية قد تركزت على مجالات: توثيق التراث المادي، وتوثيق التراث اللامادي، ثم إدارة التراث. لذلك يظهر لنا الجدول الرقم (3) تفصيلاً حول موضوعات أطروحات الدراسات العليا في كل كلية على حدة.

الشكل الرقم (1)

موضوعات التراث في أطروحات الدراسات العليا في جامعة الإسكندرية



1 ـ أطروحات الدراسات العليا في قسم العمارة في مجال التراث في كلية الهندسة

الجدول الرقم (2)

أطروحات الدراسات العليا في قسم العمارة في مجال التراث في كلية الهندسة

الموضوع	السنة	عضو هيئة تدريس أم غير عضو	النوع	المستوى العلمي	اللغة
الحفاظ على التراث المعماري	1982	عضو	ذكر	ماجستير	عربي
الحفاظ على التراث المعماري	1985	عضو	ذكر	ماجستير	عربي
الحفاظ على التراث الأثري، وإعادة استخدامه	1987	عضو	ذكر	ماجستير	عربي
تطوير المناطق التراثية	1992	عضو	ذكر	ماجستير	عربي
تخطيط المناطق التراثية	1993	عضو	ذكر	دكتوراه	عربي
تخطيط المناطق التراثية	1994	عضو	ذكر	ماجستير	عربي
تخطيط التراث العمراني	2000	عضو	أنثى	ماجستير	إنجليزي
الحفاظ على التراث	2002	غير عضو	أنثى	ماجستير	عربي
الحفاظ على التراث	2004	غير عضو	أنثى	ماجستير	عربي
الحفاظ على التراث	2004	غير عضو	أنثى	ماجستير	عربي
إدارة التراث	2005	غير عضو	ذكر	ماجستير	إنكليزي
توثيق التراث	2007	غير عضو	أنثى	ماجستير	إنكليزي
توثيق التراث	2010	غير عضو	أنثى	دكتوراه	عربي
توثيق التراث وإعادة استخدامه	2013	غير عضو	أنثى	ماجستير	عربي

أ ـ الوصف

يوضح لنا الجدول الرقم (2) أن بداية الاهتمام بالتراث كموضوع بحثي في أطروحات الدراسات العليا في جامعة الإسكندرية قد ظهر في قسم العمارة في كلية الهندسة حيث تم منح 14 أطروحة في موضوع التراث من مجموع 92 أطروحة تم منحها في قسم العمارة.

ب ـ التحليل

ظهر هذا الاهتمام بالتراث في أطروحات الدراسات العليا في قسم العمارة في منتصف الثمانينيات، وهي الفترة اللاحقة لفترة ما يطلق عليه «الحنين إلى الماضي» التي ظهرت في السبعينيات من القرن العشرين، وانتشرت بوضوح في الأعمال الأدبية للشعراء والكتاب المصريين أو الأجانب، ثم انعكس هذا الاهتمام بالتراث بشكل عام في أطروحات الدراسات العليا لجامعة الإسكندرية في عام 1982 بهدف طرح رؤية جديدة للحفاظ على التراث المعماري. من الملاحظ أن أطروحات الدراسات العليا المبكرة في كلية الهندسة قد أنجزت من خلال أعضاء هيئة التدريس سواء في درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه، وذلك بهدف خلق جيل جديد من الباحثين الأكاديميين في بيئة معرفية خاصة بمجال التراث.

جاءت أطروحات الدراسات العليا المبكرة في كلية الهندسة على فترات زمنية متقاربة حيث نجد أن أول أطروحة أنجزت في عام 1982، ثم أنجزت بعدها خمس أطروحات حتى عام 1994، أي بمعدل أطروحة واحدة كل عامين. في الفترة من عام 1994 وحتى عام 2000، لم تنجز أي أطروحة علمية في مجال التراث. من المرجح أن تكون هذه الموجة البحثية قد أخذت في الهدوء في مقابل اهتمامات بحثية أخرى. مع دخول الألفية الجديدة بدأ الاهتمام مرة أخرى بأطروحات الدراسات العليا في كلية الهندسة حيث تم منح ما يقرب من ثماني أطروحات حتى العام 2013، منها واحدة فقط في للحصول على درجة الدكتوراه وجاءت جميعاً في مجال توثيق التراث.

كما ذكرنا سابقاً أن أطروحات الدراسات العليا المبكرة في كلية الهندسة قد أنجزت من خلال أعضاء هيئة التدريس في قسم العمارة بهدف تأسيس مجال بحثي أكاديمي خاص بمجال التراث، لكن في السنوات الأخيرة انصرف أعضاء هيئة التدريس عن طرح موضوعات جديدة في مجال التراث، مما فسح في المجال أمام الباحثين من خارج أعضاء هيئة التدريس بملء هذا الفراغ البحثي. ومن أجل فهم أكثر عمقاً لهذه النقطة، طرح السؤال التالي خلال المقابلات الشخصية: «من يقوم باختبار موضوع الأطروحة: الطالب أم المشرف؟». كانت الإجابة واضحة؛ أن الطالب يذهب إلى المشرف حاملاً موضوع رسالته، بل يحمل الطالب معه مقترحاً مفصلاً للموضوع. يبين لنا هذا الأمر أن طلبة الدراسات العليا من خارج أعضاء هيئة التدريس يسدّون فراغاً بحثيّاً في مجال محدد.

أخيراً، جاءت معظم أطروحات الدراسات العليا في قسم العمارة في كلية الهندسة في مجال التراث باللغة العربية (14 رسالة)، بينما جاءت ثلاث أطروحات باللغة الإنكليزية. من المرجح أن استخدام اللغة العربية في إنجاز هذه أطروحات كان ضروريّاً بهدف تأصيل المصطلحات التعريفية بهذا المجال البحثي الجديد، ونشر الاهتمام بهذا المجال حيث يمكن الاستفادة منه في جذب عدد كبير من الباحثين. وفي سبيل تفسير كيفية اللغة التي تكتب بها الأطروحة، تم طرح السؤال خلال المقابلات الشخصية كالآتي: «كيف يتم تحديد اللغة التي تكتب لها الأطروحة؟ هل يعتمد الأمر على مهارة الطالب أم على

لغة المصادر المتاحة؟». يجيب الطالب أن تحديد لغة الرسالة يتم من خلال: اللغة التي درس بها الطالب أثناء المرحلة الجامعية، وهي تختلف من كلية إلى أخرى. كذلك يعتمد اختيار اللغة على المصادر المتاحة في موضوع الأطروحة، أخيراً، يعتمد اختيار اللغة على الجمهور المستهدف للرسالة هل هو المجتمع الأكاديمي المحلي أم الدولي.

2 ـ أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث في كلية الفنون الجميلة

الجدول الرقم (3)

أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث في كلية الفنون الجميلة

الموضوع	السنة	عضو هيئة تدريس أم غير عضو	النوع	المستوى العلمي	القسم	اللغة
تطوير التراث	1991	غير عضو	ذكر	ماجستير	العمارة	عربي
الحفاظ على التراث	1998	عضو	ذكر	ماجستير	العمارة	عربي
تطوير التراث	2001	غير عضو	أنثى	ماجستير	العمارة	عربي
الحفاظ على التراث	2003	غير عضو	أنثى	ماجستير	العمارة	عربي
إدارة التراث	2003	غير عضو	أنثى	ماجستير	العمارة	الإنكليزية
إدارة التراث	2007	غير عضو	ذكر	ماجستير	العمارة	عربي
إحياء التراث اللامادي	2011	غير عضو	أنثى	ماجستير	تاريخ الفن	عربي

أ ـ الوصف

تعتبر كلية الفنون الجميلة في جامعة الإسكندرية من الكليات التي اهتمت بإنجاز أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث. يوضح لنا الجدول الرقم (3) أن أولى أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث جاءت في عام 1991 لطرح رؤية جديدة لتطوير التراث، ولقد أنجز هذه الرسالة باحث من خارج أعضاء هيئة التدريس. لكن في عام 1998 تم إنجاز أول أطروحة لعضو هيئة تدريس في موضوع الحفاظ على التراث، بينما شهد عام 2003 إنجاز أول أطروحة أخرى لكن في موضوع إدارة التراث. ثم جاءت رسالتان أخريان عامي 2007 و2011، بفاصل زمني أربع سنوات.

ب ـ التحليل

يمكن كذلك ملاحظة أن جميع الأطروحات أُنجزت من خارج أعضاء هيئة التدريس باستثناء رسالة واحدة، كما يلاحظ أن عدد أطروحات الدراسات العليا التي مُنحت في هذا القسم بلغت 7 رسائل من أصل 123 أطروحة، وهذا يشير إلى أن هذا التراث كمجال بحثي لم يدخل ضمن اهتمامات أعضاء التدريس في الكلية أو في الخطة البحثية للكلية. وهذا يثير عدة تساؤلات: هل يشير عدم اهتمام أعضاء التدريس في كلية الفنون بالتراث كموضوع في أطروحات الدراسات العليا يرجع إلى أن الخطة الأكاديمية للأقسام لا تتضمن مقرراً عن التراث؟ أم إلى عدم توفير مشرفين أكاديميين من داخل الكلية لموضوعات التراث؟ هل الخطة البحثية للكلية لم تتضمن دراسة التراث في أطروحات الدراسات العليا؟ هل التراث كموضوع في أطروحات الدراسات العليا لا يتناسب مع تخصص عمل الكلية؟

3 ـ أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث في كلية الآداب

الجدول الرقم (4)

أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث في كلية الآداب

الموضوع	السنة	عضو هيئة تدريس أم غير عضو	النوع	المستوى العلمي	القسم	اللغة
تراث الأنثروبولوجيا السياحية والآثار	1992	غير عضو	أنثى	ماجستير	الأنثروبولوجيا	عربي
تراث الأنثروبولوجيا الاجتماعية	2005	غير عضو	أنثى	دكتوراه	الأنثروبولوجيا	عربي
تراث الأنثروبولوجيا السياحية والآثار	2005	غير عضو	أنثى	ماجستير	الأنثروبولوجيا	عربي
الحفاظ على التراث المعماري وإعادة استخدامه	2009	غير عضو	ذكر	ماجستير	التاريخ	عربي
تراث الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية	2012	غير عضو	أنثى	ماجستير	الأنثروبولوجيا	عربي
تراث الأنثروبولوجيا الاجتماعية	2012	غير عضو	أنثى	ماجستير	الأنثروبولوجي	عربي
الحفاظ على التراث المعماري وإعادة استخدامه	2014	غير عضو	أنثى	ماجستير	التاريخ	عربي
تراث الأنثروبولوجيا الاجتماعية	2014	غير عضو	أنثى	دكتوراه	الأنثروبولوجيا	عربي

أ ـ الوصف

شهدت أطروحات الدراسات العليا تطوراً كبيراً في قسم الأنثروبولوجيا حيث تم إيجاز 64 أطروحة منها 6 أطروحات في مجال التراث، وعلى الرغم من تأسيس قسم الأنثروبولوجيا في عام 1974 إلا أن أول أطروحات الدراسات العليا (ماجستير) في مجال التراث جاءت في عام 1992، في مجال أنثروبولوجيا السياحة في شعبة المتاحف والتقاليد الشعبية (الجدول الرقم (4)).

ب ـ التحليل

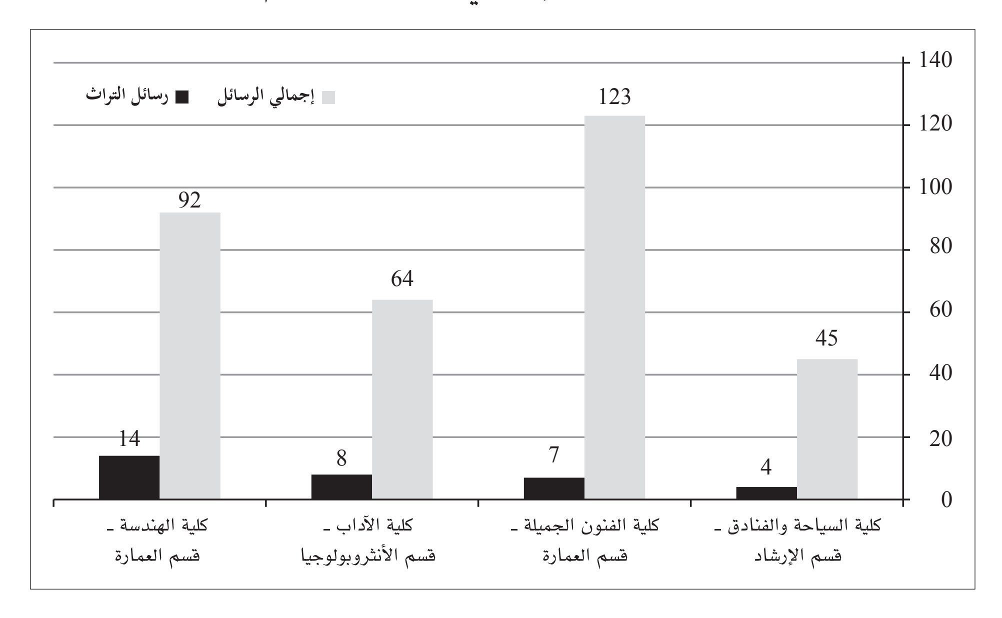
لم يجتذب هذا المجال البحثي ـ مجال التراث الشعبي أو التقاليد ـ الكثير من الباحثين، حيث لم تنجز أي أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث لمدة 13 عاماً. ففي عام 2005، منحت رسالتان من خارج أعضاء هيئة التدريس في مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية والعلاقة مع مفهوم التراث. ومن خلال الجدول الرقم (4)، ومن خلال مطالعة أطروحات الدراسات العليا في كلية الآداب، يظهر أن إحدى الباحثات بدأت دراسة التراث كموضوع في أطروحات الدراسات العليا في عام 1992 للحصول على درجة الماجستير، ثم استكملت دراستها للحصول على درجة الدكتوراه في نفس التخصص في عام 2009.

من خلال الاطلاع على البيانات الأساسية لأطروحات الدراسات العليا يتضح أن هناك ثلاث أطروحات قد أنجزت في الفترة من (2005، 2012، 2014) من قبل نفس المشرف، وهذا يشير إلى احتمال أن هناك توجها قد يكون بحثياً أو شخصياً في تطوير البحث في مجال التراث في أطروحات الدراسات العليا. هذه المدرسة البحثية تهتم باستخدام التراث الشعبي والثقافي، وكيفية توظيف المتاحف بصورة عامة والتراث الحضاري في مدينة الإسكندرية في تنمية الجذب السياحي في مدينة الإسكندرية.

على الرغم من تناول أطروحات الدراسات العليا في كلية الآداب للتراث كموضوع بحثي، لكن لم تظهر كلمة تراث واضحة في عنوان الرسالة إلا في رسالة واحدة بعنوان: «التراث الشعبي وأثره في عمليات الجذب السياحي: دراسة أنثروبولوجية بمدينة الإسكندرية».

لم تساعد أعداد أطروحات الدراسات العليا القليلة الممنوحة في كلية الآداب وكلية الفنون الجميلة في مجال التراث على إجراء تحليل دقيق ومعمق لموضوعات الرسائل أو كيفية تناول مجال التراث (الشكل الرقم (2)). لكن يمكن الإشارة إلى أن الاهتمام بالتراث في كل من الكليتين يعتبر مهماً لإلقاء الضوء على هذا المجال. كذلك يمكن القول بأن هناك تشابهاً في تناول بعض الموضوعات الأساسية والفرعية الخاصة بمجال التراث مثل الحفاظ على التراث المعماري وإعادة استخدامه، وتوثيق التراث، وتراث التقاليد الشعبية. من ناحية أخرى يُظهر تحليل قائمة الموضوعات الأساسية وملخصات الرسائل غياباً «متوقعاً» لمجال التراث على المستوى الدولي.

الشكل الرقم (2)
إعداد أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث
مقارنة بالعدد الإجمالي لرسائل كل قسم



ثالثاً: دراسة حالة لتحليل الإنتاج المعرفي في قسم الإرشاد السياحي، كلية السياحة والفنادق

1 ـ أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث في كلية السياحة والفنادق

الجدول الرقم (5)
أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث في كلية السياحة والفنادق

الموضوع	السنة	عضو هيئة تدريس أم غير عضو	النوع	المستوى العلمي	القسم	اللغة
توثيق التراث	2001	عضو	أنثى	دكتوراه	الإرشاد السياحي	عربي
توثيق التراث	2008	غير عضو	ذكر	دكتوراه	الإرشاد السياحي	عربي
إدارة التراث	2012	غير عضو	أنثى	ماجستير	الدراسات السياحية	عربي
توثيق التراث	2013	غير عضو	ذكر	دكتوراه	الإرشاد السياحي	عربي
توثيق التراث	2016	غير عضو	أنثى	دكتوراه	الإرشاد السياحي	عربي

2 ـ سبب اختيار دراسة الحالة في قسم الإرشاد السياحي

اختار الباحث تحليل الإنتاج المعرفي في مجال التراث بشيء من التحليل في كلية السياحة والفنادق بجامعة الإسكندرية نظراً إلى تماثل الدراسة الجامعية للباحث مع موضوع الدراسة. كذلك تجمع الدراسة في كلية السياحة والفنادق بين الدراسة النظرية (مثل الدراسات التي تتعلق بالتاريخ، والتراث، واللغات القديمة)، والدراسة التطبيقية (مثل الإرشاد السياحي العملي). كذلك تضم الدراسة في كلية السياحة والفنادق بعض المقررات الدراسية في تخصصات الحفاظ على التراث، إدارة واستغلال التراث الثقافي والأثري[4].

3 ـ الوصف

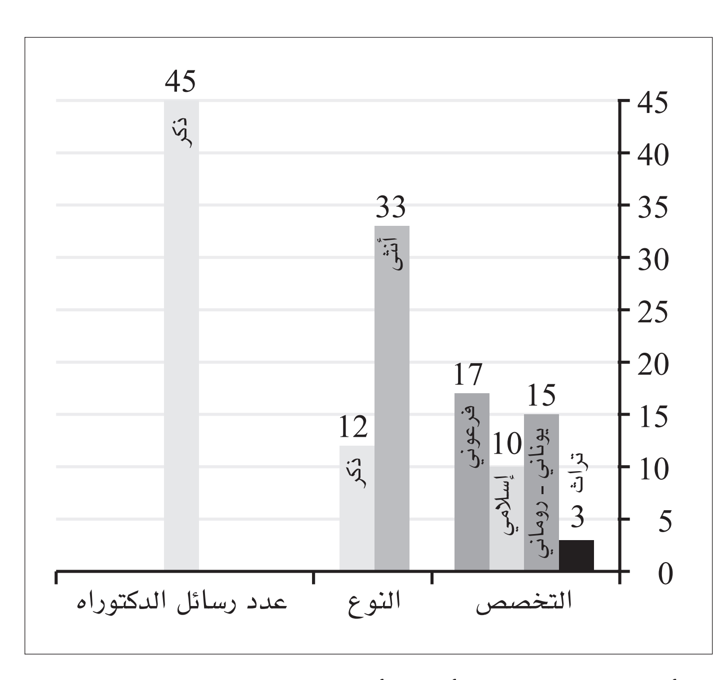
تأسست كلية السياحة والفنادق بجامعة الإسكندرية عام 1983[5]، لكن جاء أول تسجيل لدرجة الدكتوراه في الإرشاد السياحي في عام 1992، حيث لم يُفتتح قسم للدراسات العليا قبل هذا التاريخ. منح عدد 45[6] درجة دكتوراه على مدار 24 عاماً. وقد جاء توزيعها كالتالي:

---

(4) تعتبر مصر رائدة دراسات الإرشاد السياحي في الوطن العربي، حيث أسست أول كلية للسياحة والفنادق في جامعة حلوان في عام 1975، ثم كلية السياحة والفنادق في جامعة الإسكندرية عام 1983. جدير بالذكر أن الجامعات العربية قد بدأت في إدراج مثل هذا التخصص في بعض الكليات مثل كلية الآثار، والسياحة، والإدارة الفندقية في جامعة الحسين بن طلال في الأردن، وكذلك كلية العلوم السياحية في الجامعة الإسلامية في لبنان (Afifi 2009).

(5) يبلغ عدد كليات السياحة والفنادق على مستوى جمهورية مصر العربية 9 كليات في جامعات (الإسكندرية، حلوان، عين شمس، المنصورة، مدينة السادات، قناة السويس (فرع الإسماعيلية)، الفيوم، المنيا، جامعة جنوب الوادي (فرع الأقصر) بالإضافة إلى كليتين في جامعات خاصة (فاروس بالإسكندرية، 6 أكتوبر). تتصدر جامعة حلوان المركز الأول في الإنتاج المعرفي في مجال الإرشاد السياحي، وذلك بعد دمج المعهد العالي للسياحة والمعهد العالي للفنادق في كلية واحدة (ممثلة بكلية السياحة والفنادق)، حيث أوضحت هدى الشامي، في رسالتها عن الإنتاج الفكري في مجال السياحة والفنادق، أن كلية السياحة والفنادق بجامعة حلوان تصدرت الإنتاج العلمي في مجال الدراسات الدكتورالية منذ نشأة الكلية عام 1975. وقد قدمت كلية السياحة والفنادق بجامعة حلوان نموذجاً رائعاً في التعاون الدولي في مجال الإنتاج المعرفي من خلال تنظيم الماجستير الدولي المشترك مع جامعة براندنبرغ للتكنولوجيا في ألمانيا في مجال حفظ التراث وإدارة المواقع». أما جامعة الإسكندرية فقد جاءت في المركز الثاني في حجم الإنتاج المعرفي في مجال الإرشاد السياحي (ممثلة بكلية السياحة والفنادق) كما ذكرنا سابقاً (Afifi 2009).

(6) تم الحصول على هذا الرقم من خلال فهرس الرسائل المتاح في مكتبة كلية السياحة والفنادق. تقف هذه الإحصائية حتى نهاية عام 2016.



نجد أن عدد الذكور الحاصلين على درجة الدكتوراه من قسم الإرشاد السياحي قد بلغ 12، في حين حصلت الإناث على 33 رسالة دكتوراه، منهن 8 من أعضاء هيئة التدريس، أما الباقيات فقد حصلن على درجة الدكتوراه من قسم الإرشاد السياحي من أجل الحصول على فرصة عمل في جامعات أخرى. فمن خلال المقابلة الشخصية مع أحد طلبة الدكتوراه، أوضح أن دخوله في برنامج دكتوراه كان من أجل أن يصبح عضو هيئة تدريس بفرصة عمل دائمة في مكان عمله الحالي. فضلاً عن أن هناك بعض طلبة الدكتوراه قد حصلوا بالفعل على درجة الدكتوراه لكن يعملون كمرشدين سياحيين، وعند سؤالهم عن سبب الاهتمام بالحصول على درجة الدكتوراه أوضحوا أن ذلك يسهم في تعظيم قيمة المرشد العملية، ومن ثمّ زيادة القيمة الاقتصادية لعمل المرشد السياحي.

4 ـ التحليل

ومن خلال الجدول الرقم (5) نجد قلة عدد أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث في كلية السياحة والفنادق حيث تم منح 3 رسائل من مجموع 45 رسالة تم منحها في قسم الإرشاد السياحي. وهذا في رأي الباحث، يرجع إلى عدة أسباب: **أولاً**، المزاج البحثي للطالب والذي يحدد اهتماماته البحثية في مرحلة الدكتوراه؛ **ثانياً**، القدرات البحثية لطالب الدكتوراه مثل التمكن من المادة العلمية، وإجادته اللغات الأجنبية، والاطلاع على الدراسات الحديثة؛ **أخيراً**، رغبة المشرف العلمي على الطالب أو حاجة القسم لبعض التخصصات.

5 ـ الظروف المادية للإنتاج المعرفي في قسم الإرشاد السياحي

يشمل الإنتاج المعرفي عدة جوانب: الواقع وهو الظروف المادية لبرنامج ثم المشكلات التي تواجه هذا الإنتاج المعرفي. استند الباحث إلى اللائحة الداخلية لكلية السياحة والفنادق، ودليل الطالب، والخطط البحثية للجامعة وللكلية ومن ثمّ قسم الإرشاد السياحي، والبيانات الرسمية، وآراء طلبة الدكتوراه وأعضاء هيئة التدريس في قسم الإرشاد السياحي.

أ ـ التمويل

يعتبر توفير التمويل الكافي للقيام بأطروحات الدراسات العليا بصفة عامة، وفي مجال التراث، بصفة خاصة، تحديّاً كبيراً للباحثين. لذلك يجب، من خلال هذه الدراسة، التعرف إلى مصادر تمويل أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث في كلية السياحة والفنادق، ومدى نجاح الطلبة في الحصول على مِنح بحثية تسهم في خفض التكلفة عليهم، ونسب نجاحهم. تقع التكلفة المادية لجمع المادة العلمية على كاهل طالب الدكتوراه أو الماجستير، ولا تتدخل الجامعة في تمويل كلي أو جزئي للطالب. ولذلك يمكن أن تؤثر القدرة المادية على محدودية المعرفة التي يجمعها الطالب. كذلك يبحث الطالب عن تدبير المصادر المادية الكافية من أجل إجراء الأبحاث الميدانية (مقابلات، مسح، استقصاء... إلخ). في هذا الصدد، يتوجه إلى المؤسسات البحثية من أجل الحصول على دعم مادي أو عيني (مثل تدريب على المهارات الإدارية أو البحثية).

في مجال الإنتاج المعرفي في مجال التراث، يتعرض الباحث لضغوط مادية تتمثل بالآتي: تكلفة الوصول إلى أماكن وجود هذا التراث، وكيفية جمع المعلومات الكافية حولها من أجل إبراز قيمتها. لذلك نجد أن الكثير من الإنتاج المعرفي في مجال التراث في جامعة الإسكندرية تتركز على المناطق ذات الطابع التراثي والتي يسهل الوصول إليها من دون التعرض لمخاطر أمنية أو ضغوط مادية. لكن مؤخراً ـ بداية من عام 2012-2013 ـ بدأت كلية السياحة والفنادق في تمويل البحث العلمي على المخصصات المالية المتوافرة في صندوق الدراسات العليا الذي تتكون حصيلته من المصروفات الدراسية للساعات المعتمدة ومناقشة الرسائل العلمية وميزانية الجامعة في هذا البند.

ب ـ مكتبة الكلية

تعمل مكتبة الكلية على توفير كافة الخدمات المكتبية للأساتذة، والطلاب، والباحثين متمثلة بأوعية المعلومات المختلفة من كتب، ودوريات، ووسائل سمعية وبصرية بما يتلاءم مع الأقسام العلمية للكلية. ومن خلال المقابلات الشخصية مع مجموعة من طلبة الدكتوراه، تبين أن أهم سلبيات هذه المكتبة، أنها لا تسهم في تيسير عملية البحث العلمي والإنتاج المعرفي حيث لا تحتوي على المراجع والدوريات الحديثة، كذلك لا يسمح بالاستعارة الخارجية إلا لأعضاء هيئة التدريس وهو ما يضيف مشكلة أخرى أمام طلبة الدكتوراه للاطلاع على المصادر المتاحة في المكتبة. بالإضافة إلى أنه لا يوجد فهرس إلكتروني لمحتويات المكتبة من الكتب، والدوريات، والرسائل الجامعية، فضلاً عن أن طلبة الدكتوراه لا يتمتعون بأي مكان منفصل للاطلاع على المراجع وما يزيد من مشكلات الإنتاج المعرفي لديهم. إلا أنه مؤخراً (2015)، تم توفير قواعد بيانات للبحوث العلمية بالمؤسسة ويتم تحديثها بدءاً من العام الجامعي 2011/2010.

لكن في سبيل التطوير المستمر من قبل جامعة الإسكندرية لإتاحة مصادر المعلومات، ومن خلال المقابلات أعضاء هيئة التدريس في كلية السياحة والفنادق، تبين أن جامعة

الإسكندرية بادرت في الاشتراك في إنشاء المكتبات الرقمية للجامعات المصرية، وكانت مكتبة كلية السياحة والفنادق من أوائل تلك الكليات. وقد أدخلت مكتبة الكلية الكتب العربية والأجنبية ولم يتبقَّ سوى الرسائل العلمية والدوريات حيث العمل جارٍ لإدخالها. والخدمة متاحة من طريق البوابة الإلكترونية لمشروع المكتبة الرقمية: <http://www.eul.edu.eg>.

ويجب هنا أن نشير إلى نقطة أساسية أنه مع قيام طالب الدكتوراه بالتسجيل لبرنامج الدكتوراه، يمكنه الدخول إلى قواعد البيانات الخاصة بالجامعات المصرية وتحميل المواد العلمية التي يرغب فيها من خلال الحصول على اسم المستخدم وكلمة المرور، لكن من خلال المقابلات الشخصية مع طلبة الدكتوراه، كان هناك إجماع على صعوبة الحصول على هذه المواد العلمية، لكن يُستعان بمكتبة الإسكندرية للحصول على هذه المواد العلمية. أما أهم النقاط الإيجابية في مكتبة كلية السياحة والفنادق هي التزامها الكامل بتطبيق قانون حماية الملكية الفكرية في تداول المعلومات.

ج - قاعات المحاضرات (لبرنامج الدكتوراه)

من خلال التجربة الشخصية، ومن خلال المقابلات الميدانية مع طلبة الدكتوراه، نجد أن هناك اتفاقاً على أن قاعات محاضرات برامج الدكتوراه غير مناسبة. فمن المحتمل أن يتم دراسة بعض المقررات في غرفة المكتب الخاصة بعضو هيئة التدريس، أو في بعض الأحيان في نفس قاعات الدراسة الخاصة بطلبة المرحلة الجامعية. لكن في الوقت نفسه، كان هناك بعض أعضاء هيئة التدريس يصرون على استخدام قاعات التدريس الخاصة ببرنامج الدكتوراه حتى تتوافر خصوصية الدراسة والبحث العلمي، وكذلك حتى توفر فضاءً اجتماعيّاً للمناقشة والحوار بين طلبة الدكتوراه وعضو هيئة التدريس. وهذه النقطة الأخيرة تم تناولها في المقابلات الشخصية مع طلبة الدكتوراه.

رابعاً: النتائج

من خلال ما تمت مناقشته في هذه الدراسة، ومن خلال أهداف الدراسة التي وضعها الباحث نجد أن الدراسة قد ألقت الضوء على أطروحات الدراسات العليا في مجال التراث في الكليات محل الدراسة (كلية الهندسة، وكلية الآداب، وكلية الفنون الجميلة، وكلية السياحة والفنادق). وقد قدمت الدراسة تقييماً أولياً لكيفية تناول هذه الأطروحات لموضوع التراث، لكن التساؤل الذي يطرح نفسه الآن بعد استعراض البيانات السابقة، هل هناك اختلاف في فهم معنى التراث في الإنتاج المعرفي في أطروحات الدراسات العليا في الكليات والأقسام السابقة ومن ثم التخصصات الفرعية؟

إن الجامعات المصرية الحكومية هي المؤسسات التعليمية المسموح لها بمنح درجات أطروحات الدراسات العليا (الدكتوراه والماجستير)، أما المؤسسات التعليمية الخاصة وعددها 20 جامعة خاصة فلا تسمح لوائحها الداخلية بمنح درجات الدكتوراه إلا من خلال

الجامعات الحكومية المصرية بعد اعتماد المجلس الأعلى للجامعات. ويمكن تفسير ذلك أن المؤسسات التعليمية الخاصة ربما أنشئت من أجل إمداد سوق العمل بخريجين يتمتعون بمهارات محددة لخدمة سوق العمل.

يُظهر تحليل أطروحات الدراسات العليا في جامعة الإسكندرية في مجال التراث عدم تناسق أطروحات الدراسات العليا الممنوحة في الجامعة مع المدى الزمني للرسائل، حيث إن هناك فجوة بين تسجيل بعض الرسائل قد تصل إلى مدة 6 سنوات في كلية الهندسة بدون منح أي رسالة في هذا المجال، في حين هناك فترات تشهد كثافة لدراسة هذا الموضوع في بعض الكليات مثل كلية الآداب حيث مُنحت رسالتان في عامي 2005 و2014. إلا أنه يمكن ملاحظة سرعة وتيرة إنجاز الرسائل الدكتورالية في جامعة الإسكندرية في مجال التراث في الأربع سنوات بين 2011-2014، حيث يعكس إعادة الاهتمام الدولي والمحلي، وبالتالي الجامعي بهذا المجال، نظراً إلى عظم الفائدة الاقتصادية والاجتماعية لمجال التراث.

على الرغم من أهمية تراث مدينة الإسكندرية على مر العصور، وانعكاس هذه الأهمية في أدب الكتاب والأدباء المصريين والأجانب، إلا أن أغلبية أطروحات الدراسات العليا الممنوحة في جامعة الإسكندرية في مجال التراث تظهر عدم الاهتمام باستشراف «تراث مدينة الإسكندرية»، ولذلك فلقد شهد تراث المدينة تغيرات كثيرة ارتبطت بالنظم السياسية الحاكمة، والتغيرات الديمغرافية، والعوامل الثقافية والاقتصادية لسكان المدينة، بالإضافة إلى أن تراث مدينة الإسكندرية هو «تراث متنازع عليه» بين الأكاديميين، أخيراً توافر الإنتاج المعرفي للتراث في جامعة الإسكندرية، على الرغم من عدم تناسبه مع أهمية تراث المدينة.

من خلال مراجعة وتقييم الدراسات العليا في مجال التراث في جامعة الإسكندرية، لوحظ إقبال بحثي على موضوعات محددة مثل حماية المباني التراثية من مختلف العصور التي مرت على مدينة الإسكندرية، حيث يمثل كل عصر ذاكرة جمعية تحمل إما تراثاً كوزموبوليتانياً، (Kasrawy and Kasrawy, 2012, Butler, 2007, Athanasiadis, 2013, Hassan, 2013) أو وطنيّاً، أو قوميّاً، وتحديداً على الفترة الكوزموبوليتانية، دون الاهتمام بالفترة الإسلامية إلا في رسالة دكتوراه واحدة قدمها إسلام عاصم، ونوقشت في كلية السياحة والفنادق. وبناء على ما سبق يمكن تفسير كلمة «التراث» بأنها «الذاكرة الحية للفرد والمجتمع وبالتالي فهو يعبر عن الذاكرة الجمعية للمجتمع».

نعود مرة أخرى إلى المصادر الأدبية (الرسائل الجامعية) لنجد أن الإنتاج المعرفي في مجال التراث لا يتعامل مع الماضي (التاريخ)، لكنه ينتقي بعض النقاط مثل الذاكرة الجمعية والتقاليد لكي تصبح موارد للحاضر وتستغل سواء اقتصاديّاً أو ثقافيّاً. بمعنى آخر فإن التراث هو مرادف المعرفة. وبحسب شروط ليفنغستون فإن طبيعة هذه المعرفة قابلة بشكل متكرر للنقاش (Livingstone, 1992).

إضافة إلى ذلك، اختلف تعريف «التراث» في أطروحات الدراسات العليا في جامعة الإسكندرية في مجال التراث بحسب التوجه البحثي لكل تخصص، حيث تهتم أقسام

الأنثروبولوجيا بتراث المدينة باستخدام المتاحف في الحفاظ على الهوية، أما أقسام العمارة فتهتم بتراث المدينة من خلال إعادة استخدام المباني التراثية في إنشاء متحف على سبيل المثال. بينما أقسام الإرشاد السياحي تهتم بتراث المدينة من خلال الترويج السياحي للمباني التراثية والمتاحف.

أما في ما يخص الإنتاج المعرفي في قسم الإرشاد السياحي، وهو موضوع الدراسة، فنجد أن الإنتاج المعرفي في مجال الإرشاد السياحي اهتم بصفة عامة بالموضوعات التي تختص بالتاريخ الإسلامي، حيث يهدف إلى دعم عملية الإرشاد السياحي بالمعلومات التاريخية عن التراث الأثري الإسلامي، كذلك إلى انتشار الآثار الإسلامية في جميع المحافظات المصرية. ولقد اتضح ذلك من خلال تحليل الإنتاج المعرفي في قسم الإرشاد السياحي. ومن خلال المقابلات الشخصية مع طلبة الدكتوراه، اتضح أن سبب تفضيلهم للموضوعات التي تخص الآثار الإسلامية هو معيار اللغة، حيث تنجز أغلبية رسائل الدكتوراه في الآثار الإسلامية باللغة العربية، بالإضافة إلى توافر المصادر والمراجع في هذا التخصص. ولقد انعكس هذا الاهتمام بالآثار الإسلامية على التوزيع اللغوي للإنتاج المعرفي، حيث نجد أن اللغة العربية هي اللغة الغالبة في الإنتاج المعرفي في مجال الإرشاد السياحي، ثم تأتي اللغة الإنكليزية، فالفرنسية. ولقد ارتبطت اللغة العربية بالإنتاج المعرفي في مجالات التاريخ والآثار الإسلامية، ومجال التاريخ الحديث والمعاصر، أما الإنتاج في مجال التاريخ والآثار المصرية القديمة فقد ارتبط باللغتين الإنكليزية والفرنسية أكثر منه باللغة العربية؛ فالإنتاج المعرفي في مرحلة الدكتوراه في قسم الإرشاد السياحي يعتمد على إتقان اللغات الأجنبية (خاصة اللغة الإنكليزية)، حيث تعتبر اللغات الأجنبية بكلية السياحة والفنادق هي حجر الزاوية للدراسة، بل تعتبر اللغة هي الرصيد الذي يعتمد عليه خريجو الكلية بعد تخرجهم في الحياة العملية، حيث تُحتم طبيعة عمل الخريجين من الأقسام الثلاثة (الدراسات السياحية ـ الدراسات الفندقية ـ الإرشاد السياحي) التعامل مع كثير من الجهات الأجنبية.

خلاصة

يمكن وصف الإنتاج المعرفي لكلية السياحة والفنادق بصفة عامة، ولقسم الإرشاد السياحي بصفة خاصة بأنه:

1 ـ منفتح على المؤسسات الدولية (يوجد ستة من أعضاء هيئة تدريس الكلية يتعاونون مع مؤسسات بحثية دولية)؛

2 ـ مساهم في تطوير العملية التعليمية (يوجد عشرون عضو هيئة تدريس أسهمت أبحاثهم في تطوير العملية التعليمية في كلية السياحة والفنادق، ستة منهم في قسم الإرشاد السياحي).

3 ـ مشارك في تنمية المجتمع (يوجد عضوا هيئة تدريس أسهمت أبحاثهما في تطوير وتنمية المجتمع).

تأسيساً على ما تقدم مناقشته، فإن الباحث يرى أن الطموحات المستقبلية تتطلب تحسين أداء الإنتاج المعرفي من خلال ربط الرسائل العلمية بالمتطلبات البحثية والقومية للدولة المصرية، وهو ما يتم من خلال وضع خطة بحثية مشتركة بين: الجامعة، والوزارات، والمراكز البحثية الخاصة. كذلك تعظيم الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية والمراكز البحثية ذات الاهتمام المشترك من خلال دور جامعة الإسكندرية في التواصل مع المنظمات الدولية، ومن ثمّ يتم توجيه كليات الجامعة للتواصل مع هذه المنظمات من أجل تفعيل الشراكات البحثية. أخيراً، يقترح الباحث أن يتم إنجاز دراسة أخرى منفصلة عن الإنتاج المعرفي الخاص بالتراث في مؤسسات بحثية غير جامعية، مثل مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية وقسم البحوث والدراسات التراثية بمعهد البحوث والدراسات العربية، بحيث يتم الحصول على صورة متكاملة عن الإنتاج المعرفي الخاص بالتراث في مؤسسات جامعية وغير جامعية.

المراجع

حسن، أحمد (2013). «المباني ذات القيمة في المدينة: تراث فاعل أم تراث خامل؟.» مبادرة ترى البحر.

حلمي، فاطمة (2012). «تقييم أدوار المتاحف في خدمة مجال الإرشاد السياحي: (بالتطبيق على المتاحف الإسلامية بالقاهرة والإسكندرية.» (كلية السياحة والفنادق، جامعة الإسكندرية).

الدجوي، أميرة (2012). «الإنتاج الفكري المصري في مجال الآثار الفرعونية: دراسة بيليومترية.» (رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة).

الشامي، هدى (2012). «الإنتاج الفكري في مجال السياحة والفندقة: دراسة ببليوجرافية ببليومترية.» (رسالة ماجيستير، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية).

الشرقاوي، أمنية وعبير عطية (2007). «دور سياحة التراث في تنمية الطلب السياحي بمدينة الإسكندرية: دراسة حالة منزل سيد درويش بمنطقة كوم الدكة التراثية».

عاصم، إسلام (2013). «إثراء سياحة التراث: دراسة عن العمائر الدينية الإسلامية في مدينة الإسكندرية من 1882م إلى 1952م.» (جامعة الإسكندرية، كلية السياحة والفنادق).

عبد الموجود، مروة محمد عبد السلام (2012). «سياحة التراث الحضاري ودورها في تنمية الحركة السياحية الدولية الوافدة إلى مصر.» (جامعة الإسكندرية).

المؤتمر الدولي السادس تحت عنوان «السياحة في عالم متغير: الفرص والتحديات»، كلية السياحة والفنادق، جامعة الإسكندرية، 28-30 نيسان/أبريل 2013.

Afifi, Galal M. H. (2009). «Tourism as the Subject of Doctoral Theses in Egypt, 1975-2008.» *Anatolia*: vol. 20, no. 2, pp. 387-400.

Apaydin, Veysel (2016). «Effective or not? Success or Failure? Assessing Heritage and Archaeological Education Programmes: The Case of Çatalhöyük.» *International Journal of Heritage Studies*: vol. 22, no. 10.

Athanasiadis, I. (2013). «Demolishing Alexandria's Heritage.» *Al-Monitor: The Pulse of the Middle East*: 11 December.

Bowe, Meghan [et al.] (2013). *Heritage Studies: Stories in the Making*. Newcastle Upon Tyne: Cambridge Scholars Publishing.

Butler, Beverley. (2007). ««The Alexandria Project» in the Western Imagination.» in: *The Return to Alexandria: An Ethnography of Cultural Heritage Revivalism and Museum Memory*. London: Routledge.

Daher, Rami and Maffi, Irene (eds.) (2011). *The Politics and Practices of Cultural Heritage in the Middle East: Positioning the Material Past in Contemporary Societies*. London: I. B. Tauris.

Dessouki, Mohamed (2012). «The Interrelationship between Urban Space and Collective Memory: The Case of Alexandria, Egypt.» (PhD Thesis, University of Alexandria).

El Kasrawy, S. and S. El Kasrawy (2012). «Evaluating the Status of UNESCO World Heritage Sites in Egypt.» *International Journal of Management Cases*, Special Issue: CIRCLE Conference, pp. 25-41.

Elsorady, Dalia (2014). «Assessment of the Compatibility of New Uses for Heritage Buildings: The Example of Alexandria National Museum, Alexandria, Egypt.» *Journal of Cultural Heritage:* vol. 15, pp. 511–521.

Elsorady, Dalia (2014). «Heritage Conservation in Alexandria, Egypt: Managing Tensions between Ownership and Legislation.» *International Journal of Heritage Studies:* vol. 17, no. 5, pp. 497-513.

Elsorady, Dalia (2014). «The Economic Value of Heritage Properties in Alexandria, Egypt.» *International Journal of Heritage Studies*: vol. 20, no. 2, pp. 107-122;

Ezz el-Din, D., and S. El Kasrawy (2010). «Museum Education Case Study: The Bibliotheca Alexandrina's Antiquities Museum.» Paper presented at: *Proceeding of the Second International Conference on Tourism and Hotel Management* (Athens), pp. 75-90.

Graham, Brian (2002). «Heritage as Knowledge: Capital or Culture?.» *Urban Studies:* vol. 39, nos. 5–6, pp. 1003-1017.

Hassan, F. (1998). «Memorabilia: Archaeological Materiality and National Identity in Egypt.» in: Lynn Meskell (ed.), *Archaeology under Fire. Nationalism, Politics and Heritage in the Eastern Mediterranean and Middle East*. London: Routlaedge, pp. 200-216.

Hodjat, Mehdi (1995). «Cultural Heritage in Iran: Policies for an Islamic Country.» (PhD Thesis, University of York).

Livingstone, David (1992). *The Geographical Tradition: Episodes in the History of a Contested Enterprise.* Oxford: Blackwell.

Maeer, Gareth, Amelia Robinson, Marie Hobson (2016). *Values and Benefits of Heritage: A Research Review.* By HLF Strategy and Business Development Department, April.

Mitchell, T. (2001). «Making the Nations: The Politics of Heritage in Egypt.» in: N. el-Sayyad (ed.), *Consuming Tradition*, *Manufacturing Heritage*. Global Norms *and Urban Forms in the Age of Tourism*. London: Psychology Press), pp. 212-239.

Polignac, François (2000). «A Myth Reborn.» in: Christian Jacob and François Polignac (eds.). *Alexandria, Third Century BC: The Knowledge of the World in a Single City.* Alexandria: Hapocrates Pub.

Reid, D. M. (1992). «Cultural Imperialism and Nationalism: The Struggle to Define and Control the Heritage of Arab Art in Egypt.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 24, no. 1, February, pp. 57-76.

Teijgeler, Rene (2013). «Politics and Heritage in Egypt: One and a Half Years after the Lotus Revolution.» *Archaeologies: Journal of the World Archaeological Congress*: vol. 9, no. 1, Spring, pp. 1-15.

<http://www.unesco.org/ar/cultural-diversity/heritage>.

<http://www.bibalex.org>.

<http://www.portal.alexu.edu.eg/index.php/ar/>.

<http://www.arts.alexu.edu.eg/ar/>.

<http://tourism.au.alexu.edu.eg/Arabic/Pages/default.aspx

<http://www.arts.alexu.edu.eg/cma/>.

<http://heritage.edu.eg/Conference/index-ar.htm?width=0&height=0

<http://cairobserver.com/post/121447638399/alexandrias-identity-and-its-disappearance>.

<http://amroali.com/2015/04/alexandria-and-activism-translating-memory-mythology-and-utopianism-video-lecture/>.

<http://www.taralbahr.com>.

الإنتاج المعرفي الخاص بقضايا النساء في مصر: قراءة في تجارب عدد من الباحثات

نفيسة دسوقي

مديرة برنامج «مؤسسة التنمية البديلة» ـ مصر.

حين شرعت في التفكير في دراسة الإنتاج المعرفي الخاص بقضايا النساء، انطلقت من فرضية «الغياب/الحضور». «غياب» مفهوم النوع الاجتماعي عن الدراسات الأكاديمية، وبخاصة في مرحلة الدكتوراه، و«حضور» مفهوم النوع الاجتماعي، في دراسات مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال قضايا النساء. غير أنه سرعان ما اكتشفت أن هذه الفرضية، لم تكن وحدها كافية للتعامل مع هذا الموضوع، حيث وجدت أن من يبحثن قضايا النساء، هن النساء أنفسهن في الغالب الأعم. فأضيف إلى فرضية (الغياب/الحضور) لمفهوم النوع الاجتماعي، ما بين الدراسات الأكاديمية ودراسات المجتمع المدني حول قضايا النساء، تساؤلات أخرى عديدة، تتمحور في أغلبها حول طبيعة المشكلات التي تعانيها الباحثات المهتمات بقضايا النساء.

تهدف هذه الدراسة، التعرف إلى «الإنتاج المعرفي الخاص بقضايا النساء، فيما بين المؤسسة الأكاديمية، ومؤسسات المجتمع المدني»، ومن ثم التعرف إلى الباحثات اللاتي يقمن بالبحث في مجال قضايا النساء، وطبيعة الموضوعات التي يطرحنها، وكيف يطرحنها؟ وطبيعة المشكلات التي تواجههن، وكيف يتعاملن معها؟، ومن ثم مستقبل البحث في مجال قضايا النساء، في مصر.

هنا يمكن أن نشير إلى أن البحث النسوي، في الأساس، متصل من حيث المبدأ بالنضال النسوي، فالبحث النسوي يتصدى للبنى الفكرية والاجتماعية والأيديولوجيات القائمة على قهر النساء، وذلك عبر توثيق حيوات النساء، وتجاربهن، وهمومهن، وإلقاء الضوء على الأنماط والتحيزات القائمة على أساس الجنس، والكشف عن معارف النساء التي طال إغفالها. كما أن هدف البحث النسوي يتمثل بتعزيز وتحرير النساء، وغيرهن من المجموعات المهمشة. وعادة ما تقوم الباحثات النسويات، بتطبيق نتائجهن التي توصلن إليها، في سبيل تشجيع التغيير الاجتماعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية للنساء... والباحثات النسويات يتبعن وجهات نظر مختلفة، ويطرحن أسئلة مختلفة، ويعتمدن على مجال رحب

من المناهج والمنهجيات ... فنجد بعض النسويات، يستخدمن المنهجيات التقليدية ولكن مع طرح أسئلة جديدة ... وبصفة عامة فإن البحث النسوي، هو مشروع شامل يتضمن المراحل البحثية كافة، من النظرية والتطبيق، من صياغة التساؤلات البحثية وعرض النتائج (هيسي ـ بابير وليفي، 2015: 27-28).

هذا وقد خرج مصطلح «جندر» (Gender) من عباءة الدراسات النسوية، أو من واقع عمل وبحث الباحثات النسويات اللاتي حاولن وما زلن، سد الفجوة البحثية والمعرفية التي تميز، ضد النساء، في مجالات البحث الأكاديمية ... لقد ساعد مفهوم الجندر على توضيح أن التمييز الذي تعانيه النساء، لا يمكن تبريره، استناداً إلى الطبيعة البيولوجية للنساء، وإنما وجب التصدي له بوصفه نتاج ممارسات ثقافية اجتماعية وسياسية (الصدة، 2015: 280).

من جانب آخر، فإن مفهوم النوع الاجتماعي يستخدم كاستراتيجية للتنمية، تعنى إتاحة الفرص والموارد، لجميع فئات المجتمع، للوصول العادل والتمكن الفعال من مجهودات التنمية، وكمكون مؤثر يقوم على فهم احتياجات المجتمع والاستغلال الأمثل لقدرات أفراده ومؤسساته، لتحقيق المشاركة الفعالة في التنمية، لذا فإن إدماج النوع الاجتماعي، هو استراتيجية عمل في التنمية، وليس هدفاً في حد ذاته، إذ إن الهدف هو تحقيق التنمية (مركز خدمات المنظمات غير الحكومية: 2).

يرتبط بمفهوم النوع الاجتماعي، مفهوم آخر هو أدوار النوع الاجتماعي (Gender Roles)، ويعني هذا المفهوم، أن الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين، هي أدوار تشكلها الظروف الاجتماعية، وليس الاختلاف البيولوجي ... إن أدوار النوع الاجتماعي، هي تلك التي يحددها المجتمع والثقافة، لكل من النساء والرجال، على أساس قيم وضوابط وتصورات المجتمع لطبيعة كل من الرجل والمرأة، الذكر والأنثى، وقدرتهما واستعدادهما، وما يليق بكل منهما حسب توقعات المجتمع (المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، 2006: 10).

وفي الوقت الذي قامت فيه، الدولة المصرية، بالتوقيع على معظم الإعلانات والاتفاقات الخاصة بمنع التمييز، بين الجنسين، إلا أن الواقع قد شهد تناقضاً يتعلق بتقييد الدولة، لتلك المساحات المدنية، التي كان من الممكن أن تلعب دوراً في دعم المساواة بين الجنسين (Sholkamy, 2012: 94).

هذا وقد اعتمدت هذه الدراسة، على دليل المقابلة المتعمقة، كأداة لجمع المادة الميدانية، حيث تم إعداد دليل مقابلة، يتضمن عدداً من النقاط الخاصة، بالتعرف إلى الباحثة، والمؤسسة التي تنتمي إليها، وطبيعة الموضوعات التي طرحتها الباحثة والمؤسسة بشكل عام، وطبيعة المشكلات التي تواجه الباحثات في مجال دراسة قضايا النساء. من ثم تم اختيار قسم اجتماع كلية الآداب، كنموذج لمؤسسة أكاديمية، كما تم اختيار ثلاث مؤسسات مجتمع مدني، وهي المرأة الجديدة والمرأة والذاكرة ونظرة للدراسات النسوية،

باعتبارها نماذج لمؤسسات المجتمع المدني، العاملة في مجال الإنتاج المعرفي الخاص بقضايا النساء.

أما عيِّنة الدراسة، فتمثلت بأربع باحثات بقسم اجتماع، كلية الآداب/جامعة القاهرة، وهنّ في ذات الوقت عضوات هيئة تدريس بالقسم. اثنتان منهن مدرس، واثنتان أستاذ مساعد. أما مؤسسات المجتمع المدني، فقد تم اختيار ثلاث باحثات من كل مؤسسة. وقد روعي تنوع التخصص والخلفية العلمية، والتنوع من حيث السن. فكانت إحداهن أستاذاً بقسم اللغة الإنكليزية بكلية الآداب جامعة القاهرة، وواحدة طبيبة، وقد حصلت على درجة الدكتوراه، ومارست مهنة الطب لعدد من السنوات، غير أنها قد تخصصت فيما بعد في دراسة كل ما يتعلق بقضية الصحة الإنجابية، وقضية العنف ضد النساء، وثلاث منهن قد حصلن على درجة الماجستير: اثنتان في القانون، وواحدة في دراسات الجندر؛ وإثنتان ما زالتا تدرسان للحصول على درجة الماجستير. وإثنتان حصلتا على ليسانس الآداب.

على هذا فإن هذه الدراسة، قُسمت إلى عدد من المحاور الرئيسية: 1 ـ النساء كباحثات، وكموضوعات للبحث، داخل المؤسسة الأكاديمية؛ 2 ـ النساء كباحثات، وكموضوعات للبحث، داخل مؤسسات المجتمع المدني؛ 3 ـ النساء كباحثات، ما بين المؤسسة الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني؛ خاتمة: حول مستقبل الإنتاج المعرفي الخاص بقضايا النساء في مصر.

أولاً: النساء كباحثات، وكموضوعات للبحث، داخل المؤسسة الأكاديمية

تنطلق هذه الدراسة من فرضية تقوم على غياب مفهوم النوع الاجتماعي، من الدراسات الأكاديمية في مرحلة الدكتوراه، وقد اختير قسم اجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، باعتباره أقدم قسم من حيث تاريخ النشأة. وتجدر الإشارة إلى أن القسم يضم 28 عضو هيئة تدريس، منهم 18 من الذكور، و10 من الإناث، إلى جانب 18 من الهيئة المعاونة، من معيدين ومدرسين مساعدين، منهم 3 من الذكور، و15 من الإناث. وذلك في العام الدراسي 2016/2015.

هذا وقد رصدنا عدد رسائل الدكتوراه، التي أُجيزت بقسم اجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، حيث بلغ عددها نحو 145 رسالة من بداية تاريخ نشأة القسم وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2015.

إذا ما حاولنا رسم صورة، أولية لتوزُّع رسائل الدكتوراه بقسم الاجتماع (كلية الآداب، جامعة القاهرة)، منذ النشأة وحتى كانون الأول/ديسمبر 2015، لوجدنا أن عام 1972 يمثل علامة مميزة في تاريخ القسم، حيث أُجيز فيه أربع رسائل دكتوراه لإناث بالقسم، وهنّ

فوزية رمضان أيوب (تخصص علم الاجتماع الصناعي)، وسامية الساعتي، وسناء الخولي (علم الاجتماع العائلي)، وناهد صالح (في مناهج البحث الاجتماعي)[1].

سيلاحظ المتتبع لرسائل القسم، زيادة عدد الرسائل التي أنجزتها الإناث في مرحلة الدكتوراه، حيث بلغ عددها 26 رسالة دكتوراه في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2015، في مقابل 20 رسالة فقط للذكور[2]، وهو ما جعل البعض، يشير إلى تلك الظاهرة، المسماة «تأنيث العلم الاجتماعي»؛ تلك الظاهرة التي تتجلى في زيادة أعداد الإناث الملتحقات بالقسم، مقارنة بأعداد الذكور منذ بداية مرحلة الليسانس. ولعل السبب في ذلك، يتجسد، في ما يشاع عن هذا القسم، من عدم توافر فرص عمل لخريجي هذا القسم، وهو في الحقيقة واقع يخص التخصصات كافة، وليس علم الاجتماع فقط. إلا أن هذا لا يعني أن عدد رسائل الدكتوراه التي حصلت عليها الإناث أكبر من عدد رسائل الذكور، فما زال عدد الذكور الحاصلين على درجة الدكتوراه، وعددهم 93 منذ نشأة القسم وحتى نهاية عام 2015، أكبر من عدد الإناث (52) والحاصلات على درجة الدكتوراه من قسم الاجتماع[3].

التساؤل الذي يطرح نفسه الآن، هل هناك اختلاف في نوعية الموضوعات ومن ثم التخصصات الفرعية، التي يتخصص بها الذكور، عن نوعية الموضوعات التي تطرحها الإناث، ومن ثم التخصص الفرعي، الذي يتخصصن فيه، في رسائلهن للدكتوراه؟

في حدود رسائل قسم الاجتماع في كلية الآداب/جامعة القاهرة، يتضح أن الإناث ـ وعلى عكس توقعي ـ لم يملن إلى دراسة الموضوعات الخاصة بالنساء والأسرة على وجه العموم أكثر من دراستهن لغيرها من الموضوعات. فعلى سبيل المثال، في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، حين شاركن لأول مرة في برامج الدكتوراه، فقد طرحن موضوعات تنتمي إلى علم الاجتماع الصناعي، والتنمية الاجتماعية، وعلم الاجتماع الحضري والسكان، ومناهج البحث بالإضافة إلى علم الاجتماع العائلي[4]. وفي الثمانينيات من القرن الماضي، طرحن موضوعات، تنتمي إلى النظرية، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع الجنائي، والتنمية، إلى جانب علم الاجتماع العائلي[5]. كذلك الحال، في التسعينيات، فقد طرحن موضوعات تتعلق بالأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع الحضري، والثقافي والبدوي[6].

أما في المرحلة من عام 2000 وحتى نهاية 2015، فقد طرح الإناث موضوعات متعددة، تتعلق بالأنثروبولوجيا، والنظرية الاجتماعية، وعلم الاجتماع السياسي، ودراسات التنمية، والمجتمع المدني، إلى جانب علم الاجتماع العائلي[7]. وإذا كنا قد أشرنا إلى بروز ظاهرة

(1) انظر الجدول الرقم (2) من الملاحق.
(2) انظر الجدول الرقم (5) من الملاحق.
(3) انظر الجدول الرقم (6) من الملاحق.
(4) انظر الجدول الرقم (2) من الملاحق.
(5) انظر الجدول الرقم (3) من الملاحق.
(6) انظر الجدول الرقم (4) من الملاحق.
(7) انظر الجدول الرقم (5) من الملاحق.

تأنيث قسم الاجتماع (كلية الآداب، جامعة القاهرة)، فماذا عن نصيب الإناث من الإشراف على رسائل الدكتوراه؟

عبر تاريخ القسم، لم يتولَّ، الإشراف على رسائل الدكتوراه، من الإناث، سوى 4 فقط، كانت أولاهن حكمت أبو زيد، والتي تولت الإشراف على نحو 7 رسائل دكتوراه، تنتمي إلى خمسة تخصصات فرعية مختلفة، هي علم الاجتماع العائلي، والصناعي، والتنمية، والحضري، والقانوني. أما سامية الخشاب، فقد تولت الإشراف على 13 رسالة دكتوراه، توزعت على 8 تخصصات مختلفة، وهي: علم الاجتماع الديني، والعائلي، والبدوي، والصناعي، والحضري، والتنمية، ودراسات المجتمع المدني، والإعلام. وتولت هناء الجوهري الإشراف على رسالتين، في الأنثروبولوجيا، فيما تولت علية حسين الإشراف على رسالة دكتوراه واحدة فقط.

في ما يتصل بالدراسات المتعلقة بقضايا النساء، أو تلك التي طرحت مفهوم الجندر بشكل عام، فسوف نلاحظ عبر تاريخ القسم وجود 15 رسالة دكتوراه، من بينها خمس دراسات لباحثات وباحثين غير مصريين، تتعلق بقضايا النساء أو الجندر، من إجمالي 145 رسالة دكتوراه تم إنجازها بالقسم، وإن لم تأتِ سوى واحدة فقط تحت مسمى «دراسات المرأة». حيث تفضل الباحثات، والباحثون، أن تتناول دراساتهم تخصصات فرعية أخرى، مثل علم الاجتماع العائلي وعلم التنمية وعلم الاجتماع السياسي، وغيرها من التخصصات. وتوزعت الـ 15 دراسة على ثلاثة من الذكور و12 من الإناث.

في هذا السياق، يرى أحمد بدوي، أن تلك الرسائل ـ على تنوعها ـ سواء أنجزها الذكور أم الإناث، تعاني في بعض الأحيان، العديد من المشكلات المرتبطة بالمرجعية النظرية، التي تعتمد عليها تلك الدراسات، حيث تُعرض الاتجاهات النظرية من دون تحليلٍ أو نقد، فضلاً عن أن الجهد التنظيري المتسق مع الواقع الاجتماعي يعتبر جهداً محدوداً ونادراً. وبصفة عامة، فإن الإطار النظري لتلك الدراسات يعَدّ من أكبر المشكلات التي تواجه طلاب الدكتوراه، بسبب ضعف مستوى هؤلاء الطلاب في ما يتعلق بالنظرية الاجتماعية، كذلك الحال بالنسبة إلى استخدامهم الأدوات المنهجية، ومن ثم عرض النتائج والتفسير. فقد اكتفت أغلب تلك الدراسات بعرض النتائج، من دون تقديم تفسير لها (بدوي، 2009: 319-325). غير أن هذا لا يمنع وجود عدد من الرسائل ذات القيمة العلمية العالية.

بصفة عامة، ظهر مفهوم الجندر بدراسات القسم في مرحلة الدكتوراه، التي تناولت قضايا النساء، لأول مرة مع دراسة ليلى كامل، تحت عنوان «الأنشطة غير المنظورة للمرأة بالقطاع غير الرسمي الحضري بمدينة القاهرة»، في عام 2003. ومنذ عام 2004 وحتى 2015، لم تنجز سوى عشر دراسات متعلقة بدراسات قضايا النساء والجندر؛ خمس منها لباحثات وباحثين غير مصريين، وخمس لباحثات مصريات؛ أي أن إجمالي عدد الدراسات التي تناولت قضايا النساء ومفهوم الجندر لباحثات مصرياتٍ، منذ ظهوره لأول مرة عام 2003، هو ست دراسات فقط من إجمالي 145 دراسة دكتوراه أُنجزت بالقسم. وهو ما يدعم فرضية الدراسة الخاصة بغياب أو لنقل على وجه الدقة: ندرة استخدام مفهوم الجندر بدراسات القسم لدى الباحثات المصريات.

يرتبط بحالة الندرة تلك العديد من المشكلات المتعلقة بطرح قضايا النساء بشكل عام. وحول تلك النقطة، تروي لنا إحدى المدرسات بقسم اجتماع جامعة القاهرة تجربتها بقولها: «رسالتي للدكتوراه كان عنوانها، العذرية والثقافة، دراسة في أنثروبولوجيا الجسد، اخترتها لأن كان شاغلني قوي، العذرية البيولوجية والعذرية الثقافية، أو المعنوية، ... في القسم، في الأول، قالولي ده مش موضوع، أنه يدرس، وحاجات تدخل تحت تابو العيب، بس أنا مقتنعتش، وقعدت أخروني في التسجيل، لمدة سنتين، وبعدين في الآخر برضه سجلت، وأخدت كمان موضوع الختان، لأنه بيستخدم كآلية من آليات المحافظة على العذرية، ... في المناقشة، المناقشة كانت سخيفة جداً، في أحد المناقشين قال ده موضوع محرج، ومش المفروض أننا نعرف نناقشه، ومكنش مفروض إنك تسجلي فيه، ورفض أنه يناقشني، وقال معرفش إزاي مشرفك سكت على ده، والمناقش الثاني كانت واحدة ست، وناقشت بموضوعية شديدة وناقشت المنهج والنظرية والحالات عادي جداً».

في هذا النموذج الدال، نجد أن الباحثة قد تعرضت للعديد من الصعوبات، منذ اللحظة الأولى لاختيارها موضوع دراستها، حتى لحظة المناقشة والإجازة، هذا بالإضافة إلى المشكلات التي تتعرض لها أي باحثة أو باحث، عند إجراء دراسته للدكتوراه. فهي قد قوبلت برفض موضوعها جملة وتفصيلاً، حتى إنها قد تأخرت في التسجيل لمدة عامين، وعند المناقشة، رفض أحد المناقشين مناقشتها من حيث المبدأ، تحت دعوى أن هذا الموضوع «محرج».

على الجانب الآخر تشير مدرّس بذات القسم، إلى اعتراضها على أهمية وجود دراسات وبخاصة بقضايا النساء بقولها «نسبة الرسائل في القسم قليلة اللي بتخص قضايا المرأة، لكن في كتير من القضايا العامة، المرأة ممكن تتأثر بيها، زي الفقر، الجريمة، كل القضايا بتصب عند المرأة، لأن المرأة جزء من المجتمع، وبنفس الطريقة الرسائل اللي اهتمت بالرجل، هتكون أقل، أنا مهتمة بقضايا المجتمع ككل، ولما يحصل تخصيص للمرأة، ده زيادة، القضية المحورية، إحنا ممكن نكون مختلفين فيها». هي وعلى الرغم من كونها تدرك أن عدد الرسائل التي طرحت قضايا تخص النساء محدود، إلا أنها لا ترى أن هناك ضرورة من حيث المبدأ لوجود مثل هذه الدراسات، فهي ترى أن النساء تدرس من خلال دراسة القضايا المجتمعية العامة كالفقر والجريمة على سبيل المثال. وبالتالي ليس هناك ضرورة لطرح موضوعات وبخاصة بقضايا النساء، وقد عبرت عن وجهة نظرها تلك بوضوح «القضية المحورية، إحنا ممكن نكون مختلفين فيها».

أستاذ مساعد، بالقسم، وهي أول باحثة أدخلت مفهوم الجندر في رسائل الدكتوراه بقسم اجتماع جامعة القاهرة، ترى أنه يمكن دراسة قضايا النساء، من خلال تخصص علم اجتماع الأسرة، وتشير إلى ذلك بقولها «أنا بشتغل في الأسري وركزت في الدكتوراه على المرأة بس، لكن كمّلتها بالتنشئة والسلطة الأسرية ودورها، وكل شغلي منصبّ على الأسرة، والمرأة وحدة من الواحدات الأساسية، في الأسرة ... كل الجامعات المصرية بتتعامل مع قضايا المرأة من خلال تخصص علم اجتماع أسري، سواء أسرة ممتدة أو أسرة نووية، في

جميع الأحوال أنت يا بتنتمي لأسرة، يا رايحة لأسرة، معندناش الأسرة الفردية، أو جماعة تنتمي ليها، زي المجتمع الغربي»؛ وهي وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي أجرتها حول قضايا تخص النساء، واستخدامها لمفهوم النوع الاجتماعي، أو الجندر، إلا أنها تصنف تخصصها ذلك، في إطار علم اجتماع الأسرة. وهي تصف هذا الوضع بأنه وضع عام، في أقسام علم الاجتماع، بالجامعات المصرية.

تؤكد ذات المعنى أستاذ مساعد أخرى بالقسم بقولها «المناهج الدراسية، مفيش فيها دراسات مرأة، لكن مثلاً في علم اجتماع عائلي، أنا بتناول المرأة من داخل الأسرة، تركيز على الأسرة ككل، أنا مقدرش أفصل المرأة لوحدها وأقول دراسات مرأة، أنا بدرس المرأة في نطاق الأسرة، يعني مثلاً موضوعات الطلاق، والعنوسة، كلها موضوعات مرتبطة بالأسرة، والمرأة جزء من سياق الأسرة». أي أن كل ما يخص قضايا النساء يمكن طرحه من وجهة نظرهن، ولكن من داخل سياق علم اجتماع الأسرة، أو العائلي.

يرتبط بقلة الدراسات التي طرحت قضايا النساء، بالقسم، الطريقة التي يتم بها اختيار موضوع الدراسة، وحول هذه النقطة تحدثنا أستاذ مساعد بالقسم: «اختيار الموضوعات للتسجيل للدكتوراه، بيتمّ بتوجيه من المشرف، المشرف بيبقى في تخصص مختلف، بعيد من دراسات المرأة، فبيوجّه الطالب، لنطاق اهتماماته، فهو اختيار الموضوع، مرتبط بتوجهات المشرف، على الرسالة»؛ أي أن تخصص المشرف واختياره لموضوع دون غيره، هو الذي يحسم في كثير من الأحيان آلية اختيار موضوع الدراسة، وهو ما يؤثر بلا شك في بروز بعض التخصصات واختفاء تخصصات أخرى.

في ذات السياق تشير أستاذ مساعد أخرى «همّا بيختاروا المشرف قبل الموضوع، بيختاروا الأستاذ، والأستاذ بيختار الموضوع، وأي موضوع بيحدده، الطالب بيوافق عليه، والجيل الجديد كله، من المعيدين والمدرسين المساعدين، أغلبهم سياسي، وجريمة وعنف». أي أن طلاب الدكتوراه، يقومون باختيار المشرف، الذي يسبق اختيار الموضوع، واختيار الموضوع يرتبط بالمشرف، الذي يوجه الطالب في كثير من الأحيان، نحو موضوعات بعينها.

هنا تجدر الإشارة، إلى أنه جرت محاولة، لتخصيص دبلومة وبخاصة بدراسات على اجتماع الأسرة، إلا أنها لم تحظَ باهتمام من قبل الطلاب، حيث لم تدرج سوى لعام دراسي واحد فقط، ومن ثم تم إيقافها، ولم يلتحق بها سوى أربعة طلاب فقط، تخرج منهم إثنان فقط. أما برنامج الدكتوراه، فقد تضمن في سنته التمهيدية، دراسة مادة اختيارية، تحت مسمى دراسات المرأة. أما مرحلتا ماجستير والليسانس، فلا توجد بهما، حتى الآن، مادة دراسات المرأة.

حول أسباب عدم تضمين مادة دراسات المرأة في مرحلة الليسانس، والماجستير، تشير مدرس بالقسم بقولها، «هنا مفيش إقبال على دراسات المرأة، وهنا القسم نفسه مش مِدّي مساحة كبيرة، لدراسات المرأة، لدرجة أنهم بيتهموا اللي بتشتغل في دراسات المرأة، أَنتم فيمنست [Feminsit]، بما معناه أنتم منحلين، للأسف يعني ... لكن لائحة المناهج الدراسيه مفهاش، مادة دراسات المرأة، وهي مش هتتغير، طالما القائمين على تغيير اللائحة، مش

مقتنعين بده، للأسف، اللائحة بتتغير كل خمس سنين، القسم بيحطها وبعدين تطلع الكلية، وبعد الجامعة، المهم الأساس، هو أن القسم يقتنع، وتتحط، وأعضاء القسم نفسهم، مش مقتنعين، هُمّا في القسم مش مقتنعين بالاتجاه النسوي، لأنهم بيعتبروه معناه حرية المرأة، أي إباحية المرأة، هو ده الفكر اللي متاخد، ولما نيجي نتكلم يقولوا مهو أنتم الثورجية، مهو أنتو اللي عايزين تغيروا شرع ربنا، أنا أتقالتلي كده بصريح العبارة، أنت عايزة تغيري شرع ربنا».

أي أن دراسات المرأة كما يراها أعضاء هيئة التدريس بالقسم، هي دراسات نسوية، وهو ما يعني من وجهة نظرهم، أنها دراسات تدعو إلى «الإباحية، ومخالفة شرع الله». خلاصة القول، أن قسم اجتماع جامعة القاهرة، يعاني نقصاً في تلك الدراسات الخاصة بقضايا النساء، بشكل عام، ومن استخدام مفهوم الجندر، بشكل خاص.

ثانياً: النساء كباحثات، وكموضوعات للبحث، داخل مؤسسات المجتمع المدني

ارتبطت نشأة مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بدراسة قضايا النساء في مصر، بنشأة مؤسسات المجتمع المدني، المهتمة بحقوق الإنسان، وبالتالي فقد نال تلك المؤسسات ما نال مؤسسات حقوق الإنسان من نقد ورفض من قبل قطاعات كبيرة من المجتمع. غير أن ثورة 25 يناير 2011، جاءت محملة بحالة من التدفق طال آفاق تلك المؤسسات، ما أثرى دورها ورؤيتها في كثير من الأحيان، إلا أن حالة المد تلك، سرعان ما أخفقت، مع ما شهدته مصر من انحسار العملية الديمقراطية، عقب ما أسموه الثورة الثانية (30 يونية)، وما أعقبها من هجمة شرسة على مؤسسات المجتمع المدني، بصفة عامة، والتي كان آخرها محاولة إغلاق مركز النديم لعلاج ضحايا العنف.

هنا تشير الدراسات إلى أن المجموعات النسوية، ومن بينها المؤسسات النسوية التي تنتمي إلى مؤسسات المجتمع المدني، لم تنجح بفعالية في التأثير، في الأغلبية العظمى، من الجمعيات الأهلية التقليدية؛ فلم تفلح في تعديل أساليب عملها، أو تغيير اتجاهاتها نحو قضايا النساء، بصورة واضحة، وإن لم ينعدم هذا التأثير. وربما يرجع ذلك، إلى انصراف تلك المؤسسات عن العمل مع المؤسسات المحلية القاعدية (خليل، 2005، 475). وربما يرجع إلى طبيعة تلك المؤسسات القاعدية ذاتها والتي تتجنب العمل مع تلك المؤسسات النسوية، باعتبار أنها من المؤسسات المحسوبة على الجناح المعارض للسلطة.

في هذه الدراسة، سوف نحاول التعرف إلى الإنتاج المعرفي الخاص بقضايا النساء، بثلاث مؤسسات من مؤسسات المجتمع المدني، هي: مؤسسة المرأة الجديدة؛ المرأة والذاكرة؛ نظرة إلى الدراسات النسوية... وذلك من واقع خبرة عدد من باحثات تلك المؤسسات. فكما سبق الإشارة، فقد أجريت ثلاث مقابلات، مع ثلاث باحثات بكل مؤسسة.

نبدأ **أولاً** بتقديم تعريف مبسط لكل مؤسسة، وفي هذا السياق تشير إحدى المشاركات في تأسيس، مؤسسة «المرأة الجديدة» بقولها: «المؤسسة، مؤسسه نسوية، مؤسسة لها مواقف راديكالية، بتكسر التابو باستمرار، من سنه 1984 حتى الآن، إحنا كنا مجموعة غير رسمية لحد بداية التسعينات، بدأنا بأننا بندرس الموضوع، ولما قررنا نبقى شركة رسمية، عملنا مركز دراسات، لأننا كنا شايفين أن الدراسات والبحوث شيء أساسي، بالنسبة لينا، وهي محاولة لفهم أوضاع النساء بشكل حقيقي ... إحنا مش بنشتغل على الأرض، إحنا بنشتغل على فكرة سماع أصوات النساء من خلال الدراسات والبحث، وإحنا بنتعامل مع المؤسسات القاعدية، لكن إحنا مش مؤسسة قاعدية». نحن هنا أمام مؤسسة تعمل في مجال دراسة قضايا النساء، من منظور نسوي، منذ عام 1984.

أما المؤسسة **الثانية** في تاريخ النشأة فهي مؤسسة «المرأة والذاكرة»، والتي تأسست في منتصف تسعينيات القرن الماضي، فهي مؤسسة تقوم بشكل أساسي على جهد مجموعة من الأكاديميات، حيث إن أغلب المشاركات في تأسيس تلك المؤسسة ينتمين إلى مؤسسة الأكاديمية، فهن في أغلبيتهن يجمعن بين العمل الأكاديمي، والعمل في مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما يعد ميزة كبيرة في معالجة هذا الموضوع البحثي، وإن كن ينتمين إلى تخصص الأدب المقارن الإنكليزي، على وجه التحديد، إلا أن هذا بالطبع قد حمل ميزة، قدرتهن على نقل التراث الغربي، المتعلق بالدراسات النسوية، من لغته الأم إلى اللغة العربية.

حول نشأة مؤسسة «المرأة والذاكرة»، تشير إحدى الباحثات اللاتي شاركن في التأسيس بقولها «تقدري تقولي إحنا التقينا تحت شعار، نحو معرفة بديلة، وإحنا مركز دراسات، أو مؤسسة بحثية، في الأساس بحثية، شرطة، أكاديمية، فإحنا التقينا على قضية أن إحنا بننتج معرفة بديلة لنساء، من أجل النساء، من قبل النساء، حول النساء ... توظف لتمكين النساء، ولتحقيق إصلاح ثقافي مجتمعي، في ما يخص النساء، وعلاقات النساء».

المؤسسة **الثالثة**، وهي مؤسسة «نظرة للدراسات النسوية»، وقد جاءت نشأتها خلال عام 2006، وهي مؤسسة شابة بكل ما تحمله تلك الكلمة من معنى؛ فعضواتها، مجموعة من الشابات المهتمات بالعمل النسوي، وقد كانت الثورة بالنسبة لهن، هي القاطرة التي نقلتهن، نقلة نوعية كبيرة، على كل المستويات، وحول تلك النقلة تحدثنا المدير التنفيذي للمؤسسة بقولها، «قبل الثورة كنا مجموعة صحبات، بيشتغلوا مع بعض، بعد الثورة بقينا مجموعة شابات بيشتغلوا في المجال العام ومهتمات بقضايا النساء ... الثورة كانت نقلة حقيقة، لنظرة؛ الثورة دخّلتنا في أسئلة عميقة، والثورة غيرت، الثورة كانت مساحة لطرح الأفكار، وكان في بنات كتير شبهنا ... الثورة علمتني أن السياسات مهمة وتغيير السياسات مهم». وتضيف أخرى من ذات المؤسسة، حول باحثات المؤسسة «في مؤسسات المجتمع المدني، الحاكم في اختيار الباحثات، مش الخلفية العلمية، ولكن مدى الاهتمام بالقضايا النسوية بشكل حقيقي».

هذا وقد تنوع الإنتاج المعرفي لكل مؤسسة من تلك المؤسسات الثلاث، غير أنهم قد تشاركوا سوياً في دراسة ومناقشة وضع النساء في الدستور، عقب ثورة 25 يناير، وذلك من خلال عمل «تحالف المنظمات النسوية[8]». هذا التحالف الذي أجمعت عيِّنة الدراسة، التي تنتمي إلى مؤسسات المجتمع المدني، على أنه كان بمنزلة النموذج الأمثل، الدال على نجاح فكرة العمل الجماعي التشاركي، بين مؤسسات المجتمع المدني. غير أنه ورغم ما قد حققه من نجاح، فلم يتمكن من الاستمرارية.

أما باحثات مؤسسة «المرأة والذاكرة»، فمن خلال مشروع التوثيق، فقد حرصن على توثيق تجارب النساء خلال الثورة، إضافة إلى توثيق تجارب الشابات في المبادرات الشبابية المختلفة. أي أن مشروع التوثيق بمؤسسة المرأة والذاكرة تحوّل من مجرد توثيق سير الرائدات، في المجال العام، إلى توثيق الثورة «بعيون النساء»، كما أشارت إحدى باحثات مؤسسة المرأة والذاكرة.

هذا وقد عملت مؤسسة نظرة للدراسات، من خلال برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان، على توثيق العديد من الأحداث التي تلت أحداث الثورة، من منظور النوع الاجتماعي، حيث رصدن طبيعة الانتهاكات التي تعرضت لها النساء، خلال تلك الأحداث، مثل حادثة محمد محمود، وحادثة ماسبيرو، وفض رابعة، وأصدروا عدداً من التقارير التفصيلية حول تلك الأحداث. فمؤسسة نظرة، تهتم بشكل عام بقضية العنف ضد النساء، في المجال العام، أما مؤسسة المرأة الجديدة، فقد اهتمت ومنذ منتصف التسعينيات بقضية العنف ضد النساء، سواء كان هذا العنف في المجال الخاص أو العام.

أما ما يميز مؤسسة المرأة والذاكرة، عن غيرها من مؤسسات المجتمع المدني كافة، التي تعمل على قضايا النساء، فيتعلق بما قدمته من جهد في مجال الترجمة، حيث ترجمت عدد من الدراسات النسوية في مجال العلوم الاجتماعية، وفي مجال العلوم السياسية والتاريخية؛ هذا بالإضافة إلى العديد من الأوراق البحثية، من خلال سلسلة، أوراق الذاكرة، من بينها على سبيل المثال **المرأة والحياة الدينية، في العصور الوسطى، بين الإسلام والغرب.**

كما تميزت مؤسسة المرأة الجديدة بإصداراتها البحثية المتعددة، والتي تتنوع بين أوراق بحثية في صورة كراسات، وأوراق بحثية تنشر في مجلة فصلية، مثل مجلة **طيبة**، ودراسات في صورة كتب. وقد وسعت المؤسسة أنشطتها البحثية، فلم تعد تعتمد فقط على الباحثات

(8) ضم تحالف المنظمات النسوية المنظمات والجمعيات الأهلية النسوية الآتية: الجمعية القانونية لحماية الأسرة، جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية، جمعية أمي للحقوق والتنمية، جمعية بنت الأرض، جمعية تنمية بشاير حلوان، رابطة المرأة العربية، ملتقى تنمية المرأة، مؤسسة المرأة الجديدة، مؤسسة المرأة والذاكرة، المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة، مؤسسة قضايا المرأة المصرية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مركز الاتصالات الملائمة والتدريب والتنمية أكت، مركز القاهرة لحقوق الإنسان والتنمية، مركز النديم لعلاج ضحايا العنف، نظرة للدراسات النسوية.

الملتحقات بها، وإنما شرعت المؤسسة بالاستعانة ببعض الباحثات والباحثين الأكاديميين في مجالات البحوث المختلفة، وبخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

هذا وقد اعتمدت مؤسستا «المرأة الجديدة» و«المرأة والذاكرة» على آلية تنظيم المؤتمرات الدولية، التي شارك فيها العديد من الباحثات والباحثين من بلدان مختلفة، بالعديد من الأوراق البحثية حول قضايا النساء، من المنظور النسوي؛ وهو ما يعد بمنزلة إنتاج معرفي حول قضايا النساء، ليس على المستوى المحلي المصري فقط، وإنما هو إنتاج معرفي حول قضايا النساء، في البلدان العربية والأفريقية على وجه الخصوص.

من ناحية أخرى تتميز تلكما المؤسستان (المرأة الجديدة - المرأة والذاكرة) بنشر إنتاجهما المعرفي كافة، عبر طباعته، أما مؤسسة نظرة للدراسات النسوية، فهي تكتفي بنشر إنتاجها المعرفي، عبر موقع المؤسسة، فقط.

تهتم المؤسسات الثلاث، بإنتاج المواد المصورة، في صورة أفلام وثائقية، كإحدى طرق التوثيق لديها. وقد تميزت مؤسسة «نظرة» بالعمل مع بعض المشروعات الفنية الشبابية، من خلال المسرح التفاعلي، وإصدار ألبوم غنائي، يطرحون من خلالهما، قضايا النساء، من منظور النوع الاجتماعي.

التساؤل المطروح الآن، هو إذا كان مفهوم النوع الاجتماعي، قد دخل مؤسسات المجتمع المدني، قبل أن يصل إلى المؤسسة الأكاديمية، فهل لعب التمويل دوراً فاعلاً في هذا الأمر؟

في حقيقة الأمر أنه يمكن الإجابة بنعم، أن للتمويل دوراً في دخول مفهوم النوع الاجتماعي إلى مؤسسات المجتمع المدني، حيث دخل هذا المفهوم، من خلال مشروعات منظمة العمل الدولية، ومن خلال مشروعات منظمة الصحة العالمية، على وجه التحديد، ولكن هل كان لتلك المؤسسات دور في جعله موضوعاً للبحث، تجيب عن هذا التساؤل إحدى باحثات مؤسسة المرأة الجديدة بقولها «البحوث مش أسهل حاجة تلاقيلها تمويل، الممولين، مهتمين بالعمل في الواقع، مش بتمويل الشغل البحثي، وعلى قد ما بتكون أنت أجندتك واضحة، على قدر الممولين، ما ممكن يستجيبوا» وتضيف أخرى من مؤسسة المرأة والذاكرة «إحنا شغلنا في المؤسسة شغل أكاديمي أكتر، وده شغل مش بيتوافق مع بعض مؤسسات التمويل، لكن إحنا بنعرف نقدم نفسنا للمؤسسات المناسبة، إحنا بنشتغل على كتابة التاريخ، من منظور النوع الاجتماعي، وده موضوع مش مفهوم قوي، من مؤسسات التمويل، وإحنا مش بنلاقي ممولين كبار مهتمين بإنتاج المعرفة ونشرها، معظم الممولين مهتمين بالبرامج والأنشطة ذات الطابع التدخلي، زي فكرة التمكين الاقتصادي مثلاً».

أي أن التمويل وإن كان قد أدخل مفهوم النوع الاجتماعي إلى مؤسسات المجتمع المدني، إلا أنه قد أدخله من خلال أنشطة تدخلية، لا من خلال إنتاج معرفي بالأساس، حيث سبقت الأنشطة التدخلية الإنتاج المعرفي الخاص بمفهوم النوع الاجتماعي، ولعل هذا مفهوم بطبيعة الحال.

هنا يمكن أن نشير إلى أن العلاقة بين العيش في العالم الاجتماعي، ودراسته، تتضمن فارقاً زمنياً ثابتاً، تتأخر فيه الدراسة عن الأحداث الاجتماعية المعيشية، مما قد يسبب للعلوم إحباطاً، إذ عليها أن تواكب الممارسات في الواقع، ثم تدرسها ... حيث يلاحظ الباحثون الواقع ويصفونه، ليضعوا النظريات. فإذا ترجمت تلك النظريات، إلى سياسات، أو تدخلات اجتماعية جديدة، يكون على الباحثين، إجراء المزيد من الملاحظات، ليفسروا وقع هذه التدخلات، ودائماً ما تتأخر الدراسة زمنياً عن مجريات حياة المجتمع (شلقامي، 2015: 20).

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني كافة، ومن بينها تلك المؤسسات التي تعمل على قضايا النساء، تعاني هجمة أمنية شرسة، في الآونة الأخيرة، أثرت من دون شك في أداء تلك المؤسسات، وقد تجلت تلك الأزمة، فيما أشارت إليه الباحثات في المؤسسات الثلاث، في ما يتعلق بتأخير تلك التأشيرات الخاصة بالشؤون الاجتماعية والخاصة بالحصول على المنح التمويلية، حيث بلغ المدى الزمني لتأخير الحصول على تلك التأشيرات، ما يقرب من عامين، على بعض المشروعات، وهو ما من شأنه التأثير في ديمومة الأنشطة المختلفة بتلك المؤسسات. وتعلم جميع الباحثات أن هذا التأخير إنما يرجع إلى أسباب أمنية، ليس أكثر من ذلك.

ثالثاً: النساء كباحثات، ما بين المؤسسة الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني

تعرفنا في المحور الأول للدراسة إلى تجربة المدرس بقسم اجتماع، والتي قوبل موضوع بحثها بالرفض التام من قبل القسم، وأحد أعضاء لجنة المناقشة، والذي رفض مناقشتها تحت دعوى أن «الموضوع محرج». وفي موضع آخر قيل لها «أنت عايزة تغيّري شرع ربنا».

هنا يمكن أن نشير إلى وجهة النظر التي ترى أن إنتاج المعرفة، وصلاحية مضمونها، وثيقا الارتباط بالوضع الاجتماعي، لمن ينتجها ... وأن المشتغلين بالعلوم الاجتماعية، أصبحوا ينبهون إلى أن كلاً من الباحثين ومن تجرى دراستهم، شركاء في بناء صرح «الحقيقة»، ... فالمضمون يتأثر بالباحثين الاجتماعيين، والأسئلة التي يطرحونها، وبدورها تتأثر هذه الأعمال بالإخباريين، وبالتفسيرات التي يعبِّرون بها عن خبرتهم ... وأي إنكار لوجود علاقة حتمية بين الباحث/الباحثة، ومجتمع البحث، هو تغافل عن أن الذاتية التي تشكل جانباً متأصلاً في خبر العمل الميداني (الصلح والتركي، 1993: 21-22).

التساؤل المطروح الآن، كيف يرى كل فريق من الباحثات الفريق الآخر، بمعنى كيف ترى الباحثات الأكاديميات، باحثات مؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم كيف يرين إنتاجهن المعرفي؟، والعكس، كيف ترى باحثات مؤسسات المجتمع المدني، باحثات المؤسسة الأكاديمية، ومن ثم كيف يرين إنتاجهن المعرفي؟ وهل يستعين كل فريق بالإنتاج المعرفي، لعمل الفريق الأخر؟

تجيبنا عن تلك الأسئلة المدرس، صاحبة تجربة الرفض، بقولها «أنا اتعاملت مع مركز المرأة والذاكرة، كنت بحضّر معاهم ورك شوب، وتجربتي معاهم رائعة، لدرجة إني أتمنى أشتغل معاهم، لأن أنت مش بتحاربي علشان موضوع، هما بالعكس الناس متفتحة ومقتنعة وفاهمة في تخصص المرأة». أي أن الباحثة داخل مؤسسات المجتمع المدني، لا تتعرض لرفض موضوع بحثها من حيث المبدأ، وبالطبع هي لا تبذل جهداً كبيراً، في إقناع الأخريات، بأهمية موضوع بحثها، وذلك على الضد من المؤسسة الأكاديمية.

على النقيض من ذلك، تشير مدرس أخرى بالقسم؛ «أنا كنت بحس أن في مؤسسات مجتمع مدني، بتبالغ في موضوع زي العنف ضد المرأة، كنت بحس أنهم نازلين للموضوع، بالنتائج بتاعتهم، قبل ما ينزلوا للميدان والبحث. في بعض حاجات، كنت بحس إن مفيهاش مصداقية. همّا مقررين النتيجة، من قبل ما يبدؤوا، وعايزين يثبتوها، هما بالنسبالي مصداقيتهم كباحثين، أقل من الدراسات الأكاديمية، ومش عايزة أقولك نقلاً عن آخرين، لكن في ناس اشتغلت مع مؤسسات مجتمع مدني، وهمّا بيبقوا الباحثين موجهين شوية للنتيجة اللي همّا عايزينها». هي هنا تعلن عن رفضها للإنتاج المعرفي الخاص بمؤسسات المجتمع المدني، وذلك من منطلق نقص المصداقية «مصداقيتهم كباحثين، أقل من الدراسات الأكاديمية».

تشير أستاذ مساعد بالقسم، إلى رؤيتها لدور مؤسسات المجتمع المدني بقولها «مؤسسات المجتمع المدني، قريبين من الناس أكتر، بيتعاملوا معاهم أكتر من المؤسسات الأكاديمية. مؤسسات المجتمع المدني، بيتعاملوا بشكل مباشر مع الأسرة، ومع المناطق الفقيرة. مؤسسات المجتمع المدني، أيديهم متفاعلة مع الناس. علشان كده بيقولوا ياريت مؤسسات المجتمع المدني تكون وسيط، ما بين الحكومة، وما بين المجتمعات العشوائية الفقيرة، لأن همّا اللي الناس بتتعامل معاهم بشكل مباشر. وفى بعض طلاب الدراسات العليا، بيشتغلوا في مؤسسات المجتمع المدني، وجايين يعملوا رسائل ماجستير أو دكتوراه هنا».

هي هنا لا تشير إلى الإنتاج المعرفي لمؤسسات المجتمع المدني، ولكنها تشير إلى أهمية الدور التدخلي التنموي لمؤسسات المجتمع المدني، والذي رأت أنه يمكن لتلك المؤسسات أن تلعب دور الوسيط، فيما بين الحكومة، وأفراد المجتمع.

في ذات السياق تضيف أستاذ مساعد أخرى بالقسم، «أنا بشتغل مع جمعيات أهلية، كهيئة استشارية، فممكن من خلال أبحاثي أقابل نساء محتاجة دعم، فأوجهها لجمعية معينة، وأنا بوجّه الطلاب بتوعي للتعامل مع الجمعيات الأهلية، كعمل تطوعي» هي هنا تتعامل مع تلك المؤسسات التنموية، ذات الأنشطة التدخلية، وليست تلك المؤسسات التي تهتم بالإنتاج المعرفي.

خلاصة القول أن الباحثات الأكاديميات يرين أن دور مؤسسات المجتمع المدني دور تدخلي، أكبر من دور الإنتاج المعرفي.

وماذا عن رؤية الباحثات، في مؤسسات المجتمع المدني للباحثات الأكاديميات؟ وإنتاجهن المعرفي؟

هنا تشير إحدى باحثات مؤسسة المرأة الجديدة بقولها «الأكاديميا، شديدة الأهمية، إحنا شغلنا بيفتح القضايا، لكن بعد كده، الأكاديميا بتبدأ تنتبه، وتهتم، الأكاديميا، بتعمل شغل جاد، ومهما إحنا كمؤسسات مجتمع مدني، عملنا شغل جاد، بيتبصّ لشغلنا بين قوسين، دايماً يتقال العيِّنة مش ممثلة، وحاجات زيّ كده، فده خلّانا نبدأ نستعين بباحثين أكاديميين زي د/سلوى العنتري في المجال الاقتصادي، مثلاً. فمهم أن يكون في شغل أكاديمي، حوالينا قضايا النساء، وإحنا اشتغلنا في مؤتمرات مع بعض الجامعات، زيّ جامعة قناة السويس، والجامعة الأمريكية، وبنات عين شمس، بيعتولنا الطالبات ياخدوا المصادر من عندنا على قضايا العنف، واستعنّا ببعض الأكاديميات، في دراسات الراصد الإعلامي، فالمحاولات مستمرة مع عدد من الأكاديميات، والمؤسسة واخدة سمعة جيدة في مجال العمل على قضايا النساء، وعندنا مكتبة جيدة، بتفيد الباحثين والباحثات».

هي هنا تشير إلى أهمية الدراسات الأكاديمية، وتؤكد أهمية التعاون ما بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الأكاديمية، من خلال الإشارة إلى أوجه التعاون بين المؤسسة، وعدد من المؤسسات الأكاديمية.

كما أنها تؤكد الصورة الذهنية، الشائعة عن أن الإنتاج المعرفي لمؤسسات المجتمع المدني، يُنظر إليه على أنه أقل جدية، من الدراسات الأكاديمية.

تنتقد إحدى باحثات «نظرة» للدراسات النسوية، الدراسات الأكاديمية بقولها «هيّ الأكاديمية أكتر محافظة، وسؤالهم دايماً مرتبط بالدولة، ليه الدولة مش بتاخد أدوات لدعم الجندر مثلاً، لكن المجتمع المدني، طالع من مجموعات، خدوا على عاتقهم قضايا المرأة، زي مؤسسه المرأة الجديدة، اللى تعبوا جداً في بدايتهم، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بدأت تعمل دبلومة، دراسات الجندر، في اليمن، في معهد لدراسات الجندر، والأردن في معهد، لدراسات الجندر، مفيش معهد زي كده في مصر ... والإنتاج المعرفي مهم أنه يبقى إنتاج بسيط، مش إنتاج أكاديمي صعب التواصل معاه، لا محتاجين إنتاج بسيط الناس كلها تقدر تتواصل معاه».

هي هنا تشير إلى النهج المحافظ للدراسات الأكاديمية، وليس هذا فحسب، وإنما إلى صعوبة تواصل الجمهور المتلقي العام، للدراسات الأكاديمية، فهي تعمل من خلال مؤسسة مجتمع مدني، مع جمهور من المتلقين، يختلف بالطبع عن الجمهور المتلقي للدراسات الأكاديمية، هذا بالإضافة إلى عدم وجود معاهد متخصصة لدراسات الجندر في مصر.

في ذات السياق، تضيف باحثة بمؤسسة المرأة والذاكرة، «في الأكاديميا صوت المرأة، مش متاح، في القراءات... في التاريخ... في الدراسات؛ لكن في مؤسسات المجتمع المدني، بعد الثورة بقى كل حاجة، ممكن الناس تتكلم عنها، ويمكن الوقت الحالي، رجعنا خطوات لوراء، وبقى في صراع على الوجود، بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني، يعني فترة 2011 حتى 2013، كانت أحسن فترة للمجتمع المدنيٍ في مصر، بعد كدا الحاجات بدأت تتراجع». هي هنا تشير إلى أن النساء، قد وجدن طريقاً، لسماع أصواتهن، من خلال الإنتاج المعرفي لمؤسسات المجتمع المدني، أكثر من الإنتاج المعرفي الأكاديمي.

تضيف باحثة بمؤسسة المرأة الجديدة: «الأكاديميين مش على وعي بقضايا النساء، وبالتالي لما بيشتغلوا على قضايا النساء، بيبقى مش على وعي بتفاصيل القضايا. والأكاديمي، مش بيهوب ناحية القضايا المسكوت عنها، زيّ القضايا الجنسية». هي هنا تشكك في مستوى وعي الباحثات بالمؤسسة الأكاديمية بقضايا النساء، وتشير إلى قضية المسكوت عنه داخل المؤسسة الأكاديمية، وهو ما يعرف باسم التابو «الدين ـ الجنس ـ السياسة».

وتضيف باحثة بمؤسسة «نظرة»: «أنا بحسّ أن مؤسسات المجتمع المدني في علاقتها بالمؤسسات الأكاديمية، كأنهم جزيرتين منفصلتين. أنا بحسّ مؤسسات المجتمع المدني مرتبطة أكتر بالواقع وبالقضايا الموجودة على الأرض. في الأكاديميا، همّا مرتبطين بالتحليل النظري أكتر من الارتباط بالواقع، لكن الإنتاج المعرفي للمجتمع المدني مرتبط أكتر باللي بيحصل على أرض الواقع، مش نظريات أكاديمية معينة بيتمّ تحليلها. فأكيد في فجوة، وهما بيستعينوا بتوثيق المؤسسات النسوية الموجودة على الأرض».

التعبير الواضح في هذا السياق، عن طبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسة الأكاديمية، هو تعبير «كأنهم جزيرتين، منفصلتين»، ولكن كيف هذا وكل الباحثات بمؤسسة مثل المرأة والذاكرة من الأكاديميات، وباحثات مؤسسة نظرة ذاتها، الثلاث، قد حصلن على شهادة الماجستير، من مؤسسة أكاديمية بالطبع. ولكن يظل التساؤل مطروحاً، هل هما حقاً جزيرتان منفصلتان؟

التساؤل المطروح الآن، يتمثل في هل تختلف طبيعة المشكلات التي تواجه الباحثة الأكاديمية، عن تلك المشكلات التي تواجه الباحثة في مؤسسات المجتمع المدني؟

تشير مدرّس بقسم اجتماع، إحدى المشكلات التي قد واجهتها، بقولها «في الأول الحالات نفسها مكنتش بتوافق، وبعد كده لما اقتنعوا بصعوبة بدؤوا يتكلموا، فكانت الصعوبة أن العينة بتاعتي خدت وقت كبير معاها علشان أقنعهم يتكلموا»، هي هنا تشير إلى صعوبة قد تواجه أي باحثة سواء كانت من داخل المؤسسة الأكاديمية، أو مؤسسة المجتمع المدني، صعوبة التعامل مع عيِّنة البحث، وبخاصة في تلك الموضوعات ذات الحساسية المجتمعية.

تضيف باحثة بمؤسسة المرأة والذاكرة، «لما اتعاملنا مع دار الكتب والوثائق، كانت بتواجهنا مشكلة البيروقراطية، وإلى أي مدى الحاجات متاحة؛ فالحصول على المعلومات،

مع المؤسسات الحكومية، فده صعب جداً، إتاحة المعلومات، وإلى مدى ممكن أطلع عليها وأستفيد منها»، وتضيف باحثة أخرى من مؤسسة المرأة الجديدة: «ربما الباحث في الجامعة، عنده تسهيلات أكتر من الباحث، في مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة في الحصول على المعلومات» وتضيف باحثة من مؤسسة المرأة الجديدة: «المعلومات بشكل عام في مصر، وضعها صعب، أنت معندكيش معلومات صحيحة، أو عندك المعلومات، ومش عارفة تقريها في سياقها، يعني لو عايزة تعرفي وضع النساء في الموازنة العامة للدولة، ده حاجة صعبة جداً قراءتها».

هنا تطرح مشكلة يعانيها كل الباحثات والباحثين في مصر، مشكلة إتاحة المعلومات، وهي مشكلة عامة، يعانيها الجميع، على حد سواء، إن من حيث إتاحة المعلومات، أو مدى قدرة الباحثين على التعامل مع منظومة المعلومات الإحصائية، المبهمة في كثير من الأحيان.

تشير مدرس بقسم اجتماع إلى صعوبة تتعلق بالعمل الميداني، وصعوبة الوصول إلى عيِّنة الدراسة بقولها، «في المجتمع المدني، الباحث فيه، عندهم علاقات أكتر من الباحث الأكاديمى، وده بيسهلهم حاجات كتير، في الشغل الميداني ... أنا كنت بواجه صعوبات شديدة جداً في الماجستير والدكتوراه، حالياً بقيت بتوقع المشكلات وبعرف أتعامل معاها، وأنا صغيرة شويّه، مكنتش ببقى متوقعة المشكلة فكنت باخد فيها فترة».

هي هنا تعتقد أن الباحث في مؤسسات المجتمع المدني، لا يواجه الذات الصعوبات في العمل الميداني، وهو أمر غير صحيح بالطبع، فالباحث في مؤسسات المجتمع المدني، يعاني في العمل الميداني مثله، مثل الباحث الأكاديمي.

في هذا السياق، تشير باحثة بمؤسسة نظرة، إلى مشكلات العمل الميداني بقولها: «لما بنشتغل شغل ميداني، ناس كتير بتخاف من موضوع المجتمع المدني، أو بتدايق وبيقولوا دول بيتقال عليهم أنهم ممولين، وهما بيتجسسوا أو عملاء للأجانب، فساعات بيبقى التعامل معانا أساساً مرفوض، وساعات الناس بتبقى مش قابلة الكلام، عن قضايا المرأة».

خلاصة القول أن طبيعة المشكلات التي تعانيها الباحثات واحدة، سواء كانت الباحثة في مؤسسة مجتمع مدني أو مؤسسة أكاديمية.

يبقى التساؤل الأخير، والمتعلق بما إذا كانت الباحثة الأنثى، تواجه مشكلات مختلفة عن طبيعة المشكلات، التي تواجه، الباحث الذكر، فقط لكونها باحثة أنثى؟ وما طبيعة تلك المشكلات؟ وكيف تتعامل معها؟

هنا يمكن الإشارة إلى أن النساء المشتغلات بالعلوم الإنسانية، هن اللائي أبرزن علاقة جنس الباحث/الباحثة، بعملية البحث الميداني، وهن اللائي أمطن اللثام عن مشكلة التحيزات للجنس ودلالاتها في عملية الوصول إلى المعلومات. حيث أثبتن أن هذه التحيزات

لها على الأقل ثلاثة أبعاد واضحة، هي الرؤى ووجهات النظر الانتقائية لمجتمع البحث، والحدود المفروضة على عملية الوصول إلى معلومات محددة، وإمكان أن يفوت على الباحث/الباحثة، تنويعات مهمة لأدوار كل من الجنسين في إطار وظروف مختلفة ... غير أن دور جنس الباحث/الباحثة، ليس مطلقاً، ولا هو جامد تماماً. ففي المقام **الأول** يمكن لهذا الدور أن يتشكل بقدر من المرونة، إذا لم يكن المجتمع المعني ملتزماً، بتعريف جامد لهذا الدور؛ و**ثانياً**، يتفاعل جنس الشخص، المعني مع عوامل أخرى، بحيث يمكن أن تخفف بعض الشيء، من التأثير السلبي لجنسه، حتى في المجتمعات التي تتسم بدرجة عالية من الفصل بين الجنسين (الصلح والتركي، 1993: 22-25).

حول هذه النقطة، المتعلقة بطبيعة المشكلات المتعلقة بكون الباحثة أنثى، تحدثنا أستاذ مساعد بقسم اجتماع بقولها «أنا لما اخترت في الماجستير، موضوع بناء القوة في الأحياء الحضرية المتخلفة، كنت بدرس البلطجية، والفتوات، وكل أشكال القوة المرتبطة بحي حضري متخلف. وفي الدكتوراه كنت واخدة موضوع المتسولين، فكنت مختارة موضوعات محتاجة مهارة من الباحث لأنه يقدر يوصل للمجموعات المهمّشة، لأن مش سهل التعامل معاهم، فهي موضوعات صعبة، للباحثة الأنثى، لكن ده مكنش شيء مؤثر بالنسبه لي في الاختيار، هو الاختيار بيكون لموضوع له ندرة».

هي هنا تشير إلى مدى صعوبة الموضوعات التي قد تناولتها، ولكنها قد تمكنت من التعامل معها، حيث لم تكن هناك صعوبات، لكونها أنثى، لم تمكنها من إجراء دراستها. وفي ذات السياق، تؤكد كل باحثات مؤسسات المجتمع المدني، أنه لا يوجد ما يعوق الباحثة الأنثى، في عملها كباحثة لكونها أنثى، فهي مثلها مثل الباحث الذكر، في تعامله مع الموضوعات كافة.

على العكس من ذلك، تشير مدرس بقسم اجتماع، إلى أن الباحثة لكونها أنثى قد تتعرض لعدد من المشكلات التي قد لا تمكنها من إجراء دراستها، وقد تستعين بباحث ذكر لمرافقتها، وتشير إلى ذلك بقولها، «الباحثة، صعب تروح تشترك في بحث فيه سفر، أو صعب أروح في منطقة، فيها مخدرات، لازم الباحثة تاخد معاها باحث، أو حد، متنزلش لوحدها علشان هتخاف، بس هي طبيعة المجتمع، وطبيعة الموضوع ممكن تفرق».

أي أنها ترى أن بعض الموضوعات وبعض المجتمعات، قد لا تناسب الباحثة الأنثى، الأمر الذي قد يجعلها تستعين بباحث ذكر معها، وذلك لصعوبة التعامل مع مجتمع الدراسة، أو الموضوع البحثي من وجهة نظرها.

وعن العلاقة بين الباحثات والباحثين من المؤسسات الأكاديمية وباحثات مؤسسات المجتمع المدني، تشير باحثات المؤسسات الثلاث في مواضع مختلفة إلى طبيعة العلاقة التي قد ربطت بين المؤسسة، وبين عدد من المؤسسات الأكاديمية؛ فعلى سبيل المثال، تنظم مؤسسة المرأة والذاكرة دورة تدريبية لطلاب الدراسات العليا، حول منهجيات البحث

النسوي، إضافة إلى منهجية البحث التاريخي الشفاهي، كما عملت مؤسسة «نظرة»، مع لجنة مناهضة التحرش والتي تم تأسيسها، داخل جامعة القاهرة، بمشاركة من عضوات مركز المرأة والذاكرة باعتبارهن من عضوات هيئة التدريس بجامعة القاهرة.

خاتمة

طرحت الدراسة قضية الإنتاج المعرفي الخاص بقضايا النساء في مصر، فيما بين المؤسسة الأكاديمية، ممثلاً بقسم اجتماع، كلية الآداب جامعة القاهرة، ومؤسسات المجتمع المدني، ممثلاً بمؤسسات (المرأة الجديدة - المرأة والذاكرة - نظرة للدراسات النسوية). ففي الوقت الذي اتسمت مساهمة المؤسسة الأكاديمية بمحدودية الإنتاج المعرفي ـ في مرحلة الدكتوراه ـ الخاص بقضايا النساء، حيث بلغ إجمالي عدد الدراسات 15 دراسة عبر تاريخ القسم، من بينها خمس دراسات لباحثات وباحثين غير مصريين. أي أن إجمالي عدد الرسائل بلغ عشر رسائل فقط لا غير. من إجمالي 145 دراسة دكتوراه تمت إجازتها بالقسم، نجد أن هناك حالة من الكثافة في الإنتاج المعرفي، وبخاصة لدى مؤسسة «المرأة الجديدة» ذات التاريخ الذي يمتد لما يقرب من ثلاثين عاماً، تليها مؤسسة «المرأة والذاكرة»، والتي تميزت بإسهامها المتميز في مجال ترجمة تلك الدراسات الخاصة بالدراسات النسوية، ثم مؤسسة «نظرة للدراسات» والتي ربما تعاني حالة من التشتت، والاتساع في ما يتعلق بمفهوم المؤسسة عما يقصدونه بالإنتاج المعرفي، حول قضايا النساء.

غير أن الباحثات على اختلاف انتمائهن إلى المؤسسة الأكاديمية، أو مؤسسات المجتمع المدني، قد أشرن إلى ضرورة الاهتمام بدراسات قضايا النساء في المستقبل، حيث أشارت الأكاديميات إلى أهمية تطوير اللائحة بما يضمن وضع مادة دراسات المرأة، إضافة إلى مادة حقوق الإنسان، في إطار المواد الدراسية في مرحلة الليسانس.

كما أشارت الباحثات في مؤسسات المجتمع المدني، إلى أهمية التطرق إلى العديد من القضايا التي تخص النساء، مثل قضايا النساء المعيلات لأسر، وقضايا الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني ذاته، وتفعيل مفهوم الإدارة الرشيدة، المعتمدة على منهجية النوع الاجتماعي، داخل مختلف المؤسسات، إضافة إلى دراسة كيفية تفعيل الموازنات العامة للدولة، بما يضمن تجسيدها لمنهجية النوع الاجتماعي. والاهتمام بتلك القضايا الشائكة الخاصة بالعنف ضد النساء، والمتمثل بقضية «اغتصاب الزوجات» وقضية «زنا المحارم»، إضافة إلى قضية اقتسام الثروة المتكونة خلال العلاقة الزوجية، عند انفصال الزوجين، وغيرها من القضايا الشائكة، والتي ما زالت مسكوتاً عنها، في كثير من الأحيان.

الملاحق

الجدول الرقم (1)

رسائل الدكتوراه بقسم اجتماع، من تاريخ النشأة وحتى 1969

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
أنثروبولوجيا	2	ـ	2
نظرية اجتماعية	1	ـ	1
علم اجتماع سياسي	1	ـ	1
علم اجتماع بدوي	1	ـ	1
علم اجتماع ديني	1	ـ	1
الإجمالي	**6**	ـ	**6**

الجدول الرقم (2)

من عام 1970 حتى1979

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
تربوي	2		2
عائلي	2	2	4
مناهج بحث	2	1	3
اجتماع تنظيم	1		1
صناعي	6	3	9
تنمية وتخطيط	3	2	5
بدوي	2	1	3
حضري	4	2	6
أنثروبولوجيا	4		4
قانوني	1		1
ريفي	1		1
مهني	1		1
سكان	1	1	2
نظرية	1		1
عسكري	1		1
الإجمالي	**32**	**12**	**44**

الجدول الرقم (3)
من سنة 1980 حتى سنة 1989

التخصص	ذكور	إناث	الاجمالي
أنثروبولوجيا	4		3
نظرية	2	1	3
اجتماع سياسي	3	1	4
ريفي	2		2
حضري	2		2
صناعي	2		2
تنمية	3	1	4
تربوي	1		1
عائلي		2	2
جنائي	1	1	2
الإجمالي	**20**	**6**	**26**

الجدول الرقم (4)
من 1990 حتى 1999

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
جنائي	2		2
سياسي	4		4
صناعي	3		3
تنمية	1		1
أنثروبولوجيا		4	4
حضري	2	2	4
سكان	1		1
ثقافي		1	1
ديني	1		1
إعلام	1		1
بدوي		1	1
الإجمالي	**15**	**8**	**23**

الجدول الرقم (5)
من عام 2000 حتى نهاية 2015

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
جنائي	1	1	2
سياسي	1	2	3
أنثروبولوجيا	4	9	13
مجتمع مدني		2	2
ديني	1		1
تنمية	8	1	9
عائلي		4	4
اجتماع معرفة	1	1	2
نظرية	1	3	4
ثقافي		2	2
إكلنيكي		1	1
جريمة	2		2
سكان	1		1
الإجمالي	**20**	**26**	**46**

الجدول الرقم (6)
توزيع عيِّنة الرسائل وفقاً للنوع،
من تاريخ النشأة وحتى كانون الأول/ديسمبر 2015

	ذكور	إناث	الإجمالي
من تاريخ النشأة وحتى 1969	6	ـ	6
من عام 1970 ـ 1979	32	12	44
من عام 1980 ـ 1989	20	6	26
من عام 1990 ـ 1999	15	8	23
من 2000 وحتى 2015	20	26	46
الاجمالي	**93**	**52**	**145**

الجدول الرقم (7)

رسائل الدكتوراه(*)، بقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، المتعلقة بدراسات المرأة والنوع الاجتماعي، منذ تاريخ النشأة، وحتى كانون الأول/ديسمبر عام 2015

م	اسم الباحث	المشرف	التخصص	سنة الإجازة	عنوان الرسالة
1	فؤاد دياب عبد التواب	عبد العزيز عزت	اجتماع سياسي	1960	قياس اتجاه الرأي العام حول منح المرأة حقوقها السياسية
2	إسماعيل حسن عبد الباري	حكمت أبو زيد	تنمية وتخطيط ورعاية	1975	دور المرأة المصرية في تنمية المجتمع المخطط، دراسة تطبيقية على عيِّنة من العاملات في مجالات التنمية الاجتماعية في الريف والحضر
3	مديحة محمد سيد إبراهيم	إبراهيم أبو الغار	اجتماع عائلي	1987	الحراك المهني للمرأة العاملة وأثره في التنشئة الاجتماعية لأبنائها، دراسة ميدانية على عيِّنة من الأمهات العاملات بمدينة المنصورة
4	إيمان يوسف البسطويسي	نبيل صبحي	اجتماع بدوي	1995	المرأة في المجتمعات الصحراوية، دراسة للمرأة في قبيلة الجبالية بجنوب سيناء
5	ليلى كامل عبد الله البهنساوي	سامية الخشاب	دراسات المرأة	2003	الأنشطة غير المنظورة للمرأة بالقطاع غير الرسمي الحضري بمدينة القاهرة

يتبع

(*) اعتمد إعداد ذلك الملحق، برسائل الدكتوراه، بقسم اجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، على ثلاثة مصادر أساسية:

ـ ملحق ببليوغرافيا الرسائل، الذي أعده (بدوي، 2009: 440-451)؛ **دليل الرسائل الجامعية، التي أجازتها كلية الآداب، جامعة القاهرة، والمسجلة من كانون الثاني/يناير 1996، حتى شباط/فبراير 2013**، جامعة القاهرة، كلية الآداب، وحدة النشر العلمي، كلية الآداب، 2013، ص 299-305، وسجل توثيق الرسائل الجامعية، بقاعة مكتبة كلية الآداب، جامعة القاهرة.

تابع

6	فاطمة حسين القبيسي	سامية الخشاب	المجتمع المدني	2003	مشاركة المرأة القطرية في تنظيمات المجتمع المدني، دراسة ميدانية عن دور المرأة في الجمعيات الأهلية
7	عائشة محمد بن مسعود فشيكة	أحمد عبد الله زايد ـ أحمد النكلاوي	اجتماع عائلي	2007	المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمع الليبي ـ دراسة للحراك الاجتماعي للمرأة في مدينة طرابلس
8	مها محمد محمد حسين	فاروق العدلي ـ نبيل صبحي حنى	أنثروبولوجيا	2007	العذرية والثقافة دراسة في أنثروبولوجيا الجسد
9	أريج البداروي زهران	أحمد مجدي حجازي ـ سعد إبراهيم جمعة	اجتماع معرفة	2008	الإبداع النسوي في مصر: تحليل سوسيولوجي للسير الذاتية للمبدعات
10	انتصار مسعود محمد حسن	أحمد عبد الله زايد ـ محمد كمال التابعي	اجتماع عائلي	2008	المرأة الليبية بين التقليدية والحداثة: دراسة ميدانية عن المرأة المتعلمة في مدينة بنغازي
11	أميمة محمد السيد أبو الخير	أحمد عبد الله زايد	اجتماع سياسى	2009	النخبة النسوية في مصر: دراسة سوسيولوجية
12	حنان بشير صالح الصويعي	سامية مصطفى الخشاب	اجتماع عائلي	2009	الجرائم المستحدثة للمرأة الليبية: دراسة ميدانية بالمؤسسات العقابية والإصلاحية في مدينتي طرابلس والزاوية
13	عزة حامد زيان غانم	أحمد مجدي حجازي ـ سامية الخشاب	اجتماع عائلي	2010	النوع الاجتماعي وانحراف الفتيات في المجتمع المصري الحضري دراسة ميدانية في مؤسسة رعاية الفتيات بالعجوزة
14	فريال عادل عبد الشافي	هناء الجوهري	الأنثروبولوجيا	2015	الرجولية والتنميط النوعي للرجل، بين التصور والممارسات اليومية
15	محمود فاضل غديره	محمود فهمي الكردي	تنمية اجتماعية	2015	العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي الرسمي، دراسة ميدانية على محافظتي اللاذقية وطرطوس، في الجمهورية العربية السورية

ملحوظة: يوجد خمس رسائل دكتوراه، لباحثات وباحثين غير مصريين.

المراجع

بدوي، أحمد موسى (2009). **الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة: حالة علم الاجتماع بالجامعات المصرية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 76)

خليل، عزة (محرر) (2005). **الحركات الاجتماعية في العالم العربي**. القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، المنتدى العالمى للبدائل، مكتبة مدبولي.

دليل الرسائل الجامعية، التي أجازتها كلية الآداب، جامعة القاهرة، والمسجلة من يناير 1996، حتى فبراير 2013. جامعة القاهرة، كلية الآداب، وحدة النشر العلمي، كلية الآداب، 2013، ص 299-305.

شلقامي، هانيا (تحرير وتقديم) (2015). **دراسة النوع والعلوم الاجتماعية**. ترجمة سهام سنية عبد السلام. القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة

الصدة، هدى (تحرير وتقديم) (2015). **النسوية والدراسات التاريخية**. ترجمة عبير عباس. القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة. (ترجمات نسوية)

الصلح، كاميليا فوزي وثريا التركي (1993). **في وطني أبحث: المرأة العربية في ميدان البحوث الاجتماعية**. الترجمة إشراف أسعد حليم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (2006). **مسرد ومصطلحات النوع الاجتماعي**. رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية «مفتاح».

مركز خدمات المنظمات غير الحكومية. **إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وأنشطة المنظمات غير الحكومية**، ضمن سلسلة «الأدلة الإرشادية» التي يصدرها مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، ص 2.

هيسي ـ بابير، شارين ناجي وباترشيا لينا ليفي (2015). **مدخل إلى البحث النسوي: ممارسة وتطبيقاً**. ترجمة هالة كمال. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

Sholkamy, Hania (2012). «The Jaded Gender and Development Paradigm of Egypt.» *Ids Bulletin*: vol. 43, no. 1.

العلوم الاجتماعية في جامعة القاهرة قبل شباط/فبراير 2011 وبعده: تمثلات وإدراكات متغيّرة للحرية الأكاديمية

جوناثان كرينر(*)
المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت.

ترجمة: منير السعيداني

مقدمة

هذا المقال نتاج بحث جماعي تم إجراؤه في ما بين أيار/مايو ـ نيسان/أبريل 2012 وتموز ـ يوليو 2015 عنوانه «التأثير والتأثّر محلياً وإقليمياً ودولياً في العلوم الاجتماعية في الجامعات المصرية واللبنانية». لقد رغبنا في أن ننظر في الفرص والإكراهات التي تلاقي النشاط الأكاديمي التي يعيشها الباحثون الاجتماعيون ويتخيلونها في عيِّنة من الجامعات المصرية واللبنانية، وفي الكيفية التي بها تغيرت بأثرٍ من التغيرات السياسية التي عرفت، على التوالي، باسم الربيع العربي وثورة الأرز أو انتفاضة الاستقلال.

لقد كررت التقارير والتحاليل التي تناولت ما يسمى «الربيع العربي» القول إنّ الطبقة الوسطى متنامية التعليم الأكاديمي في البلدان العربية هي التي وهبت الطليعة لحركات التغيير السياسي (Barbin, 2011; Kohstall, 2011; Seth, 2015). وقد تكون نسبة البطالة العالية في صفوف الأكاديميين على الأخص (Galal, 2008: 212 - 213) وخدمات التشبيك والإعلام الإلكترونيين (Wheeler, 2005) ساهمت في بعث روح معارضة في صفوف هذا القسم من المجتمع. على أن المدى الذي بلغته القدرة القيادية لدى طلاب الجامعات وأساتذتها ليس واضحاً (Hoffmann and Jamal 2012; Kohstall, 2014). لقد تساءلنا عن الآثار التي خلفتها الثورة في الحياة الأكاديمية قائلين: هل كانت الفرص والإكراهات الواقعة على العمل الأكاديمي تعيد تشكيل المجموعات بطريقة تسمح بظهور بنيةِ فُرَص ما يُعتمد عليه؟ ما الأفكار التي يحملها أعضاء هيئة التدريس حول مثل هذه البِنية ومَا الكيفية التي بها تتغير أنماط استقلالهم الفردي في علاقة بأنماط استقلال مؤسستهم؟[1].

(*) البريد الإلكتروني: kriener@orient-institut.org.

(1) حاجج مولر بولينغ (Müller-Böling, 2000: 35-78) بأن استقلالية مؤسسة ما لا تتواءم بالتناسب مع استقلالية الأفراد المكونين لها، بل أحياناً تتعاكس معها.

وكانت مجالات الحياة الأكاديمية التي بحثنا فيها هي» التدريس والبحث وفرص المشاركة في صناعة القرار وكذا فرص تمويل الأنشطة البحثية. بما توصلنا إليه من نتائج، نأمل في المساهمة في رسم مشهد تغير فرص التعاون ومنابع كلا السعييْن الفردي والمؤسسي نحو الخبرة في المنطقة العربية.

على أثر التطويرات التي وضعها باحثون من جامعة عين شمس، وجامعة بوخوم (ألمانيا) والمعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، قُدّم تصميم البحث إلى مؤسسة فولكسفاغن خلال شهر تموز/يوليو 2011 استناداً إلى طلب تقديم عروض أصدرته المؤسسة خلال شهر حزيران/يونيو من تلك السنة، في ردة فعل على الربيع العربي. على أن فكرة بعث مشروع يهتم بالفرص والإكراهات التي يلاقيها الباحثون الاجتماعيون في الجامعات العربية تحت أثر عوامل مختلفة أكثر قِدماً من الربيع العربي، وإن لم تستشرف مثل هذا المدى الذي كان قد بلغه التغير السياسي في بداية سنة 2011.

وإذا ألقينا نظرة على مشروعنا بعد انتهائه فيتبيّن أن إدراك أعضاء فريقنا للتغير المفاجئ بالمنظور الذي بيّنت الثورات في أربعة بلدان عربية أنه ضروري كان يختلف بيننا بعض الشيء: لقد كان القصد من مقاربة الفرص والإكراهات الفردية على أنها مختلفة عن الاستقلالية المؤسسية هو توسيع مجال تركيز البحث إلى ما يتجاوز الحرية الأكاديمية بوصفها مفهوماً قانونياً، اكتسب أفقاً جديداً مع أدفاق عولمة المعرفة. ولكن، وعلى نحو مفاجئ، اكتسب مفهوم الحرية الأكاديمية في معناه الأكثر تداولاً في الاستعمال ضمن النسيج الوطني للعلاقات دول ـ مجتمع راهنية في صفوف أعضاء فريقنا المصريين، وبداهةً، في صفوف الباحثين المصريين الذين صاروا مُخاطَبينا. صار التدخّل في الحرية الأكاديمية من قبل الدولة والفاعلين الدينيين أكثر المواضيع بروزاً في المحادثات التي أجريناها مع أعضاء هيئة التدريس في جميع كليات عيّنتنا الأربع، فضلاً عن علاقات الأساتذة ـ الطلاب، التي برزت هي أيضاً في كل محادثاتنا مع أعضاء هيئة التدريس.

كان ثمة تغيير آخر مس بأثره فريق عملنا والجماعة العلمية سواء بسواء، وهو التصاعد الفجائي المذهل في الطلب على الباحثين الاجتماعيين من قبل الميديا الأكاديمية والشعبية والوكالات الإخبارية في مصر وعلى الصعيد الدولي (Abaza, 2011: 9-26)، وكذا من قبل عدد كبير من الأحزاب والمنظمات غير الحكومية الجديدة التي كانت بصدد التكوّن في كل أرجاء مصر. سوف يتم التعرض لأثر ذلك في موضوع البحث لاحقاً (في الفقرة الثانية). وقد تمثل ذلك الأثر في فريقنا البحثي بكون المحققين المصريين قد أنهوا كل العمل الميداني في مصر تقريباً ولكن انشغالاتهم ضمن الحركية النضالية وكذا ضمن التزامات أكاديمية لاحقة منعهم من المساهمة في تحليل المعطيات وتحويلها إلى أدب قابل للنشر.

لهذه الأسباب، وبفعل العديد من فترات الغلق الذي أصاب الحرم الجامعية، امتد تجميع المعطيات على فترات عديدة شديدة الاختلاف على طول حقبة ما بعد 2011، فخلال ربيع 2012 كان أحد أعضاء فريقنا المصريين قد أنهى تجميع المعطيات في كل من جامعة 6 أكتوبر والجامعة الأمريكية بالقاهرة. وخلال الفترة الممتدة من ربيع 2012 إلى خريفها،

أجرى زميل مصري آخر محادثات مع عضو هيئة تدريس متقدم في السن وعضو هيئة تدريس شاب يدرّسان في جامعة القاهرة. وأجريتُ ـ بدوري ـ العديد من المقابلات مع أعضاء هيئة تدريس من الشباب في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة (ك اق ع س) على هامش المؤتمر الافتتاحي للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية الذي انعقد في بيروت سنة 2013. وأُجْرِي بحث ميداني مع طلاب جامعة القاهرة خلال أواخر شهر نوفمبر من سنة 2014(2) من قبل عضو مصري ثالث في الفريق كان في الأثناء قد عوض الإثنين الأولين. وقد أجريت الاتصالات مع المخاطَبين من خلال العلاقات الأكاديمية التي كانت لدى كل باحث، والتي كان البعض منها قد تنامى على امتداد حقبة طويلة من النشاط الأكاديمي وأحياناً الحركي النضالي (في جامعة القاهرة) فيما كان بعضها الآخر قد نَجَمَ عن فترات أكثر قِصَراً من العمل ضمن ذات القسم أو المشروع (جامعة 6 أكتوبر والجامعة الأمريكية بالقاهرة) أو عن مجرّد لقاء خلال مؤتمر «أكاديميو ك اق ع س الشباب».

اخترنا اختصاصَيْ علوم اجتماعية لعيِّنتنا، هما العلوم السياسية وعلوم التربية، على اعتبار أن للمحيط السياسي ولاتساع الحرية الأكاديمية صلة ضيقة لهما. فضلاً عن ذلك، هما موجودان في أغلب الجامعات التي كانت من ضمن حقل البحث في مشروعنا، بما في ذلك الخاصة منها. كانت أدوات البحث استجواباتٍ نصف موجهة، وأخرى سرديةً أجريت مع العديد من أعضاء هيئات التدريس وتحقيقات مع الطلبة ثلثهم من الخريجين، وأغلبهم من طلاب الماجستير. خلال الاستجوابات، كان أعضاء هيئات التدريس في أقسام العلوم السياسية وعلوم التربية الموجودين ضمن عينة البحث يُسْألون عن التغيرات التي شهدوها خلال وجودهم في المؤسسة. في الحالات التي تنكشف فيها المحادثة عن عدم تغطيتها واحداً من مواضيع التدريس والبحث والتمويل وصناعة القرارات، كان الموضوع المُغْفَل محلّ سؤال إضافي. وأُجريت التحقيقات مع الطلاب بفضل استبيانات صُمِّمت خصيصاً للدراسة. وقد شملت أسئلة الاستبيان المتعلقة بقسم الدراسة الذي نعرضه في هذا المقال بممارسات التدريس والإشراف التي عاينها الطلاب لدى أساتذتهم.

يركز هذا المقال على جامعة القاهرة. وتتمثل عيِّنتنا بعضوَي هيئة تدريس في علوم التربية وخمسة في العلوم السياسية. ومن الوحدتين، عنيتُ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (ك اق ع س) ومعهد الدراسات والبحوث التربوية (م د ب ت)، اخترنا أساتذة متقدمين في السن وأعضاء هيئة تدريس شبان. وقد أنهى كبار أعضاء هيئة التدريس رسائلهم لنيل الدكتوراه منذ أكثر من 15 سنة.

---

(2) وقد رأينا أنها صالحة كذلك بالنسبة إلى الفترة من شباط/فبراير 2011 إلى حزيران/يونيو 2013، لأنها تشبه شبهاً كبيراً المعطيات التي حصلنا عليها من تحقيقنا في جامعة 6 أكتوبر، والتي تم تجميعها خلال ربيع 2012 ولأن جامعة 6 أكتوبر، وإن كانت خاصة، تؤمن الدروس حسب نظام المقررات والمناهج المتبع في النظام العمومي.

«م د ب ت» معهد تدريب للمدرسين وللبحث التربوي اشتمل سنة 2012 على ثمانية أقسام هي أصول التربية، منهجية وضع البرامج (= المقررات الدراسية) والتدريس، علم النفس التربوي، تكنولوجيا التدريس، الإرشاد النفسي، دراسات الطفولة، التعليم العالي والتعليم المستمر، والتربية المختصة. في المعهد، يزاول الطلاب من كليات أخرى، بمن في ذلك طلاب جامعات أخرى، دراسات التخرج في التربية بغية التأهل لإسداء التعليم بوصفهم مدرسين، ومدرسين لذوي الاحتياجات الخاصة، أو للحصول على الماجستير أو الدكتوراه بغية الانخراط في مسار مهني أكاديمي أو لأغراض أخرى. وفضلاً عن ذلك، يوفر «م د ب ت» تدريباً ديداكتيكياً لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، وتدريباً للمدرسين العاملين في المدارس، وتدريباً بيداغوجياً ونفسياً وإرشادياً للأفراد والمؤسسات التي تحتاجه (جامعة القاهرة 2012). كان مخاطبونا في «م د ب ت» أستاذة متقدمة (م د ب ت المتقدم) وعضواً في هيئة التدريس لمستوى الماجستير (م د ب ت شاب)، وهو ذاته طالب دكتوراه في ذات المعهد. وقد اتصل عضو فريقنا البحثي المعتني بالمتقدمين من خلال شبكته الأكاديمية الشخصية، إذ هو عضو في حركة 9 مارس وكان في ذلك الوقت يعمل في مؤسسة بحثية أخرى تتبع سلطة عمومية. وكانت مواقفه اليسارية ـ الليبرالية والتزامه الوفي، وإن كان نقدياً، مع مؤسسة خدمة عمومية معروفة إلى هذا الحد أو ذاك من مخاطبيه.

كانت «ك اق ع س»، زمن قيامنا بعملنا الميداني وحتى انقلاب تموز/يوليو 2013، موزعة على خمسة أقسام ذات مجالات تركيز مختلفة إضافة إلى سبعة مراكز بحث ذات اهتمامات بحثية مختلفة. قُرْبُ «ك اق ع س» من الطبقة السياسية كانت محل تنويه من قبل مستجوبينا في كل محادثة تقريباً أجريناها مع الأساتذة العاملين فيها زمن قيامنا بعملنا الميداني، ذلك أن سياسيّين مهمين كانوا قد تلقوا تعليمهم فيها أو أرسلوا أبناءهم للدراسة فيها. وعليه فإن معايير الحرية وجودة التدريس والبحث كانت موضع رقابة أكثر مما كانت في وحدات أخرى من وحدات جامعة القاهرة، ولكن انتقاء أعضاء هيئة التدريس كان كذلك هو أيضاً (El Ghazaly, 2016). مقارنةً بالكليات الأخرى، تؤمّن «ك اق ع س» لطلبتها العديد من فرص الممارسة مثل البرامج المخصوصة في الألسن الأجنبية، والتدريب ضمن المؤسسات الحكومية، والشركات، والمنظمات غير الحكومية، وتدريبات المحاكاة على منوال الأمم المتحدة وتدريبات المحاكاة البرلمانية، ومنح دراسية للدراسة بالخارج وغيرها (Sika, 2010 وعلا كبارة في هذا العدد). على أثر الانقلاب، تم تقليص عدد مراكز البحث إلى اثنين، كما تمت مراجعة برامج التدريس في «ك اق ع س» تبعاً لطلب سوق الشغل (Ghazaly, 2016). في هذه الكلية سألنا أستاذين متقدمين، أكاديميين راسخَي القدم، **أحدهما** في العلوم السياسية (ك اق ع س متقدم 1) و**الثاني** في الإحصاءات السوسيولوجية (ك اق ع س متقدم 2)، وقد انتميا، مَثلهما في ذلك كَمَثل أستاذي علوم التربية، إلى شبكة اتصالات عضو فريقنا البحثي المعتني بالمتقدمين. وقد استجوبتُ أعضاء هيئة التدريس الشبان الثلاثة في «ك اق ع س» (ك اق ع س شباب 1 و2 و3) على هامش المؤتمر الافتتاحي للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية الذي انعقد ببيروت من 19 إلى 20 آذار/مارس 2013. كان اثنان منهم قد أنهيا دراستهما منذ زمن قريب آنذاك، وكان **أحدهما** يدرس في

الولايات المتحدة الأمريكية (ك اق ع س شباب 3)، و**الثانية** في «ك اق ع س» (ك اق ع س شباب 2). أما **ثالثة** أعضاء هيئة لتدريس الشباب (ك اق ع س شباب 1) فقد كانت تدرّس في «ك اق ع س» ولمّا تزل تواصل بحوثها للدكتوراه.

في القسم **الثاني**، أشرح مظاهر الحرية الأكاديمية ذات الدلالة في المحادثات والتحقيقات التي أجرينا. على أثر ذلك، يقدم القسم **الثالث** المعطيات التي حصلنا عليها وتأويلها مبنياً بالاستناد إلى المواضيع الثلاثة عَنَيْتُ العلاقة بمؤسسات الدولة (إدارة الجامعة وحالة الأمن القائمة في الحرم الجامعي، وقد أسمينا هذا العنصر «عامل الدولة»)، وأثر القوى الدينية في الحياة الأكاديمية («العامل الديني») والعلاقة بين المدرّسين والطلاب. لقد انبثقت هذه المواضيع من المحادثات التي كانت لنا مع أعضاء هيئات التدريس بوصفها المواضيع المهيمنة التي يمكن لنا أن نميّزها، واحداً عن الآخر.

أولاً: الحرية الأكاديمية في مصر قبل 2011

يذكّرنا أومليل (1995) وكذا عبد السلام (2015) ألّا وجود لحقّ إنسانيّ أو حقّ مدنيّ أو حرّية صريح(ة) ومتفق عليه تحت اسم حرية أكاديمية. حرية الرأي والتعبير مضمّنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UN GA 217 A, 19) كما أن الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بحرية بنتائج العلم مطبقاً على النشاط الأكاديمي وكذا مبدأ الملكية الفكرية (الفصل 27)، يقتضي واقعاً ما يقصد على العموم من الحرية الأكاديمية. يميز عبد السلام بين:

1 ـ حرية متابعة الأبحاث والتدريس من دون تضييقات فيما عدا الالتزام بالطرائق العلمية المرعية في القيام بذلك.

2 ـ حرية نشر نتائج الأبحاث مشافهة وفي كتابات منشورة.

3 ـ حرية السعي إلى التبادل مع أكاديميين آخرين، بمن في ذلك من هم خارج الحدود الوطنية.

4 ـ استقلالية المؤسسات الأكاديمية وذاتية حوكمتها.

وعليه فإن الحريات المدنية، ومن بينها الحرية الأكاديمية، عناوين قانونية سلبية في معنى أنها لا تطلب من الحكومة توفير شيء ما، مثل الأموال أو المرافق بل حماية من التدخل الخارجي[3]. والتزام حكومة بها يعني التزامها بالإحجام عن التدخل في النشاط الأكاديمي ما لم تكن حريات أساس أخرى موضع تهديد، والتزامها بحماية الأنشطة

---

(3) يلمح كل من أومليل وعبد السلام هما أيضاً إلى محاولات تعريف الحرية الأكاديمية وإعلانها بتفصيل، من قبيل إعلانَي ليما وكامبالا، وهي محاولات، لا تحقق للأسف تقدماً جوهرياً في فهم المفهوم لأنها تسعى إلى تعريفه بشكل وضعي (positively).

الأكاديمية من تدخل أطراف أخرى. يقول أومليل: «إن الاستقلال هو إذاً ما ينظر إليه على أنه تحرّر لا من رقابة الحكومة فحسب، بل وكذلك من تدخل مختلف مجموعات الضغط في المجتمع».

وحتى إن كان كل منهم في الأكاديميا المصرية (أو أي إطار آخر) موافقاً على هذا الفهم فسوف يكون هناك على الدوام عدد من الأسئلة الحارقة قائماً إزاء تنظيم الحياة الأكاديمية، حيث إن عدداً من الحقوق والحريات التي تنطبق على أيّ مواطن، ومن ثم تنطبق كذلك على الأساتذة والطلاب من قبيل الحق في الاحتجاج العلني، ... إلخ، يوضع أحياناً تحت عنوان الحرية الأكاديمية ولكنه يمكن أن يكون أحياناً في تنازع معها. يمكن للتظاهرات والإضرابات التي تقام داخل الحرم الجامعية أن تفرض تضييقات على العمل الأكاديمي الذي يقوم به الطلاب أو الأساتذة ممن لا يتفقون مع انشغالات القائمين بها. وعليه، يكون السؤال إلى أيّ مَدًى يمكن السماح بها أو التضييق عليها؟ يتعلق سؤال آخر بالمدى الذي يمكن أن يبلغه تدريس الآراء الأكاديمية ونشرها بوصفها ذاك حتى وإن ثبت أن الزمن قد عفّا عليها، مثل نظرية الخلق. بل إن نظام الحزب الوطني الديمقراطي (في مصر) كان يستخدم خطابَي التنوير والأصولية الدينية كليهما (Abaza, 2010) من أجل تبرير سياساته التضييقية، فيما كان للمجموعات الدينية ولأفكارها كذلك أثر في وضعية الحرية الأكاديمية في ما لا يحصى من المناسبات (مغيث؛ 2001؛ السيد، 2010؛ Human Rights Watch, 2005).

ينص الدستور المصري لسنة 1971 (في فصوله 47، 49، 54؛ Human Rights Watch, 2005: 16-17) على الحقوق المذكورة أعلاه التي تقتضي الحرية الأكاديمية. ولكن، وفي عام 1981، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ التي علقت العمل بالدستور (Brown [et al.], 2007).

وفي عام 2005، حدّد تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش (هـ ر و) (Human Rights Watch, 2005) الدّين والجنس وعائلة الرئيس ومحيطه المقرب بوصفها ممنوعات (تابوهات) على الأكاديميا أن تحذرها وعلى مصالح أمن الدولة من جهة ومنظمات الإسلام السياسي من جهة ثانية أن تحميها[4]. وقد بيَّن كل من مكرم عبيد سنة 1995 و«هـ ر و» سنة 2005 بفارق عقد بينهما أن الحالة كانت أسوأ كثيراً مما كانت عليه في راهن تقديم التقريرين تباعاً. وعليه فقد كانت الحرية الأكاديمية في حالة تأرجح أشدّ، في ما عدا فترة قصيرة من الحرّية الأكاديمية النسبية عند منتصف السنوات 1970 وإلى حدود تشرين الثاني/نوفمبر 2010 عندما أعلنت المحكمة الإدارية العليا تعيين قسم أمني لكل جامعة عمومية باطلاً قانوناً (Reid, 1990: 215-216). تدريجياً، تحكمت هذه الأجسام في الإجراءات الإدارية والأكاديمية بنسب مختلفة: تعيين العمداء والأساتذة؛ تنظيم الأنشطة

(4) مكرم عبيد (Makram Obeid, 1995). انظر أيضاً (مغيث، 2001) الذي ركز على النشاطات المقامة في الحرم الجامعي بتنظيم من جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجمعيات طلابية إسلامية أخرى على الأخص.

داخل الحرم الجامعي؛ مشاريع البحث والمؤتمرات؛ سفر الأساتذة والطلاب؛ المقررات والتعليمات. ولكن، وعندما لا يتعلق الأمر بما تركز عليه المصالح الأمنية أو المجموعات النشطة ذات التأثير، يكون بمستطاع أعضاء هيئة التدريس أن يضعوا مقرراتهم بطريقة مرنة إلى حد ما، كما بإمكانهم أن يعتمدوا تلك المرونة في اتجاه الاضطلاع بعملهم على أساس معايير متدنية (Geer, 2013). من ناحية أخرى، بيَّنت حالتا نصر حامد أبو زيد وسعد الدين إبراهيم بوضوح أن النظام والمحاكم كانا أحياناً وبصفة مفاجئة حسّاسَين تجاه الحدود التي أشرنا إليها (Human Rights Watch, 2005: 45-48 and 75; Abaza, 2010a; Abu Zaid, 1996: 11-16).

فمنذ ثمانينيات القرن الفائت على الأقل، تحركت مجموعات صغيرة من الأساتذة الجامعيين ضد التدخلات غير المراعية للحريات الأكاديمية. وفي واحدة من أواخر تلك الحملات، انتظمت سنة 2005 احتجاجات أولئك الأساتذة في بنية دائمة سميت «حركة 9 مارس» استناداً إلى تاريخ استقالة رئيس جامعة القاهرة (كانت تسمّى الجامعة المصرية حينها)، سنة 1932، احتجاجاً على قرار حكومي بإقالة طه حسين من عمادة كلية الآداب. وبفضل تركيزهم على شؤون أكاديمية، وبإصدارهم عرائض باسم المُمضين عليها لا غير، لا باسم المجموعة بأكملها، تمكن أعضاء الحركة من مواصلة نشاطهم حتى 2013. كانت إحدى مطالب المجموعة المتكررة تتمثل برفع حالة الطوارئ الأمنية من الحرم الجامعية، وهو ما رفعت في شأنه دعوى قضائية سنة 2008. وعلى أثر 2011، كانت المجموعة قوة رائدة في الحملة المطالبة بالعودة إلى الانتخابات طريقاً لاعتلاء المناصب القيادية في الجامعة. ومع تشتت عناصرها موزّعين على مختلف أنواع الأنشطة الحركية النضالية التي تلت الثورة ومع تصاعد الاستقطاب الثقافي والسياسي على امتداد مصر، بدأت المجموعة في التحلل. أسس الإخوان المسلمون مجموعة بديلة أسموها «أكاديميون من أجل الإصلاح»، وغادر أعضاء آخرون 9 مارس لأنهم كانوا يرغبون في أن يتخذوا موقفاً واضحاً من الإخوان المسلمين. وليست أية واحدة من المجموعتين على قيد الوجود اليوم (Geer, 2013).

ثانياً: عامل الدولة

في بداياته، بدا انفتاح النظام السياسي المصري في 2011 و2012 ذا أثر معتبر في كيفية اتخاذ القرار في جامعة القاهرة. في محاولة منهم لإعادة تركيز الحوكمة الذاتية، ارتجل أساتذة الجامعة انتخابات لمجالسهم وعمدائهم خلال شهر حزيران/يونيو 2011. وفضلاً عن ذلك، تم إحياء النقابة الطلابية التي ظلت تحت السيطرة اليمينية، وذلك منذ الفترة الأخيرة من رئاسة السادات على الأقل (Seth, 2015, Sika, 2010). بانسحاب أمن الدولة من الحرم الجامعية، وتعويضه بمصالح أمنية مدنية، وبخوض الانتخابات الجامعية خلال صائفة 2011، كان مطلبان من المطالب المركزية لحركة 9 مارس مُلَبَّيْن. على أن مجالس أعضاء هيئات التدريس المنتخبة لم تحصل أبداً على اعتراف وزارة التعليم العالي، وهو ما كان يمثل متطلباً قانونياً ضرورياً لتمكنهم من العمل. واقعاً، تمت إعادة الانتخابات

في العام ذاته، واستناداً إلى مخاطبنا المتقدم من «م د ب ت»، تمكن الإطار القديم، إلى هذا الحد أو ذاك، من أن يعيد إنتاج ذاته (انظر أيضاً Geer, 2013)، وخلال سنة 2014 تكفلت الحكومة من جديد بانتقاء القيادات الأستاذية والجامعية.

في ما يهم المحتويات الأكاديمية، قالت لنا مستجوبة من «ك اق ع س» متحدّثةً عمّا قبل 2005، وبينما قالت طالبة في الكلية، إن المواضيع المحلّية قليلاً ما كانت تُطرق في كل العلوم السياسية التي كانت تدرس في جامعة القاهرة. وبدلاً من ذلك كانت المقررات المخصصة للتعلّمات والبحث في «ك اق ع س» ذات علاقة بمواضيع إقليمية ودولية.

«قبل 2000، 2003 كانت كل ما هو خارج مصر هو المجال الأساسي في المؤتمرات والأبحاث. نادراً ما كنت تلاقي مثلاً conference أو seminar عن الأحزاب السياسية في مصر، لا actually ما كانش في. هي الأحزاب كانت موجودة بس carton ما بتعملش حاجة، هو الحزب الوطني. وحتى (...) الإخوان المسلمين ما بْتَدِناش نحس بيهم قوي غير في 2005 بعد ما خدوا الـ88 مقعد في البرلمان، بس قبل كده وجودهم كان وجود ضعيف (...) في الانتخابات والسياسة وكده. فكانت فلسطين والولايات المتحدة الامريكية وأحداث الحادي عشر من سبتمبر وتبرئة الإسلام من الإرهاب، كانت دي المواضيع اللي على الساحة، وبعدين حرب العراق كمان كانت شكلت جزء كبير من اهتمامات المصريين لأنه كانت بالنسبة لهم العراق طول عمرها دولة مهمة ودايماً بتحاول إنها تتنافس مع مصر وكده فكان فكرة أن مصر تدخل في الحرب ولّا لأ، وما ينفعش نحارب مع دولة اسلا.. يعني .. مسلمة زينا والكلام ده ف (...)، كانت دي طبيعة الموضوعات» (شباب ك اق ع س 1، صص 6-7).

وعلى الرغم من تقدير الإصلاح الانتخابي لسنة 2005 والتعديلات الدستورية لسنة 2007 على أنهما كانا مجرد واجهة لنظام مبارك حسب العديد من المعلقين (Shahin, 2005; Dunne and Hamzawy, 2008; Brown [et al.], 2007; Koehler, 2008) فإن التضييقات على النقاشات العمومية تناقصت فعلياً على أثرهما فيما اتسعت الفرص في وجوه أحزاب المعارضة والمنظمات غير الحكومية (Meital, 2006).

وفي ما يهم مناخ الجامعة، عاينت شريكتنا الشابة في الاستجوابات داخل «ك اق ع س» هذا التغير حينما كانت طالبة وبعد ذلك حينما صارت طالبة دكتوراه وعضواً بهيئة التدريس: «ابتداءً بقى من 2005 والانتخابات البرلمانية وبعدين 2006 و2007 والكلام على أنه مبارك بقي بتعديلات في الدستور سنة 2005، اللي هو السماح بانتخابات رئاسية في 2005 وبعدين الكلام على أنه تعديل 34 مادة من الدستور والسماح بدور أهم أو أكبر للأحزاب أنه ترشح مرشحيها لانتخابات الرئاسة بعد ما كانت باستفتاء، والحديث عن التوريث خلّى الناس بقى تثور وترفض التوريث وترفض أنه كل ده يحصل وبعدين إضرابات بقى العمال في المحلة وبعدين حركة 6 أبريل وحركة كفاية وأساتذة الجامعة في حركة استقلال الجامعة. وكل الحاجات دي بقى شكلت اهتمام بقى للشارع ومصر ولأوضاع المواطنين والـ Gap الكبير، يعني مصر درجة النمو كانت كبيرة جداً تصل ـ في بعض التقارير ـ إلى 5 بالمئة و6 بالمئة، بس الناس في الشارع (Can Not Feel it) يعني (...) أنه داخل المحاضرات حقيقة حتى

في عهد مبارك قبل الثورة، المحاضر كان ممكن يتكلم في أيّ موضوع، كان ممكن بعض المحاضرين يرفضوا المسجِل، كانوا يرفضوا أن الطلبة تسجل محاضراتهم، يعني أنا، كان في بعض الأساتذة في قمة الجراءة، وكانوا بيتكلموا ومكانش عندهم مشكلة على الرغم من وجود الأمن داخل الجامعة ساعتها في الوقت ده، قبل ما يطلع قرار في 2010 بإلغاء الحرس الجامعي من الأمن، بس قبل كده كان الدكاترة مكانش عندهم مشكلة داخل الـ Class» (شباب ك اق ع س 1، ص 7-8، 10-11).

لم تكن التغيرات الجوهرية التي مست حرية التعبير نتيجة من نتائج ثورة كانون الثاني/يناير إذاً، ولكنها طرأت حوالى 2005 على أثر السنوات التي شهدت محاولات النظام استقطاب أحزاب أخرى غير الحزب الوطني الديمقراطي. لقد انتهت الثورة إلى أن جلبت رفعاً كلياً لكل التضييقات، حسب ما قاله لنا عضو هيئة التدريس التي استجوبنا، وعلى الأخص في ما يتعلق بمنصب الرئيس. بطبيعة الحال، وبما أن مبارك كان قد أُسقط منذ أكثر من سنة، لم يعد شخصه موضوعاً حساساً زمن إجرائنا الاستجواب. كما أنها قالت إن قضية التوريث كانت محل معالجة مفتوحة ضمن الأكاديميين وفي الوسائط الإخبارية بدءاً من الاحتجاجات التي انتظمت في المحلة الكبرى في 6 نيسان/أبريل 2008 وصولاً إلى 2010. قُبض على الصحافيين ولكن أطلق سراحهم لاحقاً وتم إصدار قانون يضمن حرية الصحافة. كان تغيير 2011 تدريجياً بالتأكيد على اعتبار عدم حدوث تغييرات قانونية تجبر الحكومة على احترام فعلي للحرية الأكاديمية وحمايتها فعلياً من التدخلات. ومع ذلك، كان من المهم بالنسبة إليها أن صار بمستطاعها، منذ 2005، على الأخص منذ شباط/فبراير 2011 أن تدرّس قضايا فائقة الجدالية في القسم كانت ممنوعات على امتداد دراستها خلال سنيّها الأولى قبل التخرج، مثل الأحزاب السياسية والدستور واللاعدالة الاجتماعية وغيرها (شباب ك اق ع س 1، ص 10-14).

سألتُها عن الممنوعات المحتمل استمرار تضييقها على العمل الأكاديمي وذكرت لي عدداً من الكلمات الأكثر ترديداً: إسرائيل، سورية، التوريث (مخططات توريث رئاسة الدولة من قبل حسني مبارك لابنه جمال)، تشريعات الأحوال الشخصية، المعتقدات الدينية. أشارت عضو هيئة التدريس الشابة إلى أنها تعتقد أنها مواضيع مشروعة بالنسبة إلى الحكومة وكذا بالنسبة إلى الرأي العام. وإذاً، فإن لا شأن لها بمشكلة الحرية الأكاديمية من منظورها: «هم الحكومة يحترمون الناس. أنا أحترم اختيارك إذا ما أردت ألا تكون صديقاً لإسرائيل. ولكن الحكومة ملزمة بأن تكون لدي علاقة بإسرائيل وأن تكون لي سفارة هناك لأنها مجرد علاقة، هي الأمر هو ذاته، الموقف الرسمي وما يراه الناس على الأرض... هم لا يحبون إسرائيل بسبب قضية فلسطين... وبسبب ما جرى للناس هناك والأطفال الذين أصابتهم إسرائيل وهذه القضية. ولكني أظن أنه بالنسبة إلى سورية، لا أظن أن ثمة مشكلة بالنسبة

إلى سورية، كما تعلم؟ عدد كبير من الناس يعلمون أن مبارك وبشار لم يكونا صديقين، ما من مشكلة حيال ذلك». (شباب ك اق ع س، ص 15-16)[5].

على النقيض من ذلك، وصف اثنان من الزملاء المتقدمين من أفراد عيّنتنا المرونة الواسعة إلى حد ما التي كانوا يقومون ضمن حدودها بأنشطتهم الأكاديمية على أنها ظلت ضمن فهم ضمني صامت ومتأرجحة الارتجال إلى هذا الحد أو ذاك من قبل السلطات الحاكمة: عندما يصدمون خطاً أحمر بسبب تغيير السياسات لا تُتّبع على الأغلب مقاييس يمكن القبول بها (متقدم ك اق ع س 1، ص 12-15)، يلجؤون أحياناً إلى تغييرات في عناوين المشاريع (ص 12-13) والأحداث (متقدم م ب د ت، ص 6)، أو حتى، في حالة واحدة، إلى تهريب شخص غير مرغوب فيه من قبل السلطات إلى الحرم الجامعي لغرض إلقاء محاضرة (متقدم ك اق ع س 1، ص 9). وقد أقر أحدهم بوضوح أن اختياره (القيام بأعمال) الاختصاص هو الذي كان جزئياً وراء إفلاته من التنازع مع السلطات، وجزئياً كان الفضل في ذلك يعود إلى العلاقة المخصوصة التي تربط «ك اق ع س» مع النظام السياسي: «لقد حظيت باحترام داخل الأجهزة الأمنية ... وأيضاً كل ما يخشى منه الأجهزة الأمنية من ناحية إسرائيل وأمريكا لا علاقة لي به (...) لم أجد أي قيود سواء في الترقية أو السفر للخارج وذلك بسبب أن الجو في الكلية كان يتميز بالهدوء حتى وإن كان بعض عمداء الكلية أشخاص بارزين في الحزب الوطني، فكانوا حريصين كل الحرص على حُسن المعاملة مع زملائهم» (ك اق ع س، متقدم 1، ص 17) . على أن نفس هذا الأستاذ قدم حريته في التدريس على أنها غير مضيَّق عليها، محاججاً بألّا أحد أبدى اعتراضاً على حديثه في الماركسية أو نظرية التبعية: «عندما أقوم بالتدريس ليس هناك قيد على ما أقوم بتدريسه وإنما أنا في المحاضرة ـ أعتقد أنني أنتمي إلى قوى المعارضة بصفة عامة ـ فأنا لا أستخدم المحاضرة على سبيل المثال للتنديد برئيس الجمهورية فهذا خارج الموضوع، ولكني أهتم في المحاضرة بأن أشجع الطلاب على الفكر الناقد، وهذا لا يمنع أنه أحيانا أتعمّد أن يصدر عني تعليق كي أنبّه الطلاب على الأوضاع الجارية في مصر، ولكن لا يمكنني أن أخصص المحاضرة كلها حول الأوضاع الجارية في مصر فهذا يعتبر إهدار للموارد يقوّض علي التزاماتي الأكاديمية. وأذكر أنني أول من تحدث عن نظرية التبعية في الجامعات المصرية، وهذا مرفوض لأنها نظرية تقول إن كل دول الجنوب تابعة لدول الشمال في التخطيط لسياستها. ولم يكن هناك اعتراض، كما أنني درّست الماركسية ولم يكن أيضاً هناك اعتراض، إذن فهناك مساحة من الحرية تابعة للأستاذ الجامعي، والأمر يتوقف على الأستاذ الجامعي في حد ذاته، إنه يستخدم هذه المساحة أم أنه لا يستخدمها». (متقدم ك اق ع س 1، ص 6-7).

---

(5) خلال محادثتنا كانت مخاطبتنا تنتقل مراوحة بين العربية والإنكليزية وبالعكس. فإذاً هذه الفقرة هي ترجمة من الإنكليزي كانت مستجوبتنا تتكلم فيها في هذا الجزء من المكالمة.

للمرء أن يتساءل إن كانت الماركسية أو نظرية التبعية تمثل تحدياً حقيقياً للسلطات أو للقوى ذات التأثير في المجتمع. ومهما كانت الإجابة، وفي غياب مقاييس قانونية، يبدو أن كلا أستاذنا المتقدم وزميله الشاب يؤولان وضعهما على أساس القيم والمفاهيم التي يستمدانها من خلفيتيهما النظرية الشخصية.

سنة 2012، واحدة فواحدة، تمت إعادة تركيز القواعد القديمة التي بدا من الواضح أنها لم تكن محل حماية لصيقة بعد الثورة مباشرة بحيث عاد طلب ترخيص المصلحة الأمنية لإقامة أيّ نوعٍ من الأنشطة أمراً ضرورياً، سواء أمان الدعوة إلى مؤتمر علمي أم حضوره، ودعوة متحدثين من خارج الحرم الجامعي، والسفر أم تقديم الترشحات للحصول على تمويلات خارجية[6]. وفي آذار/مارس 2013، صدر أمر وزاري جديد يجبر الأساتذة الجامعيين على رفع تقرير عن أنشطتهم، لا إلى أقسامهم فحسب مثلما كانت القاعدة تنص قبل ذلك بل إلى، وزارة التعليم العالي (ك اق ع س شاب 1، ص 29). من الواضح، أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة (م أ ق م)، وفيما كانت الأحداث تدفع في اتجاه رفع التضييقات عن الرأي العام، كان يبحث بالتوازي عن طرق يديم بها الرقابة على العمل الأكاديمي.

وفضلاً عن وضعية الحرية الأكاديمية في الجامعة، مثلت الفرص الجديدة التي أتيحت للأحزاب السياسية في خوض غمار سيرورات انتخابات حرة، والجدل الذي قام حول الدستور الجديد، تشجيعاً للكثير من الناس على الجهر بآرائهم علناً من 2011 وإلى حدود بدايات 2013. كانت الأسئلة المتولدة عن هذه السيرورات تجلب الاهتمام العمومي بالخبرة التي لدى العلوم الاجتماعية. وعليه، انشغل بعض أشهر أساتذة العلوم السياسية، وقد أشار أحد أعضاء «ك اق ع س» المتقدمين إلى ثلاثة بالاسم، بالكتابة والتحدث عبر وسائط الإعلام الجماهيري أو بالانخراط في العمل السياسي أو الاستشارة السياسية إلى الحد الذي كفّوا فيه عن التدريس (متقدم ك اق ع س 1، ص 32). كما كان ثمة طلب مكثف آتٍ من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية أيضاً. وفي الصحف والإذاعات، صار بعض من الأساتذة جزءاً من الاستقطاب الجاري حينها حيال الدستور الجديد والانتخابات البرلمانية. وقد انتقدت محدثتنا الشابة الأكاديميين المعروفين الذين زجوا بأسمائهم في مناصرة/معارضة مواقف من مُسَوَّدَةِ الدستور التي خيض فيها النقاش سنة 2012 (ك اق ع س شاب 1، صص 46-52 وكذلك Schwab, 2014). وبالمقابل رجع بعض الأساتذة الذين كانوا ملتزمين بالعمل السياسي أو الإداري تحت سلطة الحزب الوطني الديمقراطي إلى الخدمة في الجامعة بفعل التطهير الذي استهدف عناصر جهاز الدولة والمنضوين في الحزب.

(6) حسب ملاحظة واحد من مُحَكِّمي هذا المقال والذي هو من أعضاء هيئة التدريس في جامعة مصرية وخبِر كامل المرحلة خبرة مباشرة.

ثالثاً: العامل الديني

على امتداد أواسط السنوات 1970، عندما حاولت حكومة السادات إضفاء الصبغة الليبرالية على مصر اقتصادياً وسياسياً، صارت المجموعات الطلابية وشبكات أعضاء هيئات التدريس من مختلف المنحدرات الإيديولوجية نشطة في الحرم الجامعية وخارجها. وبعد سنة 1977، وعندما منعت أغلب المجموعات مجدداً داخل الحرم الجامعية، كان يسمح للإسلاميين فحسب بالاستمرار في النشاط على افتراض أن نشاطهم كان دينياً لا سياسياً. وقد راقبوا البحث ومحتويات الدرس والنشاط غير التعليمي في الحرم وضغطوا بشدة وأحياناً بعنف في اتجاه فرض الامتثال لما كانوا يعتبرونه مقاييس إسلامية للقبول أو الرفض (مغيث، 2001؛ السيد، 2001؛ Human Rights Watch, 2005).

عند حدٍّ ما من محادثتي مع طالبة الدكتوراه التي تدرس في ك اق ع س، سألتها عن دور الدين في السياسة والمجتمع ذاكراً عدداً من الكلمات الأكثر تردداً: السلفية، فكرة الدولة الإسلامية أو الدولة الدينية، واقع قصر زواج المسلمة على المسلمين، وضعية البهائيين،... إلخ. وقد أجابت بأن الموضوع ليس مدرجاً في المقرر الدراسي: ليس بفعل أنه ممنوع (تابو) بل بسبب أن الناس في مصر محافظون نوعاً ما وأنهم لا يحبذون مناقشة مثل هذه القضايا (ك اق ع س شباب 1، ص 21-22).

وكان التساؤل حول ما إذا كان على أسس الدولة المصرية وقوانينها أن تكون إسلامية، وما الذي يقتضيه ذلك إن تمّ وعلاقته بالتسبب في انتهاء النقاشات الدستورية إلى طريق مسدودة سنة 2007 (Dunne, Hamzawy 2008) و2012 (Leihs, Aly 2016; Schwab 2014). لقد سببت حمولة تلك المناقشات المشحونة بإمكانات إشعال الفتنة والتضييق على الحقوق المدنية والحريات الخوفَ والإحجام عن التصريح بالمواقف، ومن ثم، والقول بأنه لا يتعلق الأمر بتابو، رغم أن العلوم السياسية كانت تتفادى الموضوع هو قول خلافي بالتأكيد.

أورد مخاطبونا المتقدمون الثلاثة تجارب مختلفة مع التدخلات الدينية في العمل الأكاديمي. وقدّر ثلاثتهم أن مثل هذه التدخلات سوف تتصاعد في الفترة القادمة، على اعتبار ما يبدو من تراخ في التضييق على المجموعات السياسية الإسلامية. أشار أحد متقدمي ك اق ع س إلى أن: «التطوّر بيحدث يمكن أحياناً على الاتجاهين، يعني في تطور في اتجاه سلبي بمعنى أنه بنبتدي أحياناً بيتم... يعني، مقررات الاقتصاد الإسلامي، ال(كلام غير مسموع) السياسية الإسلامية , و.. و.. إلى آخره، ابتدت تدخل في المقررات من قبل الثورة ومرشحة لأنها تتفاقم في المستقبل ...

المحاور: ومجلس الكلية بيوافق عليها ازّاي؟

الدكتور: بيوافق عليها لأن القائمين عليها لديهم اتصالات بتجيب مشاريع للكلية بتمول بعض حاجات، ف..يعني، الكلية أو الجامعة أحياناً بتمرر بعض هذه الأمور لأسباب اقتصادية أحياناً ولأسباب ..يعني، عدم فتح باب للشقاق والخلاف من جانب آخر، وللأسف الشديد

بتمرّ، وده كان من سنين طويلة قبل الثورة، يعني بيتم تدريجياً وبتزداد بالتدريج وأعتقد إنها مرشّحة في المستقبل إنها تزيد». (ك اق ع س متقدم 2، ص 9).

زميلته من كلية التربية، وهي أيضاً من قديمي العهد بجامعة القاهرة، كانت شاهدة على التدخل الديني في الشؤون الأكاديمية: «ففي تقديم الأبحاث للجان الترقية، قلت مرة عبارة التقديس الديني، أو لا نريد تقديس لأي خطاب فتشطبت هذه العبارات من البحث» (م ب د ت، متقدم، ص 12).

مَثَلها كَمَثل زميلها في «ك اق ع س»، هي تتوقع أن يتعزز هذا الاتجاه في الفترة القادمة: «وأنا لست متفائلة خيراً بالقادم، فالمنظومة الثقافية ستكون أكثر جموداً ما لم يكن هناك الطريق الثالث، التيار المدني، الليبراليون واليساريون والمدنيون بشكل عام لا بد من أن يكون لهم دور في مقاومة المناخ الجديد الذي سيفرض علينا من الإسلاميين (...) فبالمرجعية الدينية سيحكم من خلال الحرام والحلال وليس من منظومة العقل والمنطق وبالضرورة سيتحلل من الحرية الأكاديمية» (ص 16).

قبل 2011 بزمن ممتد، حث طالب ذو ميول إسلامية أستاذ العلوم السياسية المتقدم الآخر ضمن عينتنا على التدريس في تطابق مع الدوغما الاعتقادية الإسلامية، بل وندد به لأنه لا يفعل ذلك (ك اق ع س متقدم 1، ص 33-35)، على أن توقعاته حول العلاقة بالإسلامية كانت أقل سلبية بوضوح من توقعات أقرانه إلى أن تسبب حادث تعرض له خلال شهر آب/أغسطس 2012، زمناً قصيراً قبل استجوابنا له، في هزّه إلى حدّ ما: «وكنا في الأسبوع السابق نناقش دستور أعده مجموعة من أساتذة كلية الحقوق ونقدمه للجمعية التاريخية باسم جامعة القاهرة. وبالفعل قمنا بمناقشته وطلبت منا الجمعية التأسيسية مقابلة الأساتذة. وبالفعل أعددنا مؤتمرا الأسبوع السابق وكان يرأسه رئيس جامعة القاهرة وقد ناقشنا موضوع أن مصر لا بد أن تلتزم بالشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وهناك نص المادة الثانية من الدستور وهو أن مصدر التشريع هو مبادئ الشريعة الإسلامية، وكان هناك تساؤل عما إذا كان هناك تعارض بين الشريعة الاسلامية وحقوق الانسان فما الحل؟ فأجبت عليهم أنا أنه لا يوجد أي تعارض، فقال واحد منهم كيف وهناك مادة تتيح حرية الزواج وهي تعني زواج المثليين. إذاً فهناك عدم تقبل لرأي الآخر أو أنه هناك عدم تقبل بأن حقوق الانسان لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية. وبالفعل يوجد بعض المتناقضات ولكنها تعتبر محدودة ومسألة تفسير مثل المساواة بين الرجل والمرأة، وحقوق الأقليات والجزاءات البدنية، وحرية الاعتقاد. فقلنا إن حرية الاعتقاد هي مطلقة ولكن الإسلاميين اعترضوا وقالوا إنها للديانات السماوية فقط. فكل ذلك موجود بين الأساتذة وبالتالي فهو موجود بين الطلبة» (ص 33-34).

ثمة إذاً محاولة جادة خيضت في الجامعة لتنظيم مناقشة مفتوحة بين الخبراء ذوي الخلفية في الاختصاصات ذات الصلة حول الصيغة التي يجب أن يكون عليها الدستور، وبالنسبة إلى مخاطبنا أظهرت هذه الفرصة إلى العلن الخلافات غير القابلة للتسوية التي كانت قد بدت له ذات أهمية أقل لدى مواجهته إياها لدى إثارتها من قبل طالب أو على منابر الوسائط الإعلامية، تلك الخلافات القائمة بين المدافعين عن إسلام سياسي وهم

الموجودون ضمن المشاركين وأولئك الأساتذة الذين ينزعون إلى هذا الحد أو ذاك إلى تفضيل حقوق الإنسان في صيغتها الدولية. وعليه، فهو يعتبر في المقام الأول أن هذه التناقضات «تعتبر محدودة ومسألة تفسير». وعليه، ومن ناحية أخرى، ثمة قيم غير قابلة للمفاوضة بالنسبة إليه وكذا بالنسبة إلى من يتبنون آراءه وهم يرغبون في جعلها أكثر رسوخاً في الدستور الجديد؛ ذلك أن: «حرية الاعتقاد مطلقة». لا يبدو أن مخاطبنا، وهو عضو في حركة 9 مارس لاستقلال الجامعات ومساند صريح لحقوق الإنسان والديمقراطية بما تعنيهما الكلمتان، توقع ظهور مواقف إقصائية مثل التي يتجرأ زملاؤه الإسلاميون على إعلانها بين الأساتذة. ولكن، وفضلاً عن المعدات الأيديولوجية ذات الوزن المعتبر إلى حد ما، تشير الملاحظات الأخرى التي أدلى بها الأستاذان المتقدمان الآخرن إلى أن الإسلام السياسي متجذر الوجود أيضاً في هياكل صنع القرار في جامعة القاهرة تلك التي لها علاقة بالتمويل والمشاركة في تطوير المقررات وفي تقييم الأداء البحثي.

رابعاً: علاقات الأساتذة ـ الطلبة

صارت التعليمات في جامعة القاهرة أكثر تمركزاً حول الطالب عقب ثورة يناير، على ما نقله لنا مخاطبنا الشاب من «م د ب ت» ساخراً: « النهارده بعد الثورة خصوصاً أصبح الحوار والمناقشة هو الأساس في كل حاجة. الطالب أصبح له رأي كبير جداً، هو اللي أصبح المحور وهو اللي أصبح النشاط. كان الكلام ده بندرسه ككلام وطرق نظرية يمكن قبل الثورة. (...) يعني أنا شايف إن على أيامي (حصل على الماجستير في سنة 2009 ـ ي. ك.) بدل ما كنت أنا طالب مستمع جيد، النهارده أصبحت وأنا معلم أصبحت أيضاً مستمع جيد للطلبة، أصبحت أنا اللي بناقشهم بقدر الـ 10 بالمئة أو الـ 20 بالمئة والـ80 بالمئة معاهم هم. لكن حالياً أصبح الكلام ده يفعل ... يعني نسبة 10 بالمئة اللي كانت قبل الثورة بتدي للطالب حق إنه يتناقش ويتكلم ويقول رأيه ده كان 10 بالمئة والـ90 بالمئة ده الكتاب خده واحفظه ورجعهولي تاني في الامتحان». (م د ب ت شاب، صص 4-5). كما أن شابة عضواً في هيئة تدريس «ك اق ع س» ذكرت أن العلاقات طالب/أستاذ لا تشتغل بالهرمية التي كانت عليها عندما كانت هي طالبة. ففيما كانت هي على الدوام تتردد في مطالبة الأساتذة بشرح ما كانوا يدرسونه، يتجرأ الطلبة الآن على السؤال بحرية عندما لا تكون الشروح وافيةَ المساعدة لهم على فهم شيء ما (ك اق ع س شاب2).

تناسباً مع ذلك، وبالنسبة إلى الطلاب، صار تنوع الأفكار أكثر قبولاً بعد الثورة عما كان قبلها: فمن بين 104 طلاب مستجوبين في «م د ب ت وك اق ع س، وافق 40 (38 بالمئة) على القول إن أغلب أساتذتهم كانوا قبل الثورة «يشجعون على اختلاف الآراء واحترام رأي الآخر» فيما وافق 72 (69.2 بالمئة) على القول إن الأساتذة يفعلون ذلك بعد 2011. ومثلاً بمثل، وافق 48 منهم (46.2 بالمئة) على القول إن الأساتذة كانوا قبل 2011 يشجعون الطلاب على «البحث عن وجهات نظر غير تلك التي يعرضها الكتاب المعتمد» فيما رأى، ومرّة أخرى، 72 من مجموع المستجوبين أن الأساتذة يفعلون ذلك منذ 2011.

بل إن 8 من مجموع المستجوبين (7.7 بالمئة) ذكروا أنهم انتقدوا أستاذاً قبل 2011، في حين صرح 24 منهم (23.1 بالمئة) أنهم فعلوا ذلك منذ 2011. وأثارت الأستاذة المساعدة الشابة في «ك اق ع س» انشغالها من كون الطلبة ينزعون نحو ممارسة الضغط على أساتذتهم وهو ما لا يُقصد به على الدوام تجويد العمل الأكاديمي بل التخفيف من مقاييس تقييم أدائهم[7]. وعندما يتم التعبير عن الاحتجاج علناً، تسارع الوسائط الإعلامية إلى الاصطفاف معه. وعليه صارت إدارة الجامعة تنزع إلى أن تُسايرهم حتى تهدّئ من توتر الوضعية وهو ما جعلها تشعر وكأنها بين المطرقة والسندان (ك اق ع س شابة 2، وكذلك ك اق ع س شاب 3).

وباعتبار أن الزميل الشاب من «م د ب ت» كان يؤمّن دروساً لطلبة الدراسات العليا فيمكن لنا أن نعتبر أن تقديره لنسبة خطاب الطلاب إلى خطاب الأساتذة مناسب. ولكن عضو هيئة التدريس هذا ذاته قال إن طلبة الدراسات العليا هؤلاء كانوا يتوقعون منه، كما كانوا يتوقعون من زملائه، أن يسمّي لهم كتاباً دراسياً يمكنهم من التهيّؤ لامتحان القبول. وكانوا نافرين من قبول جرد قائمة من الآداب البحثية ذات الصلة كان قد طُلب منهم أن يُعدّوها هم أنفسهم. ومما يلاحظ أن ما لا يتجاوز 56 (53.8 بالمئة) من كلية جامعة القاهرة المستجوَبين وافقوا على القول إن غالب الأساتذة «يجبرونهم على التقيد بكتاب مدرسي واحد» قبل 2011، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى 64 (61.4 بالمئة) في ما يهمّ ما بعد 2011. ومهما كان السبب الرئيس في هذا الارتفاع فإن المواقف التي تروج بين الطلبة من مثل ذلك الذي أشار إليه عضو هيئة التدريس في «م د ب ت» ساعد عليه[8].

وبالتناسب مع ذلك، يرى مخاطبونا في المحادثات من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة أن الطلبة لم يكونوا توّاقين إلى طيف واسع من الخيارات والأنشطة. وقد ذكر أحدهم أنه كان عليه على امتداد الدروس التي كان يلقيها في قسم المعالجة الحاسوبية للعلوم الاجتماعية في «ك اق ع س» والتي كثيراً ما كانت تتوجه إلى قضايا تتعلق بالأثر الاجتماعي للوسائط الإعلامية الجديدة، أن يراعي الكثير من الحساسية حتى لا يصدم تصور الطلبة للشرعية[9].

---

(7) كما أن احتجاجات الطلبة في بقية الجامعات التي حققنا فيها في مصر على إدارة الجامعة، على ما روي لنا أثناء المحادثات مع أعضاء هيئة التدريس، لم تسع إلى إدخال تحسينات على ما يهم للحرية الأكاديمية بل إلى الإبقاء على رسوم الدراسة منخفضة (الجامعة الأمريكية بالقاهرة)، وعلى جعل التحضير للامتحان أكثر يسراً وعلى تجهيز حافلة نقل الطلبة بالتكييف (جامعة 6 أكتوبر).

(8) من المهم الإشارة إلى أن هذه النسبة بدت معكوسة في حالة 92 طالباً من الجامعة الأمريكية بالقاهرة الذين سألناهم نفس السؤال: ومن بين مجموعهم قال 24 (26.1 بالمئة) أنهم حدد لهم كتاب مدرسي من قبل أغلب أساتذتهم قبل 2011 في حين عاش 12 (13 بالمئة) منهم نفس التجربة بعد 2011. وأظهرت نتائج التحقيق مع طلبة جامعة 6 أكتوبر أنها مماثلة لتلك التي تحصلنا عليها في جامعة القاهرة. وعلى الرغم من كونها جامعة خاصة، فإن جامعة 6 أكتوبر مجبرة على اتباع مقررات الجامعات العمومية والترتيبات السارية فيها.

(9) ك اق ع س متقدم 2 وكذلك (Human Rights Watch, 2005: 69-77).

ويرى نفس الأستاذ أنه لم يكن ثمة تدخل من أية جهة في ما يهم اختيار المواضيع لبحوث ما بعد التخرج وإن كان الاهتمام البحثي للأستاذ المؤطّر والملمح البحثي الكلي للقسم يؤثر أحياناً في الاتفاق بين الطالب/ة ومؤطرهـ/ا (ك اق ع س متقدم 2، صص 19-20). وقالت زميلته من «م د ب ت» أنها كانت تجد نفسها مدعوّة إلى بذل جهد حتى يكون الطلبة على وعي بآرائهم حيال اختيار موضوع لبحث ما بعد التخرج (م د ب ت متقدم، ص 10). استتباعاً لذلك، هي لا تعتبر أن طلبة جامعة القاهرة وخريجيها في قلب السيرورة الثورية: «في كليات التربية نرى أن بها عيوب من بينها غير سوء المناهج أنهم يعدوا مدرسين مقهورين ومدرسين غير قادرين على المشاركة على أي مستوى وخالين الفكر من أي ثقافة سياسية أو مجتمعية وبالتالي فأضعف فئة في المجتمع هم من كان عليهم أن يلعبوا دور قوى حتى حين قامت الثورة بدايتها لم تكن الشباب خريجي المدارس والجامعات الحكومية ولكن كان شباب مؤهل سواء عبر أهاليهم أو جامعات خاصة أو مشاريع خاصة أو أهاليهم مسيّسين، ولكن من انضموا للثورة فيما بعد فلا يملكوا الوعي الكافي، مما أدى لحالة اللخبطة وعدم وجود قيادة» (ص 5).

كان الطلبة معلنو الانتماء الإسلامي، الذين يوغلون في نقد أساتذتهم أو حتى في لعنهم، أقلية ضمن طلبة جامعة القاهرة وربما لا يزالون كذلك أيضاً بعد شباط/فيفري 2011. ولكن هذه القلة لها من دون شك أثر معتبر في سلوك زملائهم من الطلبة ومواقفهم على اعتبار أن مواقف أفرادها أكثر وضوحاً في الصياغة مقارنة بمواقف العديد من أقرانهم الأقل تديُّناً أو تسيُّساً. وربما كان العامل الآخر الذي يزيد من أثرهم هو ميلهم إلى العنف وإلى التعريض وأنه بمقدورهم في غالب الأحيان التعويل على دعم الحكومة (مغيث 2001؛ HRW 2005, 69-77).

إجمالاً، لا يتّجه طلبة الكليتين اللتين أُخضعتا للدراسة، وبالاستناد إلى تصورهم لأساتذتهم، في ما يلحّ عليهم مباشرة نحو الحرية الأكاديمية، بل إن البعض منهم، وبدلاً من ذلك، يدفع في اتجاه الحد منها على أسس دينية. ومن المفهوم إذاً، وفي مثل هذا الوضع، ألّا يشعر الأساتذة بالحماسة في دعم النشاط الهادف إلى تغيير سياسي جوهري أو تصدره، حتى وإن تماهوا مع المفاهيم السياسية التي تطالب به. ويصح ذلك على الأخص عندما يتم تمثل التضييقات على أنها غير ذات أهمية أو مرنة التطبيق كما كان عليه الأمر خلال سِنيّ مبارك الأخيرة.

خامساً: خواتم

على الرغم من قلة عدد الأمثلة في هذا المقال، فقد صار طيف ممتد من المواقف تجاه الحرية الأكاديمية مرئياً. وهي مواقف مختلفة عن المفاهيم القانونية التي أجملها أومليل وعبد السلام، والتي تشكل التصورات المسبقة المهيمنة ضمن فريقنا. في العديد من المستويات كانت ممارسات مخاطبينا تتحرك إلى هذا الحد أو ذاك ضمن مجال ما كان

مسموحاً به منذ 2005. ثم كانت ثمة أوضاع وجد فيه مخاطبونا المتقدمون بعض الفخر في تجاوز تلك الحدود من خلال ما يمكن تسميته «المقاومة السلبية» أو العصيان المدني. أخيراً، وإن لم يكن في متناول أيدينا مباشرة، لاح الموقف الإسلامي من خلال المحادثة، التي شارك فيها أحد مخاطبينا، على أنه معارضة واضحة لمفهوم الحريات الفردية.

وبقدر ما كانت كل هذه المجموعات نقدية تجاه نظام مبارك، ظل أفرادها موظفي دولة يمارسون ضمن تخوم ضمنية من الفرص والإكراهات. مع الثورة، أخذت هذه التخوم، وحدود الحرية الأكاديمية، والحرية عامة، في التحلل، فوجبت إعادة التفاوض في شأنها. وفي غياب ممارسة مترسخة ضمنية أو معلنة، صارت المفاهيم المجردة الآن مطلوبة بغية التوافق على ممارسة جديدة. وقد أدت حالة إعادة التفاوض هذه إلى إظهار الخلافات الجوهرية بين الليبراليين والإسلاميين، وقد كانوا قبل ذلك متّحدين في مقاومة تدخل الدولة (Geer, 2013).

وباعتبار ثورة جانفي نقطة تحول في علاقات الدولة ـ المجتمع، كان توقعنا بأن نشهد تحولات جوهرية تمس بالجامعة لدى اندلاعها. ولكننا، وبالاستناد إلى محتويات التدريس والبحث، وجدنا أنها تغيرات أكثر تدريجية. واقعاً، كان أقصى حدٍّ تحرّرٍ يمكن أن يمس حرية أعضاء هيئة التدريس من غير ذوي الميل الإسلامي قد نِيلَ بعدُ على الأغلب قبل الثورة. سنة أو سنتين على أثر ثورة يناير، وباعتبار بدايته التي كانت قد حصلت بعد سنة 2005، امتد شمول الحرية الأكاديمية في مصر امتداداً ملموساً مقارنة بالوضعية التي كانت خلال السنوات 1990 وأولى السنوات 2000. وبالتوازي مع خوض البلد نقاشاً ضارياً حول الدستور وعدم استقرار الكثير من المسائل، لم يتّبع هذا الانفتاح ما انتُظر أن يخضع له من قواعد مفهومة تلزم سلطات الدولة ولوبيات المجموعات سواء بسواء، في ما عدا حكم المحكمة الإدارية العليا القاضي بسحب أمن الدولة من الحرم الجامعية. وبينما كنا نتابع إنجاز مشروعنا خلال 2012 و2013 كانت الأوضاع الجامعية، ولأسباب متنوعة، تعود إلى هذا الحد أو ذاك إلى وضع ما قبل الثورة.

يبدو واقعياً الافتراضُ القائل إن الوسائط الإعلامية الجديدة أكسبت الثورة زخماً كان لا يمكن أن يستدام فكرياً ومؤسساتياً. لقد حاجج حافظ (Hafez, 2016) بأن ليس بمستطاع حركة مدنية تفتقر إلى حجم أدنى من المواطنين المنخرطين في مؤسسات مثل الأحزاب والجمعيات أن تؤثر في تصميم سياسي، وإن كان تعداد جمهورها بالملايين. وقد جعل انتصار الأحزاب الإسلامية الكاسح في الانتخابات البرلمانية النقيضَ هو الصحيح، ذلك أنها بَنَت أفكارها ومؤسساتها في الجامعات وفي غيرها على امتداد عقود ووجدتها في الموقع المناسب للتعبئة واستدامة الدعم حينما كانت الفرصة في متناول أيديها.

قد تفسر الوضعية القانونية للحرية الأكاديمية التي ظلت في مصر مبهمة على امتداد عقود السبب الذي يجعل التمييز الدقيق بين الحرية الأكاديمية بوصفها عنواناً قانونياً ومدى الفعل الذي كان على الأغلب عشوائياً ولكنه كاف، تمييزاً على قدر من الأهمية بالنسبة إلى العديد من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. وبدا أن الأساتذة المتقدمين على الأخص ضمن

مخاطبينا متأقلمين مع مواكبة مدى محدود من تلك الحرية يمكن لهم أن يوسعوه بفضل رأسمالهم الاجتماعي، أي علاقاتهم ضمن الإدارة والجهاز الأمني وتجربتهم في التحايل على تدخلاتهما. ومع القوة الساحقة التي للقوى الإسلامية التي صارت مرئية بعد الثورات، بدا أن الحدود السابقة الموضوعة في وجه الحرية الأكاديمية والحرية عامة قابلة للاحتمال. على نقيضهم، يتمثل زملاؤُهم الإسلاميون حقوقَ الإنسان الدولية، ومنها يمكن أن تشتق الحرية الأكاديمية، على أنها عناوين قانونية أساسية وغير قابلة للمفاوضة، ومن ثم يرفضونها لأنها تتعارض مع المبادئ الإسلامية.

ومع احتمال وصول هؤلاء بما لهم من وضوح الرؤية إلى السلطة، حائزين 65 بالمئة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية، من المفهوم أن يذكر مخاطبونا زبونية فترة مبارك بثغراتها العديدة على أنها قابلة للاحتمال بل مريحة. لقد حاجج موللر ـ بولينغ (Müller-Böling, 2000) بأن استقلال مؤسسة يمكن أن يشتغل على النقيض من استقلال الأفراد المكونين لها. وهذا هو على ما يبدو ما يخشاه مخاطبو استجواباتنا، أي أن يكون انفتاح الهياكل الأكاديمية منفذاً للقوى الإسلامية تفرض من خلاله تضييقاتها المناهضة للحرية. بوعي أو من دونه، يلمس الأساتذة المتقدمون الذين استجوبنا أن الشكل التسلطي للحكومة مرتهن بحالة المجتمع، وفيها للدين تأثير بالغ. وفيما كانت تحاول أن تحتوي الإسلام السياسي، كانت التسلطية المصرية في ذات الآن في تشابك معه فكرياً وشخصياً، مثلما أظهرته انتصارات الإسلام السياسي على الحريات المدنية خلال فترة مبارك. وقد بدا بوضوح أن آفاق ما بعد الثورة بالنسبة إلى مخاطبينا المتقدمين ذات خصائص جديدة ومرعبة.

التحول الكمي في تمثل الحرية الأكاديمية في صفوف الطلاب ذو دلالة في اقترانه بكون التغيرات الجوهرية في ما يهم محتويات التدريس وبحوث ما بعد التخرج تعود بداهة إلى سنوات ما قبل الثورة. وقد يعني تأويلٌ ملائم لذلك أن اهتمام أعضاء هيئة التدريس كان موجّهاً أكثر إلى محتويات الدرس في حين صاروا بأثرٍ من الثورة أكثر تشجعاً على تغيير بعض الإجراءات من قبيل المزيد من النقاش والجدلٍ المفتوح خلال الدرس. على أن ظاهرة توقّع طلبة الدراسات العليا في جامعة القاهرة معرفة جاهزة يأتيهم أساتذتهم، من قبيل الكتب المدرسية، والحصول عليها في حين يتدرج أقرانهم في الجامعة الأمريكية بالقاهرة نحو عدم اعتمادها، ظاهرة تدعم إلى حد ما الملاحظة التي أوردتها أستاذة علوم التربية المتقدم قائلة إن طلبة جامعة القاهرة لم يكونوا على الأغلب ضمن طلائع الثورة. بدلاً من ذلك، كانت ثمة أوضاع كان فيها للطلاب تصور للخدمات على أنها حقوق لهم لا يمكن ضمانها من قبل الدولة بل هي في الحقيقة مرتهنة بقدرة الجامعة وهيئة التدريس فيها وعلى تلاؤمهما مع هذا التصور. وقد لا يكون الخلط الذي لدى الطلاب بين الحقوق المدنية والخدمات التي يمكن أو لا يمكن للجامعة (أو أية مؤسسة عمومية) أن تكفلها آخر العوامل التي عرقلت للثورة زَخَمها. وذلك بالتأكيد أيضاً نتيجة عقود من الممارسة الممتدة من المعالجة الضمنية على الأغلب لحدود الحرية الأكاديمية.

المراجع

جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية (2012). **دليل الطالب للدبلومات العامّة والمهنية والخاصة في التربية للعام الجامعي، 2012-2013.**

السيد، رضوان (2010). «الأيديولوجي والمعرفي في تحقيقات التراث العربي وقراءاته.» **المستقبل العربي:** السنة 33، العدد 381، تشرين الثاني/نوفمبر، ص 104-128.

عبد السلام، محمد (2015). «مفهوم الحرية الأكاديمية: قراءة نقدية في المواثيق والإعلانات الدولية.» مؤسسة حرية الفكر والتعبير. <http://afteegypt.org/uncategorized/2015/07/12/10517-afteegypt.html> (accessed on 29 September 2016).

مغيث، كمال (2001). «التعليم وتطوير الخطاب الديني.» مجلة **الديمقراطية** (القاهرة): السنة 2، العدد 8، ص 77-86.

Abaza, Mona (2010). «Social Sciences in Egypt: The Swinging Pendulum between Commodification and Criminalization.» in: Michael Burawoy, M. K. M. Chang, and M. F. Hsieh (eds.). *Facing an Unequal World: Challenges for a Global Sociology, Vol. 1: Introduction Latin America and Africa*. Taipei: Academica Sinica, pp. 187-211.

Abaza, Mona (2010). «The Traficking with Tanwir (Enlighenment).» *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East:* vol. 30, no. 1: pp. 32-46.

Abaza, Mona (2011). «Academic Tourists Sight-Seeing the Arab Spring.» *Al-Ahram Online*: September 26.

Abu Zaid, Nasr Hamid (1996). *Islam und Politik. Kritik des religiösen Diskurses*. Frankfurt am Main: dipa.

Barbin, Jéronimo (2011). «Die unbemerkte Revolution. Der arabische Frühling kam überraschend-aber nicht für die Demographen der arabischen Gesellschaften.» in *Süddeutsche Zeitung*, 15 July, p. 11.

Brown, Nathan, Michael Dunne and Amr Hamzawy (2007). *Egypt's Controversial Constitutional Amendments. A Textual Analysis*. Cairo: Carnegie Endowment for International Peace.

Dunne, Michael and Amr Hamzawy (2008). «The Ups and Downs of Political Reform in Egypt.» in: Marina Ottaway and Julia Choucair-Vizoso (eds.). *Beyond the Facade: Political Reform in the Arab World*. Cairo: Carnegie Endowment for International Peace, pp. 17-43.

El Ghazaly, Hend (2016). «Is There a Civic Learning Environment within the Faculty of Economics and Political Science in Cairo University?.» paper presented at: Conference «Civic Role of Arab Universities», Beirut, 22 April.

Emerson, Michael (ed.) (2005). *Democratisation in the European Neighbourhood*. Brussels: Centre for European Policy Studies.

Galal, Ahmed (2008). *The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.

Geer, Benjamin (2013). «Autonomy and Symbolic Capital in an Academic Social Movement: The March 9 Group in Egypt.» *European Journal of Turkish Studies:* vol. 17: pp. 2-19.

Hafez, Kai (2016). «Opportunity Structures and «Counter Politics» Reconsidered: Why Social Movements and Social Media Failed in Egypt.» *Orient-Institut Studies* 4, accessed on 24 May 2017.

Hoffman, Michael, and Amaney Jamal (2012). «The Youth and the Arab Spring: Cohort Differences and Similarities.» *Middle East Law and Governance:* vol. 4, no. 1, pp. 168-188.

Human Rights Watch (2005). «Reading between the «Red Lines»: The Repression of Academic Freedom in Egyptian Universities.» *Human Rights Watch*: vol. 17, no. 6.

Koehler, Kevin (2008). «Authoritarian Elections in Egypt: Formal Institutions and Informal Mechanisms of Rule.» *Democratization:* vol. 15, no. 5, pp. 974-990.

Kohstall, Florian (2011). «A New Window for Academic Freedom in Egypt.» Open Democracy, 14 March, <http://www.opendemocracy.net/florian-kohstall/new-window-for-academic-freedom-in-egypt>, accessed on 17 March 2011.

Kohstall, Florian (2014). «From Reform to Resistance: Universities and Student Mobilisation in Egypt and Morocco before and after the Arab Uprisings.» *British journal of Middle Eastern Studies*: vol. 42, no. 1, pp. 59-73.

Leihs, Nadia and Hend Aly (2016). «Public Debate or Power Play? Reflections on Egypt's 2012 Constitution in the Transitional Period.» *Orient-Institut Studies:* vol. 4, accessed on 24 May 2017.

Makram Obeid, Mona (1995). «Academic Freedom in Egypt: Past and Present.» paper presented at: Academic Freedom in Arab Universities, ATF Seminar, Amman, 27-28 September 1994, edited by Ali Oumlil. Amman: Arab Thought Forum, pp. 35-43.

Meital, Yoram (2006). «The Struggle over Political Order in Egypt: The 2005 Elections.» *The Middle East Journal:* vol. 60, no. 2, pp. 257-279.

Müller-Böling, Detlef (2000). *Die entfesselte Hochschule*. Gütersloh: Bertelsmann.

Oumlil, Ali (1995). «Chapter 1: Academic Freedom and International Conventions.» in Ali Oumlil (ed.). Academic freedom in Arab Universities. ATF seminar. Amman, 27-28 September 1994. Amman: Arab Thought Forum, pp. 11-19.

Reid, Donald M. (1990). *Cairo University and the Making of Modern Egypt*. New York: Cambridge University Press (Cambridge Middle East library; 23)

Schwab, Regine (2014). «De-constitutionalising the Egyptian Constitution.» paper presented at: *Arab Revolutions and Beyond: Change and Persistence: Proceedings of the International Conference, Tunis, 12 - 13 November 2013*. Edited by Ola el Khawaga, Cilja Harders and Amal Hamada. Berlin: Freie Universität Berlin, pp. 179-192.

Seth, Amanda Tho (2015). *Zwischen Demokratisierung und Gewalt: Universitäten in Nordafrika seit 2011. GIGA Focus 7*. Hamburg: German Institute for Global and Area Studies.

Shahin, Emad el-Din (2005). «Egypt's Moment of Reform: A Reality or an Illusion.» in: Michael Emerson (ed.). *Democratisation in the European Neighbourhood*. Brussels: Centre for European Policy Studies.

Sika, Nadine (2010). «Private Universities in Egypt: Are they Venues for Democratic Attitudes and Behavior?.» in: *Towards an Arab Higher Education Space: International Challenges and Societal Responsibilities: Proceedings of the Arab Regional Conference on Higher Education*. Cairo, 31 May, 1-2 June 2009. Edited by Bechir Lamine. Beirut: UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States, pp. 679-694.

Wheeler, Deborah (2005). «Digital Politics Meets Authoritarianism in the Arab World: Results Still Emerging from Internet Cafes and Beyond.» *Conference Papers - American Political Science Association*, p. 1.

«سباق العقول المحموم» وتاريخ دراسات الدكتوراه في الوطن العربي

ديفيد ميلز(*)
جامعة أوكسفورد.

ترجمة: منير السعيداني

مقدمة

في آذار/مارس 2016 نشرت منظمة «جامعات المملكة المتحدة» الممثِّلة لجميع جامعات المملكة المتحدة تقريراً بعنوان «طلبة الدراسات العليا الدوليون: ميزة المملكة المتحدة التنافسية». واستناداً إلى المعطيات التي تم استقاؤها من 115.000 ردٍّ على أسئلة «بارومتر الطالب الدولي» (International Student Barometer)، يشير معدّو التقرير إلى أن المملكة المتحدة تحظى بأعلى نسبة من رضا الطلبة الباحثين في العالم، بل والأفضل من ذلك، وعلى حد اعتبار محرّري التقرير، زادت المملكة المتحدة من «حصتها في السوق» في مقابل حصة «المنافسين الرئيسيين»، ولا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. وبعد أن أبرز التقرير أن النمو قدره 24 بالمئة في عدد طلبة الدراسات العليا الدوليين في المملكة المتحدة على امتداد ثماني سنوات، خلص التقرير إلى أن الاستعانة بأفضل «المواهب البحثية» كان أمراً أساسيّاً بالنسبة إلى «مجال البحث الوطني» (Universities UK, 2009: 9). وفي الوقت ذاته، يشير التقرير إلى أن كندا وأستراليا قد زادتا حصّتيهما في هذه السوق الربحية بما يقارب 70 بالمئة و90 بالمئة بالترتيب.

وتتفق عائدات الجامعات المالية من انتداب طلبة الدراسات العليا الدوليين بصورة كاملة مع السياسات العلمية الوطنية التي تسعى إلى اجتذاب أفضل المواهب الأكاديمية. وتتنافس بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على اجتذاب أقدر الطلبة الباحثين سعياً منها وراء الحصول على ميزة تنافسية في ظل «اقتصاد المعرفة» العالمي المدفوع في ما يبدو بالاكتشاف العلمي والابتكار التكنولوجي، كما يسعى العديد من برامج التمويل في الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى دفع الحراك الأكاديمي. ولكن هذا العدد الهائل من المبادرات الوطنية والإقليمية وبرامج المنح الدراسية تسهم إلى حدٍّ كبير في تعزيز وإدامة

(*) البريد الإلكتروني: david.mills@education.ox.ac.uk

الشبكات الأكاديمية العابرة للحدود الوطنية والتدرجات الهرمية للمعرفة التي أُنشئت منذ قرن مضى خلال الفترة الاستعمارية المتأخرة (Pietsch, 2016).

يقدم التقرير قراءة مفيدة لأولئك المعنيين بتعليم الدكتوراه. فمن خلال تحويل تعليم الدكتوراه إلى سوق تنافسية صارت أعداد الطلبة مؤشراً على ترتيب الجامعات ومدى نجاحها، ولكنه يخلّف الكثير من مناطق العتمة حول آثار آخر مراحل حراك الطلبة على الصعيد العالمي. ولا يعير التقرير اهتماماً إلى تداعيات ذلك على الجامعات في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل التي تسعى أيضاً إلى بناء قدراتها البحثية الخاصة وبرامجها لتدريب طلبة الدكتوراه. وقد ظهر مفهوم «هجرة الأدمغة» أو «هجرة العقول» لأول مرة في ستينيات القرن العشرين لوصف فقدان بريطانيا خبرتها العلمية لصالح أمريكا في خمسينيات القرن العشرين (Balmer, Godwin and, Gregory, 2009)؛ غير أن هذه الظاهرة لطالما كانت موجودة. وقد صار نطاق التدفق العلمي من العديد من البلدان منخفضة الدخل اليوم أكثر اتساعاً من ذي قبل. وما زالت تلك البلدان تفقد أفضل طلابها الذين يقصدون أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا من أجل استكمال دراساتهم لنيل دراسة الدكتوراه. وعلى غير المتوقع، يشير التقرير بشكل صريح إلى تنامي التنافس بين الجامعات، فيما كان تناوله مقتضباً لتداعيات ذلك على ثقافات التدريب البحثي وأنظمة العلوم الوطنية.

يبسط هذا المقال نظرة على ماضي العلوم الاجتماعية العربية وحاضرها ومستقبلها من خلال التركيز على تعليم الدكتوراه. وهو ينطلق من النبش في جذور حركة الطلبة على الصعيد الدولي في أواخر الحقبة الاستعمارية. وبمعية طلبة من سائر أرجاء الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية، سافر عدد كبير من الطلبة المصريين واللبنانيين والعرب الآخرين إلى بريطانيا وفرنسا للحصول على التدريب في دراسات الدكتوراه. وقد ساعدت الاتصالات الشخصية والعلاقات الإشرافية على ترسيخ الشبكات الأكاديمية الاستعمارية وتعزيزها. وفي الوقت ذاته، ساهمت هذه الشبكات الجديدة في تيسير النشاط الطلابي والسياسة المناهضة للاستعمار.

وتستند المنافسة العالمية على اجتذاب طلبة الدراسات العليا ذوي المواهب البحثية في الوقت الحالي إلى هذه الترابطات الاستعمارية، ولكنها تعزز في الآن ذاته أشكالاً جديدة ومحفزات للحراك الأكاديمي. ويحاجج هذا المقال ببروز أهمية التسلسل الهرمي الجامعي على الصعيد العالمي. وإذا كان من التطلعات الرئيسية أن تؤكد العلوم الاجتماعية على أن التجديد النظري ينمو من خلال الحوار مع المعرفة «المحلية» المستندة إلى أسس تجريبية، فإن السفر إلى خارج البلاد للدراسة والبحث ينطوي على آثار متناقضة. فهو ييسِّر تدفق الأفكار النظرية والعمل المقارن ولكنه يحدّ في الآن ذاته من ثقافات التدريب البحثي ومن قدرات البحث الاجتماعي على المستوى المحلي. ومن الآثار المترتبة على هذا «الانفتاح» الأكاديمي (Bayart, 2000) هو تعزيز تأثير النماذج النظرية والتخصصية الأوروبية ـ الأمريكية.

وينتهي المقال بالنظر في مستقبل العلوم الاجتماعية من خلال مراجعة مبادرات بناء القدرات البحثية الوطنية والإقليمية، مع إبراز تزايد التشديد السياسي على «التأثير» غير الأكاديمي. ويبرهن المقال على أن العلوم الاجتماعية العربية والأفريقية كانت بحكم الضرورة رائدة في مقاربات الإنتاج العلمي التعاونية وعلى أن ذلك يقدم أفكاراً متبصِّرة للأوساط الأكاديمية بشكل أعم.

أولاً: الشبكات الأكاديمية الاستعمارية ونهضة تعليم الدكتوراه

يرجع تاريخ تنقل الطلبة من الشرق الأوسط في اتجاه أوروبا إلى السياسات الاستشرافية التي اتبعها مُحمّد عَلِي، مُصلح مصر الأوتوقراطي، خلال القرن التاسع عشر بشأن التعليم والتدريب. ولمَّا كان محمد علي قد خاض الحروب ضد جيوش نابليون الغازية سنة 1801، فقد استلهم أفكار أوغست كونت حول النظام والتقدم التي تبناها الخبراء والعلماء الفرنسيون الذين وفدوا إلى مصر. وإدراكاً منه لضرورة منافسة القوى الأوروبية، كان محمّد علي أوّل حاكم شرق أوسطي يجعل من إرسال الطلبة إلى الخارج مظهراً رسميّاً في السياسة الحكومية (Bevis, 2016).

وقد تبنى محمد علي باشا مخططات طموحة لتحديث منظومة الري والصحة العمومية والبنية التحتية (Abaza, 2010). وبالتوازي مع الإرشاد الديني الذي كانت توفّره المساجد، أدخل محمد علي معاهد مختصة مهنية للهندسة والتخصصات التقنية؛ حيث أسس 67 معهداً عالياً فيما بين عامي 1811 و1836 واستعان بأساتذة وخبراء أوروبيين للتدريس بها. وانطوت الخطة على تدريب أجيال جديدة من المصريين من طريق إرسال «البعثات» إلى الخارج، فقام محمد علي وخلفاؤه بإرسال بعثات منتظمة من الطلبة إلى فرنسا أولاً ثم إلى بريطانيا.

وعلى الرغم من الاقتطاعات من التمويلات التي فرضتها الإدارة البريطانية الوافدة في ثمانينيات القرن التاسع عشر، بحلول عام 1914، كان ما يفوق 750 طالباً مصرياً يدرسون في بريطانيا من بينهم 50 على حساب الحكومة (Bevis, 2016)، فيما كان آخرون يتلقون تمويلاً خاصّاً معتمدين على الإنفاق العائلي. وقد حفّز التردد البريطاني في الاستجابة للطلب المحلي على التعليم الثانوي (بحلول عام 1902 لم يكن هناك سوى 3 مدارس حكومية فقط في مصر) النزعة الدولية لدى الطبقات الوسطى المصرية بالتوازي مع تأثير الجالية الأوروبية متنامية العدد التي كان عدد أفرادها يناهز 290,000 في عام 1907 (Perraton, 2011).

وساهم تأسيس جامعة مصرية وطنية جديدة في عام 1908 في تعزيز هذا التوجه. فصارت جامعة القاهرة (مثلما تمت إعادة تسميتها لاحقاً)، إلى جانب المعاهد العليا المهنية التي سبقتها في الوجود واستوعبتها الجامعة، محوراً رئيسيّاً للتركيز في الحياة السياسية والفكرية لمصر القرن العشرين، وأنموذجاً يقتدى به لدى جامعات الوطن العربي. وقد ثبت

اعتمادها في بدايتها على الكوادر الأكاديمية الأوروبية عدم جدواه؛ إذ انقاد بها إلى منافسة حاملي جنسيات البلدان المتغارمة مع القادة المحليين على الاستحواذ على النفوذ السياسي. وانتهى ذلك بالحكومة المصرية إلى أن ترسل 2000 طالب آخرين للدراسة في الخارج فيما بين الحربين بغية تعريب هيئة التدريس بالجامعة. وقد تمكن العديد ممن عادوا حاملين شهادات الدكتوراه من بناء مسارات أكاديمية وسياسية ذات أثر. ولئن كان تأسيس المعاهد التبشيرية الخاصة في سائر أرجاء المنطقة سابقاً لبعث جامعة القاهرة، فإن التزامها كان منصرفاً أساساً إلى تعليم جماعاتها الدينية في مرحلة ما قبل التخرج الجامعي.

وقد أدى الاعتماد الرسمي البريطاني لشهادات ما بعد التخرج سنة 1918 إلى تغيير مهم في حراك الطلبة الدوليين. فحتى بدايات القرن العشرين، لم يكن هناك إلا تعاون رسمي ضئيل بين الجامعات البريطانية وتلك التي كانت تقع على امتداد الإمبراطورية الاستعمارية عموماً (Ashby, 1963). وكان عدد كبير من الجامعات في كندا وأستراليا وجنوب أفريقيا ونيوزيلاند قد تأسس خلال القرن التاسع عشر، وغالباً قبل الجامعات البريطانية، وكانت تعتمد على شبكات أكاديمية غير رسمية من زملاء أكاديميين بريطانيين لدى انتداب هيئات التدريس (Pietsch, 2013). وبفضل نزعتها نحو الإصلاح، اكتسبت هذه الجامعات «المهيمنة» صيتاً بحثياً راسخاً وصار يُنظر إليها باعتبارها جزءاً من عالَم أكاديمي بريطاني متسع المدى (إذا صُنِّف عرقيّاً).

وعند منعطف القرن العشرين، قاد التربوي الإمبريالي وعضو مجلس أمناء صندوق سيسيل رودز، جورج باركن الدعوات إلى تكوين شبكة من الجامعات الإمبريالية، وقد انتهت نداءاته إلى الانهيار وسط مخاوف من المركزية والتخصص القسري. وقد تشكك الكثيرون في النداءات المطالِبة بالتنسيق وترشيد الموارد التربوية خشية افتقاد الاستقلالية المؤسسية. على بعد عقد من ذلك، كان أول مؤتمر رسمي يعقده «مكتب جامعات الإمبراطورية البريطانية» في سنة 1912 ناجحاً؛ حيث توّج بإنشاء «مركز لتبادل المعلومات» المؤسسية. وبفضل دعم المكتب، أصبح إنشاء درجة الدكتوراه البريطانية ممكناً في سنة 1918 (Simpson, 1983) في خضم مضض الاعتراف بتفوق الدكتوراه والأنموذج البحثي الجامعي الألمانيين. وكانت الشهادة الجديدة تتطلب من الجامعات أن تعترف بالمؤهلات الدراسية التي تم الحصول عليها في مرحلة ما قبل التخرج وأن تقرّها، مما سهّل تدفق طلبة البلدان المستعمرة نحو الجامعات البريطانية وكذا اجتذاب طلبة الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يقصدوا ألمانيا للدراسة. ولئن تمّ رفض المقترحات بأن تكون درجة الدكتوراه مقصورة على الطلبة الدوليين، فإن أكثر من نصف طلبة الدكتوراه في أوكسبيريدج خلال عشرينيات القرن العشرين كانوا ينتمون إلى تلك الفئة (Pietsch, 2013).

وقد نجحت الشهادات الجديدة في خلق مجتمع إمبريالي متخيَّل للأكاديميين البريطانيين. وصار عدد متنام من الطلبة الخريجين يُنتدبون من كندا ومصر والهند وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية. كما ساهمت مخططات المنح الدراسية الدولية، مثل منحة سيسيل رودز، في الترويج حيث قدمت سوابق جديرة بالدراسة. ولئن

كانت أفواج الطلبة الأوفر عدداً خلال تلك الفترة من الهند، فإن مصر كانت هي أيضاً منبعاً لاجتذاب الخريجين بنسبة 6-7 بالمئة من مجموع طلبة الدكتوراه في المملكة المتحدة خلال الثلاثينيات من القرن العشرين. وكان أغلبهم يدرسون العلوم أو الطب، مما دفع بعددٍ من طلبة الطب الهنود للشكوى من تفضيل زملائهم المصريين عليهم لشغل الوظائف الشاغرة. وفي سنة 1926، أحصى المكتب الاستعماري البريطاني 1421 خريجاً هنديّاً و793 خريجاً «أفريقيّاً» و351 خريجاً مصريّاً يدرسون في بريطانيا، معظمهم بمنح حكومية (Perraton, 2011). وظهرت تدريجيّاً أنماط جديدة في الدراسة وفي التوظيف المؤسساتي. فمن بين 450 طالب دكتوراه مصرياً أنهوا دراساتهم في سبع جامعات بحثية بالمملكة المتحدة وتناولهم رينات سيمبسون بالبحث (Simpson, 2009) خلال الأربعين سنة التي انتهت بسنة 1959، درس نحو 40 بالمئة منهم الهندسة أو علم الأحياء. وكان أكثر من 110 طلاب مصريين قد أكملوا دراساتهم في إمبريال كولدج لندن (الكلية الإمبريالية للعلوم والتكنولوجيا والطب) في حين درس عدد كبير من الطلبة التسعين الذين أكملوا دراسات الدكتوراه في جامعة إدنبرة الفنون أو العلوم الاجتماعية، بينما درست مجموعة صغيرة اللغة والثقافة في جامعة أكسفورد.

وأدت ثورة 1952 بقيادة جمال عبد الناصر إلى ضخ استثمارات ضخمة في التعليم الجامعي. ولكن على الرغم من طموحاته التحديثية، فقد كان الاقتصاد المصري المتعثر عاجزاً عن استيعاب النمو السريع لأعداد خريجي العلوم والتكنولوجيا. كما عانى علم الاجتماع هو الآخر في ضوء عدم تسامح أيديولوجيا تحديث الدولة مع الرّوح النقدية أو المعارضة إلا بالنزر القليل. وكانت الموافقة على البحوث موضع مصادقة وزارية أدت إلى تجريم جمع البيانات دون الحصول على التصديق (Abaza, 2010). وتنامت البطالة مثلما تنامت هجرة أصحاب المهارات إلى الخارج. ويشير نزيه أيوبي (Ayubi, 1983) إلى أنه في أواخر ستينيات القرن العشرين حصل ما يزيد على 70 بالمئة من مجموع المصريين المهاجرين على التدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا. وغادر 30 ألف مصري من دون عودة، وكان مليون مصريّ آخرون قد قضوا فترات كبيرة في العمل خارج البلاد. وقد عزز هذا منطق «الانفتاح» الأكاديمي (Bayart, 2000) القائم حتى يومنا هذا، بحيث أدى إلى تقويض مبادرات بناء القدرات المؤسسية المحلية.

بالتوازي مع الجهود البريطانية، طورت فرنسا هي أيضاً برنامجاً لتقديم المنح الاستعمارية إلى البلدان المستعمَرة والمنتدب عليها، مستفيدةً من إنشاء المركز الوطني الفرنسي للبحوث العلمية سنة 1939. وفي سنة 1959 وحدها، كان 25000 باحث يدرسون في فرنسا (McCloy, 1961)، وقد أسست هذه الشبكات أنماط الهجرة القائمة إلى يومنا هذا. وفي سنة 2012/2011، كان 43 بالمئة من مجموع الطلبة الأجانب الدارسين بفرنسا من بلدان المغرب العربي وأفريقيا الناطقة بالفرنسية (Pietsch, 2016).

وبالنظر إلى تاريخ النفوذ الفرنسي والأمريكي، يمثل لبنان تناقضاً مفيداً للمقارنة مع مصر، إذ يعكس تنوّع نظامه التعليمي العالي استقلالية أقلياته الدينية والثقافية منذ الحقبة

العثمانية. وعلى أثر تأسيس البعثات التبشيرية الأمريكية والفرنسية معاهد لها خلال ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، فقد تبعتها جامعات خاصة أخرى بعضها صُمّم على المنوال الأمريكي وبعضها تلقى مصادقة الجامعات الفرنسية.

وفي سنة 1951، انطلقت أول جامعة حكومية لبنانية (والوحيدة)، هي الجامعة اللبنانية التي بدأت ككلية لتدريب المعلمين. كما أسهم تأسيس المجلس الوطني اللبناني للبحوث العلمية في عام 1962، على غرار المركز الوطني الفرنسي للبحوث العلمية، في تعزيز ثقافة البحث على الصعيد المحلي. وتضم الجامعة حالياً أكثر من 30 مبنى ويدرس بها 40 بالمئة من مجموع الطلاب اللبنانيين. وهي أكبر جامعة من بين ما يزيد على 40 جامعة لبنانية، وأولى الجامعات التي بدأت في منح شهادات الدكتوراه. وقد أدرجت في عداد هياكلها ثلاث «مدارس دكتوراه» في بداية القرن الواحد والعشرين من أجل تعزيز التدريب في مرحلة الدراسات العليا. ومقارنة بنظيراتها الخاصة، فقد ناضلت الجامعة اللبنانية من أجل إعلاء صيتها الخاص بالتوازي مع رفعها التحدي الآخر المتمثل باستدامة البحث طوال السنوات التي سادها عدم الاستقرار، وفي ظل ثقافة سياسية طائفية تكون فيها المؤسسات خاضعة للمساءلة أمام زعمائها الدينيين والسياسيين. وتواجه الجامعة الأمريكية ببيروت تحديات مختلفة؛ فعلى الرغم من تاريخها الطويل، إلا أن متطلبات الاعتماد الأمريكي المُصَادِقِ تحدّ من فرص دراسة الدكتوراه (Anderson, 2011; Hanafi and Arvanitis, 2015).

ثانياً: التسابق المحموم على الأدمغة

كان أحد التقارير بالغة الأثر الصادرة عن شركة ماكنزي (McKinsey) في سنة 1998 بعنوان «حرب المواهب» من أوائل التقارير التي أبرزت الكيفية التي واجه بها عالم الأعمال تنافساً لا يكلّ على الأفضل بين الموظفين «ورأس المال البشري» (Chambers [et al.], 1988). وما تزال هذه الرؤية توجه السياسات العلمية والاستراتيجيات البحثية الوطنية، وهذا في جزء منه بفضل تبني منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي لرؤية «اقتصاد معرفة» يدفعه «رأس المال البشري». وانضم الأكاديميون إلى هذه الرؤية، منظّرين لظهور «نوع ثان» من إنتاج المعرفة (Gibbons [et al.], 1994) مع توصيفات للنظام الجامعي على أنه «محرك التنمية» للاقتصاد العالمي الجديد (Castells, 1993). وبدأ خطاب هذه السياسات في التأثير في الاستراتيجيات الصناعية والتكنولوجية. ففي سنة 2000، مُنحت 158,000 درجة دكتوراة جديدة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبعد اثنتي عشرة سنة قفز هذا الرقم إلى 247,000، أي بزيادة تعادل 56 بالمئة (OECD, 2015). وقد أدى هذا التحول نحو تعليم الدكتوراه «الجماعي» أيضا إلى مستويات متزايدة من حراك الطلاب، فيمثل الطلبة الدوليون 27 بالمئة من الحاصلين على درجة الدكتوراه في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مقارنة بما لا يتجاوز 8 بالمئة من الطلبة في مرحلة التعليم الجامعي.

وقد أدى إطلاق جامعة شنغهاي جياو تونغ لمؤشر «التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم» سنة 2003 إلى زيادة التنافس بين الجامعات، مختزلاً منظومة البيئة الأكاديمية المعقدة والمتمايزة إلى قائمة واحدة لأفضل 500 جامعة. وكما هو الحال مع كل القياسات، فقد أدى الانتشار اللاحق لهذه القوائم الوطنية والعالمية إلى تشويه طلب الطلبة على الجامعات وأجندات السياسات الوطنية. فقد سعى العديد من البلدان إلى تركيز التمويل البحثي والخبرات في عدد محدود من الجامعات «ذات المستوى الدولي»، للحفاظ على سوق طلابها وسمعتها. وفي خضم قلق السياسات بخصوص الترتيب ضمن «المائة الأوائل»، يبدو عنوان كتاب وايلدافسكي «سباق العقول العظيم: كيف تعيد الجامعات الدولية تشكيل العالم»، أكثر دقة من أي وقت مضى (Wildavsky, 2011). وقد تعددت الاستجابات السياساتية لهذا الوضع. فقد بدأت ألمانيا سنة 2006، نتيجة القلق إزاء ترتيب جامعاتها المتدني نسبيّاً، في تركيز تمويلاتها للبحث وللتدريب البحثي في مجموعة منتخبة من الجامعات، كجزء من «مبادرة التميز» التي أطلقتها (Kehm 2015). واتبعت فرنسا نفس الخطوات بإنشاء «جامعة ضخمة» جديدة هي باريس ساكلي (Paris-Saclay). فيما أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية أول مبادرة لجذب الطلبة الأجانب في أفريقيا. (MacGregor and Kokutse, 2016) وتحمل صفحات مجلة «التايمز للتعليم العالي» *Times Higher Education* وجريدة «أخبار الجامعات بالعالم» *World University News*، كل أسبوع قصصاً مماثلة.

وقد زاد من سرعة هذه العملية الجهود الحثيثة التي بذلتها كل من مجلة **التايمز للتعليم العالي** وشركة كواكاريللي سايمنودز (QS) في التسويق المتقاطع لمنتجاتهما الخاصة بالتصنيف. وقد أبرزت خرائط التركز الجغرافي للمائتي جامعة الأعلى ترتيباً في العالم (وكلها تقريباً موجودة في أوروبا وأمريكا الشمالية) التفاوتات العالمية بين الجامعات (Hennig, 2015)، ولكن التفاوتات المتنامية داخل الأنظمة الوطنية ذاتها تعد أقل وضوحاً. فقد رسم هاريسون وزملاؤه (Harrison [et al.], 2015) خريطة «التحالفات الجامعية عبر الإقليمية» الجديدة التي تربط بين مؤسسات المملكة المتحدة ذات الترتيب المتشابه، وهو ما أوجد تجمعات للخبرة في استجابة للتمويل التنافسي للتعليم العالي «للاقتصاد السياسي المتحول بشكل مكثف إلى الليبرالية الجديدة». وعلى الرغم من الدلائل المستقاة من الولايات المتحدة الأمريكية على نجاح أنظمة التعاون الإقليمي، تجد جامعات «النخبة» البحثية في المملكة المتحدة صعوبة في العمل بشكل تعاوني مع نظرائها الإقليميين المختصين بالتدريس. ويصف فان دير ويند (Van der Wende, 2015) تحدياً مماثلاً يواجه تجارب التعاون الأكاديمي الأوروبية و«الحاجة» إلى ما يقارب مليون باحث من ذوي المهارات الكمية، بما ينطوي عليه ذلك من خطر إغفال المهارات النوعية الدقيقة. ويتنبأ فان دير ويند بتمركز قدرات البحث العلمي والتكنولوجي في عدد محدود من المراكز الإقليمية على حساب «التوصيف الشمولي الأوسع للجامعات» في عدد معين من المناطق والبلدان الأضعف في أوروبا (Van der Wende, 2015). وفيما أسهمت أطر الاتحاد الأوروبي التمويلية مثل «أفق (Horizon 2020) «2020 في دعم التعاون الدولي، فقد ظلت الموارد مركزة في الغالب ضمن الشبكات التي تضم مؤسسات النخبة البحثية (IEK 2016).

وتظهر تطلعات مماثلة في استراتيجيات اقتصادات بلدان البريكس BRICS «الناشئة». فقد سعى برنامج «عِلْمٌ بلا حدود» البرازيلي الذي أنشئ في سنة 2011، إلى إرسال 100,000 طالب إلى الخارج بمِنَح دراسية على الرّغم من أن الاقتطاعات على الميزانية في سنة 2015 قد أدت إلى تعليق البرنّامج منذ ذلك الحين، بل إن جنوب أفريقيا كانت أكثر تمتعا بالرؤية الاستشرافية. فقد اعتمد مخططها التنموي الوطني لسنة 2010 والمسمى «رؤية 2030» اقتصاد المعرفة الوطني بشكل كامل. بانتقاله المتجاوز لتركيز سابق على الإتاحة والمساواة، وضع المخطط لنفسه هدفاً هو إنتاج 100 طالب دكتوراه لكل مليون نسمة، وهو ما عني تزايد عدد طلبة الدكتوراه المتدربين مما يقارب 1.400 كل عام سنة 2010 إلى ما يفوق 5000 في حدود سنة 2030 (Cloete [et al.], 2015). وبينما تعترف جنوب أفريقيا بالتحديات الكبرى لتطوير الطاقة الإشرافية والحوافز الطلابية، فهي تسعى إلى أن تكون مركزاً إقليميّاً للتدريب من أجل الحصول على درجة الدكتوراه، مع تنامي أعداد الطلبة الباحثين الذين يحلون بها من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الأخرى (Cloete and Maasen, 2015). ومن بين الاستجابات الأخرى، البرنامج الذي أطلقته المملكة المتحدة عام 2015 تحت اسم Global Challenge Research Fund (GCRF) بتمويل قدره مليار ونصف مليار جنيه إسترليني، والذي أعاد ترتيب أوضاع المساعدة التنموية لما وراء البحار في سياق تنافس البلدان الأوروبية على تعزيز الصلات البحثية مع هذه الاقتصاديات الصاعدة.

وفي ما يتعلق بالحديث الدائر عن «الحصة السوقية» العالمية، فإن تعليم الدكتوراه ليس قابلاً للحصر داخل المنطق الإنتاجي الضيق، على الرغم من أن «مخرجات» الدكتوراه صارت مدخلاً آخر للقياس. وقد لا تكون المنافسة على تدريب أكبر عدد ممكن من طلبة الدكتوراه قابلة للفوز بها، حيث لا يمكن لتنسيق برامج التدريب وتعزيز الرقابة على الجودة أن تحل محل الطابع الفردي لكل رحلة بحثية. إن توحيد معايير التربية في مرحلة الدكتوراه لا يمكن أن يدعم في ذاته المزيج المركب من التفاعل الاجتماعي وبناء الثقة والعمل على الهوية الأكاديمية والإشراف والتتلمذ الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من عملية الإشراف على رسائل الدكتوراه، ولا سيّما في مجال العلوم الاجتماعية. إن المناهج التربوية الخاصة بدراسة الدكتوراه تتطلب جهداً كبيراً ولا يمكن التنبؤ بها، وهي في حاجة إلى أن تتفاعل مع الطبيعة المتفردة للعديد من علوم الإنسانيات وعلم الاجتماع. إن «التميز» في مرحلة الدكتوراه والمقدرات البحثية المستقبلية غير ملموسة ومتعددة الأبعاد ولا يمكن البتة لاختبار الرسائل أن يقيسها كمياً. وعلى الرغم من تطلعات السياسات فإن رفع مستوى «الإنتاجية» يعد أمراً عسيراً.

إن للمنافسة عواقب أخرى ضارة، بما في ذلك التأثير على الدور الذي يلعبه التعاون الأكاديمي الدولي في الإنتاج البحثي. ولكن عبور الانقسامات عبر منظومة الجامعات العالمية لم يكن سهلاً بأي حال، وقصص التعاون البحثي غير المتوازن شائعة (Parker and Kingori, 2016). وتؤثر استراتيجيات البحث الاقتحامية، لنظم التعليم العالي الأكثر ثراءً،

بشكل مباشر على الدول ذات الترتيب الأدنى على مقياس البحث العالمي. وبرغم جاذبية خطاب الشراكة، فإن التعاون المؤسسي يمكن أن يدعم صوراً جديدة من الاعتمادية، يعمل الباحثون فيها غالباً كاستشاريين مأجورين وجامعي بيانات (Wight, Ahikire and Kwesiga, 2014). وفي أثناء ذلك يستمر كثير من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في إرسال أفضل طلابهم ليتم تدريبهم (وتشكيلهم ثقافياً) في مؤسسات النخبة الأوروبية والأمريكية (Adriansen [et al.], 2016). وتظهر محاولات توسط هذا التقسيم في برامج التدريب «مقسَّمة ـ الموقع» الجديدة، خاصة تلك التي تدعمها وكالات التنمية الاسكندنافية، والتي تتطلب من الطلبة أن يمضوا وقتاً في بلدانهم إضافة إلى ما يُمضونه في الجامعات المضيفة.

ثالثاً: تكثيف تعليم الدكتوراه والتسلسلات الهرمية الإقليمية الجديدة

تعد المنافسة الحالية على المواهب هي التأطير الأحدث للتعليم العالي العابر للحدود، الذي بدأ في ظل الحكم الاستعماري الفرنسي والبريطاني. ويخلق السباق البحثي العالمي فائزين وخاسرين داخل الوطن العربي، إلى جانب التدفقات الطلابية الجديدة والحراك الأكاديمي. فقد بدأت السعودية وغيرها من دول الخليج في الاستثمار بكثافة في جامعات بحثية جديدة (مثل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، المنشأة في 2009، والتي تصعد الآن بسرعة في الترتيب العالمي). وكانت الإمارات واحدة من أولى الدول الخليجية التي اجتذبت فروعاً لمقار الجامعات الأمريكية والأوروبية إلى قرية المعرفة في دبي، وتتبنى المدينة التعليمية في قطر نموذجاً مشابهاً.

كما لا يزال للبنان تاريخ قوي من الدراسة بالخارج. ففي 2016 كان 12,000 طالب لبناني يدرسون بالخارج (UNESCO 2016)، وهو ما يزيد قليلاً عن 5 بالمئة من إجمالي الطلبة اللبنانيين. وشمل هذا العدد 3,700 طالباً بفرنسا، و1,500 طالباً بالإمارات، و1,400 طالباً بالسعودية، و1,200 طالباً بالولايات المتحدة. وكان أغلب هؤلاء يدرسون بالمرحلة الجامعية ولنيل درجة الماجستير. ويعود نقص التدريب لنيل درجة الدكتوراه في لبنان جزئياً إلى صلاته القوية بالجامعات الفرنسية والأمريكية، وكذا إلى أعوام من عدم الاستقرار.

في ذات الوقت، دعم الاتحاد الأوروبي طيفاً من خطط الحراك الأكاديمي للمغرب العربي. وفي لبنان يغلب على مثل هذه الخطط سفر الطلبة وأعضاء هيئات التدريس إلى فرنسا. وقد وزع مجلس البحث اللبناني (CNRS) 227 منحة لنيل الدكتوراه بالخارج، شملت 224 منحة في فرنسا. يستمر هذا وفق أنماط سابقة. فقد تابع 86 بالمئة من الأكاديميين العاملين بالجامعات اللبنانية دراستهم بالخارج، وهذا مقارنة بمتوسط قدره 40 بالمئة في

إقليم البحر المتوسط، و15 بالمئة داخل الاتحاد الأوروبي. وكان 53 بالمئة من هؤلاء على صلة بشبكات البحث العالمية، بينما قال 13 بالمئة منهم فقط أن لهم صلات محلية.

يستمر عدم الاستقرار السياسي ونقص التمويل في الجامعات العامة المصرية في التشكل. وعبر العقد الأخير، أدى النمو المستمر للطلب على أماكن بالجامعات المصرية مقترناً بتدني تمويل الدولة المخصص لكل طالب إلى الشعور بأن المنظومة في أزمة، كما سبق أن أوضح ذلك مشاركون بهذا الإصدار. وقد أدى نقص المستلزمات والرواتب غير الملائمة إلى تدني معنويات الأكاديميين الذين يعتمدون على العمل بالصحافة والدروس الخصوصية والعمل بالاستشارات لتعويض النقص برواتبهم. وتقدم ورقة بلال وسبرنجول (2006) إدانة لاذعة للجامعات المعاقة بالبيروقراطية. فالمشرفون غير قادرين على إعطاء الأولوية لطلابهم، وكما يشير أحد المعلقين «لا يبدي كثير من المشرفين اهتماماً، وينتهي بهم المطاف إلى إضافة عائق جديد على طريق الطالب» (Hana, 2009).

بدون ثقافات بحثية محلية نشطة، فإن الأطروحات الناتجة هي في الغالب ذات قيمة متدنية، مما يجعل من الصعب لخريجي الدكتوراه التقدم لوظائف بالخارج أو تأمين تمويل بحثي عالمي. وبالنسبة لهناء، القيمة الإجمالية للأوراق البحثية هي في الغالب «ضحلة»، بحيث أن السعي لنيل درجة الدكتوراه «غير مجدٍ» إلا لهؤلاء الذين يعملون بالفعل في جامعة (2009). وتُمنح الوظائف غالباً للخريجين العائدين من الخارج بدلاً من الطلبة المتدربين محلياً. فالحصول على درجة الدكتوراه هو دائماً ضروري للمناصب الأعلى بالإدارة في الجامعات أو بالخدمة المدنية، ولكن ذلك أيضاً قد يوفر دوافع خاطئة للبحث لنيل الدكتوراه. وثمة حالياً أكثر من 35,000 طالب مسجلون ببرامج الدكتوراه بالمؤسسات المصرية. وعلى الرغم من محدودية تمويل الدولة والتركيز فقط على التخصصات العلمية ذات الأولوية، فإن المنح الحكومية للدراسة بالخارج تظل خيار الكثيرين.

المسارات والصلات العالمية التي يوفرها التعليم العالمي بمستوى الدكتوراه والعمل بعدها له فوائد لا شك فيها، منها تعرض الطلبة لرؤى جديدة، وللتعاون والشبكات البحثية. ويبرز حنفي وأرفانيتيس في تحليلهما العملي التفصيلي للعلوم الاجتماعية العربية المعاصرة (2015)، الفرص العديدة للبحث التي خلقتها هذه الشبكات. وتستفيد المنح الدراسية اللبنانية من التمويل الحكومي الأوروبي للمعاهد البحثية (مثل المعهد الشرقي الألماني، والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى في بيروت، ومعهد البحث لأجل التنمية)، كما تستفيد من تركيز الموارد في مدارس الدراسات العليا الثلاث في الجامعات اللبنانية.

في كثير من الدول العربية، لاحظ كل من الحكومات الوطنية والممولين الأوروبيين تحدي بناء قدرات بحثية مستدامة. ففي لبنان يُلزم المجلس الوطني للبحث (CNRS) الجامعات بتشارك مواردها، وبناء صلات بين الأكاديميين، وتشارك قدراتها البحثية. ويدعم برنامج تيمباس (Tempus) للتمويل بالاتحاد الأوروبي أيضاً الشبكات التعاونية لتجاوز

ميل الجامعات إلى العمل منفردة أو إلى التركيز فقط على التعاون الدولي. وقد قدمت المفوضيات الوطنية مبادرات عديدة لتأمين جودة درجات الدكتوراه.

ومع ذلك، ثمة مثالب مستمرة للنزعة الدولية الأكاديمية، بما في ذلك ما يصفه حنفي وأرفانيتيس (Hanafi and Arvanitis, 2014) بـ «التشظي البالغ» للمجتمعات الأكاديمية العربية، سواء على المستوى المؤسسي أو لكل تخصص. ويظهر عملهما بشكل عملي تهميش اللغة العربية في الثقافة الأكاديمية الشرق أوسطية (Hanafi and Arvanitis, 2014). ويعتمدان على معايير الترقي وأرقام التوظيف لإظهار كيف حُجمت المسارات المهنية للعلوم الاجتماعية من قبل البُنى المؤسسية للجامعات العربية. فالترقي يعتمد عادة على نشر الأعمال في الدوريات ذات الترتيب المرتفع بالغرب، مما يُرغم الباحثين على المشاركة في دعم هرمية للمعرفة لهم عليها قدر ضئيل من السيطرة (Hanafi, 2011).

يطور قبانجي هذا النقد لمدى أبعد، مجادلاً بأن الكثير من باحثي العلوم الاجتماعية العرب يوظفون توجهات نظرية «سائدة» و«غربية» تُعامل «العالم العربي على أنه وحدة تحليلية متجانسة». وهو يرى كذلك أن النقد ما بعد الاستعماري و«الجنوبي» المضادين يحجمان بشكل مماثل «خلق أدوات مفاهيمية ومنهجية جديدة تطابق رؤية غير مهيمنة للعالم» (Kabbanj, 2014: 118). وقد قدم باحثون أفارقة كثيرون نقداً مشابهاً. وتسعى مبادرات تعليمية جديدة إلى تحدي هذه الهرمية الأكاديمية، ولكن هرميات الوجاهة متجذرة ومن الصعب إعادة تنظيمها[1].

• من الترتيب التقييمي إلى الأهمية: بدائل المستقبل للعلوم الاجتماعية

سعى هذا المقال إلى إظهار كيف يتحول المشهد الأكاديمي العالمي بسرعة، وإلى المجادلة بأن التحديات الشعبية للخبرة التخصصية والسلطة الأكاديمية تصحبها الدعوات إلى جعل العلوم الاجتماعية أكثر صلة باهتمامات «الجماهير» غير الأكاديمية ومسؤولة أمامهم. وهذه العناية بـ «المعرفة النافعة» في إطار العلوم الاجتماعية لها تاريخ طويل. فيعود تاريخ الرؤية من أجل علوم اجتماعية أكثر ديمقراطية ومسؤولية ليس فقط إلى المُثل «الفريرية» في الستينيات ولكن أيضاً إلى العمل البحثي الهاوي والإصلاح الاجتماعي بالفترة الفكتورية. وقد تعرض الوعد الحداثي بمعرفة اجتماعية وضعية تنتجها «جامعات

(1) يستند التعاون الأفريقي في التعليم العالي إلى عقد من الأعمال الخيرية الأمريكية التي سعت إلى تعزيز القدرات البحثية في تسع من الدول الأفريقية <http://www.foundation-partnership.org>. وفي سنة 2016 أعلن البنك الدولي عن تمويلات لدفع التدريب البحثي في أفريقيا الشرقية والجنوبية: <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2016/05/26/world-bank-to-boost-quality-training-and-research-skills-among-higher-education-institutions-in-eastern-and-southern-africa>.

تطورية»، للمساءلة في السبعينيات (Coleman, 1994)، ومؤخراً بدأ الاهتمام بالعمل البحثي الجماهيري يحظى بنفوذ أكبر (Burawoy, 2005). فكيف يؤثر هذا على التركيز التنافسي على الحراك البحثي العالمي؟ يبرز هذا القسم الأخير من المقال بدائل المستقبل للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي.

أحد المواقع التي يمكن منها ملاحظة هذه التغيرات هو من خلال سيرة حياة أحد علماء الاجتماع العربي. ويناقش ساري حنفي، في مجموعة من التأملات الصادقة حول سيرته المهنية التي تجمع بين علم الاجتماع «التقليدي» والجماهيري العضوي، عشرين عاماً من البحث، عمل فيها أولاً على فلسطينيي الشتات، ثم على منظمات المجتمع المدني داخل فلسطين نفسها (Hanafi, 2014). يصف حنفي، الذي عمل أولاً كمستشار سياسات للسلطة الفلسطينية ثم لمركز الأبحاث الفرنسي بالقاهرة، كيف وفّق مشاركته مع الجماهير حسب طيف من المتلقين المختلفين. وهو يمضي واصفاً عمله البحثي في مخيم للاجئين الفلسطينيين في لبنان ودفاعه عن إشراك اللاجئين في التخطيط للمخيم. مدعوماً بصلته بالجامعة الأمريكية ببيروت، يصف حنفي كيف فاوض في بيئة سياسية متوترة وخطرة أحياناً. وهو يلاحظ بشكل ساخر، عندما قبض على أحد زملائه بسبب كتابته عن المخيم، أن «علم الاجتماع الجماهيري النقدي يمكن أن يكون مجازفة خطرة» (Hanafi, 2014: 9). ويتجنب حنفي بمهارة أية تصنيفات ساذجة للأنواع المختلفة من السير المهنية بالبحث الاجتماعي، أو الثنائيات المتضادة التي يثيرها أحياناً علماء الاجتماع الجماهيري. وهو يظهر أيضاً كيف يمكن للتجاذب بين أن تكون مسؤولاً محلياً وبين توجه تخصصي عالمي أن يكون ظاهرياً أكثر منه حقيقياً.

متأمليّن 25 عاماً من دعم طلبة درجة الدكتوراه الدارسين في ماكيري بأوغندا، يشير الزوجان وايت إلى أن الأهم من التساؤل عما إذا كان الإنتاج المعرفي «خارجي المنشأ» أو «محلي المنشأ»، هو السؤال عن «ما هي أنواع المعرفة وطرق التعلم التي ينبغي مساعدة الجامعات على دفعها؟» (Whyte and Whyte, 2015)، وهما يدعوان إلى تحليل إثنوغرافي يُعنى بالاقتصاد السياسي للحياة الأكاديمية الأفريقية وأثره في الدارسين. وكما يلاحظ كامبينيس في عرضه للدور الحيوي الذي يلعبه المجلس العربي للعلوم الاجتماعية في خضم «الأزمنة الثورية»، فإن الأمر يتعلق بتطوير مقاربة علمية تنبع من المناطق المحلية (Cambanis, 2015).

يستمر اهتمام السياسات بالقابلية للتوظيف لحاملي درجة الدكتوراه في النمو. في المملكة المتحدة وغيرها، يتم التركيز بشكل متزايد على إعداد الطلبة الباحثين لوظائف تتجاوز الأكاديميا. وبعد 15 عاماً من صدور تقرير يجادل بأن طلبة الدكتوراه بالمملكة المتحدة تعوزهم المهارات المهنية (Roberts, 2002)، أدت حزمة من المبادرات إلى «برامج» للتدريب لدرجة الدكتوراه مهيكلة بشكل متزايد، ومصممة لتزويد الخريجين بطيف من المهارات المهنية وكذلك باعتياد مجال واسع من المناهج البحثية. دينامية تمويلية أخرى

تعيد تشكيل الجامعات هي الترويج لكل من «عبور التخصصات»، «التأثير» و«تبادل المعرفة» (Bastow, Tinkler and Dunleavy, 2014). وقد جعلت المملكة المتحدة من «التأثير» مؤشراً أساسياً في تقييم قيمة البحث. ولم تعد عوامل تأثير الدوريات ومعدلات الإحالة الفردية هي الأرقام الوحيدة ذات الأهمية. يُتوقع من المشروعات البحثية (ومقترحات رسائل الدكتوراه) أن تعظّم أثر البحث بترويج تبادل معرفي وتعاون «في الاتجاهين» مع شركاء غير أكاديميين. ويحتاج الأكاديميون حالياً خبرة استشارية، وخبرة بالسياسات ومظهراً إعلامياً، وهي مهارات غير ظاهرة في تقييمات الجامعات العالمية.

وتعد هذه الأجندة الجديدة للتبادل المعرفي سلاحاً ذا حدين. وقد أبرز معلقون التأثير السلبي للبحث التكليفي والاستشاري على التعليم العالي العربي والأفريقي (Wight [et al.], 2014). ويجادل آشر (Asher, 2011) أن الأجهزة البحثية خارج الجامعات توجه «قوة تمركزية هائلة»، مزيحة الأكاديميين من الأدوار المركزية في إنتاج المعرفة الموجهة للسياسات، وهي عملية لا يساعد على مواجهتها التخصصية المفرطة بمجال واحد والتشظي. وقد صارع مجلس أبحاث العلوم الإنسانية بالولايات المتحدة طويلاً مع مفارقة قيامه بشكل متزامن بتشجيع الباحثين الأمريكيين على المشاركة العامة، بينما شجع الباحثين الأفارقة على البقاء «منعزلين» بدلاً من أن يُستوعبوا في الوظائف الاستشارية مرتفعة العائد. وكما يلاحظ هارل، تعوق الطبيعة قصيرة المدى للعمل الاستشاري «تطوير عمق الخبرة أو المقاربات المنهجية التي يحتاجها العمل الأكاديمي عالي الجودة» (Harle, 2010).

وهذه المخاوف هي نذير بالاقتصاد الجديد للبحث بالعلوم الاجتماعية. ففي كثير من المنظومات المعرفية الوطنية، يتنافس علماء الاجتماع على التكليفات مع المنظمات البحثية التجارية، ويتغلب عليهم دائماً حجم وقدرة الشركات على استخلاص وتحليل البيانات (Burrows, 2011). يمكن للمؤسسات البحثية المستقلة، والمنظمات غير الحكومية، وبيوت الخبرة أن تنتج بحثاً معمقاً، وغالباً بسرعة، وأن تلعب دوراً هاماً في التأثير على الجدالات الجماهيرية. وفي هذه البيئة الجديدة لم تعد السلطة الأدبية العامة أو التمويل مضمونين لعلماء الاجتماع. ويسعى الأكاديميون بشكل متزايد إلى النفوذ والسمعة من خلال وسائط التواصل الاجتماعي والمدونات بقدر ما يسعون إليها من خلال المقالات الأكاديمية. ويصعب رؤية هذه التوجهات في إطار حزمة واحدة من تقييمات الجامعات التي يهيمن عليها العلوم الطبيعية والأحياء.

ثمة الكثير من المخاطر التي يواجه بها هذا الاقتصاد البحثي الجديد للاستقلال وذاتية القرار للعمل البحثي (Mills and Ratcliffe, 2012). في المقابل تقدم الدعوات إلى معرفة «جماهيرية» وذات أرضية ثابتة أيضاً أبعاداً جديدة للممارسة الأكاديمية، وتتيح الفرصة لإعادة التفكير في تدريب علماء الاجتماع. في هذا الاتجاه، يمكن للتخصصات الأوروبية والأمريكية التعلم من الممارسات البحثية لمبادرات الأعمال، ومن الخصائص الأكاديمية

الهجينة لكثير من الدارسين الأفارقة والعرب. فبتنمية المشاركة العامة، يتجاوز الأكاديميون تخصصاتهم ويسهمون في المساءلة الديمقراطية. فهناك في الحياة البحثية ما هو أكثر من التسابق العالمي على الأدمغة.

خاتمة

يدعو المقال إلى ضرورة العناية بالخصائص التاريخية للحراك الاستعماري وما بعد استعماري للتعليم في مرحلة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي. وقد بدأت الدراسة المتقدمة للطلبة العرب والأفارقة بالخارج في أواخر القرن التاسع عشر، في ظل الحكم الاستعماري البريطاني والفرنسي. وتتبع اليوم تدفقات طلبة الدراسات العليا مسارات جغرافية أقيمت خلال هذه الفترة. ويعد التنافس العالمي المعاصر على المواهب أحدث إعادة تأطير لأنماط الحراك التي حافظت على استمرار «الإمبراطورية البحثية» (Pietsch, 2013).

لقد أخذ التعليم العالي العابر للقوميات الحركة العالمية للطلبة إلى مستويات غير مسبوقة؛ مما يخلق تحديات مؤسسية ومعرفية جديدة. فتصبح هرمية الجامعات ومكانة درجة الدكتوراه أكثر قوة من أي وقت مضى. ولكن نظام الإشارات هذا أقل تأميناً مما قد يبدو عليه. ففي كثير من الدول، تتنافس العلوم الاجتماعية المعاصرة مع المنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الأكاديمية، وبيوت الخبرة من أجل إنتاج معرفة ذات سلطة أدبية ونفوذ؛ إذ يعاد تأطير الخبرة الأكاديمية والتفكير بها.

وعلى نحوٍ متزايد، أصبح ممولو الأبحاث الاجتماعية مدركين لقيمة الدراسات البحثية الجماهيرية والمشاركة مع المجتمعات والفاعلين الآخرين من غير الأكاديميين. إن المعرفة الاجتماعية «النافعة» ليست دائماً متحركة أو محالاً إليها بكثرة في الدوريات الأكاديمية العالمية. وليس الوطن العربي وحده هو من صارت المؤسسات البحثية المستقلة والمنظمات غير الحكومية وبيوت الخبرة فيه جهات منتجة وذات تأثير للبحث الاجتماعي.

وتقدم استجابات كثير من الباحثين والطلبة العرب لهذا التحدي نموذجاً يحتذى به لصور من العلوم الاجتماعية المشتبكة بالواقع والتي يمكن أن تشكل الأكاديميا على نطاق أوسع. فعملهم يجمع بين المشاركة العامة والعمل البحثي، ويقدر التعاون غير الأكاديمي. وبدلاً من رؤية ولاءات الطلبة الباحثين تتمزق بين مكانة التدريب البحثي العالمي وبين التزامهم تجاه إقليمهم، يسمح مستقبل ممكن لكليهما بأن يكونا ممكنين من خلال صور هجينة للتدريب البحثي التعاوني. وبإمكان التدريب لدرجة الدكتوراه أن يتبع هذا السبيل.

المراجع

Abaza, Mona. (2010). «Social Sciences in Egypt: The Swinging Pendulum between Commodification and Criminalization.» in: Michael Burawoy, (ed.). *Facing an Unequal World: Challenges from Sociology*. Sydney: International Association of Sociology, pp. 187–212.

Adriansen, Hanne Kirstine, Lene Møller Madsen, Stig Jensen (eds.). (2016). *Higher Education and Capacity Building in Africa: The Geography and Power of Knowledge*. London: Routledge.

Anderson, Betty S. (2011). *The American University of Beirut: Arab Nationalism and Liberal Education*. Austin, TX: University of Texas Press.

Arowosegbe, Jeremiah O. (2016). «African Scholars, African Studies and Knowledge Production on Africa.» *Africa*: vol. 86, no. 2, pp. 324 - 338.

Ashby, Eric (1966). *Universities British, Indian, African: A Study in the Ecology of Higher Education*. London: Wiedenfeld and Nicholson.

Asher, Thomas (2012). *Finding Perspective in the Crisis in Higher Education in Africa and the United States*. New York: SSRC.

Ayubi, Nazih (1983). «The Egyptian «Brain Drain»: A Multidimensional Problem.» *International Journal of Middle East Studies*: vol.15, no. 4, pp. 431-450.

Badry, Fatima and John Willoughby (2015). *Higher Education Revolutions in the Gulf: Globalization and Institutional Viability*. London: Routledge.

Balmer, Brian, Matthew Godwin and Jane Gregory (2009). «The Royal Society and the «Brain Drain»: Natural Scientists Meet Social Science.» *Notes and Records of the Royal Society*: vol. 63, pp. 339-353.

Bamyeh, Mohammed. (2015). *Forms of Presence of the Social Science in the Arab Region*. Arab Council of Social Sciences.

Bastow, Simon, Jane Tinkler and Patrick Dunleavy (2014). *The Impact of the Social Sciences: How Academics and Their Research Make a Difference*. Los Angeles: Sage.

Bayart, Jean-François (2000). «Africa in the World: A History of Extraversion.» *African Affairs*: vol. 99, no. 395, pp. 217-267.

Belal, Ahmed and Springuel, I. (2006). «Research in Egyptian Universities: The Role of Research in Higher Education.» Retrieved from UNESCO Cousteau Ecotechnie Chair, South Valley University Egypt.

Bevis, Teresa Brawner (2016). *Higher Education Exchanges between America and the Middle East during the Twentieth Century*. New York: Palgrave Macmillan.

Brown, Phillip, Hugh Lauder, and David Ashton (2011). *The Global Auction: The Broken Promises of Education, Jobs, and Incomes*. Oxford: Oxford University Press.

Burawoy, Michael (2005). «For Public Sociology.» *American Sociological Review*: vol. 70, no. 1, pp. 4-28.

Cambanis, Thanassis (2015). *Revolutionary Times*. New York: SSRC.

Cantini, Daniele (2015). *Youth and Education in the Middle East: Shaping Identity and Politics in Jordan*. London: I. B. Tauris.

Castells, Manuel (1993). «The University System: Engine of Development in the New World Economy.» in: Angela Ransom [et al.] (eds.), *Improving Higher Education in Developing Countries*. Washington, DC: The World Bank.

Chambers, Elizabeth [et al.] (1988). «The War for Talent.» *The McKinsey Quarterly*: vol. 3, pp. 44-57.

Cloete, Nico and Peter Maassen (eds.) (2015). *Knowledge Production and Contradictory Functions in African Higher Education*. Cape Town: African Minds.

Cloete, Nico [et al.] (2015). «South Africa as a Continental PhD Hub?.» *World University News*: no. 357, March.

Coleman, James S. (1994). «The Idea of the Developmental University.» in: Richard L. Sklar (ed.). *Nationalism and Development in Africa: Selected Essays*. Berkeley, CA: University of California Press.

European Commission (2012). *Tempus Report on Higher Education in Lebanon*. Brussels: The European Commission.

Cyranoski, David [et al.]. (2011). «Education: The PhD Factory.» *Nature*: vol. 472, pp. 276-279.

Hanafi, Sari (2011). «University Systems in the Arab East: Publish Globally and Perish Locally vs Publish Locally and Perish Globally.» *Current Sociology*: vol. 59, no. 3, pp. 291-309.

Hanafi, Sari (2014). «Complex Entanglements: Moving from Policy to Public Sociology in the Arab World.» *Current Sociology*: vol. 62, no. 2, pp. 197-208.

Hanafi, Sari and Rigas Arvanitis (2014). «The Marginalization of the Arab Language in Social Science: Structural Constraints and Dependency by Choice.» *Current Sociology*: vol. 62, no. 5, pp. 723-742.

Hanafi, Sari and Rigas Arvanitis (2015). *Knowledge Production in the Arab World: The Impossible Promise*. London: Routledge.

Harle, Jonathan (2010). *The Nairobi Report: Frameworks for Africa-UK Research Collaboration in the Social Sciences and Humanities*. London: British Academy.

Harrison, John, Darren P. Smith and Chloe Kinton (2016). «New Institutional Geographies of Higher Education: The Rise of Transregional University Alliances.» *Environment and Planning A*: vol. 48, no. 5, pp. 910-936.

Hennig, Benjamin D. (2015) «Geographical Density of the Top 200 Universities.» Map retrieved from <http://www.viewsoftheworld.net>.

Kabbanji, Jacques (2014). «The «Internationalisation» of Social Sciences as an Obstacle to understanding the Ongoing Arab Revolts.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 7, no. 1, pp. 115-124.

Mamdani, Mahmood (2011). «The Importance of Research in a University.» *Pambuzuka*: no. 526.

McCloy, Shelby T. (1961). *The Negro in France*. Lexington: University of Kentucky Press.

Mills, David and Richard Ratcliffe. (2012). «After Method: Anthropology, Education and the Knowledge Economy.» *Qualitative Research*: vol. 12, no. 2, pp. 147-164.

Mitchell, Timothy (2002). *Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity*. Berkeley, CA; London: University of California Press.

Nerad, Maresi and Barbara Evans (eds.) (2014). *Globalization and Its Impacts on the Quality of PhD Education*. Rotterdam: Sense Publishers.

Parker, Michael and Patricia Kingori (2016). «Good and Bad Research Collaborations: Researchers' Views on Science and Ethics in Global Health Research.» *Plos One*: vol. 11, no. 10.

Perraton, H. (2014). *A History of Foreign Students in Britain*. Basingstoke: Palgrave

Pietsch, Tamson (2013). *Empire of Scholars: Universities, Networks and the British Academic World 1850 - 1939*. Manchester: Manchester University Press.

Pietsch, Tamson (2016). «Out of Empire: The Universities' Bureau and the Congresses of the Universities of the British Empire, 1913-1939.» in: Deryck M. Schreuder (ed.). *Universities for a «New World»: A Commonwealth of Knowledge and Skills, 1913 - 2013*. London: Sage.

Roberts, G. (2002). *SET for Success: The Supply of People with Science, Technology, Engineering and Mathematics Skills.*

Savage, Mike and Roger Burrows (2007). «The Coming Crisis of Empirical Sociology.» *Sociology*: vol. 41, no. 5, pp. 885-899.

Silvera, Alain (1980). «The First Egyptian Student Mission to France under Muhammad Ali.» *Middle Eastern Studies*: vol. 16, no. 2, May, pp. 1-22.

Simpson, Renate (1983). «How the PhD Came to Britain: A Century of Struggle for Postgraduate Education.» Guildford: SRHE, no. 54.

Simpson, Renate (2009). *The Development of the PhD Degree in Britain, 1917 - 1959 and Since: An Evolutionary and Statistical History in Higher Education*. Lewiston, NY: Edwin Mellen Press.

UNESCO (2016). *International Student Mobility*. Paris: UNESCO Institute of Statistics.

Universities UK (2016). *International Postgraduate Research Students: The UK's Competitive Advantage*. London: UUK.

Van der Wende, Marijk (2015). «International Academic Mobility: Towards a Concentration of the Minds in Europe.» *CSHE Research and Occasional Paper Series*: vol. 3, no. 14.

Whyte, Michael and Susan Whyte (2015). «Dilemmas of Knowledge Production in Ugandan Universities.» in: Hanne K. Adriansen, Lene M. Madsen, and Stig Jensen (eds.). *Higher Education and Capacity Building in Africa: The Geography and Power of Knowledge*. London: Routledge.

Wight, D., Ahikire, J., and Kwesiga, J. (2014). «Consultancy Research as a Barrier to Strengthening Social Science Research Capacity in Uganda.» *Social Science and Medicine:* vol. 116, 32-40.

Wildavsky, B. (2010). *The Great Brain Race: How Global Universities Are Reshaping the World*. Cornell: CUP.

دراسات أخرى

ترويض جيل: هل غيّر الانقسام السياسي مفاهيم الديمقراطية عند الشباب الفلسطيني؟

عبد الهادي العجلة(*)

باحث مشارك، معهد أنواع الديمقراطية، جامعة جوتنبرغ ـ السويد

مقدمة

منذ عام 2007 وحتى اليوم، لا يزال الشباب الفلسطيني يعاني أكثر فأكثر جراء الآثار السلبية للانقسام الفلسطيني. ففي أوائل عام 2017 اعتقلت حركة «حماس»، المسيطرة على قطاع غزة، عشرات الناشطين المطالبين بعدالة توزيع التيار الكهربائي على المخيمات والمدن في القطاع، في ظل ردات الفعل على الانقسام والتجاذبات السياسية بين جناحين سياسيين **أحدهما** إسلامي **وآخر** يدّعي العلمانية والليبرالية (الجزيرة.نت، 2011). فقد تطورت الأمور في حزيران/يونيو 2017 إلى أن تطالب السلطة الفلسطينية في رام الله بوقف إمداد قطاع غزة بالكهرباء (الجزيرة.نت، 2017)، في محاولة للضغط على حركة «حماس» التي شكلت هيئة لإدارة شؤون القطاع بعيداً من السلطة الفلسطينية وحكومة الوفاق الوطني العاجزة عن السيطرة على القطاع (وكالة معاً الإخبارية، 2017). ومع أن أغلبية السكان الفلسطينيين هي من الشباب، إذ يشكل مَن أعمارهم بين عام وأربعة عشر عاماً، بحسب التعداد العام الرسمي للسكان والمساكن لعام 2007، 41 بالمئة من السكان، ومَن أعمارهم بين خمسة عشر وخمسة وستين عاماً 53 بالمئة، فإنه بعد عشرة أعوام سيشكل مَن أعمارهم أكثر من 18 عاماً أغلبية في المجتمع الفلسطيني بنسبة لا تقل عن 40 بالمئة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012). فمنذ بداية الانقسام الفلسطيني ظهرت إرهاصات الأمراض المجتمعية وسيطر العجز على جيل بأكمله، من البطالة مروراً بمعدلات الانتحار العالية وشبح المخدرات وعدم وجود فرص للتعليم العالي وصولاً إلى الشعور بالتهميش والانعزال الوطني (ياغي، 2017).

(*) البريد الإلكتروني: a.ijla@daad-alumni.de

وعلى الرغم من ضعف الأحزاب السياسية الفلسطينية، وخصوصاً حركتي «فتح» و«حماس» المتخاصمتين، وتراجع حضور الحركات اليسارية على الساحة الفلسطينية منذ فترة طويلة (العجلة، 2016)، فإن الشباب الفلسطيني ما زال يعاني التهميش وعدم إشراكه في صنع القرار الفلسطيني بشكل عام (مزّاوي [وآخرون]، 2017) ولا يعود هذا إلى عدم قدرته على المشاركة أو إلى قدرة الأحزاب على حيْده، وإنما نتيجة خضوع هؤلاء الشباب لعملية ترويض على مدى عشرة أعوام من جانب الأحزاب السياسية، الأمر الذي جعل منهم شريحة مهمشة ومعزولة ولامبالية بما يحدث حولها سياسياً، ناهيك بتشويه المفاهيم المعرفية للديمقراطية والحوكمة الرشيدة وغيرها لدى هذه الشريحة. ونحاجج هنا بأن الانقسام الفلسطيني لا يعزز العزلة السياسية لدى الشباب أو يروِّضهم في عملية صناعة «مجتمع هجين» - سيتم التطرق إليه لاحقاً - وإنما يقتل الأمل الفلسطيني في نيل الحرية والقدرة على الصمود (Baroud, 2016).

ونحن نرى أن الشباب الفلسطيني تربطه علاقة متينة بالحالة السياسية الفلسطينية من خلال مشاركته في النشاطات المناهضة للاحتلال الإسرائيلي، بيد أن مشاركته السياسية في صنع القرار وحضوره في المؤسسات الرسمية يكادا يكونان غائبين بشكل ممنهج، وذلك في إطار سياسة حيْد تتبعها سلطتان سياسيتان تهيمنان على الأراضي الفلسطينية في كل من قطاع غزة («حماس») والضفة الغربية («فتح»)، في سبيل الحفاظ على سيطرتهما من خلال حيْد الشباب عن المشاركة في الانتخابات أو في أي نشاطات سياسية من شأنها أن تضعف سيطرة هاتين الحركتين المتخاصمتين اللتين تسببتا بالانقسام السياسي الفلسطيني.

تناقش هذه الدراسة التحولات في مجال فهم أساسيات الديمقراطية لدى الشباب الفلسطيني على مدى عشرة أعوام، وكيف أثّر الانقسام الفلسطيني في هذه المفاهيم، من خلال تبديل مفهوم الديمقراطية لدى هؤلاء الشباب. فالتراجع الكبير في اعتقاد الشباب الفلسطيني أن أهم ميزة للديمقراطية هي القدرة على تغيير الحكومة عبر الانتخابات من عام 2007 إلى عام 2011، وأيضاً التراجع في الاعتقاد أن الميزة الثانية الأهم للديمقراطية هي القدرة على نقد الحكومة، يؤشران إلى التأثير السلبي للانقسام في نظرة الشباب الفلسطيني إلى مميزات الديمقراطية. وثمة أيضاً تراجع في نسبة مَن يعتقدون أن أهم مميزات الديمقراطية هي تأمين المواد الأساسية للمواطنين، بينما ازدادت، بين عامي 2007 و2011، نسبة مَن يعتقدون أن أهم مميزات الديمقراطية هي مكافحة الفساد الإداري والمالي.

كما تناقش أوضاع الشباب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس المحتلة) قبل الانقسام وبعده، بالإضافة إلى دراسة الحراكات الشبابية المتعددة عبر مبادرات مناهضة الانقسام وكيف تم التصدي لها. وتلقي الضوء على تغير مفاهيم الديمقراطية وأولوياتها لدى الشباب الفلسطيني في محاولة لتفسير تأثير الانقسام فيهم.

تحاجج الدراسة بأن الانقسام الحالي بين «فتح» و«حماس» لا يؤثر في المجتمع الفلسطيني سياسياً واجتماعياً فحسب، بل له تأثير سلبي أيضاً في الإحاطة بمفاهيم مهمة مرتبطة بالتحول الديمقراطي والديمقراطية والحكم الرشيد، الأمر الذي يسهم في إيجاد جيل لديه تصور مشوه وغير واضح لمفهوم الديمقراطية من شأنه أن يؤسس لتدمير المشاركة الشبابية الصحية والحقيقية في العمل السياسي.

أولاً: الديمقراطية في فلسطين

أصبحت الديمقراطية مؤخراً إحدى أهم القضايا التي يتداولها المجتمع الدولي، وخصوصاً في الدول النامية أو الناشئة كفلسطين. وليس مستغرباً أن ترتبط علاقة الدول المانحة بالدول المدعومة بمدى التزام الأخيرة بتطبيق الديمقراطية، الأمر الذي دفع دولاً نامية كثيرة إلى منح المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني موطئ قدم وتسهيلات، لكي تشرف على عملية الدمقرطة في المجتمع، وفي مؤسسات الدولة، ومراقبتها ورفع تقاريرها إلى المجتمع الدولي والباحثين وغيرهم من المهتمين. وبالرغم من أن عملية السلام أنتجت سلطة محلية للفلسطينيين لا تصل إلى مستوى الدولة الكاملة ذات السيادة المؤسساتية، فإن المؤسسات المانحة دعمت كل المشاريع والمؤسسات التي تعمل على عملية دمقرطة المجتمع وتعزيز مشاركة الشباب والمرأة في صنع القرار عبر بناء مجتمع مدني قوي. ومنذ قيام السلطة الفلسطينية حتى اليوم أجرى عشرات الأكاديميين أبحاثاً عن هذه المنطقة المحدودة السيادة وفّرت للباحثين مختبراً لعلوم السياسة والاجتماع والاقتصاد.

ولا يعود سبب عدم وجود حياة ديمقراطية في كيان سياسي ومؤسساتي ديمقراطي إلى وجود الاحتلال وغياب السيادة الفلسطينية الكاملة على الأراضي الفلسطينية فحسب، بل ثمة عوامل أخرى تؤدي، وأدّت، دوراً كبيراً في تغييب الحياة الديمقراطية الكاملة في فلسطين منذ عام 1994. فقد حدد آرثر روبين أربعة أسباب أدت إلى فشل عملية دمقرطة الكيان الفلسطيني الجديد وهي: السلطة الفلسطينية منذ عام 1994؛ النخبة السياسية التي عادت من الشتات إلى فلسطين وعدم معايشتها للقيم الديمقراطية؛ دور فلسطينيي الشتات القوي؛ فشل السلطة في الحفاظ على إرث فلسطينيي الداخل من مجتمع مدني قوي ومبادرات مجتمعية فعّالة. ونختلف مع روبين في أن الشتات الفلسطيني له دور مهم لكن تم تهميشه بشكل كبير، وجرى التركيز على الفلسطينيين في الداخل، إذ تحول ثقل منظمة التحرير إلى الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى وجود قوة احتلال وتدخلات خارجية منعت السلطة من ممارسة كينونتها كدولة مستقلة أو بالأحرى تعزيز الوجود الديمقراطي (Rubin, 2006).

إن النخبة الفلسطينية التي عادت إلى الأراضي الفلسطينية شكلت السلطة الفلسطينية من أفراد منظمة التحرير ومقاتليها العسكريين في الأردن ولبنان واليمن ومصر وغيرها

من الدول التي لا تتمتع بقيم أو أنظمة ديمقراطية، وبالتالي فإن القيادة الفلسطينية في الخارج لم تلبِّ طموحات الشعب الفلسطيني في الداخل بصورة تامة، حتى إن ظهور التيارات الإسلامية عزز الاعتقاد السائد أن اتفاق أوسلو لم يلبِّ طموح الفلسطينيين في الداخل. ونستطيع القول إن الانقسام الفلسطيني السياسي في المجتمع الفلسطيني بعد الانتفاضة الأولى ليس جديداً، وإنما تجذر وامتد على مدار الأعوام العشرة الماضية نتيجة قوة «حماس» السياسية والعسكرية (الزبيدي، 2016؛ Alijla and AlMassri).

علاوة على هذا، فإن المجتمع الفلسطيني في الداخل أسس مجتمعاً مدنياً قوياً، وأطلق مبادرات مجتمعية ذات قيادة نخبوية، كحيدر عبد الشافي في غزة، جعلت من المجتمع المدني أساساً للمجتمع الفلسطيني ورافداً للنضال السياسي في الضفة والقطاع. ومع عودة منظمة التحرير الفلسطينية، لم يتم دمج المجتمع المدني الفلسطيني، ولا المبادرات ضمن السلطة الفلسطينية. كما لم يتم تعزيز القيم الديمقراطية وتعدد الآراء، بل حاولت السلطة الاستحواذ على هذه المؤسسات أو إغلاقها أو السيطرة عليها، ومنعت عنها الموارد المالية المحلية فاتجهت إلى التمويل الدولي والمساعدات الدولية (جمال، 2013؛ أبراش، 2011) التي دعمت المجتمع المدني أكثر فأكثر، والذي كان يتشكل في معظمه من اليساريين الفلسطينيين الذين شعروا بالتهميش السياسي وحاولوا إيجاد موطئ قدم لهم عبر منظمات المجتمع المدني، التي لم يطل بها الأمر حتى انصاعت لأجندات المجتمع الدولي والمانحين؛ فخسر المجتمع الفلسطيني عنصراً مهماً من عناصره السياسية ومكوناً من مكوناته الأساسية، أي اليسار الفلسطيني (العجلة، 2016).

إن الانقسام الفلسطيني الذي أوجد كيانين منفصلين سياسياً وجغرافياً، وغياب السيادة المجتمعية على عملية صنع القرار، بالإضافة إلى الممارسات السلطوية من طرفَي الانقسام، كلها أمور أدت إلى غياب الديمقراطية الفلسطينية، أو تغييبها، نتيجة الممارسات الحزبية الداخلية وممارسات السلطات الأمنية في الأراضي الفلسطينية بشقيها (Al-Shabaka, 2015).

وعلى الرغم من وجود عشرات المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني التي تسهم في تعزيز الديمقراطية وفي خلق جو ديمقراطي في المجتمع، فإن مؤشرات الديمقراطية تتراجع كثيراً، وبشكل غير مسبوق منذ عام 2007، أي عام الانقسام الفلسطيني. ويشير الشكل الرقم (1) إلى تراجع أربعة مؤشرات مهمة للديمقراطية في فلسطين والأراضي الفلسطينية المحتلة وهي كالتالي:

1 ـ المؤشر الانتخابي

لم تجرِ السلطة الفلسطينية انتخابات للمجلس التشريعي منذ عام 2006، ولا انتخابات رئاسية منذ عام 2005، إذ أجرت فقط انتخابات بلدية في بعض مدن الضفة عام 2016. وبالنتيجة لم يشارك الشباب الفلسطيني في أي انتخابات ديمقراطية طَوال عشرة أعوام، أي

أن الشاب الذي كان يبلغ من العمر 17 عاماً في سنة 2006 أصبح الآن في الـ 27 من عمره ولم ينتخب مرة واحدة في حياته. فالانتخابات عملية ضرورية ومهمة لممارسة الحق العام في انتخاب ممثلين، وهي تدريب مستمر للجيل الجديد الذي يحاول فهم الديمقراطية من خلال قدرته على تغيير ممثليه في المجلس التشريعي وفي الحكومة. كما يُعنى هذا المؤشر بحرية المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات والدعاية الانتخابية الحرة والانتخابات النزيهة، وبقدرة الإعلام على الوقوف على الحياد في الحملة الانتخابية (Rothstein, 2009: 311-330).

2 ـ مؤشر المساواة

إن مبدأ المساواة القائم على الديمقراطية يؤكد أن أوجه عدم المساواة المادية وغير المادية تشكل عائقاً أمام ممارسة الأفراد لحقوقهم الفردية أو الجماعية، وتقلل من فرص مشاركتهم في الحياة السياسية. ويشمل هذا المؤشر توزيع الموارد بشكل عادل بين جميع أفراد المجتمع، بمَن فيهم الشباب والنساء، وإتاحة الفرصة أمام المجموعات المجتمعية للوصول إلى السلطة، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. ويشير الشكل الرقم (1) إلى أن مؤشر المساواة هو أحد المؤشرات الضعيفة التي تنبئ بتهميش كبير لفئات معيّنة في المجتمع (Pinner-Halev, 1995).

3 ـ مؤشر الديمقراطية التشاركية

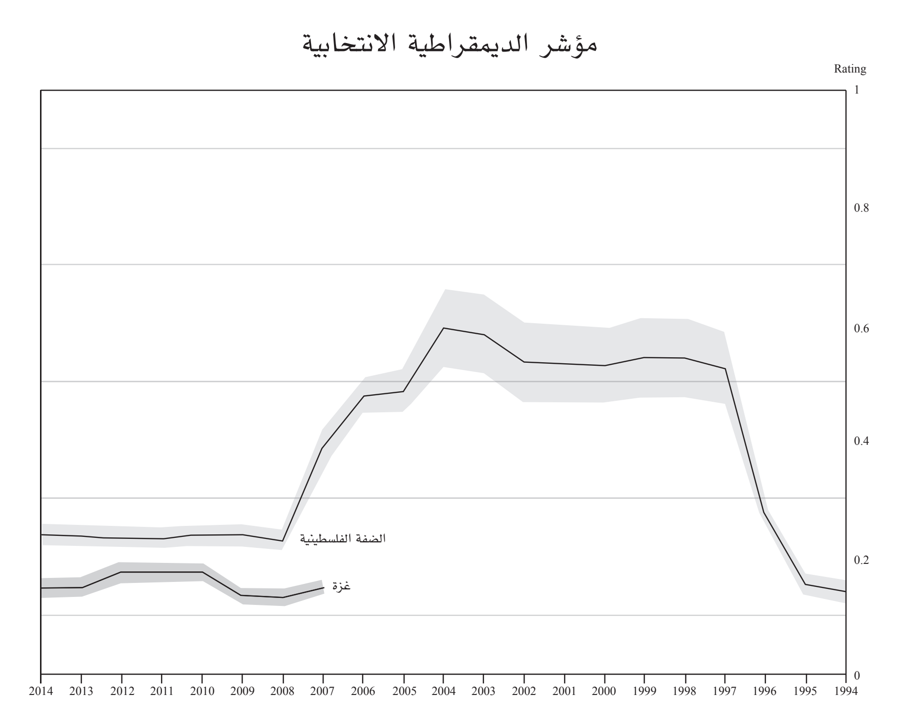
يؤكد هذا المؤشر المشاركة الفعالة لكل المواطنين بجميع طوائفهم وبمختلف فئاتهم العمرية في العملية السياسية، سواء أكانت انتخابية أم غير انتخابية. كما يركز على ضرورة المشاركة الفعالة للمجتمع المدني بجميع فئاته في صنع القرار وفي العملية الانتخابية (Mutz, 2006).

4 ـ مؤشر الديمقراطية التداولية

مؤشرٌ يكاد يكون معدوماً بسبب غياب التجربة الديمقراطية التداولية في البلد. ويركز مبدأ الديمقراطية التداولية على الأسس العملية التي يتم من خلالها التوصل إلى قرارات في إطار الحكم السياسي بما يتوافق مع المصلحة العامة بعيداً من المصالح العاطفية والفردية والحزبية الضيقة أو إكراه المواطنين على الانصياع لقرارات أو إرادات سياسية معيّنة. ولذا يركز هذا المؤشر أيضاً على ضرورة الحوار البنّاء في المجتمع على المستويات كافة (Bohman, 1997).

الشكل الرقم (1)
أهم أربعة مؤشرات للديمقراطية في فلسطين في الفترة 1994-2016

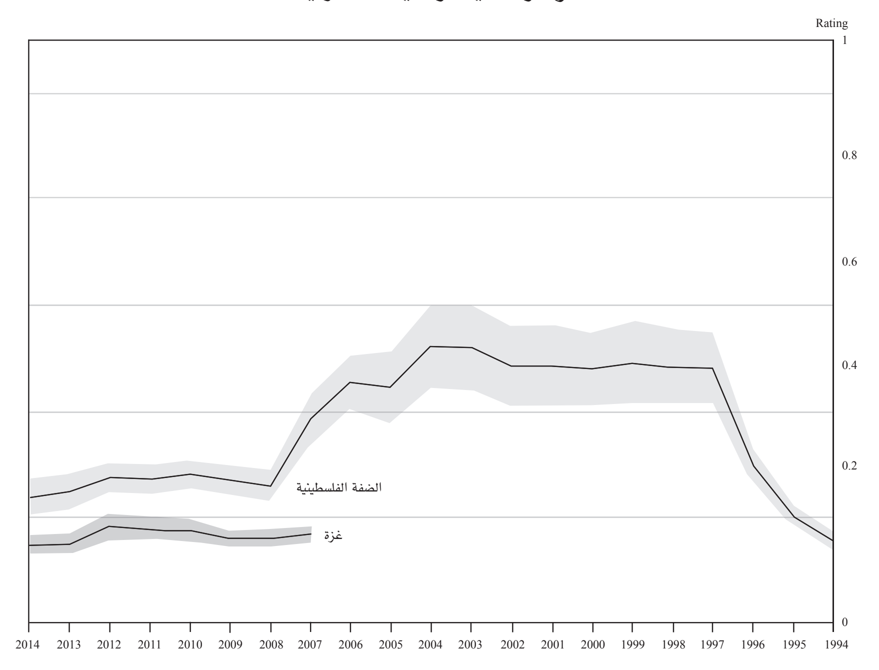
مؤشر الديمقراطية الانتخابية



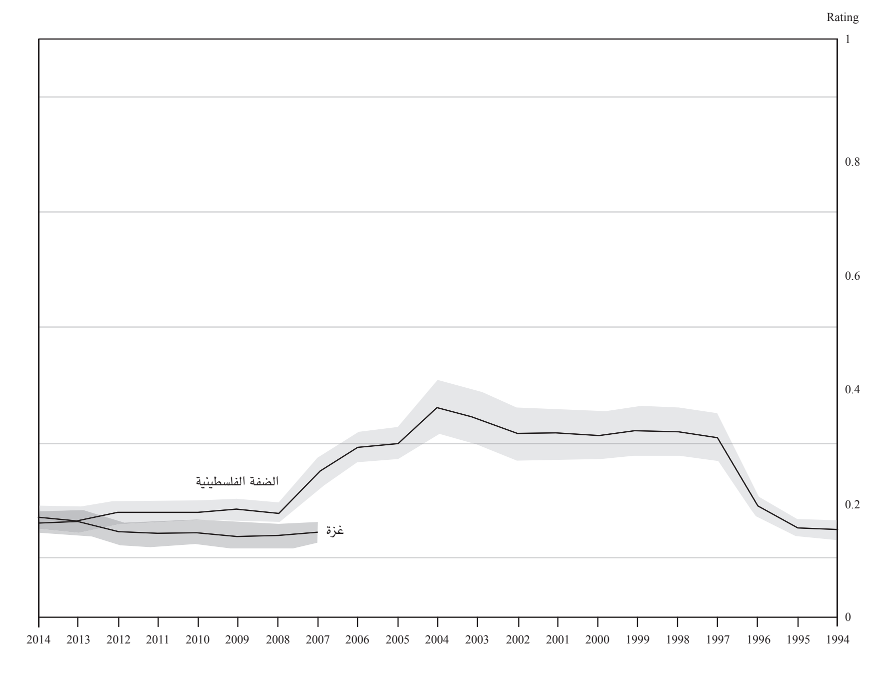
مؤشر المساواة



مؤشر الديمقراطية التداولية



مؤشر الديمقراطية التشاركية



المصدر: بيانات معهد أنواع الديمقراطية.

كما نرى فإن مؤشرات الديمقراطية في فلسطين في تراجع مستمر منذ بداية الانقسام الفلسطيني، الأمر الذي يؤثر بصورة كبيرة في العمليتين السياسية والتداولية، وهما من الأمور المهمة بالنسبة إلى المواطن والمجتمع الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن نسبة الشباب الفلسطيني مرتفعة نسبة إلى عدد السكان، فإنهم مغيبون عن أهم جزء من الحياة السياسية، ويعانون جراء التهميش المستمر لهم من خلال اتخاذ قرارات سياسية مبنية على الحزبية لا على الصالح العام (Mariam, 2008).

ومن أجل أنظمة ديمقراطية تضمن ممارسات سليمة وفهم صحيح لمفهوم الديمقراطية يجب أن يتم تدريس هذا المفهوم بطريقة مفصلة للشباب وتحفيزهم على ممارسة الديمقراطية في حياتهم اليومية في إطار التعليم أو العمل أو المجتمع، فليس ثمة آليات محددة لتلقين الديمقراطية ولا لتطويرها، وإنما يتم هذا الأمر من خلال التعلّم والممارسة على حد سواء. وبالتالي لا تتطور الديمقراطية ولا يمكن الاستمرار في دمقرطة المجتمع سوى بالممارسة والفهم الصحيح (Kahne and Westheimer, 2003: 34-66).

ثانياً: مشاركة الشباب الفلسطيني وعزلته السياسية

في تشرين الأول/أكتوبر 2015 تفاجأ الفلسطينيون والعرب بهبّة سمّوها «هبّة أكتوبر»، التي استمرت عدة أشهر وراح ضحيتها أكثر من 300 فلسطيني بينهم 88 طفلاً (الأناضول نيوز، 2017)، وكانت أغلبية المنخرطين فيها من الشباب الذين أرادوا التعبير عن رأيهم الرافض لما يحدث بعيداً من المنظمة السياسية القائمة المتمثلة بالسلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية. وقد أُخمدت هذه الهبّة تلقائياً بعد عدة أشهر على اندلاعها نتيجة تقاعس الأحزاب السياسية الفلسطينية وعلى رأسها حركة «فتح»، وأيضاً بسبب سياسات السلطة الفلسطينية الأمنية التي عملت على وقف أي نشاط شبابي مناهض للاحتلال حفاظاً على مصلحتها وعلى امتيازاتها السياسية والمالية (Al-Shabaka, 2015). بعد مرور أشهر على بدء الهبّة ولمّا شارفت على نهايتها، جرت انتخابات لمجلس الطلبة في جامعة بيرزيت فجاءت النتيجة لمصلحة حركة «حماس» وكتلتها الطلابية. وبما أن الانتخابات في بيرزيت تعبِّر دوماً عن طبيعة الجو السياسي الفلسطيني، فإن نتائج هذه الانتخابات والحملة التي رافقتها تشيران إلى مدى ارتباط الشباب الفلسطيني (حتى طلبة الجامعات) بأجندات الأحزاب بشكل غير مسبوق، بحيث لا يكون التركيز على الجانب الخدماتي الذي يهم الطلاب (عرابي، 2016). وبالتالي يمكن القول إن مفهوم الديمقراطية وممارساتها وكيفية تطبيقها لم تعد كما كانت بالنسبة إلى الشباب الجامعي الذي أصبح مرتهناً لقرارات الحزب السياسي وممارساته، كـ «فتح» و«حماس».

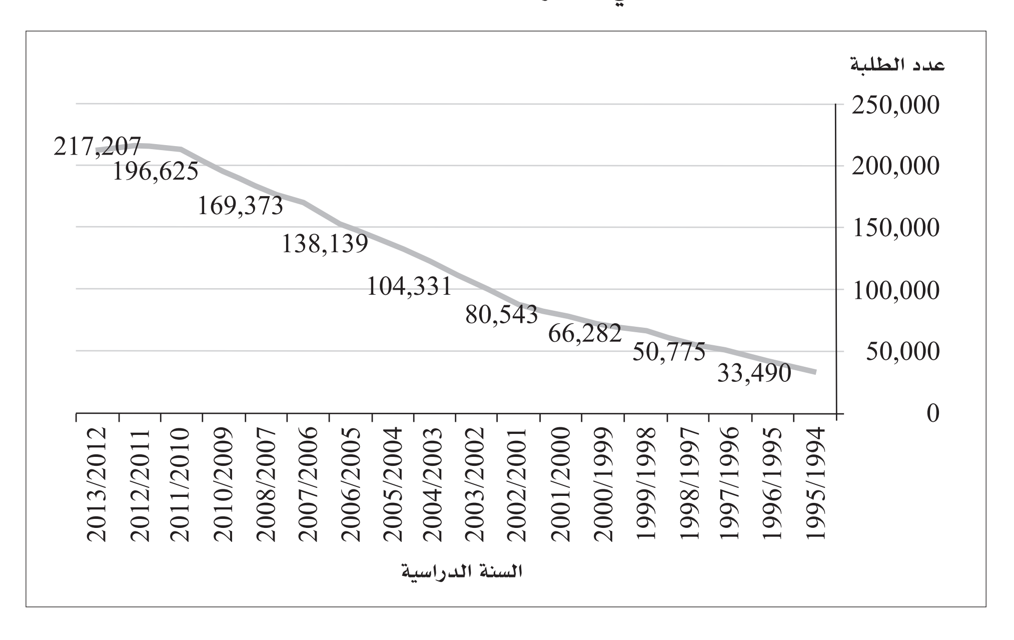
وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد طلاب الجامعات الفلسطينية خلال العقدين الماضيين، فإن نسبة انخراطهم في العمل السياسي والمجتمعي ضئيلة أو في تراجع مستمر نتيجة تمسك القيادات القديمة بأجنداتها السياسية، وأيضاً نتيجة التغيُّر في أولويات هؤلاء

الشباب وفي مفاهيم الديمقراطية لديهم. ففي استطلاع للرأي العام العربي لعام 2014 أجراه «الباروميتر العربي»، نجد أن نسبة الشباب المنتمين إلى الأحزاب السياسية هي 22 بالمئة فقط، مع العلم بأن عدد الطلاب الجامعيين في فلسطين ارتفع من 33.490 طالباً إلى 217.207 طلاب منذ قيام السلطة حتى عام 2013.

لقد شكل الشباب الجزء الأكبر من تاريخ النضال الفلسطيني بمختلف مراحله منذ الخمسينيات والستينيات حتى الانتفاضة الأولى، إذ أسسوا الأطر الطلابية والاتحادات والنوادي التي كانت تؤدي دوراً مهماً، والتي قادت المجتمع الفلسطيني في أثناء الانتفاضة الفلسطينية. وبعد توقيع اتفاق أوسلو اعتقد هؤلاء الشباب أنه سيكون لهم دور كبير في بناء الدولة، لكن الواقع كان مغايراً واقتصرت مشاركة الشباب على الانخراط في أجهزة السلطة الفلسطينية والتبعية لها من دون أن يكون لهم أي دور قيادي أو تشاركي في صنع القرار. وعلى النقيض عززت السلطة الفلسطينية وقياداتها التداخل العشائري مستخدمة الامتيازات العينية وغير العينية لشراء ولاء قيادات العشائر في الضفة وغزة، والتي عملت الانتفاضة الأولى على نسخها لصالح القرار الوطني (Alijla, 2013).

الشكل الرقم (2)

أعداد الطلاب الجامعيين الفلسطينيين في الجامعات الفلسطينية في الفترة 1995 - 2013



المصدر: الإحصاء الفلسطيني لعام 2014.

في الانتخابات التشريعية **الأولى** لم يفز أحد من الشباب، وفي **الثانية** فاز اثنان فقط محسوبان على قائمة حركة «حماس»، وهذا مردّه إلى عدم مشاركة الشباب بفعالية في الحياة

السياسية، وخصوصاً في صنع القرار، واستمرار سيطرة الجيل القديم، ولا سيَّما القيادات القديمة، على المناصب القيادية في السلطة وفي منظمة التحرير والأحزاب (انظر الشكل الرقم (3)). إذ يرى هؤلاء أنهم يملكون الأحقية في السيطرة لأنهم رواد العمل السياسي، وبالتالي الفساد والمحسوبية التي انتهت إلى توريث المناصب الحكومية العليا لأبناء هذه القيادات. وتشير سوسن رماحة في هذا الإطار إلى أن العسكريين يعتبرون أنفسهم المُحدِّد لمصلحة الفلسطينيين العليا، وهو أمر مستمر حتى يومنا هذا (Ramaha, 2013)، وتعزَّز مع استمرار التنسيق الأمني الفلسطيني ـ الإسرائيلي، بحيث يشكل الأمن والأجهزة الأمنية الإطار الذي يحدد المشاركة السياسية والعمل السياسي بصورة عامة (Tartir, 2016).

في المقابل ثمة عشرات المبادرات الشبابية الفردية التي أطلقها الشباب بعيداً من المؤسسة الرسمية أو الأحزاب السياسية، مثل حملة مقاطعة إسرائيل BDS (الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، 2009) وحملات إنهاء الانقسام (وكالة معاً الإخبارية، 2011) وحراك إنهاء الاحتلال، وأخيراً حراك 15 آذار/مارس، وحراك 29 نيسان/أبريل، وتحركات المجموعات الشبابية المختلفة التي تطالب بعدالة توزيع الكهرباء في قطاع غزة. وفي عام 2011 ساهمت حراكات الربيع العربي في مصر وتونس في حفْز الحراك الشبابي الفلسطيني على أمل إنهاء الانقسام الوطني، فبرزت مبادرات فردية وجماعية مميزة بُنيت على أسس واضحة، وخاطبت البرامج السياسية الحزبية والتقسيمات المناطقية للشعب الفلسطيني وغياب الموقف الرسمي منها. ونجحت هذه الحراكات التي قادها الشباب إلى حد ما في المناطق خارج قطاع غزة والضفة الغربية، وفي الداخل الفلسطيني (حراك ارفض شعبك بحميك، وحراك براڤر لن يمر)، وفي دول الشتات. ويعود سبب فشل الحراك في الضفة والقطاع إلى سياسات السلطتين الحاكمتين هناك، «فتح» و«حماس»، حيث يتم حرمان الشباب من المشاركة والتضييق عليهم في محاولة لاحتواء أي حراك من شأنه التأثير في السلطة الحاكمة، سواء في الضفة أو القطاع.

ويضاف إلى ما سبق غياب الرؤية السياسية الواضحة والموحدة، فكل فصيل لديه رؤيته وبرنامجه السياسي الذي يسوقه للشعب، أو بقعته التي يسيطر عليها من أجل تحقيق مصالحه وحصوله على امتيازات حزبية. كما أن كل بقعة جغرافية (قطاع غزة والضفة والقدس والداخل والأردن ولبنان والخليج وأوروبا والأمريكتان) لديها رؤيتها وبرنامجها، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع القدرة على التغيير، وعلى التأثير في صنع القرار، وأيضاً على بناء رؤية وبرنامج سياسيين موحدين لكل الفلسطينيين. وبالتالي فإن تحديد هدف وطني جامع لأي حراك، أو تحقيق مشاركة سياسية فاعلة فيه، ما زالا يشكلان مادة خلاف وفقاً للظروف والبيئة السياسية والاجتماعية السائدة، ناهيك بوجود قيادات حزبية كبيرة في السن تشكل النخبة السياسية المحيطة بالقيادات، والتي لا يمكنها أحياناً الخروج عن الخط المرسوم لها في توجيه الحراك أو النقد. ونتيجة هذا التشتت، ظهرت سياسة «لا تسييس» الشعب، وحصر المشاركة الفاعلة في النخبة السياسية فقط عبر محاولة إقصاء البقية.

أمّا العزلة السياسية التي يعانيها الشباب فمردّها إلى غياب البرنامج الوطني الفلسطيني، وتباين البرامج المتعددة نتيجة ضمور دور منظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وعدم وجود أجوبة عن أسئلة صعبة في السياسة والمجتمع (هل فلسطين هي أرض 1967 أم 1948؟ وهل تعترف «حماس» بحل الدولة أم الدولتين؟ هل نحن مع المفاوضات أم ضدها؟ هل دولة غزة مقبولة لـ «حماس» أم لا؟ هل دحلان هو عدو لـ «حماس» أم شريك وحليف؟).

لم يعد القرار السياسي، في الضفة والقطاع، قراراً فلسطينياً بل أصبح قراراً حزبياً، وجرى تهميش مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية كافة، وفي بعض الأحيان اتُخذَت قرارات شخصية (مثل قطع الرئيس محمود عباس مستحقات الجبهة الشعبية)، وأضحت المنظمة جزءاً من السلطة لا العكس. كما جرى تهميش الأطر الشبابية في الشتات وجزء مهم من الشعب الفلسطيني في الداخل، وأدى استمرار الانقسام وتجذره إلى إبعاد الشباب عن المشاركة السياسية ودفعه إلى التفكير في حلول فردية، أو كما تسمى حلول نجاة فردية، أهمها الهجرة.

وقد نال موضوع الديمقراطية في فلسطين ودمقرطة المجتمع الفلسطيني حيزاً كبيراً من الدعم المالي الغربي بهدف بناء مؤسسات ديمقراطية تكون نواة للدولة الفلسطينية، لكن هذا الدعم المشروط سياسياً توقف عن دفع عجلة الديمقراطية ودمقرطة المؤسسات الفلسطينية بعد فوز حركة «حماس» في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006 (Leininger, Grimm, and Freyburg 2006: 148). وكان هناك العديد من الدراسات التي حاولت استكشاف الديمقراطية الفلسطينية وما يؤثر فيها، وخصوصاً علاقة التمويل الدولي بديمقراطية المؤسسات (Jamal, 2001: 1-30; Ganim, 2001) والفساد (Halevi, 1998: 35-48) والإعلام (Jamal, 2005) وبناء الدولة (Amundsen, Giacaman, and Khan, eds., 2004)، وعلاقة الإسلام والديمقراطية في الحالة الفلسطينية (Gunning, 2008).

وعلى الرغم من تركيز الدراسات على الديمقراطية ودمقرطة المؤسسات الفلسطينية من خلال ربطها بظواهر سياسية أو اجتماعية معيَّنة، فإننا نجد العديد من الدراسات والتقارير البحثية وغير البحثية الصادرة عن تجمعات الفكر والتفاكر التي تُعنى بالشباب الفلسطيني ومشاركته في العملية الديمقراطية. ويركز بعض هذه الدراسات على دور الشباب في المشروع الوطني الفلسطيني ككل (مزّاوي [وآخرون]، 2017)، وبعضها الآخر على الدمج الاجتماعي في فلسطين والوطن العربي (اليونسكو، 2013)، وأيضاً على المشاركة في الأحزاب السياسية (دويكات، 2016). وهناك تقارير بحثية تدرس وضع الشباب الفلسطيني بشكل أوسع، وخصوصاً في ما يتعلق بالتحديات التي تواجهه (Bailey and Murray, 2010; Ahmed, 2013)، لكنها لا تحاول في معظمها الولوج إلى عمق الأزمة، أي تأثير الانقسام على المفاهيم الديمقراطية.

منهجية البحث: إلى جانب البحث الكمي اتبعنا أيضاً البحث الكيفي من خلال استخدام بيانات البارومیتر العربي، الذي هو عبارة عن أربع جولات من استطلاعات الرأي العام العربي، ومن ضمنها الرأي العام الفلسطيني. وبما أن البارومیتر العربي عبارة عن

أربع جولات، الجولة الأولى في عام 2007 أي عام الانقسام والثانية في عام 2009 والثالثة في عام 2014 والرابعة في عام 2016، فإننا سنتّبع المنهجية الكمية لتحليل البيانات خلال الجولات الأربع. من أجل دراسة التغيرات التي طرأت على توجهات الشباب الفلسطيني المعرفية حول الديمقراطية.

البيانات: نشر البارومیتر العربي بيانات جولته الأولى في عام 2009 وتحتوي على 181 متغيراً (مؤشراً)، وبيانات جولته الثالثة في عام 2015. وكانت عملية تسجيل البيانات وإدخالها تتم من خلال مقابلات وجهاً لوجه مع الأشخاص في الدول التي نفذ فيها البارومیتر جولاته، وتم استخدام عدة تقنيات لأخذ العيِّنات من عدة مناطق في الدولة الواحدة من خلال تقسيم المناطق الجغرافية إلى ثلاثة تجمعات سكانية وهكذا. كما تم حذف جميع بيانات الدول الأخرى وأُبقي على فلسطين ضمن قواعد البيانات الثلاث في هذه الدراسة. تحتوي الجولة الأولى على 1270 عيِّنة وكل من الجولتين الثانية والثالثة على 1200 عيِّنة. ويوضح الجدول الرقم (1) توزيع العيِّنات:

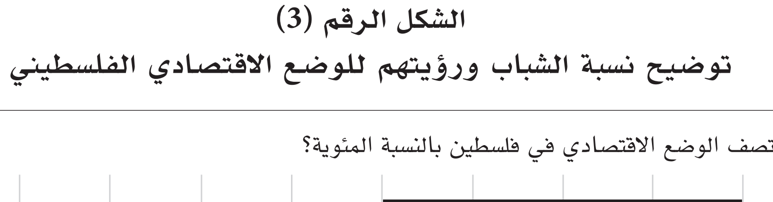
الجدول الرقم (1)

عدد العيِّنات وأماكن أخذها والتوزيع الجندري

الجولة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
عدد العيِّنات	1270	1200	1200	1200
سنوات أخذ العيِّنة	2007-2006	2011-2010	2014-2013	2016-2015
مكان أخذ العيِّنة	NA	410 غزة 790 الضفة الغربية	410 غزة 790 الضفة الغربية	410 غزة 790 الضفة الغربية
الجنس	609 ذكور 659 أنثى	593 ذكراً 607 إناث	598 ذكراً 602 أنثى	588 ذكراً 612 أنثى
عدد الشباب 18-35	595	561	554	573

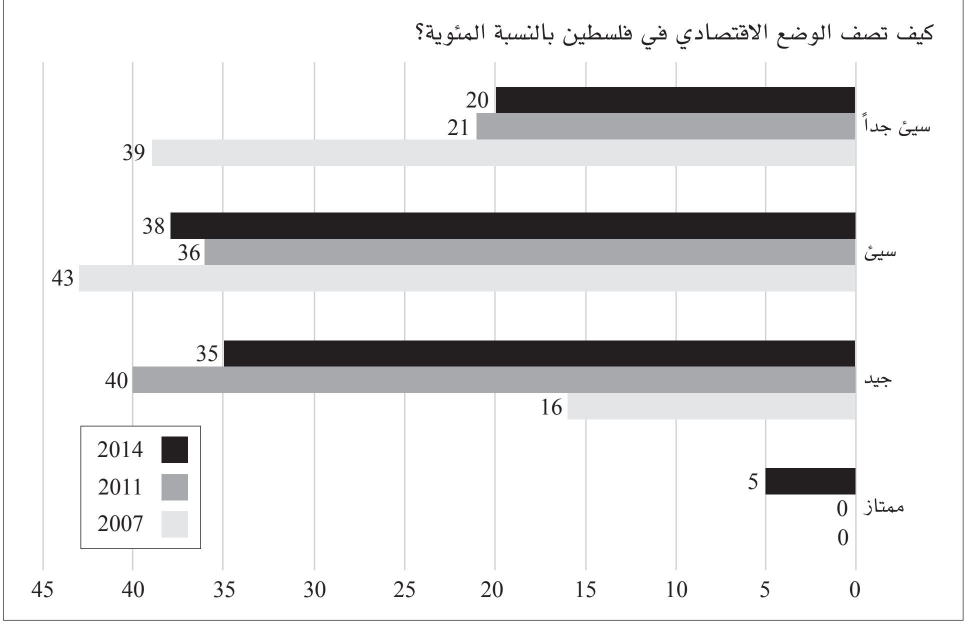
رؤية عامة

في البداية، نقوم بحسابات وصفية للبيانات التي تم تجهيزها، والتي تحتوي على الشباب فقط ممن أعمارهم بين 18 و35 سنة، ويقطنون في الأراضي الفلسطينية. وهذه البيانات عبارة عن مقارنات على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، وهي مؤشرات اقتصادية واجتماعية لكنها على علاقة واسعة بالديمقراطية وتؤثر فيها بشكل كبير.



الشكل الرقم (3)

توضيح نسبة الشباب ورؤيتهم للوضع الاقتصادي الفلسطيني



يبدو واضحاً في الشكل الرقم (3) أن وصف الشباب للوضع الاقتصادي غير ثابت وقد تغير من عام 2007 إلى عام 2014، مع إجماع الأغلبية على أن الوضع الاقتصادي غير جيد. ونحاجج في هذا الإطار بأن الوضع الاقتصادي لا يؤثر بصورة كبيرة في الديمقراطية وفي كيفية نظرة الشباب إليها فحسب، بل هو أيضاً أحد العوامل الرئيسية التي تؤسس لشعور الإنسان بحاجته إلى الديمقراطية. وثمة مدرستان في نظرية العلاقة بين الديمقراطية والقدرة على فهم مكوناتها وبين الوضع الاقتصادي بما فيه البطالة والعدالة في توزيع الموارد؛ إذ تركز **المدرسة الأولى** على الفرد وعلى كيفية تغيير مفاهيم الديمقراطية لدى الفرد العادي في ظل الأزمات الاقتصادية، لذا فإن أغلبية الأدبيات في هذه النظرية تقودنا إلى أن الوضع الاقتصادي السيئ يقود إلى مفاهيم لاديمقراطية أو إلى تعزيز المفاهيم غير الديمقراطية بين المواطنين (Bermeo, 2003). أمّا **المدرسة الثانية** فتركز على الاقتصاد المحلي بشكل عام وعلاقته بالديمقراطية ومفاهيمها، والتي يقودها «بروشفيرسكي»، وترى هذه النظرية أن اللامساواة الاقتصادية وتراجع النمو الاقتصادي والتنمية، كلها أمور تؤدي إلى تراجع مفاهيم الديمقراطية في المجتمع (Przeworski [et al.], 1996). ومن هنا نؤكد في هذا البحث أن الوضع الاقتصادي عامل مهم من عوامل تعزيز الديمقراطية ومفاهيمها، ونؤيد النظرية الثانية التي تقول إن عدم المساواة يقود أكثر فأكثر إلى تغيير مفاهيم الديمقراطية وتراجعها. ففي ظل الأوضاع المجحفة والاقتصاد غير العادل، تصبح النجاة

الفردية والبحث عن إعادة ترتيب الأولويات، بما فيها تلك التي لها علاقة بالشأن العام، هي السمة الطاغية على المجتمع.

من جانب آخر، نرى أن الدعم الشبابي للأحزاب السياسية قد قل بنسبة كبيرة. وكما هو مبيَّن في الجدول الرقم (2)، فإن الثقة بالأحزاب السياسية قد انخفضت من عام 2007 إلى عام 2011 بنسبة لا تقل عن 21 بالمئة، وهذا يعني أن أكثر من نصف الشباب الفلسطيني لا يثق مطلقاً بالأحزاب السياسية، وحوالي 15 بالمئة لديهم ثقة محدودة بهذه الأحزاب. ونظراً إلى غياب بيانات الجولة الثالثة، فإننا نعتقد أن الدعم الشبابي للأحزاب الفلسطينية وثقتهم بها استمرّا في الانخفاض بشكل غير مسبوق، حتى إن نسبة مَن لا يثقون بهذه الأحزاب شهدت زيادة 7 بالمئة في الجولة الرابعة لتصل إلى 2.75 بالمئة، بينما نسبة من يثقون ثقة عالية جداً وثقة عادية بلغت 14.67 بالمئة على حد سواء.

الجدول الرقم (2)

ثقة الشباب الفلسطيني بالأحزاب السياسية في الأعوام 2007 و2011 و2016

(الأرقام بالنسبة المئوية)

الجولة	ثقة كبيرة جداً	ثقة عادية	لا أثق كثيراً	ثقة معدومة	لا أعرف
الأولى	12.2	38.1	14.4	30.9	3.7
الثانية	7.1	19.6	15.8	53.5	4
الرابعة	2.75	14.67	25.17	50.92	5

نحاجج في هذه الدراسة بأن الثقة بالأحزاب أثرت في المفاهيم الديمقراطية، ذلك بأن الشباب الفلسطيني لم يعد يهتم بالأحزاب السياسية أو بالانخراط فيها. وبما أن هذه الأحزاب تشكل عاملاً مهماً من عوامل بناء وتعزيز المشاركة السياسية المبنية على مفاهيم التعددية السياسية، فإن هؤلاء الشباب يكونون قد فقدوا مصدراً مهماً من مصادر بناء مفاهيم الديمقراطية عبر الممارسة.

إن أحد أهم عناصر الانعزال السياسي لدى الشباب هو انعزالهم الواضح عن مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية وعدم ثقتهم بها، وعدم اهتمامهم بالسياسة. وكما سبق أن ذكرنا فهذا مردُّه إلى عدم تمكنهم من بلوغ المناصب العليا وممارسة حقهم في الحصول على الموارد والاندماج في صنع القرار وتحديد الأولويات والأجندات الوطنية، بالإضافة إلى الانقسام السياسي الذي أصبح الآن مجرد مناكفات سياسية بين طرفيه (PCHR, 2009). وتكشف دراستنا أن نسبة الشباب المهتمين بالسياسة في فلسطين انخفضت كثيراً، الأمر الذي يوضحه الجدول الرقم (3)؛ فبناء على مقابلات أجريناها مع هؤلاء الشباب عزوا عدم اهتمامهم بالسياسة إلى فقدان الأمل في التغيير السياسي، الذي اعتبروه «مضيعة للوقت»،

وبحسب رأيهم فإن محاولات النقاش السياسي داخل البيت أو خارجه، بين الأصدقاء والمعارف أو على مواقع التواصل الاجتماعي ربما تؤدي إلى السجن، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة (القدس الإخبارية، 2017).

الجدول الرقم (3)

نسبة اهتمام الشباب بالسياسة

(الأرقام بالنسبة المئوية)

الجولة	مهتم لدرجة عالية	مهتم	اهتمام قليل	غير مهتم
الأولى	20.5	30.7	26.2	22.5
الثالثة	12.8	28.1	34.3	24.5
الرابعة	11.83	25.58	30.58	31.75

ثالثاً: تغيُّر الأولويات

إن المعرفة العميقة بالسياسة وأولوياتها مهمة جداً للمشاركة السياسية، وللإحاطة بالأولويات السياسية للمجتمع ككل. ونعتقد أن الأولويات هي المعبِّر الأساسي عما يصبو إليه الجيل الجديد أو الشباب بصورة خاصة، وهي نتاج التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في فلسطين. إذ تجدر الإشارة إلى أن نسبة الشباب الذين يرون أن الوضع الاقتصادي وفرص العمل هما من أهم الأولويات ارتفعت من 38.3 بالمئة في عام 2007 لتصل إلى 52.1 بالمئة في الجولة الثالثة وإلى 65 بالمئة في عام 2016 كأولوية أولى لا ثانية. في المقابل انخفضت نسبة مَن يرون في الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام أولوية أولى من 12 بالمئة تقريباً إلى 7.5 بالمئة، وزادت نسبة مَن يرونهما أولوية ثانية 1 بالمئة، كذلك انخفضت نسبة الشباب الفلسطيني الذي يرى في إنهاء الاحتلال أولوية من 26.7 بالمئة عام 2007 إلى 15.8 بالمئة عام 2011. ونعزو هذا التبدل في الأولويات من قضايا وطنية كإنهاء الاحتلال والوحدة الوطنية إلى الوضع الاقتصادي وفرص العمل كأولويات تسبق الهم العام والوطني، إلى ممارسات السلطتين في قطاع غزة والضفة الغربية، وممارسات الأحزاب، والمماطلة في تنفيذ سلسلة طويلة من الاتفاقات الموقعة لتحقيق الوحدة الوطنية، وهذه كلها أمور أفقدت الشباب الفلسطيني الأمل في حل يعيد الوحدة الوطنية بين «فتح» و«حماس». والجدير بالذكر أننا نقيس الأولويات بناءً على ما رآه الشباب من تحديات قائمة ومتغيرة خلال العقد الماضي، فبالنسبة إلى الشباب الفلسطيني الأولويات هي تحديات قائمة يجب التركيز عليها.

الجدول الرقم (4)
أولويات الشباب الفلسطيني منذ عام 2007 حتى عام 2014

(نسبة مئوية)

	الجولة			
	1 الأولى (2007)	2 الثانية (2010)	3 الثالثة (2013-2012)	4 الرابعة (2016-2015)
الوضع الاقتصادي وفرص العمل	38.3	36.1	52.5	65
	27.5	22.6	15.1	16.83
الفساد	12.1	8.7	9.3	14.3
	19.6	12.9	18.7	28.5
تعزيز الديمقراطية	NA	0.7	0.7	2.1
	NA	1.8	2.1	3.9
حل القضية الفلسطينية	NA	10.7	7.5	NA
	NA	11.4	11	NA
الأمن الداخلي	21	4.2	2.8	9.3
	30	5.9	7	29
وقف التدخلات الخارجية	NA	3.7	1.2	4.5
	NA	2.6	2.3	10.8
اللاجئون	NA	2.3	2	NA
	NA	7	4.8	NA
الوحدة الوطنية	NA	11.9	7.5	NA
	NA	15.2	16.4	NA
إنهاء الاحتلال	26.7	20.5	15.8	NA
	21	19.5	21.6	NA

رابعاً: تغيير المفاهيم الديمقراطية لدى الشباب الفلسطيني

على الرغم من أن الفلسطينيين لم يضعوا تعزيز الديمقراطية كأولوية عالية (فقط 0.7 بالمئة يضعون تعزيز الديمقراطية كأولوية أولى والنسبة لم تتجاوز 2.1 بالمئة كأولوية ثانية) فإن الشباب الفلسطيني ملم بالمفاهيم الأساسية للديمقراطية بصورة عامة، ولا نحاجج هنا بأن جل الشباب الفلسطيني يستطيع تعريف الديمقراطية لكنه يستطيع أن يحدد بعض عناصرها وثوابتها. وبالتالي نحاول أن نلقي الضوء على تغيُّر رؤية الشباب الفلسطيني إلى أهم عناصر الديمقراطية خلال عشرة أعوام على الانقسام الفلسطيني.

ومع أن الديمقراطية مفهوم مستمر التطور بين علماء السياسة والاجتماع، إذ لا تزال الصراعات الأكاديمية متواصلة بشأن هذا المفهوم وعناصره، فإن هناك معايير محددة له، منها الانتخابات والمشاركة السياسية والمساواة وتداول السلطة، الأمر الذي ينعكس تماماً على أولويات المجتمع بشكل عام وعلى المجتمع بشكل خاص، ذلك أن أهم عنصر للديمقراطية لدى الشاب هو العنصر الذي يؤثر في حياته بصورة مباشرة. وغالباً ما يتبّع معظم الباحثين ما أسسه دال وشومبتير (Dahl and Schumpeter)، اللذان تبنيا معارف إجرائية للديمقراطية كالانتخابات الحرة والنزيهة التي فيها تنافس جدي مع أحقية التصويت للجميع بمَن فيهم النساء والأقليات، وغياب التزوير، والحريات الاجتماعية والليبرالية، وحرية الرأي والتجمعات. ونحاول هنا تسليط الضوء على المؤثرات في هذه المفاهيم منذ عام 2007 حتى عام 2013، مع التأكيد أنه ومنذ عام 2006 لم تجرِ أي انتخابات، كما أن حرية الرأي والتعبير غير مكفولة، إذ تتواصل سياسة الاعتقالات وكمّ الأفواه من قبل طرفي الانقسام، كما يتم التعدي على الحريات العامة، كحرية التجمع والتظاهر ومخالفة النظام أو الحزب الحاكم، ناهيك بتهميش جزء كبير من الشعب الفلسطيني المطالب بإنهاء الانقسام.

وبحسب نتائج الجولات الأربع نلاحظ تراجعاً كبيراً في تقييم الشباب الفلسطيني لأهم مميزات الديمقراطية الأساسية، وهي القدرة على تغيير الحكومة. ففي عام 2007 كان أكثر من 33 بالمئة يعتقدون أن أهم ميزة للديمقراطية هي القدرة على تغيير الحكومة بطريقة سلمية عبر الانتخابات، لكن هذه النسبة انخفضت بشكل كبير في عام 2009-2010 لتصل إلى 24 بالمئة، ثم عادت وارتفعت في عام 2011-2012 لتصل إلى 27 بالمئة، وهذا يعود إلى فترة التفاؤل التي رافقت توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس» في مقر جامعة الدول العربية، والذي ما لبث أن فشل ولم يتم تنفيذه من الأساس (شبكة الـ بي بي سي، 2011)، وبقيت النسبة كما هي في عام 2016 فبلغت 28 بالمئة. ويوضح الجدول الرقم (5) بالتفصيل كيف غيّر الشباب الفلسطيني من وصفه لأهم خصائص الديمقراطية، فنرى أن نسبة الشباب الذين يعتقدون أن أهم مميزات الديمقراطية هي القدرة على نقد الحكومة والحزب الحاكم انخفضت إلى أكثر من 28 بالمئة عام 2007 لتصل إلى 11 بالمئة عام 2011-2012 وإلى 12 بالمئة عام 2016، الأمر الذي يدل على أن الممارسات القمعية بحق الشباب

الفلسطيني وسياسة كمّ الأفواه طوال سنوات أثرت بشكل سلبي في الشباب وفي كيفية تقييمهم لأهم مميزات الديمقراطية. كذلك نرى أن مكافحة الفساد والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية حافظت على نسبة عالية خلال الجولتين الثانية والثالثة، وهو ما نفسره باستمرار الفساد وانتهاك الحقوق المدنية والسياسية للشباب بصورة خاصة في المجتمع.

وبحسب هؤلاء الشباب، في عام 2016، فإن أهم مميزات الديمقراطية تكمن في توفير فرص عمل وفي قدرة الحكومة على توفير المواد الأساسية من مأكل ومشرب؛ إذ رأى 46 بالمئة من الشباب أن أهم ميزة للديمقراطية هي توفير فرص عمل، بينما اعتبر 42 بالمئة منهم أن أهم خصائص الديمقراطية هي توفير المواد الأساسية.

الجدول الرقم (5)

أهم مميزات الديمقراطية بحسب الشباب الفلسطيني على أربع مراحل

(نسبة مئوية)

أهم مميزات الديمقراطية	الجولة الأولى 2007		الجولة الثانية 2010		الجولة الثالثة 2013		الجولة الرابعة 2016	
	الأولى	الثانية	الأولى	الثانية	الأولى	الثانية	جميع الأعمار	الشباب
القدرة على تغيير الحكومة عبر الانتخابات	33.2	21.2	24	13	27	11.6	28.5	23.9
القدرة على نقد الحكومة والحزب الحاكم	23.8	24.4	12	16.5	11.3	13.6	12.75	14
المساواة في الدخل	13	21.5	9.4	14.2	8.1	15.4	22.33	23.9
توفير الحاجات الأساسية (المشرب والمأكل)	28–	31	12.6	16.5	14.5	16.5	41.17	42.5
المساواة في الحقوق المدنية والسياسية	NA	NA	18.6	15	19.13	20.3	17.8	14.9
مكافحة الفساد	NA	NA	22.3	23	19.31	21.4	21	21
توفير فرص عمل للشباب							42	46

خامساً: مناقشة

• كيف خلقنا المجتمع الفلسطيني الهجين؟

كما سبق أن ذكرنا، فإن ثمة تغيراً شديداً في المفاهيم المرتبطة بوصف الديمقراطية، كما أن العوامل التي عملت على ترويض الشباب الفلسطيني بصورة خاصة أسست لنفسها دورة حياة مستمرة عبر تحويل هـؤلاء الشباب إلى مجتمع هجين إذا ما درسنا حالة الاستقطاب في المجال العام للشباب الفلسطيني من خلال ما يعرّفه الفيلسوف «هومي بابا» في مقالتة الشهيرة حول «الهويات» (Bahbah, 1988). فأحد أسباب تغيُّر المفاهيم الأساسية للديمقراطية لدى هذا الجيل ليس ممارسات السلطة المباشرة فحسب، بل أيضاً التعبئة الحزبية في المجتمع الفلسطيني، وعدم وضوح الأجندة الوطنية الفلسطينية، وغياب ماهية «فلسطين» كدولة وكهوية بين الشباب بعد اتفاق أوسلو، فأصبحت العملية الديمقراطية غائبة عن المجتمع، بل وعكسية (Bisharat, 2013).

ومع كل حدث مُشكِّل للرأي العام يتحول المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع هجين فكرياً بمعناه السلبي، الأمر الذي يمكن قياسه عبر المتابعة العامة لوسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت معبِّراً عن الرأي العام ومحركاً له في الشارع الفلسطيني. وعلى الرغم من عدم وجود نظرية علمية محددة لفهم المجتمع الهجين، فإن جونثان روزفورد وهومي حبيب في تعريفهما للهجينية الذي يشتقانه من سياسة المفاوضة في المجتمع متعدد الثقافات، يريان أن الهجينية ترتبط بالمجتمع عندما تتشكل حالة جديدة تشملها تحالفات وتغيرات تجعل الشخص يعيد التفكير في المبادئ العامة والموجودة وربما تغييرها بما يتلاءم مع الموقف بشكل لحظي ليتلاءم مع الموقف الآني. وتُعتبر هذه سياسة مفاوضة في خدمة مصالح بعض الجماعات الأقوى في المجتمع، أو تلك التي تحاول فرض سيطرتها أو المحافظة على قوتها (Rutherford, 1990).

ويمكن مناقشة مفهوم «الهجينية» من منظور التحليل النفسي، بحيث يتم تحديد الهجينية من خلال عملية تحديد الآخر أو العنصر الآخر، وهو ما يخلق حالة من التضاد أو التقلب نتيجة تدخل عامل خارجي أو الأخروية. وتكمن أهمية الهجينية أنها تؤثر في معالم المشاعر والآراء والممارسات التي تُظهرها، ذلك أنها تعمل على جمع بعض الخطابات والمشاعر المختلفة (غير الأصيلة) وتظهرها ككتلة واحدة. وفي المجتمع الهجين لا تُعطى الآراء كأنها جديدة أو أصيلة، وإنما تكمن قوتها في أنها جديدة وسباقة. كما أن عملية التهجين تقود إلى شيء جديد مختلف وغير معروف، وهو ما يفسح في المجال أمام جولة جديدة من المراوغة والمفاوضة بشأن التمثيل والشرعية والمعنى (Rutherford, 1990).

كذلك لا تقتصر أهمية الهجينية على التغيُّر في المواقف أو ما ينجم عنها من مفاوضات غير مرئية في المجال العام وخصوصاً في وسائل التواصل الاجتماعي، وإنما باعتبارها

المجال الجديد أو ما يسميه روزفيلد المجال الثالث، الذي يؤدي إلى خلق وإيجاد مواقف جديدة، والذي يهمش الماضي الذي أوجده ويوجِد هيكلية جديدة من السلطة، ويُشكل مبادرات سياسية أو مجتمعية، أو آراء جديدة لم تكن موجودة أو لها علاقة بمسببات وجوده، والأهم من هذا كله أنه لا يكون مفهوماً بصورة كافية كي يكون ممكناً تنقيحه بصورة سليمة، إمّا لسرعة تشكلة وإمّا لسرعة تشكّل الهيكليات والآراء والمبادرات الجديدة التي لا يمكن معالجتها وتنقيحها ومناقشتها.

استناداً إلى هذا الطرح، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد للمجتمع الهجين أو التحليلات النظرية القليلة بشأنه، فإنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يحدث في المجتمع الفلسطيني الذي يمكن وصفه بالمجتمع الهجين نظراً إلى التغيرات التي تحدث في سياق التعامل مع بعض القيم والمفاهيم، وخصوصاً المفاهيم الديمقراطية أو مفاهيم التعددية الحزبية. ففي الفترات السابقة، وفي ظل انتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بأشكالها كافة وتوافرها للجميع، أصبحت هذه المواقع منبراً لأفراد المجتمع للتعبير عما يجول في خاطرهم ولتبادل الأفكار والآراء بشأن العديد من القضايا والقيم، وهو ما ظهر جلياً في التناقضات والتقلبات بين مؤيد ومعارض في فترة زمنية لا تتعدى ربما الدقائق أو الساعات بناء على موقف معين أو على التوجه العام السائد (Rutherford, 1990).

وبإسقاط مفهوم هومي حبيب على الشرطية الفلسطينية، فإن المجتمع الهجين يتميز بتغيُّر آراء أفراده أو قبولهم بمتناقضات فكرية بحسب الرأي العام السائد للنظام أو للقوى المسيطرة أو الجهة التي يستفيد منها الفرد، إذ يقبل الفرد أو مجموع الأفراد بمتناقضات على فترات زمنية قصيرة أو بعيدة الأجل خدمة لمصلحة فردية أو حزبية. ولا يقف الوصف عند هذا الحد بل يمتد ليشمل التأثير في الرأي العام وتحويره عبر إعادة تشتيته في اتجاه مواضيع جانبية أخرى يستفيد منها طرف ما على حساب طرف آخر، أو على حساب المجتمع ككل، أي أن هناك تهجيناً وتحويراً لبعض الأفكار والقيم من أجل تحقيق مصالح فردية أو حزبية. وهذا يعني تحويل الهجوم الفكري أو الثقافي أو الرأي العام عن قضية أساسية قد تؤدي إلى إدانة طرف ما، وتوجيه الرأي العام والنقد والجهد الفكريين في اتجاه قضايا ثانوية ربما يكون تأثيرها ضئيل في النظام أو في الطرف المُدان. وغالباً ما يتم التركيز على تحويل القضايا السياسية الكبرى التي تدين النظام إلى قضايا تتعلق بالدين أو العادات والتقاليد، والتي يمكن من خلالها حشد أفراد المجتمع بصورة أسهل، وتشكيل انقلاب على صعيد النقد والجهد الفكريين اللذين كانا موجهين (ربما بفرق ثوان أو دقائق) ضد النظام وممارساته، فضلاً عن آليات التأثير في الرأي العام التي يمكن أن تكون مركزية أو غير مركزية، ويقوم بها أفراد بعينهم في إطار النظام أو الحزب الحاكم.

إن هذا النوع من المجتمعات أو أي مجتمع يكون موصوفاً بالمجتمع الهجين فكرياً هو مجتمع خطر على التكوين الفكري وعلى تشكيل الرأي العام، ويؤثر في ميكانيكية المحاسبة

والشفافية وحرية الرأي والاختلاف مع النظام، وبالتالي تحويل النظر عن الاهتمام بقضايا التعذيب والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان. ويمكن أن ينطبق هذا التعريف على مجتمعات كثيرة بما فيها المجتمعات الغربية المقسمة، لكن في الحالة الفلسطينية أصبح هذا الموضوع طاغياً على معظم القضايا. ففي السنوات الأخيرة كانت الحالة العامة الفلسطينية غير مُرضية وغير صحية، إذ كثُرت الاتهامات بحق ناشطين فلسطينيين في الداخل والشتات بأنهم مرتبطون بأجندات خارجية أو تابعون لمؤسسات غربية أو في بعض الأحيان لـ «حماس»، بينما في الحقيقة كل ما يطالب به هؤلاء الناشطون، كفلسطينيين وكجيل شاب، هو وقف التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية ودولة الاحتلال الإسرائيلي الذي نجم عنه سابقاً إعدام المثقف الفلسطيني باسل الأعرج في مدينة البيرة أوائل آذار/مارس 2017 (بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2017) فردة الفعل الكبيرة التي ولّدها هذا الاغتيال كانت عبارة عن غضب وشحن متراكمين ضد ممارسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية من اعتقال للناشطين والتنسيق الأمني مع الاحتلال، وأيضاً ضد الانقسام الفلسطيني الذي تحاول كل من السلطة و«حماس» مأسسته عبر الاستمرار والتمادي في عدم الانصياع للمطالب الشعبية والشبابية، والاستحواذ على القرار الوطني الفلسطيني بتجنب إجراء انتخابات للمجلس الوطني وإصلاح منظمة التحرير (الجزيرة.نت، 2015).

على سبيل المثال، كان الرأي العام الفلسطيني في تلك الفترة يتجه وبقوة سلبية نحو إدانة التنسيق الأمني الفلسطيني بين رام الله وإسرائيل، وقد حاول الناشطون كشف سلبيات هذا التنسيق، فكانت المحكمة الفلسطينية التي تشكلت لباسل الأعرج ورفاقه بتهمة حيازة سلاح غير قانوني في موقف رآه كثيرون مخزياً بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية. ولم تقف الأمور عند هذا الحد، فقد أثار الاعتداء على الفتيات وعلى والد الشهيد باسل والصحافيين والمعتصمين موجة عارمة من الإدانة الشعبية والرسمية لأجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية، حتى وصل الأمر إلى أن تدين مؤسسات دولية كمنظمة العفو الدولية ممارسات أجهزة أمن السلطة (Amnesty International, 2017)، وبات المدافعون الدائمون عن السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية في حرج شديد؛ فالموقف محرج وغير مقبول اجتماعياً وسياسياً وأخلاقياً. وفجأة تحول الرأي العام ونشاط المدافعين عن الأجهزة الأمنية والسلطة إلى إدانة الاعتصام من خلال تحويل النقاش إلى نقاش جندري ووضع صورة لفتاة تشارك في الاعتصام وتتلفظ بكلمات غير مقبولة مجتمعياً. كذلك تأجج الموقف بعدما نشرت الصفحة الرسمية لحركة «فتح» على موقع الفيسبوك صورة ناشطتين ومناضلتين فلسطينيتين تدخنان السجائر، الأمر الذي يناقض تماماً ما تدعيه هذه الحركة من ليبرالية واشتراكية وعلمانية ويخالف مبادئها التي تعنى بمشاركة المرأة في النضال والحرية والعلمانية، إذ كان المقصود من النشر خلق ردة فعل في المجتمع رافضة لهؤلاء الناشطات، ولا ترى أنهن يعبّرن عن مصالح الشعب الفلسطيني (الغف، 2016). فانقسم الرأي العام حينها بين الهجوم على الحراك العام ونقده من زاوية إسقاط الأمراض المجتمعية المتمثلة بالنظرة الدنيوية إلى الفتاة

ومشاركتها في العمل السياسي وبين الدفاع عن الفتاتين وعن حريتهن، وبالتالي جرى تحوير النقاش لنصل إلى المجال الثالث، حيث نُسيت القضية الأساسية أي قضية محاكمة باسل الأعرج والتنسيق الأمني. من خلال متابعتنا مواقع التواصل الاجتماعي لاحظنا أن عشرات الفلسطينيين يدافعون عن التنسيق الأمني، وفي اعتقادنا جمع جيش حركة «فتح» المدافع عنها بين نقيضين: الليبرالية التي تقبل الجميع وتقدس المرأة وتعتبرها جزءاً من النضال السياسي (الاحتفاء بدلال المغربي مثالاً)، وإدانة مشاركة المرأة في التظاهرات المناهضة لاتفاق أوسلو والتنسيق الأمني عبر مدخل الجندرية ورفض حضور المرأة وتدخينها السجائر.

إن إرهاصات ودلائل وجود المجتمع الهجين هي نتيجة شعور الشباب بالاغتراب السياسي وعدم وضوح مفاهيم ثابتة تتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد وعلاقة الأحزاب السياسية بمنظومة الحكم. لذا تعمل الأحزاب، أو المتحزبون، بصورة أو بأخرى على عملية مفاوضات خفية وغير محسوسة أو مباشرة مع الأطراف كافة عبر إلقاء أقطاب عديدة من الرأي أو مُشَكِّلات الرأي العام لتعمل على استقطاب أو خلق مجال ثالث ناجم عن تحور في قطبين معينين هم الأكثر قوة أو بُعداً، وغالباً ما تنطبق هذه الحالة على كل قضية رأي عام فلسطينية بحيث يكون التحوير بداية إنهائها. وبلا شك فإن استخدام أدوات لتحريف الرأي العام ولخلق مجتمع هجين فكرياً وقيمياً يشكل خطراً محدقاً على المجتمع بصورة عامة وعلى الشباب بصورة خاصة، ويعزز سلطتي «حماس» و«فتح» المنقسمتين، واللتين تستخدمان أدواتهما المتعددة وناشطيهما المدفوعي الأجر من أجل التأثير في الرأي العام. ومن شأن خلق البلبلة والتشدد الفكري وعدم الوضوح في الرؤية التأسيس لنتاجين خطرين: الأول هو زيادة في اللامبالاة تجاه أي قضية عامة، سياسية أو اجتماعية، إذ يكون ثمن الانخراط في النقاش أو الاهتمام بهذه القضايا باهظاً، فكرياً وذهنياً وربما اجتماعياً واقتصادياً (قطع الرواتب أو الاعتقال من «حماس» مثلاً)، وهذا ينطبق على المثقفين والمفكرين والمنظرين في المجتمع الفلسطيني. والثاني هو إتاحة المجال أمام سلطات الأمر الواقع للاستمرار في ممارستها، من تنسيق أمني وانقسام واعتقالات وممارسات غير رشيدة على المستويات كافة وفي جميع المجالات من دون حسيب أو رقيب.

وهنا نعتقد أن المجتمع الهجين فكرياً، وتأسيساً على ما سبق، يؤسس لخلخلة في المفاهيم الديمقراطية وعدم وضوحها لدى الشباب، وبالتالي سهولة تغييرها طبقاً للمرحلة الآنية وللظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويسهّل عملية تأثير الأحزاب وأجنداتها في الشباب على الأخص، ولا سيَّما في ما يتعلق بالمفاهيم والقيم المجتمعية والديمقراطية. وليس المقصود هنا أن مَن هم في الأحزاب السياسية يستلمون هدايا عينية وغير عينية لشراء الولاءات للحزب الحاكم أو السلطة الحاكمة، وإنما المثال على هذا هو سياسة قطع الرواتب التي اتخذتها السلطة الفلسطينية في رام الله ضد المناهضين لها والمنتقدين

لسياساتها ضمن المحاصصات السياسية والحزبية داخل حركة «فتح» نفسها من جهة، وبين حركتي «فتح» و«حماس» من جهة أخرى (أبو عامر، 2017).

ويبين الجدول الرقم (6) أن أغلبية الشباب الفلسطيني، سواء انتمت إلى أحزاب أو لا، تعتقد أن الوظائف تتم عبر الواسطة أو من خلال العلاقات الشخصية مع صنّاع القرار والمتحكمين بالمؤسسات الرسمية. إذ تبلغ نسبة مَن يعتقدون بين المنتسبين إلى الأحزاب أن الحصول على عمل يتم من خلال الواسطة نحو 85 بالمئة، بينما تصل نسبتهم بين غير المنتسبين إلى الأحزاب إلى أكثر من 93 بالمئة.

الجدول الرقم (6)
نسبة المنتسبين إلى الأحزاب السياسية وغير المنتسبين الذين يعتقدون بإمكان الحصول على وظيفة عبر الواسطة

(بالنسبة المئوية)

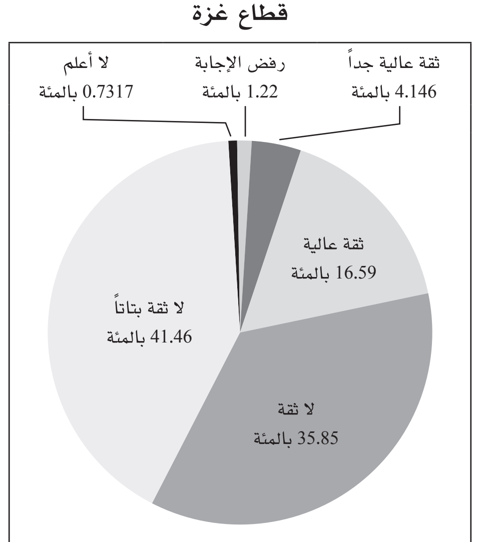
	منتسب إلى حزب سياسي	غير منتسب إلى حزب سياسي
الحصول على وظيفة من خلال الواسطة منتشر	62.8	69.2
الحصول على وظيفة من خلال الواسطة ممكن	23.3	24.2
يتم الحصول على الوظائف بلا واسطة	11.7	5.1
لا أعرف	2.4	2.8

تجدر الإشارة إلى أن الوظائف في القطاع العام الفلسطيني تشكل أكثر من 25 بالمئة من مجمل الوظائف في الأراضي الفلسطينية وأكثر من 50 بالمئة في قطاع غزة، بمجموع موظفين يزيد على 180 ألف موظف (FES, 2015). كما نؤكد أن استخدام الوظائف الحكومية والواسطة كأداة من أدوات شراء الولاء هو عبارة عن سياسة رائجة، ذلك أن حركة «فتح» قامت ببناء سلطة منذ عام 1994 للموالين لها بينما حرمت آخرين من هذه السلطة تبعاً لسياسة السلامة الأمنية. الأمر نفسه قامت به «حماس» في قطاع غزة منذ عام 2007. فاستخدام الواسطة من أجل الحصول على وظيفة أو على هدية عينية يجعل المستفيد من هذا الأمر جزءاً من منظومة معيّنة وملزماً بالدفاع عنها، وهذا ما تؤمن به وتعرفه أغلبية المنتسبين إلى الأحزاب لأنها مقربة من شبكة العلاقات الحزبية، بينما غير المنتسبين إلى الأحزاب يعلمون بهذا الأمر نتيجة عدم قدرتهم على الولوج إلى شبكة العلاقات تلك أو لعلاقاتهم عبر الأصدقاء أو العائلة أو شبكاتهم الاجتماعية. وكما يوضح الشكل الرقم (4) فإن نسبة مَن يثقون بالأحزاب السياسية الفلسطينية في عام 2016 تراجعت لتصل إلى أقل مستويات للثقة على مر الأعوام العشرة الماضية.

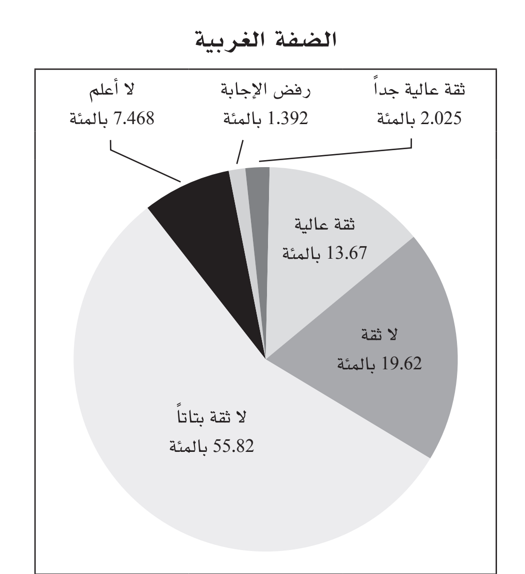
الشكل الرقم (4)

نسبة الثقة بالأحزاب السياسية لعام 2016

قطاع غزة



الضفة الغربية



المصدر: الباروميتر العربي لبيانات العام 2016، هادي عبد الهادي.

خاتمة

لهذه الدراسة هدفان: **أولهما** مناقشة تأثير الانقسام الفلسطيني بين حركتي «فتح» و«حماس» في محددات وخصائص الديمقراطية لدى الشباب الفلسطيني؛ **وثانيهما** دراسة مفهوم «الهجينية» لدى الشباب الفلسطيني في القضايا العامة. وتستخدم الدراسة بيانات كيفية متاحة للدراسات الأكاديمية من خلال مبادرة الباروميتر العربي، وأيضاً دراسة كيفية وصفية لهذه التغيرات مع مناقشة مفهوم الهجينية في المجتمع للفيلسوف هومي حبيب في الشرطية الفلسطينية. وتستنتج الدراسة البحثية أن للانقسام الفلسطيني الذي نجم عنه عملية تأطير وتحشيد ثنائية القطبية، آثاراً سلبية كبيرة على مفاهيم الديمقراطية ومعرفة الشباب بها، بالإضافة إلى خلق مجتمع هجين فكرياً.

لدى الحديث عن الديمقراطية فإن أغلبية الشباب الفلسطيني تبدي رأيها في أهم خصائص الديمقراطية، بيد أن المعرفة بهذه الخصائص تبدلت منذ عام 2007 حتى عام 2013، حتى إننا نعتقد أنها تبدلت بصورة كبيرة خلال الأعوام الأربعة الماضية، ذلك أن قلة قليلة مَن تبدي معرفة جيدة بخصائص الديمقراطية بين الشباب الفلسطيني. وقد أدى الانقسام الفلسطيني دوراً كبيراً في تعزيز التغيير المعرفي بأهم خصائص الديمقراطية الإجرائية، وهي القدرة على نقد الحكومة والمشاركة في تغيير الحكومات بطريقة سلمية عبر الانتخابات. وفي هذه الورقة لا نعزو هذا الأمر إلى الاحتلال الإسرائيلي، وإنما إلى

الانقسام وإلى عدم ممارسة الشباب الفلسطيني للديمقراطية، وعدم إشراكه في العملية السياسية بما فيها صنع القرار والتمثيل الشبابي.

وكما سبق أن ذكرنا، فإن سيطرة القيادات الكبيرة في السن، وتفشّي الفساد في السلطة نتيجة الانقسام، والسلطوية ضد الشباب وضد حقهم في التعبير عن رأيهم، واستخدام المال العام والهدايا العينية وغير العينية لتأطير وتجييش الموالين لطرفَي الانقسام، واستخدام أدوات الإعلام الجديد لشيطنة المعارضين، كلها أمور ساهمت في خلق مجتمع شبابي هجين بدون مرجعية فكرية ورؤية معرفية واضحة. ناهيك بتعزيز الانقسام الفلسطيني العزلة السياسية للشباب الفلسطيني، إذ أدى تهميشهم في مجال المشاركة السياسية إلى إحساسهم بعدم أهميتهم في المجتمع، وبأن لا أحد ينصت لأصواتهم ولحراكهم المطالِب بإنهاء الانقسام.

إن الشباب الفلسطيني بصورة عامة مثقف سياسياً واجتماعياً بدليل معرفته بالقضايا العامة وبالشأن العام في الوطن العربي وبالسياسة العالمية، حتى لو كان متحزباً ومرتبطاً بأيديولوجيا معيِّنة. كما أنه متابع للأحداث العالمية والعربية، ذلك أن أكثر من 80 بالمئة من هؤلاء الشباب لديهم صفحة على إحدى وسائل التواصل الاجتماعي بحسب بيانات الباروميتر العربي. وكنتيجة للانقسام الفلسطيني ظهر تغيُّر في المفاهيم والتوجهات السياسية، وخصوصاً تجاه القيادات، وسُجِّل تراجع في عدد الشباب المنتمين إلى أحزاب سياسية نتيجة شعور الشباب الفلسطيني بالاغتراب السياسي والتوجه إلى خيار البحث عن الهجرة؛ إذ يقول 88 بالمئة من الشباب الفلسطيني في قطاع غزة أنهم يبحثون عن هجرة. وتُظهر النتائج أن الشباب الفلسطيني ملمٌّ جداً بالديمقراطية، وهو لا يعتقد أن الانتخابات هي المعيار الوحيد لهذه الديمقراطية، بل هناك محددات أخرى لها مثل توفير الحاجات وحرية الرأي وحرية المعتقد والمشاركة السياسية والمساواة وتوفير فرص العمل وحرية الحركة وحقوق الإنسان والتعددية.

إن أحد أهم المتغيرات في خصائص الديمقراطية هو اعتبار الخاصية الأهم قدرة الحكومة على توفير المتطلبات الأساسية كالمأكل والمشرب، ثم توفير فرص العمل. لذا فإن اعتقاد الشباب أن هذه الخصائص هي الأهم هو نتيجة حرمانه إياها وعدم قدرة الحكومات، وخصوصاً في قطاع غزة، على تأمينها؛ الأمر الذي يظهر في الفارق الكبير بين معتقدات الشباب في الضفة الغربية ومعتقدات نظرائهم في القطاع، حيث إن أهم خاصية للديمقراطية في الضفة هي توفير فرص العمل لا توفير المواد الأساسية. ويرتبط تغيُّر مفاهيم الديمقراطية بالانقسام الذي يحرم الشباب من ممارسة حقهم الديمقراطي ومن معرفة حقوقهم بشكل أساسي، ويؤدي إلى تجاذبات سياسية غيرت من الأولويات لدى عامة الناس، وخصوصاً لدى الشباب، نتيجة الضغوط السياسية والاقتصادية من طرفَي الانقسام، ناهيك بالاحتلال.

وتقدم هذه الدراسة مفهوماً جديداً هو المجتمع الهجين، ذلك أن الانقسام السياسي أدى إلى ظهور مجتمع ثالث في كل قضية رأي عام أو قضية عامة حتى لو كانت غير مرتبطة

بشكل أساسي بالشأن العام الفلسطيني نتيجة التجاذبات السياسية والأيديولوجية المبنية على الأحزاب المنقسمة. والمجتمع الهجين في الشرطية الفلسطينية هو حصيلة مفاوضات غير مرئية بين طرفَي الرأي العام المتضادين في محاولة للتأثير في الآخرين من خلال خلق مجال ثالث بعيداً من القضية الأساسية بهدف تحوير النقاش والتجاذب لمصالح حزبية. وقد وُجدت الهجينية في المجتمع نتيجة الشعور بالاغتراب السياسي، والتجاذب الشديد، ومحاولات الزج بقضايا معيَّنة في المجال العام الأصيل الثنائي وخلق مجال ثالث بعيداً من القضايا الأساسية التي يحاول الشباب مناقشتها وبعيداً أيضاً من خلق رأي عام محايد مضاد لطرفَي الانقسام.

المراجع

أبراش، إبراهيم (2011). **علم الاجتماع السياسي: مقاربة إبستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم.** منشورات إي. كتب

أبو عامر، خالد (2017). «السلطة تقلص رواتب موظفيها في غزة.. لماذا الآن؟.» موقع «العربي 21»، 5 نيسان/أبريل، <https://goo.gl/A7PgLw> (تاريخ الاسترجاع 30 أيلول/سبتمبر 2017).

بوابة اللاجئين الفلسطينيين. «الفصائل الفلسطينية تنعى الشهيد باسل الأعرج وتدعو السلطة لوقف التنسيق الأمني.» 6 آذار/مارس. <https://goo.gl/vAQ6KW> (تاريخ الاسترجاع 30 أيلول/سبتمبر 2017).

الجزيرة. نت (2011). «الانقسام الفلسطيني.. تسلسل زمني.» 17 آذار/مارس، <https://goo.gl/3CDIqd> (تاريخ الاستعادة 29 أيلول/سبتمبر 2017).

الجزيرة. نت (2015). «المجلس الوطني الفلسطيني.. البرلمان المعطل منذ عقدين.» 24 آب/أغسطس، <https://goo.gl/0PsXDF> (تاريخ الاسترجاع 30 أيلول/سبتمبر 2017).

الجزيرة. نت (2017). «السلطة الفلسطينية توقف دفع مستحقات كهرباء غزة.» الجزيرة. نت، 27 نيسان/أبريل، <https://goo.gl/4PPKxF> (تاريخ الاستعادة 29 أيلول/سبتمبر 2017).

جمال، سعد (2013). «دور منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية.» جدلية، 19 كانون الأول/ديسمبر، <https://goo.gl/sXcKb6> (تاريخ الاسترجاع 29 أيلول/سبتمبر 2017).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012). «التعداد العام للسكان والمساكن.» <https://goo.gl/G2Po19>.

الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (2009). «نداء حملة طلاب فلسطين للمقاطعة الأكاديمية لإسرائيل.» 29 أيار/مايو، <https://goo.gl/8kD3ob>.

دويكات، سامح. «دور الشباب الفلسطيني الجامعي في المشاركة السياسية والفعاليات الجماهيرية الوطنية (1993-2015).» (رسالة ماجستر، جامعة النجاح الوطنية، 2016).

الزبيدي، باسم (2016). «الانقسام الفلسطيني: جذور التشظي ومتطلبات التخطي.» **المستقبل العربي:** السنة 38، العدد 446، نيسان/أبريل.

شبكة الـ بي بي سي (2011). «فتح وحماس توقعان اتفاق المصالحة في القاهرة.» 4 أيار/مايو، <https://goo.gl/CJ3D2y> (تاريخ الاسترجاع 30 أيلول/سبتمبر 2017).

العجلة، عبد الهادي (2016). «انهيار اليسار الفلسطيني في ظل حاجتنا له.» 31 كانون الثاني/يناير، <https://goo.gl/9Jz5MS> (تاريخ الاسترجاع 29 أيلول/سبتمبر 2017).

عرابي، ساري (2016). «انتخابات بيرزيت.. رسائل متعددة في اتجاهات مختلفة.» الجزيرة.نت، 2 أيار/مايو، <https://goo.gl/MEFxjJ> (تاريخ الاسترجاع 30 أيلول/سبتمبر 2017).

الغف، رامي (2016). «حركة فتح وتعزيز دور المرأة الفلسطينية.» 12 آذار/مارس، <https://goo.gl/YnmoCL> (تاريخ الاسترجاع 30 أيلول/سبتمبر 2017).

القدس الإخبارية (2017). «الأمن بغزّة يعتقل ناشطيْن بدعوى منشوراتهما على فيسبوك.» 1 أيار/مايو، <https://goo.gl/aMoTKq> (تاريخ الاسترجاع 30 أيلول/سبتمبر 2017)

مـزّاوي، جمان [وآخرون] (2017). «دور الشباب الفلسطيني في شق مسار التغيير ومواجهة تحدّيات المشروع الوطني.» المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، 7 تشرين الثاني/نوفمبر، <https://goo.gl/CnCA3L> (تاريخ الاسترجاع 29 أيلول/سبتمبر 2017).

وكالة الأناضول نيوز (2015). «قتل 311 فلسطينياً بينهم 83 طفلاً منذ هبّة أكتوبر.» 19 أيار/مايو، <https://goo.gl/VZd7Kg> (تاريخ الاسترجاع 30 أيلول/سبتمبر 2017).

وكالة معا الإخبارية (2011). «حملة الشعب يريد إنهاء الانقسام تتجهز للمباغتة.» 17 تشرين الثاني/نوفمبر، <https://goo.gl/V8ihvV> (تاريخ الاسترجاع 30 أيلول/سبتمبر 2017).

وكالة معا الإخبارية (2017). «حماس تشكل لجنة لإدارة قطاع غزة.» 14 آذار/مارس، <https://goo.gl/4c9RQV> (تاريخ الاسترجاع 29 أيلول/سبتمبر 2017).

ياغي، أمجد (2017). «الانقسام الفلسطيني.. إلى أن يحلم الشباب بـ البطالة.» 21 حزيران/يونيو، <https://goo.gl/yrP9ts> (تاريخ الاسترجاع 29 أيلول/سبتمبر 2017).

اليونيسكو (2013). «الإدماج الاجتماعي والديمقراطية والشباب في العالم العربي.» <https://goo.gl/8TMMmv>.

Ahmed, Ayed (2013). «Palestinian Youth: Between Patriarchy and Politics.» ICSR.

Alijla, Abdalhadi (2013). «Politics of Tribe and Kinship: Political Parties and Informal Institutions in Palestine.» *ISPI Analysis*: no. 173, May.

Alijla, Abdalhadi and Azez AlMassri (unpublished work). «Old Wine, New Bottles: The Palestinian Division».

Al-Shabaka (2015). «Palestinian Youth Revolt: Any Role for Political Parties?.» Al-Shabaka, 23 November, <https://goo.gl/TCXDuQ> (Retrieved 30 September 2017).

Amnesty International (2017). «Israel and Occupied Palestinian Territories 2016/2017.» Amnesty <https://goo.gl/LMnu2m>.

Amundsen, Inge, George Giacaman, and Mushtaq Husain Khan (eds.). (2004). *State formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation*. London: Routledge.

Bahbah, Homi (1988) «In New Formations.» *Identities*: no. 5, Summer.

Bailey, Sara and Darragh Murray (2010). «The Status of Youth in Palestine.» Sharek Youth Forum.

Baroud, Ramzy (2016). «Divide and Rule: How Factionalism in Palestine is Killing Prospects for Freedom.» Ramzy Baround Blog, 10 August <https://goo.gl/419fmi> (Retrieved 29 September 2017).

Bermeo, Nancy Gina (2003). *Ordinary People in Extraordinary Times: The Citizenry and the Breakdown of Democracy.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Ganim, As‘ad (2001). *The Palestinian Regime: A «Partial Democracy»*. London: Sussex Academic Press.

Gunning, Jeroen (2008). *Hamas in Politics: Democracy, Religion, Violence*. London: Hurst.

Halevi, Ilan (1998). «Self-government, Democracy, and Mismanagement under the Palestinian Authority.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 27, no. 3, pp. 35-48.

Jamal, Amal (2001). «State-building, Institutionalization and Democracy: The Palestinian Experience.» *Mediterranean Politics:* vol. 6, no. 3, pp. 1-30.

Jamal, Amal (2005). *Media Politics and Democracy in Palestine: Political Culture, Pluralism, and the Palestinian Authority*. London: Sussex Academic Press.

Kahne, Joseph and Joel Westheimer (2003). «Teaching Democracy: What Schools Need to Do.» *Phi Delta Kappan*: vol. 85, no. 1, pp. 34-66.

Leininger, Julia, Sonja Grimm, and Tina Freyburg (2017). *Conflicting Objectives in Democracy Promotion: Do All Good Things Go Together?*. London; New York: Routledge Publication.

Mariam, Italni (2008). *Conflcit of Authorities between Fatah and Hamas in Managing the Palestinian Authority*. Beirut: Al-Zaytouna Publishing.

Mutz, Diana C. (2006). *Hearing the Other Side: Deliberative Versus Participatory Democracy*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006.

PCHR (2009). «PCHR Statement on Recent Legalizations in the Gaza Strip.» 23 June, <https://goo.gl/mazxd> (Retrieved 30 September 2017)

Pinner-Halev, Jeff (1995). «Difference and Diversity in an Egalitarian Democracy.» *Journal of Political Philosophy*: vol. 3, no. 3, pp. 259-279.

Przeworski, Adam [et al.] (1996). «What Makes Democracies Endure?.» *Journal of Democracy:* vol. 7, no. 1.

Ramaha, Sawsan (2013). «Corruption in the Palestinian Authority.» *Middle East Monitor*: December, <https://goo.gl/j5ykDU>.

Rothstein, Bo (2009). «Creating Political Legitimacy: Electoral Democracy Versus Quality of Government.» *American Behavioral Scientist:* vol. 53, no. 3, pp. 311-330.

Rubin, Avida (2006). «What Went Wrong? Transitions to Democracy in the Palestinian Authority.» *Peace Conflict and Development*: no. 9, July.

Rutherford, Jonathan (1990). *Identity: Community, Culture, Difference*. London: Lawrence and Wishart.

Tartir, Alaa (2016). «The Palestinian Authority Security Forces: Whose Security?.» AlShabaka, 16 May, <https://goo.gl/2GqaP9> (Retrieved 30 September 2017).

«النسائية الجهادية» من القاعدة إلى تنظيم «الدولة الإسلامية»

محمد أبو رمان(*)

باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية.

حسن أبو هنية

خبير في الجماعات الإسلامية ـ الأردن.

مقدمة

شكّل انخراط المرأة ومشاركتها في الجماعات الجهادية ظاهرةً محيِّرة ومقلقة وجذّابة في الوقت ذاته؛ فقد شهدت عمليات الاستقطاب والتجنيد من كلا الجنسين طفرة كبيرة خلال الأعوام الأخيرة. وكانت مسألة انخراط الجهاديات في صفوف تنظيم القاعدة محدودة الأثر والتأثير وذات أدوار هامشية؛ إذ إنّ حقبة صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية (منذ العام 2014)، قد شهدت تنامياً وتطوراً لافتين، يُشيران إلى تبدّل وتغيّر أدوار النساء الجهادية التقليدية في المستقبل.

بات واضحاً ـ خلال السنوات الأخيرة ـ تبدّل النظرة حول دور المرأة وحجم مشاركتها في أنشطة الجماعات الجهادية، وتبددت الصورة النمطية حولها. فثمة اعتراف واسع، داخل الأوساط الجهاديّة، بأن النساء يمكن أن يؤدِّين الكثير من الأدوار في أوساط التنظيمات الجهادية الراهنة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2016).

لكن تطور أيديولوجيا «النسائيَة الجهاديَة» لم يتم دفعة واحدة، أو بصورة مفاجئة، كما يبدو في الإعلام، فقد عبر سلسلةً من المراحل التاريخية والظروف السياسية والتحولات الاجتماعية؛ فبرزت قضيّة المرأة في أدبيات الجماعات الإسلامية والجهادية، أو في الأدوار التي بدأت المرأة تقوم بها في العمل الإسلامي بعامة، والجهادي بخاصة.

من هنا، تأتي مهمة هذه الدراسة في تتبّع موقف التيار الجهادي الحديث والمعاصر، عموماً، من مشاركة المرأة في النشاط الديني والجهادي، بدايةً من النسخة الوهابية ـ السلفية الحديثة، مروراً بالجماعات التكفيرية والجهادية المحلية، ثم نرصد ذلك التطور خلال حقبة الجهاد الأفغاني، فتنظيم القاعدة، وأخيراً «الطفرة» التي حدثت على مشاركة المرأة ودورها، على صعيد تنظيم الدولة الإسلامية.

(*) البريد الإلكتروني: m_aburumman@hotmail.com.

تتموضع المشكلة في تساؤل رئيس، وهو: كيف يمكن أن نفهم ـ ضمن الرؤية المحافظة للجهاديين تجاه المرأة ـ التحولات والتطورات الأخيرة التي طرأت على دور «المرأة الجهادية»، وانتقالها من صفوف ثانوية وأدوار تقليدية لدى الجماعات الجهادية؛ بما فيها القاعدة ـ بوصفها ربة منزل ومربية للأبناء ـ إلى المرأة المهاجرة، وإلى ظاهرة «نفير النساء»، أو «المرأة الانتحارية»؟

ستقتصر الدراسة على موضوع «النسائية الجهادية» أي النساء في الحركات السلفية الجهادية، وهي الحركات المعاصرة التي بدأت بالظهور منذ ستينيات القرن الماضي في مصر، ثم تشكّلت في مرحلة لاحقة، عبر حقبة ما يسمى «الجهاد الأفغاني» (الجهاد التضامني)، وتأسيس تنظيم القاعدة، ولاحقاً تنظيم الدولة الإسلامية. وتقوم أيديولوجيتها على مبدأ إقامة الدولة الإسلامية، ورفض المشاركة في العملية السياسية، وعدم القبول بالديمقراطية، والإيمان بالعمل المسلح بوصفه الاستراتيجية الرئيسة للتغيير؛ سواء في الداخل في مواجهة الأنظمة العربية، أو عالمياً عبر الصراع مع الولايات المتحدة أو القوى الكبرى[1].

هنالك الكثير من الدراسات والتحقيقات الإعلامية التي تناولت موضوع المرأة داخل تنظيم داعش، أو تناولت بعض الحالات الدراسية، لكن لا توجد دراسات كثيرة معمّقة اقتربت من تحولات المرأة في أوساط السلفية الجهادية، وبخاصة بين تنظيمَي القاعدة و«الدولة الإسلامية»[2].

عليه، فإنّ القيمة المعرفية المضافة لهذه المقالة، تتمثل بأنّها ستقترب من رصد وتحليل التحولات التي حدثت في مسار النسائية الجهادية، وأدت إلى تغييرات كمية ونوعية في دور المرأة في تنظيم الدولة الإسلامية.

تقوم منهجية الدراسة على: **أولاً**، تتبُّع ومسح لكل ما كتب عن المرأة في الأوساط الجهادية (المنظّرين والكتّاب والكتب والخطابات المكتوبة والمسجلة والمصورة...)، وبخاصة عن دورها في «الجماعة الجهادية»؛ **وثانياً**، على «تحليل النص» لما وجدناه في تلك الأدبيات، وفي الوقت نفسه تتبع تاريخي وتحليل للتطوّر الواقعي لدور المرأة في الجماعات الجهادية، منذ البدايات المعاصرة حتى صعود تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014، وإعلانه عن تأسيس «الخلافة الإسلامية».

---

(1) عن الحركات السلفية الجهادية وتعريفها وتطوّراتها، انظر: (أبو هنية وأبو رمان، 2015: 165-188). انظر أيضاً: (أبو رمان، 2010: 270ـ255).

(2) انظر عن الدراسات التي تناولت حالات دراسية في داخل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش): (Saltman and Smith, 2015: 27-37; Hoyle, 2015; McCants and Meserole, 2016; Freedman, Ilana, 2016, and Vidino and Hughes, 2015).

أولاً: السياقات الفكرية والتاريخية للسلفية الجهادية

ينتمي تنظيما القاعدة وداعش إلى فصائل ما يسمى «الاتجاه السلفي الجهادي» (ضمن تصنيف الأدبيات المعنية بهذا الحقل البحثي والمعرفي)، وهو التيار الذي يمثّل الإطار الأيديولوجي والحركي العام للجماعات السلفية والجهادية، ويتكون من ركنين رئيسين، أيديولوجياً وحركياً، وحتى معرفياً وفقهياً، وهما: **أولاً**، سلفي، تعود جذوره الأيديولوجية والفكرية والفقهية إلى الحركة السلفية الحديثة والمعاصرة، منذ الدعوة الوهابية في القرن الثامن عشر، التي تحالفت مع السعودية واحتضنتها الأخيرة. أمّا **الثاني**، فهو الركن الجهادي، الذي بدأت فاعليته المعاصرة من خلال الجماعات المحلية الجهادية في مصر ودول عربية أخرى، ويقوم على الإيمان بالعمل المسلّح، كمنهج للتغيير السياسي. ثم حدث التزاوج الرسمي بين سلفيين وجهاديين في التجربة الأفغانية، ولاحقاً أعلن أسامة بن لادن عن ضم مجموعات جهادية وسلفية تحت عباءة الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين والأمريكان (في العام 1998)، التي نظّر لها أيمن الظواهري، وشكّلت نقلة نوعية في ما يسمى «عولمة الجهاد»، وانتقاله من القتال المحلي ضد الأنظمة العربية إلى القتال العالمي في مواجهة الولايات المتحدة (أبو هنية وأبو رمان، 2015: 174-175؛ بورغا، 2006: 60).

على صعيد الأدبيات السلفية، نجد أنّ أحد أبرز مؤسسي «السلفية في العصور الحديثة» محمد بن عبد الوهاب (1703-1791) لم يفرد أي كتاب خاص بالمرأة، كما هي حال الفقه السني التقليدي عموماً، إذ تأتي المسائل الخاصة بالنساء ضمن الأبواب الفقهية. وتعتبر كتابات محمد بن عبد الوهاب وعلماء الدعوة النجدية المراجع الرئيسة في المناهج الدينية التي تدرّس داخل نطاق تنظيم الدولة الإسلامية؛ إذ تستند وضعية المرأة داخل تنظيم الدولة الإسلامية بصورة كبيرة إلى التراث الفقهي الحنبلي الوهابي وتطبيقاته العملية في الفضاء التاريخي للدولة السعوديّة، والذي يقوم على الفصل بين الجنسين، فمكان المرأة الطبيعي، بحسب علماء الوهابية، هو البيت (أوليدورت، 2016).

أمّا على صعيد دور المرأة، فإنّ المهمة الرئيسة لها ـ التي سنجدها لاحقاً مع الجماعات الجهادية والقاعدة ـ تتمثل بدخولها ضمن علاقات النسب والمصاهرة، باعتبار هذه العلاقات أداة فاعلة لتماسك الجماعة، وتقوية بنيتها الداخلية. وكان محمد بن عبد الوهاب قد تزوج بعد أن انتقل إلى بلدة العيينة امرأة من بيت رئاسة وجاه، هي الجوهرة بنت عبدالله بن المعمر، عمّة الأمير عثمان بن حمد بن معمر، أمير العيينة (الرديسي ونويرة، 2008: 41).

بالعودة إلى الأدبيات المعاصرة، مع بروز تنظيمات «الغضب الإسلامي»، خلال حقبة السبعينيات (سيد أحمد، 1989)، سنجد أنّ وثيقتي الاعتراف والخلافة، وهما أهم مراجع جماعة التكفير والهجرة، التي أسسها شكري أحمد مصطفى، لا تتحدثان بصورة منفصلة عن النساء (أبو عامود، 1991: 15-37)، وكذلك كتاب: **الفريضة الغائبة**؛ الكتاب المرجعي الرئيس للجهاديين، الذي ألفه لاحقاً محمد عبد السلام فرج (أحد مؤسسي تنظيم الجهاد

في مصر)[3]، وكتاب صالح سرية (مؤسس تنظيم الفنية العسكرية): **رسالة الإيمان** (سيد أحمد، 1991: 81-82)؛ وكتاب الجماعة الإسلامية: **ميثاق العمل الإسلامي**؛ الذي يعتبر دستور عمل الجماعة، الأمر الذي يتكرر في إصدارات الجماعة كافة، مثل كتاب: **أصناف الحكام وأحكامهم**؛ للشيخ عمر عبد الرحمن، وبحث في «حكم قتال الطائفة الممتنعة عن شرائع الإسلام»، ووثيقة «حتمية المواجهة»، ومرافعة الشيخ عمر عبد الرحمن التي نشرت في كتاب بعنوان: **كلمة حق**؛ ووثيقة «إله مع الله: إعلان الحرب على مجلس الشعب»، ووثيقة «فلسفة المواجهة». فتلك الأدبيات جميعها اتسمت بالطابع الذكوري في التنظير للجماعات الجهادية، وخلت من تخصيص مستقل لدور المرأة (دياب، 2003).

ربما نجد ملامح مختلفة، على الصعيد العملي، في التجارب السابقة في جماعة التكفير والهجرة؛ ففي سياق بناء مجتمع بروابط جديدة، عمل شكري مصطفى على استدخال النساء في صفوف الجماعة وفرض على النساء اللواتي انضممن إلى جماعته مفارقة أزواجهن وأهلهن إذا لم يكونوا من أعضاء جماعته «جماعة المسلمين»، وقد أثارت مسألة اختفاء بعض النساء وتلقي شكاوى بخصوصهنّ شكوكاً أدت إلى اكتشاف الجماعة (كيبل، 1988: 77-82). وتشير أوراق القضية، التي نظرت فيها المحكمة العسكرية إلى وجود 22 سيدة على لائحة المتهمين بالانتماء إلى الجماعة. وقد أقرّ شكري مصطفى أمام النيابة بأنه فرض على الأبناء أن يتركوا أسرهم إذا لم يدخل الأب والأم في الجماعة، وعلى الزوجة أن تترك زوجها إذا لم يدخل في الجماعة، وأن تهاجر إلى المناطق التي أقام فيها شكري جماعته (شرف الدين، 2005).

في مرحلة لاحقة، لم يختلف موقف «شيوخ الجهاد الأفغاني»، في ثمانينيات القرن الماضي، عن التنظير السابق حول دور المرأة؛ فعبد الله عزام[4] يحصر دور المرأة في الجانب التقليدي السابق. لكن التطوّر المهم في التنظير الأيديولوجي، الذي أحدثه عزام، وفتح به الباب لمن بعده للنظر والتوسع في دور المرأة في الجهاد، هو تلك الفتوى التاريخية، في حالة الجهاد الدفاعي، إذ أفتى بخروج المرأة للجهاد من دون إذن زوجها أو وليِّها في حالة الاعتداء على الأمة، أو احتلال أراضي المسلمين[5].

---

(3) انظر: محمد عبد السلام فرج، **الجهاد: الفريضة الغائبة** (منبر التوحيد والجهاد الإلكتروني)، ص 10.

(4) صنّف عزام أكثر من عشرين كتاباً ورسالةً في فضائل الجهاد وأحكامه، منذ أن بدأ عام 1982 بنشر مقالاته حول الجهاد الأفغاني في مجلة **المجتمع** الكويتية الإخوانية، وجمعت لاحقاً في كتاب بعنوان: **آيات الرحمن في جهاد الأفغان**، ثم تأليفه لكتابه: **الدفاع عن أراضي المسلمين أهم فروض الأعيان** عام 1984.

(5) عبد الله عزام: **الحقْ بالقافلة** (بيشاور: مركز الشهيد عبد الله عزام الإعلامي)، ص 45، و**الدفاع عن أراضي المسلمين أهم فروض الأعيان**، ص 19.

مع ذلك، بقيت تلك «الفتوى» ضعيفة في مردودها الواقعي، خلال العقود الماضية، لأنّ عزام نفسه كان يقيّد مشاركة المرأة والسفر بوجود مرافق من الذكور (مَحْرم)، ويحصر دورها في مجال الأعمال اللوجستية غير القتالية[6].

ثانياً: دور المرأة في القاعدة

لم تحظَ مشاركة المرأة في تنظيم القاعدة باهتمام مؤسس التنظيم أسامة بن لادن، وخليفته أيمن الظواهري؛ إذ تخلو خطاباتهم ورسائلهم من الحديث حول قضايا المرأة وتقتصر مساهمتهم الفكرية على بعض التوجيهات النادرة بالتشديد على عدم مشاركة المرأة في الأعمال القتالية والحفاظ على أدوارها التقليدية في رعاية المنزل وتربية جيل جهادي، باعتبار ذلك ذا قيمة أساسية في الحفاظ على الهوية[7].

لا يختلف منظور أيمن الظواهري للنساء عن رؤية بن لادن. وكان الظواهري قد تولى زعامة القاعدة بعد مقتل بن لادن، الذي يشدد على الأدوار التقليدية للمرأة وعدم استدخالها في التنظيم، فضلاً عن مشاركتها في القتال. في معرض الرد على أحد أسئلة اللقاء المفتوح الذي أجرته مؤسسة السحاب الإعلامية التابعة للقاعدة عام 2008 حول «من هي أعلى النساء رتبةً في القاعدة؟ لا تذكر أسماءً إن شئت. ولكن ما هي وظيفتهن في المنظمة؟» أجاب الظواهري بصورة قاطعة: «ليس في جماعة «قاعدة الجهاد» نساءٌ، ولكن نساء المجاهدين يقمن بدور بطولي في رعاية بيوتهن وأبنائهن في شدة الهجرة والتنقل والرباط» (الظواهري، 2009).

وفي رسالة نادرة لأميمة حسن، زوجة الظواهري، بعنوان «رسالة إلى الأخوات المسلمات»، صدرت عن مؤسسة السحاب التابعة لتنظيم القاعدة (في كانون الأول/ديسمبر 2009)، شدّدت فيها على رؤية بن لادن والظواهري للمرأة وعلى الأدوار التقليدية ومسألة الهوية والشريعة ومناهضة التغريب (حسن، 2015).

على الرغم من تأكيد بن لادن والظواهري، أنّ جهاد المرأة يقوم على الأدوار التقليدية في المنزل ورعاية الأسرة وبعض الأدوار اللوجستية، إلا أن بعض النساء سعين إلى زيادة أدوارهن والبحث عن مكانة جديدة في الفضاء الجهادي، وبخاصة من النساء العرب

---

(6) عزام، **الدفاع عن أراضي المسلمين أهم فروض الأعيان**، ص 48.

(7) ظهر تنظيم القاعدة عندما بدأ أسامة بن لادن يتخذ منحى أكثر استقلالية عن عبد الله عزام و«مكتب الخدمات» 1984. ومنذ آب/أغسطس 1988 بدأ بن لادن العمل على ترسيخ منظمة جهادية ذكورية أكثر بيروقراطية، وذلك مع بروز الحاجة إلى وجود سجلات موثقة للجهاديين ومعرفة الشهداء والجرحى، بعد أن احتدمت المعارك وتكاثرت استفسارات الأهالي عن أبنائهم؛ وبخاصة أولئك القادمون من السعودية واليمن وما سببه من حرجِ عدمُ توافر الإجابات، وبهذا ظهر اسم «القاعدة». انظر: أبو جندل الأزدي، **أسامة بن لادن: مجدد الزمان وقاهر الأمريكان** (منتدى الأنصار ومنبر التوحيد والجهاد)، ص 36-37.

والمسلمات والمتحولات إلى الإسلام حديثاً، ممن نشأن في الفضاء الأوروبي والأمريكي. وتعتبر مليكة العرود من أشهر الجهاديات في أوروبا، حيث توصف «أم عبيدة» بـ «الأرملة السوداء» لمقتل زوجين لها، وهي بلجيكية من أصول مغربية تصفها الأوساط الأمنية في بلجيكا بكونها أخطر امرأة في أوروبا (حامد، 2008). أمّا الدكتورة عافية صديقي، فهي أكثر نساء القاعدة شهرة على الإطلاق، على الرغم من أنّ مسألة انضمامها إلى تنظيم القاعدة، تُثير حولها الكثير من الشكوك والشبهات، ويلفها الغموض (صابر، 2014)[8].

ثالثاً: إرهاصات رؤية جهادية جديدة للمرأة

جاءت التأثيرات الحاسمة، باستدخال النساء في أطر الجماعات الجهادية، من حركات تشكلت في مناطق الصراعات التي تشهد احتلالاً أجنبياً مباشراً، كما ظهر جلياً خلال الحرب الروسية ـ الشيشانية والغزو الأمريكي للعراق والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. وقد تأثرت القاعدة بهذه التحولات، وخصوصاً فروعها الإقليمية، على الرغم من تمسّك بن لادن والظواهري بالمرجعيات التقليدية المتعلقة بأدوار النساء غير القتالية.

شكلت جبهة الشيشان ساحة جديدة للأفغان العرب عموماً، والسعوديين خصوصاً؛ فعندما دارت رحى الحرب بين دعاة انفصال جمهورية الشيشان القوقازية وروسيا في أواخر عام 1995، والتي تجددت عام 1999، وكان الجهادي السعودي، سامر سويلم (الملقب بخطّاب) قائداً للجهاديين العرب. وقد عمل منذ وصوله إلى الشيشان على بناء معسكرات تدريب بالتعاون مع القائد الشيشاني شامل بساييف، وأنشأ شبكات إمداد لوجستية لتسهيل دخول المتطوعين، وعمل على إعطاء المرأة أدواراً لوجستية وقتالية، في وقت كانت العلاقة بين خطّاب وأسامة بن لادن متوترة؛ إذ لم يكن خطّاب ضمن شبكة تنظيم «القاعدة» (الشيشاني، 2012: 125-134).

يعتبر يوسف العييري الشخصية الجهادية الأهم في تطوير خطاب وممارسة تنظيم القاعدة المتعلقة بقضايا المرأة وتحديد أدوارها، وتلخص سيرته تحولات تنظيم القاعدة والجهادية السعودية، فهو المؤسس الفعلي لفرع تنظيم القاعدة في السعودية، وقد أصدر مجموعة من الكتب والرسائل خاصة بالمرأة، ركز فيها على ضرورة استدخال النساء في الأعمال اللوجستية (كوردسمان وعبيد، 2004: 9-11).

كرس العييري في كتاباته المتعلقة بالمرأة صورةً لم تكن متداولة في الفضاء الجهادي الذكوري، على الرغم من تأكيده أن مكان المرأة الأساسي هو البيت ورعاية الأسرة، فعمل على إحياء نموذج المرأة المجاهدة في عصور الإسلام المختلفة. وفي رسالته بعنوان دور

---

(8) ««عافية» العالمة الباكستانية وسر تمسك «داعش» بإطلاق سراحها،» موقع السكينة، 30 آب/أغسطس 2014، <http://www.assakina.com/news/news2/51985.html>.

النساء في جهاد الأعداء، يجتهد العييري في سرد مجموعة من سير الصّحابيات والتّابعيات حتى الزمن الراهن، ممن شاركن في الجهاد بطرائق مختلفة، قتالية وغير قتالية[9]. كما دفع يوسف العييري التنظير حول مشاركة المرأة في الأعمال الجهادية القتالية إلى غاياته القصوى، رغم طلبه من المرأة القيام بدور المساندة، من دون القتال في أرض المعارك. فقد كتب رسالة تجيز قيام المرأة بتنفيذ عمليات انتحارية بعنوان «هل انتحرت حواء أم استشهدت؟» بعد أن قامت حواء براييف الشيشانية بتنفيذ عملية انتحارية. وقد ذكر العييري أن سبب تأليف كتابه هو الرد على من أنكر على حواء تنفيذها للعملية ليست شهيدة[10].

ظهر تنامي دور المرأة من خلال إصدار أول مجلة إلكترونية جهادية نسائية حملت اسم **الخنساء** في أيلول/سبتمبر 2004، عن «المكتب الإعلامي النسوي بجزيرة العرب»، وكانت مشرفتها «أم أسامة»، وهي سيدة مصرية اعتقلتها السلطات السعودية لنشاطها في الذراع الإعلامية النسائية للتنظيم، واعترفت بأنها مسؤولة تحرير المجلة[11].

لعلّ هذا التراجع والتصدّع في قدرات القاعدة في السعودية، هو ما أطلق العنان لبروز نشاط نسائي جهادي من قبل زوجات وأقارب الجهاديين، واللواتي بدأن ينشطن في العالم الافتراضي للدفاع عن قضايا المعتقلين والملاحقين، بعد أن تعمقت قناعتهن، لدوافع أيديولوجية ونفسية، بضرورة الانخراط بصورة أكبر في الحركات الجهادية. وبدأ بعضهنّ بالتفكير بالهجرة للبحث عن ملاذات أكثر أمناً، وبخاصة في العراق واليمن، كما حدث مع وفاء اليحيى، وهي مطلقة من جهادي سعودي قاتل في أفغانستان، نشطت منذ 2005 على المنتديات الجهادية، وكانت معجبة بزعيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي[12].

تطوّرت أدوار المرأة اللوجستية غير القتالية في صفوف القاعدة عبر البوابة السعودية، ثم اليمنية (بعد الإعلان عن تأسيس تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية، ومركزه اليمن في عام 2009)[13]، فبدت المرأة أكثر إصراراً على القيام بأدوار لوجستية، والمغامرة بالالتحاق

---

(9) يوسف العييري، «دور النساء في جهاد الأعداء،» منبر التوحيد والجهاد، ص 4، <http://www.ilmway.com/site/maqdis/MS_9160.html>.

(10) انظر: يوسف العييري، «هل انتحرت حواء أم استشهدت؟،» منبر التوحيد والجهاد، ص 2، <http://www.ilmway.com/site/maqdis/MS_13005.html>.

(11) انظر: «المجلات النسائية الصادرة عن التنظيم الإرهابي،» موقع السكينة، <http://www.assakina.com/center/parties/60180.html>.

(12) لمزيد من التفصيل، انظر: «الذكرى العاشرة لتفجيرات حمراء الرياض: قصة المرأة السعودية التي سافرت بأطفالها للعراق من أجل «الجهاد» وتزوجت الزرقاوي،» صحيفة **الشرق الأوسط**، 2013/5/11، <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=728067&issueno=12583#.WHfOl1N97IU>.

(13) انظر: الإعلان عن تأسيس قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، من هنا نبدأ وفي الأقصى نلتقي: كلمات قادة قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، شريط مرئي، 23/1/2009، مؤسسة الملاحم، <https://archive.org/details/here_we_start>.

في أماكن خطرة، وهو ما ظهر مع وفاء الشهري التي التحقت برفقة أبنائها وأطفالها الثلاثة بزوجها سعيد الشهري في اليمن في 12 آذار/مارس 2009، وباشرت القيام بأدوار إعلامية من خلال مؤسسة الملاحم للإنتاج الإعلامي التابعة للتنظيم. وقد أصدرت المؤسسة مجلة **صدى الملاحم**، وصدر العدد الأول منها في كانون الثاني/يناير 2008[14]. وتضمنت المجلّة باباً يخص النساء بعنوان «حفيدات أم عمارة»، أصبحت وفاء الشهري، والتي كانت تكتب تحت اسم «أم هاجر الأزدية»، أحد كتّابه الأساسيين، إضافة إلى نساء أخريات كتبن بأسماء حركية أمثال: أم عبد الرحمن، وأم الحسن المهاجرة، وعاشقة الشهادة (أم عبد الرحمن (1429هـ/2008م: 26-37).

رابعاً: تنظيم الدولة و«المرأة الجهادية»: التحول الكبير

جاء التطوّر البارز من طريق شبكة الزرقاوي، التي أصبحت لاحقاً فرعاً من القاعدة في العراق، ثم أسست تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، في نهاية العام 2006، قبل أن تعود إلى الصعود لاحقاً، وتعلن إقامة الدولة الإسلامية في العراق والشام، ثم إعلان الخلافة في 2014 ((أبو هنية وأبو رمان، 2015: 111-139).

عمل التنظيم على استدخال النساء في الأعمال القتالية، وصولاً إلى العمليات الانتحارية. وشهدت مشاركة المرأة في تنظيم الدولة الإسلامية طفرة في عمليات التجنيد والاستقطاب، منذ سيطرته على مدينة الرقة السورية ومدينة الموصل العراقية عام 2014 وإعلانه عن قيام «الخلافة الإسلامية»، حيث التحقت مئات النساء بالتنظيم من مختلف أنحاء العالم.

فرض توسع تنظيم الدولة الإسلامية ضرورة استدخال المرأة في مجالات الصحة والتعليم والحسبة (الشرطة النسائية) وغيرها، ونشطت نساء التنظيم في مجال الدعاية والإعلام والتنظير الفقهي ومسائل الشريعة، وشاركت بعض النساء في الأعمال القتالية، وخصوصاً العمليات الانتحارية.

وقد شهدت حقبة تنظيم الدولة الإسلامية تحولاً يتمثّل بمشاركة المرأة في تأسيس خطاب جهادي نسائي، وأصبحت المرأة تتحدث عن نفسها بدلاً من حديث الرجال عنها. ورغم ذلك لم تخرج مقولات نساء تنظيم الدولة عن اجتهادات وتفسيرات الذكور للشريعة، كونها تستند

---

(14) أعلن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب عن مقتل القحطاني عام 2010، وأصدر سيرة جهادية تؤكد تأسيسه مؤسسة الملاحم، ودوره في التنظيم، انظر: أبو خالد العسيري، **سيرة الشهيد أبو همام القحطاني**، سلسلة شهداء الجزيرة (4)، مؤسسة الملاحم، <https://ia902609.us.archive.org/17/items/shamikh_118/4.pdf>.

إلى «قانون الله»، بوصفه أسلوباً للحياة «الإسلامية» القويمة، لا مجال فيه لتفسيرات نسويّة وأخرى ذكورية، مع الإقرار بأن جميع منظّري الجهادية العالمية من الذكور.

جاء استدخال المرأة في صفوف قاعدة العراق على خلفية تصاعد الطائفية والحرب الأهلية في ظل الاحتلال وتنامي اعتقال نساء السنّة مع صدور قانون الإرهاب[15].

من الواضح أنّ تنظيم القاعدة في العراق بزعامة الزرقاوي بدأ يفكر باستدخال النساء في العمليات القتالية وخصوصاً الانتحارية منتصف عام 2005. فقد أصبحت خطابات الزرقاوي الموجهة للرجال تتدرج من استخدام الانتهاكات بحق نساء السنة من أجل تجنيد الرجال إلى مخاطبة النساء بصورة مباشرة؛ ففي كلمة مطولة للزرقاوي، بعنوان «أينقص الدين وأنا حي؟»، في تموز/يوليو 2005 (أبو مصعب الزرقاوي، 2005: 299)، حمّل النساء مسؤولية مباشرة وطالبهنّ القيام بأدوار لوجستية متعددة، ومهّد لإشراك المرأة في الأعمال القتالية والانتحارية (أبو مصعب الزرقاوي، 2005: 306-308).

دشن خطاب الزرقاوي السابق مرحلة جديدة من «استدخال النساء» في هياكل الجهادية العالمية. فأصبح نموذج «المرأة الاستشهادية» مقبولاً ومشروعاً، ودخلت ظاهرة «الانتحاريات» مرحلة جديدة انتقلت فيها من الخطاب والقول إلى الممارسة والفعل. وقد جاء الإعلان عن ولادة ظاهرة العمليات الانتحاريّة النسائية وتدشينها بصورة جهادية معولمة عابرة للحدود مع العمليتين الانتحاريتين المتزامنتين في اليوم نفسه (9 تشرين الثاني/نوفمبر 2005)، لكل من موريل ديغوك وساجدة الريشاوي (فيوليه، 2014: 51-53).

أمّا تعاظم حضور المرأة وتعدد أدوارها داخل تنظيم الدولة الإسلامية، فبدأ فعلياً بعد التنامي الأخير لتنظيم الدولة الإسلامية؛ إذ يشير التقرير الثالث للأمم المتحدة إلى أن قرابة 30 ألف «مقاتل أجنبي» ينتشرون في العراق وسورية (ليستر، 2015: 1). وبحسب جون بول لابورد، رئيس المديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب، فإنّ «القضية الأولى التي أذهلت المحللين في فريقي هي أن 550 امرأة أوروبية سافرن إلى مناطق خاضعة لتنظيم الدولة الإسلامية. وفي بعض الدول تمثل النساء ما بين عشرين وثلاثين في المئة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، كما أن عدد الفتيات الصغيرات اللاتي أقسمن بالولاء لتنظيم الدولة على الإنترنت، قد ازداد أيضاً»[16].

---

(15) تشير مقابلات منظمة هيومن رايتس ووتش، خلال هذه الفترة، مع محتجزات ومع محامين وقضاة، إلى أن السلطات كانت تحتجز ما لا يقل عن 100 سيدة، وربما أكثر كثيراً، بموجب القانون 13 لسنة 2005.

(16) انظر: «النساء يمثلن نحو 30% من المقاتلين الإرهابيين الأجانب،» تقرير دولي، مركز أنباء الأمم المتحدة، 26 شباط/فبراير 2016، <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=25629#.WFsSu1N97IU>.

خامساً: مرحلة جديدة «في النسائية الجهادية»

شهدت النسائية الجهادية مع صعود تنظيم «الدولة الإسلامية تحولات وتطورات جديدة نوعية وكمية، وولجت في مرحلة مختلفة في خصائصها وسماتها عن المرحلة السابقة، ويمكن رصد أبرز التغيرات والتحولات:

1 ـ برزت ظاهرة «هجرة النساء» إلى أراضي تنظيم الدولة، وهي حالة وإن كانت قائمة سابقاً، من خلال علاقات الزواج والمقاربة، كما ذكرنا سابقاً، في الحالة الأفغانية خصوصاً، إلّا أنّها مع تنظيم الدولة أصبحت أكثر استقلالية ومرتبطة بقرار النساء أنفسهن بالهجرة، وبرزت أسماء نسائية كثيرة على صعيد المهاجرات من مختلف دول العالم، من السودان (الطبيبات السودانيات)[17]، من السعودية (ندى القحطاني- الملقبة بأخت جليبب) (شري، 2018)[18]، وإيمان البغا (أستاذة الفقه سابقاً في جامعة الدمام) (البغا، 2014؛ حبش، 2015)، وفتيحة المجاطي (المغربية) (بنهدا، 2015)، وفتيات مراهقات وطالبات مدارس من بريطانيا، وأمريكا، ودول أخرى (الليثي، 2015؛ Simon, 2015)[19].

انتقلت المرأة من وصف «زوجة المجاهد» إلى «المرأة الجهادية» مع تنظيم الدولة، إذ تقوم بهذه المهمة بصفتها الذاتية، مع محاولة إيجاد الفتاوى التي تقرّ سفرها، في بعض الأحيان، من دون الحاجة إلى «محرم» (زوج)، من خلال اصطحاب أطفالها أو أشقائها الصغار، أو خروجها بصحبة مجموعة من النساء.

2 ـ انعكس هذا التحول في عملية التحاق المرأة بتنظيم الدولة أو الجماعات الجهادية الأخرى، مثلما هي الحال في قاعدة اليمن[20]، على أدوار المرأة ومهماتها داخل تنظيم الدولة الإسلامية، فلم تعد وظيفتها، كما كان يرى منظرو القاعدة، سابقاً، مقتصرة على الزوج والبيت والعناية بالأولاد، إذ بدأت تقوم بأدوار رئيسة ومحورية، وتشكلت كتائب وأدوار مخصصة للنساء، مثل كتيبة الخنساء، لما يسمى «الحسبة» (أي الرقابة على تطبيق الشريعة الإسلامية)، وأدوار التمريض والدعاية الإعلامية النشيطة والتجنيد على الـ «فيس بوك»، وبرزت أسماء نسائية جهادية كثيرة، مثل إيمان البغا، التي تعدّ المرجعية الفقهية الأولى في تنظيم الدولة الإسلامية، وفتيات، مثل أقصى محمود والشقيقتين التوأم (سلمى وزهرة) والطبيبة شمس (Saltman and Smith, 2015: 27-37)، وفتيحة المجاطي، وندى

---

(17) انظر: «الرحلة لأرض داعش... البداية والنهاية،» موقع النيلين، 2015/9/3، <http://www.alnilin.com/12717103.htm>.

(18) انظر: ندى القحطاني، «مجاهدة سعودية تنضم إلى داعش بلا محرم،» صحيفة **حدث** الإلكترونية، <http://www.hadth.org/39240.html>.

(19) انظر أيضاً: «مئات الأوروبيات يلتحقن بتنظيم «الدولة الإسلامية»،» BBC العربية، 28 كانون الثاني/يناير 2015، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/01/150128_female_jihadists_report>.

(20) هاجرت نساء أيضاً إلى اليمن، مثل السعودية وفاء الشهري وأروى البغدادي ونساء أخريات أغلبهن من السعودية.

القحطاني (الصالح، 2015)، وريما الجريش (الهديب، 2014)[21]، وهيلة القصير[22]، وغيرهن ممن أصبحن يقمن بأدوار نشيطة على الإنترنت في الدعاية والتجنيد، ويعبّرن بوضوح عن شخصية «المرأة الداعشية» (إبراهيم، 2015؛ الدليمي، 2015)[23].

3 ـ لا توجد أرقام دقيقة مؤكدة عن أعداد النساء في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، لكن أغلب التقديرات تشير إلى وجود قرابة 550 امرأة من أوروبا، (كما ذكرنا سابقاً) وعشرات النساء الأمريكيات والأستراليات، وهنالك تقديرات بوجود نساء كثيرات من السعودية والسودان وتونس، وغيرها من الدول، سواء جاءت هذه النساء مع أزواجهن، أو أقربائهن أو حتى بوصفهن مهاجرات بأنفسهن، إضافة إلى تقدير أعداد كبيرة من النساء السوريات والعراقيات في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، وبخاصة مع إقامة دولة ونظام حكم في المناطق التي يسيطر عليها، مع وجود آلاف المقاتلين التابعين له، وآلاف العائلات المرتبطة به، ومؤسسات مرتبطة بالتنشئة الاجتماعية للصغار في التنظيم (أشبال الخلافة)، أي أنّنا في الحصيلة نتحدث عما يشبه «الطفرة» في حجم اندماج المرأة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع تنظيم الدولة.

رابعاً: بروز «المرأة الانتحارية»، إذ لم يتوقف التحول في دور المرأة بانتقالها من الأدوار الثانوية إلى الأدوار الرئيسة في الدعوة والإعلام والتنظير الفقهي، والدعم اللوجستي، بل تحول أيضاً إلى بروز النساء الانتحاريات، وهي ظاهرة بدأت في مرحلة سابقة في الشيشان (عملية الأرامل السوداء مثالاً) (جاسينتو، 2010)[24]، وامتدت إلى حركات إسلامية وطنية، مثل حماس وحركة الجهاد الفلسطيني (أسد، 2008؛ ديسّورن، 2014)، إلّا أنّها كانت غير مقبولة ولا مطروحة في الأوساط السلفية الجهادية، أو حتى في أوساط القاعدة سابقاً، لكنّ تنظيم الدولة استدخل هذا المسار منذ أيام أبي مصعب الزرقاوي، عندما كلّف ساجدة الريشاوي بالمشاركة بتفجيرات عمّان 2005 (النجار، 2015)، والبلجيكية، موريل ديغوك، في مدينة بعقوبة العراقية 2005 (فيوليه، 2014: 51-53).

---

(21) انظر حوار مع والدتها لصالح صحيفة **الرياض** السعودية، أجرته معها أسمهان الغامدي، «والدة ريما الجريش لـ «الرياض»: ابنتي حية ترزق... وأنا بريئة منها ومن فكرها الضال،» صحيفة **الرياض**، 2016/2/24، <http://www.alriyadh.com/1131545>.

انظر أيضاً: منيرة الهديب، «ريما الجريش تختصر رحلة فرارها من المملكة في 27 تغريدة،» صحيفة **الحياة** (لندن)، 2014/11/19.

(22) انظر: تقرير بعنوان «السعودية الأرملة اليتيمة أم الرباب هيلة القصير»، موقع أحوال المسلمين، 2 أيار/مايو، 2015، <http://goo.gl/A74DLt>.

(23) انظر: «بيان إلغاء سرية الخنساء الإعلامية، ودمجها مع سرية حفيدات عائشة،» مؤسسة البتار الإعلامية، 6 أيلول/سبتمبر 2015، <https://justpaste.it/njss>.

(24) انظر: «إرهابي شارك باحتجاز الرهائن في مسرح «دوبروفكا» يعترف بجرمه،» موقع سبوتنك عربي، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 <http://goo.gl/2NcdYH>.

خاتمة

شهدت مشاركة المرأة في الجماعات الجهادية مراحل تحوّل وتطوّر متتالية، فعلى الرغم من خضوع الجماعات الجهادية عموماً إلى الرؤية الفقهية الإسلامية التقليدية، وبنسختها السلفية في كثير من الأحيان، التي تقوم على حصر أدوار المرأة في المنزل ورعاية الأسرة؛ إذ إنه مع الجماعات الجهادية المحلية كان الطابع الذكوري مهيمناً، وتخلو أدبياتها من ذكر لدور المرأة، ثم مع الحالة الأفغانية اندمجت المرأة في الواقع الجهادي، بوصفها عموماً «زوجة مجاهد»، وأمّاً لأبنائه، فكانت مشاركتها ثانوية وهامشية، وبقيت الرؤية لدورها المرتبط بالمنزل مهيمنة على تفكير منظري السلفية الجهادية والقاعدة عموماً. جاءت نقطة التحول الواضحة مع تشكّل جماعة أبي مصعب الزرقاوي في العراق، الذي انضم لاحقاً في العام 2004 إلى القاعدة، ثم تحوّلت جماعته إلى ما يسمى اليوم «تنظيم الدولة الإسلامية» وإعلان الخلافة، فبرزت ظاهرة هجرة النساء إلى «أرض الدولة الإسلامية»، وشهدت تحولاً واضحاً في دور المرأة بانتقالها إلى أدوار رئيسة وفاعلة في الإعلام والدعوة والتنظير الفقهي.

المراجع

إبراهيم، أحمد (2015). «هاجر، وكتيبة الخنساء.» موقع الجمهورية، 7 تموز/يوليو، <http://aljumhuriya.net/33606>.

أبو رمان، محمد (2010). **الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر.** بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

أبو عامود، محمد سعيد (1991). «البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي (مصر كحالة دراسة).» **الوحدة** (الرباط): العددان 82-83، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس.

أبو مصعب الزرقاوي (2005). أينقص الدين وأنا حي؟» بتاريخ 7 تموز/يوليو 2005، الأرشيف الجامع لكلمات وخطابات أبو مصعب الزرقاوي، شبكة البراق الإسلامية.

أبو هنية، حسن ومحمد أبو رمان (2015). **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية.** ط 2. عمّان: مؤسسة فريدريش أيبرت.

أسد، طلال (2008). **عن التفجيرات الانتحارية.** ترجمة فاضل جكتر. بيروت: المركز الثقافي العربي.

أم عبد الرحمن (1429هـ/2008م). «دور المرأة في الجهاد.» **صدى الملاحم**، مجلة دورية يصدرها تنظيم قاعدة الجهاد في جنوب جزيرة العرب.

أوليدورت، يعقوب (2016). «داخل صف الخلافة: الكتب الدراسية والأدب التوجيهي وطرق التلقين الخاصة بتنظيم «الدولة الإسلامية».» معهد واشنطن، آب/أغسطس، <http://www. washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PolicyFocusOlidort-5.pdf>.

البغا، إيمان (2014). **أنا داعشية قبل أن توجد داعش.** دار الغرباء، تنظيم الدولة الإسلامية.

بنهدا، طارق (2015). «فتيحة... حكاية مغربية عاشت في مُعسكرات و«بايعت القاعدة».» موقع هسبرس، 10 تموز/يوليو، <http://www.hespress.com/marocains-du-monde/269823.html>.

بورغا، فرانسوا (2006). **الإسلام السياسي في زمن القاعدة.** ترجمة سحر سعيد. بيروت: شركة قدمس للنشر والتوزيع.

جاسينتو، ليلا (2010). «هل عادت «الأرامل السود»... للانتقام؟.» موقع فرانس 24، 30 آذار/مارس، <http://www.france24.com/ar/20100330-russia-suicide-attack-metro-black-widows-north-caucasus>.

حامد، محمد ومليكة العروض (2008). «مجاهدة الإنترنت التي أرقت الاستخبارات الأوروبية.» موقع إيلاف، 26 أيار/مايو، <http://elaph.com/Web/Politics/2008/5/335025.htm>.

حبش، محمد (2015). «مصارحات في وجوب إصلاح المناهج الدينية: إيمان البغا نموذجاً.» موقع شاهدون، 24 تشرين الثاني/نوفمبر، <http://goo.gl/wgPYKG>.

حسن، أميمة حسن أحمد محمد (2015). «رسالة إلى الأخوات المسلمات.» مؤسسة السحاب، 4 كانون الثاني/يناير، <https://justpaste.it/iqse>.

الدليمي، عبيدة (2015). «تنظيم الدولة يوظف النساء في المؤسسات العامة بالعراق.» موقع عربي 21، 27 آب/أغسطس، <https://goo.gl/fDmjhR>.

دياب، محمد حافظ (2003). **الحجاب والاختلاف**، مركز الكلمة، 6 كانون الثاني/يناير، <http://alkalema.net/articl/alhegab.htm>.

ديسّورن، كارول أندره (2014). «الاستشهاد في الشرق الأوسط... ظاهرة في صيغة المؤنّث أيضاً.» ترجمة جينيفر بري، موقع ناو، 28 كانون الثاني/يناير، <https://goo.gl/5aGg21>.

الرديسي، حمادي وأسماء نويرة (2008). **الرد على الوهابية في القرن التاسع عشر: نصوص الغرب الإسلامي نموذجاً.** بيروت: دار الطليعة.

سرية، صالح (1977). **رسالة الإيمان.** القاهرة: جامعة القاهرة، اتحاد طلاب كلية دار العلوم.

سيد أحمد، رفعت (1989). **تنظيمات الغضب الإسلامي في السبعينات.** القاهرة: مكتبة مدبولي.

سيد أحمد، رفعت (1991). **النبي المسلح: الثائرون.** بيروت: رياض الريس للنشر والتوزيع.

شرف الدين، نبيل (2005). «حكايات نساء الإرهاب من القاهرة إلى كابول: قصة المرأة التي شاركت في اغتيال السادات.» موقع إيلاف، 14 حزيران/يونيو، <http://elaph.com/Web/Reports/2005/6/69163.htm?sectionarchive=Reports>.

شري، ريما (2013). «أول انتحارية سعودية تنضم إلى داعش في سوريا وتثير الجدل.» **القدس العربي:** 12/4. <http://www.alquds.co.uk/?p=110069>.

الشيشاني، مراد بطل (2012). **تنظيم القاعدة: الرؤية الجيوسياسية، والاستراتيجية والبنية الاجتماعية.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

صابر، صبغة الله (2014). «عافية صديقي: طبيبة «جهادية» أم ضحية؟.» **العربي الجديد:** 9/28.

الصالح، هدى (2015). «شبح أمهات داعش خلف تفجيرات الكويت والسعودية.» موقع العربية نت، 29 حزيران/يونيو، <http://ara.tv/4agwz>.

الظواهري، أيمن (2009). «اللقاء المفتوح مع الشيخ أيمن الظواهري.» مؤسسة السحاب، منبر التوحيد والجهاد، 15 شباط/فبراير، <http://www.ilmway.com/site/maqdis/MS_19720.html>.

فيوليه، صوفي (2014). **الإسلاموية المتطرفة والغرب: أسباب الالتحاق بالتشكيلات الإسلاموية المسماة متطرفة في المجتمعات الغربية.** ترجمة محمد أحمد صبح. دمشق: دار نينوى.

كوردسمان، أنتوني ونواف عبيد (2004). «القاعدة في المملكة العربية السعودية: التهديدات المختلفة والمتطرفين الإسلاميين.» مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، واشنطن، أيار/مايو.

كيبل، جيل (1988). **النبي والفرعون.** ترجمة أحمد خضر. القاهرة: مكتبة مدبولي.

الليثي، أحمد ممدوح (2015). «تقرير: 550 سيدة أجنبية بداعش أغلبهن إنكليزيات مراهقات.» موقع انسايدر برو، 1 تموز/يوليو.

ليستر، تشارلز (2015). «المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم؟.» معهد بروكنغز، الدوحة، <http://www.brookings.edu/~/media/Research/Files/Papers/2015/08/13-foreign-fighters-lister/Ar-Fighters-Web.pdf?la=ar>.

النجار، محمد (2015). «ساجدة الريشاوي.» الجزيرة نت، 25 كانون الثاني/يناير، <http://goo.gl/eHKkwA>.

الهديب، منيرة (2014). «ريما الجريش تختصر رحلة فرارها من المملكة في 27 تغريدة.» صحيفة **الحياة** (لندن): 11/19.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (2016). **المرأة والتطرّف العنيف في الأردن، تقرير فني**، <http://www.hayatcenter.org/uploads/2016/12/20161215114712ar.pdf>.

Freedman, Ilana (2016). «Jihad: Understanding the Threat of the Islamic State to America,» The Center for Security Policy, Pennsylvania.

Hoyle, Carolyn, Alexandra Bradford and Ross Frenett (2015). «Becoming Mulan: Female Western Migrants to ISIS.» <http://www.strategicdialogue.org/wp-content/uploads/2016/02/ISDJ2969_Becoming_Mulan_01.15_WEB.pdf>.

McCants, William and Christopher Meserole (2016). «The French Connection Explaining Sunni Militancy around the World.» *Foreign Affairs*: 24 March, <https://www.foreignaffairs.com/articles/2016-03-24/french-connection>.

Saltman, Erin Marie and Melanie Smith (2015). ««Till Martyrdom Do Us Part»: Gender and the ISIS Phenomenon.» Institute for Strategic Dialogue, <http://www.strategicdialogue.org/wpcontent/uploads/2016/02/Till_Martyrdom_Do_Us_Part_Gender_and_the_ISIS_Phenomenon.pdf>.

Simon, Par (2015). «Western Women in Jihad, Triumph of Conservatism or Export of Sexual Revolution?.» Géopolitique de l'Europe, <https://goo.gl/qllIuUK>.

Vidino, Lorenzo and Seamus Hughes (2015). «ISIS in America: From Retweet to Raqqa.» Program on Extremism, the George Washington University (December).

أسماء اللبنانيّين واللبنانيّات: الدّلالات الثّقافيَّة الاجتماعيّة

كمال بكداش(*)

أستاذ علم نفس (متقاعد) في الجامعة اللبنانية.

يُضفي النّاس أهميَّة كبيرة على الاسم، ويعتني الأهل عناية مميَّزة باختياره لأولادهم وبناتهم. فالاسم يقترن بشخص حامله، وأحدهما يستدعي الآخر استدعاءً تلقائيّاً. ومع ذلك لا يختار الشَّخص اسمه الخاص، ولا يُشارك في اختياره، وحينما ينمو وعيه لذاته قد يروقه هذا الاسم أو لا يَرُوقه تبعاً لميوله الخاصَّة وردود أفعال وسطه وعوامل أخرى. فالأهل، لا حامل الاسم هم من يختارون أسماء أولادهم وبناتهم، ولذا من البديهي أن يكشف هذا الاختيار أوجهاً عديدة عن ميولهم وتفضيلاتهم وانتماءاتهم الدّينيَّة وغير الدّينيَّة.

تتناول هذه الدِّراسة بالتَّصنيف والتَّحليل، الكمّي والنَّوعي، لائحة أو مُدوَّنة لأسماء علم ستَّة آلاف وستّمئة واثنين وثلاثين فرداً يؤلِّفون عيِّنة من تلاميذ وتلميذات المدارس في لبنان، وتحاول من خلال ذلك تبيان دلالات توارد هذه الأسماء[1] في الثَّقافة الاجتماعيَّة للأهالي الَّذين اختاروها وللوسط الذي ينتمون إليه.

(*) البريد الإلكتروني: bkamal47@hotmail.com.

(1) يتكوَّن استعمال الأسماء الكاملة في لبنان الحديث والمُعاصر من بُنية بسيطة مؤلَّفة أساساً من اسم العلم واسم العائلة. ويختلف هذا الاستعمال عن بُنية الاسم في التُّراث العربي- الإسلامي الَّتي ما تزال مكوّنات منها سارية الاستعمال في بعض البلدان العربيَّة. وتتكوَّن هذه البُنية من: اسم العلم ـ الكنية ـ النَّسب ـ النِّسبة ـ اللقب:
الكنية: أي التَّسمية بـ (أبي فلان) أو (أم فلان)، مثل: أبو المحاسن؛
الاسم: أي اسم العلم الخاصّ بالشَّخص، مثل: يوسف.
اللقب: وقد يسبق الاسم أو يليه، مثل: جمال الدّين.
النَّسب: أي ما يحدِّد العلاقة مع الأسلاف، مثل: ابن أبي يوسف يعقوب.
النِّسبة: أي ما يحدِّد مكان الولادة أو الانتماء القومي أو الدّيني وتفاصيل أخرى من هذا النَّوع، مثل: المكّي الحنبلي. =

تكوين العيِّنة

عام 2006-2007 أجرت الهيئة اللُبنانيَّة للعلوم التَّربويَّة بالتَّعاون مع الجمعيَّة الكويتيَّة لتقدُّم الطُّفولة العربيَّة دراسة حول **الأحوال النَّفسيَّة للأطفال والشَّباب في لبنان بعد حرب تموز 2006** (الأمين، 2008). استدعت الدِّراسة بناء عيِّنة من تلاميذ وتلميذات 123 مدرسة لبنانيَّة، رسميَّة وخاصَّة ومجانيَّة، مُؤلَّفة من 6632 فرداً مُوزَّعين إلى 3308 ذكور و3324 إناث.

ضمَّت العيِّنة الشَّرائح العمريَّة الآتية:

الشَّريحة العمريَّة	المرحلة الدِّراسيَّة	العدد
3 ـ 5 سنوات	مرحلة الرَّوضة	1079
6 ـ 10 سنوات	من الأوَّل أساسي حتّى الخامس أساسي	2747
11 ـ 17 سنة	من السّادس أساسي حتّى الثّالث الثّانوي	2806
المجموع		**6632**

راعت العيِّنة تمثيل الفئات الدّينيَّة كالآتي:

الدّين	المجموع	النسبة
مسلمون	4943	74.5
مسيحيّون	1376	20.7
غير ذلك	313	4.7
المجموع العام	6632	100

= وبذلك يكون لدينا: أبو المحاسن جمال الدّين يوسف ابن أبي يوسف يعقوب المكّي الحنبلي.
لمزيد من المعلومات حول بُنية الاسم في التُّراث العربي الإسلامي. انظر: (Schimmel, 1998; Sublet, 1991).

توزّعت العيِّنة الإجماليَّة بالتّساوي تقريباً بين الذُّكور والإناث بحيث توزَّع مجموع المسلمين في العيِّنة إلى 2456 ذكراً و2487 أنثى، فيما توزَّع مجموع المسيحيّين في العيِّنة إلى 684 ذكراً و692 أنثى.

ضمَّت اللائحة الكاملة لأفراد العيِّنة ـ لحسن حظ الدِّراسة الحاليَّة ـ أسماء هؤلاء الأفراد فرداً فرداً، ممّا سمح لاحقاً بتصنيف هذه الأسماء وفق الجنس (ذكور، إناث) والدّين (مسيحيّون/مسلمون) والطّائفة (سنَّة، شيعة) واحتساب تواتر كلّ اسم، أي عدد تكراراته في اللائحة[2].

من المهمّ أن نذكر أنَّ هذه العيِّنة بُنيت عام 2006، وإذا ما أخذنا بالاعتبار الشَّرائح العمريَّة الَّتي شملتها، أمكن أن نحتسب الفترة الزَّمنيَّة التي اختار الأهالي خلالها هذه الأسماء. وعليه تمتدُّ هذه الفترة الزَّمنيَّة ما بين عاميْ 1989 و2002، أي تلك الفترة التي أعقبت مباشرةً الحرب اللبنانيَّة وتوازت مع حقبة إعادة الإعمار.

نذكر ذلك لاعتبار أنَّ الأسماء الرّائجة تختلف من حقبة إلى أخرى، وأنَّ اختيار الأسماء يعكس محاور اهتمام الأهالي واتِّجاهات الوسط الَّذي ينتمون إليه في حقبة معيَّنة: من هي الشَّخصيّات التُّراثيَّة أو المُعاصرة التي تحظى بتعظيمهم أو إعجابهم في هذه الحقبة؟ وما هي النَّواحي الجماليَّة الشّائعة في هذه الحقبة الَّتي يفضِّلون مُراعاتها في اختيار أسماء أولادهم وبناتهم؟ ... إلخ.

(2) توافرت هذه المادَّة الثريَّة (لائحة الأسماء) منذ عام 2008، وقد حاولنا، الدكتور عدنان الأمين، الرَّئيس السّابق للهيئة اللبنانية للعلوم التربويَّة وأنا، أن نجري معاً تحليلاً لهذه اللائحة من الأسماء لاستخلاص ما هو قديم منها وما هو حديث، ما هو عربي وما هو أجنبي، ما هو ديني (إسلامي أو مسيحي) وما هو غير ديني، وأمور مشابهة أخرى، إلّا أنَّنا، ربَّما لما يتطلَّبه العمل من مشقَّة تطبيق التَّصنيف أعلاه على عددٍ ضخم من الأسماء، أو للتَّهاون في إدراك أهميَّة الموضوع أصلاً، صرفنا النَّظر عن هذا العمل. إلّا أنَّ العمل نفسه لم ينصرف منذ ذلك التّاريخ عن ذهني. وعليه ما إن فرغت مؤخَّراً من التزام مهني حتى عاود الموضوع إلحاحه عليَّ، وذلك لإدراكي الثّابت أنَّ اختيارات الأهل لأسماء أولادهم وبناتهم تنطوي على دلالات ثقافيَّة اجتماعيَّة مهمَّة وتستحقُّ الدِّراسة.
لقد اطَّلع الدكتور الأمين على النَّسخة الأولى من هذه الدِّراسة وأبدى ملاحظات وتعليقات غاية في القيمة وزوَّدني بمزيد من البيانات حول تصنيف الأسماء وفق خصائص العيِّنة (الدّين، الطّائفة) حيث أتاح إعداد النَّسخة النهائيَّة للدِّراسة. لذا أتقدَّم منه بالشُّكر المخلص.

أولاً: طريقة التَّصنيف والتَّحليل

يُشير حجم تواتر أو تكرار اسم من الأسماء في آنٍ معاً إلى مُستوى أهميَّة هذا الاسم (والمرجع الذي يعود إليه) لدى الوسط الَّذي ينتمي إليه الأهل، وإلى مُستوى تفضيل الأهل لهذا الاسم. ويعني ذلك أنَّ الوسط قد يُضفي أهميَّة خاصَّة على اسم من الأسماء ويحظى هذا الاسم في الوقت نفسه بتفضيل الأهل.

غير أنَّ الافتراق بين ما يهمُّ الوسط وما يفضِّله الأهل يظلُّ مُمكناً: فقد يهمُّ الوسط اسماً بعينه قد لا يحظى بتفضيل الأهل.

لذا سوف نعتمد في هذه الدِّراسة على حجم تواتر الاسم في العيِّنة المدروسة كمبيان كاشف عن مُستوى أهميَّة الاسم لدى الوسط الذي ينتمي إليه الأهل ومُستوى تفضيل الأهل لهذا الاسم.

وعليه، ولتيسير تحليل المُعطيات، صنَّفنا أسماء الذُّكور وأسماء الإناث في المُدوَّنة وفق تواتراتها في أربع مجموعات أو فئات معروضة في ثمانية جداول.

ثانياً: النَّتائج: الأسماء الأكثر تكراراً في مدوَّنة المسلمين

يتبيَّن بوضوح من الجدول الرقم (1) أنَّ جميع أسماء الذُّكور والإناث الأكثر تكراراً (<50) لدى عيِّنة المسلمين في المُدوَّنة، والَّتي اختارها أهالي أفراد العيِّنة لأبنائهم وبناتهم في الفترة ما بين 1989 و2002، هي أسماء ذات منشأ ديني. ويتبيَّن أيضاً من الجدول الرقم (2) أنَّ جميع أسماء الذُّكور التي يتراوح تكرارها بين (50) و(20) لدى عيِّنة المسلمين في المُدوَّنة هي كذلك أسماء ذات منشأ ديني. فما الَّذي حثَّ الأهالي المسلمين على تفضيل هذا الاختيار؟

سوف نُحاول الإجابة عن هذا السُّؤال بالعودة إلى الشَّخصيّات المرجعيَّة الَّتي تقترن بها هذه الأسماء في التّاريخ الدّيني الإسلامي.

الجدول الرقم (1)

ترتيب الأسماء الذُّكور والإناث الَّتي يفوق تواترها 50 تكراراً لدى عيِّنة المسلمين

الرّتبة	الاسم	التَّواتر	النِّسبة المئوية
ذكور= 2456			
الرّتبة	الاسم	التَّواتر	النِّسبة المئوية
1	محمد	360	14.7
	أحمد	158	6.4
	محمود	37	1.5
	مصطفى	32	1.3
	المجموع	587	23.9
2	علي	262	10.7
3	حسين	144	5.9
4	حسن	119	4.8
5	عبد الله عبد الرحمن عبد + اسم من أسماء الله	81	3.3
6	عمر	58	2.4
7	هادي	50	2.0
إناث = 2487			
الرّتبة	الاسم	التَّواتر	النِّسبة المئوية
1	فاطمة	135	5.4
	زهراء	65	2.6
	بتول	34	1.4
	المجموع	234	9.4
2	زينب	107	4.3
3	نور	77	3.1
4	سارة	71	2.9
5	آية	69	2.8
6	مريم	57	2.3
7	هبة	53	2.1

الجدول الرقم (2)

الأسماء الذُّكور والإناث الَّتي يتراوح تواترها ما بين 50 و20 لدى عيِّنة المسلمين

ذكور = 2456			إناث = 2487		
الاسم	التواتر	النسبة المئوية	الاسم	التواتر	النسبة المئوية
عباس	48	1.9	ريّان	47	1.9
إبراهيم خليل	43 18	1.8 0.7	ريم	39	1.6
إبراهيم وخليل	61	2.5	بتول	34	1.4
خالد	42	1.7	مروى	33	1.3
بلال	38	1.5	جنى	32	1.3
محمود	37	1.5	آلاء	28	1.1
مصطفى	32	1.3	فرح	27	1.1
يوسف	22	0.9	إيمان	25	1.0
مهدي	20	0.8	نادين	23	0.9
عبد الرحمن	20	0.8	رشا	21	0.8
			ملك	21	0.8
			لارا	20	0.8

1 ـ الله وأسماؤه الحسنى

يُروى حديث منسوب إلى الرَّسول أنَّ «خير الأسماء ما عُبِّدَ وحُمِّدَ». يتوارد الاسمان عبد الله وعبد الرَّحمن بدرجةٍ ما في المُدوَّنة: عبد الله (21)، وعبد الرَّحمن (21). ويتوارد أيضاً التَّعبير «عبد» مقروناً باسم من أسماء الله الحسنى (39 مرَّة): عبد العزيز، عبد الكريم، عبد الغني، عبد اللطيف ... إلخ[3]. وعليه بلغ تواتر الاسم «عبد» مقروناً باسم من أسماء الله 81 مرَّة، واحتلَّ بذلك الرّتبة الخامسة في ترتيب الأسماء الأكثر تكراراً (<50).

(3) نُشير، إضافةً إلى ما تقدَّم، إلى أنَّ التَّسمّي باسم «**عبد**» غير مقرون باسم من أسماء الله محدود للغاية في المدوَّنة (5).
ونُشير أيضاً إلى أنَّ الكلمة «عبد» ـ الَّتي يتعيَّن من حيث المبدأ أن لا تقترن إلّا بأسماء الجلالة ـ قد تُستخدم مقرونة بالأسماء الدّالَّة على الرَّسول، كعبد الرَّسول وعبد النَّبي، إلّا أنَّ هذه الأسماء لم تظهر بتاتاً في المدوَّنة. وكذلك لم يظهر، لدى المسيحيّين، اسم عبد المسيح، فيما يظهر اسم **عبد الله** لديهم (3 مرات). =

لجأ الأهالي إذاً باعتدال نسبي إلى الاسم «عبد» مقروناً باسم من أسماء الجلالة، ولعلَّ ما يُفسِّر هذا الاعتدال أنَّ الاسم مُركَّبٌ من كلمتين، واحدة جاذبة (الله) والأخرى نابذة أو طاردة (عبد). لذا، على ما يبدو، اعتدل اللبنانيّون المسلمون في اختياره.

2 ـ أنبياء ورسل

يُروى حديث عن النَّبي يوصي المؤمنين بأن يمنحوا أولادهم «أسماء الأنبياء». ويبدو أنّ هذه السُّنَّة كانت شائعة في فجر الإسلام، إلّا أنَّ الخليفة عمر عارض، على ما يُروى، استخدام أسماء الأنبياء خِشيةً منه، ربَّما، أن تفقد هذه الأسماء قداستها أو قيمتها بشيوع الاستخدام. ومع ذلك فإنَّ العديد من صحابة النَّبيِّ منحوا بعض أبنائهم أسماء الأنبياء والرُّسل المذكورين في القرآن والبالغ عددها ثمانية وعشرين اسماً.

يحتلُّ إبراهيم (43) (إبراهام العبري) مكانةً رفيعةً لدى المسلمين بوصفه «أبو الأنبياء» وسلف العرب وباني الكعبة، واسمه عزيزٌ على قلوبهم وكذلك لقبه خليل الله الَّذي بات اسم علم بالصّيغة المُختصرة خليل (18).

يظهر، إذاً، أنَّ الأهالي المسلمين، ما زالوا يبدون، باختياراتهم لأسماء أبنائهم، اهتماماً ما بأبي الأنبياء، خليل الله إبراهيم، إلّا أنَّهم فقدوا، على ما يبدو، اهتمامهم بصورة شبه تامَّة بأبنائه إسماعيل (7) ذبيح الله، وإسحاق (1) ويعقوب (صفر). بيد أنَّهم احتفظوا ـ ويا للمُفارقة ـ باهتمام ملحوظ بابن هذا الأخير، يوسف (22). فهل لهذا التَّفضيل صلة بجماله الفائق، أم لقصَّته اَلتَّوراتيَّة ـ القرآنيَّة المُثيرة للخيال مع زليخة زوج عزيز مصر؟

واللافت ـ إضافةً إلى ما تقدَّم ـ أنَّ تفضيلات الأهالي المسلمين في تسمية أبنائهم الذُّكور نأَتْ نأياً بيِّناً عن اسمي النَّبيَّين الأعظميْن ما قبل محمَّد، موسى (6) كليم الله، وعيسى (8) كلمة الله وروحه[4]. فما هو الحال مع خاتم الأنبياء؟

= وقد تُستخدم الكلمة «عبد» أيضاً مقرونة بالألقاب الدّالَّة على أئمَّة الشّيعة أو أسمائهم، كعبد الرِّضى وعبد المهدي. إلّا أنَّ ذلك لم يظهر إلّا في حالتين بصورة محدودة للغاية: عبد الأمير (2) (والمقصود أمير المؤمنين علي) وعبد الحسن (1).
ويمكن، مبدئيّاً، أن تقترن الكلمة «عبد» بأسماء إلهيَّة غير الأسماء الحسنى مثل **عبد الجميل** استناداً إلى الحديث القائل أنَّ «الله جميلٌ ويحبُّ الجمال»، و**عبد الأكبر**، الَّذي يعود إلى عبارة «الله أكبر» التي تبدأ بها آذان الصَّلاة. كما يُمكن إقرانه لدى المسيحيّين بالمسيح (**عبد المسيح**) والصَّليب (**عبد الصَّليب**).
كلّ هذه المُمكنات المقبولة مبدئيّاً لم تظهر بتاتاً في المدوّنة.

(4) نُشير إلى أنَّ ظاهرة النَّأي عن التَّسمّي بأسماء الأنبياء والرُّسل لدى عيّنة المسلمين شملت ـ في ما شملت ـ أسماء **آدم** (4) أبو البشر الَّذي علَّمه الله الأسماء كلّها، و**سليمان** (5) الملك الحكيم، وقريبَيْ عيسى، **زكريّا** (16)، و**يحيى** (8) (يوحنّا المعمدان)، وكذلك النَّبيّ اللغز (ال) **خضر** (9). =

3 ـ خاتم الأنبياء

تُضفي أسماء الأنبياء الأوائل، في اعتقاد المؤمنين، هالةً من البركة على حامليها، أمّا حمل اسم خاتمهم محمَّد فمُقدَّرٌ له، في إيمان المسلمين، أن يجلب إلى حامله البركات كلّها.

وتروي الأحاديث أنَّ النَّبيَّ نفسه أوصى بتسمية الأبناء باسمه، وأنَّ من يحمل اسم محمَّد سوف تزوره الملائكة ويدخل الجنَّة.

لا شكَّ في أنَّ لدى المسلمين شعوراً عميقاً بالحبِّ والتَّوقير للرَّسول، وينهون أنفسهم عن التَّلفُّظ باسمه دون إتْباعه بالعبارة الطُّقوسيَّة «صلّى الله عليه وسلَّم»، وتعتريهم ارتعاشةً عاطفيَّةً صادقةً عندما يسمعون شوقي مثلاً يمدح النَّبيَّ في مطلع «نهج البُردة»:

وُلـد الـهُـدى فـالـكـائـنـاتُ ضـيـاءُ وفَــمُ الــزَّمــانِ تـبـسُّـمٌ وثـنـاءُ

لقد بلغ اختيار الأهالي المسلمين لـ محمد اسماً لأبنائهم مبلغاً عظيماً من التّكرار في مُدوَّنتنا (360) واحتلَّ بذلك الرّتبة الأولى في ترتيب الأسماء الأكثر تكراراً.

وإذ يُعتقد، إسلاميّاً، أنَّ الجذر حمد القرآني يُمثِّل نواة اسم محمَّد، فقد نشأ عن هذا الجذر اسم أحمد، أي الأجدر بالحمد، الَّذي تكرَّر 158 مرَّةً، وهو الاسم السَّماوي لمحمَّد الَّذي تذكره سورةٌ قرآنيَّة متمِّماً للوحي الإلهي.

وتولَّد عن الجذر نفسه حمد العديد من الأسماء الشَّريفة التي أطلقها المسلمون على نبيِّهم الحبيب ومنها محمود (37)، وأقاموا بذلك علاقة خاصَّة بين النَّبيِّ والمحمود، أي **الله**[5].

أمّا وأنَّ الرَّسول هو النَّبيُّ المُختار من الله، فهو المُصطفى الَّذي بات اسماً مصطفى (32) من الأسماء الشَّريفة المُختارة في مُدوَّنتنا.

وعلى ذلك يحتلُّ في المدوَّنة الَّتي بين أيدينا اسم محمَّد والأسماء الشَّريفة الدّالَّة عليه: أحمد، ومحمود، ومصطفى، ما مجموعه 587 تكراراً، وهو ما يمثِّل 23.9 بالمئة من مجموع

= أمّا سائر أسماء الأنبياء والرُّسل كأيّوب ونوح وداود وإدريس فلا ترد بتاتاً في مدوّنة الأسماء المُختارة. وكذلك غابت عن المدوّنة أسماء **الملائكة**، **كجبريل** ناقل الوحي وكذلك لم يحضر **رضوان** حارس الجنَّة إلا مرَّتين.

(5) تولَّد عن الجذر **حمد** العديد من الأسماء الأخرى ومنها: **حميد**، أي الَّذي يحمد، وصيغته للمبالغة **حمّاد**، أي الذي يحمد كثيراً، وعبد الحميد... إلخ. إلّا أنَّ هذه الأسماء لم تظهر بتاتاً في المدوّنة.
وتأوَّلت الحروف الملغِزة **طه** و**ياسين** الَّتي تظهر في مطالع بعض السُّور القرآنيَّة بأنَّها أسلوب خاطب به الله محمَّداً، ولذا باتت اسماً له. إلّا أنَّها لم تظهر في المدوّنة.
ويُدعى محمَّد في القرآن بالبشير والنَّذير وباتت هاتان الصِّفتان اسميْن له **بشير ونذير**، ووُصِف بـ «سراج مُنير» ومنه اسم **منير**، وعُرف في مكَّة بالأمين ومنه اسم **أمين**...
جميع هذه الأسماء لم تظهر في المدوَّنة.

الأسماء التي اختارها الأهالي المسلمون لأبنائهم الُّذكور. فكيف نعلِّل هذا التَّمحور الفائق حول اسم الرَّسول؟

4 ـ الخلفاء الرّاشدون

كلّ من وما له صلة بالنَّبيِّ يعتبره المسلمون مصدراً للبركة، ولذا يُسمّى الأولاد في البلاد الإسلاميَّة بأسماء صحابة الرَّسول العشرة «المبشِّرين بالجنَّة»، وفي مُقدِّمهم الخلفاء الأربعة الرّاشدين.

أمّا في المدوَّنة اللبنانيَّة الَّتي بين أيدينا فلا يظهر اسم **بكر**، من أبو بكر الخليفة الأوَّل، إلّا 3 مرّات، واسم **عثمان**، الخليفة الثّالث إلّا 4 مرّات، فيما يظهر اسم **عمر**، الخليفة الثّاني، 58 مرَّة ولقبه (الـ) **فاروق** (6) مرّات. أمّا اسم **علي** فبلغ تكراره 262 مرَّة، في الرّتبة الثّانية مباشرةً بعد اسم محمد في ترتيب الأسماء الأكثر تكراراً.

تعكس هذه المُعطيات حقائق معروفة في التّاريخ الإسلامي، إلّا أنَّها تحمل في السِّياق الإسلامي اللبناني دلالات عميقة.

فالمعلوم أنَّ المُسلمين الشّيعة بوجهٍ عام، في لبنان وغير لبنان، لا يستخدمون أسماء الخلفاء الثَّلاثة الأوائل منذ مُنتصف القرن التّاسع على ما يُذكر[6]، وذلك لاعتقادهم القارّ في ذاكرتهم والمُعزَّز مع مرور الزَّمن بأنَّ هؤلاء الخلفاء انتزعوا الخلافة بطريقة غير شرعيَّة، فيما أوصى بها النَّبيُّ، في ما يُروى من «حديث غدير»، إلى الإمام علي ومنه إلى آل بيته. ومن هنا هذا التَّمحور لديهم في تسمية أبنائهم، حول اسم علي.

غير أنَّ ما يُلفِتُ في مُدوَّنتنا أنَّ الأهالي من المُسلمين السنَّة قد جاروا الشّيعة في مُجانبة استخدام اسميْ **بكر وعثمان**، واختاروا باعتدال اسم **عمر**، الخليفة العادل وبطل الفتوحات الإسلاميَّة، والّذي حلَّ في الرّتبة السّادسة في ترتيب الأسماء الأكثر تكراراً، هذا رغم ما لهؤلاء الخلفاء من مكانة لدى المسلمين السنَّة. فهل يكون ذلك مُسايرةً أو مُراعاةً لـ «العيش المشترك» بين الطّائفتين الإسلاميَّتين؟ وبكلام آخر، هل يكون ذلك مُجانبةً من «أهل السنَّة والجماعة» لكلِّ ما هو خلافي في تاريخ المُسلمِين المضطرب؟ أم أنَّ موقفهم العميق من الرُّموز الإسلاميَّة الكبرى هو عينه موقف الشّيعة، وأنَّ محور عالمهم الرَّمزي هو عينه محور عالم الشّيعة؟

---

(6) من المُفارقات قبل هذا التّاريخ أنَّ اثنيْن من أبناء علي سمَّيا **عمر** واثنيْن آخريْن سَمَّيا **عثمان**، واثنيْن من أبناء الإمام حسن سَمَّيا **عمر** و**أبو بكر**، وسمّى الإمام العاشر «علي الهادي» إحدى بناته **عائشة**، ابنة أبو بكر وزوج الرَّسول الَّتي خاصمت الإمام علي خصومة شهيرة في التّاريخ الإسلامي.

5 ـ علي وبنوه ...

إنَّ اسم **علي**، ابن عم الرَّسول وصهره، اسم عزيز على قلوب المسلمين السنَّة والشّيعة على السَّواء، لذا يختارونه لأولادهم بغزارةٍ بلغت في مدوِّنتا 262 تكراراً أي ما نسبته 10.7 بالمئة من مجموع الأسماء التي اختارها المسلمون لأبنائهم الذُّكور واحتلَّ بذلك في ترتيب الأسماء الرّتبة الثّانية بعد اسم محمَّد(7).

لقد منح ابنا علي من فاطمة (ال) حسن 119 و(ال) **حسين** 144، شهيد كربلاء، اسميْهما للعديد من أولاد المسلمين السنَّة والشّيعة، وبذلك احتلَّ هذان الاسمان في مدوَّنتنا التَّرتيب الثّالث (حسين) والرّابع (حسن)(8).

6 ـ ... وزوجُهُ الزَّهراء

فاطمة، بنت الرَّسول من خديجة وزوج علي، اسم عزيزٌ على المسلمين السنَّة والشّيعة بدرجة مساوية لاسم علي. ولذا يحتلُّ اسم **فاطمة** (135) الرّتبة الأولى في اختيارات الأهالي المُسلمين لأسماء بناتهم. يُضاف إليه لقباها (الـ) **زهراء** (65)، و(الـ) **بتول** (34)، أي ما مجموعه 234 تكراراً وما نسبته 9.4 بالمئة من مجموع أسماء المسلمات في مدوَّنتنا، وهو ما يفوق تواتر كلّ من اسمي إبنيْها حسين (144) وحسن (119)، ويكاد يقترب من تواتر اسم علي (262).

هذا وتحظى زينب، بنت علي من فاطمة، وبطلة كربلاء ولها في كلٍّ من دمشق والقاهرة مقامان مُبجَّلان من السنَّة والشّيعة، بمكانةٍ رمزيَّةٍ خاصَّةٍ في مُتخيّل المسلمين، ولذا احتلَّ اسم زينب(9) (107) الرّتبة الثّانية بعد اسم فاطمة في ترتيب أسماء الإناث الأكثر تكراراً.

---

(7) يتلقَّب علي بألقاب عديدة منها **حيدر** (تواتر 6 مرّات)، أي أسد، على اسم جدِّه الذي اختارته له أمّه بعد ولادته، ومنه **أسد الله**، وكذلك **أبو تراب** الَّذي يُذكر في التُّراث الشّيعي أنَّ النَّبيَّ منحه هذه الكنية عندما وجده يوماً نائماً على تراب المسجد، **وذو الفقار** نسبةً إلى سيفه ذي القاطعيْن، وثمَّة ألقاب أخرى لعلي لا حصر لها في لُغات المسلمين الفارسيَّة والتركيَّة والهنديَّة وبلدان آسيا الوُسطى.

(8) ثمَّة إبن ثالث لعلي من فاطمة وُلد قبل أوانه وتُوفِّيَ رضيعاً يُسمّى **محسن** لم يتواتر في مدوَّنتنا سوى (6) مرّات، أمّا أسماء أئمَّة الشّيعة من نسل الحسين فظهر منها في المدوَّنة كلّ من **زين** (5)، من زين العابدين، **وباقر** (2)، وجعفر (13)، من جعفر الصادق، **ومهدي** (19)، من لقب المهدي المُنتظر، غير أنَّ اسماً مشتقّاً من لقب المهدي هو (ال) **هادي** (50) ظهر بين الأسماء الأكثر تكراراً واحتلَّ التَّرتيب السّابع بين هذه الأسماء.

(9) يعود الاسم على الدَّوام إلى زينب أخت الحسين، التي يُروى لها مرويات عن مواقفها البطوليَّة بعد مقتلة كربلاء، ولا يعود إلى زينب، بنت من بنات الرَّسول، ولا إلى زينب بنت جحش، زوج من أزواجه، اللتين لا تحتلّان مكانة رمزيَّة خاصَّة في المتخيّل الإسلامي. =

من الواضح إذاً أنَّ ثمَّة تفضيلاً لدى الأهالي المسلمين لاسميْ **فاطمة وزينب** من بين أسماء الإناث، ويتَّضح هذا التَّفضيل بصورة أجلى إذا ما قورن تواترهما مع تواتر أسماء نساء الرَّسول/أُمَّهات المؤمنين، **خديجة** (13) زوج الرَّسول الأولى وأمّ فاطمة، **وعائشة** (5) بنت أبي بكر وأحبّ زوجات الرَّسول إلى نفسه.

تتكرَّر هنا الظّاهرة نفسها التي لاحظناها مع أسماء الخلفاء الرّاشدين: فمن المعروف أنَّ الأهالي الشّيعة يتحاشون تماماً التَّسمية باسم عائشة، وذلك لما تحفظه ذاكرتهم من مرويات حول علاقتها المتوتِّرة بعلي وفاطمة ومُشاركتها المُباشرة في معركة الجمل في مُواجهة علي. بيْد أنَّ الأهالي السُّنَّة، رغم ما يُفترض من توقيرهم لها كأمٍّ من أمَّهات المؤمنين يتجنَّبون هم بدورهم اختيار اسمها لبناتهم. هل هي مُسايرةً للشّيعة أو مُجانبةً لاسم خلافي؟ أم أنَّ مكانتها الرَّمزيَّة في مُتخيّلهم مكانةً مُهتزَّة؟

نستخلص إذاً ممّا تقدَّم، أنَّ ثمَّة، إضافةً إلى التَّمحور الفائق لدى المسلمين حول اسم الرَّسول، تمحوراً آخر يليه في الأهميَّة حول **الأسرة العلويَّة ـ الفاطميَّة: علي ـ فاطمة ـ حسن ـ حسين ـ زينب** وقد بلغ مجموع اختيارات المسلمين في مدوَّنتنا للأسماء الذُّكور في هذه الأسرة (علي ـ حسن ـ حسين) 525 تكراراً، أي ما نسبته 21.4 بالمئة من عدد المسلمين الذُّكور في العيِّنة، فيما بلغ مجموع اختياراتهم لاسمي فاطمة ـ زينب 341 تكراراً، أي ما نسبته 13.7 بالمئة من عدد المسلمات الإناث في العيِّنة.

وإذا ما أضفنا تواتر اسم محمَّد إلى تواتر الأسماء الذُّكور أعلاه (محمد + علي + حسن + حسين) فنبلغ رقماً مُذهلاً (1112)، أي ما نسبته 45.3 بالمئة من عدد المسلمين الذُّكور في العيِّنة[10].

صحيح أنَّ هذه الأسرة تحتلُّ لدى المسلمين مكانةً لا نظير لها في التّاريخ الإسلامي، إلّا أنَّ ما حصلنا عليه يفوق التّوقُّع وبات جائزاً الحديث عن **تمحور فائق لاختيارات المُسلمين اللبنانيّين حول أسماء البيت المحمَّدي وآل محمَّد**[11]. فهل يتجلّى هذا التَّمحور بالحجم نفسه لدى السنَّة والشّيعة؟

=

الاسم	محمَّد وأسماؤه الأخرى	علي + حسن + حسين	محمَّد + علي + حسن + حسين	فاطمة + زينب
التَّواتر	587	525	1112	341
النسبة المئوية	23.9	21.4	45.3	13.7

(10) في ما خصَّ أسماء الأسرة المحمديَّة- العلويَّة تقودنا بعض المُعالجات الإحصائيَّة إلى النَّتائج الآتية.
(11) يُنعت نسل الأسرة المحمَّديَّة ـ العلويَّة، الفعلي أو الوهمي، إلى يومنا هذا **بالسّادة** (جمع سيِّد) **والأشراف** (جمع شريف).

7 ـ النَّبي وآله ما بين السنَّة والشّيعة

تضمُّ عيِّنة المسلمين 2341 فرداً من السنَّة (1182 ذكور، و1159 إناث) و2330 فرداً من الشّيعة (1130 ذكور، و1200 إناث).

يتبيَّن بوضوح من الجدول الرقم (3) أنَّ جميع أسماء الذُّكور الاثني عشر الأولى الأكثر تكراراً في المدوَّنة لدى كلٍّ من عيِّنة السنَّة وعيِّنة الشّيعة هي أسماء ذات منشأ ديني. وتشترك لائحتا هذه الأسماء بثمانية من أصل اثني عشر اسماً (12/8) هم: محمَّد، علي، أحمد، حسين، حسن، إبراهيم، محمود، مصطفى، أي أسماء النَّبي وآل بيته من الذُّكور (مُضافاً إليهم أبي الأنبياء إبراهيم). وتُتيح هذه النَّتيجة إلى معاودة تأكيد ما سبق أن دعوناه التَّمحور الفائق لاختيارات المسلمين اللبنانيّين، سنَّة وشيعة، حول أسماء البيت المحمَّدي وآل محمَّد.

الجدول الرقم (3)

ترتيب الأسماء الذُّكور الأكثر تكراراً لدى عيِّنة السنَّة وعيِّنة الشّيعة

السنَّة/ذكور = 1182				الشّيعة/ذكور = 1130			
الرّتبة	الاسم	التَّواتر	النسبة المئوية	الرتبة	الاسم	التَّواتر	النسبة المئوية
1	محمد	194	16.4	1	علي	203	17.9
2	أحمد	107	9.0	2	محمد	166	14.7
3	علي	59	5.0	3	حسين	113	10.0
4	عمر	58	4.9	4	حسن	84	7.4
5	خالد	38	3.2	5	أحمد	51	4.5
6	حسن	35	2.9	6	عباس	47	4.1
7	حسين	31	2.6	7	هادي	35	3.1
8	إبراهيم	28	2.4	8	مهدي	19	1.7
9	بلال	27	2.3	9	إبراهيم	15	1.3
10	محمود	24	2.0	10	يوسف	14	1.2
11	مصطفى	20	1.7	11	محمود	12	1.0
12	عبد الله	16	1.3	12	مصطفى	12	1.1

هل تحتلّ هذه الأسماء المكانة أو الرّتبة نفسها لدى كلٍّ من السنَّة والشّيعة؟ في الظّاهر لا. فاسم محمَّد (194) يتصدَّر لائحة عيِّنة السنَّة ويليه أحمد (107) ثمَّ علي (59) وحسن (35) وحسين (31)، أمّا في لائحة عيِّنة الشّيعة فيتصدَّر اللائحة اسم علي (203) ثم محمَّد (166) وحسين (113) وحسن (84). أمّا إذا أخذنا أسماء محمَّد الشَّريفة جملةً (محمَّد + أحمد + محمود + مصطفى) فنحصل لدى عيِّنة السنّة على ما مجموع تواتره لديهم (345) أي ما نسبته 29.1 بالمئة، ونحصل لدى عيِّنة الشّيعة على ما مجموع تواتر هذه الأسماء لديهم (241) أي ما نسبته 21.3 بالمئة، وبذلك يعود اسم محمَّد وما تسمّى به من أسماء شريفة إلى صدارة لائحة الشّيعة، ويتساوى السنَّة والشّيعة في ترتيب أسماء البيت المحمّدي الذُّكور في اختيارات الأهالي لأسماء أبنائهم.

وعليه، تعزِّز النَّتائج أعلاه ما سبق أن ألمحنا إليه إلماحاً إلى أنَّ موقف السنَّة العميق من الرُّموز الإسلاميَّة الكبرى (النَّبي وآله) هو عينه موقف الشّيعة، وأنَّ محور عالمهم الدّيني الرَّمزي هو عينه محور عالم الشّيعة.

بيد أنَّنا ما إن نغادر البيت المحمَّدي إلى خلفاء الرَّسول وصحابته، حتّى يبدأ الافتراق الرَّمزي بين السنَّة والشّيعة بالظُّهور، وأظهر تجليّاته في جدولنا حضور اسمَي عمر (58) وخالد (38) قبل اسمي حسن وحسين في مدوَّنة عيِّنة السنَّة، فيما غاب هذان الاسمان غياباً تامّاً عن كامل مدوَّنة عيِّنة الشّيعة. فهل لدور عمر بن الخطّاب في إعاقة خلافة علي الموصى بها على ما يُعتقد ما يسوِّغ هذا الغياب؟ وكيف تتجلّى صورة خالد (بن الوليد) الرَّمزية في مُتخيّل كلٍّ من السنَّة والشّيعة كيما نسوِّغ حضور اسمه هنا وغيابه التّام هناك؟

8 ـ أبطال الإسلام

ظهر في مدوِّنتنا بتواتراتٍ مُتفاوتة لدى عيِّنة المُسلمين أسماء أبطال الإسلام: حمزة (7)، عمّ الرَّسول و(الـ) عبّاس (48) شقيق الحسين (أبو الفضل)، وبلال (38) مؤذِّن الرَّسول.

أمّا أبطال الفتوحات فظهر منها بدرجة مُعتدلة اسم خالد (42) فاتح الشّام، واسم طارق (15) بطل العبور إلى الجبل الإسباني الَّذي بات يحمل اسمه، ولم يظهر قط اسما معاوية، وعمرو فاتح مصر.

وبذلك نصادف لمرَّة أخرى الظّاهرة عينها في مُجانبة الأسماء الخلافيَّة: معاوية وعمرو، لدورهما المعروف في مُناهضة الإمام علي وتشييدهما «المُلك العضوض».

ثالثاً: أسماء الإناث

لا يشذُّ اختيار أسماء الإناث الأكثر تكراراً (<50) في مدوَّنة عيِّنة المسلمين عن اختيار أسماء الذُّكور، ذلك أنَّ جميع هذه الأسماء التي اختارها الأهالي لبناتهم ما بين عامَي 1989 و2002 هي، كما هو واضح في الجدول الرقم (1)، أسماء ذات منشأ ديني أو بإيحاء ديني.

تظهر بين أسماء الإناث الأكثر تكراراً ـ ما بعد اسمي فاطمة وزينب ـ ثلاثة أسماء تقترن بصورة مضمرة باسم الله: نور (77)، وآية (69)، وهبة (53) (اختزال لـ: نور الله، آية الله، هبة الله).

ويظهر اسم سارة (71)، زوج إبراهيم وأمّ إسحاق، أمّا هاجر، زوج إبراهيم وأمّ إسماعيل أبو العرب، فلا يظهر اسمها قط في مدوَّنتنا.

ويظهر كذلك اسم مريم (57) بما يليق بها كأمّ المسيح العذراء والمرأة الوحيدة المذكورة في القرآن، والتي خصَّها الكتاب بسورة كاملة باسمها: سورة مريم.

يبدأ افتراق المنشأ لأسماء الإناث عن أسماء الذُّكور في مدوَّنة عيِّنة المسلمين بدءاً من فئة الأسماء الَّتي يتراوح تواترها ما بين 50 و20 والمُبيَّنة في الجدول الرقم (2). فأسماء الذُّكور الَّتي تدخل في هذه الفئة كلّها ذات منشأ ديني، فيما معظم أسماء الإناث في هذه الفئة لا منشأ ديني لها: ريّان (47)، ريم (39)، مروى (33)، جنى (32)، وفرح (27) إلخ. فهل يتجلّى هذا الافتراق بالطَّريقة نفسها لدى السنَّة والشّيعة؟

أسماء الإناث ما بين السنَّة والشّيعة

يتبيَّن من الجدول الرقم (4) أنَّ معظم أسماء الإناث الَّتي يفوق تواترها (<10) تكرارات في المدوَّنة لدى عيِّنة الشّيعة (9 من أصل 15) ولدى عيِّنة السنَّة (9 من أصل 15) هي أسماء ذات منشأ ديني أو إيحاء ديني. وتشترك لائحتا هذه الأسماء بسبعة أسماء هي: فاطمة، زينب، سارة، نور، آية، مريم، هبة. واللافت أَن هذه الأسماء السَّبعة هي الأسماء عينها الَّتي وردت في جدول أسماء الإناث الأكثر تواتراً (<50) في المدوَّنة لدى العيِّنة الإجماليَّة للمسلمين (الجدول الرقم (1)).

ويُتيح هذا المُعطى إلى معاودة التَّأكيد ـ دون افتعال ـ على وحدة عالم الرُّموز الدّينيَّة لدى السنَّة والشّيعة.

هل تحتلُّ هذه الأسماء المكانة أو الرّتبة نفسها لدى كلٍّ من السنَّة والشيعة؟ الإجابة لا. فالأهالي في عيِّنة الشّيعة يفرطون عند اختيار أسماء بناتهم في تفضيلهم اسمي فاطمة (98) وما يقترن به (زهراء (62)، بتول (29)) وزينب (90)، فيما يلجأ الأهالي من عيِّنة السنَّة إلى هذين الاسمين باعتدال واضح: فاطمة (37) وزينب (17).

ويلفتنا أنَّ الأهالي، في عيِّنتيِّ السنَّة والشّيعة، تذكَّروا، في تسمية بناتهم، سارة زوج إبراهيم وأم إسحاق (على التَّوالي (39) و(32)) وتجاهلوا تجاهلاً تامّاً هاجر أمّ إسماعيل أبو العرب. فهل هم يخجلون من نوع عملها لدى سارة؟ أم ماذا؟

ويلفتنا أيضاً أنَّ الأهالي، في العيِّنتين، اختاروا اسم مريم (على التَّوالي (25) و(32)) بما يليق بمكانة الاسم في كتاب إيمانهم.

بيد أنَّنا ما إن نغادر في مدوَّنتنا، لدى عيِّنتيِّ السنَّة والشّيعة على السَّواء، أسماء الإناث الأكثر تكراراً ذات المنشأ الدّيني أو الإيحاء الدّيني الغالب، حتّى يظهر تغيُّر لافت في طبيعة الأسماء المختارة من الأهالي المسلمين لبناتهم، وذلك بالتحوُّل إلى أسماء «مدنيَّة» إذا جاز القول لا منشأ ديني واضح لها: ريّان (27، 19 على التَّوالي)، ريم (26، 13 على التَّوالي)، جنى (13، 19 على التَّوالي) ... إلخ.

الجدول الرقم (4)
أسماء الإناث الَّتي يفوق تواترها (<10) تكرارات لدى كلٍّ من عيِّنة السنَّة وعيِّنة الشّيعة

الاسم	التواتر	النسبة المئوية
السنّة/إناث = 1159		
سارة	39	3.4
فاطمة	37	3.2
آية	35	3.0
نور	34	3.0
هبة	29	2.5
ريان	27	2.3
ريم	26	2.3
مريم	25	2.2
إيمان	22	1.9
ألاء(*)	18	1.5
زينب	17	1.5
فرح	15	1.3
هدى	13	1.1
جنى	13	1.1
ديانا	12	1.0
الشيعة/إناث = 1200		
فاطمة	98	8.2
زينب	90	7.5
زهراء	62	5.2
نور	41	3.4
آية	34	2.8
مريم	32	2.6
سارة	32	2.6
بتول	29	2.4
هبة	21	1.8
مروى	21	1.8
جنى	19	1.6
ريان	19	1.6
ملك	16	1.6
ريم	13	1.0
رشا	12	1.0

(*) ألاء بمعنى نِعَم الوارد في الآية ﴿فبأيِّ آلاءِ ربِّكما تُكذِّبان﴾.

رابعاً: النَّتائج: الأسماء الأكثر تكراراً في مدوَّنة المسيحيّين

يتبيَّن من الجدول الرقم (5) أنَّ جميع أسماء الذُّكور والإناث الأكثر تكراراً (<15) لدى عيِّنة المسيحيّين في المدوَّنة والَّتي اختارها أهالي أفراد العيِّنة لأبنائهم وبناتهم في الفترة ما بين 1989 و2002، هي أسماء ذات منشأ ديني.

وقد بلغ مجموع هذه الاختيارات للذُّكور 226 تكراراً، أي ما نسبته 38.6 بالمئة، وللإناث (126)، أي ما نسبته 18.0 بالمئة.

الجدول الرقم (5)

ترتيب أسماء الذُّكور والإناث الَّتي يفوق تواترها (15) تكراراً لدى عيِّنة المسيحيّين(*)

ذكور/مسيحيّون = 684				إناث/مسيحيّات = 692			
الرّتبة	الاسم	التَّواتر	النسبة المئوية	الرّتبة	الاسم	التَّواتر	النسبة المئوية
1	شربل	54	7.8	1	ماري	16	2.3
					ماريا	12	1.7
					مشتقات ماري	24	3.4
					المجموع	52	7.4
2	إيلي	45	6.6	2	ريتا	23	3.4
	إلياس	28	4.1				
	إيليو	12	1.7				
	المجموع	85	12.4				
3	أنطوني	31	4.5	3	جسيكا	20	2.8
	طوني	16	2.4				
	أنطوان	8	1.2				
	أنطون	7	1.0				
	المجموع	62	9.1				
4	جورج	29	4.2	4	جويل	16	2.3
5	جوزيف	20	2.9	5	مايا	15	2.1
	جو	15	2.2				
	المجموع	35	5.1				
6	مارك	15	2.1				

(*) بالنَّظر إلى التَّفاوت بين حجم عيِّنة المسلمين وحجم عيِّنة المسيحيّين فقد اعتمدنا في إعداد الجدول الرقم (5) على ما يفوق التَّواتر (<15)، أي ما نسبته 2 بالمئة من عيِّنة المسيحيّين (ذكور أو إناث)، وهو ما يوازي (<50) أو 2 بالمئة من عيِّنة المسلمين (ذكور أو إناث) المعتمد في إعداد الجداول السّابقة.

الجدول الرقم (6)

الأسماء الذُّكور والإناث الَّتي يتراوح تواترها

ما بين (15) و(8) لدى عيِّنة المسيحيّين

ذكور/مسيحيّون = 684			إناث/مسيحيّات = 692		
الاسم	التَّواتر	النسبة المئوية	الاسم	التَّواتر	النسبة المئوية
ميشال	13	1.8	ميراي	12	1.8
جوني	12	1.8	ستيفاني	11	1.7
إليو	12	1.7	نور	11	1.7
روي	11	1.6	كارين	11	1.6
بول	11	1.6	يارا	10	1.5
رالف	10	1.5	سارة	10	1.5
مارون	9	1.3	ليّا	10	1.5
جان	9	1.3	جوسيان	10	1.5
ألان	9	1.3	شانتال	9	1.4
			جوانا	8	1.3
			كرستين	8	1.3

ويتبيَّن أيضاً من الجدول الرقم (6) أنَّ معظم أسماء الذُّكور والإناث الَّتي يتراوح تواترها بين (15) و(8) تكرارات في المدوَّنة هي كذلك أسماء ذات منشأ ديني أو إيحاء ديني.

وبذلك يتشابه الأهالي المسيحيّون والأهالي المسلمون في عيِّنتنا **في تمحور اختياراتهم لأسماء أبنائهم وبناتهم حول رموزهم الدّينية**. بيْد أنَّ المسيحيّين يفترقون عن المسلمين افتراقاً لا تخطئه العين في **تفضيلهم الغالب الأسماء الأجنبيَّة لهذه الرُّموز على الأسماء العربيَّة**. فما الَّذي حثَّ الأهالي المسيحيّين على تفضيل هذه الاختيارات؟

خامساً: المسيحيّون: أنبياء وقدّيسون

ما يُلفت في المُعطيات الَّتي بين أيدينا أنَّ اسم أبي الأنبياء إبراهيم (1)، واسم نبيِّ العهد القديم موسى (2) واسم نبيِّ العهد الجديد عيسى (1) تكاد لا ترد قط في مدوَّنة عيِّنة المسيحيّين[12]. هذا فيما يظهر بتكرارٍ ملحوظ اسم النَّبيِّ التَّوراتي إيليا في صيغتيْه الأجنبيَّتين إيلي (45) وإيليو (12) وفي صيغته العربيَّة الياس (28).

فكيف نعلِّل هذا التَّفضيل المسيحي للأسماء الدّالَّة على إيليا (85) على الأسماء الدّالَّة على إبراهام (1)؟

لعلَّ التَّعليل الأقرب إلى المعقول يتمثَّل في أنَّ إبراهام العبراني ثبت في استخدام المسلمين والمسيحيّين على «ساميَّته» العربيَّة إبراهيم ولم يتغرَّب، فيما أمكن لإيليا التَّوراتي أن يظهر باعتدال في صيغته العربيَّة إلياس[13] وأن يتغرَّب بإفراط لدى المسيحيّين في الصّيغتين الأجنبيَّتين إيلي وإيليو، وبهذه الطَّريقة، على ما يبدو، تخفَّف الاسم من «ساميَّته» أو «شرقيَّته»، إذا جاز القول، وتعزَّز بـ «حداثة» الغربيّين.

ولكن كيف نعلِّل غياب اسميْ عيسى وموسى عن مدوَّنة عيِّنة المسيحيّين؟ هل لأصدائهما «الشرقيَّة» أو «الساميَّة» في السَّمع وصعوبة تغريبهما؟ أم لأمرٍ آخر؟ وممّا يلفت أنَّ الأهالي في عيِّنة المسيحيّين يلجؤون بحدود ضيِّقة للغاية إلى اسم المسيح ... ولكن مغرَّباً في صيغ أجنبيَّة عدَّة: كريس، كريستيان، كريستوف، كريستوفر (12).

وتتكرَّر الظّاهرة نفسها مع القدّيسين: فاسم مارون، القدّيس الأعظم شأناً لدى الموارنة لا يظهر إلّا (9) مرّات، فيما يظهر اسم شربل، القدّيس الأحدث شهرة (54) مرّة، ويحتلُّ الرّتبة الأولى في ترتيب أسماء الذُّكور الأكثر تكراراً لدى عيِّنة المسيحيّين.

---

(12) نذكر أنَّ هذه الأسماء تتواتر في مدوَّنة عيِّنة المسلمين كالآتي: **إبراهيم** (43)، **موسى** (6)، **عيسى** (8).

(13) يظهر (إيليا) النَّبيِّ التَّوراتي من أنبياء القرآن باسم **الياس** (4) مرّات في عيِّنة المسلمين.

والواقع – إذا ما استثنينا النَّبي إيليا – فإنَّ الأهالي المسيحيّين يميلون ميلاً شبه تامّ إلى اختيار الأسماء الأكثر تكراراً لأبنائهم من بين أسماء القدّيسين ويذهبون بصورة أساسيّة إلى الصِّيغ الأجنبيَّة لهذه الأسماء: أنطوني، أنطوان، جورج، جوزيف، مارك ... إلخ[14].

سادساً: المسيحيّات: ماري وقدّيسات

تحتلُّ مريم العذراء مكانة عظمى في العالم الرَّمزي الدّيني لدى المسيحيّين. بيد أنَّ اسمها العربي مريم (1) والعبراني ـ الآرامي ماريام (3) يكاد يغيب غياباً تامّاً عن مدوَّنة عيِّنة المسيحيّين. وعوضاً منه تظهر الصِّيغ الأجنبيَّة للاسم بوفرة: ماري (16)، ماريا (12)، ومشتقّاتهما (24): ماريلين، مارلين، مريانا، ميراي، ماريتا، ماريز، ماريان، مارين... إلخ. وبذلك يحتلُّ اسم ماري ومشتقّاته (52) الرّتبة الأولى في لائحة الأسماء الإناث الأكثر تواتراً لدى عيِّنة المسيحيّين.

وتتكرَّر الظّاهرة نفسها لدى اختيار الأهالي المسيحيّين للأسماء الأكثر تكراراً لبناتهم من منشأ ديني أو بإيحاء ديني، فهم يختارون أسماء أجنبيَّة لقدّيسات تأتي في طليعتهنَّ: ريتا، جسّيكا، جويل، مايا[15].

---

(14) في ما يلي نُبَذْ عن هذه الأسماء:
- Antoine, Tony, Antony (من الاسم اللاتيني Antonius): القدّيس شفيع البرتغال من القرن الثّالث عشر: يحمل هذا الاسم عشرون قدّيساً وكذلك البابا Pie الحادي عشر.
- Georges (من الاسم اليوناني Gergios): قدّيس من شهداء المسيحيَّة في فلسطين في بداية القرن الرّابع الميلادي.
- Joe, Joseph (من الأصل العبري يوسفياه، يوسف بالعربيَّة): في العهد القديم ابن يعقوب وراشيل، أمّا في العهد الجديد فيميل اسم جوزيف إلى القدّيس يوسف زوج مريم النّاصريَّة والأب الأرضي الرّاعي والمربّي لعيسى ـ المسيح.
- Marc (من الاسم اللاتيني Mercus، مرقس بالعربية): القدّيس كاتب الإنجيل الثّاني حسب مرقس من الأناجيل الأربعة وأحد أوائل المُهتدين إلى المسيحيَّة ومات شهيداً في الاسكندريَّة في نهاية القرن الأوَّل. ثمَّة عدد وافر من القدّيسين يحملون اسم مارك وكذلك تسمّى بهذا الاسم البابا السّادس والثّلاثون.

(15) في ما يلي نُبَذْ عن هذه الأسماء:
- Rita (مشتقّ من الاسم اللاتيني Margarita): طُوِّبت قدّيسة عام 1900 (ماتت عام 1457) شفيعة للنِّساء الخائبات في زواجهن.
- Jessica (مشتقّ على الأرجح من jessé اسم اب الملك داوود يسّى أو أيشا حسب التَّوراة الَّذي يُعدُّ أحد أسلاف المسيح). لا توجد قدّيسة بهذا الاسم، إلّا أنَّ الاسم ارتبط بالقدّيس Jessé من جورجيا في القرن السّادس.

=

وعليه يمكن أن نستخلص لدى مسيحيّي العيِّنة بعض الاتِّجاهات في اختيار أسماء أبنائهم وبناتهم الأكثر تكراراً:

ـ تمحورهم في هذا الاختيار، كمسلمي العيِّنة، حول رموزهم الدّينيَّة، ولا سيَّما القدّيسين والقدّيسات.

ـ ميلهم الغالب في اختيار الأسماء ذات المنشأ الدّيني، إلى الصِّيغ الأجنبيَّة لهذه الأسماء.

سابعاً: أسماء عربيَّة، أسماء أجنبيَّة

لنذهب الآن إلى حيِّزٍ أوسع من الأسماء الَّتي يتراوح تواترها ما بين (19) و(10) لدى عيِّنة المسلمين، وبين (8) و(5) لدى عيِّنة المسيحيّين[16].

يتبيَّن من قراءة أوَّليَّة للجدول الرقم (7) أعلاه أنَّ الأسماء الواردة فيه تشهد على تفارق واضح في اختيارات الأهالي بين الأسماء العربيَّة والأسماء الأجنبيَّة.

فالأهالي المسلمون في العيِّنة يستخدمون بصورة شبه حصريَّة الأسماء العربيَّة لتسمية أبنائهم وبناتهم، فيما يغلب اختيار الأسماء الأجنبيَّة على عيِّنة المسيحيّين، وهو ما يؤكِّد الميل المعروف لدى قطاع منهم إلى «التغرُّب» في اختيار الأسماء وفي أمور ثقافيَّة اجتماعيَّة أخرى. بيْد أنَّ قطاعاً آخر من عيِّنة المسيحيّين فضَّل في جدولنا أن يختار أسماء عربيَّة لأبنائه (نصف لائحة الذُّكور) ولبناته (ربع لائحة الإناث).

يتبيَّن من الجدول الرقم (7) أيضاً التنوُّع في الأسماء، وغلبة الحياديَّة الدينيَّة على أسماء الذّكور والإناث.

وبوجهٍ عام، وفي كامل المدوَّنة، يفوق عدد أسماء الإناث بكثير عدد أسماء الذُّكور، ممّا يعني أنَّ أسماء الإناث أكثر تنوُّعاً وأقلّ تمحوراً على أسماء بعينها، من أسماء الذُّكور.

نخلص ممّا تقدَّم أنَّنا ما إن نغادر في مدوَّنتنا الأسماء الأكثر تكراراً والمتمحورة بوجهٍ عام على الرُّموز الدّينيَّة لدى عيِّنة المسلمين وعيِّنة المسيحيّين حتّى تبدأ بالظُّهور تغيُّرات لافتة في ميول الأهالي: تنوُّع كبير في الأسماء، ولا سيَّما أسماء الإناث، غلبة الحياديَّة الدّينيَّة على هذه الأسماء، وازدياد اللجوء إلى الأسماء العربيَّة «الحديثة».

= • Joelle (مشتقّ على الأرجح من أصل عبري): هو مؤنَّث Joel القدّيس الذي يرد ذكره في العهد القديم كواحد من الأنبياء الاثني عشر.

• Maya (الأصل الدّقيق للاسم ما زال غامضاً): يُعتقد أنَّ الاسم مشتقّ من العبريَّة ماريام Mar-yam (مريم بالعربيَّة).

(16) في ما يتعلَّق بهذا التَّفاوت راجع الهامش الرقم (14).

الجدول الرقم (7)
الأسماء الذُّكور والإناث الَّتي يتراوح تواترها بين (19) و(10) في عيِّنة المسلمين، وبين (8) و(5) في عيِّنة المسيحيّين

ذكور		إناث	
مسلمون	مسيحيّون	مسلمات	مسيحيّات
خليل (18)	كارل (8)	أماني (18)	باميلا (7)
رامي (18)	ماريو (8)	إسراء (18)	راشيل (7)
زكريا (16)	ربيع (8)	سحر (18)	ناتالي (7)
علاء (16)	جيمي (7)	ديانا (18)	تراسي (7)
ربيع (16)	إدي (7)	هدى (17)	مليسا (7)
وليد (15)	كرستيان (6)	أمل (16)	جنى (7)
جاد (15)	روني (6)	رنا (16)	سانتيا (7)
طارق (15)	رامي (6)	مايا (15)	كريستال (7)
قاسم (13)	جاد (6)	مريام (15)	ألين (7)
بشار (13)	زياد (5)	ليال (14)	تريز (6)
وسيم (12)	يوسف (5)	لين (14)	تاتيانا (6)
كريم (11)	وديع (5)	كوثر (13)	ربيكا (5)
أسامة (11)	سرج (5)	خديجة (13)	رانيا (5)
عماد (11)	جوليان (5)	منى (13)	نيكول (5)
جواد (10)	فؤاد (5)	زينة (12)	ميرنا (5)
جلال (10)	فادي (5)	لمى (12)	ماريان (5)
إيهاب (10)		نغم (12)	لارا (5)
		سوزان (12)	
		كارين (12)	
		ضحى (11)	
		ريهام (11)	
		رقية (11)	
		سمر (11)	
		فاتن (11)	
		هلا (11)	
		سالي (11)	
		أسيل (11)	

ثامناً: أسماء متقاطعة

من المحتمل أنَّ التغيُّرات المُشار إليها في ما تقدم (ميل متنام لدى الأهالي إلى تنويع الأسماء وحياديَّتها الدّينيَّة وعربيَّتها الحديثة) قد أسهمت في توسيع مجال الاختيار لدى الأهالي، الأمر الذي سمح بدوره، على ما يبدو، في حدوث تقاطعات في أسماء الإناث والذُّكور بين عيِّنة المسلمين وعيِّنة المسيحيّين. والجدول الرقم (8) يبين هذه التقاطعات.

الجدول الرقم (8)

تقاطعات الأسماء وتواترها بين عيِّنة المسلمين وعيِّنة المسيحيّين

إناث			ذكور		
الاسم	مسلمون	مسيحيّون	الاسم	مسلمون	مسيحيون
نور	77	11	يوسف	22	5
سارة	71	10	عبد الله	21	3
جنى	32	7	جاد	15	6
مايا	15	15	رامي	18	6
كارين	12	11	ربيع	16	8
ماريا	7	12	طارق	15	4
يارا	7	10	جهاد	9	3
جوانا	7	8	رواد	9	3
ناتالي	6	7	سعيد	6	4
عبير	6	4	فؤاد	5	5
			الياس	4	28
			فادي	4	5
			ماهر	4	3

ويلفت في هذا الجدول أنَّ معظم التَّقاطعات في الأسماء الإناث والذُّكور بين عيِّنة المسلمين وعيِّنة المسيحيّين هي لأسماء عربيَّة «حديثة».

تاسعاً: في ما وراء الأسماء

تُتيح لنا التَّحليلات السّابقة أن نميِّز **اتِّجاهين** أساسيَّين في اختيارات الأهالي اللبنانيّين لأسماء أبنائهم وبناتهم:

1 ـ اتِّجاه أصولي ينحو إلى اختيار الأسماء ذات المنشأ أو الأصل الدّيني

ويتَّخذ هذا الاتِّجاه منحنيَيْن، **واحد** للمسلمين، **والآخر** للمسيحيّين. يتمثَّل المُنحنى **الأوَّل** في أنَّ معظم الأهالي المسلمين، سنَّة وشيعة، يميلون ميلاً طاغياً إلى هذا الاتِّجاه الأصولي من الاختيار لأسماء «السَّلف الصّالح»، ويتجلّى ذلك ـ أفضل ما يتجلّى ـ في تمحور اختياراتهم الفائق على أسماء دينيَّة إسلاميَّة بعينها، وفي مقدِّمها محمَّد وعلي وفاطمة وحسين وحسن وزينب. ولا ريب أنَّ هذا الاتّجاه لديهم يعكس مدى تعلُّقهم برموزهم الدّينيَّة وتفضيلهم لاسمائها، و/أو مدى انقيادهم لإكراهات الوسط الثّقافي الاجتماعي الَّذي ينتمون إليه أو يحيون فيه.

يتمثَّل المُنحنى **الثّاني** في أنَّ مُعظم الأهالي المسيحيّين لا يقلّون ميلاً عن الأهالي المسلمين إلى هذا الاتِّجاه الأصولي من الاختيار ويُظهرون تمحوراً على أسماء دينيَّة مسيحيَّة بعينها ولا سيَّما أسماء عدد وافر من القدّيسين والقدّيسات. إلّا أنَّهم عندما يميلون إلى هذا الاتِّجاه نحو اختيار الأسماء ذات المنشأ الدّيني، فإنَّهم يلجؤون في الوقت نفسه إلى «تغريبها» باستخدام صيغها الأجنبيَّة، مفضِّلين إيلي على إلياس، وجوزيف على يوسف، وأنطوني/أنطوان على أنطون، لا بل ماري ومشتقّاته على مريم. لكأنَّهم بذلك يتخفَّفون من إيحاءات هذه الأسماء إلى ما هو «تراثي ـ شرقي» ويؤكِّدون في الوقت عينه انتماؤها ـ وانتماؤهم ـ إلى ما هو «غربي ـ حديث».

2 ـ اتِّجاه تحديثي ينحو إلى اختيار أسماء حديثة محايدة دينيّاً

ويتَّخذ هذا الاتِّجاه منحنيْن: يتمثَّل المُنحنى **الأوَّل** في أنَّ قطاعاً هامّاً من الأهالي المسلمين والمسيحيّين اختاروا الأسماء وفق نمط عربي حديث، أي أسماء مُحايدة دينيّاً، إلّا أنَّها عربيَّة: جاد، ربيع، رامي ... للذُّكور؛ وريّان، جنى، ريم، فرح، أمل، سحر، رنا، ليال، لارا ... للإناث.

ويتمثَّل المُنحنى **الثّاني** في ميل قطاع من الأهالي المسيحيّين إلى نمط غربي حديث في اختيار الأسماء، خاصَّةً أسماء بناتهم، أي أسماء مُحايدة دينيّاً، إلّا أنَّها أجنبيَّة: كارل، جيمي، إدي، روني، سرج .... للذُّكور، كارين، شانتال، باميلا، ناتالي، تراسي، مليسا ... للإناث.

من الواضح إذاً أنَّه تكمن في ما وراء اختيارات الأسماء للأبناء والبنات ميول الأهالي وتفضيلاتهم في حقبة معيَّنة وكذا ثقافة الوسط الاجتماعي الذي ينتمون إليه. فالأسماء علامات كاشفة للثَّقافة الاجتماعيَّة السّائدة لدى جماعة معيَّنة في حقبة معيَّنة.

وعليه تكشَّف لنا، من تحليل هذه العلامات التي تمثِّلها الأسماء، ما هو معروف بالانطباع والحدس، إلّا أنَّه تكشَّف بما يفوق التوقُّع: فالرُّموز الدّينيَّة - العابرة للزَّمان - ما تزال تمارس تأثيراً إرشاديّاً قويّاً جدّاً على قطاعٍ هامّ من اللبنانييّن، المسلمين، سنَّةً وشيعةً، والمسيحيّين، وتوجِّه اختياراتهم في المسلك والملبس والهيئة، بما في ذلك إختيارات أسماء مواليدهم الجدد. هذا فيما تمارس النَّماذج الثَّقافيَّة الغربيَّة- العابرة للمكان- جاذبيَّة لا تُقاوم على قطاعٍ آخر من اللبنانيّين، لا سيَّما المسيحيّين منهم، وتحثُّهم على الاقتداء بأنماط حياتها الحديثة في المسلك والملبس والهيئة وكذا بالأسماء التي اختارتها هذه النَّماذج لأطفالها.

بيد أنَّ تحليلنا تكشَّف عن قطاع من اللبنانيّين يسعى، على ما يظهر من اختياراته للأسماء، إلى أن يصون نفسه من الانغمار التّام في رموز الماضي، ومن الانتحاء التِّلقائي نحو نماذج الغرب، وأن يستلهم من مكانه وزمانه رموزه وأسماء أطفاله: أسماء عربيَّة وحديثة في آنٍ معاً.

المراجع

الأمين، عدنان (منسق) [وآخرون] (2008). **الأحوال النفسيَّة للأطفال والشَّباب في لبنان بعد حرب تموز**. بيروت: الهيئة اللبنانيَّة للعلوم التَّربويَّة والجمعيَّة الكويتيَّة لتقدُّم الطُّفولة العربيَّة.

Schimmel, Annemarie (1998). *Noms de Personne en islam*. Traduit de l’anglais Leïli Anvar-Chenderoff. Paris: Presses universitaires de France. (Coll. Islamique)

Sublet, Jacqueline (1991). *Le Voile du nom: Éssais sur le nom proper arabe*. Paris: Presses universitaires de France. (Coll. Ecriture)

المتغيرات الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بجراحات التجميل: دراسة اجتماعية ميدانية

فاطمة علي أبو الحديد(*)

أستاذة علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل ـ السعودية.

أولاً: الإجراءات النظرية والمنهجية للبحث

1 ـ إشكالية البحث

يتميز العصر الحديث بأنه «عصر الصورة»، وفيه إعلاء لمظاهر الجسد وجماله. ولقد ازداد الاهتمام بالجمال وجراحات التجميل مع تقدم العلوم والطب، وأقبل الأفراد عليها إقبالاً متزايداً، وبخاصة النساء. كما أصبح لهذه النوعية من الجراحات مراكز متخصصة، تعلن عن أنشطتها في وسائل الإعلام المختلفة، وتتنافس على اجتذاب الراغبين في إجراء عمليات التجميل.

ويهدف التجميل إلى تحويل الجسد من حالته الطبيعية والفطرية إلى جسد موسوم بملامح ثقافية، تحاك حوله التمثيلات والممارسات البشرية (الزاهي، 1999: 45). ويشمل تحويل الجسد تغيرات مؤقتة كالتزيُّن وتلوين الجسد، كما تتضمن تغيرات دائمة «الجراحات التجميلية» وغير ذلك مما قد تعدّه المعايير ضرباً من التشويه الجسدي (سميث، 1998: 136-153). وقد أكدت بعض الدراسات أن تجميل الجسد ارتبط أساساً بـ «الظاهرة الشبابية». فمن خصائص مرحلة «الشباب»، الاهتمام بالجسد؛ وبجمال صورته الخارجية، والإنصات إلى رغباته النفسية وحاجاته الجنسية، واستعماله كأداة تميّز. إذ عادةً ما يهتم «الشباب» بتوسيع دائرة علاقاتهم الاجتماعية عبر تميزاتهم الجسدية والمظهرية (الزيود، 2006: 18)

(*) البريد الإلكتروني: dr.fatma24@yahoo.com.

كما يؤكد كثير من الباحثين أن الاهتمام بالمظهر الجسدي والإعلاء من قيمة المظهر والاستهلاك واللذة كلها أمور تتعلق بالعولمة الثقافية وسيطرة القطب الواحد وثقافته المدمرة وتناقضاتها (Laneader, 2006)؛ ففي عصر العولمة الثقافية يصبح الجسد جزءاً من ثقافة هذا العصر، ومع زيادة وسائل التجميل تقدمت فنون صناعة الجسد؛ فالثورة التقنية قامت بتحويل الجمال إلى عمل وصناعة، ونلاحظ أيضاً أنه جرى تعميم النموذج المثالي لجسد المرأة والرجل من خلال مقاييس ومعايير معيَّنة، وما يجب أن يظهر منه وما يجب أن يخفى، ولا يتم من خلال تطبيق نظام غذائي بل من خلال الجراحات الجمالية المكلفة والتي تختص بها مراكز تجميلية طبية معيَّنة ومشهورة عبر العالم (أبو أبنوب، 2008: 3).

وتوضح الإحصاءات التي أصدرتها الجمعية الدولية لجراحة التجميل في تقريرها عام 2016، أنّ الجراحات التجميلية في زيادة مستمرة تقدر بنسبة 9 بالمئة عن معدلها الطبيعي، وتشكل الولايات المتحدة، والبرازيل، واليابان، وإيطاليا، والمكسيك نسبة 41.4 بالمئة، تليها روسيا، والهند، وتركيا، وألمانيا، وفرنسا نسبة 20 بالمئة من العالم في الإقبال على الجراحات التجميلية. أما على الصعيد العربي؛ فتأتي السعودية بالمرتبة الأولى، وبالمرتبة الـ 18 عالمياً في الجراحات التجميلية، بينما يقدَّر حجم الإقبال على هذه الجراحات في مصر بنسبة 1,6 بالمئة من حجم السكان (تقرير الجمعية الدولية لجرّاحي التجميل، 2017).

ويُعَد الجسد، والحديث عنه وعن تجميله، من التخصصات الحديثة في علم الاجتماع؛ حيث تم إغفال هذا الفرع من العلم لفترة طويلة إلى أن أعيد اكتشافه عبر كتابات ميشيل فوكو وَبرايان تيرنر. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الباحثين في علم الاجتماع لا بد من أن يهتموا بدراسة البشر وتحليلهم بوصفهم أشخاصاً متجسدين في أجسام وليسوا مجرد فاعلين ذوي قيم واتجاهات؛ فهم يسعون وراء الكشف عن المعاني الثقافية المتباينة المرتبطة بالأجساد والأساليب التي من خلاها يتم ضبطها وتنظيمها وإعادة إنتاجها (مارشال، 2000: 697). وتدور دراسات الجسد في فلك محورين: **الأول**، يتشكل من الطريقة التي يستخدم بها الإنسان جسده، وهي تختلف حسب الثقافات؛ أما المحور **الثاني**، فيختص بالتفاعل الدائم بين الجسد والعوامل الاجتماعية والثقافية. (بياربونت، 2006: 440) وقد ركز (ميد)، وهو من أشهر ممثلي النظرية التفاعلية الرمزية، على فهم التفاعل المتبادل والذات الاجتماعية في داخل المجتمع، ويعتقد (ميد) أن الذات في المجتمع هي حصيلة تفاعل عاملَين: العامل النفسي الذي يعبِّر عن شخصية الفرد؛ والعامل الاجتماعي الذي يجسد مؤثرات البناء الاجتماعي المحيطة بالفرد (عبد الجواد، 2002: 56-57). كما أكد (بلومر) أن الأفراد يتصرفون حيالَ الموضوعات التي يتضمنها عالمهم على أساس ما تعنيه تلك الموضوعات بالنسبة إليهم. وهذه المعاني هي نتاجٌ للتفاعل الاجتماعي الإنساني، فتحوَّر وتعدّل، ويتم تداولُها عبر عمليات تأويلٍ يستخدمُها كل فردٍ في تعامله مع الإشاراتِ التي يواجهُها. أما إرفنغ غوفمان فقد وجَّهَ اهتمامَهُ لتطوير مدخل التفاعلية الرمزية لتحليلِ الأنساق الاجتماعية، مؤكداً أن التفاعلَ ـ وبخاصة النمط المعياري والأخلاقي ـ ما هو إلا الانطباع الذهني الإرادي الذي يتم في نطاق المواجهة، كما أن المعلوماتِ تسهم في تعريف

الموقف، وتوضيح توقعات الدَّور. (كريب، 1999: 122) فالتفاعل والمرونة والرموز والوعي الذاتي مصطلحاتَ أساسية للتفاعلية الرمزية.

يتضح مما سبق أن «التفاعلية الرمزية» تعالج موضوعات وتساؤلات متعددة، وأن النقطة المحورية التي تدور حولها هي تفاعل الفرد مع الآخر، وبخاصة إذا كان هذا الآخر يؤثر في ذات الشخص ويحكم على مظهر جسده.

وحيث إنه لا يمكن لعلم الاجتماع أن يبقى على السطح، بل عليه أن يتعمق في الخبرات الذاتية والاتجاهات الإنسانية الفعلية التي تشكل الواقع الفعلي المعاش (جلبي [وآخرون]، 2001: 156-158)؛ وانطلاقاً مما سبق، فقد سعت الدراسة للتعرف إلى المتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تدفع ببعض الفئات إلى الجراحات التجميلية.

ولتحقيق هذا الهدف حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

أ ـ ما الدوافع (الذاتية ـ الأسرية ـ المجتمعية ـ الطبية) المرتبطة بالجراحة التجميلية؟

ب ـ هل تباينت الميكانيزمات والأنماط التفاعلية بعد إجراء الجراحة التجميلية؟

ج ـ ما صورة الذات بعد الجراحة التجميلية؟

2 ـ مفهوم البحث

أ ـ جراحة التجميل

جراحة التجميل (Cosmetic Surgery) هي في الأصل كلمة يونانية (plastikos)؛ وهي من فعل «يُقولب» أو «يُشكل». وهي عملية جراحية لإعادة بناء أو تحسين مظهر. وهي جراحة تجرى لتحسين مظهر جزء من أجزاء الجسم الظاهرة، أو وظيفته إذا ما طرأ عليه نقص أو تلف، أو تشويه. (الموسوعة الطبية الحديثة، 2017)؛ وهي (الجراحات التي تُجرى لأغراض وظيفية أو جمالية؛ وهي بالمفهوم البسيط استعادة التناسق والتوازن لجزء من أجزاء الجسم عن طريق استعادة مقاييس الجمال المناسبة لهذا الجزء (القاموس الطبي العربي، 2017).

وإذا نظرنا إلى التعريفات السابقة؛ نجد أن بعضاً منها يركز على الوظيفة العلاجية لجراحة التجميل، والبعض الآخر يهتم بوظيفة تحسين المظهر والاهتمام بالجمال، وآخرين يهتموا بأنواع الجراحات التجميلية بالنظر إلى غرضها، بما يشمل العمليات التجميلية التي تُجرى بغرض علاجي، والعمليات التي تُجرى بغرض التحسين.

ب ـ التعريف الإجرائي

مجموعة من العمليات المتعلقة بمظهر الجسد، والتي يكون الغرض منها تحسين وإبراز صور الجمال المثلى من دون أن يعاني الفرد في الأصل أي تشوه أو مرض، أو تكون علاج عيوب مكتسبة في مظهر الجسم البشري (كجراحات السمنة) تعوقه عن أداء مهامه الاجتماعية وتؤثر بالسلب في استقراره الأسري وتقلل من قيمته النفسية والاجتماعية.

3 ـ الإجراءات المنهجية للبحث

أ ـ أسلوب البحث وأدواته

انتمت الدراسة إلى نوع الدراسات الوصفية التي تحاول وصف المتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تدفع ببعض الفئات إلى الجراحات التجميلية. وقد استفادت الباحثة من منهج دراسة الحالة في تحديد دوافع أفراد العيِّنة للجراحة التجميلية، والتعرف إليها بصورة دقيقة، وإلى أوضاعهم الاجتماعية بعد الجراحة، ورؤيتهم المستقبلية لذاتهم ولدوائرهم الاجتماعية، كما استعانت الباحثة بالمنهج المقارن من طريق استخدام (المقارنة المكانية) بهدف الوصول إلى تحديد المتغيرات الاجتماعية الثقافية التي تؤثر في اللجوء إلى الجراحة التجميلية عند أفراد العيِّنة بين مجتمعَين مختلفَين في الخلفية الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

واعتمدت الدراسة الراهنة الأسلوب الكيفي في بنائه وأسلوبه وتحليله مستخدمةً الملاحظة، ودليل المقابلة المتعمقة.

(1) **الملاحظة:** لقد استعانت الباحثة بأداة الملاحظة كي تتمكن من رصد المظهر العام لحالات الدراسة من حيث نمط الملبس ودرجة الأناقة والفخامة. ومن حيث طريقة التحدث في عرض التجربة الشخصية للجراحة التجميلية سواء من حيث الطبيب المنفذ للجراحة، وسواء كان طبيباً داخل البلد أو خارجه، وسواء كان الطبيب على درجة عالية من الشهرة الطبية والإعلامية نتيجة تردد النجمات والممثلات الشهيرات عليه، أو طبيباً عادياً محترفاً في مجاله ولكن لا يعلم عنه كثيرون. وكذلك؛ مكان الجراحة (المستشفى الخاص أو الحكومي، أو المركز الاستثماري أو الخاص) ومستوى تقديم الرعاية الطبية ومستوى الفندقة. كل هذا لمعرفة وتحديد البعد الطبقي والثقافي الذي تنتمي إليه حالات الدراسة. إلى جانب ذلك حرصت الباحثة على ملاحظة درجة الاختلافات التي ظهرت على مظهر حالات الدراسة سواء كانوا (ذكوراً، إناثاً) من حيث النحافة أو الرشاقة في حالات تكميم المعدة وتدبيس المعدة وشفط الدهون، ومن حيث شكل الوجه في عمليات شد الوجه وتغيير شكل الأنف والأذن، ومن حيث شكل الثدي في عمليات تكبير وتصغير الثدي، ومن حيث شكل الشعر بزرعه لحالات الذكور، هذا بهدف التعرف إلى تطور شكل المتجمِّلين والمتجملات، وإلى تحقيق الهدف العام من الجراحة.

(2) **المقابلة المتعمقة:** مع الطبيب، أو حالات التجميل. بالنسبة إلى الأطباء اقتضت ظروف عملهم وانشغالهم في الكثير من الأوقات وصعوبة مقابلتهم التركيز على عيِّنة منهم وتطبيق دليل المقابلة المتعمقة معهم لمعرفة آرائهم والدوافع الرئيسية للإقبال على مثل هذه الجراحات، وأكثر الجراحات التجميلية التي يتعاملون معها، وتأثير تلك الجراحات على الأسرة والمجتمع. أما حالات التجميل؛ فقد مهدت المقابلة المتعمقة للباحثة الكثير من الحقائق والبيانات الخاصة بحالات الدراسة، فضلاً عن الاقتراب من مشاعرهم الخاصة التي مكّنت الباحثة من التعرف إلى دوافعهم للجراحة التجميلية وإلى أوضاعهم الاجتماعية

بعد الجراحة. وقد استخدمت الباحثة «المقابلة المتعمقة شبه المقننة». وارتأت أن تكون المقابلات فردية سواء مع المبحوثين الذكور أو الإناث، لكي يتسنى للمبحوث الحرية في الحوار عن نوع الجراحة التي تم إجراؤها، وأوضاعه الاجتماعية، ودوافعه في إجراء الجراحة التجميلية، وغير ذلك من القضايا الخاصة بالدخل، والعمر، والتعليم، والعلاقات الزواجية؛ وكلها قضايا يصعب على المرء تناولها أو الحديث عنها أمام الآخرين الغرباء. وقد أجريت «عدة مقابلات» للحالة الواحدة، وهذا بهدف التعرف إلى كل التفاصيل الخاصة بهم، فضلاً عن كثرة انشغال البعض وقلة وقت بعض الحالات، حيث استدعى تكرار المقابلات.

ب ـ عيِّنة البحث

تم التطبيق على عيِّنة عمدية من مدينتي القاهرة بمصر والدمام بالسعودية؛ أجروا جراحة تجميلية وقد بلغ حجم العيِّنة 50 مفردة: 30 مفردة بمدينة القاهرة، و20 مفردة بمدينة الدمام بالسعودية، كما تم التطبيق على عيِّنة من أطباء الجراحات التجميلية بلغ حجمها 12 مفردة، وقد استخدمت الباحثة طريقة التضاعف كرة الثلج.

ج ـ النتائج المتعلقة بعيِّنة البحث

(1) خصائص العيِّنة

• **العمر**: تقع الأغلبية العظمى من أفراد عيِّنة مدينة القاهرة في الفئة الأقل من 30 عاماً بنسبة 46 بالمئة، ثم تليها الفئة العمرية من 30-40 عاماً بنسبة 28 بالمئة، وتليها الفئة الأكبر من 40 عاماً بنسبة 26 بالمئة من إجمالي العيِّنة. وتتركز أيضاً عيِّنة مدينة الدمام في الفئة الأقل من 30 عاماً، وهذا يدل على أن الفئة الأقل من 30 عاماً هي الأكثر إقبالاً على الجراحات التجميلية بسبب اهتمام هذه الفئة أكثر من غيرها بجسدها وبمظهرها الخارجي.

• **التعليم**: تقع الأغلبية العظمى من عيِّنة مدينة القاهرة في فئة (التعليم العالي) بنسبة 64.8 بالمئة، يليها حملة المؤهلات المتوسطة بنسبة 33.3 بالمئة، وأخيراً ما دون المؤهلات المتوسطة بنسبة 1.9 بالمئة من إجمالي العيِّنة. وتتركز عيِّنة مدينة الدمام في فئة (التعليم العالي) بنسبة 100 بالمئة، ويلاحظ أن الفئة المتعلمة هي الأكثر إقبالاً على عمليات التجميل الجراحية، حيث تعتمد مثل هذه الجراحات على الوعي والمعرفة ومهارة الاتصال بالثقافات الأخرى، إضافة إلى أن هذه الفئة تمتلك القدرة على اتخاذ القرار في ما يخص حياتها وتستطيع أن تتحمل المخاطر والأزمات التي ربما تتعرض لها.

• **الحالة العملية والمادية**: تضمنت عيِّنة مدينة القاهرة 60 بالمئة من الحالات في مهن عليا ووظائف تخصصية، ونسبة 26 بالمئة يعملون في القطاع الخاص، ونسبة 14 بالمئة لا يعملون. أما عيِّنة مدينة الدمام، فهم يعملون في وظائف تخصصية بنسبة 100 بالمئة. وباستقراء الوضع المادي لأفراد العيِّنة جميعاً، اتضح أن 20 بالمئة يعانون الفقر، وأن نسبة 80 بالمئة من عيِّنة القاهرة و100 بالمئة من عيِّنة الدمام يتمتعون بمستوى مادي مرتفع.

• **عدد الجراحات التجميلية:** كشفت الدراسة الميدانية أن نسبة 60 بالمئة من عيِّنة مدينة القاهرة تعرضت لأكثر من جراحة تجميلية خاصة في جراحات شفط الدهون والوجه، وأكد 40 بالمئة من إجمالي العيِّنة أنهم خضعوا لجراحة تجميلية واحدة وكانت كافية للوصول إلى الصورة المثلى التي كانوا يأملونها. وقد أكد 80 بالمئة من عيِّنة مدينة الدمام أنهم تعرضوا لأكثر من جراحة تجميلية وبخاصة في الوجه، وأشار 20 بالمئة إلى أنهم اكتفوا بجراحة تجميلية واحدة فقط. ويدل تكرار الجراحة التجميلية على أن جمال الجسد والرضا عنه أصبح من الضرورات الحياتية لبعض الأشخاص، فتحول الجمال إلى هوس لدى الكثيرين.

• **نوع الجراحات التجميلية:** تنوعت الجراحات التجميلية داخل عيِّنة الدراسة في مدينة القاهرة، فتراوحت بين نسبة 50 بالمئة جراحة شفط الدهون، 22 بالمئة تدبيس معدة، 18 بالمئة تكبير صدر، 10 بالمئة جراحات الوجه (حقن حاجب، نفخ شفاه، حقن البوتوكس). أما مدينة الدمام، فتراوحت نسبة جراحات الوجه 45 بالمئة، يليها 35 بالمئة شفط دهون، 20 بالمئة تكبير وتصغير صدر.

ثانياً: المتغيرات الاجتماعية الثقافية المرتبطة بالجراحة التجميلية

أسهمت العولمة الثقافية في انتشار ثقافة الصورة وشيوع ثقافة الجمال عند الأفراد من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى تطور العلم والطب بصفة عامة وطب التجميل بصفة خاصة، وزيادة عدد الأطباء المختصين في عالم التجميل، وكذلك عدد المراكز والمستشفيات المتخصصة القريبة من الفرد، فلم يعد هناك حاجة للسفر إلى الخارج. وقد ساهم ما سبق بتزايد الاهتمام بالجراحات التجميلية الأمر الذي شكل دوافع متعددة لدى المُقْبِلين على هذه الجراحات. ومن أهم هذه الدوافع؛ ما يلي:

1 ـ الدوافع الذاتية

يستند الإقبال على الجراحات التجميلية بصورة أولية إلى ذات الفرد؛ التي تعني نظرة الفرد إلى نفسه، وما يستخلصه من ذلك مقارنة بالآخرين من حيث المظهر العام والسلوك. ومن هذه الصورة يتكون الانطباع العام عن الذات، سلبياً كان أم إيجابياً، ويحاول الفرد الرضا عن مظهره من خلال الجراحات التجميلية لتحسين تناسق وتوازن جزء من أجزاء الجسم لاستعادة مقاييس الجمال التي يحددها وتتدخل فيها عوامل جمة نذكرها مفصلة في السطور التالية:

أ ـ الاهتمام بصحة الجسد والمظهر

الاهتمام بالصحة العامة، وتزايد الرغبة في الظهور بمظهر صحي وجاذب لأطول فترة ممكنة يدلان على رغبة الفرد في الحصول على جسد مثالي، خالٍ من العيوب. وبهذا يعمل الفرد على تحقيق ذاته من الاهتمام بصحة مظهره. فلكل فرد تصورات وقدرات تسمح له ببناء الصورة التي كوَّنها عن نفسه والتي يطمح إلى تحقيقها في الواقع والتعبير عنها من خلال مظهره، حيث يعمل على أن يكون متميزاً عن الآخرين بالظهور دائماً في صورة جميلة خالية من العيوب والنقائص، فيلجأ إلى الجراحات التجميلية.

هذا ما اتضح من استجابات المبحوثين في مدينة القاهرة، إذ زعمت الحالة **الأولى** أن «أول شيء دفع بي إلى إجراء عملية شفط الدهون هو سوء مظهري. فقد كنتُ عندما أقف أمام المرآة وأنظر إلى نفسي أكرهها». وتقول **أخرى** «لقد قمت بعملية شفط الدهون لتحقيق التناسق الأمثل في مناطق الجسم والظهور بمظهر جذاب». وتؤكد حالة **ثالثة:** «لم أكن راضية عن نفسي أبداً. من ناحية الجسد، للأسف، كنت أعاني من الإحباط، لذلك قررت أن ألجأ إلى عملية نحت الجسم». ويشير **رابع** «عملية تحويل مسار المعدة جعلت مني رجلاً رياضياً تطمح كل بنت به».

ولا تختلف استجابات المبحوثين في مدينة الدمام عن مثيلتها في القاهرة، فقد أكدوا أيضاً أن الاهتمام بصحة الجسد ومظهره من خلال الجراحات التجميلية هو المطلب الرئيسي لهم حيث إن مثل هذه الجراحات تحسِّن صورة الجسد والرضا عنه وقبوله. قالت **إحدى** المبحوثات «أعشق الجمال وأرغب دائماً في الظهور بأبهى صورة، فألجأ إلى القيام بجراحات التجميل»، ويقول **آخر** «تُعيد جراحة التجميل الجمال وتزيل النقص في الجسد».

وأكد كثير من الأطباء في عيِّنة الدراسة أن عامل الاهتمام بصحة المظهر وتجميله هو غاية كثير من المقبلين على الجراحات التجميلية، إذ ذكر **أحدهم:** «تهدف الجراحات التجميلية إلى تحسين المظهر الخارجي، والمؤهلون للخضوع لهذه الجراحات هم الأشخاص الذين يتمتعون بصحة جيدة، وذوو التطلعات الواقعية». ويؤكد طبيب **آخر** أنه «يوجد الكثير من الحالات غير راضيات عن مظهرهن الخارجي مهما كن جميلات، ويشعرن دوماً بعدم التناسق في الشكل، كما يبحثن دوماً عن أخطاء في مظهرهن». ويوضح طبيب **ثالث** أن «الكثير من المقبلين على الجراحات التجميلية يربطون قيمتهم الذاتية بمظهرهم الخارجي، فيشعرون برغبة في تحسينه بغية رفع روحهم المعنوية وتقديرهم لذواتهم».

وتؤكد كاشن (Cashion, 2001) ما استقرأه الواقع الميداني، إذ ترى أن السيدات اللاتي أرسَين مبادئ الجمال المثالي في أنفسهن وفي مفهومهن عن المظهر، كنّ أقل شعوراً بالرضا عن شكل أجسادهن، ومن ثم كنَّ على استعداد أكبر لإجراء جراحات تجميلية لتحسين مظهرهن بشكل يفوق مثيلاتهن اللاتي لم يكن الجمال المثالي يوماً من مبادئهن الأصيلة.

ب - التقليد

تزايد الإقبال على الجراحات التجميلية بسبب هوس التقليد وشيوع ثقافة الصورة والجمال عند الأفراد من خلال وسائل الإعلام التي تركز على معنى الجمال المادي وتصوير الجسد كسلعة. ويكون تقليد الآخرين بدءاً من العائلة ثم الأصدقاء، وصولاً إلى نجوم السينما والغناء... إلخ. ويؤكد الواقع الميداني لاستجابات المبحوثين في مدينتَي القاهرة والدمام ذلك؛ إذ تقول **إحدى** الحالات «إن تأثري بمشاهدة التلفاز والإعلاميات والفنانات له الدور الأكبر لإثارتي على جراحات التجميل»؛ وتشير **أخرى** أنها قررت شفط الدهون من منطقة الوسط وحقن الأرداف، لكي تبدو أكثر جمالاً وتناسقاً مثل هيفاء وهبي؛ ويوضح **ثالث** «نحن الشباب أصبحنا نتنافس على إجراء هذه العمليات كي نكون بجمال الفنان الفلاني أو برشاقة اللاعب الفلاني».

ويؤكد **أحد** الأطباء ما تم ذكره من آراء: «إن عمليات التجميل التي يقوم بها العديد من الشباب ما هي إلا نزعات تقليد مؤقت، وهي ضريبة العولمة التي فرضت نفسها بقوة في جميع مجالات الحياة المختلفة». ويرى **آخر** «ينعكس حضور الجسد المثالي في المجال الفني والتمثيلي على تقليد بعض الأفراد»، ويشدد طبيب **ثالث** على أهمية دور الرجل (الزوج) في إقبال زوجته على هذه الجراحات، فقال: «لا أستطيع أن أنكر دور الرجل الذي يضغط على زوجته وبخاصة الشباب الذين أصبح لديهم هوسة بفنانات الفيديو كليب مما يجعل الزوجات متشوقات لتقليدهن وكل هذا على حساب صحتهن فس المستقبل».

يتضح مما سبق، أن الكثير من أفراد العيِّنة يُقبلون على الجراحات التجميلية بغرض التقليد، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة مارك التي رأت أن قرار الإقبال على الجراحة التجميلية الخاصة بالمرأة يؤثر فيه ما تطرحه وسائل الإعلام من أشكال وأجساد لعارضات الأزياء والعاملات بالمجال الفني (Mark, 2001). واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (العقيل، 2014) الذي أكد أن إقبال الفتاة السعودية على عمليات التجميل الجراحية ليس له علاقة في تقليدها أو محاكاتها لأشكال الآخرين من المشاهير.

ج - مواكبة الموضة

يُنظر إلى تجميل الجسد على اعتبار أنه موضة؛ والموضة هي التغير عبر الزمن، وهي تمثل علامات ملزمة ومحددة للدلالة على هوية أو مكانة اجتماعية بعينها، ولأن الموضة دائمة التغير من حين إلى آخر، فإن الفرد يجتهد إلى حدٍ ما في ملاحقتها، فإنها تكون في حقيقتها ذات طابع تنافسي، وتستخدم عادة كدليل على الوضع الطبقي والترف والهيبة الشخصية (مارشال، 2000: 755-756) وبما أننا أصبحنا في عصر ثقافة الصورة، والكل يريد ويبحث عن الصورة في عين الآخر، وعن الرضا عن الذات، فهناك بعض الأفراد يقبلون على هذه الجراحات اقتداء بالموضة. وهذا ما تشير إليه **إحدى** الحالات: «أنا وأصدقائي قمنا بحقن الجفون وشد الوجه اتّباعاً للموضة، وقام أصدقاء لنا آخرون بالعمل مثلنا». وتقول **أخرى** «قمت بحقن الشفاه بالبوتوكس، كما أفكر فى تكبير الثدي لأنه غير متناسق

مع جسمي وأتمنى أن يكون مثل إليسا لأنه الموضة الآن». ويقول **أحد** الأطباء «أصبحت الآن الموضة إجراء عمليات التجميل بين كل فترة وأخرى»، ويؤكد طبيب **آخر** «أن التهافت على التجميل موضة عند الكثير من الأفراد».

وانطلاقاً مما سبق تكشف الملاحظات الميدانية الخاصة بالدوافع الذاتية لأصحاب الجراحات التجميلية، إمكان تحديد ما يلي:

• أصبح السعي وراء الجمال من خلال تغيير ملامح الجسم من الاتجاهات المتنامية في وقتنا المعاصر عند كثيرين من فئات المجتمع بصفة عامة والشباب بصفة خاصة.

• أقبل أفراد العيِّنة على الجراحات التجميلية لاعتقادهم أنها سوف تُحدث تغيرات جوهرية في حياتهم وتطورهم إلى الأفضل.

• تلجأ المرأة أكثر من الرجل إلى الجراحات التجميلية حيث تنظر الثقافة المجتمعية إليها من منظور جاذبيتها المتعلقة بالجسد.

• يلجأ الكثير من الأفراد إلى الجراحات التجميلية ليكون متميزاً عن الآخرين، وذلك بالظهور دائماً في صورة مبهرة ولافتة لأنظار الغير.

• أصبح هاجس تجميل الجسد، هاجساً قلقاً غير مجنس، ولا يصنع الفوارق الاجتماعية، حيث أصبح الذكور يسايرون الموضة والتقليد بالقدر الذي تساير به الإناث ذلك، بسبب عولمة الأذواق الشبابية والجماهيرية.

• يقبل كثير من أفراد العيِّنة على الجراحات التجميلية بغرض التقليد واتباع الموضة ومحاكاة لأجساد الآخرين من المشاهير أو غيرهم.

• يقبل الرجال على التجميل لأسباب صحية ووظيفية، لا لأسباب جمالية صرفة كما تطلبها الإناث.

2 ـ الدوافع الخاصة بالأسرة

يرتبط قرار الإقبال على الجراحة التجميلية ارتباطاً وثيقاً بالأسرة (الزوج، الوالدين، الأخوات)، إذ يحتاج الفرد في هذه المرحلة إلى تكوين رؤية واضحة عن مصيره ـ هل يقوم بإجراء الجراحة أم لا؟ ـ فهو يعاني التشتت وكثرة الضغوط الاجتماعية والنفسية والاقتصادية على كاهله، ومن طريق البيئة الاجتماعية المحيطة يتخذ القرار وينصاع إليه أو يرفضه، وفي هذا السياق رأت ديترز أن العناية بالجسد وبتجميله نمط حياة تؤثر فيه الدوائر الاجتماعية المحيطة، إذ تؤثر طبيعة الأسرة وثقافتها في اتجاهات أفرادها نحو الجراحات التجميلية (Detrez, 2002: 313).

أ ـ الدعم والتشجيع والقبول

الدعم والتشجيع والقبول من أولى الدوافع الأساسية التي تؤثر في الإقبال على الجراحة التجميلية في مدينتَي الدراسة؛ وقد يكون الدعم بسبب الحفاظ على الصحة، وهذا ما تبرزه

إحدى الحالات: «أهلي كلهم دعموني لأنهم كانوا شايفين إزاي كرهت حياتي وعانيت بسبب السمنة وجربت أنواع رجيم مختلفة». وقد يكون الدعم للمحافظة على تماسك الأسرة؛ فتقول حالة **أخرى** «دعمني الوالدين بسبب الحفاظ على حياتي الزوجية، لأن زوجي كان غير راضٍ عن شكلي ودائماً يهددني بالطلاق»، **وتشير ثالثة** «زوجي يعمل في الخارج ولما رجع لقي الست اللي سايبها اتغيَّرت، فكان على طول بيتكلم فى الموضوع ده، لما قولته اني هعمل العملية وافق على طول». ويكون التشجيع من الأسرة بسبب التخلص من العنوسة وإيجاد فرص جيدة للزواج؛ تشير **إحدى** الحالات «أسرتي شجعتني وخاصة أمي علشان أتزوج حيث أبلغ 34 عام»، وتوضح **أخرى** «عملت تحويل مسار المعدة للحصول على فرصة جواز، لأني وأنا سمينة مكنش في حد بيتقدم». وتؤكد **إحدى** الحالات أن قرارها بالإقبال على الجراحة التجميلية كان مصدر قبول في الأسرة، فتقول «انفصلت عن زوجي بسبب السمنة؛ وعانيت من ظروف اجتماعية سيئة فقررت أعمل عملية تدبيس المعدة للزواج مرة أخرى وتكوين أسرة»، وتقول **أخرى** «عملت الكثير من الجراحات التجميلية في الوجه والجسد لأن زوجى يحب التجديد فهو رجل أعمال ويحتاجني معه كثيراً في حفلات العمل ولا بد من أن أظهر أمام عملائه وزوجاتهم في أجمل وأحدث مظهر».

ويؤكد أنيشتا ما أفرزه الواقع الميداني حيث يرى أن الأسرة هي الداعم الرئيسي والمؤثر للإقبال على الجراحات التجميلية (Ancheta, 2000)؛ فكلما كانت العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة قوية كلما اتضح التأثير في هذه الجراحات.

ب ـ التهديد والضغط

أوضحت الدراسة الميدانية في مدينة القاهرة أن الإقبال على الجراحات التجميلية قد يكون بسبب التهديد والضغط من أحد أطراف الأسرة (الزوج، الزوجة) حيث يحرص على أن يكون الطرف الآخر نموذجاً ومثالاً حياً لجسدٍ جذاب بلا نواقص. قالت **إحدى** الحالات: «عملت جراحة تكبير الصدر بسبب زوجي حيث أنه كان غير راضي عن شكل صدري لأنه صغير جداً... وأنا كنت خايفة جداً بس بسبب الخلافات الشديدة بيني وبينه التي وصلت للطلقة الأولى، عملتها، والحمد لله نجحت». وتذكر **أخرى:** «عملت عملية تدبيس المعدة بسبب زوجي، وهو أصر على العملية وذهب بي إلى دكتور مشهور، وإلى الآن محافظة على جسمي. أنا بقالي 8 سنين بعد العملية ومحافظة على أكلي لأني عارفة لو سمنت هيطلقني».

وقد أكد كثيرون من عيِّنة الأطباء أن عامل التهديد هو من الدوافع الرئيسية في الجراحات التجميلية، حيث تقبل الأنثى على الجراحات التجميلية (زوجة، أم، ابنة) تحت وطأة الظروف الأسرية الصعبة. وفي هذا السياق أشارت مارك إلى أن عملية اتخاذ قرار إجراء الجراحة تنشأ نتيجة لتعرض الأنثى لضغوط من الغير (الزوج، الأفراد المقربين) من خلال تلميحات ضمنية أو عبارات صريحة (Mark, 2001).

ج ـ الرفض والخوف

أطلق هوفننغ مصطلح التطرف على بعض الممارسات التجميلية التي تتم بالعدوان من أي طرف من أفراد الأسرة الذي يكون غالباً (الزوج، الزوجة)، حيث يحرص على رؤية شريكه في أبهى مظهر (Hoffnung, 2006:7)، وهذا ما يجعل الشريك الآخر يبذل قصارى جهده ليصبح بمظهر جيد وجذاب.

وهذا ما كشفت الدراسة الميدانية في مدينة القاهرة عن أن الرفض والخوف من الدوافع الهامة في الإقبال على الجراحات التجميلية؛ وقد يكون الخوف بسبب إنهاء الرابطة الزواجية؛ فيقول **أحد** الحالات «زوجتي في العلاقة الخاصة، مكانتش سعيدة معايا، وكنت لا أعرف أن أشبع رغباتها ورغباتي الجنسية وده السبب الرئيسي لعملية تدبيس المعدة». وتقول **أخرى** «الزوج هو السبب في هذه العملية حيث كان بيعراني بصدري». وتشير **ثالثة** «أجريت العملية التجميلية، لأن وزني زاد كثيراً بعد الزواج وأصبحت أبدو أكبر من سني بكثير. فكان لا بد أن أصارع من أجل إنقاذ زواجي من طلاق أكيد». وقد يكون الخوف والرفض بسبب الآثار الجانبية للجراحات التجميلية خاصة بعدما تكرر في الآونة الأخيرة حالات الوفاة خاصة بين المشاهير؛ وقد أكد على ذلك الكثير من حالات الدراسة منها من **يقول** «خاف عليَّ والدي بسبب الأضرار الجانبية لهذه العمليات»، وتقول **أخرى** «زوجي كان رافض بس مع المحاولات المستمرة وافق»، وتشير **ثالثة** «تم الرفض من الأسرة بسبب تكرار الوفيات بين المشاهير والأفراد العاديين، لكن مع الإقناع تمت الموافقة». قد يكون الخوف بسبب عدم وجود التجهيزات الطبية اللازمة داخل المستشفى، فتقول إحدى الحالات «أسرتي كانت خايفة عليَّ من المستشفيات العامة فعلشان كده عملتها في مستشفى خاصة».

د ـ السرية

أوضحت الدراسة الميدانية عند عيِّنة الدمام أن الإقبال على الجراحات التجميلية قد يكون بعدم إخبار الأسرة بالإقبال على الجراحة التجميلية بسبب الرفض النهائي، وهذا ما عبرت عنه إحدى **الحالات:** «أنا عملتها لنفسي دون علم الأسرة»، وقد يكون بسبب إحداث عنصر المفاجأة من المظهر الجديد، فذكرت **إحدى** الحالات «محدِّش عرف من إخواتي ووالدي إلا بعد العملية»، وقالت **أخرى** «أجريت عملية تجميل للأنف في الولايات المتحدة الأمريكية ولم أخبر أحد غير زوجي لتحقيق عنصر المفاجأة لأصدقائي وأسرتي». ويشير **آخر** «انتهزت فرصة قضائي إجازة الصيف في إحدى الدول العربية وأجريت عمليتين جراحيتين في الأنف والرقبة».

ويصف 20 بالمئة من عيِّنة الأطباء السرّيةَ بأنها الجانب السلبي في جراحات التجميل حيث أكدوا «أن كثيراً من الفتيات يُجرين هذه الجراحات دون علم الأسرة، ونفس الشيء بالنسبة إلى السيدات؛ إذ ينتهزن فرصة سفر الأزواج ويقمن بعملية شفط الدهون أو تكبير الثدي».

تكشف الملاحظات الميدانية لعيِّنة مجتمع البحث جملة من الحقائق تتمثل بالآتي:

• يرتبط قرار الإقبال على الجراحة التجميلية ارتباطاً وثيقاً بالأسرة (الزوج، الوالدين، الأخوات)، ويقع في المرتبة الأولى الزوج أو الزوجة.

• تعرضت بعض حالات الدراسة في مدينة القاهرة للتهديد والضغط للخضوع إلى الجراحة التجميلية، وهذا بسبب عدم قبول الطرف الآخر للمظهر الجسدي.

• تلجأ الأسرة للتأثير في الفرد حتى إجراء الجراحات التجميلية باستخدام اتجاهات عديدة؛ منها: الدعم، والتشجيع، والضغط، الرفض.

• يسبق الخضوع للجراحة التجميلية عند بعض المبحوثين في مدينة القاهرة الخوف من بعض أفراد الأسرة لأسباب متعددة؛ منها: المضاعفات الصحية جراء الجراحة، الخوف من الأخطاء الطبية، مدى خطورة وصعوبة الجراحة، الخوف من عدم تمكن الجراح من مهنته.

• أقبل بعض المبحوثين في مدينة الدمام على إجراء الجراحة التجميلية في الخفاء والسرية لإحداث عنصر المفاجأة للأهل والأصدقاء، أو للخوف من الإرث الثقافي الذي يرفض مثل هذه الجراحات.

3 ـ الدوافع الخاصة بالمجتمع

يتدخل في تجميل جسد الفرد عدة عوامل اجتماعية وثقافية (Didie and Sarwer, 2003)، حيث الجسد هو الأداة الأساسية للتفاعل الاجتماعي ويحرص الفرد على تقديم صورة جسدية تلاقي القبول عند الآخرين الذين يتفاعل معهم.

أ ـ شيوع ثقافة الجمال

من استقراء آراء حالات البحث جميعاً نجدهم يجمعون على رأي واحد، ألا وهو شيوع ثقافة الجمال في المجتمع؛ حيث يربط المجتمع قيمة الفرد بشكله الخارجي، فينظر إلى الرجل على أنه وسيم ونحيف، وينظر إلى المرأة باعتبارها كائناً جنسياً يثير الغرائز والشهوات، تقول **إحدى** الحالات «عملت جراحة تدبيس المعدة علشان مظهري يبقي كويِّس ولأن المجتمع بيحب الجميلة ويلفظ الدميمة». وتشير **أخرى** «معظم الرجال يحبذون الجمال ويَجرون وراء الجمال والمظهر الحسن للبنت ويكرهون القبيحة». ويذكر **ثالث** «يحب المجتمع الجمال ويبغض القبح». ويؤكد هذه الشهادات عيِّنة الأطباء حيث رأوا أن المجتمع في الآونة الأخيرة أعطى الأولوية لجمال الجسد والمظهر الخارجي على ما عداها من الأشياء.

وانطلاقاً مما سبق؛ يؤكد ترافايّو (Travaillot, 1998: 4) أن المجتمع له دور بعيد المدى بالهوس الجديد بالجسد، وأصبح ينظر إليه باعتباره تطور كماليات الحياة والوصول إلى حضارة الترفيه. ويرى إيشبرغ أن الضغوط الاجتماعية التي يمارسها المجتمع على الأفراد هي التي تدفعهم إلى اتخاذ قرار إجراء هذه الجراحات (Eichberg, 1999).

ب ـ وسائل الاعلام

تضطلع وسائل الإعلام (التلفاز، الإنترنت، الجرائد والمجلات) بدور فعّال في التهافت الشديد على عيادات طب التجميل وتحديد مقاييس الجمال وفي تبديل الذوق الاجتماعي من خلال الصور التي تروّج من خلالها للموضة بأسلوب تجاري يعتمد على عنصري الإغراء والترغيب.

وقد اتفقت عيِّنة الدراسة بأكملها على الدور المؤثر لوسائل الإعلام في الإقبال على الجراحات التجميلية. تقول **إحدى** الحالات «كنت أشاهد الفنانين في الميديا وبأتمنى أكون زيّهم وبجمالهم وبشكلهم»، وتشير **أخرى** «الميديا لها دور أساسي على اقناعي واتخاذ القرار». وتوضح **ثالثة** «كنت بَنبهر بالشكل قبل العملية وبعدها، وده شجعني على عملها».

وقد أكدت عيِّنة الأطباء أن زيادة التهافت على جراحات التجميل تقع على وسائل الإعلام، فما يتم عرضه يومياً من صور فنانات وفنانين يتمتعون بجمال خارق، يشكل دفعاً أساسياً إلى الإقبال على عالم التجميل والاستفادة من فرصه اللامحدودة، وتؤكد ما سبق دراسة مارك حيث ترى أن أشكال أجسام عارضات الأزياء والممثلات اللاتي يظهرن في وسائل الإعلام ذات تأثير مباشر على اتخاذ قرار الجراحة سواء كان هذا القرار من السيدة نفسها أو نتيجة المقارنة التي يبرزها الآخرون لها (Mark, 2001).

انطلاقاً مما سبق؛ تكشف الملاحظات الميدانية الدوافع الخاصة بالمجتمع ويمكن تحديد ما يلي:

- ساعد التغير الاجتماعي والثقافي في أنظمة المجتمع وأبنيته، على توليد شحنة جديدة من الأفكار، التي ترسخ حب المظهر وتحسينه بل تغييره أيضاً.

- ساهم تقبُّل المجتمع لجراحات التجميل أكثر فأكثر في الترويج لهذه العمليات وانتشارها وتعزيز فكرة الجمال والتغيير، وكلما زاد التقبل كلما كثرت الرغبة في التحسين أو تغيير المظهر.

- تؤثر وسائل الإعلام وبخاصة التلفاز والإنترنت في الجراحة التجميلية من خلال عرض برامج خاصة تنقل شهادات حية لأفراد خضعوا لعمليات تجميل، وتصويره مختلف مراحل التغيير التي يجتزئها، بدءاً من حالة المعاناة وانتهاءً بمرحلة الإعجاب والثقة بالنفس.

- ساعدت وسائل الإعلام على تصاعد وازدياد عدد المقبلين على عمليات التجميل والتأثير في نفوس الأفراد عن طريق برامجه وما يعرضه من فنانين ومشاهير وتركيزه على أهمية الجمال.

- يستأثر جسد المرأة باهتمام خاص كموضوع ثقافي، ومن ثم استهدافه اقتصادياً في أساليب الدعاية والإعلان التي توظف جسد المرأة ليس كوسيلة بل كهدف أيضاً.

4 ـ الدوافع الطبية

تُعتبر الجراحات التجميلية من أهم ثورات تقدم الطب الحديث، إذ ساهمت في علاج المشكلات الاجتماعية ونوبات اليأس والإحباط لدى المرضى والمشوهين، وعززت الثقة بالنفس لديهم، لكن سرعان ما تحولت هذه العمليات إلى موضة وهوس لدى كثيرين من أفراد المجتمع، الأمر الذي دعا الباحثين (Kuar, 2005; David, 2006; Veale, 2003; Stephen, 2007) إلى القول بأن التقدم في العلوم الطبية وانتشار المراكز المتخصصة ومحدودية التكاليف المادية وإبراز ثقافة صورة الجسد على ما عداها من الأشياء؛ كل ذلك له تأثير كبير في اتجاه الأفراد نحو الجراحات التجميلية.

أ ـ انتشار المؤسسات الطبية

كشفت الدراسة الميدانية أنه مع انتشار جراحات التجميل انتشاراً كبيراً، وإقبال الأفراد عليها إقبالاً متزايداً، وخاصة النساء، تم افتتاح الكثير من المراكز المتخصصة، التي تعلن عن أنشطتها في وسائل الإعلام، وتتنافس على اجتذاب الراغبين في إجراء عمليات التجميل. أوضحت جميع حالات الدراسة أنهم تعرفوا إلى المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة في جراحات التجميل من طريق وسائل الإعلام، ثم بدأ الاهتمام والتحري بالسؤال من المتخصصين والأصدقاء والأقارب.

وهذا يشير إلى أن وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة فضلاً عن وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، سناب شات، أنستغرام، ...) ساهمت بشكل كبير في الترويج لهذه الجراحات وانتشارها وتعزيز فكرة الجمال والتغيير وملاحقة الموضة وغيرها.

وقد أكدت عيِّنة الأطباء أن كثرة المراكز الطبية والعيادات التجميلية تعكس حاجة المجتمع إلى هذا النوع من الجراحات المتخصصة. غير أنه ظهر من بين هذه المراكز الطبية المتخصصة مراكز أخرى غير معتمدة تسعى لمنافسة بعضها البعض لخفض الأسعار. وانتشرت بإعلاناتها في الصحف والإذاعة والتليفزيون، وقد استغلت اهتمام الأفراد، وبخاصة السيدات، بالجمال ومحاولة تقليد المشاهير للنصب عليهم وللمخاطرة بحياتهم. لذا يرى بعض من عيِّنة الأطباء أن جراحات التجميل أكثر فروع الطب تعرضاً للنصب بعد انتشار مراكز التجميل غير المتخصصة.

ب ـ التكاليف المادية

أوضح شالمون وبلير أنه على مر التاريخ، يقوم بعض الأفراد في جميع الثقافات تقريباً بتغيير مظهرهم بالوسائل الطبيعية عن عمد (Blair and Shalmon, 2005)؛ أما اليوم، فيغير الأفراد مظهرهم من خلال إعادة تشكيله بالجراحة التجميلية التي أصبحت متاحة بشكل متزايد وبأسعار مناسبة لجميع الأفراد من مختلف الأعمار. في السياق نفسه كشفت الدراسة الميدانية أن الكثير من الأفراد (أثرياء، وفقراء) يقبلون على الجراحات التجميلية؛ فالأثرياء يبحثون عن الجمال الجسدي والاستقرار الأسري ويتمتعون بالقفزة الطبية في مجال الطب

التجميلي. تقول إحدى الحالات «سافرت إلى الخارج لعمل جراحات تجميلية في الأنف والشفاه والأذنين، لا يفرق معي تكاليف الجراحة وإنما الجودة الطبية والسفر للخارج». ويقول **آخر** «سافرت من مدينة لأخرى لعمل الجراحة في مركز طبي معين، على الرغم من وجود مراكز أخرى في مدينتي، ولكني أبحث عن الجودة ولا يهمني التكاليف». وكشفت الدراسة في عيِّنة القاهرة، أن الفقراء يحاولون من طريق هذه الجراحات التخلص من الأمراض وتحسين فرصهم في الزواج والعمل، تقول إحدى الحالات «عملت شفط دهون من منطقة الفخذ بعد أن فشلت محاولاتي المتكررة لإنقاص وزني عن طريق «الريجيم»، وهذا بسبب فسخ خطوبتي التي استمرت أربع سنوات». وتوضح **أخرى** «عملت تدبيس المعدة في مستشفى تعليمي حكومي بالمجان». ويرى 60 بالمئة من عيِّنة الأطباء أن التكاليف المادية للجراحات التجميلية تتحدد وفقاً للطبيب وكفاءته وشهرته وتبدأ العملية البسيطة من 5-10 آلاف جنيه، وتتضاعف العمليات الأكثر صعوبة لتصل إلى أضعاف هذه الأرقام. ويشير 20 بالمئة من الأطباء إلى أن الجراحات التجميلية بعد أن كانت حكراً على الأغنياء، أصبحتْ جزءاً من محاولات متوسطي الدخل والفقراء لتحسين فرصهم في الاستقرار الأسري والزواج والعمل، فهم مستعدون لاقتراض الأموال من الأهل والأصدقاء أو اللجوء إلى المستشفيات التعليمية المجانية والعيادات الخاصة غير المرخصة والرخيصة لإجراء جراحة التجميل.

ج ـ عرض الشكل المحدد قبل وبعد الجراحة

كشفت الدراسة الميدانية أن أسلوب عرض الشكل المحدد قبل وبعد الجراحة التجميلية من الدوافع الرئيسية للإقبال على هذه الجراحات، فيؤكد الكثير من الحالات أنهم تمكنوا من اتخاذ القرار الخاص بالجراحة بعد مقابلة الطبيب المختص ورؤية أجسادهم بعد الجراحة، وهذا ما بعث الطمأنينة في نفوسهم، وبخاصة أنهم كانوا يعانون مشاكل عديدة تتصل بالمظهر، أو بالأسرة، أو العمل... كما ازداد شعورهم الإيجابي نحو مظهرهم الجديد حينما استحسنه الآخرون وبخاصة المقربون، فتشير **إحدى** الحالات إلى أنها «بقيت جميلة ومرغوب فيها من كل الناس»، وتقول **أخرى** «أنا عجبة زوجي ونفسي جداً مش مصدقة نفسي»، والعكس صحيح في حال توجه البعض بالنقد السلبي إليه، فيصاب حينئذٍ بشعور سلبي يعقبه أزمات عدة. تشير **إحدى** الحالات «أنا جمسي أتشوه بعد العملية ونظرةً الناس لي محرجة»، وترى **أخرى** «أنا مش عارفة آكل، وبرجَّع باستمرار وبقيت ضعيفة».

يقول أحد الأطباء «كثير من السيدات لا يرضين عن شكلهن بعد إجراء العملية ويدخلن بعد ذلك في حالة اكتئاب شديد»، ويشير **آخر** «بعض السيدات لن يشعروا بالرضى مهما بلغ نجاح العملية. وقد يخضع البعض منهن لأكثر من عملية دون التوصل إلى أي نتيجة إيجابية».

د ـ اندثار مخاطر جراحات التجميل

مع تطور العلم والطب بصفةٍ عامةٍ وطب وجراحة التجميل بصفةٍ خاصةٍ، ومع وجود تقنيات حديثة أدت إلى إعطاء نتائج أفضل وأسرع مع مضاعفات أقل، لذا نجد الكثير من الأفراد يُقدمون على تكرار الجراحة التجميلية في أماكن أخرى في الجسد، وهذا يتضح من

شهادة إحدى الحالات «قمتُ بعمل شفط دهون، ثم عملت بعدها بفترة نحت للجسد». وتقول **أخرى** «عملت شفط دهون ورجعت سمنت فقمت بعمل تحويل مسار المعدة». وقد يقوم الأفراد بتكرار الجراحة نفسها نتيجة لعدم الرضا، فتقول **إحدى** الحالات «لقد قمت بتكرار تجميل الأنف لعدم رضائي عن مظهري»، وتشير **أخرى** «لم يعجبني شكل الشفاه فقمت بالتكرار». ويقول **أحد** الأطباء «بعض السيدات لا يشعرن بالرضا عن النتيجة؛ وسرعان ما يعاودن إلى إجراء عملية ثانية»، ويقول طبيب **آخر** (قد يكرر بعض الأفراد الجراحات التجميلية مرات عديدة طمعاً منهم في الحصول على شكل أكثر جمالاً ومثالية متحملاً آلام ومخاطر هذه العمليات). ويشير **ثالث** (هناك بعض المرضى يعانون هوساً شبيهاً بالإدمان أو القلق حيال شكلهم والرغبة المستمرة في تكرار الجراحة التجميلية لغرض التحسين. ويؤكد بعض الأطباء أن الطبيب لا بد من أن يقوم بدور الناصح الأمين مع تكرار الجراحة التجميلية ويوضح سلبيات ومخاطر هذه العمليات ولا يشجعها.

إذاً؛ يؤكد الواقع الميداني أن مخاطر الجراحات التجميلية قليلة، ولكنها غير منعدمة. فجراحة التجميل عمل طبي يقبل النجاح والفشل، لذا نبه الباحثان وولب ولانيدر من خلال دراستهم إلى أن الجراح التجميلي لا بد من أن يفسر الحالة التشخيصية للفرد المُقبل على التجميل (Laneader and Wolpe, 2006)، وأن يوضح له المخاطر المحتملة حتى وإن كانت طفيفة، ولا بد من وجود موافقة مستنيرة على تفاصيل الجراحة كافة.

من استقراء آراء العيِّنة والدراسات السابقة نصل إلى عدة نتائج منها؛ ما يلي:

• تطور الطب التجميلي بوجود تقنيات حديثة أدت إلى إعطاء نتائج أفضل وأسرع مع مضاعفات أقل.

• انتشار مراكز التجميل والترويج عن نفسها من خلال طرح النموذج المثالي لصورة الجسم قبل الجراحة وبعدها من خلال وسائل الإعلام والإنترنت.

• ساهم وجود إقبال متزايد على جراحات التجميل لأسباب طبية متعددة منها؛ وجود فئة من الجراحين المهرة المختصين، قلة الآثار الجانبية الناتجة من بعض هذه الجراحات، وإتاحة التكاليف المادية للكثير من أفراد العيِّنة، ولكن عدم إتاحة المادة لا يمنع الجراحة.

• لم تمنع قلة الإمكانات المادية من الإقبال على الجراحات التجميلية.

• تتم الجراحات التجميلية في مراكز جراحية متعددة، وقد نشأت هذه المراكز في بداية الأمر لعلاج التشويهات العضوية، والحروق، وإصابات الحوادث، ثم أصبحت تروّج الجمال المثالي. ومن هنا فقد اهتمت بنظرية جديدة «أنماط الجمال»، وفيها يقوم المركز بعرض قائمة بأنماط الجمال المثالي ويمكن لأي شخص أن يختار النمط الذي يرغب فيه.

• تمارَس بعض الجراحات التجميلية في المراكز غير المتخصصة التي تزاول نشاطها في الخفاء بعيداً من أعين الرقابة الصحية، وغالباً فإن من يقوم بمزاولة النشاط الطبي غير متخصصين في المهنة الطبية، وهذا ما يسبب للمترددين عليها بعض المشاكل والأزمات.

5 ـ الميكانيزمات والأنماط التفاعلية بعد إجراء الجراحة التجميلية

تساهم التفاعلات الاجتماعية التي تتم بعد إجراء الجراحة التجميلية بين الفرد وبيئته الاجتماعية في شعوره بالرضا عن مظهره الجديد أو العكس شعوره بالإحباط واليأس والاكتئاب؛ حيث إن نظرة الآخرين له بعد التجميل تحدد نظرته لذاته وإعجابه بها أو نقمته عليها. وتتعدد المؤسسات الاجتماعية التي يتفاعل معها الفرد، فهي تبدأ بالأسرة، فجماعة الأصدقاء، فالجيران... ويلعب كل منهم دوراً هاماً في التأثير في الفرد، فإما يقومون بالمساندة أو الرفض تجاه هذه الجراحة. لذا؛ فإن رد الفعل الاجتماعي للدوائر الاجتماعية تجاه المظهر الجديد يؤثر في تقبل الفرد أو رفضه لمظهره وعليه يستطيع أن يكمل حياته بهذا المظهر أو يكرر الجراحة التجميلية مرات عدّة ليحصل على الرضا والقبول في نظر الآخرين. لذا؛ نستطيع القول إن المظهر الجمالي هو اجتماعي تواصلي، وإن كل تغيير أو تحول تتدخل فيه إنما هو بفعل عوامل متعددة، أهمها ينبع من التصورات الذهنية لدى الفرد والمجموعة الاجتماعية المحيطة به (الزاهي، 1999: 45).

من استقراء الواقع الميداني تؤكد جميع حالات العيِّنة أن قبول الآخرين للتحول والتغيير في المظهر أثر بالإيجاب في صورة الذات، وقد اتضح أن الفرد المُتجمل يبحث عن الرأي في التغير والتحول في المظهر بصفة أولى عند (الزوج، الزوجة). تقول **إحدى** الحالات «فاضت عليَّ الإطراءات من زوجي»، وتشير **أخرى** «الزوج فرحان بشكلي الجديد وعلاقاته بي اتحسنت بشكل كبير»، ويوضح **ثالث** «الزوجة مبسوطة جداً، واتغيرت معايا وبقت فرحانة بي وعلاقتي بها أصبحت هائلة».

وكان للوالدين والأخوة أيضاً دورهم في تدعيم القبول عند الفرد المُتجمل وفي تغيير نظرته إلى ذاته، تقول **إحدى** الحالات «أعجب بي والدي وإخواتي، لدرجة أن أختي الكبيرة عملت هي الأخرى جراحة تجميلية في الوجه عند نفس الطبيب»، وتشير **أخرى** «رغم خوف أمي عليَّ، إلا أنها بعد رؤيتها لشكلي الجديد وباستقراري مع زوجي، فرحت بي ودايماً تشجعني أن أحافظ على جسدي بصورته الجديدة». ولأصدقاء العمل والجيران دور هام في قبول المظهر الجديد، فتقول **إحدى** الحالات «أصحابي في العمل كلهم عاوزين يعملوا العملية زيّي»، وتوضح **أخرى** «أرى باستمرار إعجاب أصحابي بشكلي الجديد»، ويرى **ثالث** «جيراني عرفوا مني طريق دكتور التجميل ليقلدوني».

ومن الممكن أن يرفض الآخرون التغيير أو التحول في المظهر، فترى **إحدى** الحالات أن مظهرها الجديد لم يثر إعجاب الآخرين بل قوبل بالرفض بسبب عدم الرضا عن المظهر الجديد «لم يحب أهلي التغيرات في الأنف»، وتقول **أخرى** «أصابتني الحسرة عندما سخر أهلي من شكلي»، ويشير **ثالث** «مظهري الجديد لم يعجب أهلي، قالوا: الأول كنت أفضل، أنت مشوَّه الآن». وتوضح **إحدى** الحالات أن رفض الآخرين للمظهر الجديد بسبب فشل الجراحة التجميلية (تم عمل جراحة لي في وجهي، وفشلت بسبب الدكتور ولم أحصل على النتيجة المطلوبة، ولم يتقبل الآخرون شكلي، بل كنت معرّضة للسخرية والإهانة». ويُرجع 40

بالمئة من عيِّنة الأطباء تعرُّض جراحات تجميلية كثيرة للفشل وتشويه الجسد، إلى التسرع فى اختيار الطبيب المعالج والمكان الذي تجري فيه العملية.

ومن منطلق الملاحظات الميدانية لمجتمع الدراسة نجد أن التفاعلات الاجتماعية تساهم في تقبل أو رفض المظهر الجديد؛ فإذا كان الاتجاه للمظهر إيجابياً يستطيع الفرد أن يستكمل حياته بهذا المظهر مدعم بالثقة وبتقدير الذات. أما إذا كان الاتجاه سلبياً، فيشعر الفرد بالفشل أو الرفض الاجتماعي أو السلبية، وربما يفقد الثقة بذاته ويصاب بالكثير من الأمراض النفسية والاجتماعية، وربما يلجأ إلى تكرار الجراحة التجميلية مرات عديدة ليحصل على الرضا والقبول في نظر الأخرين.

6 ـ صورة الذات بعد التجميل

إن تنظيم خبرات الفرد وتماسك شخصيته يرتبطان إلى حد كبير بطبيعة مفهوم الفرد عن ذاته سلباً أو إيجاباً. كما أن مدى رضا الفرد عن صورة جسمه يُعد دافعاً محدداً للسلوك (سليمان، 2014: 11). وباستقراء الواقع الميداني، أمكن تحديد صورة الذات عند أفراد العيِّنة؛ بما يلي:

أ ـ الثقة بالنفس

اتفقت 80 بالمئة من عيِّنة الدراسة على أن أهم مكتسبات جراحة التجميل هي تعزيز الثقة بالنفس والشعور بالرضا والراحة للنتائج التي تم الوصول إليها ، فتقول **إحدى** الحالات «أشعر بتحسن كبير وبثقة أكبر في النفس بعد أن أجريت عملية تجميل لأنفي البارز والضخم والمقوس،... وأصلحت نظرتي وتقييمي لنفسي». وتشير أخرى «بقيت أحسن لأني أنا أتغيرت مبقاش عندي خجل ولا خوف بقيت بعامل الناس بكل ثقة دون تردد أو خوف». ويقول **آخر** «أنا مكنتش بأحضر المناسبات خوفاً من تعرّضي لمضايقات نتيجة شكلي، دلوقت بحب أورّي للناس شكلي». وترى **ثالثة** «راضية جداً عن نفسي، وبقيت أحب أخرج وأنزل وأتفسح وأتصور وألبس لبس شيك، وعندي ثقه في نفسي»، وتقول **رابعة** «زادت ثقتي وطموحي لنفسي».

وفي هذا السياق ترى دلينسكي (Delinsky, 2005) إن السعي وراء الجمال من خلال تغيير ملامح الجسد قد أصبحت حلاً شائعاً ومقبولاً للرغبة في تحسين الذات وتقديرها؛ وتعريز الثقة بالنفس.

ب ـ الرضا عن الحياة

أعرب 85 بالمئة من عيِّنة الدراسة عن الرضا عن الحياة، وهذا يؤدي بلا شك إلى قبول الذات وتدعيمها، وعبرت عن هذا **إحدى** الحالات «كنت ميتة والتغير في المظهر وتغيير العلاقات الاجتماعية مع الآخرين بث فيَّ الحياة من جديد». وتقول **أخرى** «فكرت في الانتحار بسبب وزني ورفض الآخرين لوجودي، لكن بعد العملية رجعت لحياتي وحبيت

نفسي أكثر». وتشير **ثالثة** «رضيت عن حياتي بعد رجوع زوجي وأبنائي لحضني بعد ما هجرني بسبب شكلي». وتؤكد ما سبق دراسة هتون حيث ترى أن نجاح الجراحة التجميلية من أهم المؤشرات التي تساعد على الرضا عن الحياة (Hutton, 2004).

ج ـ الاجتماعية

كشفت الدراسة الميدانية أن نجاح الجراحات التجميلية ساهم في تغير العلاقات الاجتماعية على الأصعدة كافة الأسرية والمهنية...، ومن ثم تغيرت سمات الفرد بعدما كان يفضل العزلة الاجتماعية والوحدة، أصبح بعد الجراحة التجميلية يميل إلى التجمع وحب الظهور، وهذا ما عبرت عنه **إحدى** الحالات «تغيرت حياتي للأفضل سواء الخاصة أو الظهور أمام العامة خصوصاً أني كنت أتلافى الظهور معه في أي مناسبة أو التصوير معه». ويقول **آخر** «اتغيرت مئة في المئة بقيت شخص تاني اجتماعي يحب أسرته». وتشير **أخرى** «أتزاور مع أهلي باستمرار بعدما كانت العلاقات جافة بيننا».

د ـ الاكتئاب والعزلة الاجتماعية

عند فشل الجراحة التجميلية، أو الحصول على نتائج غير مرضية التي قد تصل إلى حدوث تشوُّهات مؤقتة، أو دائمة، يُصاب الفرد بالاكتئاب والعزلة الاجتماعية والغضب، وهذا ما عبّرت عنه إحداهن «عانيت، بعد العملية، من مشاكل نفسية بسبب عدم تقبل الشكل الجديد»، وتقول **أخرى** «فوجئت بمظهر وجهي بشع للغاية فكررت الجراحة للحصول على مظهر أفضل». ويشير **آخر** «عند فشل الجراحة تعرضت للكثير من المشاعر السلبية والتقلبات في الحالة المزاجية». وتوضح **ثالثة** «لم أرضَ عن شكلي الجديد في أنفي وأصبت بحالة نفسية شديدة وراجعت الطبيب المختص الذي شخص الحالة بالاكتئاب ولا زلت أعالج إلى الآن).

وتؤكد عيِّنة الأطباء أن أهم إيجابيات الجراحات التجميلية تحسُّن المظهر وزيادة الثقة بالنفس وتجديد العلاقات الاجتماعية. أما السلبيات؛ فتتركز في الإصابة بالكثير من التوترات الاجتماعية والنفسية. ويرى آخرون (Didie and Sarwer, 2003) أنه عند فشل الجراحة التجميلية وبخاصة منطقة الوجه يتعرض الفرد للقلق والتوتر والاكتئاب ومن الممكن أن يكون هذا الفشل معوقاً كبيراً في الحياة الاجتماعية.

تكشف الملاحظات الميدانية لعيِّنة مجتمع الدراسة جملة من الحقائق تتمثل بالآتي:

• سعى أفراد العيِّنة إلى إجراء جراحات التجميل بغية الحصول على الشكل المقبول والمطلوب، حيث إن تقبل الفرد لصورة جسده، يزيد من إمكان تقبله لذاته، وتزيد من تقبل المجتمع له.

• عند نجاح الجراحة التجميلية يشعر الأفراد بالرضا عن الحياة وحب التجمع والظهور والشعور بالثقة المتزايدة ولديهم قدر قليل من نقد الذات وسعداء بمظهرهم الجديد.

• يكرر الفرد الجراحات التجميلية لأمرين، **الأول** عند نجاح الجراحة وحينئذ يشجع صاحبها على تكرار الأمر مرة أخرى لتجميل منطقة أخرى بالوجه أو الجسم لأنه يكون قد اكتسب ثقة كافية في مبدأ الجراحات التجميلية بشكل عام، و**الثاني** عند فشل الجراحة وحينئذ يلجأ لتكرار الجراحة أملاً في تغيير المظهر للأفضل والحصول على القبول الاجتماعي.

• يقدم الفرد على إجراء جراحات التجميل بهدف تحسين المظهر، ثم يفاجأ بأن النتيجة التي تحققت مخالفة للمتوقع وغير مرضية لآماله، وحينئذ يتعرض للكثير من الأمراض النفسية والاجتماعية مثل (الاكتئاب، العزلة الاجتماعية).

ثالثاً: مناقشة ختامية ومقترحات عملية

تُعد عملية تجميل الجسد أسلوباً يتحول فيه الجسد البشري إلى ظاهرة ثقافية، حيث الاهتمام الزائد بالمظهر وشيوع ثقافة التجميل والنظرة إلى الرجل على أنه وسيم ونحيف، والنظرة إلى المرأة على أنها كائن جنسي يثير الغرائز والشهوات. كل هذا يبعدنا أكثر فأكثر عن إنسانية الرجل والمرأة وعقلهما وفكرهما وما يجب أن يكونا عليه فعلاً. وبذلك يتحول كل من الرجل والمرأة من إنسان خُلق جسداً وروحاً وعقلاً إلى مجرد جسد جميل لا همَّ له إلا الإبقاء عليه فاتناً وشاباً في نظر الجنس الآخر. إن الخطورة تمكن في تقليص الدور العظيم لكل من الرجل والمرأة في المجتمع، ووضعهما في هذا الإطار الغرائزي المثير للشهوات بحيث يؤدي إلى تنميط الصورة عن دورهما الحقيقي في المجتمع وبنائه وتطوره؛ حيث المجتمع ما هو إلا رجل وامرأة، وبغياب أحد الطرفين سيكون لذلك آثار خطيرة تهدد هذا المجتمع ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً.

إن ثقافة التجميل الناتجة من العولمة الثقافية الغربية التي أعطت لجمال الجسد والمظهر الخارجي الأولوية والأهمية على جمال العقل والفكر، بعكس الثقافة الإسلامية التي دعت إلى رفع مستوى المرأة من متعة جسدية ونزوة عابرة إلى مستوى متقدم ومتحضر، إلى مستوى الجمال العقلي والروحي. لذا؛ جاءت أهداف الدراسة في محاولة الكشف عن المتغيرات الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بالجراحات التجميلية، وأسفرت تلك المحاولة العلمية المتواضعة عن النتائج الآتية: ارتباط شيوع ثقافة الجمال وجراحات التجميل بفعل العديد من المتغيرات الاجتماعية الثقافية، أهمها:

• الدوافع الذاتية التي تركز بصورةٍ أولية على ذات الفرد؛ ونظرة الفرد لنفسه، وما يستخلصه من ذلك مقارنة بالآخرين من حيث الشكل، والمظهر العام، وتتشكل الدوافع الذاتية في: الاهتمام بصحة الجسد والمظهر، التقليد، ومواكبة الموضة.

• الدوافع الخاصة بالأسرة والتي تهتم بطبيعة الأسرة وثقافتها على اتجاهات أفرادها نحو الجراحات التجميلية، وقد تشكلت الدوافع في الدعم والتشجيع والقبول، التهديد والضغط، والرفض والخوف، والسرية.

• الدوافع الخاصة بالمجتمع؛ والتي تركز على تقبل المجتمع بشكل كبير لترويج هذه الجراحات وانتشارها وتعزيز فكرة الجمال والتغيير، وقد أكد هذا المحور شيوع ثقافة الجمال وتأثير وسائل الإعلام وبخاصة التلفاز والإنترنت في الجراحة التجميلية.

• الدوافع الطبية؛ وقد وضح هذا المحور من انتشار المؤسسات الطبية وارتفاع التكاليف المادية وعرض الشكل المحدد قبل وبعد الجراحة واندثار مخاطر جراحات التجميل لها تأثير مباشر في الإقبال على الجراحات التجميلية.

• تسهم الميكانيزمات والأنماط التفاعلية بعد إجراء الجراحة التجميلية في الشعور بالرضا عن مظهر الشخص الجديد أو العكس شعوره بالرفض والإحباط واليأس والاكتئاب.

• تسهم صورة الذات بعد التجميل في تحديد نوعية الحياة التي تنظم السلوك الاجتماعي للفرد وعلاقته بالبيئة الاجتماعية المحيطة، ولقد أكد هذا المحور أن صورة الذات بعد نجاح جراحة التجميل اتسمت بالثقة بالنفس، والرضا عن الحياة الاجتماعية. أما في حالة فشل الجراحة التجميلية؛ فقد اتسمت صورة الذات بالمشاكل الاجتماعية والنفسية؛ مثل: الاكتئاب، والعزلة الاجتماعية.

• أثبتت الدراسة أن المقارنة بين عيِّنتي القاهرة والدمام أوجدت تماثلاً بين استجابات المبحوثين في الكثير من المتغيرات الاجتماعية والثقافية، وهذا يدل على التقارب الثقافي بين المجتمعات العربية بفعل تأثرهما بنفس التغييرات العالمية في وسائل الإعلام والإنترنت.

لذلك قدمت هذه الدراسة المقترحات والتوصيات التالية:

• إعداد برامج تثقيف توعوية وقائية حول صورة الجسد وما يتعلق بها من مؤثرات تدفع الأفراد إلى اللجوء إلى الجراحات التجميلية.

• التوعية الصحية من خلال وسائل الإعلام المختلفة لتوضيح الحالات التي تحتاج إلى الجراحات التجميلية، والطرق السليمة في ذلك، وأهم المراكز والعيادات المتخصصة في هذه الجراحات.

• تسليط الضوء على المراكز الطبية غير المرخصة التي تتخذ من هذه الجراحات مجالاً للاكتساب المادي بغض النظر عن الممارسات الطبية الدقيقة والرعاية الصحية السليمة للأفراد.

• التشديد في جميع المؤسسات المعنية ووسائل الإعلام والإنترنت على ضرورة تدعيم إبراز ثقافة الجمال الفطري الرباني الذي يشدد على جمال العقل والفكر والروح قبل جمال الجسد.

• ضرورة الرقابة على ما يبث من وسائل الإعلام من التركيز على صورة الجسد والإعلاء من شأنه كسلعة استهلاكية، وإهمال الجوانب البناءة التي تسهم في رقي ونهضة المجتمع.

• نشر الوعي في مؤسسات التعليم المختلفة من تغيير المظهر وإعلاء قيم الصورة ودعم قيم القناعة والرضا عن صورة الجسد.

• العمل على مكافحة الصورة السلبية للمرأة، واستبدالها بصور متوازنة تعزز بها دورها الإيجابي في المجتمع ومشاركتها في التنمية، على أن يتم ذلك بآليات تنفيذية تعتمد تشكيل مجموعات خبراء من الإعلاميين، تكون مسؤولة عن مراجعة ما ينشر حول المرأة في وسائل الإعلام.

• توفير خدمة الإرشاد والتأهيل الاجتماعي والنفسي في المستشفيات والمراكز التجميلية حيث يقدمون الدعم والنصح والمساعدة للمقبلين على الجراحات التجميلية. ولا يتوقف التأهيل الاجتماعي النفسي قبل الجراحة، إنما يستمر إلى ما بعد الجراحة التجميلية لما له من دور هام في تهيئة الفرد للتغيرات النفسية والاجتماعية الممكن حدوثها مع التغييرات الخارجية للمظهر.

• يتوقف تحقيق التنمية في المجتمع على تغيير ثقافة الجسد في كل أبعادها الرمزية أو السلوكية.

المراجع

أبو أبنوب، هدى (2008) <http://www.akhawia.net/showthread.php?t>.

بياربونت، ميشال إيزار (2006). **معجم الأثنولوجيا والأنثربولوجيا**. ترجمة مصباح الصمد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد).

تقرير الجمعية الدولية لجراحي التجميل (2017)، <http://www.isaps.org/Media/Default/ Current %20News/GlobalStatistics.PressRelease2016>.

جلبي، علي عبد الرازق [وآخرون] (2001). **نظرية علم الاجتماع الاتجاهات الحديثة والمعاصرة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الزاهي، فريد (1999). **الجسد والصورة والمقدس في الإسلام**. بيروت؛ الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.

الزيود، ماجد (2006). **الشباب والقيم في عالم متغير**. عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

سليمان، شيماء محمود (2014). «عمليات التجميل وعلاقتها بصورة الجسم ومفهوم الذات كما يدركها طلبة الجامعة الأردنية.» (كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية).

سميث، شارلوت سيمور (1998). **موسوعة علم الإنسان المفاهيم والمصطلحات الأنثربولوجية**. ترجمة محمد الجوهري [وآخرون]. القاهرة: المشروع القومي للترجمة؛ المجلس الأعلى للثقافة.

عبد الجواد، مصطفى خلف (2002). **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

العقيل، صالح بن عبد الله (2014). «العوامل الاجتماعية والنفسية المرتبطة بإقبال الفتاة السعودية على عمليات التجميل.» **مجلة جامعة المدينة العالمية** (ماليزيا): العدد 10.

القاموس الطبي العربي، <https://www.altibbi.com>.

كريب، إيان (1999). **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**. ترجمة محمد حسين غلوم؛ مراجعة محمد عصفور. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. (عالم المعرفة؛ 244)

مارشال، جوردن (2000). **موسوعة علم الاجتماع**. ترجمة محمد الجوهري [وآخرون]. القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، مج 2.

الموسوعة الصحية الحديثة (2017)، <http://www.cyl.org.uk/lang/ar/Cosmetic>.

Ancheta, Rebecca Wepsic (2000). «Saving Face: Women’s Experiences with Cosmetic Surgery.» (PhD, University of California, San Francisco).

Blair, Lorrie and Maya Shalmon (2005). «Cosmetic Surgery and the Cultural Construction of Beauty.» *Art Education*: vol. 58, no. 3, May, pp. 14-18.

Cashion, Lisa Beth (2001). Internalization of the «Beauty Ideal» Body Image Satisfaction and Willingness to Undergo Cosmetic Surgery.» (PsyD, Our Lady of the Lake University).

Delinsky, Sherrie Selwyn (2005). «Cosmetic Surgery: A Common and Accepted, Form of Self-improvement?.» *Journal of Applied Social Psychology*: vol. 35, no. 10, October.

Detrez, Christine (2002). *La Construction sociale du corps*. Paris: Seuil.

Didie, Elizabeth R. and David B. Sarwer (2003). «Factors that Influence the Decision to Undergo Cosmetic Breast Augmentation Surgery.» *Journal of Women’s Health*: vol. 12, no. 3.

Eichberg, Sarah Lucile (1999). «Bodies of Work: Cosmetic Surgery and the Gendered Whitening of America.» (PhD, University of Pennsylvania).

Hoffnung, Michele (2006). «Western Beauty Practices are Culturally Coerced, Not Chosen.» *Psyc Critiques*: vol. 51.

Hutton, Heather O’Neil (2004) «Flesh Impressions: Television Texts of Cosmetic Surgery and Audience Negotiation.» (Florida Atlantic University).

Kellett, Stephen, Suzanne Clarke and Pauline McGilla (2008). «Outcomes from Psychological Assessment Regarding Recommendations for Cosmetic Surgery.» *Journal of Plastic, Reconstructive and Aesthetic Surgery*: vol. 61, no. 5, May.

Kumar, Sameer (2005). «Exploratory Analysis of Global Cosmetic Industry: Majorplayers, Technoloy and Market Trends.» *Technovation*: vol. 25, no, 11, November.

Laneader, Alice M. and Paul-Root Wolpe (2006). «Ethical Considerations in Cosmetic Surgery.» (Office of Human Research, University of Pennsylvania School of Medicine, Philadelphia, PA, US).

Mark, Marie Elizabeth (2001) «The Medicalization of Feminine Beauty: A Study of Cosmetic Surgery.» (PhD, City University of New York).

Travaillot, Yves (1998). *Sociologie des pratiques d’entretien du corps*. Paris: Presses universitaires de France.

Veale, David (2006). «Psychological Aspects of a Cosmetic Procedure.» *Psychiatry*: vol. 5, no. 3, March.

الأسرة: نهاية النموذج الوحيد(*)

مارتين سيجالين

سوسيولوجية وإتنولوجية فرنسية متخصصة في الأسرة والقضايا الثقافية.

ترجمة: مصطفى قمية

أستاذ علم الاجتماع، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مدينة الجديدة ـ المغرب.

تحظى الأسرة بالإجماع، رغم أنها مُفكّكة وهشّة، وقد عرفت تحولات كبرى: إنها لم تعد تنشأ عن طريق الزواج، وإنما عن طريق البُنوّة. وأضحت قضية القرابة، من جديد، تحتل، في الوقت الراهن، مكانة مركزية.

في سنة 2002، كتب هنري مندراس (Henri Mendras): «خلال عشرين سنة، كان الزواج الأحادي المطلق يستند إلى تعاليم السيد المسيح (...)، وقد انهار هذا الأساس المميّز للحضارة الغربية المسيحية تحت تأثير الأحداث التي جرت في الستينيات: الثورة على تقاليد عريقة جداً، والتي لم نستطع بعد قياس تأثيرها الكبير على نظام البُنوّة عندنا، وعلى بناء شخصية أطفالنا». في بضعة أسطر وضع مندراس مخططاً للتحولات التي مسّت الكوبل والأسرة ابتداءً من نهاية الستينيات. لقد تمت ملاحظة بروز نموذج جديد للأسرة أضحى يُهيمن، شيئاً فشيئاً؛ لكنه، مع ذلك، لم يكن كارثة كما تنبأ بذلك مندراس. لم يكن هناك «انهيار» للأسرة، لأنها استمرت، تحت أشكال متعددة، في أن تكون المؤسسة الأساسية في المجتمع الفرنسي. ويمكن أن نأخذ كدليل على ذلك ارتفاع نسبة الخصوبة فيها[1]. في الواقع، وفي ما يخص موضوع التحولات، إن «ثورة العادات»، التي هي في طور الجريان، ليست ثورة الأسرة بقدر ما هي ثورة القرابة.

بين ظهور أول عدد من **مجلة العلوم الإنسانية** سنة 1990، وهذا العدد الأخير (2016)، واصلت المؤسسة الأسرية تطوّرها، على منحنى بدأ في سنيّ السبعينيات: استمر معدل الزواج في الانخفاض، ومعدل الطلاق في الارتفاع. ورغم أن الإجهاض ووسائل منع الحمل قد سبقا سنوات التسعينيات، فإنه ابتداءً من هذا التاريخ، ستحصل تغيّرات تشريعية هامة

(*) في الأصل نشر هذا المقال باللغة الفرنسية: Martine Segalen, «Famille: La Fin du modèle unique,» *Sciences Humaines*, no. 277 (janvier 2016).

(1) 2.01 طفل لكل امرأة سنة 2014 مقابل 1.77 سنة 1999، وهو العدد الأضعف منذ الحرب العالمية الثانية.

تسهم في تطوير المساواة بين الجنسين داخل «الكوبل»(*). ولنتذكر أنه في سنة 1987 وُضع قانون اقتسام السلطة الوالديّة بين الزوجين.

وفي سنة 2002، تم وضع قانون ينصّ على عطلة الأُبوة (للرجال)، وعلى تعميم مبدأ اقتسام السلطة الوالديّة، وعلى فتح إمكان إقامة الطفل عند والديه بالتناوب، وعلى تقوية التعاون بينهما في حالة حدوث انفصال لـ «الكوبل».

وأخيراً فتح «قانون كوزيس»، الذي وُضع في السنة نفسها، إمكان تغيير النظام القديم لانتقال الاسم العائلي.

تروم هذه الإجراءات تسليط الضوء على أولوية الفرد في المؤسسة الأسرية، وتنظيم المساواة بين الوالدين بخصوص مسؤوليتهم التربوية، والحفاظ على الروابط التي تجمع الطفل بوالديه بعد انفصالهما.

مركزية الطفل

بالموازاة مع ما سبق ذكره يُلاحظ بروز اهتمام بحقوق الطفل: ما جعله يحوز وضع الشخص، وذلك عبر المصادقة على الميثاق الدولي لحقوق الطفل، الذي صادقت عليه الأمم المتحدة سنة 1989، وكذلك عبر خلق سلطة قضائية لحماية الأطفال (منذ تأسيسها ضمن مؤسسة حماية الحقوق) سنة 2000. في هذا العالم، الذي يُعْلي من قيمة الاستقلالية، صار تكوين الأسرة، واختيار شكل هذه الأسرة، يستند، شيئاً فشيئاً، إلى إرادة الأفراد. بالنسبة إلى فئة واسعة من الناس لم يعد الزواج يعتبر ذلك الأفق غير القابل للتجاوز بالنسبة إلى الأسرة الفرنسية. صار التزوّج من عدمه، والانفصال من عدمه، شأناً خاصاً (لا يَصْدق هذا القول تماماً على أبناء المهاجرين المسلمين حيث يظل الزواج، غالباً، هو الشكل الوحيد المسموح به لعيْش حياة زوجية) (Collet et Santelli, 2012).

لقد دخلنا إلى ما تسميه إيرين تيري عصر «اللازواج» (Théry, 2001). وتغيّرت نقطة التوازن في نظام القرابة عندنا، لأنها لا تنفلت من قاعدة كونية: في المجتمعات التي يكون فيها الزواج ضعيفاً تُشكل البُنوّة العمود الفقري للأسرة. إن ازدياد النزوع إلى الفردانية لم يضعف أهمية المساعدات الأسرية؛ إذ توضح البحوث متانة الروابط التي تجمع بين الأجيال متمثلة بتقديم مساعدات منتظمة.

من بين الشخصيات الجديدة، التي ظهرت في العقود الأخيرة، داخل الأسرة هناك الأجداد الذين صاروا يُشكّلون محور الروابط فيها (Attias-Donfut et Segalen, 2014)؛ حيث أُغفل موضوعهم من قبل سوسيولوجيا الأسرة لمدة طويلة، وهم يُقدّمون اليوم صورة مغايرة تماماً عن صورة الشيخوخة. إن المسنين الذين يتمتعون بصحة جيدة، ويتوافرون على تقاعد مريح، يُقدّمون مساعدات كبيرة لأبنائهم عبر الاهتمام بأطفالهم، ومساعدة أحفادهم، الذين

(*) لا توجد ترجمة عربية دقيقة لكلمة Couple. ومن المعروف، أن الزواج ما هو إلا شكل من أشكال الكوبل، وليس هو الشكل الوحيد. لذلك، ارتأيت تعريب الكلمة الأجنبية كما هي: الكوبل، معتمداً في ذلك على ما يعرف في أدبيات الترجمة بالاقتراض المعجمي.

أضحوا كباراً، وبشكل مباشر، على مواجهة الصعوبات الاقتصادية المعاصرة. لقد انقلبت العلاقة بين الأجيال: صار السلف في خدمة الخلف بينما كان عبء السلف في السابق يُلقى على عاتق الخلف.

فضلاً عن ذلك، لقد غيّر اللازواج من مكانة الطفل. كان الطفل، في السابق، يعتبر كشيء بديهي يحصل بعد الزواج. أما في الوقت الراهن، فقد صار ميلاده مُبرْمجاً، وهو الذي يُشكّل الأسرة، مع العلم أن ستين بالمئة من الأطفال الأوائل يولدون خارج الزواج. إن التنشئة الاجتماعية لـ «قرينين» بعد أن كانت مسألة حميمية وخاصة، صارت مسألة عمومية. فالأشخاص يكونون غرباء بعضهم عن بعض إلى حين حدوث ولادة. وبعد الولادة يتحولون إلى أزواج.

أشكال أسرية جديدة

لم يكن الطفل شيئاً مرغوباً فيه بهذا الشكل من قبل قط، لكن، من جهة أخرى، بات الرابط بينه وبين والديه هشاً كثيراً بفعل الطلاق والانفصال. إلى حدود الستينيات كانت توجد ثلاث قضايا أساسية هي الزواج والبنوّة والتنشئة الاجتماعية. وقد كانت هذه القضايا مترابطة فيما بينها. لكن اللازواج، والأسر أحادية الزوج، قد وضعت هذا الترابط الحميم موضع تساؤل. فنتائج إدخال التقنيات الحديثة في الولادة، مثل قانون الزواج للجميع، قد وسّعت، أكثر فأكثر، جدول المُمكنات: إذا كانت هناك تحولات في الأسرة، فإنها تكمن في ميكانيزمات البنوّة. والنقاش القديم، الذي يرجع إلى ايميل دوركايم، ويتمحور حول طبيعة روابط البنوّة ـ هل هي اجتماعية أو بيولوجية ـ قد تم تجديده. وهناك العديد من العناصر التي ولّدت تحولات في نظام القرابة. لقد أتاحت وسائل منع الحمل إمكان ممارسة الجنس دون وقوع حمل، وصار الفصل بين الجنس والولادة ممكناً. إن مختلف أشكال المساعدات الطبية على الولادة، وإنشاء بنوك للبويضات وللحيوانات المنوية، وإيجاد أرحام بديلة، وإمكان صناعة أرحام اصطناعية في المستقبل، قد خلخل يقينياتنا القديمة حول البُنوّة. يحدث هذا في إطار مجتمع «مُحب للأطفال» (Bébéphile)، حيث تفرض الرغبة في الأطفال، حتى بالنسبة إلى الكوبل غير القادر على الإنجاب، نفسها بشكل مُلح.

في ظل هذه الشروط تثير قضية «إلى من ينتسب الأطفال؟» (Segalen, 2010) مجموعة من الإشكاليات. وتجد الدولة نفسها، من خلال سعيها إلى سنّ القوانين، تخوض في قضايا تُثار حولها نقاشات اجتماعية حادة.

لنأخذ على سبيل المثال «تأجير الأرحام». إذا كان الزواج يُؤسّسُ، بالنسبة إلى الجميع، على مبدأ المساواة بين المواطنين، بغض النظر عن ميولهم، فإنه في ما يخص مسألة صناعة الطفل، يُلاحظ أن الأبوّة المثلية لا توجد في نفس وضعية الأمومة المثلية[*]. فبعض

(*) فضلت استخدام كلمة مثلي أو مثلية بدل لوطي أو سحاقية، لأن الكاتبة لا تشير إلى الموقف الاجتماعي من هذه الظاهرة، وإنما تتناولها كواقع يفرض نفسه، ولا يمكن بحال من الأحوال غض الطرف عنه.

«الكوبلات» غير القادرة على الإنجاب، والتي تمتلك إمكانات مادية، يمكنها أن تلجأ إلى تأجير الأرحام، التي تسمح لها بالحصول على أطفال، إما انطلاقاً من أعضائها التناسلية الخاصة، أو من خلال اقتناء مواد تناسلية توجد في السوق. إلى من ينتسب الأطفال إذاً؟ هل إلى الأم التي حملتْ ووضعتْ؟ أم إلى تلك المرأة صاحبة البويضات، وإلى الأب صاحب الحيوانات المنوية؟ أم إلى الأزواج الذين يحصلون في النهاية على أولئك الأطفال؟

في حالة الكوبلات المثلية الرجالية تقوم البنوّة بين رجلين، ويتم استبعاد المرأة التي حملت بالطفل تسعة أشهر، والتي يبقى الطفل في النهاية «طفلها» رغم أنه لم يتشكل من بويضاتها. إن تدخّل البْيُّوطبْ في عملية صناعة الطفل يبين بشكل جلّي أننا دخلنا، في مجال القرابة، إلى «عصر ما بعد الطبيعة» كما سجلت ذلك مارلين ستراتيرن منذ سنة 1992 (Strathern, 1992).

لذا، تستحق الأسئلة، التي تُطرح بخصوص التكنولوجيات الحديثة في الولادة، أن تكون موضوع نقاش عميق. وقد انخرط بعض الأنثروبولوجيين والسوسيولوجيين في شبكات للنضال من أجل تشريع تأجير الأرحام في فرنسا، ولدى هؤلاء ميل إلى التأثير في النقاش العمومي من خلال تبرير الرغبة في الحصول على طفل بأي ثمن. مع ذلك، ورغم أن عددهم ليس كبيراً كثيراً، فإن المواليد خارج المعايير، وهم يعتبرون في فرنسا خارج القانون، يُغذّون المخاوف المنتشرة في شريحة من السكان، عدا دوائر المحافظين. يبدو هؤلاء حاملين خطراً يهدّد نظام القرابة، الذي يسير عليه مجتمعنا، والذي ما يزال مهيمناً، ويؤكّد ضعف استخدام قانون كوزيس: فالأغلبية الساحقة من الوالدين يختارون الاسم العائلي للأب ويُورّثونه لأبنائهم. وهكذا سجّل «جون ـ هوجيس ديشو» (Jean-Hugues Déchaux) أن «الابتكارات البيوتكنولوجية، وحتى الأكثر جرأة منها، لا تستطيع وحدها تحويل ما يرتبط بنظام المعتقدات، وبمجموع العوامل المحدّدة للتطور». ففي أوقات الأزمة، بشكل خاص، يلجأ الكثير من الأسر إلى مراجع معيارية، حتى عندما لا تتدخل الدولة لتقنين سلوكات الأفراد.

المراجع

Attias-Donfut, Claude et Martine Segalen. *Grands-Parents: La Famille à travers les générations* (1998) rééd. Paris: Odile Jacob, 2014.

Collet, Beate et Emmanuelle Santelli (2012). *Couples d'ici, parents d'ailleurs: Parcours de descendantes d'immigrés*. Paris: Presses universitaires de France.

Segalen, Martine (2010). *A qui Appartiennent les enfants*?. Paris: Tallandier.

Strathern, Marilyn (1992). *After Nature: English Kinship in the Late Twentieth Century*. Cambridge, MA: University Press.

Théry, Iréne (2001). *Le Démariage: Justice et vie privée* (1993). rééd. Paris: Odile Jacob.

جدل المواطنة والأسرة والقبيلة في السياق العربي: الخليج مثالاً

عبد الناصر صالح اليافعي(*)
رئيس قسم العلوم الاجتماعية
أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك، جامعة قطر.

أولاً: المواطنة العربيّة: هل هو سؤال عن الغائب؟

هل أنتجت الثقافة العربيّة الإسلاميّة عبر تاريخها الممتدّ ما يمكن أن يسمح بالحديث عن مواطنة عربيّة؟ أم أنّ هذا المفهوم غريب عنها تماماً؟ وهل أنّ الأنسجة الرّمزيّة لهذه الثقافة في ارتباطها بمؤسّساتها الاجتماعيّة كالأسرة مثلاً يمكن أن تدفع في اتجاه تطوير هذا المفهوم إن ظهرت بعض إرهاصاته في هذه الثّقافة ومنظومتها المعياريّة والأخلاقيّة والحقوقيّة؟ وإن غابت المواطنة عنها هل يمكن أن تكون الأسرة نواة لخلقها وتوطينها في الثقافة والمجتمع؟ وفي الأخير، هل يمكن أن تكون الأسرة مدخلاً لتطوير مواطنة خليجيّة تمرّ عبر النسيج القبلي والأسري؟

تندرج هذه الأسئلة ضمن اهتمام جديد في الفكر العربي المعاصر، وهو التربية على المواطنة بما هي جزء من فلسفة تربوية سوسيو ثقافيّة حقوقية عقلانية مدنيّة، عابرة للطوائف والتكوينات القومية والإثنية واللغوية والسلاليّة، وهي مسائل حديثة في وطننا العربي حداثة فكرة المواطنة (شعبان، 2017: 42). ثمّ إنها فكرة لا يمكن أن تنمو إلّا في سياقات اجتماعيّة وحقوقيّة وثقافيّة تعطي لقيمة الفرد المكانة التي يستحقّها. الوعي بالفرد ظلّ معتّما لفترات طويلة في التاريخ العربي، إذ استمرّ تابعاً (Subject) لعالمه الاجتماعي الذي منه بزغ. الإنسان العربي، وهذا على سبيل الافتراض، لم يقطع بعد الحبل السّريّ الذي يربطه بالقبيلة أو بالعشيرة وبالجماعة، ممّا قد يجعل حرّيّته منقوصة كما يقول أريك فروم في مؤلّفه *The Fear of Freedom*. وإذا استحال قطع هذا الحبل السرّي (طبعاً مجازيّاً) هل يمكن أن نشهد بوادر مواطنة عربيّة تخرج من رحم القبيلة ومن رحم الجماعة والأسرة بما يعني ذلك من شروط اكتمال الحرّيّة؟ هذا هو الرّهان في مجتمعات لا يمكنها التخلّص، أو لا تريد أن تتخلّص، من ارتباطاتها القبليّة. هذا يدفع، ولو على سبيل الافتراض، باتجاه

(*) البريد الإلكتروني: a.nasser@qu.edu.qa.

التساؤل عن مواطنة قبليّة، أو مواطنة داخل القبيلة. هذه الفرضية مدعومة بما تشهده بعض القبائل العربيّة من دينامية داخليّة وخارجية بعبارة عبد الله حمودي، دينامية تسمح بتجاوز الخطاب الأنثروبولوجي الاستعماري، وبخاصة الخطاب الانقسامي الذي رأى القبيلة مجتمعاً معزولاً عن التشكيلات الاجتماعية التاريخية، مع أنّها جسد اجتماعي حيّ تتشكّل بحسب نمط علائقي متميّز ذي مضامين متغيّرة (حمودي، 2017: 11-56). ولأنّ القبيلة ليست عالماً اجتماعياً مغلقاً، بل مفتوحاً على التحوّل بحكم اختلاط الأصول وإعادة تشكيل القبائل وتغلغل الدولة فيها وتغلغلها في الدّولة؛ لكلّ هذا وغيره، فإنّ الحديث عن تبنّي القبيلة لقيم المواطنة عبر الأسرة والبيت يظلّ حديثاً ممكناً.

ثمّة دراسات أضفت مرونة كبيرة على مفهوم القبيلة وأخرجتها من جوهرانيّة المناهج الكلاسيكيّة التي تردّها كياناً ثابتاً. جاك بيرك، مثلاً، رأى في أسماء القبائل رموزاً إسميّة تفرّق السّاكنة بين مجموعات معترف بها (Berque, 1953: 26; 1998: 226-227). معنى هذا أنّ مفاهيم من قبيل العصبيّة وروابط الدّم لا تمنع القبيلة من تبنّي قيم جديدة تخترق نسيجها الاجتماعي حين تفاعلها مع الدّولة.

يتحدّث هشام داوود عن دولنة القبائل في العراق خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى 1970 قبل أن تتمّ قبلنتها فترة التسعينيات (داوود، 2016: 104-112). ومن هنا تعريفه للقبيلة على أساس أنّها جماعة سوسيو سياسيّة تتطوّر باستمرار، تتبدّل صورتها ويعاد تشكيلها إلى حدّ المسخ (داوود، 2016: 99) أثناء تقاطعها مع الدولة. ونعرف مع بعض الأنثروبولوجيين والمؤرّخين كيف أن بعض القبائل تمكّنت تاريخيا من إقامة دول، أي أن تكوين الدولة يستند، في بعض الحالات، إلى إمكانات قبليّة (تابر، 2016: 13)، فلمَ لا نتحدّث عن مواطنة قبليّة في مجتمعات تمثّل فيها القبيلة مؤسّسة اجتماعيّة أساسيّة؟. ولعلّ هذه المواطنة القبليّة تمثّل جسراً للمرور من الجماعة إلى المجتمع بلغة فرديناند تونيز (Ferdinand Tonnies): الجماعة جوهرها القبيلة التي يشارك فيها الإنسان بكل كينونته، والمجتمع الذي يمثّل بالخصوص حياة المدينة الكبيرة، وفيه تركيز على الإنسان الفرد بطموحاته كلّها، وجوهره المجتمع التنافسي في أبسط أشكاله (Tonnies, 2001: 215).

ثمّة من يؤكّد أن مفهوم المواطنة لا وجود له في الثقافة العربية الإسلاميّة. فكلمة «Citizen» غائبة تماماً، بحسب برنارد لويس في اللغة العربية وكذلك الفارسية والتركيّة، ويُستعاض عنها عادة بمعنى «ابن البلد» الذي لا يحمل معنى مشاركة الأفراد في الحياة المدنيّة (Lewis, 1966: 52-63). هذا الرأي نجده أيضاً عند سمير أمين الذي ينزع عن الأنظمة العربية إمكان نشوء مساواة قانونية (أمين، 1984: 310)، يسانده في ذلك محمد أركون الذي يفترض أن الجماعة السياسيّة في الإسلام لا تسمح بتطوير ثقافة مواطنية كشرط لولادة مجتمع مدني. وخلافاً لهذا التوجّه يتّخذ عبد الوهاب الأفندي موقفاً جذرياً مغايراً، إذ يعتبر أنّ مفهوم المواطن يرادف بدقّة من جهة المعنى التاريخي كلمة «المسلم» (الأفندي، 2004: 56). هذه فكرة جريئة من عبد الوهاب الأفندي إذ يطابق بين المواطن والمسلم من جهة الدلالة والمعنى. ولكنّ السّؤال المحيّر الذي يفترض الإجابة عنه في

هذا السّياق: ماذا عن الفرد غير المسلم في مجتمع دينه الإسلام؟ يجيب الأفندي بقوله إنّ الشّرط الضروري والكافي لحالة المواطنة أن يكون الفرد مسلماً، أمّا من كان غير ذلك فثّمة صيغة تبادليّة أو تعاقديّة تربطه بالمجموعة الأصليّة. وفي هذا «لا يختلف الإطار الفكري لمفاهيم المواطنة التي تبناها النظام العالمي بعد عام 1948» (الأفندي، 2004: 57). حتّى مفهوم الذّمة الذي يشير إلى عضو في أقلّيّة غير مسلمة في سياق إسلامي فقد دعا البعض (عثمان، 1960) إلى تجاوزه للتسامي فوق التصنيفات والتراتبيات القديمة، لنصل إلى مجتمع مسلم تتمتّع فيه كلّ الأقلّيات بكافة حقوقها المدنيّة والسياسيّة، وإلّا كيف يمكن للمسلمين خارج بلدانهم الدّفاع عن الأقلّيات المسلمة إذا ما مارسوه هم أنفسهم ضد غيرهم (Osman, 2001)؟

ولماذا هذا النّقاش حول المواطنة في إشكاليّة تربط بينها وبين الأسرة؟ لأنّه يصعب، في رأينا الحديث عن مواطنيّة عربية، أو خليجيّة بالخصوص، وحتّى عربية كذلك ما لم تترسّخ قيمها في الأسرة، وفي القبيلة كذلك لتحتمل مستقبلاً في سياقات اجتماعية تتعدّد إثنياتها قيماً وممارسات تُشعر النّاس ذوي المعتقدات والآراء المختلفة بأنّهم متساوون أمام قانون الدّولة التي يعيشون فيها.

ثانياً: مدخل إشكاليّ: الأسرة والمواطنة الجديدة

كيف نفكّ نزاعاً بدا ملحّاً في وقتنا الرّاهن بين محمول رمزيّ وقيمي بنته الأسرة العربيّة الإسلاميّة عبر تاريخها الممتد ورأسمال قيمي حديث محوره جدل دائر حول المواطنة وضرورة خلقها في سياقنا العربي. العلاقة بين الأسرة العربية والمواطنة تحيل في مستوى أوّل من القراءة، إلى فكرة المفارقة، ومن هنا بعدها الإشكاليّ. فالأسرة تحيل، تقليدياً، إلى قرابة الدّم والعشيرة، والمواطنة تحيل، خلافاً لذلك، إلى قواعد المدينة التي يخضع لها الجميع بصرف النّظر عن الولاءات العشائريّة أو القبليّة أو السياسيّة أو الارتباطات العرقيّة أو الدينيّة. أمّا الرّبط بينهما بواو العطف فتلك معضلة تحتاج منّا إلى تفكيك. وبكلّ الصّور، فإنّ السؤال عن مفهوم المواطنة، هنا في بيئتنا العربيّة، تطرحه الحاجة إليه أو ندرته في سياقات تنشط فيها المشاعر الطائفيّة والأنسجة الرّمزيّة العشائريّة والارتباطات القبليّة أو المذهبيّة، ممّا يجعل الحديث عن المواطنة بمثابة الإجابة عن تلف المعايير الحقوقيّة في مجتمعات تشهد أصعب أزماتها السياسيّة والأخلاقيّة والثقافيّة ما لم تنشأ تربية على المواطنة داخل هذه الفضاءات الاجتماعيّة.

إنّ تقلّص تجربة المواطنة أو امتدادها يرتبط أيضاً بشكل السّلطة القائمة. فكلّما كانت هذه السّلطة مبنيّة على تراتبيّة حادّة، كان ذلك مؤذن بضمور هذه التجربة وتقلّصها. وكلّما تنظّمت هذه السّلطة بالقانون وبوسائط حقوقيّة وأخلاقية ورمزيّة وبسلطة مضادّة، ساعد ذلك على نجاح التّجربة وامتدادها. أقصد بالسّلطة المضادة مختلف المظاهر الصراعيّة المقاومة لمختلف أشكال الهيمنة التي تضع شروطاً مرتبطة بالقوّة، تُسند المواطنة إلى

من يملك عناصر هذه القوّة، وتَحرم منها من كان فاقداً لها. من بين هذه الشروط السّن والجنس والمذهب والعرق واللّون والجنسيّة. وهنا تتدخّل الأسرة لتخلق التوازن وتقلّص المسافة بما قد تغرسه في النشء من قيم تتسامح مع المختلف عنّا بشتّى أصنافه. فنحن حين نربط المواطنة بالسّلطة أو بحدّة التراتبيّة أو لينها أو علاقتها بالقوّة والهيمنة، إنّما نفترض أنّ المواطنة ليست قيمة مطلقة متعالية عن سياقات إنتاجها، بل على العكس من ذلك تبدو وليدة ظروفها ومراحل تشكّلها، حيث يجعل تلويناتها وتجسيماتها تختلف بحسب هذه السّياقات التاريخيّة والاجتماعيّة. إنّها مفهوم دينامي قد يختفي ضمن ظرف ما تاريخيّ أو سياسيّ أو أيديولوجيّ أو ثقافيّ، ليتعزّز من جديد في تشكّلات أو بنى اجتماعيّة غير معهودة كما هو الحال، مثلاً، في الأسرة الفلسطينيّة التي عوّضت غياب الدّولة في المجتمع الفلسطيني لتتولّى هي بنفسها ترسيخ قيم الوطنيّة والمواطنة والوطن في العمليّة التربويّة. وهذا يعني أنّ المواطنة، كما سبق ذكره، هي نتاج تسويات وتعويضات وتناقضات وتوافقات.

ثلاثيّة مفاهيمية، إذاً، تنشّط العلاقة بين المواطنة والأسرة: القيم والتجربة والديناميّة. القيم أساسها المصلحة العامة ثم المساواة القائمة على القانون الذي يعبّر عن الإرادة العامة. هذا المفهوم أشاد به جون جاك روسّو في حديثه عن العقد الاجتماعي، ينضاف إليه تقسيم السّلطات التي انتبه إليها مونتسكيو (Montesquieu). كلّ هذا مشروط، حتّى يتحقّق بمبدأ المسؤوليّة، إذ لا حديث عن مصلحة عامة وحرّيّة دون ربطها بالمسؤولية، خاصة القانونيّة منها وكذلك المدنية والإدارية والأخلاقيّة. ولكن هذه المبادئ تظلّ معلّقة ما لم تعش مخاضاً بتجربة تاريخيّة تسعى إلى تكريس المواطنة في الواقع. وليس ثمّة في التجارب العربيّة، تاريخياً، ولا حتّى في المتون الفكريّة ما يبشّر بمثل هذه المخاضات، إلّا في سياق الممكن دون الواقع. ومع ذلك يظلّ الطّموح قائماً لنعيش هذا المخاض بدءاً من الأسرة وعبر سيرورة من التكيّفات الاجتماعيّة اليوميّة.

هنا، وضمن هذه التجربة نقارن داخل الفضاء الأسري وأثناء العملية التربويّة بين تجربة مواطنيّة وأخرى نافية لها، كأن نعاين سلوكاً تمييزيّاً بين مختلف أعضاء هذه الأسرة على أساس الجنس مثلاً، فنجعل حظّ الأخ الذّكر حتى وإن كان صغيراً أوفر من الأنثى رغم تفوّقها في السّن عليه، أو أن تُمنع حركة المرأة ما لم يكن معها «محرم» حتّى وإن كان طفلاً صغيراً. المستوى الآخر من الثلاثيّة التي أشرنا إليها هي الدينامية على معنى المخاضات التاريخيّة التي تمر بها مختلف الأسر عبر مختلف مراحل تطوّرها، ومنها قدرة المرأة على استرداد حقوقها وقدرة العبيد مثلاً في سياقات تاريخية معيّنة على فكّ رقابهم من العبوديّة. والدينامية أيضاً غالباً ما تتحقّق بأكثر تمكّناً، وخصوصاً خلال الهزّات الكبرى التي تعيشها المجتمعات وهي تحاول أن تفعل في ذاتها وتحرّر أفرادها وتحرّك أسباب التقدّم والازدهار.

غرضنا من كلّ هذا أن نبلغ ما يمكن تسميته «المواطنة الاجتماعيّة» أو المواطنة المحلّيّة التي تتجاوز المستوى النظري القانوني والحقوقي للمفهوم لتربطه بالتجربة ومخاضاتها في أدقّ تفاصيلها اليوميّة انطلاقاً بالخصوص من الفضاء الأسري. ولكن ألا يمكن لمفهوم

المواطنة المحلّية أو الاجتماعيّة، أو إن شئنا حتّى الأسريّة أن يُضعف المحتوى السياسي للمواطنة؟ إنّنا نفترض ذلك لأنّنا نعتقد أن المواطنة الفعليّة ليست مجرّد قوانين وإلزامات ضامنة للعقد الاجتماعي، بل المواطنة ممارسة يوميّة تجريبيّة ضمن سياقات جغرافية واجتماعيّة محدّدة. وما كان للفرد أن يكون مواطناً في المدينة ما لم يتمرّن على ذلك في الأسرة. لذلك لا نرى ضرورة للسعي نحو تعريف مجرّد ومثاليّ للمواطنة لأنها بطبيعتها مصطلح يراوح بين معيش فردي داخل جماعة أسريّة وانتماء اجتماعيّ وسياسيّ للمدينة أو الحيّ أو الجماعة.

هذه المراوحة تدفع باتجاه الحديث عن ديمقراطية محلّيّة تنطلق من الأسرة لتخلق مواطنة جديدة يحملها الفرد ويتربّى عليها منذ سنوات طفولته الأولى. عندها ستضمر المشاعر الطائفيّة والولاءات المذهبيّة وتتقلّص النّعرات العشائريّة بما فيها من نفي للآخر المختلف. هذه المنهجية في التنشئة الأولى على أساس قيم المواطنة نراها ضرورية اليوم في سياق واقع عربيّ جائش يندفع أفراده إلى تفكيك مجتمعاتهم بأيديهم، كما هو الحال في العراق وسورية واليمن وليبيا. وما كان لهذا التفكيك الذّاتي أن يحدث لو حصّنت الأسرة أبناءها منذ البدء بمعاني المواطنة الاجتماعيّة التي تقوم على نسيج قيميّ أساسه القانون والحقّ والعدالة والمساواة، بصرف النّظر عن مختلف الفروق الإثنية والقبليّة والمذهبيّة والطائفيّة والأيديولوجية كذلك. كلّ هذا التهديم الذّاتي، وهذا التفكيك للقدرات، وهذا الهدر للإمكانات؛ ما كان له أن يكون لو لم نرعَ في سياقاتنا الأسريّة العربيّة هويات مختلفة، مغلقة على ذاتها، تنفي الآخر المختلف بنمطيات غاية في الإقصاء وحتّى العداوة رغم أنّ القرآن نظّم هذا الاختلاف: **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمُ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾** (الحجرات: 13). وفي ذلك وضع لقواعد الحياة المشتركة في سياق اختلافيّ. إنّها وحدة النوع الإنساني، وحدة الإنسان المفكّر التي قد لا تتحقّق إلّا بالإبداع، إبداع لا يمكن أن يكون خصيباً إلّا بتنوّع الكائنات البشريّة وقدرتها على تنظيم التّبادل في سياقات غير متشابهة. وما الذي يمكن أن تفعله الأسرة اليوم إزاء هذه التمزّقات المدمّرة للإمكانات والقدرات؟ يمكنها أن تفعل أموراً كثيرة، ومنها مواجهة النمطيّات السائدة عن الآخر المختلف والتي انغرست بشكل متصلّب في الرأي العام.

للأسرة أيضاً قدرة فائقة على تنمية قيم التسامح ونفي الإقصاء بأشكاله، وأوّل مظاهر الإقصاء ذاك الذي يقوم اليوم على الفروق المذهبيّة بين سنّة وشيعة. وعوض تربية هذه النزعة الطائفيّة للأسرة قدرة على تربيّة قيم التفاهم المتبادل واحترام الرّموز المختلفة بين هذا وذاك. يتعلّق الأمر بتحدّ بات ضروريّاً يقتضي تكوين لغة جديدة قائمة على مفردات الاختلاف والتسامح والتنوّع والتبادل والسلام. هذه المفردات تتولّى الأسرة قبل المدرسة تنميتها في أطفالنا. هذا الحقل الدلالي الحقوقي يقابله حقل دلاليّ آخر يُفترض العمل على تقويضه من لغة النشء ومنه ما يحيل إلى معاني العداوة والصّدام و«الحملات» (Croisade) والعنف. ويظلّ السؤال الجوهري: كيف يمكن بناء وعي جمعيّ، وطنيّ أو دينيّ أو مذهبيّ أو إثنيّ دون أن يكون قائماً على أساس نفي الآخر المختلف؟ كيف نربّي في أطفالنا عقيدة

ومكتسباً روحيّاً يقوم على التّسامح واحترام العقائد الأخرى؟ وكيف نمحو فيهم قناعات مرَضية (Pathologique) لا ترى أو لا تكاد ترى إلّا ما تعلّق بعقيدتها.

هذا هو الجديد في هذه الدراسة. أن نربط المواطنة وسبل تكريسها في مجتمع ما عبر الأسرة، وليس فقط عبر مؤسّساتها المألوفة وأبرزها المؤسّسات القانونية والحقوقيّة والسياسية. فمن خلال الأسرة يتدرّب الفرد على أن يصبح مواطناً حرّاً ومسؤولاً داخل المدينة بمختلف فضاءاتها العامّة، أي أنّنا نمرّ منهجياً في التربية المواطنيّة من الخاص إلى العام. فالذي لم يعرف المواطنة في تنشئته الأولى وتكيّفاته الأساسيّة قد لا يحسن الدّفاع عنها حين يقتحم «الأغورا» (Agora). يتعلّق الرّهان بقدرة الأسرة العربيّة على تحقيق مرور آمن ومدروس من الطّفل إلى المواطن. هذا يعني أن الأسرة لها مسؤوليّة إعداد مواطن الغد وتربيته بخلق وعي جديد لا يقف عند رابطة الدّم، بدءاً من الأسرة إلى العشيرة إلى القبيلة، بل يمرّ منها إلى المدينة والوطن والمجتمع. ولا يقف الأمر عند الجانب النظري فقط بل يُفترض أن تظهر هذه المواطنة الجديدة في السلوك والمواقف والممارسات.

هذا يطرح على الأسرة تحدّياً لا يقف عند نقل قيم المجتمع ومعاييره، بل يتعدّاه ليتحوّل إلى مؤسّسة اجتماعيّة وحقوقيّة قادرة على تطوير ديناميّة داخليّة تجعل من العلاقة داخل الأسرة تمريناً يوميّاً تتجسّد في الممارسة والتمثّل إنتاجاً لمعاني المواطنة. فالأسرة ليست مؤسّسة مغلقة على ذاتها وأسرارها وكيميائيتها الداخليّة، بل هي جزء من نسق قيميّ ومن تمثّلات جماعيّة قادرة على استيعاب التعدّد والمختلف مظاهر الاختلاف والتنوّع. السؤال التربوي الذي يفرض نفسه، هل نربي النّشء على قيم أخلاقيّة مشتركة تتبنّاه الأسرة داخل جماعة ما؟ أم نربيهم على ما يسمّيه جون رولز «الإجماع المتداخل» (Overlapping Consensus) بما فيه من وعد بالتنوّع داخل البنية الاجتماعية الواحدة (Rawls, 1996: 315-329)؟

ثالثاً: رحم الثّقافة العربيّة وتحدّيات الحداثة

هنا يكمن الطّموح الأساسي من هذه الإثارات، كيف نتحدّث عن الأسرة العربيّة الإسلاميّة والتّحديات الرمزيّة التي تعترضها وهي تحاول التواصل إيجابياً مع قيم المواطنة باعتبارها قيماً تنتمي إلى مرجعيّة ثقافيّة مختلفة تتميز بالانفتاح والولاء الخالص لمركزية الفرد والحرية وعلوية العقل؟ لذلك فإننا نتحرك في فلك من المفاهيم المتجاورة والمتشابكة، تتمثل بالأسرة والمواطنة والهويّة والهويّة القوميّة (عبرنا عنها في هذه الدراسة بالهوية الوطنية تجنباً للالتباس بين مفهوم القومية بالمعنى الفرنسي الأوروبي ومفهوم القوميّة العربيّة) والعولمة والانفتاح والخصوصية الثّقافية والمشاركة والتعايش. وهو فلك لا غنى عنه في دراستنا هذه حيث إن التقاء هذه المفاهيم في حدّ ذاته كاشف لصعوبات التفاعل والتلاقح بين سجلين ثقافيين مختلفين وأحياناً متنافرين.

لا شك في أن ما وصفناه بصعوبات التلاقح بين المرجعيّات القيمية المختلفة إنّما يطبع عمليات التغيير الثقافي كافة، حيث إن الثّقافة كما يعرِّفها إرفينغ غوفمان (Erving Goffman)

هي ذلك الرصيد من الصور المحدّد لأهم أنواع الأدوار الاجتماعية للأفراد التي تنقسم إلى أدوار صريحة وأخرى متناقضة مزدوجة (Goffman, 1974: 16-17). ولكن مع ذلك يبدو لنا أنّه يمكننا الافتراض أن الصعوبات التي نقصدها ذات طابع مركب ومعقد.

تعرف النظم الاجتماعية في الفضاء العربي الإسلامي اليوم تحولات بفعل التحديث الذي بدأ يتراكم بشكل متفاوت ونسبي. كما أن العالم الاجتماعي في هذا الفضاء تسربت إليه بعض مظاهر العقلنة؛ الأمر الذي جعل من حتمية مؤسسات التنشئة الاجتماعية في البلاد العربية الإسلامية مسألة نسبية، وفي تراجع يصب لفائدة الفرد العربي الذي بدأ ينسحب تدريجياً بفعل عوامل متعدّدة من منطقة العون الاجتماعي والتبعية لمؤسسات التنشئة الاجتماعية.

غير أنّه رغم تراجع تأثير القيم القبليّة والهيمنة النسبية لأنموذج الأسرة النواة مقارنة بأنموذج الأسرة الممتدة وتغيُّر العلاقات داخل العائلة، فإن تبعية «الأنظمة الرمزية بالنسبة إلى البنى الاجتماعية والمؤسساتية» (Boudon, 1979: 22) أمر صعب الإنكار. فالأنظمة الرمزية المتوارثة تظل قويّة خصوصاً عندما يكون الاختلاف بنيوياً بين السجلين الثقافيين ويصطدم مع المقدَّس وكيفية توزيع الأدوار والحقوق على أساس الجنس والدين والعرق. كما أن مؤسسة العائلة تختلف عن مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى في كونها الأقوى والأقدم والأكثر تأثيراً، علاوة على أنها تقوم بوظيفة المحافظة على القيم والمعايير وتضطلع بدور نقل الثقافة.

من منطلق أهمية مؤسسة الأسرة في نقل الخبرات والقيم والثقافة بشكل عام يصح التساؤل عن الدور المنوط بعهدتها في غرس قيم المواطنة داخل المجتمعات العربيّة الإسلامية وإلى أيّ حدّ يمكن للتحولات التي عرفتها الأسرة ذاتها أن تساعدها على القيام بعملية غرس قيم تتطلب نوعاً من التغيير الثقافي المؤلم والصعب، باعتبار أن الفكرة الجوهرية التي تلتف حولها قيم المواطنة هي المساواة وعدم التمايز على أساس الجنس والدين والعرق؟

رابعاً: المواطنة وتغيّر القيم الأسريّة: تجاوز النمطيات حول الآخر

لا مناص اليوم ضمن هذا الواقع العربيّ الجائش، وضمن عالم افتراضي تمّيعت خرائطه وتكثّفت زمنيته من حدوث تغيير ما في بنية الأسرة العربيّة وفي منظومتها الرّمزيّة والمعياريّة. فإمّا أن يكون هذا التغيير هادئاً، وسلساً وليّناً يراعي معطيات واقع معقّد، إذ يجمع قديمه بحديثه، وإمّا أن يكون عاصفاً راديكاليّاً يتّخذ شكل الزوبعة التي تهبّ من بين مضيق جبل فتأخذ معها حين هيجانها الأخضر واليابس.

المواطنة هنا ضمن هذه الدراسة ليست مفهوماً ساكناً يستمدّ ذاته من المقاربة الدستورية القانونية له، بل إنها مفهوم ديناميّ متحرّك يرتبط بسياقات إنتاجه، ويتعلّق أيضاً بالبناء الاجتماعي السائد وموازين القوى الاقتصادية فيه، ولكن خاصّة بثقافة هذا المجتمع وقدرتها على التجدّد وفق معطيات محيط غير ثابت (مرقص، 2006: 13). هذا يعني أنّها نتاج حركة المجتمع بما فيه من مواطنين، وقدرة هذا المجتمع على الفعل في ذاته، وعلى التفاعل مع محيطه. وأفضل السّبل لهذا الفعل في ظنّي أن ينشأ من رحم الأنسجة الأوّليّة للمجتمع وأوّلها النّسيج الأسري، ليترسّخ في التصوّر والسّلوك، فيتشكّل في البنى الذّهنيّة للأطفال منذ السنوات الأولى، أي مرحلة تكوّن الشّخصيّة القاعديّة فيه (Basic Personality)[1]. هنا وضمن هذه المرحلة الحاسمة في تشكّل شخصية الطّفل يبدأ في استيعاب معنى المواطنة ويمارسها مع أخته وأخيه ومختلف عناصر محيطه الأسري، كأن لا نقوّي فيه نزعة ذكوريّة مهيمنة على الأنثى بدءاً من علاقته بأخته وهو في المهد، فيكبر الصبيّ رجلاً على هذا، وقد تربّى إمّا على المساواة بين الجنسين، أو على إيمانه الشّديد بذكورته المتفوّقة. وقد تربّى أيضاً على ما له من حقوق إزاء المجموعة الوطنيّة وما عليه من واجبات، أو على ما دون ذلك. ويمكن أن نتجنّب قضايا العنف ضد المرأة أثناء العمليّة التربوية الأولى في الأسرة حين نمنع الأخ من ضرب أخته مثلاً. أمّا إذا كانت الأسرة هي المجال الأول لإعادة إنتاج الذّكورة والتمييز بين الجنسين فإنّ ذلك سيؤدّي حتماً إلى خفض مواطنة المرأة، وقد يبرّر صيحة عزّة شرارة بيضون في مؤلّفها **مواطنة لا أنثى** (بيضون، 2015). في هذا الكتاب ترصد بيضون مظاهر من إعادة المرأة إلى موقع ما قبل المواطنة، حتّى أيّام «الثّورة» أو ما اصطلح عليها أنّها كذلك تعرّضت المرأة إلى تعصّب جنسي، سواء بوجهه الحمائي الخيري، أو بوجهه العدائي (بيضون، 2015: 38).

يبيّن هشام شرابي في «مقدّمات لدراسة المجتمع العربي» أن الأسرة الممتدّة بهرميتها هي النموذج السائد في الوطن العربي، يحكمها أب يعتبر أن أبناءه امتداد لشخصيته فيها، ويتعامل معهم على هذا الأساس (شرابي، 1981: 31). ضمن هذا السّياق يصبح الطّفل العربي عرضة للقمع من قبل والده، وفي المقابل يجد حماية مبالغاً فيها من قبل والدته. وبناء على هذا الواقع التّربوي، يرى هشام شرابي أنّ هذه السيطرة الأبويّة يمكن تجاوزها عبر إعادة تركيب كامل للأسرة العربيّة (شرابي، 1981: 14). ويصوغ شرابي مفهوماً جديداً سمّاه «النّظام الأبوي المستحدث» ويبرز فيه التناقض بين جوهر الإنسان العربي وتجلّيه، أي مظهره الخارجي. ونتيجة لتفاعله مع الغرب وقيمه الاجتماعيّة، مع حفاظه على السياق التقليدي للتفكير والبنى الاجتماعية المختلفة في المجتمعات العربيّة ظهر إنسان عربي متناقض: إنسان متطوّر في ظاهره، وخائف في داخله عديم الثّقة بنفسه ويعاني ازدواجيّة في المعايير. يرفض السّلطة في اللاوعي ويتهرّب من المسؤولية ويعفي نفسه منها (شرابي، 1981: 190). ورغم وجود تشريعات تمنع ضرب الطّفل، فإنّ حجم العنف الذي يتعرّض له

---

(1) مفهوم الشخصية القاعدية خرج من رحم الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية مع كل من كاردينير ورالف لينتن وروث بنديكت.

هذا الطّفل منذ نعومة أظفاره أو يُمارس على غيره على مرأى ومسمع منه، قد يعطّل نشأة مجتمع المواطنة في البيئة العربيّة. كيف يمكن لطفل أهينت أمّه بالضرب أو بالشّتم أمامه أن ينشأ على قيم الحرّيّة والمساواة واحترام الأنثى؟ فالأنثى حتّى وإنّ عبّرت عن مواطنتها وثارت مع الثائرين، جوبهت باختزالها في كينونتها الأنثويّة، كما حدّدتها المنظومة الجندريّة التقليدية (شرابي، 1981: 43).

هذه الذهنيّة التصنيفيّة قد ترتبط بالتربية الأسرية بما فيها من تعزيز للأدوار للإنجاب وإعلاء سلطة الأسرة على رغباتها كأنثى (شرابي، 1981: 54). كلّ هذا مرتبط بذهنية عربية كما يقول حسن حميد، تورّث من خلالها الأم ابنتها قاعدة بيانيّة للطاعة العمياء للرجل: «عبر نموذج إرشاديّ مصاغ على شكل آداب تسمّى آداب المرأة تجاه الرّجل» (حميد، 2009: 452). وهو ما يعزّز تغليب البعد الأنثوي على البعد المواطنيّ فيها، أن تكون المرأة ضد نفسها في العملية التربويّة، فتختار عبودية طوعية، استعارة لعبارة إيتيان دي لا بويسي في كتابه **مقالة العبودية الطّوعيّة** (دي لا بويسي، 2008).

غير أنّ هذا الواقع التربوي الذي وصفه شرابي وغيره مما ذكرنا آنفاً، قد تغيّر إلى هذا الحدّ أو ذاك، وأحياناً إلى الأقصى من جهة تبجيل الطّفل والعناية القصوى به خاصّة في مجتمع يشهد رفاهاً متزايداً كما هو في بعض المجتمعات الخليجيّة. فرنسوا دي سانغلي (François de Singly) يتحدّث اليوم عن «طفل ـ ملك» محروم من طفولته، أنانيّ، متطلّب، يريد أن يُلفت الانتباه ولا ينتبه إلى غير نفسه، غير متعاون ولا متسامح، عدوانيّ، قليل التكيّف مع محيطه (Singly, 2010).

هذا الواقع التربويّ قد تغيّر مرّة أخرى بفعل ما تعرّض إليه الطّفل العربي في بعض المناطق كسورية واليمن وليبيا والعراق من هزّات نفسيّة قصوى وما شاهده أمام عينيه وهو لايزال في المهد من قتل ودمار لمحيطه وأسرته وأهله، وما تعرّض له أيضاً من اقتلاع فجائي من محيطه الأسري ومن مدرسته وبيئته الهادئة. هل ننتظر من هذا الطّفل ليكبر رجلاً ويصبح مواطناً صالحاً؟

ثمّ إنّ النّسيج الاجتماعي الذي يتربّى عليه طفل اليوم محكوم بطريقة عميقة بأحكام معياريّة ونمطيّات متصلّبة حول الآخر. وقد يصعب معها الحديث عن مواطنة عربية ما لم نزعزع هذه النمطيات وأحكامها المسبقة من داخل الأسرة العربية. وليس أفضل من العقل مدخلاً لتكسير هذه النمطيات. هذا ما توصّل إليه كبار الفلاسفة حين جعلوا من الفكر والعقل مسلكاً للفهم والتقييم. ريني ديكارت، مثلاً، اقترح منهجيّة الشّك لقيادة العقل في **خطاب المنهج**. أمّا الألماني إيمانويل كانط فقد أنتج مؤلّفاً سنة 1790 عنوانه *Critique of Judgment* يقترح فيه جسراً بين الاستعمال النّظري للعقل والاستخدام الممارس له. وهنا يميّز بين حكم (أو معيار) محدّد، وحكم مفكّر (Kant, 1951). هذا السّلوك المفكّر والنّاقد لم تبلغه بعدُ ثقافة الأسرة العربيّة التي تبدو مليئة في عملياتها التربويّة وفي مختلف أشكال

التكيّفات الاجتماعيّة بالنّمطيات والأحكام المسبقة التي قد لا تسمح بنشأة مواطنيّة عربية في التصوّر والسلوك والممارسة. في ثقافتنا العربيّة مسلّمات ونمطيات تصلّبت تمنع إمكان نشأة ثقافة مواطنيّة كاعتبار المرأة أنثى ضعيفة، والنّظر إلى من لا ينتمي إلى مذهب ما، مارقاً عن الملّة.

خامساً: ولكن هل من مواطنة في بيئة اجتماعية وثقافية قبليّة؟

ولكن أيضاً من الذّي يمكن أن يُعتبر مواطناً (إن وُجد المفهوم)، ويُعامل من جهة الحقّ والواجب، على أساس أنّه كذلك في مثل هذه الأنظمة الاجتماعيّة التي للقبيلة فيها حضور. في الكثير من السياقات العربيّة، والخليجيّة بالخصوص يقلّ النّاس، عادة، من شأن الدّولة لفائدة أواصر القربى و«ابن الرّبع» و«ابن الديرة» وابن العشيرة. ونادراً ما يُعتبر الفرد الوحدة الأساسيّة في المجتمع، بل الأسرة (التركي، 2003: 253-273)، والقبيلة كذلك، هما اللتان تحضران بأكثر قوّة، إذ ثمّة مرور صعب من الجماعة إلى المجتمع ومن القبلية إلى الدّولة. وفي مجتمعات رحلت فيها القبيلة بعشائرها وأُسرها إلى مدينة خليجية استوعبت بعض مظاهر الحداثة (التهيئة والتخطيط العمراني كنوع من العقلنة)، وحتّى ما بعد الحداثة (هندسة معماريّة فاقدة لأصولها التاريخيّة) يصبح الحديث عن المواطنة أكثر تعقيداً من جهة الفهم. فنحن إزاء حياة مدينية مقسّمة إلى «جزر عشائريّة» للفرد فيه ولاء متداخل بين الأسرة والقبيلة والدّولة. حتّى من جهة التهيئة العمرانيّة فإنّ المدينة مقسّمة جغرافيا إلى أسر وعشائر. فهذه قبلية بني هاجر وقد اتخذت لنفسها مكاناً جنوبياً في الحضر[2]، وتلك قبيلة المرّي بأسرها الممتدّة، وقد استحوذت على جغرافيا اجتماعيّة محدّدة داخل المدينة.

هذا النّسيج القبلي المترابط والذي حطّ الرّحال داخل المدينة قد يعطّل، إلى هذا الحدّ أو ذاك، نشأة مواطن في التصوّر والسّلوك، ما لم تتدخّل الأسرة لتثمّن قيمة المواطن بين أفرادها. أمّا القبيلة فقد تحرص على تنشيط مخيال يحرّض على استقلالية النسيج القبلي على الأقل أخلاقيّاً. تحاول القبيلة، لاعتبارات مختلفة رمزيّة واقتصاديّة وسياسيّة أن تحيي النزعة القبليّة (Tribalization). وهي نزعة: «يعبر عنها سلوك الفاعلين المرتبط بتغليب الولاء للمجموعة القبليّة وللهوية القبلية» (بوطالب، 2002: 62).هذه النّزعة تسعى إلى تبجيل الأيديولوجيا القبليّة على الأيديولوجيا الوطنيّة والقوميّة (بوطالب، 2002: 63)، وتجعل الفرد يذوب في ولائه العشائري والقبلي على حساب انتمائه الوطني. وهذا قد يعطّل، أو في الحدّ الأدنى، يُكيّف علاقة الفرد كمواطن حرّ بالدولة. فنتائج الانتخابات المحلّيّة مثلاً، كالبلديات، غالباً ما تكون نتائجها معلومة مسبقاً بحسب قوّة القبيلة أو العشيرة التي تسنده. هذا يعني أنّ التضامن العشائري قد يتحكّم في ميادين العمل السياسي. وقد تؤدي الأسرة

(2) الملاحظة هنا تنسحب على مدينة الدوحة على وجه التحديد.

دوراً حيويّاً في «تلطيف» النزعة القبليّة بمعاني المواطنة التي يجد فيها الفرد نفسه وجهاً لوجه أمام مؤسّسات الدولة كالمؤسسّة الانتخابيّة مثلاً، فلا يكون قراره الانتخابي محكوماً فقط بالروابط القرابيّة والعاطفيّة ويُهمل ما هو عقلانيّ على أهمّيته للمصلحة العامة. وقد يتبادر إلى الذّهن أن القبيلة فقدت سحرها وسلطتها بفعل هيمنة الحياة الحضريّة وما يتبعه من حراك اجتماعيّ وتضارب في المصالح. يردّ ميشال مافيزوللي في كتابه **زمن القبائل** عن فكرة مفاده أنّ القبيلة موجودة حتّى في مجتمع الجامعة، ولها دورها في ما سمّاه «تجميل الحياة السّياسيّة». يقول في هذا المعنى: «من المهم القول بأنّ المجتمعات المتطوّرة قد فقدت علاماتها التقليديّة وطرحت أيديولوجيتها وتخلّصت من قيم أسلافها. لكن يجب الاقتراب أكثر من الظواهر التي تغري يوميّاً بمنطق سحق الجسم الاجتماعي، يجب العمل لتقديم تفسير صحيح لحركات الاحتجاج الإثني والانبعاث العنيف للأصوليّة الدينيّة والإعلان الراديكالي للخصوصيات الثّقافيّة، مثل تجمع الأفراد في أطر ميكرو اجتماعيّة تهيمن عليها الرّوابط العاطفيّة (بوطالب، 2002: 64).

نشهد في دول الخليج تعايشاً لبنيتين مختلفتين، وأحياناً متناقضتين، هما القبيلة التي تقوم على الولاء العشائري القرابي، والدولة القائمة على الانتماء الوطني. وبين هذه وتلك بنية اجتماعيّة ثالثة تتمثّل بالأسرة نراها الأقدر على تخفيف التوتّر وتجسير الفجوة بين بنية أولى مغلقة على أهلها وأخرى مفتوحة على العالم المديني بتنوّعه واختلاف إثنياته. هذه البنية الاجتماعيّة الثالثة (الأسرة) قد تساعد على صهر القبيلة في الدولة بتنمية معاني المواطنة وملاءمة الدولة للقبيلة أيضاً. وقد تمثّل عمّان نمطاً مثالياً لهذه الملاءمة بين نظام الدّولة والنّظام القبلي كما أشار إلى ذلك إيكلمان (Eickelman, 1988: 158). وأفترض أنّ للأسرة دوراً في هذه الملاءمة، وبخاصّة أنّها هي من تدفع أبناءها، وهذا ينسحب على المشرق العربي والخليج، للعمل في أجهزة الجيش والحرس والأمن.

بصورة عامّة، يبدو لي أنّه من الصّعب الحديث عن مواطنة في الخليج من دون أن يكون للأسرة والقبيلة فيها دور، إذ يصعب نزع حقوق المواطن بوجود جماعة ضغط قويّة. والفرضيّة هنا أنّ البنى الاجتماعيّة التقليديّة في المجتمع الخليجي هي التي يمكن أن تدافع عن المواطنة.

سادساً: ظاهرة العولمة: الهيمنة والتجانس

تواجه المجتمعات الإنسانية تحديات كثيرة اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية، وذلك نتيجة ما يكتنفه هذا العالم من تناقضات ومصالح وصراعات واستئثار وهيمنة وتسلط بصوره المختلفة. ومن أبرز التحديات التي تواجه أوطاننا التحدي الثقافيّ القيميّ المتمثل بالقيم الثّقافية الدخيلة المصاحبة للعولمة والتي تتعارض مع قيمنا الدّينية والاجتماعية. ويؤدي هذا التناقض إلى نوع من الانشطار القيمي ينعكس طابعه النزاعي على سلوك الأفراد وانتمائهم الوطني.

يعتبر المفكر محمد عابد الجابري أن العولمة هي نهاية السياسة وبداية الفوضى، وهذا انطلاقاً من المفهوم البسيط للسياسة، أي باعتبارها تدبيراً لشؤون الدولة بمساهمة المواطنين في المناقشة واتخاذ القرار (عبد السلام، 2012: 15؛ عبد العزيز، 2015: 1-28). وفي نفس السياق، يخلص الباحثون الألمان المتخصصون في موضوع العولمة: هانس بيتر مارتين وهارولد شومان؛ في الدّراسة المعمقة المعنونة بـ: **فخ العولمة**؛ إلى أنّ الأنموذج الحضاري الغربي لم يعد صالحاً لبناء مستقبل الإنسانية، أي لبناء مجتمعات قادرة على النمو والانسجام مع البيئة وتحقيق التوزيع العادل للثروة، فالتحول التاريخي القائم تنعدم فيه فرص التقدم والرخاء، ويسوده التدهور الاقتصادي والتدمير البيئي والانحطاط الثقافي، في ظل ثقافة التنميط التي تفرضها العولمة (مارتين وشومان، 1998: 11-12).

ويرى الجابري أن ثقافة الاختراق تقوم على جملة أوهام هدفها «التطبيع» مع الهيمنة وتكريس ظاهرة الاستتباع الحضاري التي تُضعف نسبياً الشعور بالانتماء إلى وطن أو أمة أو دولة. إضافة إلى إرباك مقومات الهوية الثقافية ممّا يجعلها تعرف نوعاً من الانفصام في المرجعيات الثقافية. كما أن صدمة العولمة قد ينتج منها ارتداد إلى الذات بدافع الخوف من الذوبان، فيحصل إما انكفاء هوياتي أو ذوبان في الآخر أو صراع يبن ثنائيات المادي والروحي، أو التراث والمعاصرة. وفي هذا السياق يؤكد الجابري أن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بدّ منها لدخول عصر العلم والتقانة وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية (الجابري، 1993).

تهدف ظاهرة العولمة إلى فرض واقع مجتمعي عالمي يقوم على ما يسمى التطابق (بوتومور، 2004: 94)، الذي يفرز بدوره ظواهر عبر عنها مفكّرو مدرسة فرانكفورت بـ «العقل الأداتي» و«التشيّؤ» و«البعد الآحادي» (Marcuse, 1965: 118-124). وتحمل ظاهرة التطابق في جوهرها هيمنة ثقافة الغرب الرأسمالي بكل عناصرها وأيديولوجياتها المادية والفردية. فالتجانس ليس نتاج تشارك أو تراض بين البشر أو نتاج قيم مشتركة وتآلفات، لكنه نتاج حركة السوق ومظاهر عولمة الاقتصاد ورأس المال وترافق قيمه مع حركته. بمعنى آخر، فإن العولمة هي هيمنة أيديولوجيا ثقافة أرباب السوق وهنا نستحضر نقد أعلام النظرية النقديّة للمجتمع الصناعي الحديث الاستهلاكي، الذي يساند وظيفيا أهداف ومصالح النظم الماسكة بالسلطة والثروة. ومن ثمة، فإن العولمة في خدمة الأطراف المهيمنة على مجالَي السياسة والاقتصاد وناقلة لرموز ومعاني القوى المُهيمنة.

هناك نقاش داخل الأسرة اليوم حول كيفية تعاملها مع الأطفال، وهل أن العدالة الاجتماعية معنية بالأفراد ضد المجتمع الذي يحدد شكل الهوية الوطنية المحدّدة لتعامل الطفل مع مجتمعه؟ فالفكرة الأساسية هنا هي أن حاجات الأفراد في العادة تعتبر أقل شأناً من حاجات المجتمع أو الجماعة وأن التركيز على الجماعات في المؤسسات يعزز مداخلها للموارد. ومن انعكاسات مقاربة كليانية الرؤية كهذه إقصاء بعض الجماعات من الخدمات الاجتماعية والإنسانية (مثل: التعليم، والصحة، والصحة العقلية) وما يتعلق بصفة عامة بارتباطهم بالآخرين مثل (الرعاية الحكومية، والنظام القضائي، والتوظيف). وهو ما يُضعف

دور الأسرة في تكوين الهوية الوطنية لدى الطفل التي تعتبر مفهوم العدالة الاجتماعية من المكونات الرئيسية لها.

سابعاً: الأسرة ودورها في تعزيز قيم المواطنة الفاعلة المنتجة

إن هذه المؤسسة التي تعدّ من أقدم مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتي عرّفها الأمريكي أرنست بيرغس (Ernest Burgess) الذي طوّر المقاربة التفاعلية للأسرة بأنها الخلية الأولى للمجتمع التي تجمعها ثقافة مشتركة وتربط أشخاصها تفاعلات مستمرة ودائمة (Bernadette, 1996: 48-49)، هي أيضاً كوحدة اجتماعية عالمية، تمثل نظاماً مركباً تؤثر وتتأثر بالمناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتغير (الخولي، 2000: 11).

ومهما تعددت التعريفات المحدّدة بين الفرد والجماعة والمجتمع يحدد المفاهيم الخاصة لدى الأسرة التي تؤثر في كيفية بلورة الهوية الوطنية لدى الطفل والتي بدورها تشكل في جزء منها كيفية تمثله للأشياء وتصنع مخياله. فالتوليف القيمي أو إعادة التشكل الثقافي إنّما يندرجان في عمق إعادة البناء الاجتماعي.

لمفهوم الأسرة، فإن الإجماع حول دورها في عملية التنشئة الاجتماعية، التي تطبع بشكل كبير سلوك الأبناء وقيمهم، يبدو قاسماً مشتركاً بالنسبة إلى النظريات الاجتماعية في علم اجتماع الأسرة. فكونها الخلية الأساسية في المجتمع والوعاء الثقافي الأول، مكّنها ذلك من أداء دور المعلم الأول، الذي يشكل حياة الأطفال والشباب من طريق التنشئة، التي تشمل الأنماط الثقافية والمعايير والقيم والدين والعلاقات الاجتماعية والأفعال الاجتماعية في أبعادها المختلفة.

تنبع الثقافة المشكلة للهوية الوطنية للطفل بالدرجة الأولى من مؤسسة الأسرة حيث تحتل الثقافة بما تعنيه من تنشئة اجتماعية مكانة هامة خلال سنيّ الطفولة وصولاً إلى سن الرشد. فخلال هذه السنين الحاسمة تتم عملية الانتماء الاجتماعي بخصائصها الأساسية، كما تتشكل الهوية الذاتية التي يلعب المحيط الاجتماعي بمختلف تنويعاته ووسائله الدور الحاسم فيها. وتتعدى الثقافة الهوية الوطنية إلى تكوين الشخصية بمجملها وتحدد السلوك وتوجهاته وذلك من خلال متابعة وتوجيه عمليات النماء في مختلف أبعادها العاطفية والمعرفية والاجتماعية والسلوكية. ولا يجب أن ينظر إلى ثقافة الهوية الوطنية للطفل باعتبارها عملية للارتقاء الفكري وتهذيب الحواس فقط، ولكن الأهم هو الإعداد للمستقبل، والصناعة له من خلال إعداد أجيال الغد والذين هم رهن بعملية التنشئة ومدى العناية التي تعطى لها ونوع التوجهات الأساسية التي تتخذها.

خاتمة

أيّ مواطنة نحتاجها في السّياق العربي اليوم؟

المواطنة، بعد هذا وذاك، ليست مجرّد معادلة متوازنة بين الحقّ والواجب. هذا تعريف حقوقيّ وقانونيّ وسياسيّ. إنّها أعمق من ذلك وأدقّ. حالة ذهنية، ثقافة ورؤية للعالم وللأشياء يستطيع من خلالها الإنسان أن يتعايش مع الاختلاف والتنوّع، ويرقى فيها إلى أسمى حالاته الإنسانيّة وأرفعها، يكون ذلك حين يتجرّد من ضعفه وأنانيته، وما قد يتلبّس عقله وروحه من نفي للآخر. هكذا يصبح الإنسان وهو في بيته وداخل أسرته مواطناً من العالم مفتوحاً على التعدّد، «داخله خارجه المتجدّد» بعبارة محمود درويش. هذا التفكير المفتوح على التعدّد في تعريف الذات هو مدخل أساسيّ من مداخل المواطنة. إنّها في قلب الصّراع الهادف إلى صياغة تعريف جديد للإنسان. ثمّ إنّ فهمي للمواطنة مرتبط بقدرة الذات على صياغة ذاتها بفعلها المبدع والخلّاق. فأنت حين تزرع أرضك بعرق جبينك حتّى ترتوي، فأنت مواطن. وأنت حين تبدع آيات من الشّعر والأدب والفكر والعلم فإنّك بذاك تنحت لنفسك كياناً. وحين تقيس أناقتك النّفسيّة بمقدار إيمانك ببلدك وعشقك له فأنت هو المواطن. أنت حين تُغمد خنجراً في نخاع التخلّف والتعصّب والجهل، وترسم فرحة على خدّ طفل شرّدت أسرته الحرب وتاهت بها السّبل هنا وهناك؛ فأنت الآن مواطن، وجدير بأن تكون إنساناً وكريماً ومبدعاً، وكفئاً بوسام شرف الإنسانيّة. والمواطنة ملَكة إنسان قرّر أن يمارس إرادته الحرّة المستقلّة والفعّالة، ليتمتّع بإمكانات الفعل والحركة، وليعبّر عن كيانه بطريقته. ليس لكلّ منّا إلّا مواطَنة واحدة لا تتجسّد إلّا متى دافعنا عنها بعقولنا وقلوبنا؛ فلا مواطنة بلا إنسان قرّر أن يكون مواطناً، فيسعى عندها إلى حمايتها وتحقيقها وممارستها يوميّاً في التصوّر والسلوك وفي أبسط التعبيرات اليوميّة، كالعلاقة بأطفاله مثلاً حين لا يفرّق بين أنثى أو ذكر.

علينا أن نكتب مواطنتنا كلّ حين، حتّى على ضفاف بحر رغم علمنا بأنّ أمواجه ستمحو تعبيراتنا. ومع ذلك نؤمن بأنّنا فعلنا شيئاً من أجلها. قد يتحقّق هذا الشيء بمجرّدة إماطة حجرة متعدّية على حرم الطّريق فنكفّ الأذى عنه وعن عابريه، وأن نفعل ذلك في مجرّد الامتناع عن رمي الفضلات كيفما اتّفق. هذه بعض أوجه المواطنة أيضاً. فالمواطن الصّالح ليس ذاك الذي يتمتّع بجملة من الحقوق فحسب، بل ذاك الذي يلزم نفسه بنشر ما يساهم في تحقيق السّعادة إلى نظرائه. هكذا تكمن عظمة الإنسان، عندما يقرّر بمحض إرادته الحرّة الواعية أن يكون جسراً وليس غاية، جسراً لتحقيق أحلام الآخر بالمواطنة. لذلك تبدو عندي قدرة الإنسان على تجاوز فقره وضعفه وأنانيته ليتحقّق كيانه من جديد في ما يستطيع تقديمه للبشرية من خير، وما يقدر على إنتاجه من معنى. أمّا ما يتساقط منه من ضعف وكراهيّة وتعصّب فلا فائدة من إدراكه، ادفعه ليسقط. فما يجب أن يسقط هو ذاك الذي لا يفيد البشرية. وبعد هذا وذاك، المواطنة ليست كلمة أو شعاراً يتحقّق بمجرّد النّطق به، بل المواطنة تجانس جميل بين القول والفعل. لا يكفي مثلاً أن تعبّر عن رفضك للميز العنصري، أو رفضك لحصار الشّعوب، بل يجب أن يظهر ذلك في السلوك والممارسة

اليوميّة، كأن لا ترى في الأقلّيات كائنات دنيا، بل تعترف بحقّهم في الحياة الكريمة وفي المعتقد وفي سائر أنماط الحقوق. وأن تكون عادلاً، وذاك أيضاً من المواطنة، معناه أيضاً أن تكون عدالتك مدنيّة، تظهر في يومياتك ومعاملاتك وأخلاقك.

ما أريد أن أصل إليه بهذا حين أضع المواطنة فوق التعريف الحقوقي والقانوني، على أهمّيته، أنّ المواطنة لا تُصنع بل هي عمل دؤوب يتجلّى في يوميات الإنسان وهو يحقّق وجوده بين النّاس، ولا تتحقّق بهبة أو منّة، إذ ما معنى مواطن، كما يقول بيير بورديو، يجد نفسه مضطرّاً في كلّ لحظة ليثبت أمام الآخرين أنّه يتمتّع بهذه الصّفة عبر الاستظهار ببطاقة تعريفه مثلاً؟

هكذا هي المواطنة الفعليّة؛ ليست مجرّد قوانين وإلزامات ضامنة للعقد الاجتماعي، بل ممارسة يوميّة تجريبيّة ونمط من أنماط الوجود داخل الجماعة. وما كان للفرد أن يكون مواطناً في المدينة ما لم يتمرّن على ذلك في يومياتها وفي فضاءاته الخاصة. لذلك لا نرى ضرورة للسعي نحو تعريف مجرّد للمواطنة لأنها بطبيعتها مصطلح يراوح بين معيش فردي داخل جماعة أسريّة وانتماء اجتماعيّ وسياسيّ للمدينة أو الحيّ أو الجماعة. هذه المراوحة تدفع باتجاه الحديث عن ديمقراطية محلّيّة تنطلق من الأسرة لتخلق مواطنة جديدة يحملها الفرد ويتربّى عليها منذ سنوات طفولته الأولى. عندها ستضمر المشاعر الطائفيّة والولاءات المذهبيّة وتتقلّص النّعرات العشائريّة بما فيها من نفي للآخر المختلف.

غاية وحصيلة هذا التّحليل، أنّ المواطنة تتحقّق بالتربيّة الذاتيّة، أن تربي نفسك على أن تكون مواطناً، وتعرف معنى أن تكون كذلك، وتفعل وتعيش يومياتك وفق هذا الفهم، وتجدّد دورة الدّم في عروقك على هذه المعاني والقيم، فترفض الخضوع ومختلف أشكال الهيمنة والاستيلاب. معنى هذا أنّها كالهويّة ليست معطاة سلفاً، بل إنّها حركة دائمة من التكوّن والصراع من أجل تحقّقها في أرقى معانيها وتجلّياتها وتعبيراتها. وهي بقدر ما تسعى إلى تحقيق الذّات، تستدعي أيضاً مساءلة الآخر والاعتراف به بما يقتضيه ذلك من قدرة على التواصل.

سؤال أخير، هل المواطنة قابلة للتجزئة؟ هل يمكن أن نسمح لأنفسنا أن نتحدّث عن مواطنة الحدّ الأدنى؟ أعتقد أنّ المواطنة لا يمكن أن يكون سقفها إلّا عالياً لأنّها في علاقة عضوية مع الكرامة. وهذه الأخيرة لها شروطها؛ ومنها أن تتمدّد بحريّة فوق تراب أرضك بصرف النّظر إن كانت شحيحة أو غنيّة، ولا تحتاج كلّ مرّة إلى إثبات أنّك أنت ببطاقة الهوية أو التعريف؛ فالأرض هي الأقدر على أن تحفظ لك الحقّ في سعة العالم والغد. ولماذا الأرض في سياق حديث عن المواطنة. لأنّ الأرض وطن وهويّة وانتماء، والوطن شرط المواطنة. فمثلما يسكن الوطن فينا، في ذاكرتنا وفي خلايا أجسامنا، فإنّ المواطنة هي أيضاً ساكنة فينا، جدارة لا تتحقّق إلّا بالصّراع من أجلها حماية لها ولكرامتنا في آخر التّحليل.

المراجع

الأفندي، عبد الوهاب (2004). «إعادة النّظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسيّة في الإسلام، مسلم أم مواطن؟». في: علي خليفة الكواري (محرر). **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2.

أمين، سمير (1984). «ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.» ورقة قدّمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكريّة التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربيّة.** بيروت: المركز.

بوطالب، محمد نجيب (2002). **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بيضون، عزّة شرارة (2015). **مواطنة لا أنثى.** بيروت، دار السّاقي.

التّركي، ثريا (2005). «مفهوم المواطنية وممارستها في المملكة العربية السعودية.» في: سعاد جوزف (2005). **الجندر والمواطنية في الشرق الأوسط.** بيروت: دار النّهار.

الجابري، محمد عابد (1993). «الثقافة العربية اليوم ومسألة «الاستقلال الثقافي».» **المستقبل العربي:** السنة 16، العدد 174، آب/أغسطس.

حمودي، عبد الله (2017). «الداخلي والخارجي في التنظيم للظاهرة القبليّة: خطوة نحو تأسيس خطاب أنثروبولوجي مستقل.» مجلة **عمران:** السنة 5، العدد 19.

حميد، حسن (2009). **الذهنية العربية: الثوابت والمتغيّرات، مقاربة معرفيّة.** دمشق، دار نينوى.

الدويلة، عبير عيد (2014). «انعكاس الانفتاح الثقافي على قيم المواطنة لدى الشباب الكويتي.» **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** (جامعة زيان عاشور بالجلفة): العدد 17.

دي لا بويسي، إيتيان (2008). **مقالة العبودية الطوعيّة.** ترجمة عبود كاسوحة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

شرابي، هشام (1981). **مقدّمات لدراسة المجتمع العربي.** ط 4. عكا: دار الأسوار.

عبد الحسين، شعبان (2017). **الهويّة والمواطنة: البدائل الملتبسة والحداثة المتعثّرة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ليله، علي (2009). **تأثيرات العولمة على الخصوصية الثقافية والهوية الوطنية.** الكويت: مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت. (سلسلة دراسات في الفكر الاجتماعي؛ 2)

مرقص، سمير (2009). **المواطنة والتغيير: دراسة أوّليّة حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة.** القاهرة: مكتبة الشروق الدوليّة.

هشام داوود (2016). «القبائل العراقيّة في أرض الجهاد.» مجلّة **عمران:** العدد 15.

Bernard, Lewis. (1996). «Islam and Liberal Democracy: A Historical Overview». *Journal of Democracy:* vol. 7, no. 2, pp. 52-63.

Berque, Jacques (1953). *Qu’est-ce qu’une «tribu» nord-africain?*. Paris: Armand Colin.

Boudon, Raymond (1979). *La Logique du social*. Paris: Hachette.

De Singly, François. (2009). *Comment aider l’enfant à devenir lui-même?: Guide de voyage à l’intention du parent*. Paris: Armand Colin.

Donnelly, Jack (2003). *Universal Human Rights in Theory and Practice*. New York: Ithaca.

Goffman, Erving (1974). *Les Rites d’interaction*. Paris: Les Éditions de Minuit.

Lauren, Paul G. (2011). *The Evolution of International Human Rights: Visions Seen*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Osman, Fathi (2001). «Islam and Human Rights: The Challenge to Muslims and the World.» in: Abdelwahab El-Affendi (ed.). *Rethinking Islam and Modernity.* London: The Islamic Foundation.

Rawls, John. (2003). «The Domain of the Political and Overlapping Consensus.» in: Derek Matravers and Jonathan Pike (eds.). *Debates in Contemporary Political Philosophy: An Anthology*. New York: Routledge, pp. 160-181.

Tönnies, Ferdinand, Jose Harris, and Margaret Hollis (2001). *Community and Civil Society*. Cambridge, MA: Cambridge University Press. (Cambridge Texts in the History of Political Thought; vol. 266)

نحو علم اجتماع المرض(*)

ستيفان تيمرمانز

قسم علم الاجتماع، جامعة كاليفورنيا - الولايات المتحدة.

ستيفن هاس

مركز الديناميات الاجتماعية والأسرية، جامعة ولاية أريزونا.

ترجمة: مازن مرسول محمد(**)

أستاذ علم الاجتماع، الجامعة المستنصرية ـ العراق.

خلاصة

نحن نُناقش علم اجتماع الصحة، والاعتلال والمرض. لقد بدأت الدراسة الاجتماعية للصحة كعلم الاجتماع الطبي بتأثير تالكوت بارسونز، وبعد ذلك انتقلت إلى علم اجتماع الصحة والمرض، مع التركيز أكثر فأكثر على الجوانب الاجتماعية للمواضيع ذات الصلة بالصحة. لقد كان علماء الاجتماع مُتردّدين بمعالجة المرض في مظاهره الفسيولوجية والبيولوجية فحسب، حيث تكون النتيجة هي إفقار التحليل السوسيولوجي على ثلاثة مستوياتٍ على الأقل: حيث نادراً ما يُركّز علماء الاجتماع على الأمراض في تحقيقاتهم، وقد كانوا مُترددين في تضمين مؤشرات التحليلات السريرية، وقد حصروا بشكلٍ كبير الغرض من التدخلات الصحية. ونتيجة لذلك يميل علماء الاجتماع إلى تجاهل ما يهمُ أكثر فأكثر في كثيرٍ من الأحيان المرضى ومقدّمي الرعاية الصحية، وتبقى العمليات الاجتماعية حسب وصف علماء الاجتماع غير مُثبته سريرياً.

يستكشف علم اجتماع المرض العلاقة الجدلية بين الحياة الاجتماعية والمرض، ويهدف إلى دراسة ما إذا كانت الحياة الاجتماعية تتعلق بمعدلات الاعتلال والوفيات والعكس بالعكس. ونُشير إلى الطرق التي تُمكن علماء الاجتماع من الاشتراك كباحثين في مجال الصحة، وذلك بالاستفادة من التقدم في دراسات العلم والتكنولوجيا وعلم الأوبئة الاجتماعية.

(*) نسخة مترجمة من دراسة صدرت في الأصل باللغة الإنكليزية تحت عنوان: Stefan Timmermans and Steven Haas, «Towards a Sociology of Disease,» *Sociology of Health and Illness*, vol. 30, no. 5 (2008), <https://stefan-timmermans.squarespace.com/.../Timmermans-Haas-SH...>.

(**) البريد الإلكتروني: drma_2010@yahoo.com

أولاً: نشأة علم الاجتماع الطبي

إن كل تخصص علمي ناجح يُطور عاجلاً أم آجلاً قصة تاريخية عن كيفية بدايته، وهكذا بدأ الكل (Schlich, 1995). وتعود نشأة بداية الدراسة الاجتماعية للطب إلى علماء الاجتماع الطبي، وانشأ تالكوت بارسونز (Parsons, 1951) الأهمية النظرية لعلاقة الطبيب ـ بالمريض (Gerhardt, 1990; Williams, 2005).

لقد تصور بارسونز المرض في الفصل العاشر من كتاب **النظام الاجتماعي**، كشكل من السلوك المُنحرف مع الطبيب الذي يعمل كالبوابة المجتمعية لإعادة المرضى للوظيفة المجتمعية الطبيعية. ولاحظ بارسونز أن كلاً من المريض والطبيب أدَّيا توقعات الدور الفعالة للتغلب على المرض، وقد برز النشوء الفعلي لعلم الاجتماع الطبي في وقتٍ مبكر عندما برر بارسونز الدراسة الطبية لعلماء الاجتماع. وبارسونز هو أول من جادلَ بأن الصحة فعّالة للأفراد والمجتمع: بحيث إن هناك انعكاساً قليلاً يُظهر على الفور أن مشكلة الصحة مُتضمنة في الشروط الوظيفية للنظام الاجتماعي (...) وبالتأكيد بنحوٍ يتم تضمين الصحة في الحاجات الوظيفية للفرد في المجتمع، بحيث يؤدي ذلك، من وجهة نظر سير النظام الاجتماعي، مع وجود مستوى عام منخفض من الصحة، إلى مستوىٍ عالٍ من تفشي المرض، وهو خلل وظيفي (Parsons, 1951: 430).

ولاحظ بارسونز بعد ذلك أن الصحة ستكون من اهتمام علماء الاجتماع إذا كانت تماماً «ظاهرة طبيعية» غير مُشتركة في الجوانب التحفيزية للعمل الاجتماعي، حيث سيكونون مهتمين بكيفية ردة فعل الناس على أحداث غير مُسيطرٍ عليها. إن الصحة والمرض، مع ذلك، مثيران للاهتمام بشكلٍ اجتماعي، بسبب أن للعوامل الاجتماعية دوراً في مراحل مختلفة من المرض والعلاج: بطرقٍ مُتنوعة من العوامل المُحفزة للوصول إلى تحليل الشروط الفاعلة التي تشترك في مُسببات العديد من الأمراض. وبالمقابل، فإن العديد من الحالات مفتوحة على التأثير العلاجي من خلال قنواتٍ تحفيزية (Parsons, 1951: 430). وهنا يرفض بارسونز النظرة الضيقة للطب التي تُكثف للفيزيولوجيا المرضية.

وفي الوقت نفسه فإن أغلب الآراء الطبية تميل إلى الحد من كل الأمراض على المستوى الفيزيولوجي والبيولوجي ككل، بمعنى أن المُسببات المرضية كان من المُمكن العثور عليها دائماً عند هذا المستوى، وكان العلاج فعّالاً مُمكناً فقط من خلال هذه القنوات. وبالتأكيد هذه ليست وجهة النظر الطبية السائدة اليوم، إذ يصبح من المُحتمل إزالة التركيز فقط عن المصطلح النفسي ـ الجسدي واستيعاب كل العلوم الطبية تحت مفاهيم واحدة، بحيث إنه لم يكن هناك مُخطط مفاهيمي واحد للعلوم البيولوجية في أوائل القرنً التاسع عشر والقرن العشرين. إذ إنه من المؤكد أيضاً أن هذا المُخطط المفاهيمي سينطبق على قدرٍ كبير من نطاق العمل الاجتماعي في المناطق التي كانت تقليدياً تُعرف كمجال للاهتمامات الطبية (Parsons, 1951: 431).

وعلى الضد من الرأي المُبالغ فيه بأن الطب هو فقط بيولوجي، فقد ميز بارسونز بعداً اجتماعياً أو نفسياً واضحاً (Lupton, 1997) يتخلل كل جانب من جوانب المحافظة على الصحة وهو مفتوح للتحليل الاجتماعي.

وقد توقع أن هذه العوامل الاجتماعية سيكون لها دور حاسم في الطب مُستقبلاً، رغم التحوُّط على أهميتها الخاصة. وفي الحقيقة لاحظ المراقبون ذلك بينما قاد بارسونز المعركة ضد النزعة الاختزالية النفسية والبيولوجية في الثلاثينيات (Camic, 1989)، ورأى مكاناً لترجمة الأمراض البيولوجية إلى عملياتٍ نفسية (Gerhardt, 1990: 345).

لقد جُمعت الجوانب الوظيفية للخدمات الصحية والجوانب الاجتماعية للتجربة المرضية معاً، وقد وضّح بارسونز الدراسة الاجتماعية للطب في العبارات التالية:

«يُلخص بأننا ربما نقول إن المرض هو حالة من الاضطراب في الوظيفة الطبيعية عند الفرد الإنساني، مُتضمناً ذلك حالة الكائن الحي كنظام بيولوجي، وتوافقاته الشخصية والاجتماعية. وهكذا يُعرف إلى حدٍ ما بأنه بيولوجي واجتماعي. والاشتراك في النظام الاجتماعي، هو دائماً وثيق الصلة بحالة المرض، وأسباب الأمراض وشروط العلاج الناجح وغيرها من الأمور الأخرى (Parsons, 1951: 431).

لقد تصور بارسونز أن هناك تقسيماً في العمل بحيث إن علماء الاجتماع يعملون جنباً إلى جنبٍ مع العلماء البيولوجيين، لمعالجة المشكلات الصحية، رغم أن بارسونز كان أكثر انفتاحاً على البيولوجيا من عددٍ ممن خلفوه (Williams, 2005)، وفي الواقع قد وضع الدراسة السوسيولوجية للمرض بالمقارنة مع الأمراض البيولوجية. وبناءً على ذلك، فقد أصبح علماء الاجتماع مُهتمين بشكلٍ أساس في التجربة، والثقافة، والبناء الاجتماعي للأمراض، بينما حصروا الأساس البيولوجي للأمراض (للحصول على مثالٍ مؤثر، انظر Kleinman, 1989: 6-4).

إن مساهمة بارسونز كشخصية مؤسسة لعلم الاجتماع الطبي تضمنّت تصنيف المجال الاجتماعي للطب، بينما ترك البيولوجيا والفسيولوجيا وعلم الأمراض للآخرين.

وبالرغم من أن الجيل الذي قدم من علماء الاجتماع الطبي كان رد فعلهم قوياً ضد الأُسس الوظيفية لتنظيرات بارسونز (مثلاً Freidson, 1970b; Gallagher, 1976)، فقد استقروا في الموضع المفاهيمي اللائق للجوانب الاجتماعية للطب والصحة. وقد شحذوا ملاحظة بارسونز أن اللقاء الطبي يُنشئ آلية للسيطرة الاجتماعية (Parsons, 1951: 477). وباتت الإشارة واضحة حول من المستفيد من ترتيب رسمي كهذا (Freidson, 1970a; Waitzkin, 1979; Zola 1972).

لقد أظهر مسح لعلماء الاجتماع الطبي في الخمسينيات أن أغلب علماء الاجتماع الطبي الأمريكيين كانوا يعملون في السوسيولوجيا بدلاً من الطب، الأمر الذي دفع مؤلف هذا المسح إلى التحذير بأن علم الاجتماع الطبي يقع في خطر فقدان هويته المهنية إذا شارك عن كثبٍ أيضاً مع الطب (Straus, 1957). واعتمد بناء الهوية المهنية على تأسيس

القيمة الاجتماعية لعلم الاجتماع الطبي والتقليل من قيمة عالم علم وظائف الأعضاء وعلم الأمراض.

لقد أكد محررو الطبعات الأولى من دليل علم الاجتماع الطبي، بأنه لا توجد أسباب لتطوير النظريات المفردة أو الخاصة في علم الاجتماع الطبي. إن علم الاجتماع الطبي مثل علم الاجتماع العام اهتم بالعلاقات الاجتماعية والعمليات الاجتماعية، وأساسه النظري يجب أن يكون بالضرورة من علم الاجتماع العام (Freeman [et al.], 1972: 506; 1963: 476; 1979: 467).

واتخذ هؤلاء المُحررون موقفاً ضد أن يتطور علم الاجتماع الطبي إلى فرعٍ تطبيقيٍ، وخصوصاً العلم الاجتماعي التابع للطب السريري.

ومع مرور الوقت، تحول علم الاجتماع الطبي إلى علم اجتماع الصحة والمرض (Bloom, 2002; Conrad, 2005b: 1)، واعتبر علماء الاجتماع أن الطب مُصطلح مُقيد جداً كمؤشر على الاهتمام السوسيولوجي في مجال الصحة.

إن علم الاجتماع الطبي انطوى على نظام ركز على المهنة الطبية، المستشفيات، وصناعة الخدمة الصحية الأوسع، وحتى أكثر من ذلك، قد تضمن نظاماً عمل بدون تمحيص في إطار معايير القيمة والأولويات المُحددة من قبل الأطباء السريريين، لإعادة تسمية علم الاجتماع الطبي كعلم اجتماع الصحة والمرض. وهكذا يظهر الاعتراف بأن التجارب المرضية قد امتدت إلى العائلة، والعمل، والمدرسة، ومجالات أخرى من الحياة. بالإضافة إلى ذلك، فإن علماء الاجتماع كانوا مهتمين، ليس فقط، في تحسين صحة الناس؛ لكن كذلك في كيفية منع المشكلات الصحية في المركز الأول. وقد أصبحت الرعاية الصحية جانباً من الدراسة الاجتماعية للصحة والمرض، وأصبح كذلك علماء الاجتماع مُطلعين بدور المُمرضات ومهنيي الصحة الآخرين المُتحالفين في الحفاظ على الصحة.

وغالباً ما تكون بداية هذا الفرع العلمي هي من خلال المناقشة الواعية في معرفة ما هو هذا الحقل، ويتلقى الفرع المعرفي زخماً من هذه المُناقشات، وتظهر الفرضيات التي توصف من ضمن علم الاجتماع الطبي بحيث تُعد أمراً بديهياً.

إن الدراسة الاجتماعية للصحة والمرض تُحدد على أساس أنها موضوعة طموحة لكن استبعدت البيولوجيا والمرض بشكلٍ واضح كبؤر بحث. إن نقطة المناقشة في هذه الدراسة تُجادل بأن نشأة علم الاجتماع الطبي ليست حتمية، وقد نكون أكثر ثراءً لدراسة المرض بالإضافة إلى الصحة، ونحن نهدف لفتح فضاء البحث لعلم اجتماع المرض، ليس لاستبدال الثقافة الغنية التي أنتجها علماء الاجتماع فحسب، ولكن لتتضمن الأسئلة البحثية الأساسية التي لا تزال غير مُعدَّة إلى الآن.

لقد اهتم علماء اجتماع المرض بالتفاعل الجدلي بين الحياة الاجتماعية وأمراض مُعينة، والتوجه إلى فحص ما إذا كان ذلك على نطاقٍ واسع، وكيف تكون قضايا الحياة الاجتماعية مع نسبة انتشار المرض ومُعدل الوفيات والعكس بالعكس. وبدلاً من النظر إلى المجال

الواسع من الصحة كحالة فريدة من التنظيم الاجتماعي، والقوى الاجتماعية، أو تشكيل الهوية، فإن علم اجتماع المرض يُركز على كيفية تأثير العمليات الاجتماعية في خطورة أو سير الأمراض، وكيف تؤثر مراحل معينة من المرض بدورها في العلاقات الاجتماعية، والعمل، والجيران، أو الحياة العائلية.

على سبيل المثال، يرغب علماء اجتماع المرض، في معرفة ما إذا كانت الأدبيات الواسعة عن العلاجات أو السيَر الشخصية تهم صحة المرضى، وكيف قد تؤثر بالضبط المناطق المجاورة للربو المرضي؟ أو فيما إذا كان إدمان الميثافيتامين بيولوجياً يؤثر في وسائل المعالجة؟ إن هذه الأسئلة البحثية مُهتمة بتوضيح طرق، وعمليات، وآليات التفاعل الدينامي بين الصحة البيولوجية والحياة الاجتماعية. وهذا المنهج سوف يتطلب مجموعات من المهارة والخبرة الجديدة، وخصوصاً في بيولوجيا المرض. وعلم اجتماع المرض قد يكون مفيداً للأطباء السريريين لكن إمكانيته الأعظم تُقوي الارتباط النظري للعلوم الاجتماعية مع البيولوجيا (Freese, Allen Li, and Wade, 2003; Fremont and Bird, 1999).

ولغرض أن ندفع بمناقشتنا لتجنب العموميات، فسوف نوضح بعض النقاط لدينا مع تحليل محتوى السنوات الـ 10 الأخيرة تقريباً من المقالات الأصيلة المنشورة في علم اجتماع الصحة والمرض (1997-2006). وليس هدفنا هو انتقاد المُساهمات الفردية أو الافتتاحيات في المجلات، لكن للبرهنة على الموقف الهامشي الحالي لعلم اجتماع المرض، واتخاذ ذلك كحُجة لتعزيز الأدوات المنهجية والخبرة لمعالجة الاستفسارات الاجتماعية عن المرض.

ثانياً: الجهل السوسيولوجي

بينما سمَح التركيز على المرض لعلماء الاجتماع بالمطالبة بالموضوع، فقد دُفع ثمن تقييد المنظور السوسيولوجي وإهمال «التقني»، أو الجوانب البيولوجية للرعاية الصحية. إن علماء الاجتماع غالباً ما يقومون بدراسة الصحة والمرض بشكلٍ كلي بدلاً من التركيز الضيّق على العوامل البيولوجية، لكن عدم الرغبة في أخذ جوانب المرض من ميدان الطب يؤخذ بالاعتبار بأنه سيؤدي إلى ثغراتٍ تحليلية مفتوحة. وفي الواقع، يمنح علماء الاجتماع المهنيون الصحيون، وكثيرٌ من الباحثين في مجال الصحة، أكثر فأكثر، علماء الأوبئة الحقائق السريرية، ويتركون لأنفسهم خياراً إما لقبول المُحددات السريرية بالمعنى الظاهري، وشجب بناء المعارف الحقيقية للباحثين على نحوٍ متواصل، أو في كثيرٍ من الأحيان، إهمال مثل هذه العوامل.

إضافة إلى ذلك، ما تزال الأسئلة الأساسية لم تُسأل، ونحن ربما نكون قد وضعنا تدرجاً لطول العمر والصحة، لكن نادراً ما يتم توضيح كيف أن طول العمر هذا يتحقق اجتماعياً؟ ونحن ربما قد نعرف الكثير حول تأثيرات المرض المزمن على الهوية، لكن نفشل في تحديد العواقب الصحية المُترتبة على تشكيل هذه الهوية. إن ملاحظة قد تم رصدها من قَبل عقدٍ مضى لا تزال مُدوية بصدقٍ، حيث في كثيرٍ من الأحيان، يبحث الباحث (الاجتماعي)

في قلب الحقيقة الطبية ويدرس «الظواهر الاجتماعية» المُحيطة بها (Berg and Casper, 1995: 397).

هذا الإهمال المركزي للطب يتكون من ثلاثة جوانب مُهمة، والتي يُصنفها علماء الاجتماع بشكلٍ روتيني: **أولاً**، نادراً ما يجعل علماء الاجتماع الأمراض المُحددة هي المركز في استفساراتهم؛ وبدلاً من ذلك، يميل علماء الاجتماع لدراسة الأوضاع الصحية على مستوى مجرد مفاهيمياً، أو، بدلاً من ذلك، التركيز على حالات الغموض المُتعددة لتشخيص المرض. وفي الحياة اليومية، على أية حال، فإن أكثر المرضى والمهنيين الصحيين يتعاملون مع أمراض مُحددة (Rosenberg, 2003). **ثانياً**، علماء الاجتماع نادراً ما يضمنون العلامات السريرية للمرضى في تحليلاتهم، وعلى وجه التحديد، نحن نادراً ما نجد كمّاً من العمليات التي يستكشفها علماء الاجتماع التي تؤثر في النتائج الصحية الفعلية. **ثالثاً**، يميل علماء الاجتماع أيضاً إلى إهمال الغرض من التدخلات الصحية، والمادة الشاملة التي تُحلل لقاءات المريض ـ الطبيب.

على سبيل المثال، هناك دراسات ووثائق أكثر اهتماماً برضا المرضى من نتائج الصحة الفعلية (Heritage and Maynard, 2006)، فهذه الأخطاء مُجتمعةً تعكس العلم الاجتماعي الذي يدرس الطب بشكلٍ عملي كموقع للتأثير الاجتماعي، مع تجاهل ما يجعل الطب طباً: في البعد الوجودي، الهادف إلى إنقاص المُعاناة الإنسانية والاجتماعية. وفي الأقسام القادمة، سنكتشف هذه الأخطاء في الكثير من التفاصيل واقتراح الحلول التي تُشير إلى دراسة المرض كما يتجلى في الحياة الجمعية.

ثالثاً: إهمال المرض

يتكون الإهمال الأول من رفض علماء الاجتماع «منح المركز الوجودي للأمراض ككينونات سريرية»، ويُعارض علماء الاجتماع هذه القيمة الوجودية في الحالات التي تبدو طبيعية للأطباء السريريين والمرضى، وعلى نحوٍ كبير بسبب أشكال الضعف والقوة للبناء الاجتماعي (للمراجعة، يُنظر Hacking, 1999; Williams, 2006). إن الخوف في علم الاجتماع (Freese, Allen Li, and Wade, 2003: 234) يتضمن القلق الكبير جداً من الاعتراف بدور العوامل البيولوجية والوراثية في الصحة والخفض الأوتوماتيكي للعوامل الاجتماعية، حيث يؤدي إلى الأشكال المشكوك فيها بشكلٍ حتمي.

وهكذا يُشير علماء الاجتماع، على الأرجح، إلى حالات التركيبة الوراثية والبيولوجية (Fox, 1999)، ويميلون إلى التركيز أكثر فأكثر على ظهور أصناف مُميزة كهذه، والتي تتطور ظاهرياً وتُختبر في سياقات الصحة بشكلٍ خاص بدلاً من أخذ التشخيص كنقطة انطلاق ورؤية كيفية معالجة العديد من مشكلات الناس الصحية. ويعترف بعض علماء الاجتماع صراحةً بأهمية الجسد كـ «تحديد» بيولوجي ليتم دمجه مع أكثر التصورات الاجتماعية.

على سبيل المثال، يهدف علم اجتماع الإعاقة، للاعتراف بالإعاقة البيولوجية كتصحيح للنموذج الاجتماعي السائد حالياً من الإعاقة (Mulvaney, 2000; Shakespeare and Erickson, 2000; Thomas, 2002). لقد أدرك الباحثون المهتمون بالاختلافات في الجنس والنوع أيضاً بأن تقييم النوع على حساب الجنس يُلازم النظريات الاجتماعية (Yanagisako and Collier, 1990)، ورغم ذلك، فإن هذه الخطوات الخجولة ـ المليئة بالمؤهلات والضمانات (Williams, 2006)،/تترك البيولوجيا والمرض على أنهما صندوق أسود مغلق بإحكام (Bury, 1997: 199-200).

وكما أشار لاتور (Latour, 1987) فإن الشك الانتقائي يؤدي إلى حالة لامتماثلة، والتي تكون فيها للمفاهيم الاجتماعية منزلة وجودية مُميزة، لكن الأصناف الطبيةً تكون في مرحلة البناء والنقاش.

وتعكس الأدبيات أربعة عراقيل عامة تحول دون ارتباط علماء الاجتماع الطبي بالأمراض. **أولاً**، إن أكثر علماء الاجتماع الطبي لا يدرسون أمراضاً معينة كالأمراض البيولوجية، لكنهم قد يدرسون موضوعات اجتماعية طبية عامة، مثل التفاعلات السريرية، المهن، المنظمات الاجتماعية، الخطابات الصحية، الضبط الاجتماعي، الطابع الطبي، إلخ... **ثانياً**، أولئك الذين يبحثون بأمراض مُعينة يعملون ذلك بانتظام خارج أي سياق سريري. **ثالثاً**، يميل علماء الاجتماع إلى التعميم في موضوعات علم الاجتماع الطبي غير المرضية، عند دراسة المرضى أو الأطباء الذين يديرون حالات مرضية معينة. **وأخيراً**، فإن فهم علماء الاجتماع الطبي للأساس البيولوجي للمرض محدود (انظر المبحث الرابع).

يمكن أن تكون هذه الميول قد وُجدت بسهولة في إسهامات علم اجتماع الصحة والمرض. لقد كانت بين عامي 1997 و2006، 21 بالمئة من المقالات الأصلية (82 من 387 من المقالات) المنشورة في التأمين الصحي الاجتماعي قد تضمنت فئة مرضية مُحددة، ويعني ذلك بأن الأغلبية الساحقة لم تتعامل مع الأمراض. لقد كان أكثر المكتوب عن الأمراض هو حول فيروس نقص المناعة البشري (16 مقالة)؛ مختلف أنواع السرطان (14 مقالة)؛ السكتة الدماغية (6 مقالات)؛ مرض القلب (5 مقالات)؛ الكآبة (4 مقالات)، ويتبع فقدان الشهية، الربو، وألم الظهر المزمن (3 مقالات).

هذه الأرقام لا تعني بالضرورة أن الكُتاب قد اهتموا بالمرض كظاهرة بيولوجية، لأنها تضمنت كل موضوع ممكن أن يتعلق بمرض، على سبيل المثال، التمثيل الإعلامي أو التطور التاريخي لتصنيف المرض. وإذا حددنا المقالات التي هي أبعد ما تتعامل مع المرض كقضية صحية للمرضى و/أو الأطباء، يتقلص المجموع إلى 16 بالمئة (60 من أصل 378).

وتحتوي أغلبية هذه المقالات المُتبقية على التحويل الكلي الوجودي، حيث يُحول علماء الاجتماع البيانات حول الأمراض المعينة إلى مفاهيم علم الاجتماع الطبي. وأفضل مثالاً على هذا التحول هو في المقالات المُتعلقة بتجارب الأمراض المزمنة، وبدون استثناء فقد اعتمدت الأدبيات في ما يتعلق بالأمراض المُزمنة على سكان مرضٍ مُعين، لكنهم استقرؤوا الفكرة العامة الغامضة للمرض المُزمن. وهكذا، فإن ماي وآخرين (May [et al.], 2004)

يُعيدون تحليل دراسات غزارة الطمث، الكآبة، وأعراض طبية غير مُفسرة، وألم الظهر كمرض مُزمن عام. ويقول هؤلاء الكُتّاب بأن الاختزال الطبي الحيوي في النهاية مستحيل (May [et al.], 2004: 151)؛ بسبب مزج علم الأمراض مع العوامل الاجتماعية والنفسية.

رغم ذلك فهم يفشلون في التعامل مع الحالات الطبية الحيوية ويُعالجون الفكرة الغامضة للأعراض غير المُفسرة طبياً كمساوية لحالةٍ صحية عقلية راسخة مثل الاكتئاب. وبالمثل، يفهم غريغوري (Gregory, 2005)، مقابلات أمراض القلب التاجية ومرض التجويف البطني كمرض مُزمن، وهيغينبوتوم (Higginbottom, 2006) يُحول قصص ضغط الدم العالي إلى تجارب المرض المُزمن. لماذا تجربة مرضى ضغط الدم العالي ليست وثيقة الصلة اجتماعياً، لكن تأطير هؤلاء المرضى أنفسهم وفق مرض مزمن غريب يفتح الآفاق التحليلية؟

في دراساتٍ أخرى يُسهم المرضى الذين يعانون فقدان الشهية، وفيروس نقص المناعة البشرية، ومرض التوحد، ومرض الزهايمر وأمراض أخرى، في الدعائم الاجتماعية الطبية، مثل وصمة العار، واختلال السيرة الذاتية، وإعادة البناء القصصي، الذكورة، المخاطر، العلاقة بين المريض ـ الطبيب، الشك، ومسارات المرض، وتجسيد أدوار المريض.

إن الأمراض المُحددة والمصالح الاجتماعية ترتبطان بعضهما مع بعض: فنفس الأمراض توجههم لاستكشاف المواضيع الاجتماعية المُتكررة. وبالمثل، يميل علماء الاجتماع في مجال البحث الصحي الاجتماعي النفسي الكمي، إلى دراسة اعتلالٍ مُعين، لكن بعد ذلك يُعمم إلى سلسلةٍ واسعة من الحصائل الصحية النفسية من دون التفريق بين، على سبيل المثال، الكآبة بشكلٍ رئيس وتعاطي المُخدرات (Institute of Medicine, 2005).

وميزة هذا التحول الكُلي الوجودي أنه يسمح لعلماء الاجتماع الطبي باكتشاف الأنماط الاجتماعية في التجارب التي تتقاطع مع العديد من الظروف، وأسست هذه الكتابات أدبيات غنية عن التجربة الاجتماعية للمرض (على سبيل المثال، Pierret, 2003). إن الثمن المدفوع للدمج المفاهيمي هو خسارةٌ مهمة للخصوصية. وأغلب الأطباء والمرضى يبقون غير مقتنعين بأن المرضى الذين يعانون أمراض الزهايمر، أو السُكر، أو نقص المناعة البشرية، أو الكآبة، أو ارتفاع ضغط الدم يمكن جمعهم سويةً في بوتقة المرض المُزمن.

إن التحقيق في ارتفاع ضغط الدم ليس كمرض عام ولكن كمرض مُعين، يُجبر علماء الاجتماع على اتخاذ التغييرات المُعينة في الفسيولوجيا بنظر الاعتبار، مثل المفاضلة بين السيطرة على ضغط الدم مع مثبطات ACE ومُسبب العجز الجنسي (Abraham, 1993).

بالإضافة إلى ذلك، عندما يُؤخذ المرض على محمل الجد، يصبح من الواضح بأن الاختلافات الفسيولوجية ذات الصلة اجتماعياً موجودة من ضمن التي تُصنف ككيانات سريرية مثل ارتفاع ضغط الدم. كما أشار وليامز (Williams, 2000)، إلى أن علماء الاجتماع قد يتوافقون مع التنوع الاجتماعي، ولكن ليس التنوع الفسيولوجي أو الاختلافات بأمراض مُعينة.

إن الدراسات العلمية قد استُخدمت لتكون في موقفٍ مشابه لعلم اجتماع الصحة والمرض اليوم (انظر Bartley, 1990). وناقش العلماء الأوائل في المجال العلمي التنظيم الاجتماعي للعلم الحديث من خلال التقسيم الطبقي المهني، والثقافات الوطنية في العلم، وهلمَّ جرّاً. لكنهم لم يخُاطبوا المحتوى الفعلي للعلم، ثم أجرى علماء الاجتماع في أوائل الثمانينيات سلسلة وصفية من تشكيلةٍ مُتنوعة من الخلفيات النظرية ينظرون من خلالها بالضبط إلى كيفية إثبات العلماء لصحة النتائج التي توصلوا إليها (Knorr-Cetina, 1981; Latour and Woolgar, 1979; Lynch, 1982)، وقد وجدوا أن صدقية الادعاءات المعرفية لا تعتمد على الصفات الفطرية العقلانية، وبالأحرى، أكد علماء الدراسات العلمية، أن العقلانية هي بحد ذاتها نتيجة لعملية إنتاج المعرفة وبشكلٍ دقيق للعلم الذي يكون بمتناول اليد. وهكذا تنتج المُمارسة العلمية أنواعاً من الأهداف التي يتعامل معها العلماء: علم طبقات الأرض يختلف، على سبيل المثال، عن دراسة الحقول الكهرومغناطيسية، بحيث إن كل تخصص يُطور معايير التقييم الخاصة به، الخبرة المفيدة، ووسائل حججه، وعدم الاستقرار المنهجي.

وكانت مهمة باحث الدراسات العلمية هي اتباع علماً معيناً في العمل: دراسة كيفية تحويل العناصر المعرفية المُتباينة إلى نظامٍ يعتمد على المعرفة الواقعية (Latour, 1987)، وطبَّق بعض باحثي الدراسات العلمية هذا المَنهج على الرعاية الصحية.

في كتاب **تعدد الجسد** استكشفت الفيلسوفة الأمبيريقية أنيماري مول تصلُّب الشرايين في الأوعية الدموية للساق في أحد المستشفيات (Mol, 2002)؛ وبالتالي فقد ركزت على المرض بدلاً من تجربة المرض. وأظهرت مول أن تصلُّب الشرايين له معانٍ مُتعددة اعتماداً على عمل التخصص الطبي على الأوعية الدموية للساق. ولا أحد من الأطباء جذب الانتباه لمعنى تصلُّب الشرايين ولكن قد أشبعوا كل تخصصٍ لأغراضٍ مختلفة، وطبقاً لـ مول، فإن هذا التنوع لا يؤدي إلى التجزؤ، وقد استكشفت كيف أن التشابه في العائلة بمرض تصلُّب الشرايين ينتج فقط تشابهات متداخلة جزئياً في مواقع مختلفة.

وبالأحرى أصبح تصلُّب الشرايين نقطة تجمع نسقاً مختلفاً من الناس، في الأشياء، والأفعال. وهكذا عالجت مول المرض ككيان سريري، بينما يسأل الأطباء بشكلٍ انتقادي عن الأفكار العامة لهذا المرض. وكانت استراتيجيتها المنهجية تتمثل بالنظر إلى كيفية التصرف بفئة المرض ومن ثم تيسير العمل، بدلاً من القلق فيما إذا كان تصلب الشرايين حقيقياً، وهي راضية عن الملاحظة بأن تصلب الشرايين هو مرض موجود وقد تقصَّت أمداء وجوده. ولسخرية القدر، فإن مشروع مول يعرض منهجاً اجتماعياً قابلاً للتعميم لأخذ التحديد الواقع للمرض بجديةٍ.

وكما في دراسات العلماء العلمية، فإن أحد النهج السوسيولوجية هو لدراسة الأمراض والتركيز على الممارسات وملاحظة كيف أن الإجراءات التشخيصية تُسهّل أفعالاً مُعينة

(للمراجعة، انظر Timmermans, 2007: 23-31; Pickering, 1992). وتُشير الممارسة هنا إلى الاحتمال الواقعي، بأن العملية تقع على أداء المهام، والقيام بأعمالٍ معاً، وتحويل شيء ما إلى شيءٍ مُختلف. ويتعلق تحليل الممارسة بـ من الذي يعمل، متى، أين، وما هي النتائج؟ وباتباع ما حول الأطباء السريريين والمرضى، يمكن أن نرسم خريطة لطرقٍ مُعينة للأمراض تُنذر بـ المسارات التي هي في الوقت نفسه عميقة سريرياً، اجتماعياً، علاجياً، وطبية المنشأ، وسياسية وبيروقراطية.

لم تعد البيولوجيا الصورة غير المرئية للفعل الاجتماعي لكنْ كلاهما ـ البيولوجي والترتيبات الاجتماعية ـ يعاد تشكيلهما باستمرارٍ ككيانات مُتشابكة، في أغلب الأحيان، وبموضوعيةٍ كما في أدريانا بترينا (Petryna, 2002) واستكشاف المواطنة البيولوجية عقب كارثة تشرنوبيل النووية. وبدلاً من المساهمة في علم اجتماع المرض المُزمن، يسمح لنا مثل هذا النهج الذي يُركز على المرض بالمساهمة في علم اجتماع مرض السُكر، الربو، أو ما شابه من الأمراض التي نُحقق فيها.

رابعاً: مؤشرات النهاية السريرية

نادراً ما يفحص علماء الاجتماع التأثيرات الصحية لابتكاراتهم المفاهيمية الخاصة، لأنهم يخفقون في تضمين مقاييس النتائج الصحية والمؤشرات الحيوية. وهناك موضوع شائع في علم اجتماع الصحة والمرض هو الطابع الطبي (Clarke [et al.], 2003; Corad, 1992; 2005b; Lupton, 2005)، بينما هناك بعض الخلط المفاهيمي حول نقطة الطابع الطبي بصورةٍ دقيقة، عموماً فالمصطلح يُستخدم للدلالة على العملية التي تتحول فيها المشكلات الاجتماعية إلى قضايا طبية (Conrad, 1992)، وتصنيف الأطفال العصبيين بأنهم مُفرطو النشاط وبعد ذلك معالجتهم بدواء الريتالين كمثال.

وقد لاحظ علماء الاجتماع أن الطابع الطبي هو في كل مكان لكن بشكلٍ خاص في مجال صحة المرأة، في بداية ونهاية الحياة، ومؤخراً جداً دخل في مجال الرفاهية والإنماء. وماذا يعني بالضبط عندما يتم تشخيص المشكلات الاجتماعية للسكان المرضى الجُدد؟ وما الأثار الصحية المختلفة الناتجة من الطابع الطبي؟ في الغالب، نحن لا نعرف لأن علماء الاجتماع يتحققون من تلك الآثار الصحية في حالاتٍ استثنائية فقط. وفي الواقع، إنهم يتجنبون السؤال بشكلٍ واضح فيما إذا كان المرض هو حقيقي أم لا (Conrad, 2007: 3-4).

عموماً، إن علماء الاجتماع غير قادرين على الإجابة عن الأسئلة حول الفعالية السريرية للعمليات الاجتماعية، لأن التحليل الاجتماعي للصحة والمرض نادراً ما يتضمن مقاييس حيوية للمؤشرات النهائية السريرية. وهذا أمرٌ مؤسف، لأن المؤشرات النهائية السريرية هي غالباً ما تكون مُتاحة عادةً، وبضمن ذلك فهم يُضيفون الحد الأدنى لبعد الصحة في التحليل الاجتماعي، وربط العمليات الاجتماعية بالأعمال الفسيولوجية لأجسادنا وعقولنا (Scheper-Hughes and Lock, 1987; Shostak, 2003).

وقد اختبر علماء الاجتماع في السنوات العشر الأخيرة من التأمين الصحي الاجتماعي عينةً من سكان المرض بشكلٍ كبير من خلال وسائل تنظيمية عملية، ومثالاً على ذلك، إجراء مقابلات داعمة لمرضى سرطان البروستاتا (Oliffe, 2006) أو من خلال التقارير الذاتية (Burr and Chapman, 2004)، وفي أكثر الحالات فإن أي شخص لديه المرض هو قابل لينقله إلى أي شخصٍ آخر. وهكذا فبينما قد يكون علماء الاجتماع مُنتبهين للاختلافات في الانتماء العرقي، والنوع، وأساليب الاتصال، أو رأس المال الاجتماعي، إلا أن المرض هو المرض.

لذا فإن أي سكتة دماغية قد تكون مساوية لأخرى. ولا تبدو الخطورة، والمراحل، أو الأعراض مُهمة. وهكذا، في مقالٍ حول الذكورة وسرطان البروستاتا، يُناقش الكُتّاب في المقدمة كيف أن هذا السرطان مُقسم إلى مراحل في الشدة، لكن لا تُزود هذه المرحلة معلومات أساسية بوصف المُصابين من المستجيبين أو تُحلل بياناتهم في ضوء شدة المرض (Chapple and Ziebland, 2002).

وهناك دراسة بارعة ناقشت كيف أن الجوانب الاجتماعية والتنظيمية لتقديم الرعاية الصحية ربما تُعيق شفاء الناس من السكتة الدماغية؟ وعدم التزود بأي مقاييس للمؤثرات الفسيولوجية الفعلية، قد يُسبب عوائق، والتي ستكون بلا شك قوة لكاتب الدراسة كنقطةٍ رئيسة (Hart, 2001). وفي دراسةٍ أخرى حول التوافق والرعاية التي تُركز على المريض، يُجري الكُتاب اثنتين من دراسات الحالة للمرضى الذين يُعانون ألم الظهر، وكيف تُقدَّم لهم الرعاية وكيف يصبحون قادرين على التغلب عليه (Ong and Hoper, 2006).

إن هؤلاء المرضى على أية حال، ليست لديهم تجارب مُختلفة فقط مع مزوّدي الرعاية لكن أيضاً غير متوافقة مع ما يُقدم لهم في ما يتعلق بألم الظهر المُزمن. حيث إن مريضاً واحداً في الأربع سنوات التي مضت لم يحصل على شيءٍ بينما استلم المريض الثاني علاجاً لسرطان الأمعاء، وهذا جُزئياً مفيد للمُعاقين، وممكن أن يكون مهماً مع مرضى التهاب المفاصل الروماتزمي. ولا يمكن من خلال اللقاءات بين المريض والطبيب تفسير تاريخ المرض المُختلف جداً لهؤلاء المرضى. وهنا وفي المساهمات الأخرى، فإن تجاهل التفسير البديل المُرتكز على بيولوجيا المرض، ربما قد يُقوض أي تفسيرٍ مُستمد من التركيز القاصر على قصص المرض.

إن مجال المؤشرات الحيوية المُباشر واسع، وهو تخصص على نحوٍ مُتزايد، غالباً ما يكون غامضاً، ويتسع بسرعةٍ (Freese, Allen Li, and Wade, 2003)، لكنّ علماء الاجتماع ليسوا بحاجةٍ إلى ارتباطٍ شاملٍ مع الفسيولوجيا للإتيان بمؤشرات البيانات الأكثر فائدة وقيمة، والأشخاص الذين عولجوا من الكوليسترول العالي غالباً ما يكونون مُدركين لهذه الدهون في حياتهم العامة، ويُعلم مُقدمو الرعاية الصحية مرضى السُكري لمراقبة مستويات الغلوكوز وتزويدهم بتدابير AIC في زياراتٍ مُنتظمة، وغالباً ما يستحصل مرضى الربو على مقاييس التنفس لهم، والمرضى بفيروس نقص المناعة البشرية يُقدر لهم عدد الخلايا التائية، وبالتالي فإنه من السهل جداً الحصول على مثل هذه الإجراءات من خلال البحث العلمي

الاجتماعي، إما بسؤال المُستجيبين حول تقييمهم الأخير في السجلات الطبية الاستشارية أو بأخذ مثل هذه الإجراءات. إن استخدام المؤشرات الحيوية يُمكن ان يكون مُكافئاً، على سبيل المثال، لاستخدام مقاييس التحقق لقياس الكآبة (Nazroo, Edwards and Brown, 1998).

ويمكن أن تُستخدم هذه البيانات لإدخال المرضى لدراسة اجتماعية وتوليد العيّنات البيولوجية الأكثر تجانساً. والفكرة هنا هي أن لا نعد علم الأمراض الطبية الحيوية عاملاً مُحدداً للتجربة الاجتماعية، لكن كمجموعة من الخصائص، التي تُحدد أُسس التفاعل الاجتماعي. إن دراسة المُحادثات بشكلٍ غير مُتعمد بين أطباء الأورام والمرضى الذين يُعانون مراحل مُختلفة من السرطان، ستؤدي بنا إلى إيجاد أنواع حتماً مُختلفة جداً عن البيانات والتي تكون غير قادرة على استخلاص دور شدة المرض.

وستكون دراسة السيطرة على الشدة أو بشكل واضح مقارنة مراحل السرطان قادرة على مُخاطبة هذا التفسير البديل الخطر. ومُعظمنا سيعد الأخبار من المرحلة 1 للسرطان أفضل كثيراً مما إذا أُخبرنا بأن فحص العيّنة سيُظهر المرحلة (3) من سرطان القولون. وحتى إذا دُمر المريض على حدٍ سواء من قبل أي نوعٍ من السرطان، فإن الطبيب مدرك لأشكال المُعالجة المُختلفة، وسوف يقترب من التفاعل بشكلٍ مُختلف تماماً، في محاولة لجلب المؤشرات المُختلفة في جميع الأنحاء. إن الشدةَ في المرض تُساعد على تقوية التفاعل.

وكإيضاحٍ حول كيفية استفادة علماء الاجتماع من دراسة نتائج المرض وجمع وتحليل المؤشرات الحيوية المباشرة للمرضى في بحثهم، نُقدم حالة مرضى السُكري من النوع (2).

تُشير التقديرات الأخيرة إلى أن مرض السُكري يؤثر في 18 مليوناً من البالغين الأمريكان (تقريباً 8.3 بالمئة من السكان الذين تتراوح أعمارهم من 20 وأكثر) والغالبية العظمى من هذه الحالات تكون من النوع (2) (Geiss [et al.], 2006)، وفي المملكة المتحدة تم تشخيص 1.8 من الناس بمرض السُكري (Institute of Medicine, 2005). ولا يزال مرض السُكري السبب الرئيس للوفاة ومصدراً رئيساً للاعتلال. ومن وجهة نظرٍ طبية، فسيولوجيا مرض السُكري مفهومة بشكلٍ جيد نسبياً، كاضطراب أيضي. ومرض السُّكر مُميز بارتفاع السُكر في الدم (فرط السُكَر في الدم) الناتج من اضطراب السُكر بسبب قلة إنتاج الأنسولين، أو غير الحساسية للأنسولين، أو مقاومته الأنسولين، ويرتبط النوع (2) من مرض السُكري بالذين يُعانون السمنة، وبشكل خاص تركيز الأنسجة الدهنية حول البطن. ويُشجع الأطباء على تخفيف الوزن وتدبير ذلك من خلال النشاط البدني والحمية، والعلاج المثالي لتلك الأجساد التي لا تنتج كمية كافية من الأنسولين، هو حقن الأنسولين الخارجي الذي يتطلب من مرضى السُكري مراقبة مستوى السُكر في الدم (غالباً عدة مرات يومياً)، والسيطرة على كمية الكاربوهيدرات على أساس المعايير التي طورها المجتمع القائم على ملاحظة المريض.

إن الوصف السريري يقوم بعملٍ فقير بدلاً من وصف العمليات المُسببة التي يأتي فيها الأفراد أخيراً مصابين بمرض السُكري. كما أنه لا يصف على نحوٍ كافٍ لماذا توجد فوارق كبيرة في نسب الانتشار بين الفئات الاجتماعية؟ أو لماذا بعض مرضى السُكري يُحققون

أفضلية كبيرة من غيرهم؟ وعلى المستوى الجزئي، إن خطر الإصابة بمرض السُكري يُحاكي بقوةٍ وعلى طول الخصائص الاجتماعية والديمغرافية. وهناك تفاوتات كبيرة في المخاطر حسب مستوى الدخل، والتحصيل التعليمي، وعبر المجموعات العنصرية ـ العرقية (Maty [et al.], 2005)، بينما البعض من تلك الاختلافات يُمكن تفسيرها من خلال مجموعة أنماط من الحمية والنشاط البدني، وأسلوب الحياة هذا أو العوامل السلوكية التي توضح التفاوت الصحي. بالإضافة إلى ذلك، مثل هذا المنهج يُهمل في أغلب الأحيان ضمن هذه الطُرق، مثل نمط الحياة والعوامل السلوكية التي هي نفسها مُنتجات البيئة الاجتماعية.

إن زيادة المخاطر المُرتبطة بمثل هذه الخصائص الاجتماعية على المستوى الفردي تُنظم بواسطة قوى اجتماعية كبرى، مثل أنماط الاستهلاك، والتطور السكني والتجاري والسياسة العامة. وعلى سبيل المثال، زادت الإعانات المالية والحكومية للذرة من استهلاك شراب الذرة ذي سكر الفواكه العالي (HFCS) وغيرها من الأطعمة الأخرى ذات الطاقة العالية، لكنها تفتقر إلى القيمة الغذائية (Haley [et al.], 2005)، وإيجاد الصلة مع الميدان الناشئ المُسمى علم التخلق الغذائي الذي يربط ما تقوم به الأجيال من الامتصاص الغذائي والذي يتحول إلى جيناتٍ: إن نصيب الفرد من استهلاك HFCS حالياً هو أعلى 10 مرات مما كان عليه في 1970 (Haley [et al.], 2005).

وتُنتَج السُمنة ومرض السُكري أيضاً من الطريقة التي نبني بها المُدن والأحياء التي نعيش بها والعمل على إعاقة التحرك وغيرها من أشكال النشاط البدني (Institute of Medicine, 2005)، بالإضافة إلى الطريقة التي يتم من خلالها نشر الأخبار العلمية (Saguy and Almeling, 2008). لذلك، لفهم النتيجة السببية التي ينطوي عليها مرض السُكري، والآثار الصحية للسكان من الارتفاع الضخم الأخير في السُمنة، يتطلب منظوراً اجتماعياً يُركز على دور المؤسسات الاجتماعية وغيرها من جوانب البناء الاجتماعي.

يبدو أن مرض السُكري حالة نموذجية يمكن من خلالها إلقاء الضوء على البيئة الاجتماعية التي تربط الصعوبات التي تواجه الأفراد (الباثولوجيا المرضية) بمشكلاتٍ اجتماعية أكبر (الارتفاع في السُمنة، وتفاوتات اجتماعية في الصحة). إن الفحوصات السريرية لمرضى السُكري محدودة بشكلٍ أساس، لأنها لا تُخاطب أنماط الاستهلاك المبنية اجتماعياً، ونمط الحياة، والسلوكيات التي يُظهرها الأفراد والتباين الكبير بين الفئات الاجتماعية. وبنفس الطريقة، فإن الدراسة الاجتماعية التقليدية لمرضى السُكري كظاهرة تجريبية تُقدم رؤية صغيرة في العمليات المادية التي من خلالها يتجسد العالَم الاجتماعي. ويمكن أن تكون التفاوتات في مرض السُكري، مفهومة من خلال علم الاجتماع الذي يتضمن دراسة المرض والطرق الحيوية المُباشرة، ويدمج في دراسة رفاهية الإنسان في وقتٍ واحد كلاً من الظواهر البيولوجية والاجتماعية.

وهنالك العديد من الفوائد لجمع المؤشرات الحيوية المباشرة، في حالة مرض السُكري، كالظروف الصحية الأخرى. **أولاً**، من المُهم جداً لفهم التفاوتات الاجتماعية في الصحة أن تكون هناك قُدرة على رسم المسارات التي يأتي بها العالم الاجتماعي لكي تُجسد من

ضمن البيولوجيا (Adler and Stewart, 1999; Krieger, 2001). وهكذا فالعمليات الاجتماعية الكبيرة بشكلٍ أكبر ارتبطت مع العمليات النفسية البيولوجية لتوليد التفاوتات الصحية (Berkman [et al.], 2000: 143)، في حين أن الأسباب الأساسية لمرض السكري من النوع 2 هي اجتماعية بدرجةٍ أكبر. وأخيراً، يظهر المرض نفسه على شكل عملياتٍ فسلجية حذرة، والتي يمكن أن تُقاس في الجسد.

ثانياً، من منظورٍ منهجي فإن نسبةً كبيرة من حالات مرض السُكري غير مُشخصة. وتُشير التقديرات إلى أن ما يُقدر بـ 29 بالمئة من حالات مرض السُكري في الولايات المُتحدة غير مُشخَّصة (Geiss [et al.], 2006) وما يُقدر بنحو مليون من الأشخاص في المملكة المُتحدة بقوا بلا تشخيصٍ (Department of Health, 2005). إن استخدام المؤشرات الحيوية يوفر موضوعية أكثر ومقاييس صحية موثوقة في مرض السُكري، وهذا مُهم خصوصاً في البحث عن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والإثنية في الصحة. كما أن الفئات المُعرضة للخطر الأكبر الكامن في المرض بشكلٍ ملحوظ هم أقل احتمالاً بأن يُجهزوا بالرعاية الصحية، وهكذا كان هناك تشخيص طبي لحالاتهم، وبالتالي فإن استخدام المؤشرات الحيوية يتجاوز حدود الاعتماد على تشخيص الطبيب أو التقارير الذاتية.

وقد تُقدم مجموعة المؤشرات الحيوية رؤى فريدة للعلاقة بين العوامل البنائية الأكبر التي تُهيّئ الأفراد والمجتمعات للمخاطر، والمسارات السلوكية، وطرق أساليب الحياة الكثيرة، ودور الوصول إلى الاستفادة من الخدمات التشخيصية والعلاجية في إدارة المرض والتقليل من العوامل المرضية الخارجية، فضلاً عن كيفية تعزيز العوامل الفردية والاجتماعية وكبح حكم الأمراض على حدٍ سواء.

إن الغرض هو ليس لتحويل مرض السُكري إلى وجودٍ بيولوجي، لكن لتوجيه نفس العدسة السوسيولوجية النقدية التي تستهدف الفعالية السريرية للفعالية الاجتماعية (Rosenberg, 2007). أي أجزاء من عالمنا الاجتماعي نُقيمها ونقيسها في مجال المرض، وما هي جوانب الحياة الاجتماعية ذات القيمة في إدارة المرض؟

إن المؤشرات الحيوية لمرض السُكري عادةً ما تتضمن جمع الدم، على عكس المؤشرات الفسيولوجية الحيوية الأخرى مثل ضغط أو هرمون الكورتيزول اللعابي التي يُمكن جمعها مع الإجراءات التوسعية ذات الحد الأدنى. وعلى أية حال، فالاعتماد على أهداف مُحددة لدراسة الأنواع المُختلفة من المؤشرات الحيوية لمرض السُكري يكون بدرجاتٍ مُتفاوتة من التدخل، وبأقل التوسعات من خلال قياس خلايا الهيموغلوبين السُكري، وهو مقياس لنسبة الغلوكوز في الدم.

وتُقدم مقاييس مُتعددة على مدى أسابيع وشهور، معلومات عن المستوى العام للغلوكوز في الدم. إن الهيموغلوبين السكري يجتمع مع قطرةٍ صغيرة من الدم من وخز الإصبع وقراءتها من قبل جهاز إلكتروني صغير. ومرضى السُكري استخدموا هذه الطريقة لمدةٍ

طويلة لمراقبة مُستويات السُكر في الدم والتقنية باتت رخيصة ومتطورة ومُدمجة بشكلٍ مُتزايد. إن الهيموغلوبين السُكري سيكون افضل استعمالاً لدراسة حالات مرض السُكري المعروفة. على سبيل المثال، كيف تؤثر العوامل الاجتماعية في الامتثال لأنظمة حكم المرض؟ إن اختبار سُكر الصيام أكثر تعقيداً ويتضمن صيام الفرد لفترةٍ من الوقت (عادةً ليلاً) وبعد ذلك يُسحب الدم، وهناك طريقة أخرى للكشف عن مرض السُكري هي من خلال استخدام اختبار تحمل الغلوكوز، وهذا يتضمن صوماً ليلياً لقياس السُكر، ثم يتم سحب الدم لتحديد درجة عدم تحمل الغلوكوز.

من المهم مُلاحظة أن المؤشرات الحيوية ليست حلاً سحرياً لأبحاث العلوم الاجتماعية (انظر التبادل بين Gersten, 2008a; 2008b; Loucks, Juster and Pruessner, 2008; McDade, 2008) وقد يكون من الصعب قياس هذه المؤشرات، وفهمها على مقربة من المرض قد لا يكون مفهوماً بشكلٍ جيد. ويأخذ أغلب العلماء الفسيولوجيون عينات حيوية تحت الظروف التجريبية الصارمة التي يصعُب تكرارها في هذا الحقل. ومستويات الكورتيزول هي بسيطة، لأنها يمكن استخراجها من اللُعاب أو عيّنات البول. لكن يبقى عدم التجانس مشكلة كبيرة. وبشكلٍ مماثل للإجراءات الأخرى في مجال البحوث الاجتماعية، فإن هذه البيانات أيضاً لها قيود على تفسير العلاقة السببية.

نحن نُقدم مثالاً مُختصراً أُخذ من دراسة التفاعلات بين المريض والطبيب في العيادة الحضرية والذي يشرح الإمكانية التحليلية لإدراج المؤشرات الحيوية في الدراسة الاجتماعية.

مريض الدكتور ميتشل القادم هو امرأة أرجنتينية مُسنّة مع ابنتها. الطبيب قلق جداً لأنه عرف هذه المريضة لمدة أربع سنوات وهي من النوع الثاني من مرضى السُكري وكانت جيدة وتحت السيطرة، وكانت واحدة من أفضل مرضاه لكنها لم تزره منذ ستة أشهر، وارتفعت قيمة A1C عندها إلى 16 بالمئة حيث كان يجب أن يكون بحوالى 8 بالمئة ومثالياً أقل من 7 بالمئة للبالغين الذين يُعانون مرض السُكري. ويزود اختبار A1C متوسط مستوى السُكر في الدم خلال الشهور 2-3 السابقة ويُعد أكثر دقة من مقاييس سُكر الدم اليومية.

ويسأل الطبيب الأم والبنت لمعرفة قدرتهما في التفسيرات المُحتملة لهذا التدهور المفاجئ. وبترددٍ كبير وبعد الدفع الكثير، تكشف الأم بأنه بعد موت زوجها، انتقلت للعيش مع ابنها الوحيد، وكان عليها أن تبقى مع كنَّتها وفق القانون ولم يُسمح لها بالدخول إلى المطبخ. وهي يجب أن تأكل ما تعده كنَّتها لها؛ كما ترفض كنّتها أن تأخذ حاجاتها الغذائية في الحسبان، وبالرغم من أنها مُجهدة ومُحبطة في حالتها المنزلية هذه، إلا أنها لا تريد ان تتذمر لأنها تخاف أن يُسبب ذلك مشكلة مع ابنها، وأخذت كنَّتها بخلق التوترات حولها، ويؤكد الطبيب أن حياة الأم في خطرٍ وهناك أشياء يجب القيام بها، وأمام بكاء النساء تدعو البنت أمها للعيش معها، والأم غير مُتأكدة بأنها تُريد الانتقال ولكن يجب أن تدرك خطورة الحالة.

ويزودنا هذا التفاعل بمثالٍ لكيفية استخدام علماء الاجتماع للمؤشرات الحيوية لترسيخ واستنباط البيانات حول كيف أن العلاقات الاجتماعية قد تؤثر في الصحة، وكيف أن الإجراءات المُتخذة على أساس المقاييس البيولوجية، قد تؤدي إلى ترتيباتٍ اجتماعية جديدة، في حالة هذه العائلة؟

وقد انضم بعض علماء الاجتماع إلى علماء الأوبئة وعلماء النفس، لاستكشاف التأثيرات الاجتماعية الحيوية للإجهاد المُزمن، بسبب تعرض الحياة للاضطراب والعنف في الأحياء المعزولة عرقياً وعنصرياً، وتكلم دوغلاس ماسي (Massey, 2004) في مقالٍ عن حالة الانضباط لمجموعةٍ كبيرة مُتعددة من الأعراق التي تحتوي على بيانات المؤشرات الحيوية بالإضافة إلى المُتغيرات السوسيولوجية الأكثر مثالية. ويستمد ماسي ذلك هنا من عرض البحث السريري الذي يُكرر آثار الاستجابة من خلال التعرض المُزمن للأحداث المُرهقة والتي قد تؤدي إلى ارتفاع ضغط الدم وتصلب الشرايين، والسُمنة، والزيادة في مرض السُكري.

ويصبح ذلك حملاً على نظام المناعة والأداء المعرفي أيضاً. إن مشروع ماسي هو إظهار أن الأمريكيين من أصلٍ أفريقي يعيشون في الأحياء العنيفة المعزولة عُنصرياً والمُرهقة وارتفاع فرط الأحمال فيها. ويعترف بأنه في الماضي، قد تجنب العديد من علماء الاجتماع التفسيرات الحيوية للفجوات العرقية، خوفاً من تشريع نظرياتٍ عنصرية أو خوفاً من وصمهم بالعنصرية، لكن بإدراك الآليات الاجتماعية الحيوية التي يتم إنتاجها بالاختلافات العرقية تتحول هذه المخاوف على رؤوسهم (Massey, 2004: 22).

خامساً: المعايير

يمكن أن يُسمى الإهمال الثالث في الكتابات الاجتماعية عن الصحة بالسبب المعياري لوجود الصحة، وهو الغرض الرئيس للقاءات الطبية والإجراءات الوقائية. وهذا الهدف هو للتخفيف من مُعاناة الإنسان، ومنع اعتلال الصحة بين السكان، وعلاج الأمراض، وتشخيص الأعراض، ومراقبة العلامات السريرية، ما يجعل الأجساد المُرهقة أكثر راحة، والاهتمام والشعور العميق بالمشكلات، المُتمثلة بالهبوط في قابلية الحركة ونقص الإدراك، أو توجيه رسائل تذكير مُميزة تُذكر بفناء الجنس البشري.

إن نقص الاهتمام بالمعايير يمكن إرجاعه إلى انحدار الوظيفية واستبدالها بالبنائية الاجتماعية النقدية. لقد ميّز بارسونز وميرتون القيم العالمية التي تُنظم المُجتمعات الغربية ومؤسساتها. على سبيل المثال، افترض ميرتون (Merton, 1957) أن العلم الحديث كان موحداً بالمعايير المُشتركة العالمية، والجمعيات، وعدم الاهتمام، والتشكيك المُنظم. وبنفس الوقت، فقد شكلت هذه الضرورات المؤسسية الأربع نظام اتصالات يستهدف الحقيقة، والمعرفة الموثوقة.

وأصبحت هذه المعايير أهدافاً سهلة من قبل الباحثين الاجتماعيين، الذين وجدوا أن العلماء في العمل، قد تقبلوا العديد من القيم المُتعارضة (Mulkay, 1979)، وبطريقةٍ مُشابهة، وفي الدراسة الاجتماعية للصحة والمرض شكك علماء الاجتماع النقديون بتوقعات الدور العالمي عند بارسونز (Freidson, 1970b).

لقد تأثر علماء الاجتماع بالأنواع المُختلفة من البنائية الاجتماعية التي استبدلت المعايير المشتركة للعلم بمعايير الشك بالسلطات الطبية. نحن يمكن أن نجد عدة أمثلة في السنين الـ10 الأخيرة من التأمين الصحي الاجتماعي. وفي مقابلاتٍ مع مجُهزي المُخدرات المخلوطة ظهر أنهم هم الذين حوّلوا فيروس نقص المناعة البشرية من حُكم الموت إلى مرضٍ مُزمن يمكن التحكم به، وأن علماء الاجتماع هم فقط القادرون على توثيق سلسلةٍ طويلةٍ من النتائج السلبية والآثار الجانبية الاجتماعية، وإهمال الفوائد العلاجية المُدهشة لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية. وتلاحظ هذه الدراسة ببساطةٍ أن أدوية فيروس نقص المناعة البشرية تنتج ظاهرة بيولوجية جديدة، ومن الواضح أنه فيروس مقاوم ومرض علاجي المنشأ (Rosengarten [et al.], 2004: 592).

وبالرغم من ذلك فإن دراسة آلام الظهر المُزمنة أبرزت توافقاً باعتبارها عملية تفاوض مُتبادل بين الأطباء والمرضى. والنتيجة الوحيدة ذات الصلة تتوقف على معرفة المريض لذلك. ونحن لا نعرف ما إذا كان التوافق يؤدي إلى نتائج أفضل للمرضى، بالرغم من أن هذا كان سبباً رئيساً للدراسة (Ong and Hoper, 2006: 204). وتُحدد دراسة الناجين من السكتة الدماغية بشكل غير متماثل النكسات العلاجية التي يؤديها نظام الرعاية الصحية من دون تقييم كيف أن هذا النظام ساعد بعض المرضى أيضاً (Hart, 2001). بينما بعض المساهمات تعترف بالأهداف العلاجية للرعاية الصحية (Clark, 2001; Lester and Tritter, 2005 and Lutfey, 2005).

كما أن الشك تجاه هذه الأهداف المزعومة للتدخلات الصحية كان قد غُذي من الكتابات المؤثرة التي أظهرت بأن معظم التوسع في متوسط العمر المتوقع والحد من نسبة انتشار المرض خلال الجزء الأول من القرن العشرين كان طارئاً على العناية الطبية، ولكن كان بسبب العناية النفسية أو إجراءات الصحة العامة (Dubos, 1959; Illich, 1976; McKeown, 1976; McKinlay and McKinlay, 1977) كما أن المُحركات الحقيقية للتقدم الصحي كانت هي التدخلات المُستندة إلى السكان، والصحة العامة.

إن عدم الرغبة في التعامل مع الغاية من التدخلات الطبية هو أمر مؤسف، لأنه في العقود الأخيرة قد تحسنت في الواقع العديد من الظروف التي أدت من قبل إلى الوفاة المُبكرة أو العجز الشديد من خلال التدخلات الطبية. ولم يسبق في التاريخ أن الأطباء كانوا قادرين على فعل الكثير لمرضاهم (Kaufman, 1993; Rosenber, 2007).

لقد لاحظ علماء الاجتماع المُهتمين بالمهن أنه عندما نشر فريدسون أطروحته عن **هيمنة المهن الطبية**، بدأ الوضع في الواقع بالتغير وبدأ مُحترفو الرعاية الصحية بفقدان السلطة بسبب أعمال القوى الموازية (Light, 2000). وبالمثل، فإن شكوك علماء الاجتماع تجاه فعالية التدخلات الطبية قد تعكس الأوقات الماضية.

وفي عام 1972، توقع فريمان، وليفين، وريدر أن التطورات العلمية والتقنية في الطب قد تصل إلى نقطةٍ تشهد انخفاضات واضحة في معدلات الوفيات، ولدرجةٍ أقل ربما، والاعتلالات المرضيةِ من غير المُحتمل أن تكون قد نتجت من مزيدٍ من الاكتشافات البيولوجية والدوائية. وبدلاً من ذلك، فقد رأوا دوراً أعظم كثيراً لأهمية المكون الاجتماعي (Freeman [et al.], 1972: 504)، مع الإدراك المُتأخر، بأنهم كانوا على خطأ.

ويرى علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع الآخرون، وبشكلٍ خاص ديفيد كوتلر (Cutler, 2004 (انظر أيضاً: Bunker, Frazier and Mosteller, 1995; Skinner, Staiger and Fisher, 2006) وبشكلٍ مُقنع أن العديد من المكاسب الأخيرة التي حدثت في متوسط العمر المُتوقع يمكن أن تُعزى إلى التدخلات الدوائية والجراحية. إن مُعدلات وفيات الأطفال، على سبيل المثال، انخفضت على الأغلب في القرن العشرين في الولايات المُتحدة، وأغلب الانخفاضات التي حدثت في النصف الأول من ذلك القرن يمكن أن تُعزى إلى التدخلات الصحية العامة. وفي الواقع فقد أشاد مركز مراقبة الأمراض بمعركته ضد وفيات الأطفال، كواحدة من الإنجازات الرئيسة للصحة العامة (Centers for Disease Control, 1999).

على أية حال، في الجزء الثاني من القرن العشرين، تحول العمل من الصحة العامة إلى الطب، ويمكن أن تُعزى نسبة كبيرة من آخر انخفاض إلى انتشار استخدام العلاج الخارجي في وحدات العناية المُركزة لحديثي الولادة (Frisbie [et al.], 2004; Malloy and Freeman, 2000). والمكاسب الأخرى في الأمراض المُميتة من قبل، لا تعني أن العناية الطبية تُحرر المشكلة.

في المقابل، لا تزال مُعدلات وفيات الأطفال الرضع في الولايات المُتحدة أعلى كثيراً من البلدان المُتقدمة الأخرى مع استمرار التفاوتات العُنصرية. والحصول على الرعاية غير متساوٍ؛ فالأمريكان يدفعون أكثر كثيراً من الأقطار الأخرى من أجل خدمات مُتشابهة، وتختلف نوعية العناية كثيراً بين المناطق الجغرافية.

إن هدف علماء الاجتماع ليس لإضفاء الشرعية على سلطة مُقدّمي الرعاية الصحية أو تقييم النجاحات العلاجية، ومن الضروري إجراء تقييم نقدي لتلك السلطات، لكن مثل هذا التحليل يجب أن يأخذ غرض الصحة العامة من التدخلات في الاعتبار. وما الذي يتم إنجازه مع تحليلٍ دقيق لاختلافات السلطة دون إثبات كيف أن هذه الاختلافات في السلطة تكمن في إدارة المرض والصحة والرفاهية؟ بالرغم من أن مدرسة شيكاغو لعلم اجتماع العمل لم

تُركز على البُعد المعياري للعمل، وهي تُقدم توجهاً عاماً لدراسة كيفية إنجاز المعايير في الممارسة (Hughs, 1971 (1945)).

ويهدف الطب والصحة العامة للمساهمة في تحسين الصحة بطرقٍ مُتعددة للضبط محلية ومشتركة. ربما تُناقض المعايير في أغلب الأحيان بعضها الآخر. كما على سبيل المثال، قلة التعليمات المُقدمة للمشرفين على نهاية الحياة، كما أن مُحترفي الصحة لديهم مشكلة تتبع رغبات المرضى عندما يعتقدون بأن المريض يمكن إنقاذه من خلال التنبيب وإجراءات العناية المركزة (Support Principle Investigators, 1995). ويُغير المرضى وأقاربهم على الأغلب آراءهم حول ما كان يُعد سابقاً حدوداً صارمة للرعاية (Mairs, 1997).

يتجمع المهنيون والمرضى حول أهداف مُشتركة، لكن بعد ذلك تُظهر أعمالهم تحولاً في الأولويات، وعندما تتجسد وتوضع موضع التطبيق، فإن المعايير قد تصطدم، تتباعد، تتحول، أو تتعايش في التناقض، والتعاون، أو التوتر. وتُركز المعايير على سؤالٍ مهم هو ما الأغراض المُتعددة من تدخلات الرعاية الصحية؟

سادساً: المناقشة

جادل علماء اجتماع الصحة والمرض في نصف القرن الماضي لتوسيع العوامل الاجتماعية في الصحة، ولكن تم تجاهل الأمراض التي تُشكل الأساس لكثيرٍ من التدخلات. واستكشف علماء الاجتماع العمليات الاجتماعية المُختلفة وتسلسلات التفاعلات التي تحدث في القطاعات الطبية لكن نادراً ما دُرست الآثار الصحية لهذه الظاهرة الاجتماعية. وأخيراً، يميل علماء الاجتماع إلى تجاهل المعايير المزعومة في المجال الصحي، ونتيجة هذه الأخطاء الثلاثة هو تكوين أدب غني مع نقطةٍ مخفية كبيرة: وهي ماذا بشأن الرعاية الصحية؟

لقد كان مشروع بارسونز العام هو إنشاء نظرية النظم الاجتماعية المُعقدة. وقد وضع تحليله عن علاقات الطبيب والمريض في علم اجتماع الصحة والمرض على مسار علم الاجتماع أولاً والصحة ثانياً. ورغم ذلك، نحن لسنا بحاجةٍ لأن نكون أسرى تاريخنا؛ لا يهدف علم اجتماع المرض لإعادة العمل الاجتماعي الغني عن المرض، والصحة، والدواء ولكن لطرح الأسئلة الأساسية حول العلاقة الدينامية بين الحياة الاجتماعية والمرضية.

يوافق علم اجتماع المرض على العديد من الموضوعات التي فُحصت في علم اجتماع الصحة والمرض، لكنه يُعيد التركيز على فحص التأثيرات الصحية الخاصة. وهذا يتطلب إعادة توجيه الخبرة لدمج الإشارات الواضحة المُتصلة بالمرض ومتابعة تطورها بمرور الوقت. بينما مثل هذا النهج قد يجد إلهاماً في بعض الأعمال لعلم الأوبئة الاجتماعي؛ وهذه النقطة قد تعكس إنتاج عوامل جمعية أو فردية للخطر الاجتماعي للصحة.

في الحقيقة، قد يكون الهدف هو لتطوير معايير تقييم أشمل للصحة وحساب العلاقة الدينامية بين الصحة والحياة الاجتماعية. ولا يحتاج علم اجتماع المرض أيضاً إلى العمل ضمن المعايير المفاهيمية والمعيارية التي وُضعت من قبل الطب الحيوي، بالرغم من أنه قد أراد فحص افتراض أن العناية الصحية غير جديرة بالذكر في صحة السكان. وبالأحرى، فإن التركيز السوسيولوجي لعلم اجتماع المرض يتعلق بفهم نظري واسع للآليات المُتعددة والعمليات، والمسارات التي فيها تؤثر الحياة الجماعيةً في المرض والعكس بالعكس (Pescosolido, 2006).

إن **إحدى** الحجج المُضادة هي أن علماء الاجتماع قد يفقدون دورهم النقدي في إشراك الرؤساء بالحقائق السريرية. وتُبين الأمثلة على الدراسات العلمية وعلم الأوبئة الاجتماعي أن هذا لا يحتاج إلى أن يكون بهذه الحال. وبعد أن تحولت الدراسات العلمية للعلماء من علم الاجتماع إلى علم اجتماع المعرفة العلمية، أظهروا ذلك، لاستخدام عبارة لاتورز المُناسبة، كما أن العلم هو سياسة بوسائلٍ أخرى. لذلك، فهم اختبروا كيف أن العوامل الاجتماعية والنتائج العلمية تتشابك إلى مثل هذا المدى الذي أصبح فيه الفصل بين الاثنين صعباً جداً: ليس فقط أن العلم يعتمد على العوامل الاجتماعية لكنه ساعد العلم على خلق مجتمعاتٍ خاصة.

وباستخدام هذا النهج، فإن علماء الاجتماع استجوبوا الخلافات العلمية بشكلٍ انتقادي (مثلاً Hess, 1998; Richard, 1991). وبالمثل، فإن نتائج سياسة تحليل علماء الأوبئة الاجتماعية للتدرج الاجتماعي للصحة ليست فقط انتقادية ومثيرة للجدل جداً، ولكن أيضاً مؤثرة في بعض دوائر السياسة (مثلاً Wilkerson, 1999; Kawachi [et al.], 1997).

الخوف **الثاني** هو أن علم اجتماع المرض قد يفك الروابط بين علم الاجتماع الطبي والنظام الأوسع لعلم الاجتماع. بالمقابل، فإن ارتباط علم الاجتماع الطبي مع علم الاجتماع السائد قد طوّر أدبياته الخاصة به، والارتباط الثقافي بعلم الأحياء ربما قد وضع علم الاجتماع الطبي في مقدمة التنظير السوسيولوجي. ومع الديمغرافيا وشبكة علماء الاجتماع، وغيرهم ممن يحاولون تضمين المؤشرات الحيوية في قواعد البيانات، فإن علماء الاجتماع الطبي يمكن أن يصبحوا الخبراء في كيفية استخدام هذه المُتغيرات الجديدة بشكلٍ مُناسب.

لماذا لا ينبغي التدريب في علم اجتماع الصحة والمرض، والذي يتضمن الخبرة في الفسيولوجيا والتشريح؟ لماذا لا ينبغي لعلماء الاجتماع النوعيين أن يصبحوا خبراء في المقاييس الحيوية؟ إضافة إلى ذلك، فإن هذه المُتغيرات سوف تدعو إلى كثيرٍ من المعرفة في تشابك المسارات الاجتماعية والبيولوجية وإلى تنقيح النظريات السوسيولوجية الحالية (Bone, 2005; Freese, Allen Li, and Wade, 2003). في الحقيقة، إن الأساس المنطقي النهائي للتوسع نحو المرض هو في اتجاهٍ صاعد من التنظير السوسيولوجي حول الفترات الرائعة من الحياة الاجتماعية المُجسدة.

المراجع

Abraham, Laurie Kaye (1993). *Mama Might be Better Off Dead*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Adler, Nancy E. and Judith Stewart (1999). Socioeconomic Status and Health in Industrial Nations: Social, Psychological, and Biological Pathways.» *Annals of the New York Academy of Sciences*, vol. 896, no. 1, pp. xiii–xv.

Aneshensel, Carol S. (2005). «Research in Mental Health: Social Etiology Versus Social Consequences.» *Journal of Health and Social Behavior*: vol. 3, September, pp. 221–228.

Bartley, Mel (1990). «Do We Need a Strong Programme in Medical Sociology?.» *Sociology of Health and Illness*: vol. 12, no. 4, pp. 371–390.

Berg, Marc and Monica J. Casper (1995). «Constructivist Perspectives on Medical Work: Medical Practices and Science and Technology Studies.» *Science, Technology, and Human Values*: vol. 20, no. 4, pp. 395–407.

Berkman, Lisa F. [et al.] (2000). «From Social Integration to Health: Durkheim in the New Millennium.» *Social Science and Medicine*: vol. 51, no. 6, pp. 843–857.

Bloom, Samael W. (2002). *The Word as Scalpel*. New York: Oxford University Press.

Bone, John D. (2005). «The Social Map and the Problem of Order: A Re-evaluation of «Homo Sociologicus».» *Theory and Science*: vol. 6, no. pp. 1–20.

Bunker, J. P., H. S. Frazier and F. Mosteller (1995) «The Role of Medical Care in Determining Health: Creating an Inventory of Benefits.» in Benjamin Amick [et al.]. (eds.). *Society and Health*. New York: Oxford University Press.

Burr, Jeniffier and Tom Chapman (2004). «Contextualising Experiences of Depression in Women from South Asian Communities: A Discursive Approach.» *Sociology of Health and Illness*: vol. 26, no. 4, pp. 433–452.

Bury, Michael (1997). *Health and Illness in a Changing Society*. London; New York: Routledge.

Camic, Charles (1989). «Structure after 50 Years: The Anatomy of a Charter.» *American Journal of Sociology*: vol. 95, 38–107.

Centers for Disease Control (1999). «Achievements in Public Health, 1900–1999: Healthier Mothers and Babies.» *Morbidity and Mortality Weekly Report*: vol. 48, no. 38, pp. 849–858.

Chapple, Alison and Sue Ziebland (2002). «Prostate Cancer: Embodied Experience and Perceptions of Masculinity.» *Sociology of Health and Illness*: vol. 24, no. 6, pp. 820–841.

Clark, Alexander M. (2001). «Treatment Decision-making during the Early Stages of Heart Attack: A Case for the Role of the Body and Self in Influencing Delays.» *Sociology of Health and Illness*: vol. 23, no. 4, pp. 425–446.

Clarke, Adele E. [et al.]. (2003). «Biomedicalization: Technoscientific Transformations of Health, Illness, and U.S. Biomedicine.» *American Sociological Review*: vol. 68, April, pp. 161–194.

Conrad, Peter (1992). «Medicalization and Social Control.» *Annual Review of Sociology*: vol. 18, pp. 209–232.

Conrad, Peter (2005a). The Shifting Engines of Medicalization.» *Journal of Health and Social Behavior*: vol. 40, March, pp. 5–14.

Conrad, Peter (2005b). *The Sociology of Health and Illness: Critical Perspectives.* 7th ed. New York: Worth Publishers.

Conrad, Peter (2007) *The Medicalization of Society: on the Transformation of Human Conditions into Treatable Disorders*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Cutler, David M. (2004) *Your Money or Your Life: Strong Medicine for America's Health Care System*. Oxford: Oxford University Press.

Department of Health (2005). *Improving Diabetes Services – The NSF Two Years On*. London: Department of Health.

Dubos, Rene (1959). *Mirage of Health: Utopias, Progress, and Biological Change*. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.

Fox, Nicholas J. (1999). *Beyond Health: Postmodernism and Embodiment*. London: Free Association Press.

Freeman, Howard E., Sol Levine, Leo G. Reeder (1963). «Present Status of Medical Sociology.» in: Howard E. Freeman, H Sol Levine, Leo G. Reeder (eds.). *Handbook of Medical Sociology*. Englewood, Cliffs, NJ: Prentice-Hall, Inc.

Freeman, Howard E., Sol Levine, Leo G. Reeder (1972). «Present Status of Medical Sociology.» in: *Handbook of Medical Sociology.* 2nd ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, Inc.

Freeman, Howard E., Sol Levine, Leo G. Reeder (1979). «The Present Status of Medical Sociology.» in: *Handbook of Medical Sociology.* 3nd ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, Inc.

Freese, Jeremy, Jui-Chung Allen Li, and Lisa D. Wade (2003). «The Potential Relevances of Biology to Social Inquiry.» *Annual Review of Sociology*: vol. 29, 233–256.

Freidson, Eliot. (1970a). *Profession of Medicine: A Study of the Sociology of Applied Knowledge*. New York: Harper and Row Publishers.

Freidson, Eliot (1970b). *Professional Dominance: The Social Structure of Medical Care*. New York: Atherton Press, Inc.

Fremont, Allen M. and Chloe E. Bird (1999). «Integrating Sociological and Biological Models: An Editorial.» *Journal of Health and Social Behavior*: vol. 40, pp. 126–129.

Frisbie, W. Parker [et al.] (2004). «The Increasing Racial Disparity in Infant Mortality: Respiratory Distress Syndrome and Other Causes.» *Demography*: vol. 41, no. 4, pp. 773–800.

Gallagher, Eugene B. (1976) «Lines of Reconstruction and Extension in the Parsonian Sociology of Illness.» *Social Science and Medicine*; vol. 10, pp. 207–218.

Geiss, Linda [et al.] (2006). «Changes in Incidence of Diabetes in U.S. Adults, 1997–2003.» *American Journal of Preventive Medicine*: vol. 30, no. 5, pp. 371–377.

Gerhardt, U. (1990) «Models of illness and the theory of society: Parsons' contribution to the early history of medical sociology,» *International Sociology*, 5, 3, 337–55.

Gersten, O. (2008a). «Neuroendocrine biomarkers, social relations, and the cumulative costs of stress in Taiwan,» *Social Science and Medicine*, 66, 3, 507–19.

Gersten, O. (2008b). «The path traveled and the path ahead for the allostatic framework: a rejoinder on the framework's importance and the need for further work related to theory, data, and measurement,» *Social Science and Medicine*, 66, 3, 531–5.

Gregory, S. (2005) Living with chronic illness in the family setting, *Sociology of Health and Illness*, 27, 3, 372–92.

Hacking, I. (1999) *The Social Construction of What?* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Haley, S., Reed, J., Bling-Hwan, L. and Cook, A. (2005). Sweetener consumption in the United States: distribution by demographic and product characteristics, *SSS-243-01*, Economic Research Service/USDA.

Hart, E. (2001) «System induced setbacks in stroke recovery,» *Sociology of Health and Illness*, 23, 1, 101–23.

Heritage, J. and Maynard, D.W. (2006) Problems and prospects in the study of physician-patient interaction: 30 years of research, *Annual Review of Sociology*, 32, 351–74.

Hess, D. (1998) *Can Bacteria Cause Cancer? Alternative Medicine Confronts Big Science*. New York: New York University Press.

Higginbottom, G.M.A. (2006) 'Pressure of life': ethnicity as a mediating factor in mid-life and older peoples' experience of high blood pressure, *Sociology of Health and Illness*, 28, 5, 583–610.

Hughes, E. (1971/1945) *The Sociological Eye: Selected Papers*. Chicago: Aldine-Atherton.

Illich, I. (1976) *Medical Nemesis*. London: Random House.

Institute of Medicine (2005) Does the built environment influence physical activity? Examining the evidence, *TRB Special Report 282*.

Kaufman, S.R. (1993) *The Healer's Tale: Transforming Medicine and Culture*. Madison, WI: The University of Wisconsin Press.

Kawachi, I., Kennedy, B.P., Lochner, K. and Prothrow-Stith, D. (1997) «Social capital, income inequality, and mortality,» *American Journal of Public Health*, 87, 9, 1491–8.

Kleinman, A. (1989) *The Illness Narratives: Suffering, Healing, and the Human Condition*. New York: Basic Books.

Knorr-Cetina, K. (1981) *The Manufacture of Knowledge: an Essay on the Constructivist and Contextual Nature of Science*. Oxford: Pergamon Press.

Krieger, N. (2001) «Theories for social epidemiology in the 21st century: an ecosocial perspective,» *International Journal of Epidemiology*, 30, 4, 668–77.

Latour, B. (1987) *Science in Action: how to Follow Scientists and Engineers through Society*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Latour, B. and Woolgar, S. (1979). *Laboratory Life: the Social Construction of Scientific Facts*. London: Sage.

Lester, H. and Tritter, J.Q. (2005) 'Listen to my madness': understanding the experiences of people with serious mental illness, *Sociology of Health and Illness*, 27, 5, 649–69.

Light, D.W. (2000) The medical profession and organizational change: from professional dominance to countervailing power. In Bird, C.E., Conrad, P. and Fremont, A.M. (eds) *Handbook of Medical Sociology* (5th Edition). Upper Saddle River, New Jersey: Prentice Hall.

Loucks, E.B., Juster, R.P. and Pruessner, J.C. (2008) Neuroendocrine biomarkers, allostatic load, and the challenge of measurement: a commentary on Gersten, *Social Science and Medicine*, 66, 3, 525–30.

Lupton, D. (1997) Psychoanalytic sociology and the medical encounter, *Sociology of Health and Illness*, 19, 5, 561–79.

Lupton, D. (1999) *Risk*. London and New York: Routledge.

Lutfey, K. (2005) On practices of 'good doctoring': reconsidering the relationship between provider roles and patient adherence, *Sociology of Health and Illness*, 27, 4, 421–47.

Lynch, M. (1982) *Arts and Artefacts in Laboratory Science*. London: Routledge and Kegan Paul.

Mairs, N. (1997) *Waist- High in the World: my Life among the Non-disabled*. Boston: Beacon Press.

Malloy, M.H. and Freeman, D.H. (2000) «Respiratory distress syndrome mortality in the United States,» *Journal of Perinatology*, 20, 414 –20.

Massey, D.S. (2004) Segregation and stratification: a biosocial perspective, *Du Bois Review*, 1, 1, 7–25.

Maty, S.C., Everson-Rose, S.A., Haan, M.N., Raghunathan, T.E. and Kaplan, G.A. (2005) Educa- tion, income, occupation, and the 34-year incidence (1965–99) of Type 2 Diabetes in the Alameda County study, *International Journal of Epidemiology*, 34, 6, 1274–81.

May, C., Allison, G., Chapple, A., Chew-Graham, C., Dixon, C., Gask, L., Graham, R., Rogers, A. and Roland, M. (2004) Framing the doctor-patient relationship in chronic illness: a comparative study of general practitioners' accounts, *Sociology of Health and Illness*, 26, 2, 135–58.

McDade, T.W. (2008) Challenges and opportunities for integrative health research in the context of culture: a commentary on Gersten, *Social Science and Medicine*, 66, 3, 520–4.

McKeown, T. (1976) *The Role of Medicine: Dream, Mirage, or Nemesis?* London: Nuffield Provincial Hospitals Trust.

McKinlay, J.B. and McKinlay, S.M. (1977) «The questionable contribution of medical measures to the decline of mortality in the United States in the twentieth century,» *Milbank Memorial Fund Quarterly*, Summer, 405–28.

Merton, R.K. (1957). *Social Theory and Social Structure*. Glencoe, IL: The Free Press.

Mol, A. (2002). *The Body Multiple: Ontology in Medical Practice*. Durham, NC: Duke University Press.

Mulkay, M. (1979). *Science and the Sociology of Knowledge*. Aldershot: Gregg Revivals.

Mulvaney, J. (2000) «Disability, impairment or illness? The relevance of the social model of disability to the study of mental disorder,» *Sociology of Health and Illness*, 22, 5, 582–601.

Nazroo, J., Y., Edwards, A.C. and Brown, G.W. (1998) Gender differences in the prevalence of depression: artefact, alternative disorders, biology or roles, *Sociology of Health and Illness*, 20, 3, 312–30.

Oliffe, J. (2006) Embodied masculinity and androgen deprivation therapy, *Sociology of Health and Illness*, 28, 4, 410–32.

Ong, B.N. and Hoper, H. (2006) Comparing clinical and lay accounts of the diagnosis and treatment of back pain, *Sociology of Health and Illness*, 28, 2, 203–22.

Parsons, T. (1951) *The Social System*. Glencoe, IL: The Free Press.

Pescosolido, B.A. (2006) «Of pride and prejudice: the role of sociology and social networks in integrating the health sciences,» *Journal of Health and Social Behavior*, 47, 3, 189–208.

Petryna, A. (2002) *Life Exposed: Biological Citizens after Chernobyl*. Princeton and Oxford: Princeton University Press.

Pickering, A. (ed.) (1992) *Science as Practice and Culture*. Chicago: University of Chicago Press.

Pierret, J. (2003) The illness experience: state of knowledge and perspectives for research, *Sociology of Health and Illness*, 25, Silver Anniversary Issue, 4–22.

Richard, E. (1991) *Vitamin C and Cancer: Medicine or Politics*. London: Macmillan.

Rosenberg, C.E. (2003) What is disease? In memory of Owsei Temkin, *Bulletin of the History of Medicine*, 77, 491–505.

Rosenberg, C.E. (2007) *Our Present Complaint: American Medicine, Then and Now*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Rosengarten, M., Imrie, J., Flowers, P., Davis, M.D. and Hart, G. (2004) «After the euphoria: HIV medical technologies from the perspective of their prescribers,» *Sociology of Health and Illness*, 26, 5, 575–96.

Saguy, A.C. and Almeling, R. (2008) Fat in the fire? Science, the news media, and the 'Obesity Epidemic', *Sociological Forum*, 23, 1, 53–83.

Scheper-Hughes, N. and Lock, M.M. (1987) The mindful body: a prolegomenon to future work in medical anthropology, *Medical Anthropology Quarterly*, 1, 1, 6–41.

Schlich, T. (1995) How gods and saints became transplant surgeons: the scientific article as a model for the writing of history, *History of Science*, 33, 311–31.

Shakespeare, T. and Erickson, M. (2000) Different stokes: beyond biological determinism and social constructionism. In Rose, H. and Rose, S. (eds) *Alas Poor Darwin: Arguments Against Evolutionary Psychology*. London: Jonathan Cape.

Shostak, S. (2003) Locating gene-environment interaction: at the intersection of genetics and public health, *Social Science and Medicine*, 56, 2327–42.

Skinner, J.S., Staiger, D.O. and Fisher, E.S. (2006) Is technological change in medicine always worth it? The case of acute myocardial infarction, *Health Affairs*, 25, 2, w34–47.

Straus, R. (1957). «The nature and status of medical sociology,» *American Sociological Review*, 22, 2, 200–04.

SUPPORT Principal Investigators (1995) A controlled trial to improve care for seriously ill hospitalized patients: the study to understand prognoses and preferences for outcomes and risks of treatments (SUPPORT), *JAMA*, 274, 1591–98.

Thomas, C. (2002) The ‘disabled body’. In Evans, M. and Lee, E. (eds) *Real Bodies*. Basingstoke: Palgrave.

Timmermans, S. (2007) *Postmortem: How Medical Examiners Explain Suspicious Deaths*. Chicago: University of Chicago Press.

Waitzkin, H. (1979) «A Marxian Interpretation of the Growth and Development of Coronary Care Technology.» *American Journal of Public Health*: vol. 69, no. 12, pp. 1260–1268.

Wilkerson, R.G. (1999) «Putting the Picture Together: Prosperity, Redistribution, Health, and Welfare.» in: M. Marmot and R. G. Wilkinson, (eds) *Social Determinants of Health*. Oxford: Oxford University Press.

Williams, Simon J. (2000) Chronic Illness as Biographical Disruption or Biographical Disruption as Chronic Illness? Reflections on a Core Concept.» *Sociology of Health and Illness*: vol. 22, no. 1, pp. 40–67.

Williams, Simon J. (2005) «Parsons revisited: from the sick role to. ..?» *Health*, 9, 2, 123–44.

Williams, Simon J. (2006). «Medical Sociology and the Biological Body: Where Are We Now and Where Do We Go From Here?.» *Health*: vol. 10, no. 1, pp. 5–30.

Yanagisako, S. and Collier, J. (1990). «The Mode of Reproduction in Anthropology.» in: D. Rhode (ed.) *Theoretical Perspectives on Sexual Difference*. New Haven: Yale University Press.

Zola, I. K. (1972) «Medicine as an Institution of Social Control.» *Sociological Review*: vol. 20, pp. 487–504.

مراجعات کتب

إسماعيل الناشف

طفولة حزيران: دار الفتى العربي وأدب المأساة

(رام الله: مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، 2016).

أباهر السقا(*)

جامعة بيرزيت.

يطرح هذا الكتاب بقراءة مستفيضة الطفولة كمفهوم سوسيولوجي ضمن عملية تأريخ للنظم الاجتماعية، من خلال مقاربة أدب الأطفال بعد نكسة 1967؛ والتي وسمت هذا الكتاب. يبدأ الناشف بتتبع تاريخية تأسيس دار الطفل العربي وعلاقة هذا التأسيس بالقضية الفلسطينية، والتي مثلت في حينها إحدى أمنيات الجماعة العربية لتخليق جماعة عربية جديدة متخَذة من نموذج «الأمة- الدولة»، عبر محاكاة النماذج الغربية الحداثية. كما ينقلنا إسماعيل الناشف لعرض الآليات السردية وكيفية اشتغال هذه الآليات لإنتاج السرديات وتمحيص نموذجه الدراسي «الفتى العربي». وفي هذا المحور يهتم الكتاب بموضوعة دراسة الطفولة وتحديداً في الوطن العربي، ودراسة أدب الأطفال العربي، ويهتم على وجه الخصوص بكيفية موضعة الأطفال في ما يخص القضية الفلسطينية.

خطاطة الكتاب

يحتوي هذا الكتاب على ستة فصول، يعرض الناشف في الفصل **الأول** الأطر النظرية التاريخية لدراسة العلاقة بين ثلاثية الطفولة واللغة والأدب. في حين يعرض الفصل **الثاني** البيئة النصية عبر ثلاثية أخرى، هي: **أولاً**، البيئة النصية الفكرية التربوية التي سبقت ولادة دار الطفل العربي. و**ثانياً**: فحص البيئة النصية عبر الإصدارات. وأما المحور **الثالث** فاعتنى ببنية المدونة الداخلية ليقول مثل ليفي ستروس بالمعقولية الداخلية للنص. أما الفصل **الرابع** فيقوم بتحليل آليات يسميها الناشف بآليات عينية ضابطة لسردية المدونة، وذلك عبر محورين أساسيين: **الأول**، الجغرافية القومية المتخيلة والخطاطة الزمنية للجماعة القومية؛ و**الثاني** تشكيلات أزمنة مختلفة كونية مرتبطة بالتاريخ العربي/الإسلامي،

(*) البريد الإلكتروني: abaherelsaka@gmail.com.

مذكراً بإرهاصات الجابري لقراءة الأزمنة العربية وأزمات التماثل والعوالم المختلفة لهذه العوالم. بينما يهتم الفصل **الخامس** بموقع القضية الفلسطينية في مدونة دار الطفل العربي، عبر تسليط الضوء على القراءات، وتحديداً أعمال غسان كنفاني. بينما ذهب الفصل الأخير و**السادس** إلى تمحيص المداخلة الأساسية لدار الفتى العربي في حقل أدب الاطفال.

يستهل الباحث كتابه بمقاربة نظرية تقوم على دراسة تاريخية لموقع الأطفال كونياً، ثم ينقل نقاشات مركزية لمنظِّرين مثل باختين وبورديو ولاكان؛ حول آليات الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية في حالة الأطفال، وذلك بالارتكاز على ثلاثي معرفي هو اللغة والطفولة والأدب. ثم يكشف ولادة مفهوم الطفولة بمعناه الحداثي المعاصر في الوطن العربي؛ حاملاً إلى القارئ الصعوبات اللغوية؛ فاتحاً له التساؤلات المعرفية عن لغة نكتب؛ وبأية مفردات وبأية تعبيرات، وكأنه يقول ما يقوله بورديو «فهم الطفولة كمحدد اجتماعي»؛ مع ربطها بصعوبات خاصة بالسياق العربي، عبر استعراض التخيلات حول تخليق الجماعة العربية المشتهاة وبين الواقع المعاش لها؛ وما يحدثه ذلك على تمثلات الذوات العربية عبر استقدام منظومات قيمية معيارية حداثية.

من ناحية منهجية

يجعل الكتاب من إصدارات دار الفتى العربي من 1974-1993 موضوعه الدراسي، مع تقديم مقاربة سوسيولوجية عن الفاعلين وخلفياتهم، وتصنيف أعمالهم عبر دراسة حالة وليس دراسة عيِّنات، والتعامل معها كنسق للدراسة بتنوعها لا بتجانسها.

حرص الكاتب على وضع مقدمة لمساعدة القارئ على الولوج إلى خطاطة كل فصل؛ وهو إذ يفعل ذلك يربط المقاربات النظرية ويعرضها وينقدها ثم يقحم مداخلته في موضوع بحثه، ويظهر لنا المشترَك في عملية الإنتاج السردي؛ ويشرح خصوصية حقل أدب الأطفال فيسافر بالقارئ بين القراءات الماركسية والبنيوية وما بعد الحداثية، وتبيان عملية التأريخ العربية لولادة هذا الحقل، وأثر الأدب العالمي واستحضاره أحياناً باعتباره نتاجاً كونياً، مع إظهار أن عملية المحاكاة هذه لم تأخذ بعين الاعتبار العمليات التاريخية لتشكيل هذه الحقول في سياقاتها الغربية المغايرة تماماً للسياقات العربية. ثم يعرِّج بالقارئ عن كيفية توظيفها من فاعلي عالم الكبار لعالم الصغار.

يحاول إسماعيل الناشف تقديم قراءة مغايرة تقوم على فهم شروط إنتاج هذه الدراسات في حالته الدراسية «دار الطفل العربي»، وذلك عبر تتبع تبعات نكسة 67 وعمليات المأسسة لهذا الحقل والخطاب المنتج حوله؛ معتبراً أنها أنتجت خطابات محمَّلة بالخطابات الأخلاقوية ذات الطابع الأبوي. ثم ينقلنا إلى «مفهوم الطفل» والطفولة وعمليات إنتاجها كصنافات اجتماعية بالمعنى الذي يعطيه بيير بورديو؛ ساعياً لتقديم تصورات إجرائية نقدية

حولها عبر عرض المقاربات النظرية، والتي تجمع بين تصورات الماركسية والمنظومات المعرفية المختلفة حول العلاقة بين البيولوجي والاجتماعي. بعد ذلك يعرّج على اللغة والواقع والمخيال الجمعي. ويمحص التناقضات بين عمليات اكتساب اللغة وثنائية الواقع والمخيال والفجوة بينهما. وهو إذ يبحر بين التصورات اللاكونية ـ لاكون ـ باعتبار اللغة كتجسيد لنظام اجتماعي وبين تصورات التربويين ـ كبيجي ـ، ويستحضر بعمق منظومة التوليد لخلق الاستعدادات وفق تصوُّر بورديو عن «الهابيتوس»، عبر أدوات نقل الأمر الاجتماعي وموقع الأدوات الناقلة، وتحديداً لكل من مؤسسات العائلة والوسط الاجتماعي، وصناعة الذائقة وتخليق الرساميل فيها وعبرها. ثم يخصص مبحثاً لأدب الأطفال ومأسسة الجماليات وتتبُّع سياقاتها التاريخية وشروط إنتاجها. ثم يبحث في الأدب العربي وأدب الأطفال خصوصاً، والسجلات حول نشوئها وعلاقتها بثنائية الحداثة والإرث الثقافي العربي، ثم يفحص مركزية اللغة العربية كحاضنة بين العام والمشترك وبين التحويرات العديدة حسب النظم العربية المختلفة المنتجة لها.

وينطلق الناشف من قراءة الحدث بالمعنى الذي يمكن أن نراه كما لو كان يقول مع آلان باديو فيه حدث مؤسس، حيث مركزية النكسة كحدث مؤسس مع الإشارة إلى التناقضات التي أنتجتها الوطنية الفلسطينية وعلاقاتها مع القومية العربية.

ثم يجعل الكاتب من عرض البيئة النصية لمدوَّنة دار الفتى العربي محوره المركزي التحليلي، ناقلاً إلى القارئ البيئة المنتجة للنص الأدبي، والتي ـ بحسبه ـ مغايرة عن البيئة النصية المنتجة في العلوم الاجتماعية، مستخدماً هنا مفهوم الحقل بالمعنى البورديزاني؛ عبر قراءة حدث الهزيمة من خلال سبر وثائق مؤسسة مثل «فلسفة الشعب التربية للشعب العربي الفلسطيني»، وتفكيك معالم البيئة النصية والمحاولات التأسيسية لتخليق خطاب تربوي ثوري معتمداً هنا على تقنيتين: **الأولى** تهتم بتحليل المضمون من خلال تحليل مفرداته؛ **والثانية** تعمل على تحليل الخطاب لفحص المنظومة القيمية الخطابية والدلالات المفاهيمية لها، والصراعات المعرفية لفاعليها في متن النصوص التي حللها ببراعة متناهية. ثم يحيل القراء على المدوَّنة نفسها في المجالات والمضامين وعملية صناعة مجالات التداخل وفقاً للفئات العمرية التي تم اعتمادها، والنصوص الموجهة لها سواء كان ذلك عبر التأليف أو عبر عملية الاستقبال. ثم يقدم للقارئ مجموعة السلاسل الأدبية المنتجة زمنياً، إما كنصوص تدريسية تلقينية أو كنصوص تجمع بين الأدبي والعلمي برؤى علمانية وحداثية ورؤى «تحديثية «على اللغة العربية ومضامينها، ويقوم بعقد مقارنات مع دور نشر أخرى ودَور بعض المؤلفين فيها في صياغة بعض التوجهات الفكرية والأدبية.

يحلل الكاتب هنا نموذجين: **الأول**، نصوص «محيي الدين اللباد» فيشرح للقارئ إشكاليات حضور مفردات معينة وتغيُّب مفردات أخرى؛ **والثاني**، نصوص

صنع الله ابراهيم شارحاً طريقة تبسيط النصوص والجديد فيها، وعلائقية المزج بين العلمي والسردي، وكيفية اعتماده على التجريب والإنتاج كتشكيلة خطابية.

ثم ينقلنا في الفصل **الرابع** إلى ما يسميهما الكاتب بـ «الجغرافية المتخيلة» و«الخطاطة الزمنية»؛ وهنا يقدم إسماعيل ناشف النماذج الجغرافية المتخيَّلة وفقاً لنموذج «أندرسون»، ثم يفحص مآله وأشكال تشكله في الجغرافية المتخيلة للجماعة العربية بين حقيقتها بظرفها الاستعماري، وبين متخيلها والخطاطة الزمنية الناظمة لتخيلات منتجي مدوّنة الفتى العربي. ثم يشرح للقراء بإسهاب مبررات هذا المنحى المنهجي وكيفية فعله جاعلاً من القصد والسرد وترتيب الأحداث ومبنى الحبكة محاور تحليله. ولكي يصل إلى ذلك يقدم الناشف قراءة تاريخية لتشكل أدب الأطفال من خلال مجموعة من النصوص النقدية لهذا الأدب وفحص مفهوم الزمن، وقد نرى في هذه المحاولة ما يشبه مقاربة نوربير الياس عن «الزمن»، حيث يشرح الياس كيف تم تهميش هذا المتغير «الزمن»، في الأبحاث السوسيولوجية بأوروبا، بينما يهتم الناشف بالسرديات الأدبية مجالاً لتقصّي هذا التغيب السردي الزمني وأثره في الواقع المعاش. ثم يغوص في مدوّنة الفتى العربي لدراسة الجغرافية المتخيَّلة والخطاطة الزمنية، ويلفت نظر القارئ إلى بعض الإشكاليات في عمليات التصنيف هذه؛ ثم يسبر في عمق المتخيّل الجغرافي والمتخيّل الزمني للمدوّنة، فمن جهة يظهر لنا رحابة الرقعة الجغرافية وإشكاليات النقل المرتبطة بالثقافة المركزيانية الغربية وهيمنة اللغة الإنكليزية؛ ويحيل القارئ على قراءات تفكيكية في قصص وحكايات محددة ينقدها، وتحديداً حول وصف الوطن العربي وإشكالية تمثيل الزراعة والصناعة، ويظهر لنا تخبُّط التأويلات المفسرة وربطها بالعوامل الخارجية كالاستعمار وغياب عمليات التحديث والحلول المقترحة لها؛ ثم يقوم بعرض الإنتاجات حسب التصنيفات العمرية.

المثير هنا هو جغرافية المسكن عبر صوره في السرديات، وبشكل أكثر إثارة الجغرافية المتخيلة للجسد، وهو إذ يفعل يذكّرنا بالأعمال التي حاولت أن تفسر أثر تمثلات الجسد في صناعة العمارة والأشكال المعمارية، كأعمال المغربي عبد الصمد الديالمي، ولكن هنا عبر قراءة التناصات الأدبية. يجعل الناشف من المعالجة الأدبية والمعرفية للبيئة العربية مادة لفهم علاقة النوع والمسكن، ومن خلفه بصورة أشمل الفضاء الجغرافي المتخيّل، والتي تبرز التناقض والفشل في جغرافية القومية العربية في تكريس نفسها كواقع معاش، ولحظة الزمن واختيار روايات التاريخ العربي الانتقائية؛ وهنا يذكّرنا مرة أخرى بقراءات الجابري حول «الزمن الثقافي العربي»، ولكنه هنا يفعل عبر قراءة مدونة دار الفتى العربي من خلال تقسيمات «زمن كوني»، وأزمنة أخرى أدبية مرتبطة بإيقاع الأحداث والزمن كموضوع والزمن كشخصية رئيسية، وملامح الخطاطة الزمنية العربية، ويحاول أن يتقصى ثنائية متناقضة هي الهزيمة والنهضة، ويعرضها

عبر أزمة ثالوث الفئة العمرية، الزمن العربي الزمن الأدبي.

تنطلق مدوّنة دار الفتى العربي من فكر قومي علماني ويعمل محوراها: الجغرافية المتخيلة والخطاطة الزمنية المبنية؛ كبنية تحتية ضابطة لعملية الإنتاج والتوليد النصية في المدونة، وتشخيص التناقضات في قدرة الجماعة الأمة في تحقيق جماعيتها في قالب الدولة ـ الأمة بالمعنى العام.

أما في الفصل **الخامس**، والموسوم بالمنظور وعدساته، فيهتم الناشف بالبنية السردية للمأساة الفلسطينية، حيث إن القضية الفلسطينية هي الناظمة للمدوّنة؛ ويظهر بشكل جلي للقارئ بأن دراسة المدوَّنة قد تساعدنا على فهم آليات بناء التصورات والمفاهيم حول القضية العربية في الإنتاجات العربية، والذي تفتحه المدوّنة مظهراً تنوع الفاعلين العرب.

هذا الاهتمام بمادة المأساة الفلسطينية يقدمه الكاتب وفق «مقاربة تراجيدية»، حيث تحتل فيها أعمال غسان كنفاني مكاناً مركزياً؛ ولكن قبل أن يفعل هذا يعرض للقراء نوعية النصوص التي تناولت القضية الفلسطينية فيصنفها إلى عدة صنافيات: نصوص تاريخية تسرد جوانب مختلفة للقضية الفلسطينية، ونصوص تستجلب جوانب مدينية وثقافية ونصوص توثيقية؛ ونصوص أدبية تعالج جوانب من المأساة الفلسطينية. ويظهر عبر النصوص الأربعة أن ثمة تناصاً بين النصوص التي ألفها كنفاني وبين المكوّن النسقي للمدونة. ثم يفكك رؤى لبعض من كتَبَ عن غسان كنفاني، وتحديداً كتابات إحسان عباس ورؤيته لمدوّنة كنفاني كخطاطة للرؤية الجماعية الفلسطينية. ويُظهر الكاتب دور كنفاني في نقل المأساة الفلسطينية عبر الرواية، من خلال عرض محاور مركزية في أعماله مثل **عقدة الذنب**، وآليات الخروج عنها عبر مسلكَي «التحرير والعودة». ثم يقدم عرضاً لصور فلسطين في المدوّنة عبر إنشائها سردية تاريخية وطنية فلسطينية، فيشرح لنا قراءته لكيفية التعاطي مع الأحداث وكذلك الشخوص وأشكال الخلاص عبر التضحية.

أما في الفصل **السادس**، فيغوص إسماعيل الناشف في أدب المأساة، في جدلية «ترحيله» و«الرحلة»، ويفتتح هذا الفصل بمقاربات نقدية حول حضور التراجيديا واستحضارها في سياقات كونية وتمحيص العربي منها بشكل أكبر، ليلج به إلى الفلسطيني، فاتحاً تساؤلات حول المكان وفقدانه والفارق بين «الزمن» والزمن المكان»، ثم يعود لفحص «الترحيل الرحلة» في المقاربات العابرة للأجيال وإنتاج أدب المأساة للأطفال، ويشرح في مبحثه الترحيل الرحلة في المدونة نقل مأساة الجماعة ـ الأمة العربية، واضطراب علاقتها القومية بمسكنها؛ ثم يقوم بمقاربة التفاعل بين المنظّرين العرب على اختلافاتهم وخصوصياتهم مع المأساة الفلسطينية، كذلك تفاعلات الفلسطينيين أنفسهم مع مأساتهم.

أخيراً يسعى الناشف إلى إعادة تأطير المأساة الفلسطينية ودورها في إعادة إنتاج جماعية «جماعة الأمة العربية» وعمليات اكتشاف الذات الجماعية وكيفية إعادة بنائها. ويخلص المؤلف إلى أن عملية الترحيل هذه لم تنشبك مباشرة

مع حدث الفقدان نفسه وبنيته، وتنتج لنا ما أقتبسه من الناشف عن تصور الرحلة الاستكشافية في مدة المأساة الفلسطينية عن «إشكاليتين تكمن الإشكالية **الأولى**: التراكم الحاصل على طبقات المعمار السردي الفلسطيني والعربي وهو يكشف بشدة اضطراب العلاقة بين الجماعية الفلسطينية ومسكنها/ويكرّس خطاطة الزمن في انبناء الجماعة القومية الفلسطينية. وأما الإشكالية **الثانية** فتكمن في تطور بينة غياب عقدة الذنب والشعور بالقصور والتدني، وانحسار مسلك العودة والتحرير في عودة الجسد عبر انتفائه في لحظة العودة، وذلك عوضاً عن العودة بما هي تحرير للجماعية الفلسطينية».

بقي أن نقول إن هذا الكتاب يقدم قراءة تفكيكية، وبرغم محاولات الكاتب الحثيثة لشرح بعض المفاهيم المعقدة في النص، إلا أنه لم يتمكن من تبسيطها للقارئ غير المتخصص، إذ لا يزال النص يحتوي على صعوبات تستعصي على بعض القراء. كما أن النص على غناه وثرائه، تشوبه بعض التكرارات في متنه. أخيراً، فإن كتاب إسماعيل الناشف يشكل مرجعاً مهماً وكتاباً إرشادياً للباحثين في أدب الأطفال في الوطن العربي، وهو عمل يثري المكتبة العربية.

رشيد جرموني

المنظومات التربوية العربية والتحدي المعرفي: مدخل للنقد والاستشراف

(ساربروكن، ألمانيا: دار نور بابليشنغ، 2017). 178 ص.

محمد الإدريسي(*)

باحث في علم الاجتماع من المغرب.

«السوسيولوجيا تحيا وتموت مع المجتمع»

مايكل بوراووي

ـ 1 ـ

شكل التفكير في المنظومات التربوية ـ بمختلف فاعليها وشروط إنتاج بُناها الموضوعية ـ إحدى المسائل الأساس التي أطّرت البراديغم الإيبيستيمولوجي للسوسيولوجيات الجديدة للتربية (الاتجاه الأنغلوساكسوني) وسوسيولوجيا التجربة المدرسية (الاتجاه الفرنكوفوني) في سياق بحث العلم الاجتماعي عن تسليط الضوء على سيرورة إنتاج وعمل الفعل التربوي داخل العلبة السوداء [المدرسة]، ومن منظور الشرط الاجتماعي والذاتي للفاعلين التربويين وتجاربهم المهنية، المؤسساتية والاجتماعية. وتبعاً لذلك، أضحى التفكير في قضايا المنظومات التربوية مقترناً بالشروط المعيشة والميكروية لإنتاج الفعل الجمعي المنظم في إطار الترابط الموضوعي والذاتي بين القضايا التربوية، القيمية، المعرفية والاجتماعية في عمق الفعل التربوي.

في نفس السياق، يأتي كتاب **المنظومات التربوية العربية والتحدي المعرفي: مدخل للنقد والاستشراف** للباحث رشيد جرموني (أستاذ علم الاجتماع بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس ـ المغرب، عضو المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ورئيس تحرير مجلة **آفاق تربوية**) لينضاف إلى العديد من المؤلفات والملفات البحثية بالمجلات المتخصصة في الآونة الأخيرة، التي هدفت إلى ملامسة مظاهر أزمة المنظومات التربوية والتعليمية العربية من منظور السوسيولوجيات الجديد للتربية. وفي إطار تزايد حدة اللامساواة واللاتكافؤ بين «دول الشمال» و«دول الجنوب» على المستويات الاجتماعية والاقتصادية كما العلمية والتربوية. ولعل ما يميز هذا المؤلف تقديمه لمقاربة [يمكن نعتها

(*) البريد الإلكتروني: mohamed-20x@hotmail.com.

بالمركبة] إصلاحية تروم «فهم» وتفسير مختلف الشروط الموضوعية المسؤولة عن إنتاج سيرورة أزمة المنظومات التربوية العربية - بعيداً من الإغراق في تحميل المسؤوليات للفاعل السياسي والتركيز على المواطن والمجتمع أكثر ـ في سياق واقع معولم، منشبك (en réseaux) ومنفتح على رهانات الكونية.

تكمن القيمة العلمية والإيبيستيمولوجية لهذا المؤلف في ثلاثة أبعاد أساس: **أولاً**، اندراج الكتاب في إطار «سوسيولوجيا العموم» أو «سوسيولوجيا المشاركة العامة» (The Public Sociology) الرامية إلى «إنزال» المعرفة والممارسة العلمية السوسيولوجية من بُعدها الأكاديمي، وربطها بالعموم، وإدماج «المهمَّشين» في مسلسل المساءلة الاجتماعية لقضايا التربية والسياسة في سياق «السلعنة الزائفة»[1] للفعاليات التربوية خلال العقود الثلاثة الماضية. **ثانياً**، تعدد الاهتمامات الفكرية للباحث بين سوسيولوجيا الشباب، وسوسيولوجيا الأديان، وسوسيولوجيا القيم، وسوسيولوجيا التربية... بالشكل الذي مكّنه من تقديم رؤية نقدية حول وضع «الأزمة» الذي تعيشه المنظومة التربوية العربية وتقديم تصور استشرافي ـ إصلاحي يتقاطع ـ في حدود معينة ـ مع مقولات «تأليف السوسيولوجيا من المجتمع وفي المجتمع» (بوراووي، 2015: 57). **ثالثاً**، نشر الباحث لبعض أجزاء الكتاب بشكل مسبق في مجلات عربية محكمة متخصصة في حقل العلوم الاجتماعية[2] بشكل عام، أو في سوسيولوجيا التربية بشكل خاص[3]. هذا مع التنويه أن الباحث عمل على تطوير تلك المقالات، عبر التوسع في مواضيعها وتحيين معطياتها لكي تتناسب مع الإصدار الجديد.

ـ 2 ـ

يتألف الكتاب من أربعة فصول موزعة على 178 صفحة من القطع المتوسط، وينطلق من إشكالية مركزية تتمحور حول طبيعة الشروط المتحكمة في «تأزيم» وضع المنظومات التربوية العربية، وتجلياتها وامتداداتها، وسبل استشراف مستقبل مشرق للتعليم والفعل التربوي في الأقطار العربية يتماشى مع الخصوصيات المحلية وينفتح على الآفاق الكونية. لهذا، يسلط الفصل **الأول** الضوء على أزمة المنظومات التربوية العربية خلال مطلع القرن الحادي والعشرين من خلال التركيز على المظاهر المعرفية، المهنية، المؤسساتية والاجتماعية للأزمة. ويقارب الفصل **الثاني** تجليات وامتدادات الأزمة التربوية على المجتمع في سياق التحولات والانتقالات القيّمة التي تعيشها المنطقة بفعل العولمة و«صدمة ما بعد الحداثة» وانعكاسها على المدرسة العربية. بينما يركز الفصل **الثالث** على تبيان العوامل السياسية، الثقافية والتنموية والتاريخية المعززة لمسلسل

---

(1) لمعطيات أوفر حول العلاقة بين السلع الحقيقية والسلع الزائفة أو الوهمية، يمكن العودة إلى كتاب **التحول العظيم** لكارل بولاني (Polanyi, Karl (2001 [1944]).

(2) مجلة **عمران** للعلوم الاجتماعية، الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

(3) مجلة **عالم التربية** (المغرب) وعلوم التربية (المغرب).

تأزيم المنظومات التربوية العربية. ويقترح الفصل **الأخير** مدخلاً مركباً للإصلاح، لا يدعي فيه الباحث امتلاك ناصية حل سحري، بل يسعى للمساهمة في تثوير النقاش التربوي مع الباحثين والمهتمين وصنّاع القرار. وهكذا ينطلق من الأسس الفلسفية وصولاً نحو المرتكزات الاجتماعية الكفيلة بتصحيح اعوجاج المشروع التربوي والمجتمعي بالأقطار العربية.

واهمةٌ تلك النظرة التي تعتبر أن السوسيولوجيا مفصولة عن المجتمع؛ بوصفها ذلك العلم الموجه نحو نقد الفعل السياسي قبل الاجتماعي في منظوره الطوباوي (وبخاصة سوسيولوجيا التربية النقدية خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي) ويمكنها أن تمارَس في إطار بنيوي وماكروي يرنو البحث عن القوانين المتحكمة في الفعل الاجتماعي قبل المجتمع نفسه. إن السوسيولوجيا اليوم، وسوسيولوجيا التربية خاصة، أضحت أكثر انفتاحاً على «فضح» و«نقد» مظاهر الغبن والأزمة التي تتخبط فيها مجتمعات «الموجة الثالثة من سلعنة السوق» (Polanyi, 2001 [1944]) والدفع بالعموم نحو الوعي بواقعهم ومعيشهم والمشاركة في إصلاحه أو تصويبه بعيداً من إرادات أو إملاءات الفاعل السياسي والاقتصادي؛ دون أن تسقط في «فخ» التنظير للمبدأ الأخلاقي أو الصدام مع البنى الموضوعية (السياسية والاقتصادية بالأساس).

ـ 3 ـ

منهجياً، سنعمل على تقديم خلاصات عامة لأهم الأفكار التي عالجها الكاتب في فصول المؤلِّف، قبل الانتقال إلى مناقشتها في ضوء سيرورة الفكر السوسيولوجي ومختلف التحولات التي تعرفها الأنساق التربوية والاجتماعية في مواجهة موجات وقوانين «السلعنة» و«السوقنة» العالمية.

يقدم **الفصل الأول**، المعنوَن «في تشخيص أزمة المنظومة التربوية العربية بين النزعة الاختزالية والرؤية النقدية»، تحليلاً لمختلف الشروط التاريخية والمعرفية التي حكمت مسار أزيَد من نصف قرن من إنتاج الفشل وتأزيم منظومات التربية والتكوين العربية ـ منذ فجر الاستقلال ـ وسيرورات ومآلات هذه الوضعية اليوم وفي المستقبل القريب. وقد استند الباحث في ذلك إلى مجموعة من التقارير الدولية والإقليمية والوطنية التي صدرت في الآونة الأخيرة، والتي تقدم تشخيصاً مهماً لكنه غير كاف، وهو ما انتبه إليه الباحث (جرموني) عندما عمل على انتهاج تشخيص تركيبي، لا يقف عند الأرقام والمعطيات الإحصائية، بقدر ما يعمل على مساءلتها ونقدها وتفكيكها. ولعل الفرضية التي انطلق منها الباحث تؤكد هذا المنحى.

إذ إنه يفترض أن «المنظومات التربوية العربية تعرف أزمة شاملة، مركبة ومتعدد الأبعاد» (ص 19)، سواء تعلق الأمر بالمظاهر الموضوعية (إشكالية تعميم التعليم واستفحال ظاهرة لاتكافؤ الفرص والحظوظ في التعليم) أو المؤسساتية (الضعف المعرفي والتعلماتي للمدرسة، قضايا التقويم، المناهج وتراجع أدوار الفاعلين)، وتأثير ذلك في تراجع دور ومكانة المدرسة في تحقيق أدوارها الريادية ورسم معالم مشروع مجتمعي

واضح المعالم. ليخلص في الأخير إلى أن «سيرورات، مآلات وعناصر الأزمة» (ص 70) التي تتخبط فيها المنظومات التربوية العربية موضع تواطؤ «مركب» بين الفاعل السياسي والاقتصادي كما الاجتماعي والتربوي الأمر الذي أسهم [ويسهم] في تصنيف قطاع التربية والتكوين العربي في قائمة أسوأ النظم العالمية.

تظل نتائج ومؤشرات الدراسات التي قدمها الباحث[4]، مثار العديد من الملاحظات والإشكالات الإيبيستيمولوجية والسوسيولوجية المرتبطة بمعايير ونظم القياس والتقويم في ظل تزايد حدة اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، كما العلمية والأكاديمية، بين دول الجنوب ودول الشمال. بالنسبة إلى الحالة المغربية على سبيل المثال، تقدم هذه المؤشرات مستوى أداء ضعيف للغاية للنظام التعليمي وجب أن يتقدم نحو المستوى الصحيح، قبل نقله إلى المستوى الجيد والجيد جداً ثم الممتاز (Zerrouqi, 2015: 28)؛ وإن اتفقنا على توصيفاتها وتوصياتها، إلا أنه لا يجب أن ننسى كونها محكومة برهانات وقوانين السوق الرامية نحو سلعنة الفعل التعليمي وربطه بالاقتصاد الرأسمالي (البكالوريات والإجازات المهنية).

يعالج الفصل الثاني تجليات ومستتبعات الأزمة التربوية على النسيج المجتمعي والمعرفي وإسهامها في خلخلة النظم الثقافية والقيمية للمجتمعات العربية من خلال تفاعلها مع قيم العولمة والسوق المفتوح في رسم معالم أزمة قيم بالمجتمعات العربية. لقد «تراجعت المؤسسات التعليمية عن إنتاج وإعادة إنتاج القيم المجتمعية، بالشكل الذي ينذر بأزمة «غياب مرجعيات» و«أزمة معنى»» (ص 87)، بفعل تأثير قيم الديمقراطية [الجديدة]، العولمة، توسع العرض التربوي وتراجع أدوار وتأثيرات المؤسسات التقليدية وكذلك غياب مشروع «مجتمع معرفة» يروم تحقيق المصالحة بين المنظومة التربوية ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي. ونتيجة لذلك، لا بد من الرهان على المدرسة، ليس مدخلاً لمواجهة نسق التحولات القيمية وتحقيق المصالحة بين الاجتماعي والسياسي، وإنما التفكير في كون بناء مشروع مجتمعي، أفقه الانتقال الديمقراطي ورسم معالم العدالة الاجتماعية يتماشى طردياً مع إصلاح المنظومة التربوية والتفكير في «مشروع تربوي» يستدمج المقومات المحلية وينفتح على الكوني والمستقبلات التي نطمح لها [جميعاً].

في الواقع، يستدعي التفكير في تحقيق ترابط إيبيستيمولوجي بين مدخل سوسيولوجيا القيم ومدخل سوسيولوجيا التربية؛ ضمن مقاربة أزمة المنظومات التربوية العربية، تجاوز الحمولات

(4) يتعلق الأمر بمؤشرين تصدرهما «الجمعية الدولية لتقويم التحصيل التربوي» (International Association for the Evaluation of Educational Achievement): مؤشرا (TIMSS) (التوجهات الدولية في تعليم الرياضيات والعلوم («Trends in International Mathematics and Science Study») و(PIRLS) (المؤشر الدولي لقياس مدى تقدم القراءة في العالم «Progress in International Reading Literacy Study»).

الأخلاقية المؤطرة لنظام الخطاب أو حتى المواجهة الأكاديمية ـ المغرق في الحس النقدي ـ مع الفاعل السياسي والبحث عن السبل الضامنة لإمكانية أن يلعب «المجتمع» نفسه دور «قيادة الإصلاح» في عصر «الثورة الرابعة».

يهتم **الفصل الثالث** برصد ثلاثة عوامل وأسباب مغذية لاستمرار «تأزم» المنظومات التربوية العربية؛ وضمنه تزايد حدة التوترات الاجتماعية والاقتصادية القومية والقطرية بالوطن العربي. يتمثل العامل السوسيو ـ سياسي في «تأثير جو عدم الثقة بين المواطن والسلطة وأجهزتها في الإصلاحات السياسية التعليمية المتعاقبة في جل الأقطار العربية» (ص 114)؛ وبالتالي النظر إلى كون الاستثمار في الفعل التربوي لا يسير دوماً في اتجاه مصالح «المخزن» أو «الجهات السيادية» القائم وجودها على أسس غير ديمقراطية في جوهرها. يسهم العامل السوسيو ـ ثقافي في تعزيز «مظاهر غربة المدرسة» (ص 116) عن محيطها الثقافي وتراجع الرهان عليها في سيرورات الانتقال والترقي الاجتماعي. وفي الأخير، يقترن العامل السوسيو ـ تنموي بغياب رؤية مجتمعية واضحة لتنمية مجتمع المعرفة في السياق العربي (وعموم دول العالم الثالث) والاستثمار في تثمين الإنسان «بترسيخ الاستقلال الذاتي والاعتماد على الذات» (ص 122).

قد تتشارك هذه العوامل في ترسيخ ثقافة الأزمة في البنى الذهنية كما البنى الموضوعية العربية، لكن يظهر لنا أن العامل الاقتصادي أضحى متحكماً في إنتاج مختلف مظاهر الأزمات المجتمعية في عالم اليوم. إن أيديولوجيا «مهننة» (professionnalisation) و«برتلة» (prolé-tarisation) الفعل التعليمي (Perrenoud, 1996) في السياق المعاصر كان لها دور كبير في تحريف المنظومات التربوية الثالثية عن مساراتها النقدية، الإنسانية والاستشرافية صوب الانخراط في «لعبة السوق».

يشكل **الفصل الأخير** قيمة مضافة للكتاب، تميِّزه من العديد من المؤلفات المقاربة لأزمة المنظومات التربوية العربية، بتركيزه على تقديم بعض مدخلات إصلاح المنظومات التربوية العربية بالانفتاح على الرهانات والتحديات المستقبلية التي تواجهها من جهة، ومن جهة أخرى انخراطه في النمط الجديد من الكتابات السوسيولوجية الموجهة نحو العموم (أو على الأقل الرابطة بين المعرفة النقدية والعموم). بما أن «أزمة المنظومات التربوية العربية مركبة الأبعاد فإنها تقتضي مدخلاً إصلاحياً متعدد الأركان كذلك. لهذا، يقترح الباحث صنفين من المدخلات الإصلاحية التي يرى أنها قادرة على الرقي بالفعل والمنظومات التربوية العربية في مرحلة ما بعد العولمة: **أولاً**، مدخلات فكرية ومرجعية (المدخل الفلسفي والفكري، القيمي والمدخل الاقتصادي والسياسي) **ثانياً**، مدخلات مؤسساتية ومجتمعية (المدخل البيداغوجي، المؤسساتي، الاجتماعي والثقافي). تتلاقى هذه المدخلات في بُعدها الاستشرافي والتطلع المستقبلي لمنظومات تربوية يتكامل في إطارها المحلي مع الكوني، الاجتماعي مع السياسي والمعرفي مع القيمي. كل ذلك، في إطار تحقيق الاستفادة من نماذج

إقليمية ناجحة (الدول النامية: الهند، تركيا، ماليزيا...) بعيداً من استراتيجية الإسقاط الكلاسيكية.

يظل المدخل «البنيوي» أساس تجاوز وضع الأزمة واستشراف مستقبل مشرق للمنظومات التربوية العربية، في إطار التفاعل بين الفاعل ونسقه. لكن السؤال الذي سيطرح: من يتحمل مسؤولية هذا الرهان؟ هل المجتمع (كما في السوسيولوجيات الكلاسيكية) الدولة (السوسيولوجيات المعاصرة) أم الفرد (السوسيولوجيات الجديدة). قد لا نجاوز الحق إذا اعتبرنا أن «اللاعب» الجديد على الساحة هو الفاعل الاقتصادي في إطار المرحلة الرابعة من سوقنة وسلعنة السوق.

ـ 4 ـ

تمتاز المؤلفات السوسيولوجية الموجهة نحو استثارة فعل المشاركة العامة بقدرتها الكبيرة على إحداث التغيير الاجتماعي (كما العلمي والأكاديمي) ضمن مجال تدخلها. نفس الاتجاه يسير فيه الكتاب الماثل بين أيدينا؛ علماً أن البحوث السوسيولوجية بالمغرب بدأت تتخلص من حسها النقدي والأكاديمي المغرق في التجريد، وحتى مهنيتها المقترنة بالطلب على العلم الاجتماعي، صوب بحوث «المشاركة العامة» في إطار دمقرطة الولوج إلى المعرفة ضمن مجتمع المواطنين.

لا ننكر أن الكتاب يقدم تشخيصاً دقيقاً وتحليلاً وافياً لتداعيات وأسباب ومرتكزات أزمة (أو قل أزمات) المنظومات التربوية العربية، مستحضراً مقاربة سوسيولوجية ومنهجية منفتحة على المصالحة بين الكمي/الكيفي ومنفتحة على النهج المتداخل والعابر للتخصصات؛ إلا أن التوصيات أو مدخلات الإصلاح تظل محط نقاش سوسيولوجي واسع النطاق. فالقول بالنهج الإصلاحي المتعدد الأبعاد (في ثوبه المثالي) أو مركزية الدولة في تحقيق وأجرأة هذا الإصلاح، لا يتماشى مع تحولات المنظومة الاقتصادية العالمية، وتداعيات الثورة التكنولوجية الرابعة، التي تعيد رسم حدود الممكن المجتمعي وتهدد مستقبل الإنسانية نفسها على هذا الكوكب. أضحت متجاوزة اليوم صرخة «كارل بولاني»، خلال أربعينيات القرن الماضي، التي تحمِّل الدولة مسؤولية مسلسل سوقنة وسلعنة العالم (العمل، المال، الأرض، واليوم الإنسان) وحل محلها واجب المواجهة المجتمعية والأكاديمية لهذا الوضع المهدد للشرط الإنساني على نحو متزايد.

ـ 5 ـ

ختاماً، يبين الانخراط الملتزم للجيل الرابع من الباحثين السوسيولوجيين المغاربة، في مقاربة القضايا الأكثر اقتراناً بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية المحلية والكونية، وعياً أكاديمياً بأهمية العلم في تحقيق التنمية من جهة ومواجهة سياق الأزمات المركبة التي تولدها العولمة من جهة أخرى. وتبعاً لذلك، سيكون التفكير في تعزيز حضور «سوسيولوجيا العموم» أو «سوسيولوجيا المشاركة العامة» في المجال التداولي المغربي ـ كما العربي عموماً ـ والدفع بالممارسة السوسيولوجية نحو الانخراط في هموم وقضايا المجتمع الراهن، على غرار التجربة التايوانية

خلال سنة (Ming-sho Ho, 2015) 2015، والاستثمار في النشر العلمي باللغات الإنكليزية والإسبانية مدخلاً لتأسيس مجتمع معرفة حقيقي قادر على مواجهة تحديات اقتصاد السوق.

المراجع

بوراووي، مايكل (2015). «مواجهة عالم غير متكافئ.» ترجمة ساري حنفي ومحمد الإدريسي، مجلة **إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)**: العددان 30-31، ص 29-61.

Ming-sho Ho (2015). «The Sun flower Movement and Taiwan's Embattled Sociology.» *Global Dialogue*: vol. 5, no. 4, December, pp. 23-24.

Perrenoud, Philippe, (1996) «Le Métier d'enseignant entre prolétarisation et professionnalisation: Deux modèles du changement.» *Perspectives*: vol. 26, no. 3, septembre, pp. 543-562.

Polanyi, Karl (2001 [1944]). *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*. Boston, MA: Beacon Press.

Zerrouqi Zahra, (2015). «Les Performances du système éducatif marocain.» *Revue internationale d'éducation de Sèvres* [En ligne], vol. 70, pp. 22-28. mis en ligne le 18 janvier 2017, consulté le 3 février 2018, <http://journals.openedition.org/ries/4474>.

فرنسوا ديبي

المواقع والحظوظ: إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية

ترجمة كنزة القاسمي

(الدار البيضاء: أفريقيا الشرق للنشر والتوزيع، 2016). 126ص.

نور الدين غزوان(*)

باحث في علم الاجتماع، جامعة ابن طفيل، القنيطرة ـ المغرب.

حمزة فارس(**)

باحث في علم الاجتماع، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة ـ المغرب.

ـ 1 ـ

سعياً منه للانخراط في التأسيس لخطاب سوسيولوجي ملتزم حول مسألة اللامساواة الاجتماعية يأتي كتاب السوسيولوجي الفرنسي فرنسوا ديبي (François Dubet): **المواقع والحظوظ: إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية**؛ كتعبير عن مساهمته الجادة في تفكيك تجليات العناصر الواقعية للتفاوتات الاجتماعية في عدة مجالات اجتماعية، مع إبراز ميكانيزمات اشتغالها وفقاً لنسق النماذج والمرجعيات الأيديولوجية التي تحكمها.

في الواقع، إن اللامساواة الاجتماعية لا تطرح نفسها كقضية سوسيولوجية جديدة داخل المجتمعات الأوروبية وغير الأوروبية، إذ تزامنت البدايات الأولى للاهتمام بهذه المسألة مع ظهور علم الاجتماع نهاية القرن التاسع، وفق تعدد المقاربات والمدارس السوسيولوجية. وقد كان للمدرسة الماركسية في هذا الجانب مساهمة مهمة في تدشين ووضع الأسس السوسيولوجية للتفكير في هذه المسألة استناداً إلى رؤية اقتصادية محضة، كما كان لبيير بورديو (Pierre Bourdieu) الفضل في تعميق النقاش السوسيولوجي وتطويره حول مسألة استمرارية التفاوتات الاجتماعية داخل المجتمع، وذلك بنقله للآليات المفسرة لانبثاقها من خانة التحليل الاقتصادي المحض، وموضعتها داخل الحقل الثقافي وفق تحليل ماكروسوسيولوجي.

لم تنفصل سيرورة التفكير في اللامساواة الاجتماعية عن تطور نسق التفكير السوسيولوجي بشكل عام، حيث تستند الكتابات المكرسة لمقاربة هذه الثيمة إلى الأسس الإيبيستيمولوجية التي ينبني عليها خطاب مختلف

(*) البريد الالكتروني: ghazouane.kh@hotmail.fr.

(**) البريد الالكتروني: hamza.faris93@gmail.com.

السوسيولوجيين؛ فإذا كانت الأطروحات الماركسية والبورديوية على سبيل المثال قد تشكلت في إطار سوسيولوجيا ماكروية بنيوية، فإن التحليل السوسيولوجي سيشهد تحولات جذرية في طبيعة مقاربة هذه الثيمة سنوات السبعينيات مع عالم الاجتماع الفرنسي ريمون بودون تماشياً مع تحول باراديغم الاشتغال (الانتقال من التفسيرات البنيوية الماكروية إلى باراديغم الفاعل الاجتماعي). فمع بودون لم نعد نتحدث عن بنى متعالية أو ثقافات فرعية للطبقات مسؤولة عن إنتاج اللامساواة، بل أصبحنا نتحدث عن السلوكات العقلانية والاستراتيجية المختلفة للأفراد وفق المواقع التي يحتلونها ضمن الهرمية الاجتماعية، باعتبارها الأساس المبنين للاجتماعي، ومسألة اللامساواة ينظر إليها في هذا الإطار كآثار غير متوقعة ناتجة من تجميع السلوكات الفردية المقصودة التي يقوم بها الأفراد بمعزل عن بعضهم بعضاً[1].

إن ما يميز تعاطي دوبي مع هذه الثيمة في هذا الكتاب هو عدم التزامه بانتمائه السوسيولوجي إلى ما يعرف داخل حقل علم الاجتماع بسوسيولوجيا التجربة الاجتماعية، التي سعى من خلالها إلى تجاوز الأطروحات الوظيفية والماركسية والبورديوية، ونظريات الخيار العقلاني والتحليل الاستراتيجي، بل حاول الانبراء لها وفق رؤية إيبيستيمولوجية نقدية ـ متجاوزاً إشكالات الفصل بين الكم والكيف، وبين التنظير والتطبيق، وأيضاً بين منهج التفسير والفهم والتأويل ـ تروم بدل تفسير اللامساواة في حد ذاتها، تفكيك المقاربات والنماذج التي حاولت الحد من اللامساواة داخل المجتمعات، مع تبيان حدود اشتغالها الواقعي والخلفيات الأيديولوجية الثاوية خلفها.

ـ 2 ـ

يقع الكتاب في 126 صفحة من القطع المتوسط، تتوزع على خمسة فصول أساسية تعالج مختلف أبعاد اللامساواة الاجتماعية، مع إعادة التفكير فيها وفق رؤية نقدية، وذلك من خلال نموذجين أساسيين: نموذج المساواة في المواقع؛ والمساواة في الحظوظ.

في تقديمه للكتاب، ميز دوبي بين نموذجين أساسيين اعتبرهما مدخلاً أساسياً لإعادة التفكير في مسألة اللامساواة الاجتماعية: نموذج المساواة في المواقع ونموذج المساواة في الحظوظ. ينصب النموذج **الأول** على المواقع التي يشغلها الأفراد، وهدفه تقليص التفاوتات في المداخيل، وفي إمكانات الولوج لمختلف الخدمات بين جميع الأفراد؛ في حين يتأسس النموذج **الثاني** على مبدأ الاستحقاق، حيث يرتبط شغل الأمكنة من طرف الأفراد بمدى استحقاقهم لها، وغايته الأولى محاربة التمييز الذي يشوِّش على التنافس غير التفاضلي لاحتلال هذه الأماكن.

---

(1) لتعميق فهم تصور ريمون بودون للامساواة الاجتماعية باعتبارها آثاراً غير متوقعة لسلوكات فردية مقصودة، انظر: Raymond Boudon, *Effets pervers et Ordre social* (Paris: PUF,1997), 296p.

بناء على هذا التمييز سعى دوبي إلى تفكيك النموذجين معاً، عبر كشف وتحديد مكامن القوة والضعف لكل واحد منهما، من خلال تجلياتهما في ثلاثة مجالات اجتماعية. يتعلق الأمر بمسألة التربية، مكانة المرأة، ثم مكانة الأقليات المرئية بالمجتمع (المهاجرين).

في الفصلين الأولين من الكتاب، الموسومين بـ: «مساواة المواقع الاجتماعية» و«نقد مساواة المواقع»؛ أكد المؤلف أن السياسات الاشتراكية والشيوعية - التي تمثل سياستها هذا النموذج - سعت للحد من التفاوتات ما بين المواقع الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على إعادة التوزيع الاجتماعي للثروات، من خلال تطبيق نظام حقوق الإراثة، الاقتطاع من الثروات، ثم فرض الجبايات والضرائب. إنها سياسة تعكس طموح دولة الرعاية الاجتماعية، بحيث أنه كلما فرضت الدولة هيمنتها كلما تقلصت اللامساواة الاجتماعية بين الأفراد، ويبدو هذا النموذج جلياً اليوم في دول شمال أوروبا ذات النظام السوسيو-ديمقراطي؛ كالدنمارك، السويد، فنلندا، في حين يغيب بالدول الأكثر ليبرالية؛ كبريطانيا والولايات المتحدة.

في الواقع، إن نهج هذه السياسات قلّص بالفعل من التفاوتات الاجتماعية، لكنه لم يحد منها بشكل نهائي، حيث استمرت التفاوتات الاجتماعية كما يصرح دوبي ما بين الموظفين وأصحاب الشواهد والعمال الأقل كفاءة، كما استمر التفاضل أيضاً ما بين العمل الفكري والعمل اليدوي (ص 16). بهذا المعنى، إن هذا النموذج الذي يقوم على قاعدة تقليص التفاوتات ما بين المواقع الاجتماعية عبر هدم أسس العلاقات القائمة مع امتلاك الثروات وإعادة التوزيع الشرعي لها، لم يتمكن من التقليص المباشر في التفاوتات بين المداخيل، وإنما عمل فقط على تأمين المواقع الاجتماعية التي يحتلها العمال داخل الهرمية الاجتماعية، عبر استفادتهم من الخدمات الطبية والترفيه والسكن والتقاعد. الأمر الذي يؤكد أن التطبيق الفعلي للنموذج اكتفى بحماية المأجورين من المخاطر المحتملة.

- 3 -

سعياً لنقد نموذج المساواة في المواقع الاجتماعية، شد المؤلف الانتباه إلى كون مسألة المساواة التي ينبري لها التطبيق الفعلي للنموذج، تظل حكراً على الفئات الموجودة داخل منظومة الدولة الاجتماعية، في حين أن الفئات غير المندمجة تظل مهمشة، ولا تجد منفذاً للدخول في عالم الشغل ولا الاستفادة من الحقوق الاجتماعية. على هذا النحو يشكل نموذج المساواة في المواقع حسب دوبي مثالاً للنموذج المحافظ غير القادر على استيعاب تنوع التفاوتات الصغرى الذي يحتويها.

تشكل التربية في هذا الإطار أحد أهم الجوانب الاجتماعية التي طبق فيها نموذج المساواة في المواقع، فمع نهاية القرن التاسع عشر أُسّست المدرسة المجانية (المدرسة الجماهيرية) بفرنسا، لكي تكون ملكاً مشتركا للجميع، بحيث في استطاعة جميع الفئات الاجتماعية الولوج إليها دون أدنى تفاضل اجتماعي، وأن تكون المقررات والبيداغوجيا المعتمدة موحدة

داخل المنظومة. إن المقصود بالمساواة الاجتماعية هنا كما يقول دوبي هو وحدة العرض المدرسي (ص 23).

على الرغم من هذا التصور العام حول المدرسة الجماهيرية وحول إمكاناتها في الحد من التفاوتات الاجتماعية، عبر إعطاء الفرصة للجميع في الولوج إليها بلا استثناء، فهي تعكس تفاوتاً كبيراً في تركيبة الأفراد الذين يرتادون مختلف مكوناتها وفق مواقعهم الاجتماعية. الأمر هنا لا يتعلق باستبعاد فئات اجتماعية دون أخرى، بل يتعلق بطبيعة المسارات المختلفة التي يحددها نسق تراتبية الشواهد والمسالك والتخصصات (ص 43). وهو ما يكشف أن المدرسة عملت في الآن نفسه على إعطاء الفرصة لجميع الأفراد في الحصول على الشواهد المدرسية، وعلى خلق تفاوتات بين الأفراد حسب طبيعة الشواهد المحصل عليها، والتي تدين في الجوهري منها إلى انتماءاتهم الاجتماعية.

ـ 4 ـ

بخصوص وضعية المرأة ومكانتها داخل المجتمع، تقوم مقاربة نموذج المساواة في المواقع لهذا الموضوع على مسلَّمة كون العمل يمثل الأساس الذي تنبني عليه مسألة استقلال المرأة، وأن مساواتها مع الرجل رهينة بحصولها على عمل داخل سوق الشغل. في هذا المنوال يرى دوبي أنه في غضون القرنين الأخيرين شهدت النساء تحولات ملموسة على مستوى الاقتراب من مواقع الرجال، خصوصاً في الحقوق والواجبات وفي إمكانات الولوج لمختلف مناصب الشغل.

على الرغم من هذه التحولات التي تكشف تغير دور ومكانة المرأة داخل المجتمع من جهة، وزحزحة السلطة الذكورية السارية في البنى الموضوعية اللاواعية للمجتمع من جهة أخرى، فإن دوبي لم يتردد في نقد هذا النموذج، على اعتبار أن مسؤوليات الأمومة والأسرة الملازمة لأدوار المرأة في إطار تقسيم العمل الاجتماعي تقف عائقاً أمام التزامهن التام بمسؤوليات بالشغل، وهو ما يحول دون تحقيق مساواتهن التامة مع الرجل. بالإضافة إلى الميكانيزمات الذكورية التي تجعل من بعض الوظائف التي تحتلها المرأة وظائف أنثوية، وهو ما يجعلها وظائف فاقدة لمردوديتها ولقيمتها الاجتماعية. وعليه يبدو أن الانتقاء الذي تخضع له النساء داخل سوق العمل يعكس بشكل من الأشكال الجانب المحافظ لنموذج الحظوظ في المواقع، والتي ظلت سياسات الأسرة والمدرسة تكرِّسانه بشكل كبير.

ـ 5 ـ

في ما يتعلق بمسألة المهاجرين، يرى دوبي أن فرنسا تعاملت مع هذه الفئة من خلال ثقافتها لا مناصب الشغل التي تحتلها، وذلك بغية دمجها داخل المجتمع. إن المهاجرين يسهمون في الاقتصاد الفرنسي عبر اشتغالهم في مهن ترفّع عنها العمال الفرنسيون مثل: المناجم، المعادن، الحديد، والصلب... إلخ، وهم بذلك يندرجون ضمن خانة الطبقة العاملة، ويستفيدون من كل الحقوق الاجتماعية، كالتعليم الشامل الذي تضمنهم حتى يصبحوا متماهين مع الثقافة الفرنسية، بل فرنسيي الثقافة، تحت اسم العدالة الاجتماعية. لكن مع ذلك نستطيع ـ حسب المؤلف ـ تبين تهافت هذا النموذج،

من خلال استمرار انعكاس المحدد العرقي والإثني على مجالات وأماكن سكن هذه الفئة، على اعتبار أنهم يشغلون أحياء معزولة عن تلك التي يقطن فيها الفرنسيون، الأمر الذي يجعلهم يحتفظون بهوياتهم وخصوصياتهم الثقافية المبنية في البلد الأصل داخل البلد المضيف، كما يدفعهم إلى الرغبة المستمرة في تكوين أقليات، تناهض النظرة الدونية المتشكلة اتجاههم.

في الفصلين الثالث والرابع المعنونين: «مساواة الحظوظ» و«نقد مساواة الحظوظ»؛ حاول فرنسوا دوبي تسليط الضوء على عناصر اشتغال نموذج المساواة في الحظوظ، مع تبيان نقاط ضعفه ونقد تجليات تفعيله الواقعي. يؤكد دوبي في هذا السياق أن هذا النموذج يتم تبنيه من طرف الطبقة البرجوازية (النخبة)، وهو يتأسس على فكرة منح كل فرد إمكانية وأحقية ولوج كل الأمكنة، من دون التركيز على مسألة التفاوتات الاجتماعية، كما يرى أنه أسهم في إحداث تحولات عميقة في البنى الاجتماعية، إذ ساعد على خلق فاعلين اجتماعيين ظلوا فيما سبق مختفين وصامتين، عبر منحهم قدرة ولوج كل الأماكن وأحقيتهم المنافسة.

يفرض نموذج المساواة في الحظوظ نفسه حينما تكون الأماكن قليلة ومحدودة، الشيء الذي يجعل الأفراد مطالبين بنيل الاستحقاق من أجل تحقيق حركية اجتماعية، على اعتبار أن الكفاءة والأهلية هي المعيار الأساسي الذي يتحكم في المواقع والمكانات الاجتماعية للأفراد لا انتماءاتهم الاجتماعية. هذا التصور النظري يؤكد – حسب المؤلف ـ نتيجة أن المجتمع المتبني لنموذج المساواة في الحظوظ يكون أكثر فاعلية ونشاطاً لأنه يخلق تنافسية بين أفراده. لكن على الرغم من ذلك فإن التطبيق الفعلي لهذا النموذج يوحي بالتزايد الكبير للتفاوتات الاجتماعية عوض الحد منها، لأنه لا يقاس إلا داخل النخبة المجتمعية، في حين يُستبعد الفقراء من خانة المنافسة إلى خانة اللامبالاة. وللتدليل على هذا الأمر يستحضر دوبي التطبيق الفعلي للنموذج داخل حقل المدرسة، المرأة، والمهاجرين.

ـ 6 ـ

لقد شكلت المدرسة أحد المجالات الخصبة لتطبيق نموذج المساواة في الحظوظ، لأنها المجال الحق الذي تحتدم فيه المنافسة بين الأفراد، والأرضية التي يغتنمون عبرها فرص الحركية والترقي الاجتماعي من دون النظر في مرجعياتهم الاجتماعية أو الثقافية. إن الدور المنوط بالمدرسة وفق هذا النموذج يتمثل بخلق مجال للمنافسة بين التلاميذ، بهدف توزيعهم على أمكنة اجتماعية تشهد على استحقاقهم. غير أن المدرسة في هذا السياق ـ وخلف أسطورة المساواة في الحظوظ التي تروّجها ـ تعمل بشكل من الأشكال على ترسيخ اللامساواة الاجتماعية. فاحتدام المنافسة على المكانات الاجتماعية يفرض على النخبة مضاعفة وتيرة المنافسة المدرسية بهدف تأمين حظوظ أبنائها في نيل هذه المكانات، وبما أن الرساميل الثقافية المطلوبة داخل النسق المدرسي هي في حيازة أبناء النخبة، فإن أبناء المنحدرين من الطبقة المهمشة يشكلون دائماً الفئة المهزومة. إنها وضعية تتوحد فيها الغايات وتختلف فيها الوسائل

والشروط الاجتماعية للوصول إلى هذه الغايات، وهو ما يؤكد أن المدرسة تعيد إنتاج التفاوتات الاجتماعية وترسخ فكرة؛ أن لا حظوظ خارج ما تقدمه هي.

إن تعميم التعليم كما ذهب إلى ذلك فرنسوا دوبي ـ وبفضل تطور دولة الرعاية الاجتماعية ـ الذي يبدو على أنه قد خدم بشكل كبير فئة النساء، حيث مكنهن من الولوج إلى المدارس، كما أتاح لهن شغل العديد من الوظائف، لم يقلص من التفاوتات بين الجنسين. فرغم تفوّق النساء في الدراسة مقارنة بالذكور، فإن اختياراتهن التكوينية أقل فعالية ونجاعة، لأنهن يتوجهن بقوة صوب المسالك الأدبية (محدودة الآفاق المهنية)، عكس المسالك العلمية التي يهيمن عليها الذكور، الشيء الذي يؤثر سلباً في مساراتهن داخل سوق الشغل، ومردُّ ذلك ـ حسب دوبي ـ إلى الصور النمطية التي توجه اختيارات النساء والذكور نحو تخصصات ووظائف متباينة، والتي تتغذى في صلبها على الثقافة المجتمعية المتشبعة بآليات الهيمنة الذكورية. كما أن النساء من جهتهن تسهمن في ترسيخ هذه اللامساواة، من خلال تكريسهن هذه الأنماط عبر اختيارهن الوظائف التي يتم تأنيثها اجتماعياً، ورهانهن المستمر على متغيرة أساسية، وهي؛ الحياة الأسرية، وازدياد الأطفال، وتربيتهم.

في ما يتعلق بموضوع المهاجرين، يؤكد صاحب الكتاب أن إخضاع هذه الفئة إلى نموذج المساواة في الحظوظ جعلها أقليات مرئية يمكن رؤيتها والتعامل معها، وهو ما أفضى إلى اتخاذ تدابير خاصة بحكم ما فرضته السياسات العالمية في حق تلك الأقليات تحت مسمى المناطق ذات الأولوية(*)، التي كان هدفها دمج المهاجرين لأجل إيجاد مناصب الشغل. إلا أن الواقع حسب دوبي يوحي في حقيقة الأمر أن نموذج مساواة الحظوظ الذي يرتكز على الاستقلالية وحرية الأفراد، لا يعكس ذلك التمييز المرتبط بالمواقع بل يؤكد تمييز مرتبط بالمجموعات التي تعاني الإقصاء والعنصرية (ص 93).

ـ 7 ـ

في الفصل الأخير («الأسبقية لمساواة المواقع») شدد فرنسوا دوبي على ضرورة إعطاء الأولوية إلى نموذج المساواة في المواقع على نموذج المساواة في الحظوظ، واعتباره النموذج الأجدر للتبني والاعتماد داخل المجتمعات لأجل تحقيق المساواة الاجتماعية، بوصفه يروم إلى إعادة توزيع الثروات داخل المجتمع، والتي تشكل القاعدة التي تنبني عليها مسألة الحد من التفاوتات الاجتماعية. إن المساواة في المواقع هي الشرط المجتمعي الضامن لتحقق نموذج المساواة في الحظوظ، فكلما كانت هوة التفاوتات

(*) في مجال التربية هي المناطق التي توجد بها مؤسسات مدرسية تتوفر على وسائل إضافية ونوع من الاستقلالية من أجل مواجهة الصعوبات الممكنة ذات الطابع المدرسي أو الاجتماعي، وبذلك يتم القطع مع طابع المساواة التقليدي الذي تتسم به المدرسة الفرنسية، من خلال تثبيت مبدأ إعطاء المزيد لمن يحتاج أكثر.

بين المواقع الاجتماعية ضيقة، كلما ارتفعت المساواة في حظوظ الأفراد، ذلك أن الشروط الاجتماعية التي تسمح بضمان تحقق فعلي للمساواة في الحظوظ والحركية الاجتماعية تدين بشكل أساسي إلى المواقع الاجتماعية التي يحتلها الأفراد داخل التراتبية الاجتماعية (نسق الاستعدادات الذاتية والموضوعية المختلفة التي يحوزها الأفراد بناء على انتماءاتهم الاجتماعية) (ص 106).

ختاماً، نستطيع تبين الأهمية المعرفية لكتاب فرنسوا دوبي، الذي حاول من خلاله الانخراط العلمي في مناقشة إحدى أهم القضايا المطروحة في الساحة العلمية بالمجتمعات الأوروبية وغير الأوروبية؛ يتعلق الأمر باللامساواة الاجتماعية داخل المجتمعات التي تتجاوز حدود الإشكال الضيق الذي يمكن التصدي له استناداً إلى حقل معرفي محدد، إنها قضية مجتمعية يتداخل فيها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والثقافي والنفسي، وهي بذلك تفرض تعدد المقاربات والباحثين من مختلف التخصصات والحقول المعرفية. حاول دوبي من موقعه كعالم اجتماع إيبيستيمول تفكيك بعض جوانب هذه القضية استناداً إلى رؤية سوسيولوجية توجه من خلالها إلى بعض المجالات التي تؤشر إلى تجلي اللامساواة (المدرسة، المرأة، المهاجرين) مع إبرازه الأسباب السوسيولوجية الكامنة وراء استمرارها.

ـ 8 ـ

في الواقع، سيلاحظ القارئ أن دوبي في تحليله لقضية اللامساواة الاجتماعية، لم ينهج المقاربة الخطية التي تقوم على بسط عناصر الموضوع انطلاقاً رصد المؤشرات المعبِّرة عنه، بل لجأ إلى مقاربة جدلية مقارنة تقوم على عرض النماذج ونقدها في نفس الوقت؛ بمعنى أنه لم يتوجه في معالجته للّامساواة الاجتماعية إلى كشف عناصر تجلي هذه اللامساواة داخل حقل اجتماعي معين، بل ارتأى منحى إيبيستيمولوجياً آخر يقوم على اختبار النماذج الرائدة في تطبيق المساواة الاجتماعية؛ وهي نموذج المساواة في المواقع، ونموذج المساواة في الحظوظ، مع إبراز مكامن قوتها وضعفها نظرياً وواقعياً في مجابهة اللامساواة الاجتماعية.

إن التفكيك والنقد السوسيولوجي للاشتغال الواقعي للنماذج التي سعت لتطبيق المساواة الاجتماعية إذاً، شكل المدخل الأساس الذي انتقل من خلاله دوبي من الأطر النظرية الممثلة للمساواة إلى خانة اللامساواة وإعادة التفكير في مسألة التفاوتات الاجتماعية. يتعلق الأمر هنا ببناء نهج إيبيستيمولوجي نقدي جديد سلك فيه الباحث بناء الموضوع والقضايا انطلاقاً من نقيضها.

عبد الغني عماد

الهوية والمعرفة، المجتمع والدين: علم اجتماع المعرفة: الاتجاهات الجديدة والمقاربات العربية

(بيروت: دار الطليعة، 2017). 376 ص.

نورهان دلة(*)

أستاذة سوسيولوجيا الإعلام والاتصال في جامعات سويسرا وباحثة في الميديا الاتصالية.

يتصدى الكتاب لسؤال المعرفة الذي شغل الفلاسفة والمفكرين، وهو سؤال أصبح أكثر راهنية الآن، لأنه يشكل مساحة أكثر اتساعاً، تتجاوز حدود الفلسفة لتتصل بقضايا وتساؤلات تتعلق بمجالات اجتماعية متنوعة وحقول بحثية متعددة التخصص. فقد أصبحت «اقتصاديات المعرفة» و«سياسات المعرفة» وغيرها، مصطلحات كثيفة التداول في ما بات يعرف اليوم بـ «مجتمع المعرفة».

ولماذا يحتاج الإنسان إلى المعرفة؟ لسبب بسيط وهو أنه بحاجة ليدرك ويفهم ويفسر ما يجري حوله. فالمعرفة العملية تبدأ مع الإنسان باعتباره فاعلاً اجتماعياً، يحتاج إلى أن يعرف لكي يفهم، ويكون بالتالي لتفاعلاته وممارساته «معنى»، يسمح له بالتوافق مع محيطه. قديماً اعتبرت المعرفة في الفلسفة العربية كنوع من الإدراك للجزئيات، أما «العلم» فكان إدراكاً بالكليات. حينها استُخدم مفهوم المعرفة في مجال التصورات، في حين استُخدم مفهوم العلم في مجال التصديقات.

أولاً: سؤال المعرفة والهوية والدين في ميدان السوسيولوجيا

لطالما كانت إشكالية المعرفة الموضوعية هاجساً حقيقياً لدى كل المشتغلين في حقولها، ذلك أن الباحث في العلوم الطبيعية أسس أدواته المنهجية العلمية التي تمكنه من المعرفة الموضوعية بنسبة عالية، إلا أن الباحث في العلوم الاجتماعية، ورغم كل التحصين المنهجي، لا يمكنه القبض على المعرفة الموضوعية إلا بصورة نسبية، لأنه ببساطة جزء من الحقل الذي يقوم بدراسته. إنه طرف في

(*) البريد الإلكتروني: norhan.dalla@hotmail.com.

معادلة يتداخل فيها ما هو ذاتي مع ما هو موضوعي في تفسير الوقائع والظواهر. فهو لا يتعامل مع «الأشياء» كما أراد إميل دوركايم؛ فبعض الظواهر الاجتماعية بدلالاتها الرمزية والثقافية والمعرفية، تتسلل في اللاوعي الجمعي لتنتج أشكالاً من التحيّز المعرفي لا حدود له.

يقدم الكاتب مقاربة حديثة لعلم اجتماع المعرفة، وهو الأستاذ المتخصص في مجالاتها، فقد سبق وأصدر كتاباً تحت عنوان: **سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة**، وهو الكتاب الذي صدر مزيداً ومنقحاً في طبعته الثالثة عن مركز دراسات الوحدة العربية هذا العام، ولاقى رواجاً واهتماماً ملحوظاً بين المثقفين العرب. في هذا الكتاب يتابع المؤلف حفرياته المعرفية السوسيولوجية، وهو لا يكتفي بعرض النظريات ونقدها، إذ يعتبر أن دراسة سوسيولوجيا المعرفة ليست عملية أكاديمية بحتة، بقدر ما هي محاولة موضوعية لمقاربة الحقيقة الاجتماعية لمعارفنا على كافة المستويات، بهدف الوصول إلى تفسيرات تطال أكثر القضايا المثيرة للجدل والتي تواجه الناس في حياتهم وتفاعلاتهم وصراعاتهم وتناقضاتهم.

هذه الدينامية تعني حسب المؤلف أن الإنسان بصفته فاعل اجتماعي، هو كائن معرفي وثقافي وبنفس الوقت: يدرك، يعرف، يتفاعل، يفعل. والفعل هو ذروة الإفصاح المادي عن الإرادة الإنسانية العارفة. ولأن الأمر كذلك لا يمكن إدراك طبيعة المعرفة وديناميتها، دون هذا التلازم الجدلي بين التصور الذهني والفعل العملي. من هنا التميز بين الثقافة والمعرفة سوسيولوجياً، حيث تحتوي الأولى الثانية، وتنتقل بها إلى حقل الواقع المعاش.

يرى الكاتب أن المعرفة أصبحت سلطة وقوة في عالم اليوم، وهي تتنوع على أشكال، واتسعت لتشمل كل معاني الحياة وحقولها؛ إنها حولنا في كل مكان، بل إنها فينا، تعيد تشكيل هويتنا، أو على الأقل تسهم بشكل رئيسي في إضفاء المعنى على الأشياء المحيطة بنا. إن هذه المعارف لا تتشكل عبثاً، ولا تتركب خارج الأطر الاجتماعية والسياقات التفاعلية والعلائقية، بل يشهد تطورها على طبيعة النمط البنيوي والمجتمعي الشامل الذي تعمل فيه، وأكثر ما يتجلى ذلك في النظام المعرفي الذي يسود في المجتمع، متوافقاً معه ومتكيفاً في بنيته الظاهرة والكامنة بنفس الوقت.

فالمعرفة تتكوّن سوسيولوجياً ـ حسب الكاتب ـ من الأفكار والمعلومات والبيانات، ومن مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع في سياق تاريخي محدد، وهي بالتالي تتشكل كمنظومة دينامية توجه السلوك البشري فردياً ومؤسسياً في مجالات النشاط الإنساني كافة، في إنتاج السلع والخدمات، وفي تنظيم العلاقات مع الآخرين، كما تتمثل في أوجه المجتمع وأنشطته وتفاعلاته كافة، فضلاً عن الحياة الخاصة للأفراد. هي تشتمل على مضمون المعارف التي تمتلك عبر التنشئة الاجتماعية والتعليم، كما الدروس المستفادة من خبرات العمل والحياة، متضمنة الحقائق والقصص والصور وموجهات السلوك

البشري، موثقة كانت أم شفاهية أم ضمنية، بما فيها من عادات وتقاليد وأعراف وتراث وثقافة. ولهذا فإن المعرفة قد تكون ظاهرة وموثقة يمكن تسجيلها وملاحظتها، وقد تكون ضمنية تعمل كموجهات للعقل والسلوك، ولا يسهل ملاحظتها وتسجيلها. وهذه الأخيرة تشكل في الكثير من البنى المعرفية حيِّزاً هاماً وفعالاً.

في الحصيلة، يرى الكاتب أن قضية اكتساب المعرفة سوسيولوجياً، لم تعد مسألة ترف، أو نزوع نحو ترقية فردية أو نخبوية، بقدر ما أصبحت سبيلاً أساسياً للتنمية الإنسانية. ما يعني ببساطة أنها أصبحت حقاً إنسانياً وجودياً، يزداد أهمية كلما ازداد ارتباط اكتساب المعرفة بالقدرة الإنتاجية في المجتمع. ولهذه الأسباب تزداد الحاجة إلى تجاوز التخلف المعرفي، وبخاصة في المجتمعات النامية التي تعاني من أزمة مركبة في هذا المجال، تتمثل بتخلف منظومة اكتساب المعرفة وإنتاجها، والمعوقات البنيوية التقليدية المعرقلة للتنمية، كغياب الحرية والعدالة، وتفشي الفساد والزبائنية من جهة، والحاجة الملحة لتجاوز هذه المعوقات الداخلية، والتي لا تجد ما يدعمها أو يحفزها على المستوى العالمي المحكوم بآليات العولمة واحتكار مصادر وآليات اكتساب المعرفة من جهة أخرى.

ثانياً: التأصيل المنهجي والمرجعيات

الكتاب الذي يقدمه المؤلف للقارئ العربي يطاول في مناقشته أبرز ما كُتب حول علم اجتماع المعرفة حديثاً، ومتابعة تأثره بظاهرة العولمة والتفاعلات الحاصلة والمصاحبة لهذا العلم، بفعل التطور الهائل على صعيد تقنيات الإعلام والاتصال والإنفوميديا عموماً، والذي ازدادت أهميته مع مطلع هذا القرن الجديد بما لا يقارن مع ما كانت عليه الحال في القرن الماضي، ما يستوجب إعادة تحليل ظاهرة المعرفة، ودراسة كيفية اشتغال العناصر المعرفية وتشكلها وتفاعلها بعضها مع بعض.

يطرح الكتاب في **الفصل الأول** إشكالية سوسيولوجيا المعرفة، وأهمية المقاربة التي تقدمها، ويتوقف عند الإطار التاريخي والمنهجي لنشوء هذا العلم، من دون أن يهمل الجذور، من خلال البحث والحفر المعرفي العربي في هذا المجال. تخصص **الفصل الثاني** لتحليل التراث الماركسي الذي مثّل الجذور الأولى لتطور الاهتمام بهذا المجال المعرفي الجديد؛ فقد شكلت المقاربة الماركسية حول الأيديولوجيا والوعي، والبنية التحتية والبنية الفوقية، محاور أساسية لنقاش لن يغلق بسهولة. أما **الفصل الثالث** فقد خصصته لما أضافه إميل دوركايم من بصمات واضحة على مستوى علم الاجتماع بشكل عام، وعلى مستوى الأسس الاجتماعية للمعرفة، وبخاصة مقولاته حول الدين والفكر والتصورات الجمعية، وما تركه من أثر في التراث السوسيولوجي الفرنسي والعالمي.

في **الفصل الرابع** حفريات سوسيولوجية معرفية مع الفيلسوف الألماني ماكس شيلر والذي ينظر إليه باعتباره الأب الروحي لهذا العلم، وأول

من أطلق عبارة «علم اجتماع المعرفة»، ثم مع ماكس فيبر صاحب مقولة الفعل والنموذج المثالي كمفاتيح للفهم والتفسير. أما **الفصل الخامس** فقد خصصه لمناقشة أفكار كارل مانهايم الذي يعتبر صاحب أول صياغة نظرية رسمية لهذا العلم. لذلك حظيت المقاربة المانهايمية حول «الأيديولوجيا والطوبى» باهتمام لافت والتي تركت بصماتها الواضحة على الأجيال اللاحقة. أما المدرسة الأمريكية فقد خصص لها الباحث **الفصل السادس** مناقشاً فيه أفكار بيتريم سوروكين وجورج غورفيتش؛ حيث يتحدث **الأول** عن دينامية المعرفة وقانون الدمج الثقافي، **والثاني** في تحليله العميق الذي يقوم على الترابطات الوظيفية والجدلية للمعرفة.

وتحت عنوان المعرفة والثقافة باعتبارها صناعة، يخصص الكاتب **الفصل السابع** لمناقشة أطروحة مدرسة فرانكفورت، ومقاربة هابرماس عن نقد العقل الأداتي وبراديغم التواصل والتي تمثل أحدث ما طُرح في هذا المجال، إلى جانب مقاربات بيار بورديو حول الهابيتوس المعرفي، والتي كشفت الكثير من كواليس التمييز والهيمنة في المجتمعات المعاصرة حيث كانت مدار نقاش موسع في **الفصل الثامن** من الكتاب.

أما إشكالية الهوية الثقافية التي أصبحت أكثر تداولاً اليوم في الكتابات السوسيولوجية والسياسية، بل وحتى التربوية والنفسية، فقد عرض لها الكاتب في **الفصل التاسع**؛ حيث ناقش تبلور المداخل النظرية لسوسيولوجيا الهوية بدءاً بالمقولبات والتصنيفات، وصولاً إلى الاستراتيجيات والسياسات الهوياتية مع تاجفيل وتيرنر والتطور الدينامي للهوية مع ستيوارت هول وجينكينز.

مع **الفصل العاشر** ينتقل الكاتب إلى التوظيف المنهجي والمعرفي لهذه المداخل النظرية في محاولة لتقديم مقاربة نقدية للواقع العربي والإسلامي على مستويين: **الأول** يغوص في العقل المعرفي العربي وآليات إنتاجه للمعرفة من الناحية الإيبيستيمولوجية والمنهجية؛ **والثاني** يتوجه نحو تحليل التجليات العملية في الممارسة والحياة اليومية؛ مفتتحاً النقاش والتحليل في إشكالية الدين والتديُّن والأقليات تحت عنوان مثلث القلق واليقين، فيتوقف عند العلاقة بين الثقافة والدين ويحلل أبرز المداخل النظرية في مجال سوسيولوجيا الدين ودور الأساطير والطقوس في إنتاج الرابط الاجتماعي، ويتوسع في التحليل السوسيومعرفي لمفهوم الذاكرة الجمعية مع هالبواش وباستيد في محاولة لفهم آليات التدين وتمظهراته، متوقفاً عند إشكالية إنتاج المخيال الهوياتي ودوره في نشوء «الطوائف المتخيلة» التي وجدت تعبيراتها الاجتماعية والسياسية في الممارسة العملية لتكوين ونشأة المذاهب الدينية التي تتغذى على شبكة من الطقوس والرموز والتقاليد التي يعاد إنتاجها في الممارسة الجماعية لمختلف الطوائف، وبخاصة في مجتمعنا العربي؛ وصولاً إلى بحث المعرفة والمعنى في الحياة اليومية مع المدرسة

الظاهراتية والتفاعلية الرمزية في **الفصل الحادي عشر**.

أما سوسيولوجيا المعرفة العلمية، وآليات إنتاج العلم وشروطه ومحدداته السوسيولوجية، والنظريات التي قاربت هذا الموضوع وصولاً إلى مفهوم البراديغم والنموذج الإرشادي الذي أصبح اليوم أكثر تداولاً على مستوى التفكير الفلسفي والسوسيولوجي، فقد خصص لها الفصل **الفصل الثاني عشر**، الذي يثير إشكالية المعوقات الموضوعية والذاتية والمنهجية التي تعترض تأسيس القيم العقلانية والروح العلمية في مجتمعاتنا، في حين كان محور **الفصل الثالث عشر** حول المجتمع الشبكي وتفكك المجال العام وصناعة الإعلام ومسائل الاتصال والتواصل التي تثير العديد من السجالات وتستقطب الكثير من النقاش.

لا يكتفي الكتاب بالعرض النظري والمدرسي للاتجاهات التي سادت وانتشرت في مجال سوسيولوجيا المعرفة أكاديمياً، لكنه يتابع مهمته بدراسة وتحليل الإنتاج المعرفي العربي، مقدماً خريطة تحليلية معرفية نقدية للفكر العربي المعاصر في **الفصل الرابع عشر**، مركّزاً على تلك التي قدمت مداخل منهجية وإبيستيمية أساسية، ومنها محاولة عصمت سيف الدولة الابتدائية في أطروحته حول منهج «جدل الإنسان»، إلى مشروع محمد عابد الجابري في نقد العقل العربي، وعبد الله العروي في نقد الوعي العربي، ومحمد أركون في الإسلاميات التطبيقية وتشريح العقل الإسلامي ليكشف من خلال إخضاعها لمبضع التحليل السوسيومعرفي مدى تمركز أطروحاتها على ثنائيات وسرديات تعيد إنتاج سؤال النهضة حول التحديث والتقدم والعقلانية والعلم والتربية، فضلاً عن الهوية والتنمية والوحدة والديمقراطية؛ بالاستناد إلى شبكة مفاهيمية وتحليلية ذات مرجعية غربية أقصى ما يمكن أن تقدمه يتمثل بمقاربات تحاكي التيارات والاتجاهات النظرية والقوالب التي ولدت في سياقاتها.

ثالثاً: اللامفكر فيه كمساحة للتحليل

لا يتبنى الكاتب قراءة محددة، لكنه يطرح الأسئلة حول بعض المسلمات ويفكك ما يظهر فيها من تماسك شكلاني، مؤسساً لمادته في النقد السوسيومعرفي للمجتمع العربي الذي خصص له فصلين كاملين (**الفصلان الخامس عشر والسادس عشر**)، عرض في **الأول** لمقاربة حليم بركات حول الاغتراب والتبعية والسلطوية كمغذيات للتخلف، وهشام شرابي ومقولته حول البنية البطركية وأزمة الهرمية التسلطية، وأفكار أنور عبد الملك ومشروعه للتغير الاجتماعي، كما تضمن قراءات تحليلية حول قضايا اجتماعية من منظور سوسيومعرفي تعلقت بظاهرة الترييف والتغيير الاجتماعي وتحليل البنى العصبوية والطائفية والمذهبية وكيفية مقاربتها وتحليلها ومن خلال منظورات معرفية متعددة. أما **الثاني** فقد تناول فيه مقاربة علم اجتماع المعرفة لظاهرة

الصراع الهوياتي وإشكالية تضخم الولاءات الماقبل والمافوق وطنية، والتي أدت إلى تضخم غير مسبوق في الهويات الطائفية والمذهبية والقبلية ترافق مع عنف مدمر. يطرح هذا الفصل مقاربة نقدية للقراءات التقليدية السائدة لمقولة مكافحة الإرهاب والتطرف باعتبارها أصبحت مقولة وظيفية وأداتية لا تقدم تفسيراً علمياً للظاهرة، ويناقش مختلف المداخل المنهجية المطروحة لمواجهة فائض العنف السياسي والديني والتي تضمر الكثير من الأيديولوجيا والقليل من السوسيولوجيا، وهو ما ينتج وعياً مشوّهاً بحقيقة الأزمة، والتي يرى الكاتب أنها لا تجيب عن الأسئلة المفتاحية المفسرة لصعود العنف الديني والسياسي في مجتمعاتنا؛ لأنها تذهب إلى الفروع وليس إلى الأصول والجذور وتقع في فخ «المفكَّر فيه» متجاهلة «اللامفكَّر فيه» كمساحة ضخمة لتحليل الظاهر والكامن، الرمزي والمباشر في مسألة التطرف الديني. وهو تجاهل يفضي ـ حسب الكاتب ـ إلى إعادة توليد وإنتاج الظاهرة بأشكال مختلفة. لذا نراه يشدد على ضرورة قلب الأولويات المعتمدة في دراسة الهويات الدينية الصاعدة والتطرف والعنف المرافق لها، والكفّ عن اعتبارها منتجاً أيديولوجياً محضاً منفصلاً عن وقائع الاقتصاد والاجتماع والسياسة، معتمداً في مقاربته لها المنهجية التحليلية التركيبية «التعددية» التي تستوعب الأبعاد السياسية والتنموية والتربوية والأنتروبولوجية للظاهرة.

ما الجديد في هذه المقاربة المعرفية؟

يطرح المؤلف الإشكالية التأسيسية منطلقاً من المقاربات المعرفية العربية التي بقيت أسيرة إخفاقات المشروع الإصلاحي الذي حمله رواد عصر النهضة، فيستعيد إشكالياته نقداً وتفكيكاً وتشريحاً. وما فعله المفكرون العرب حديثاً في تعاملهم مع هذه الإشكالية هو التناول المنهجي لها من خلال المواجهة مع العقل العربي بحد ذاته، فشرعوا بتشريحه وتفكيكه ونقده والحفر في زواياه المعتمة. وقد دخل معهم العقل ميدان المعركة باعتبار الوعي، سواء أكان وعياً بالذات أم وعي الجماعة لذاتها، لا يتحقق إلا بعقلها ومن طريقه.

وما مشروع الجابري فضلاً عن المقاربة الأركونية، وما جاء في سياقهما من نتاج فكري عربي حديث، إلا أحد تجليات الرهان على العقل والإيمان به كمدخل للتغيير، فالنهضة المنشودة مطلوبة من العقل وبدونه لا شيء يتحقق، وبالتالي لا يمكن بناء نهضة بدون عقل ناهض، لم يقم بمراجعة نقدية وإيبيستيمولوجية شاملة، تؤسس بالتالي لقطيعة معرفية مع الآليات والمفاهيم والتصورات والرؤى التي تشكل عوائق في منظومة التفكير والمعرفة السائدة.

إذاً كان على النهضة المنشودة أن تنتظر ورشة جديدة تم تدشينها بالفعل، ولا يمكن إنكار أهميتها وقد انخرط فيها الكثير من المفكرين العرب، وأصبح معهم

نقد العقل العربي كالمفتاح المعرفي- السحري الجديد لفهم وتحليل المجتمع تمهيداً لتغييره، وعند البعض لإعادة تشكيل العقل العربي من جديد.

يكشف المؤلف كيف أن كل هذه المقاربات بكل تلويناتها راهنت على العقل بوصفه المفتاح السحري للتغيير، لكن رهانها في الواقع لم يكن على العقل «المحض» بإطلاقه بقدر ما كان على العقل المؤطر بالأيديولوجيا. لذلك كان لا يبتغي الحقيقة بحد ذاتها ولا المعرفة لذاتها، بقدر ما كان عقلاً يتطلع نحو السلطة والسياسة، ومطلوب منه أو بالأحرى لا يمكنه التحقق إلا بشروطها. كان عملياً أكثر مما هو علمياً في هذا الجانب، لذلك كان محبوساً بأحكام وقوالب نظرية مسبقة ومحط تجاذب وتأويل مؤدلج من قبل كل التيارات، الأمر الذي ساهم في إفقار جوهره العلمي وقيمته كمعيار للوعي بالذات والواقع وحوله إلى عقل «أداتي» وظيفي في حقل الصراع على السلطة والتجاذب السياسي والأيديولوجي.

في خلاصة هامة يعتبر عبد الغني عماد أنه بين المعرفي والأيديولوجي لا يمكن للعقل أن ينفصل عن الواقع، ويعترف بأنه قد يكون صحيحاً أن المعرفة الصافية والنظيفة، البعيدة من التلوث بأمراض الواقع هي معرفة واهمة، وأن المعرفة لا بد من أن يتسرب إليها شيء من الأيديولوجيا. إلا أن نسبية عالم المعرفة وموضوعيته تقاس سوسيولوجياً وليس أيديولوجياً، استناداً إلى الجرعة المكتسبة من المحمول الأيديولوجي. فكلما زادت الجرعة، تشوهت المعرفة، ومعها ابتعد الوعي عن الحقيقة واقترب من الزيف وأنتج المزيد من الأوهام. الفيصل الضابط لهذه العملية هو العقل نفسه حين يتحرر من المسبقات التي تأسره، بما لا يخرجه من تاريخه وزمانه وديناميته. ذلك أنه يبقى حصيلة تشكل جدلية دائمة لا تأتلف مع مفهوم العقل التاريخي السكوني الذي يعتبره محصلة إنجاز متراكم اكتمل وانتهى. فالعقل ليس قوالب تورَّث، أو تكتشف، بل عملية تشكل جدلية تكتسب بالخبرات وتنمو بالتجارب المتجددة والمتراكمة ويعاد تشكيله، كما الوعي باستمرار.

كتاب مهم وسجالي يأتي في سياق مشروع بحثي معرفي متكامل يعمل عليه المؤلف منذ سنوات، صدر منه كتابان عن مركز دراسات الوحدة العربية: **الأول** تحت عنوان (سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة)؛ **والثاني** تحت عنوان (سوسيولوجيا الهوية جدليات التفكك وإعادة البناء)، وهو هنا لا يقدم لنا المعرفة سوسيولوجياً على طبق بارد، بل يتفاعل معها ويقدمها بشكل نقدي ودينامي موظفاً الأدب النظري السوسيولوجي الحديث ويسائل من خلاله ما نظنه مسلمات منهجية، حيث يعيد تفكيك بعض الأطروحات المحورية في قراءته للبنية المعرفية العربية، وبخاصة ما يتعلق منها بتشكل الوعي الديني المعاصر والهوية المجتمعية العربية، من خلال ترسانة ضخمة من الأدوات التحليلية تدل على معرفة معمقة لدى المؤلف.

تبدو مقاربة عبد الغني عماد متماسكة ولا سيَّما في إعادة تأصيله لأولوية السوسيولوجيا في مواجهة الأيديولوجيا، وإلحاحه على دراسة البنى المعرفية العربية بكل أشكالها في ضوء الواقع السوسيولوجي الذي تتغذى منه. لكن مشكلة هذا النوع من المقاربات التركيبية تتمثل بتنوع الموضوعات والمحاور التي تتناولها والتي امتدت على مدى ستة عشر فصلاً، وهي على شموليتها رغم الترابط المنهجي فيما بينها تضعنا أمام عمل ضخم يتفاوت فيه التوازن بين المحاور مما يجعل بعضها بحاجة إلى المزيد من الإشباع والإغناء، وخصوصاً ما يتعلق بالمقاربات العربية في الفصول الأخيرة. أيضاً قد تفتح المقاربة «التركيبية المنهجية» التي يقترحها الباحث لتحليل سوسيولوجيا التطرف الديني والهوياتي الباب نحو فهم أعمق وأشمل، لكنها بنفس الوقت قد قد تسمح بتفلت التحليل وانسيابه في تفريعات يضيع فيها بين الأساسي والفرعي وهو ما سعى الباحث إلى تلافيه.

كذلك تتمثل إشكالية هذا النوع من المقاربات بشموليتها وعموميتها وتعميماتها، فهي تطرح إشكاليات وتثير الأسئلة وتفكك الخطابات من دون أن تطرح وتقدم بدائل عملية؛ فهي بالحصيلة لا تتبنى نماذج محددة. قد يكون الباحث أراد ذلك عمداً بهدف إزاحة المقولبات الأيديولوجية الجاهزة والتمييز بينها وبين المقاربات السوسيولوجية والعلمية، وقد وفق بهذه المهمة، لكن يبقى السؤال معلقاً حول واقع ـ بل إمكان ـ المعرفة بلا أيديولوجيا، ثم حول نسبة الجرعة الأيديولوجية التي تشوه المعرفة وتزيفها وتذهب بالعقل بعيداً من الحقائق والوقائع.

Appel à communication COLLOQUE

Terrains difficiles, sujets sensibles. Faire de la recherche au Maghreb et au Moyen-Orient

ميادين صعبة الولوج ومواضيع ذات حساسية: القيام بالأبحاث الميدانية في المغرب العربي والشرق الأوسط

Lieu: Institut Universitaire de la recherche scientifique, Rabat

Date: 14 et 15 février 2019.

Faire du terrain, au sens large (Ayijam, Bouju 2015, 11) ou au sens strict est au Maghreb et au Moyen-Orient souvent une gageure dans la mesure où presque tous les sujets, même les plus mondains, prêtent soit à la suspicion («C'est pour la science ou pour la 'sécurité'?»), la dérision («Ah, ça, c'est un projet de recherche !?) ou au discrédit («Que peut-on apprendre de plus que ce que l'on sait déjà!»). Si les deux dernières réactions tentent de diminuer la portée de la recherche, la première fait d'elle un substitut de l'action politique par sa supposée proximité avec la sphère politique que cela soit dans la démarche, les résultats ou même dans la personne du chercheur, ou alors, elle la conçoit comme quelque chose qui s'expose à un risque. C'est cet aspect qui intéresse cet appel à communication. …

Pour plus de détaille, voir: https://iismm.hypotheses.org/29671

Trois axes principaux sont privilégiés: La collecte des données ; La restitution; La théorie. Les disciplines

Modalités de soumission

Les résumés de communications de 500 mots détaillant la démarche et accompagnés d'une courte biographie (200 mots) devraient être envoyés à l'adresse suivante: gt4.aislfcolloque@gmail.com avant le 5 mai 2018. La sélection des propositions sera communiquée le10 juin 2018. Les textes de 8500 mots (bibliographie et notes comprises) devraient être envoyés à la date limite du 15 novembre 2018. Une publication des meilleurs textes est prévue.

Conception: Ratiba Hadj-Moussa (York University), Organisation et coordination: Institut Universitaire de la recherche scientifique **(IURS), Rabat, Mhammed Belarbi (**Université Cadi Ayyad, Marrakech), **Ratiba Hadj-Moussa (York University), Zakaria Rhani (**IURS, Rabat), Farid Zahi (IURS, Rabat).

Comité scientifique: Rahma Bourquia (Conseil Supérieur de l'enseignement, Rabat), Islam Amine Deradji (Université de Montréal), Ratiba Hadj-Moussa (York University), Sari Hanafi (American University of Beyrouth), Imed Melliti (IRMC, Université Manouba, Tunis), Zakaria Rhani (IURS, Rabat).

شروط نشر الأبحاث

1 ـ تنشر المجلة البحوث الأصيلة التي تتوفر فيها شروط البحث في الإحاطة والاستقصاء ومنهج البحث العلمي وخطواته، وأن يكون الباحث متتبع لأحدث الادبيات التي تتناول موضوعه. ويقصد بالأصالة هي ليس تجميع هذه الأدبيات ولكن ابتداع نص جديد وربطه في اهتمامات البحث المطروح. ويفضل أن يكون الباحث مبني على بحث ميداني، محكم من قبل مبادئ مناهج البحث

2 ـ ويشترط في البحث ألا يكون قد قدم للنشر في أية مجلة أخرى سواء تم نشره أو لم يتم.

3 ـ تعرض البحوث على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة العالية، يتم انتقاؤهم بسرية تامة وذلك لتبين مدى أصالتها وموافقتها شروط النشر المعمول بها في المجلة، ومن ثم مدى صلاحيتها للنشر.

4 ـ تقدم البحوث باللغة العربية ومنضدة على الحاسوب وفق شروط النشر في المجلة، وترسل مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث أو الكاتب إلى رئيس التحرير (idafat@gmail.com) وذلك عن طريق البريد الإلكتروني فقط.

5 ـ تكتب الحواشي بشكل متسلسل بحسب شروط برنامج Microsoft Word في أسفل كل صفحة.

6 ـ يجب ألا يتجاوز عدد الكلمات في المقالات المرسلة إلى المجلة 8000 كلمة، بما فيها الملخصات والجداول والمراجع...

7 ـ ترتب قائمة المراجع ترتيباً هجائياً بحسب كنية المؤلف في نهاية البحث، وفي حال وجود عدة مراجع للمؤلف نفسه فإنها ترتب بحسب تاريخ صدورها من الأحدث إلى الأقدم. تتم الإشارة إلى المراجع في النص عن طريق وضع المرجع كما هو موجود في قائمة المراجع ضمن قوسين مربعين (كنية الكاتب، سنة النشر: رقم الصفحة).

8 ـ تكتب الأسماء الأجنبية الواردة في النص باللغة العربية، على أن تكتب عند أول ورود لها بلغتها الأصلية بين قوسين.